رضي الله عنهم ورضوا عنه

في المطبع بنور المالك العلي الكتاب المعترف بعظمة خطره وجلالة قدره كل عدو وولي

الرضي

شرح الكافية للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى بالنجف

حسب ارتضاء ذو المكان السني والشأن الرضي محمد عبد الرحمن خان صاحب المطبع النظامي

في مطبع المنشي نول كشور في لكهنؤ

صفحہ	مضمون
۱۸۵	ذکر المضارع
۱۸۸	اعراب المضارع وتقسیمہ باعتبار وجوہ الاعراب
۱۸۹	ذکر کونہ مرفوعًا
۱۹۰	ذکر الناصبات للمضارع
۲۰۷	ذکر ما ینجزم بہ المضارع
۲۰۹	ذکر کلم المجازات
۲۱۱	ذکر عامل کلم الشرط
۲۱۷	ذکر دخول الفاء فی الجزاء
۲۲۰	ذکر المواردالتی یقدران فیہا
۲۲۱	بحث الامر
۲۲۳	فعل ما لم یسم فاعلہ
۲۲۶	بحث المتعدی وغیر المتعدی
۲۲۹	افعال القلوب
۲۳۲	خصائص افعال القلوب
۲۴۲	الافعال الناقصۃ
۲۴۳	ذکر استعمال بعض ہذہ الافعال التامۃ
۲۵۱	افعال المقاربۃ
۲۵۷	فعلا التعجب
۲۶۰	افعال المدح والذم
۲۶۸	**بحث الحرف**
″	حروف الجر
۲۸۱	ذکر قولہم ایم اللہ وایمن اللہ للقسم
۲۸۴	ذکر جواب القسم
۲۸۹	الحروف المشبہۃ بالفعل
۲۹۳	ذکر الفرق بین ان وان وخصائصہما فی الاشعار بالحال
۳۰۳	ذکر کأنّ ولکنّ
۳۰۶	الحروف العاطفۃ
۳۲۰	حروف التنبیہ
۳۲۱	حروف النداء
۳۲۲	حروف الایجاب
۳۲۴	حروف الزیادۃ
۳۲۵	حرفا التفسیر
۳۲۶	حروف المصدر
۳۲۷	حروف التحضیض
۳۲۸	حرفا الاستفہام
۳۲۹	حروف الشرط
۳۳۱	ذکر تقدم القسم علی الشرط
۳۳۶	ذکر دخول الفاء فی جواب اما
۳۳۷	ذکر عمل ما بعد الفاء فیما قبلہا
۳۳۹	حرف الردع
″	تاء التانیث الساکنۃ
۳۴۰	بحث التنوین واقسامہ
۳۴۱	نون التاکید
۳۴۵	ذکر ہاء السکت
۳۴۶	ذکر سین الکسکسۃ وشین الکشکشۃ
″	حروف الاخبار والتذکر

تمت

رضي الله عنهم ورضوا عنه

قد انطبع بعون الملك العلي الكتاب المعترف بعظم خطره وجلاء
قدره كل عدو وولي شرح الكافية للشيخ الجليل الحائز
من الفضل والبراعة والمهارة والبصارة والتحقيق
الحظ الوفي والفائز من النقد والتدقيق الكمال
والورع والجلالة والنباهة بالمقام السني
الحبر النحرير والصدر الكبير
مولانا نجم الائمة محمد بن الحسن
الاستراباذي الشهير
بالشيخ الرضي
رضي الله عنه وارضاه
وانعم عليه
بالانعام الرضي

في مطبع المنشي نولكشور في بلدة لكهنؤ سنة ١٢٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّت الاوهام عن ان تحاط بعدّه وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل الحدّ ذاته في سوامي معرفته سبل الافهام
وغرقت في بحار عزّ سبحانه الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فهو عزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار
فعلى خلاف ذاته المقدّسة منزّه عن نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر بقبل
ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده **وبعد** فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله واسعف بما تسعه مقدرتي
من مقترحات مآله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها على فاتك ثبت له مع عوني ما لهم تجد اليه
الفائض في هذا اللجج والسالك لمشارع هذا اللجج من الغطة الوقادة والبصيرة النقادة بذلك المسؤول وتحقيقا لما مولم اقتضى الحال
بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فبركات الجناب المقدس المطهر الغروي وصلوات الله على مشرفه لافاقة
والا فمن قصور مؤلفه فيما يتحيره والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلم لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة
مفردا لكلم مثل تمرة وتمر وليس الجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقيقي ان يقع على القليل
والكثير كالعسل والماء لكن الكلم يستعمل الاصل ما فوق الاثنين بخلاف تمر وضرب فيقل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو
الجرح لتاثير معانيها في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك
واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير
اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنقاس عليها المصدرية

ل ١ الوامي صحيح مرماة
بري المقارة وصلها موثوقة
على صفحة بري مقدمة مقيدت
دايما تحرك ١٢ س
ل ٢ الشاعر بناء ابيض الخلقة
في العلاقات. محل
ل ٣ ميلاده استعمل ١٢ س
ل ٤ تسلط مرتبط الاذان ١٢ س
ل ٥ اسعفت الرجل كما نصر
انا قضيتها له ١٢ محل
ل ٦ غير الامر تعجب اي فاته
ل ٧ ما فاتك
ل ٨ ثبت ١٢ س
ل ٩ عوني ما لهم
ل ١٠ الفائض ١٢ س
ل ١١ اللجج ١٢ س
ل ١٢ الوقادة الفرس الجيد
ل ١٣ النقادة الدينار الجيد
وغيره ١٢ س
ل ١٤ الجناب الفناء والجانب
الجوهري ١٢ س
ل ١٥ الغروي الذهبي
نسبة الى الغري بواسط
ل ١٦ الكوفة
اي قصيدته ١٢ س

في تعريف الكلمة

نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كو او العطف او على اكثر وكان الكلام كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو وبكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فلقول الكلام واللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان ومن حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء معناه في الاصل سمع ما يسطى وهذا كما على عرفهم عجبت من هناك لحيتك بضم الدال اي معنى ذهنك بفتحها او قد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود مع قلم وضع اللفظ جملا ولا لمعنى مع المعاني مع قصدان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعت في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا نقلت بزيد جعلا ولا يقال لكل لفظ بدلت من شخص لمعنى انه موضوع عنده من دون اقتران قصد التواطؤ بها وعرفات الحوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد التعريف الاول الى التواطؤ وعلى ما قررنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله للمعنى كان الوضع لا يكون الا للمعنى لان يفسر الوضع بوضع لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا يحتاج الى قوله للمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني بالمعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب وضمير هو المستتر في ضرب هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد ولكن اللفظ هنا لا يدل جزء اللفظ المفرد ما لا يدل جزء على جزء معناه وهما كاك واللفظ المركب الذي يدل جزء على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل النظر جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب لا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال الالفاظ المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس لان يقول الى اردت باللفظ المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الالفاظ اذا خرجت عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولو يرد عليه الاعتراض بان المركب ليست هو موضوعة لها يحتج واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وبهم ذا الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كناخ الدال على السعال ونحو ذلك وعن الحروف وعن المهملات لانه دال ايضا على معنى لكنه لا بالوضع وبقوله المعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلغم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله له مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كثرة وقرر الامام في الجنس فيقتضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة

بيان تقسيم الجنس ورفع التناقض بين الوحدة لام الجنس في الكلمة

فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الى كل الانسان ولا لو جوز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه هذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد المفاد ذكره لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظ ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او وحكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجيء نحو هذه الدار مكان طيب وزيد ثمة عجيبة وقوله لفظ فمعناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجال صوم وبرجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذهما لفظتان فكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل ذلك قالوا وقالوا ارطى وبرقم لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة ممكن ان كل واحدة من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله موضوع لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي داجعة الى المستعمل بعد وضع المفردات الى الواضع فالجواب ان الكلام ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع امّا ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ في قياسية وذلك القانون امّا ان يعرف بالمفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مُفعِل وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذا ايضا يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف يقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو والنون على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها لمركب وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من مشاركة الامتزاج كلمة واحدة فاعرف المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكان الحركات الاعرابية والمعاملة معاملة الكلمة الواحدة سكون اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو مَرْئِيّ وعَلَوِيّ ونَسَوِيّ وغير ذلك فتغيرت بالكسر فين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضَرَبْتُ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام

وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب فهيئة ظ الا كلمة بلا اختلاف
مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول حدث وذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول هيئة الطاء
على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معتبراً
والحركات مما يلفظ به فوا ذن كلمة مركبة من جزئين دال كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر نحو
رجيل ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة
المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما
ادعيناه في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية كالاعراض هيئة الكلم اعتراض ورد الا ان يقيد تفسير
اللفظ المركب فيقول هو ما يدل اجزاؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان
معاً قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعين دون الثلاثة نحو زيد قائم والمقصود
من معرفة الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره تقدم الفعل على الحرف لانه وان لو يتأت من الفعلين كلام كما
تاتي من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل لم يجب ان يكون
الكلمة هيئة الثلاثة معاً لان الواو والجمع فيكون نحو اذهب زيد ومرّ زيد كلمتين لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم
ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان
الانسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبراً عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو والجمع لا يريدون
بهما ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً في حالة واحدة كما يجيء في باب الواو فانهما يجتمعان في كونهما محكوماً
عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما محكومين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو فجاء او
فلفظ في الاصل لحصول احد الشيئين فقوله قال الكلمة اسم او فعل وحرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقين بل ان
اريد الحصر مع وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل وحرف فيكون القضيت مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور
في مظانه ولكان ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الاصل
والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لان دخول
علامة الاسم كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم
هذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت ببيان معنى الكلمة اسم لانها تدل على معنى مفرد وكل لفظ
هكذا اسم لا ينعكس لانه يصدق انه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض وهذا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع له كما في ضرب
زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

في بيان تقسيم الكلمة

تقسيم الكلمة

فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جرّ وضرب فعل وأصل سمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف الثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نُرِدْ انّ مِنْ في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا اضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل اسم كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند الى اي الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب يد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو لا يعرف ففي جميع ذلك مبتدأ ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بشيء بنقيض ذلك وهو الممكن بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لا لها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا

الثاني الحرف والاول اما ان يقترن بأحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي كان حالها اما كلالة او لا هاذات كلالة و يجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي كلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يأتي او يقيم واللام في قولا لها متعلق بما دل عليه قولا اسم وفعل وحروف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بهذا الدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر في جنس كل واحد وفصله كما بيتا والمركب من الجنس والفصل هو الحد فهو الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم اما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام لسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه وغيره بتضمنه الكلمتين تركيبه منهما وكونهما جزئيه فحد ذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن مع جزئية الكلام يكون لفظ ظريف زيد قائم وقام زيد ومقدرين كنتم في جواب من قال زيد قائم او اقام زيدا واحدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال وفي الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنها هم ما يخبر عنه بذلك الخبر وانما خصصنا قولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر في الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا

نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما ليس فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قلّ استعمالها وقولنا بجملة كما في زيد قائم وقولنا الكثير ليعم نحو زيدا ابوه قائم وزيد قام ابوه على المصنف ان يقول كلمتين والكثير وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اما مالك يوم الجمعة ضربه وضرب زيد يوم الجمعة اما مالك ضربه فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم للاسناد من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصيلي المقصود ما تركب لذاته ليخرج بالاصيلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو فاز الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدء في الحال وفي الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانهما لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها فاقيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلاما بخلاف جملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصيلي سواء كان مقصودا لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدء وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصيلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل الاجزاء لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ذكر من اسمي المضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مُسنَد ومُسنَد اليه لان الاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسند الا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسم مع الاسم والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل والحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه او جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلتنزيله منزلة ادعوا الاثنائي والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا قوله ولا يتأتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباقي في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط يعني مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم

مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اذا دان يصح حد كل واحد من الاقسام في اول مصنفه والذي نقدم لو يكن حدا مصرحا به لكنه المقصود هنا الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر فلما دل كلمة دلت والاولى عليه الخط والعقد والنصب والاشارة والمدا اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلم في قوله وهي اسم وفعل وحرف فحمل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لما قوله في نفسه الجامد والجزء والمحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلم كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره يرجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي كلا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غيرك الف وفيه نظر لان قولهم في الحرف على معنى في غير نقيض قولهم على معنى في نفسه لا يقال في مقابلة قولهم قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا وسمي الكلام على ما اختارنا اسما حيث جعل في نفسه صفة للمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فضمير صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بالتنوين المنكر وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد المعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى ليدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا المعنى الجمل ودلالة على الدال على المضمون فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به ولكن اضرب زيدا في هل زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير من الاثم اضمارهما او قد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاخلف في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون الة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب في تاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضمن ذلك المضمون الى معنى ذاتي اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء بنحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلول لفظه غير لفظ من بل لفظ غيره والمتبادر من الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالمراد من حد الاسم ما يصلح له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة عامة او دعوى ذلك الشيء بقي غير دال على معنى في نفسه اصلا

فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاء في رجل طويل موجد المعناه اى الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له فاذا ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذ وفعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل واما ذكر الموصوف قبل ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم بالطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوع فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب لبيد مفيد المعنى لفظ غيره اعني ضاربية زيد للتهم احترزنا عن مثله بقولهم دل اى دال بالوضع ولو وضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يفهم هذا الاعتراض الا بما قال البعض هم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه لاخبار عن وقوع ضرب ولي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قولك في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف في المظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسحور لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لان وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بد لالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول اعمالهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه احدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل احدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغيره زم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ الاول يدل على الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى في الزمان او في المكان فهو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الامر

ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسحر لانه وان لم يدل على احد الازمنة الثلثة بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبوق مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي وفي المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغير يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله لاحد الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذه الاعمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران وصل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يرد في الحد دلالة الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا بعينه معناها الذي هو الشئ المبهم ويجدانه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا تفيد معناها الذي هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها للكشف عن ذلك الابهام ورفعه منها لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين يختص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معناكم كثيرا الكثرة التي هي فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا للحد عن الاعتراض لا لذاك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم عاما فتدخلهما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى لبسلم الحد ان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ في بين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين من آل على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجاب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا فهما قبل مثل هذا الاسم للكثرة الاستعمال فان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فصارا عاريين فيهما وان كانا لا لازمين وكذا ما استوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امرئ تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان امرأ تضرب فمن بمعنى اي امرئ في الشرطية ولا استفهام هذا ولو قلنا الحروف ما يدل لا على معنى في غيره لورد عليه الاعراض فيشملها والكاف ورب وكم قوله ومن جواصله دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطرد وغير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا القول في الخاصة على ما مر فخلاصة التعريف فهو اسم والمراد بالكل ان يجري

في بيان خواص الاسم

وان تختص فهو فعل او حرف

في بيان الاطراد والعكس

مكان هذين نقيضها فقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي ولا يجاب بمحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع حمل الحد والمحدود وموضوعا على كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اى كلام التعريف الخ بخلاف لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء كلام جواب لو وغيرك لك وانما اختصت كلام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحروف مدلوله في غيرها في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على حرف الفعل شاذا هذا لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر واذا اختص الجزء الاسم لاسم لاصالة قصد والاسم لا صالة الذي الاعراب حركاته الثلث وينقص عنها مع المضارع الذي هو فعل واحد اضرابها فنقصوه مكملا يكون معمولا الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليدل على التنكير فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وجه وسيبويه يقول ويختص بالصوت واسم الفعل اما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانما اداري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فجرت يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا اسميت بالاسم تخصصت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها ومعناه كون الاسم معربا فلا يعلن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه حينئذ وعرفت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما وانما بمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من انها للجمع لا بمعنى له الا في الاسم وانما قالوا ان التنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى لم يرعرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه لان التنوين لم يسبق بما ان يقال انه في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا اخف مناسب لانه الذي احملهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع واقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من هذه اقسام الخمسة المذكورة فلذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واحمل لسبب حركتها وقال الربعي وجاز ان الله ان التنوين في نحو مسلمات للتصرف وقال جاز ان الله العلامة وانما لم يسقط من مسلمات لان التاء بعدها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء علامة جمع المؤنث وفيها قال نظر لان عرفات

مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث كلا بل مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مباركا فيها او يجوز مباركة فيه لانها بأويل بعيد كما في وَلَهُ الارض ابقل ايقالها فتانيثها لا يقتضي عرفات تانيث مصدر الذي هو بتاويل المبقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبع الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه نحو التالي اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لو يحذف لما نفع هذا مع انه جوز البرد والزجاج معهما مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبضمهم يقفي التالي في مثله مع حذف التنوين ويروي من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانا انما نوني اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد فجيء قبل منها التنوين ليناسبه ايا ما اذا قصد الاشعار بترك الترنم لحق التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال قلي اللوم عاذل والعتابا او قولي ان اصبت لقد اصابا او كرتيم خوطها في الحرف وللمتنع ذلك في القياس نحو انا ضربنا في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الفاعل لانه تجاوز الحمل وحد هذا التنوين ان يكون بدلا مما لا يجوز في الاحوال كلها على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فمن ادخل هذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق فيفتح ما قبل التنوين لتشبيهه له بالخفيفة او يكسر للساكنين كما في حينئذ على ما يجيء في آخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد لتشبيهه له بالمطلق ولما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه يخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم منها وكذا التصغير في نحو يا أُمَيْلِحُ غزالا شادن لنا من هواك الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي حسن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بُنَيَّ فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تأويل ارجعني او حتى في قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب فليس الاول لجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غير في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غير في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكن هم اختصوا في بعض الهم واضم باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ ولو كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر اثنتين في كون اللفظ فيه صيغة

المثنى وليس به لكن الفرق بينهما ان نحو اضاربا في الحقيقة مفرد للمتكلم ونحو لبيك في الحقيقة جمع في صورة المثنى اذ المثنى
الباب اكثيرا واسعادا كثيرا والمختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما مختص كغلام رجل واما
متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص من خواص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد
حسن الوجه ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه في فروع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما
ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم ينفع الله الصادقين صدقهم اضافة الظروف الى
الافعال وحذفه بعضهم من خواصه ايضا فاعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل
اي يوم نفع الله الصادقين صدقهم قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم
قدم زيد الحاج واليوم قدم زيد الحاج وامتا الافلا اضمر جعلت هذا المثال وجعلي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم
زيد الحاج الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج اميرها المضاف اليها واما في الحقيقة فمن حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هذا اصل معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب كذا
جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او
الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب ضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع يقال ضرب
زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا احد الحقين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول
وليس مرضيا لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل احد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب مما لا سماء كلها
الا مركبا من شيئين فصاعدا لخمسة عشر ونحوه وهذا ادا ب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى
المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة
مكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين
او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الاعرابي ان المضاف اسم مركب
الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول
والحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احد منهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة
في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا مرخ لانه اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضي
والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال
ان كانت مضارعة اذا اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني

عليه كما يجيء في بابه لو يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرًا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب والامر يعمل فهو مشابه به للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل ان كان بمعنى الحال او الاستقبال والمذاكر في حد المعرب التركيب كونه غير مشابه لمبنيّ الاصل احترازا عن فعلي المبني وذلك لان الاسم امّا ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو او الاصوات كغاق وهيدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى وامّا ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهة الحرف وللفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي ليوشبه مبنيّ الاصل يخرج هذه الاسماء وانما خص الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل وجه قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لا نفسا لجعل المحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المفصول ليس مطلق اختلاف الآخر بل اختلاف الذي يعبر لغة ومعرفة هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب ولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف لتوقف كل حد وحدّ على حده فيكون وراء هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حق من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا مختلف تقديرا والاولى في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاضٍ فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه لا خير ولا يظهر امّا للتعذر كالمقصور او للاستثقال كالمنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه لا خير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء ومن وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا ظهر ايا بقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره لفظا او تقديرا مصدرا ان جعلي للمفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فيما انصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظا او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يوهذن به كلامي التمر قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره المعرب وفي قوله به للمعتور

اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما يعنى بها الحركات والحروف يدخل فى عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الاعراب فما فى الظاهر القاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان الفاعة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة وبهذا سموه عاملا وليكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجدة فيمكن بان يقال بالاستعانة دخولها فى الآلة اكثر منه فى الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الاخر اختفى لا لاجل ياء الاضافة مثلا من غير انتقال الى شئ اخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير فى الاخر ولكن اتى بالف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لا ينقال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مغرعا مله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيته ولكن البواقى تقبل الحاق هذا الاحرف كان الاسم مبنيا قبل التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمين ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه خرج ما قبله عن ان يكون اخر المعرب فكذا النون قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه لانه لا يتاتى على حد بعض المتاخرين الاعراب تغير الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشئ مثلا الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فلا اختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد والحق ان معنى قولنا يختلف كالاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبلا كان زيدا مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حالة الرفع فقد اختلفت اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فحصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الاخر وانتقال الى اخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهما ثلث انتقالات مغايرة بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اى المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب يد بالحروف رددت عليها الواو المحذوفة فقلبتها الفا فى النصب وياء فى الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى

زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعل مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو والمزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتا مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فتح وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعد ما كانا الشيء واحد وينبغي ان يقيد كلام احدهم بالكسرتين في نحو المسلمات والمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلثة فهما كضربت فاك مفردا وقولك مجوعا وكذا فتحتا نحو ان احمد واحمد وياء ان المسلمين وان المسلمين والمسلمين وليس كذا الالف المثنى وواو المجموع اذا جعلت اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما بتين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف بتحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحركات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة فتحة حصل ست اختلافات والحق ان المعنى الاختلاف ما ذكرنا او هو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيب خبر مرب كما لو جعل مثلا زيد اسما للشخص ثم ركب مع عامل اول تركيب نحو جاءه في زيد فلا اختلاف اذ لو تحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف لو نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة كان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم اختلف اخره به فانا لو نقلب حركة حركة لو لكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به اختلاف اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره بدلا ما اختلف قولك ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون الكلمة معنيين او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في انا تير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال انها مشتركة اما للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع في المعنى الاخر حتى يحتاج الى لبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرء احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من الطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخص العلامات بل قد تغير لصيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضُرب وقد يجتلب لبعض حروف حال عليه صائرا كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طارئا لان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير كان الفعل جديرا بان تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانتفاء تطلب اللبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاولى بالحكمة ان يطلب لخفة علامة ممكن لازمة ولا يقتصر فيها على الكلمة لاحتمال ان يطرء ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في

في هذا النوع احتياطا حتى انه بعد ما طرء بسبب المعنى كان هذا له علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارء ومثل هذا المعنى لذا يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لابد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الالف والمثنى والجمع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حرف مد اجنبية مما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة الكلام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والجمع حروفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلث الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل والحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها فوارد ان يميز بعلة ما هو فضلة بواسطة حرف ولو لم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر اظهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدثات هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدثات علاماتها لكن سبب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل احد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظل الفضلة اذ لسببيته حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب له الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لو فصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لان الدلالة على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبتين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم

١ اسم الضمير اليه سيجيء المرفوع يعني الفعل والمفعول يأتيان ٢ س

٣ اسم ما عداهما من متعلقات الفعل ٣ س

٤ اسم الفضلة ٣ س

في ان اصل الجر كون عمل الفضلة ١٨

كما احيل على حرف الجر كما يجئ فاصل الجر ان يكون عمل الفضلة التي تكون بواسطته لتخرج في موضعين عن كون عمل الفضلة وهو علما للفظها اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مررت بزيد وهو اصل فيهما ايضا ذلك كما مر بيانا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذهما فضلتان بواسطة الحرفين الا كان والواو لكن الاصل العطف وغير مختص باحد القبيلين وكان لا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لو يروا اعمالها فبقي ما نصوبا بالفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها ان تكون معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظن انك على ما تجئ في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصيل لانه اشبه الاسم خلافا للبصريين على ما يجئ في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعددة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاسنادها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج عن عمومه قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها آحاد سماء الاصوات نحو وجئ ووج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لو لم تكن في الاصل كلمات كما يجئ في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت وانثالها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام المعرف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فوا سم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا لا تقول لام الف اما فلكثيان في الطريق لام الف المقصورة والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لحكما معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيد ودم وقد صاغ كثيرا منها على حرفين كفم وجه وباتا ثا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب متاما للحرف كما ومن وتاء الضمير وكاف فعلتك وانه يعني للثبوت حلت فحي نبناؤه على اقل من ثلثة تقول لا يلزم الكسائي والفراء ما ألزما في تراهم المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ وانما لم يلزم مهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدم على اثره بل هو علامة محضة مر لوا وجبنا ايضا تقدم ما هو كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق المسند ان يكون تابعا للمسند اليه فوجب القول واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض ان كان اتم في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرتفع كل منهما صاحبه بالتقدم

للذي فيه فترا فم المبتدأ . وبالجزاء ذان كملا كلتا الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قولنا تعالى ايًّا ما تدعو فاداة الشرط متقدم على الشرط اذهي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه لتاخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل لا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعدم التقرير المذكور والحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول ليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر تراخي المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعفت عملهما فلم يدخل عليهما ما مؤثر افيهما معنى كان وظن وكاد وان واخواتها ولا التبرئية على ما يجيء في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم لا التبرئية وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن وجمشا بهما للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم . والوتيرة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولو يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول الفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنى بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبع اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فلعلة كما تذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابها في نحو قولنا عين الشيب في مثلثتهم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال معلل بكونها مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله

والواو عند رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعد بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعد بلا فصل ببعض من الياء وفتحه الاتيان بعد بلا شيء من الالف ولا فاصلة والسكون من صفات الاجسام فلا تقبل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكونها من قوط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفعه لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن محلهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم قوة فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان كلا من الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه لان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا وانما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذا المكسور ينقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاول لين الوجه واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثاني ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى الحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب

معربا بالاعراب بانة المعنى والكشف عنه من قولهم التثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمي المبني مبنيا البقاء
على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بيّنا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام
ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف
الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان علمين ايضا بهما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه
معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف الواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون
وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر الالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات وابالك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء
الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد ومسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر
في الجر فوعهما كما جمع بين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو
واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث ولكن الكلام في النصب والجر واذا طلق
الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقتضي الاحوال حركات غير اعرابية بنائية كانت كضم حيث او لا كضمة قاف
قتل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة فما والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين
على الاخر مطلقا قوله واذا عدد رفع ونصب في جر الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا والحروف وعلى مذهب
قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقال الى علامة الفضلة والجر
انتقاله الى علامة الاضافة واللام في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو لزوم
الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او
فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب المناسب العامل لاحتياج قوله
قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه ويعني بالتقوم ما به قوام امر من قيام العرض بالجوهر فان معنى القائمية
وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالعامل
لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن المحاة جعلوا الآلة
كالفاعل الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الكلمات عوامل والباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان
العامل آلة للحقيقة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل فان هناك الباء للالصاق
ايها ما لان الظاهر في شيء قائم به وتقوم به هذا المعنى لا خير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك
الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا
في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن اى والمضاف فمن قال ان الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو
الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه كالجار

ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول دوبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان النصب بأن المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او الواو كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر بربّ المقدرة بعد الواو والفاء بل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة ولا يجب بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله** فالمفرد المنصرف وجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا والكسرة جرّا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو ومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك انا بيّنا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فيه معتبرا اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيآن احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة لا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث و ثانيهما الجامع للثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب لجمع المكسر اعراب المفرد اي جميع الحركات الثلاث لان المفرد يكون صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضها مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المختلفة الصيغ وايضا لو يطرد في آخره حرف لين صار كالاسم المعرب بالحروف والنون **قوله** بالضمة رفعا الجار والجر ونجر المبتدأ **قوله** رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفعا اي مرفوع وانتصابا على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى منسلبسا بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة ولذا قوله والفتحة نصبا وامثالها وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين الجر نحو عند المصنف فيما سيجيء في الدار زيد او الجر نحو مررت بزيد وعمرا على ما سيجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث

احتراز عن جمع المذکر الذی هو بالواو والیاء والثانی ان یکون سالما احتراز عن المکسر المستوفی الحرکات نحو رجال والمضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع المکسر اجراء له مجری اصله اعنی جمع المذکر السالم علی ما یجیء بعد والثالث ما فیه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ایضا شیء واحد غیر المنصرف مفردا کان او مجموعا مکسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص المکسر وانضم الفتح لما یجیء فی بابه ثم لما ثنی بعبرات اعرابها بالحروف وقسمها ایضا ثلثة اقسام احدها ما استوفی الحروف والثنیة کلا فی محلها وهی الاسماء الستة بشرط افرادها وکونها غیر مصغرة واضافتها الی غیر یاء المتکلم لانها اذا ثنیت وجمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة ولکن اذا اصغرت لان المصغر منها یحرک عینه کلامه وهو یا لیتیم وزن فعیل وحرف العلة المجعول اعرابا یجب سکونه لیتاتی الحرکة وانما اشترط اضافتها الی غیر یاء المتکلم لما سیجیء ان المقطوع منها عن الاضافة یحرک بالحرکات لما سنذکرها والمضاف الی یاء المتکلم لا یتبین اعرابه علی ما سیجیء وتصریف هذه الاسماء الستة یغنی عن احتراز عن تثنیتها وجمعها وتصغیرها ولهم فی اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندی ان اللام فی اربعة منها وهی ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعانی المتنابیة کالحرکات وکذا العین فی الباقیین منها اعنی فوك وذو مال فحی محال الرفع لام الکلمة واعینها واو علم العمدة وفی المنصوب الجزء علم الفضلة وللمضاف الیه مع کونها بدلا من لام الکلمة وعینها وسنشیر الی هذا الوجه بعد ذکر الا اوجه المقولة فیها فمن سیبویه ان هذه الاسماء لیست معربة بالحروف بل بالحرکات مقدرة علی الحروف فاعرابها کاعراب المقصور لکن استحقت هذه الاسماء حرکات ما قبل حروف اعرابها حرکات اعرابها کما فی امرء وابنم وتوحذفت الضمة للاستثقال وبقی الواو ساکنة وحذفت الکسرة ایضا للاستثقال فانقلبت الواو یاء لانکسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها والاعتراض علیه ان کیف خالفت الاربعة منها اعنی المحذوفة اللام اخواتها من ید ودم فی مد اللام فی الاضافة والغرض فی رد هذا الم یکن لاجل الاعراب بالحرف وایضا اتباع حرکة ما قبل الاعراب لحرکة الاعراب اقل قلیل وایضا یستفاد من الحروف ما یستفاد من الحرکات فی النظ فهلا اجتمعا مثلهما فی کونهما اعلما علی المعانی وقال المصنف ظاهر مذهب سیبویه ان لها اعرابین تقدیریا بالحرکات ولفظیا بالحروف قال لانه قدر الحرکة ثم قال فی الواو هی علامة الرفع وهو ضعیف لحصول الکفایة باحد الاعرابین وقال الکوفیون انها معربة بالحرکات علی ما قبل الحروف وبالحروف ایضا وهو ضعیف لمثل ما ضعف له ما قال المصنف کلام سیبویه وقال الاخفش انها مزیدة للاعراب کالحرکات وبعده ما قال فی فوك وذو مال لبقاء المعرب علی حرف واحد وذلك ما لا نظیر له وقال الرمانی انها معربة بحرکات منقولة من حروف العلة الی ما قبلها وانقلبت الواو یاء لانکسار ما قبلها والفا لانفتاح ما قبلها کما فی یاجل وهو ضعیف لان نقل حرکة الاعراب الی ما قبل حرفها مشبه بالاعلال وهو شرط سکون الحرف المنقول الیه وقال المازنی انها معربة بالحرکات والحروف نائبة عنها لانشباع کما فی قوله فنظر ومن قوله یتباع من ذفری غضوب جسرة وهو ایضا ضعیف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ویسوغ حذفه بلا اختلال الا فی الوزن وایضا یبقی فوك وذو مال علی حرف وقال الجرمی انقلابها هو الاعراب واما هی فاما لام او عین فعلی قوله لا یکون

في الرفع اعراب ظاهرة هو ضعيف للدلالة الواو وفي الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي الفاء حروف اعراب وتدل على الاعراب فان ارادانها كانت حروف اعراب بدو وعليها الاعراب فجعلت كالحركات فذا لهما اختزنا وان ارادان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في اثنين لان ليل الاعراب لا يكون من نسخ الكلمة فهي بدل ايضا مما لم يقدره المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تقتضي التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك حذف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من نسخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نسخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نسخهما اعني علامة التثنية والجمع هي من نسخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اختزنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بالاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبدّ بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحرفين او اكثر فكروا ان يستبدّ المثنى والمجموع معكونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء ولم يعرها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها بالحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لو استوفاها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذانا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة لمشابهة المثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركة فاستراحوا من كلفة اجتلاب حرف اجنبي مع ان اللام في اربعتها كانها محلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل لنسيا منسيا فهي اذن كالحركات المختلبة للاعراب ولذا لواو في فوك لانها كانت بدلا منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو حرٍ فليس لامه حرف العلة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل ما قبتها اياها في التسمية ابنيّ وبنوّ فان لامها ليست حرف علة والحرف المقتضي جعل الحركات من هذه الاسماء واوها اختاروا ليكون الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم راعوها منها نحو يدٍ ودمٍ اذ لا مياه ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في الاعراب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولمناسبة الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف واصل الساكن وجعل ما قبلها من الحركات حسبما يناسبها للتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ومنع حموك ابو زوجك اخو المرأة او ابنه وبالجملة فالحم بسكون الحاء وفتح الميم قرابة الزوج من المرأة والهن الشيء المذكر الذي يستحيى ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاسماء التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان

٢ حاشية
استنتج الاصل من ٣ فقد تقدم
٣ قوله تقدم
اي الفاء في قوله فاء
اي الفاء في قوله فاء
على ما اختزنا وضعفه
اي الاعراب
اي الاعراب
الاعراب في حكم
الاعراب في حكم
الالف في الاحوال
الاعراب في حكم
٤ حاشية
اصل الاسم
للاسم
٥ حاشية
حسن الاسم
٦ حاشية
الاسم

اعراب المثنى والجموع

مفرد لحق بآخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجئ في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا خلافا للمثنى اذ لم يكل في المفرد واما قولك في كلتا كلتيهما سلامتي زائدة فالف محذوفة للضرورة كما جمع وكذا اثنان اذ لو ثبت للمفرد لم يجز ان يكون كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف بعلى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لا بد من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذ دون ان اذ لو ليستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذ ثنى فهو يمكنه مثل ذلك في ثنايان لو كان عليه ان يذكره وذلك ان معنى مثل لو استعمل طرف الجمل وليس في الطرف الواحد معنى الشتى كما لو يمكن ان يقال لفرد اثنان ان اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الجمل المثنى فالشتى في مجموع الجمل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكرهما هنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انما صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لو قالوا ذيان واللذيان فحذفوا نون هذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل شرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفرد فيها واما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف فلان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن نواعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب لعين لان الالف كان احق قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم اردوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يسق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فتابع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وتركت فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع حق استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا استثقالا قبل الياء الساكنة لوا بقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السبب لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا وأمع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى نكونة تنوينا سأكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجئ في التصريف وفتح في الجمع للفرق بحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها فيما على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال واما ابدال من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فتفصيل الاعراب اللفظي

قول باي شئ يعرف ان هذه الحروف كانت في الاسماء حروف اعراب اولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى و
الجمع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والجمع وعلامة الاعراب معا ادلة واحدة وبينهما
ثم يقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بالحرف اعراب قلنا ذاك لانا لما يلزم
اذا اعرب بالحركات لانها لابد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حروف اخر اقوم به و
قال الاخفش والمازني والمبرد انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان
اراد وا انها زيدت من اول الامر للاعراب فهذا ينبغي ان يصاغ المثنى والجمع اولا ثم يعربا وان اراد وا انهم جعلوا اصلا
المثنى والجمع دلايل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه
يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذا الانقلاب لا يحصل بعد كما ذكرنا على مذهب في الاسماء الستة وقال بعضهم الاقرا
بالحركات مقدرة في متلوة الالف والواو والياء والحروف لاثل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة
والكلام عليه ما هو هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والجمع
حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من
ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف
كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلابد ان يكون الحرف اخر حروفها و
يكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما تون المثنى
والجمع فالذي يقوى عندي ان تكا التنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما
ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شئ وانما يسقط
التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا
يسقط النون معها لانها لا تكون للتذكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا
زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها
متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط
حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف بعد لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل
التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا فحذفت الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة ايجري
في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخر من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن كونه بقيت بحالها
وكذا ان كانت الفا فتحتها نحو الفتى وحبلى وبخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي يرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز
الحذف كما يجئ في باب الوقف وقال سيبويه التنوين في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عند الحروف

لا انقلاب ۲۱۲

اعراب المفترق من الحركة فجيء بالنون عوضا عما عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما تمة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم فهو انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة يحذف ومعها يحذف التنوين فيقال جاءني غلاما رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلا وفتى ليس عوضا منهما ولا من احدهما في نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على عادلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين جرت للساكنين فتعويت بالحركة وهو ما اختارنا ان الراد انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة قال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثنونة مع اللام يضعفه وكذا مع الياء والواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح حرفه القياد ومع تسليم نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد كرجلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه انما استحق ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا يضاف عن الاضافة بتقدير عنه بالخوف عن التنوين ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء حكم كلا هما وكلتا كما وكلا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيد الدخوله جائي الرجلان كلاهما وجئتا كلتاهما كلاهما او جئتهما كلتاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جائني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا ولذا كلا كلاهما جئتا وكلا جئتا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا المتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلتاهما جاءاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جائني اخواك كلا اخويك وكانه يعربه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من لام او عينه سيبويه لا بدال التاء منها في المونث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسمع الاسالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في اسالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فتحت لام الكلمة والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا واما تجيء ب الف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث كلتان التاء لم تحذف فلتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذا لان الامور الالف ايضا اذا كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الخليل وزنه فعلى ولو بثبت مثله في كلا صم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فحذف عجز احد

الاثنين ونديد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود لا احاطة في المثنى لانه في الجمع قالوا او ليستعمل واحدها اذا احاطت في الواحد فلفظهما لا كلفظ الاثنين سواء قالوا فيجوز للضرورة استعمال الواحد قال ابن كلثوم وجليما سلاحي زادة كلتاهما مقرونة بواحدة قال كلتا كلتيهما قوتا بي دائما فجيوش من عقاب ونهم والجواب انهما لو كانا مثنيين ليعبر بجمع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا قاتلا شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين أتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر والى المظهر كما قرأ الشيخ واما البيتان فلا الف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله كلت وضمة في قوله كلت كيف وامكان معنى المفرد منهما لقائل يعني المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لانهما وضعا للتأكيد كالا توكيد الا المعنوي الا ان المعارف قد يجيء زيادة في التأكيد ويجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا لا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو ولحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث اصحيح من تجريد نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين أتت اكلها فرقا ولم يفرقا خلافا لهما طرا والقسم الثالث ما في الواو والياء قال المصنف المأ اودت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم لحق بناء المفرد واو ونون كلا الاعلى ما فوق الاثنين وليس لولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس بجمع اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث واربع احاد العشرين وثلثين واربعين وان اوهم ذلك احاد ولكن كذلك لقيل ثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون المتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما حلقون وقلون ونحوهما فانها جمع حلقة وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله وثانيا ان لحاق المثنى باسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون عن بدلتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان والذان ونحوها من خلاف كلا فلا تحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحن جمع المذكر السالم باسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو ياء ونون عن بدلتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته اما مذ ومنذ فواحد داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحدا ذو فقال لكني اريد به الذي ونحن الان نتكلم فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رضا وجرا ونحو مسلمي فما واللفظ فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا او في ايها يكون ظاهر احصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب وقد فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحين فالمضاف هو اعراب وقام المضاف اليه على الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل علم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته او استثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لحيج عن جهره وانقلب حرفا اخرى همزة فلا يمكن تحريكه الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني به كل مفرد احترازا عن نحو غلاما مي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم

فصل ما يقدر فيه الاعراب

انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فقول الفهم لما اضاف الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اراد والاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستقل بالاعراب فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فاما الاسم المنقوص اى الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو كرسي ومعزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسر ما قبلها لخروج القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لكونه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما هي والمقصور من القاب المعرب والثاني كجمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان لفظه مفرد مقدر فيه وذلك نحو جاء في مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما اعني الواو الى اخفهما اعني الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فلم تقر لم يكن الضم في نحو سُيَّل ومُيَّل لانه لو بقي بقي تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجيء فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض في فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سُيَّل كقيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله نقالوا في جمع الوي عُلمت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعلك اما لو قيل نحو جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر دخوله في عوض الحذف لكان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه الكونه ضميرا متصلا لا يجوز المضاف واما لفظ في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم نفرد بالذكر وكان حقه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا كحكى في نحو من زيد او من زيدٍ لكونه

معربا مقدرا لاعراب وجوبا لاشتغال محل حركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامای ومن ابى لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجئ في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال وبعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قول غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع وتركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحمدان لان الكسر والتنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علته كذا لا يريدون به انه موجب لذلك المعنى اذ قد يحصل ذلك المعنى بغير تلك العلة بل ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بينه وبين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة وانما عبر المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا كلا من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب في كل المجموع بالالف والتاء او الجمع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فمعنى قوله وجر بعد صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وفصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا وتقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة ممنوعا من التنوين غير منصرف وعند غير هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل جذ في لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا اتبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوى هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا الا احدهما مع اللام والاضافة فتمنع الصرف**

والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين فذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا مع انكاحاجة داعية الى العادة الكسر اذا لوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لو بعد بالضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يركب الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاذا وا النص من اول الامر على انه لو يسقط الا لشابهته للفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحين فوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين فيهما احران ومسلمون عليين للمؤنث لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما انما بعد الجر فلم يتبع الجر النصب بل سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب في حيث منع صرفهما للعلتين كان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهة للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فبيني الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا قوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد كونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فبحيث في باب المصدر فلا يبنى لهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع لهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بالاعلامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول وينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم والما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولانها اذا الفروعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه المشابهة غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منهما الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم يتطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله معاوعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا الحق مشابهة

في بيان وجه شبه غير المنصرف بالفعل

الحرف للفعل يتضمن معناه كأين واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهة الافعال وذلك لتمكن الحرف في رسوخ البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط **قوله** والنون زائدة المنصب زائدة على الماحال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي غدل ووصف اه اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا او كذا والنون زائدة وقد الجئ الى اسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبطى او لا كلقعثرى لانها علمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا حذا الالف والنون سببا مشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فقد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابل حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فوعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرف كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان اخر فيكون العربية اذ في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجئ بعدا وفرع ما زيد اعليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل اولا وزيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فوع لم يعتبروها فكون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له **قوله** وحكما ان لا كسر ولو يقل وحكما ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب الجر انواع وجره فتحة فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته المبنى اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص البناء فحال الجر ليكون الفعل المشابه في التعري من الجر **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا

مبحث غير المنصرف

ثانيا مثل بمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزء لهما وتقدير النسب فى الرباعى لنسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى جمع العدد الا ان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ذلك وقد يجمع تحقيقا فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه يزيد لا من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى مجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال يحدث ومثانى موئلا لبقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمى وقد قيد بانا الاحاد بالعربية او عربى مفرد شاذا وجمع تقديرا كما يجىء واما نحو اكلب وآجال فانهما وان لم يثبت لهما نظير فى الاحاد لان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فقت فى عصد جمعيتهما مع انه نسب الى السبيويه ان اضالا مفرد ولذا قال الله تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به على معنى اعتبار وقوت اسائل وظفائر متاجر ولو يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجمعى ع ولا يصح الاعتذار المحيى افضل فى او احد نحو اذ رجح فى اسم موضع الكوفة منقولا عن الجمع كمدائن ولا بالجزء الاناث لانهما العجميان ولا بالتأنيث لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا بالشذوذ لانه جمع شذة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتعت اشذى فانث الفعل وقال بعضهم المأقوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اى جمع الجمع الى ان بنيت هى الى هذا الوزن فيرتد ع ولهذا سمى بالمنتهى نحو كلب واكلب وأكالب وتهم وانعام وانآم واما قوله ع ان كن صواحبات يوسف وقوله ع جذب الصرار الى الكرة جمع صر جمع صارة بمعنى الملاح فما جمع سلامة ومن قال هانية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب فغير الجمع وشبه الجمعية وعلى هذا فهذه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها عندنا سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه عندنا ايضا سببان والاسباب عند الاكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كما مر او كونه على وزن جمع الجمع كسواجد فلا ازعد لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام النفى الثانيث اعنى المقصورة والممدودة مقام سببين فلانه مهما الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناؤها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقعدد رحارة وخزانة وغيرها كما يجىء فى باب التانيث قوله فالعدل خروج عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر باب قطام فى تميم العدل لخروج الاسم عن صيغته الاصلية بتغير القلب او التخفيف كما للالحاق ولا اعنى بقولنا بتغير القلب تغيرا فى البناء كما فى بائس وقولنا التخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول فى قول فانه لا للالحاق لغير ما ذكر وقولنا فى المنصرف نحو رجل ورجال قوله وجوازا وجبا اسم لو قال خروجه الى فى المعدل ومواقف قيل اسم مثل

تصحيح الصحيح

ثانيا مثل يمان للالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزء هما وتقدير النسب فى الرباعى النسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى عجز العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقدر برا لكو نه بدلا من احدى يائى النسب فكذلك الياء غير الياء كما قيل فى مجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظن جمعا واما سراويل فاعجمى وقد قيد بانا الاحاد بالعربية او عربى مفرد شاذا وجمع تقديرا كما عجمى واما لحى كلب وانعم فانهما وان لم يثبت لهما نظير فى الاحاد لان كونهما جمعى قلة حكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتت فى عضد جعيتها مع انه نسب الى سيبويه ان اهالا مفرد والله تعالى اعلم وفى بطونه والضير للانعام وجاز وصف المفرد به على معنى عشارا وتوب اسمال ونطفا امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بصحيح افعل فى الواحد نحو اذرح فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا بالجر والاك لانهما اعجميان ولا بالم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله بلغنها واجتعت اشدى فانث الفعل وقال بعضهم الاقوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اى جمع الجمع الى ان بنت هى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالمنتهى نحو كلب والكلب والاكالب ونعم وانعام وانعم واما قوله ان نكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصرار يزين الاوتار جمع صرة جمع صار بمعنى الملاح فصار جمع سلامة وحتى قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لم اسمع لكن له فى الاحاد نظيرا شبهه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب فعنى الجمع وشبهه العجمة وعلى هذا فهذه سببان لا سببا السببين وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فيها عند سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كما فى اوكو نه على وزن جمع الجمع كسراجل فلا ازعند لكونه يقتضى جموع التكسير واما قيام النفى الثانيث اعنى المقصورة والممدودة مقام سببين فلزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناؤها على العروض وان اتفق فى بعض الاسما لزومها كعنصوة وحمدونة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجئ فى باب التانيث

قوله فالعدل خروج عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر باب قطام فى تميم العدل لخروج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب والتخفيف كالالحاق ولا المعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو غى الذيب فى بائس وقولنا لا التخفيف احتراز عن مقام ومقول فى قول ابى على ان اصلهما مقوم ومقول ففيهما قلب والتخفيف نحو كبد وكتف فى كبد وكتف وقولنا لا الالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا المنظور فيه نحو رجل ورجال فقوله عدل خروج عن صيغة الاصلية وقوله اى جمع اسم ليدخل فى الحد نحو الخوارج فانه جمع خارجة لا اسم جمع ولا فى الحد العدل وهو المصدر نقل اسم

اى مصروف عن مثيره والعدل الانصراف الخ وجه قوله عن صيغة لان صيغة يخرج عنها اخران قلنا انه معدول عن الاخر وسر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بنى تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس اللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لو وضع عليها لان تقول كالها من صيغة الكلمة وبنيتها الشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديرى اى خروج مقدر ولعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هنالك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجد منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كاددوا ما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا لكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولو بقيت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من احد الى اربعة افاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت

ولم يستريثوا حتى رميت فوق الرجال خصالا عثارا ؛ والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وتخمس وسداس ومسدس من السماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باقى النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعنده سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعمر وضعف اربع فى نحو نسوة اربع فكيف تؤثر فيه وهو لم يؤثر فى اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والغرض تجيز صرف هذا المعدول اذا لم يخرج على الموصوف وليس بجار على الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه صلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل لا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة فلا شك ان فيه معنى الوصف يجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى وامّا اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل افضلان افضلون والافاضل والفضيل والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر فى الاصل اشد تاخرا وكان فى الاصل صفة جاءنى زيد ورجل اخر رجل اشد تاخرا ثم زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير

فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى
ويستعمل اخر بالالف واللام في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي
في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر نظائره عن معنى التفضيل استعملت مجردة عن من ولزم افعل التفضيل
اعني من والاضافة او اللام وطويت بالجر عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى
وامراتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان معرفا من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر
على وزن افعل ان افعل التفضيل ما دام معرفا بأحد ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو بل يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف
اليه وهو التنوين كما في حينئذ كلا آتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه نابع ذلك المضاف اليه نحو قوله ﷺ كلا لا ذا وبذا هذا ساكنا
اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما لم ان منع الصحيح فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل فهو
واخواتها من كونها معرفات بتقدير اللام لا اضافة ممنوع وجاز من ذلك الوجوه قالوا لو ان يقال فوائت ناع كون اخر بتقدير اضافة المضاف اليه الذي حذف لانه اذا جاز نظما
ولا يجوز اظهاره هنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن من لان الاستدلال بالاباء كان الوجوب مقدرا كما مر وجر المعدلين عن ذي اللام كان
لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف
الى التنكير ومن ابن له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام
واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه
علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر انما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في
قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولة
ايضا عن لفظ اخر الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو
والنون لا يبتنيان فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اخران واجمعون كما مر واما اخريات فاستحقاقها باللام والاضافة
كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا الوين فيه الزم منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث
والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ادعي كون اخر وتضاريفه معدولة عن احد
لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا
وانما عدل عنه لتعريه عن معنى فعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما مر في باب فعل التفضيل ذلك لانه صار
بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا تفسر العدل بما فسره المصنف اعني خروجه عن صيغته لاصليته بل نقول العدل اخراج اللفظ
كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ومجيء وعمة ومساء وبكرة
معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق اشياع معين ما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه

الغايات ايضا لحق قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان العدل امرا وانضم الى حد سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع نحو عُمَرُ واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجيء واما جُمَعُ ومثل اخواته من كُتَعَ وبُصَعَ وبُتَعَ فلا كثرة فى آحاده معدولا عن جُمَّعٍ لانه جمع جماء وقياس جمع فعلاء افعل قال الكسائى وحمر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فُعْل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جُمَعُ وقولهم كتعون حلأمل اسودين واحمرين شاذ كما يجيء فى باب الجمع ولو كان جُمَعُ معدولا عن جُمَّعٍ وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث كما زعم الرجال جُمَعُ والحق ان جماء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فَعَالٍ فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمعه معدولا عن احد هما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان جمعه ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعين شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء فى باب الجمع واما السبب الاخر ففيه وفى جمع نحو الخليل انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمعه اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف ولان يقول فما لو يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فالمانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تأكيد للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة لا ما يجوز ان يكون من نحو قولك قد صرت البكرة يوما اجمعا اما كان المؤكد فيه محذوفا فيجيء فيما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعشية وضحوة معينات فانها من معارف بلا علامة مختصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق فيها العدل عن اللام مع شبه العلمية معا ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لو يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيرد فى الجمع مع العدل الوصف الاصيل وان صارا بالغلبة فى باب اتا كيد فما عندنا كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعين وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة فاعل كاسود وادهم قال آنافى وعيد الخوص من الحمر عيدا بآبا غير لوهيت لاحا وصافا فعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء فى اغلب الاى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا وأت الكتاب اجمع انه اكمل انه توجها فى قراءتى من كل شئ تفضيل القوم لم جميع نحو اجمل واشهر فى الحمد والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه والحق ما مر معنى التفضيل فعدل فى اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا ولم يعرف فلزم اجمع فيها العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيها العدل والوصف ويرد على اجمع من باب الافضل ان مؤنث جمعاء حمقى كما يجيء والجواب عنه انه لما انحتى عند معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه مما هو قياسه ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جمعه كحمراء واذا جاز ذلك ان تقول حسناء وحسناه وعلياء مع ان

مذكرا لقا حسن وخشن وعال لكونها صفات تكيف ذا النضم الى الصفة وزن افضل هذا وكان على الصفة ان يذكر معها
في العدل الحق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر امر ايضا رفعا على لغة تميم كما يجيء في الظروف المبنية لفظيا
الدليل على حد لها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء ظهر بالفظه علما
نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما
فقد ذكر كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقدير اقدره معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب
اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وجمر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان
المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها ما لغة فاعل غير مختص بالنداء نحو حطم وخنع في مبالغة
حاطم وخانع فهو كضرب وفي مبالغة ضارب وثانيها ما لغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كقطام
في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عندنا للحاة بخلاف
نحو حطم وخنع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما لمبالغة في شيوع الاستعمال كما
ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض
في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التام وسيجيء لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم
ان جميع انواع فعال صيغة كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكان افعل المختص بالنداء فرعا حاله انك اذا سميت
بها فضل لا ينصرف اتفاقا نحى فسق علما للعدل والعلمية وكذا اضال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا
الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولو بثبت ودون خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع
فعل افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في آخر وجمع وابتدء كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم
فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وحمى لانه ثابت قائم وجاج وعدم قثم وحمى قبل العلمية لم كنا بكونه معدولا عن فاعل
جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فعلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا
ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير
العدل فيه على ما تقدم لئلا يخرم القاعدة المهدة فعل فعل جامع الشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف
فعلمنا ان ينتقل الى العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاعلب ما اودفانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في
كلامهم منصرفا فلا انتقد ر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا افعل هو منصرف
لو جاء مثل ذلك في كلامهم كما اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف
كحطم وخنع حلين بجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في اسماء الاجناس اكثر واغلب من
العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب حملهما على العدل لانه جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع

عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا بى الظلامة منه النو فل الزفر لكثرة ما سمعا غير منصرفين حكما بانهما حال العلمية
غير مقولين عن فعل الخمسى بل هما معدلان عن فاعل اين اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا لوا تفق صيغه
فان جل حلا محكم فى المرتجلة التى هى نحو موهب ومكوزة ومحبب وجيوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء
ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس لان هذه التغييرات ترجع الى الاصل من وجه
فكانها ليست بعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما فى محبب فى مكوزة ظاهرا واما فى موهب فانه وان كان
قياسا مستقلا الغاء بالواوات يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل فى بنات الواو مفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول
الى الكسر فى نحو موضع وموجل مخالف للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معظم الغاء الواوى الكثير من باب يفعل
بكسر العين والموضع مبنى على المضارع وقد جاء الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما موزق فى اسم رجل فانما
صرف اما بناء على انه فوعل وعلى انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف وهم هم انه غير معدول
عن مفعل بالكسر وكذلك مؤكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر فى العدل ولو سلم لزومه قلنا
انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرف وترك صرف كما فى هند لان امر العدل ظنى وليس كما يجتنى فى نوح ولوط حتى يقال انه
لا يؤثر فى الثلث الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية
وحيوة جيعا فعلة قوله وظام فى قيم اى فى لغة قيم اما فى لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة كما مر
مبنية وكلامه فى المعربات غير المنصرفة ويعنى بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان
فعال على اربعة اقسام كما يجىء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للصادر على راى النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشاهتة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب
وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار فى التقدير معدولان عن فاسقة وفاجرة والقسم
الرابع علم الاعيان المؤنثة فلفقة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته بالمؤنث لنزال وزنا وعدلا مقدرا ونميم افترقوا فقيس على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم
لسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغيرذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم
يحتاجوا فى ترك الصرف هنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه فى عمر لان بعض النحاة يقدر فيه عدلا عن عامر ضرورة انه من باب
حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لعوض البناء الذى هو سبب لامالة فتحة وهو فيه ايضا طرد للباب واقلهم على ان جميع
هذا القسم غير منصرف من رخ وات الراء كان اولا وسيجىء الكلام على تقدير العدل فى مثله فى اسماء الافعال فقوله له
الوصف شرطها ان يكون فى الاصل فلا تصرف العلمية فلان لما صرفت مرات بتسوق الربعو واصتغر اسوح وارقم الحية
وادهم للقيد وضحك منع الفى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون فى الاصل فلذلك

صرف مريث بنسوة اربع فلا تصرفه الغلبة خلافا لك استنع نحو اسود وارقم وانا الى الآن لم نقف لهم على دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروف فيجوز ان يكون الصرف لزوم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله التاء فانه يقبلها نحو اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بعلامة تأنيث على اربعة لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف بعل وبعلة فان بعلة للمؤنث فالتاء علامة تأنيث وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بها لوزن لا صلي في بعل لكونه قد يفرض لا بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل يعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني بعلا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث بعلة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعف العروض الوزن على بعل **قوله** فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائرها كان واقعا عليه كان عباس فانه كان عاما يقع على كل احد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائرا خوته وكذلك النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا التقرير يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لوحظ اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيل اذهم لكن المفصح في باب ما ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فيما هذا اضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه لا حفش هو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بالاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لو بعد بعد التنكير لان معنى ربّ احمر اذن رب مسمّى بالاحمر كان فيه المرة او لا حتى يجيء في السود ان المسمى كل واحد منهم بالاسم يحمر بالفتيته فاذا لو بعد تحقيقا لو بعتبر في منع الصرف ويجيء مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما مر فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار معنى الوصف بعد العلمية بلازم في الوصف الغالب من دون العلمية كما سيلزم لبقائه بها اقطعا ويضعف بقاء معنى الوصف في مثله عند هم قول ابي علي في كتاب الشعر لا اجزي ولا ابطح وان استعملا استعمال الاسماء

وكسر تكسيرها لو تخلع عنها معنى الوصف بالكلية لم يصرفوها ولا نحن هما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعدد والها فلا لصحة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لو يثبت باربعة ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم بها لو يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح وبطحاء من الاسماء فيصرف وذلك لنقصها فانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها **قوله** وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لو تحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت البتة في الاستعمال نحو اربى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعو السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر وجدل وهو الاحكام وقد قيل للدارع جدلاء لاحكامها مونث الاجدل وكذا توهم في الخيل ان معناه الاصلي طائر وخيلان ولم يثبت ما توهم تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافهم وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا اذا قوة والخيل طائرا خيلان لا الك اذا قلت مثلا لفيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف وانما منع صرف مثل فعلط وهم

قول التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذا وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فمذ يجمع صرفه كزينب وسقر وماه وجور يمتنع فان سمي به مذكر فشرط الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين بالالف وبالتاء والالف فاما بالالف فمتحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر فلذا قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها انقلبت في الوقف هاء فخرج اخت وبنت ليس مونثا بالتاء بل ابدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التانيث فعلى هذا لو سميت بنت واخت وهنت مذكر الصق فيها التانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كفرعون او لا هذا ولا ذاك كعزة فلا يتاثر من دون العلمية بدليل نحو امراء قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالحال لم يرجع الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل ذلك الحال ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وصار من النبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها الفرق بين المذكر والمونث ولا يجيء هذا المعنى في الصفات والاسماء الاعيرا لزمة الكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون للالزمة كما في حمزة وطلحة كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمات العربية صيرتها مصونة عن التصان

فيلزم التاء لسببها فتاء عائشة كتاء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له فكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلامهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا الاعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو حبترى وذكرى وتاء التانيث في نحو عرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان حذف ذلك لا يكون الا لحال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع ذلك الزيادة وانما على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يجز العلم بها لخوف التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحي وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة تحكما في الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فلما قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا تكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كزينب وهند او غير حقيقي كحلب ومصر والالف تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا تقدر التاء المقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حائض واماءة جريحة كما فعل الصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا كما مر والمؤنث الحقيقي في نحو حائض لا تاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير متصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره نصيئر القوم حيضة كما تقول في سماسمية وليس كذلك لانك تقول في حيض وانما شرط في العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر ثم الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مختصة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسدها في اللفظ حرف آخر اثر وجوبا والا فضعيف الخلاف كما يجيء وما يسد الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة واما نحو ثمة وشاة فمحذوف اللام ودليل سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلثة وسميت به لو يصرف سواء سميت به لمذكر حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا وقد يجيء ذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا ساد مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحركا الاوسط او الاول ساكنا

مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امراة او غير حقيقى كسقر لجهنم خلافا لجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام زحل العلمية مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول فى جُمَلٍ جُمَيْلٍ وحُبْلَى حُبَيْلَى ولا تقول فى حُبْرَى الا حُبَيْرَى كما لا تقول فى جَمَادِيٍّ الا جُمَيْدِيٌّ وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقل لعدم التذكير فى الوضع الثانى لحمله على ما ضعف تانيثه فى الوضع الاول فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل سقير واما أُذَيْنَةُ وعُيَيْنَةُ لرجلين فعلى هما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسدها شئ وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلاف فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمى فظهر فيه اثر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال او ضعا كدار ونار فما كهند ودعد وكذا اللتانى كبد اسم امراة وان كان فيه العجمة كحامد وجُمَّ فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لاعتدادهما كنوح ولوط كما مر وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لاعتبار ان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما مر لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بها مستحقا للمنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقى يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر ترها المصنف احدها ان لا يكون فى لفظ المؤنث منقولا عن مذكر فان ذِرَاعًا باسم امراة لكن اذا سُمِّيَتْ به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيوم وكذا لو سميت بحائض وطالق مذكرا انصرف لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث او معنى لان فى الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد فى الصفات ان يكون الجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء منها صيغة المؤنث فعل لغت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذى سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكواجع مذكر خال عن علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بالجمع ولا يلزم هذا التاويل بل هو جائز لنا ان نتاولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد كالتذكير الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل الجائز وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعمال فى تسمية المذكر به ذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذِرَاعٍ وعَنَاقٍ وسَمَاءٍ وشَمْسٍ وجُونَةٍ على اربعة اضرب قسم غلبة اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكرا جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكرا وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد التسمية

مبحث التانيث

المذكر بها لامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجمل وحسن وزالد على الثلثة كحمفر فلا كلام في منع صرفها للظهور امر التانيث بالطرو ان مع ساكن الاوسط كهند ودعد او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر ليسيم بمثلها امراة فالدليل وسيبويه والجرمي والمبرد ويجوز الصرف وعدمه لظهور امر التانيث بالطرو ان وابو زيد وعيسى والجرمي يحملونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط فتح تاثيره اى تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما لا علة فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كمقرب قوله زيادة على الثلثة اوحركة الاوسط او العجمة اى اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزائد على الثلثة يقوم مقام الثاء وحركة الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد الثاء وما العجمة فلما قالوا لما سد مسد الثاء المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما هي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب والضعف من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط فتح تاثيره اى تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يعني صرف لحلوه من جميع شرائط الفتح الثلث وزينب منع لزيادة وسقر لحركة الاوسط وماه وجمل للعجمة قوله فان سمي به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد حركة الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل لسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسده علامة متحركة ولا بقاء مسد الحركة القائمة او مقام الساد فيكون ماه وجمل اذا كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون الثاء مقدرة ويسوغ ان العجمة لا تاثير لها في التاء الساكن الاوسط بالسببية بل لما قوة تاثير الشرطية بعد ثبوت سببيتها وجمل منصرف فان لعدم الحرف الزائد وعرفت ممتنع لان الياء قام مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر شرط في منعها كما علمت وغلب عدنان وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فلا اصل فيها الا استقراء فان وجد فيهم سلكوا في صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وداتا وتركهم صرف سدوس ومضر وهجر وعمان والصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسم كثقيف والحي وفي الاماكن بتاويل المكان الموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان في الاصل كمضر اوالقبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوز واصرفها وترك صرفها كما في ثمود واسط وقريش فخوز هما ايضا على التاويل المذكور وان جملت كبيئة استصحابا لهو هما فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب والقبيلة فنسوا الصرف قال وهم قريش لاكرموا اذا انتمى اثنا بوا فوعا في العلى وعرفوا يصفون نسبت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤلون اسم الاب بالحي فيصفون بابن عرسها هلة بن عصر وبا هلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءت ثقيف وقريش مصروفا اى اكلاد قريش فتعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى واسئل القرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا او هم قائلون ومنه قولهم قالت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرف مثله

لتأويله بالحي وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهما تأويل بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف فلا منع فيه وامامثل قولهم قرأت حوذا ان جعلته اسم البنيء على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجب واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وتجزم وضرب فعل ماض فلا كثر الحكاية وان اعربتها فالك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ ويجيء بسط القول فيها وفي سماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في جمع الخواتيم تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف ليعوضها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب الا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كفالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راوية عيسى لجودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب له لا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع الا في مع العلمية وهي منافية للام والاضافة امتنعا معها جازان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين لم كنت فمنع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير والجمع ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذرعي ايجان في كرمان واذرعات في كرمان وبحتي ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب ولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ كما نع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كالجام والفرند والبرق والدرج فتصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك عما كان كاند جعلت الكلمة العربية علما فيظهر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف لكزجس وبهم فيهما الوزن وكذا الجمع محققا او ان لم يكن صرف كجام علما في العجمية على ما قال المصنف شرطان معا واجلى للعلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا اثر له في العجمة فحونوح علم عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر اغلب تحقيقا

القياس مقام السادس مسد علامة الثانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شئ بل الاعجمي يجر كونه ثلاثيا ساكن
وسطه او خرجه عن كلام العرب كبصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة
بخلاف كلام العرب الزمخشري تبعا وزعما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جاز اصرفه فترك
صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فليكف لا يؤثر مع حركته وليس بشئ لانه لو سمي بشئ
غير منصرف في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غر به فتحهم منع صرف نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل
هند ودعد يجوز صرفه وتركه صرفوا ذهل عن ان تاثير الشئ على ضربين اما ان يكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث
المعنوي واما ان يكون سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط
لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وبتقدير ان تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند معا ان كل
واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان تحقق الاول الحقه بالعربي وايضا فالثالث لم يحقق ثبوتي في الاصل لعلامة مقدرة
تظهر في بعض المتصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع
العرب ولا علامة لها مقدرة فان الثالث قوي منها قوله وشتر وهو حصن بارمينية ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل
تا وليلمى البقعة او القلعة الان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك محال والبيت صحيح
لمالك الاسم الى نوع قوله لجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما هرقوازنة فمنصرف وحضاجر
علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع
سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوارد ذعاع وجراكفاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه
تجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وكلوب
وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم ولما قيد بانها غاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قولهم الكرع واحيات يوسف وقوله تجذب الضراريين بالكرور وقوله اذا الرجال
رأوا يزيد راياتهم خضع الرقاب ونواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون ولها مفتوحا وثالثها الف
بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا مساجد دوات او ثلثة سواء كان الاوسط فلو فات هذه الصيغة لم تمنع الجمعية كما في حمر
حسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة واذا شرطنا في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء
تقرب اللفظ من زنة المفرد نحو كراهية وعلانية وطواغية فيكون من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب
من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكر قبل ولا يلزم منع ثمان وزباع وحرابي ان حملت فيها صيغة
منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما
حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان اسم جمع فلا بحث في منع صرفه

لكن لا اشكال في منع صرف حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق لا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه صفة الجمع اذ يقع على كل واحد منهما وهو علم الجنس لا واحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما مجئ في باب الاعلام فقيد اذن الشرط وحده وهو الصيغة منتهى الجموع فان معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كفجان ورباع وانجواب عنه عند المصنف ان الجمع لا اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا ينصرف زال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد عملا بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب انهما ليستا بمتضادتين وبعبارة اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما تسمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي باثنين جبلان فردي مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلا كشئ واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ باثنين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عند الكل تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فتنافيا فمقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا يسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ما يكون الاسم موضوعا دالا على معنى غير الشمول وصاحب صحيح التعبية لما يخصص كما مجئ في باب الوصف فاذا ثبت في اسم دلالته على ما ذكرنا وصحت تعبيته لذلك الخصوص وضعيتا ان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك الخصوص وتعبيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض حتى ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربعة فقول لم يكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في عنى اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لحم الوصف مع العلمية قولهم لما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا فمن اعلم ان اللقب كالملقب وقد من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيكن فيه الوصف الاصلي وقد ذكر هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس لحم الوصفية الاصلية فلولم يعتبر الوصف مع العلمية كيف كانت تلحقه ولو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي

الخصوص لم يجز بمنع هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تفاوت فلم امتنع صرف هاتٍ ومحمد في المثل و البيت الملاكوين وكذا كل علم ملحوظ فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب لان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى فجاسواء لحظ فيها المعنى الاصلي كالملقب اولم يلحظ كتسمية رجل بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلحظ لها خفيا ويومئ اليه ايماءً مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بل الغى الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لحوظ كذا القول في الجمعية في نحو مساجد فانها لو اعتبر وان تنافيا العلمية وامكن الجمع في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لوحظ فيه معنى الجمع وفي خاتم اذا لوحظ فيه الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه الجمع حيث لو سمي به الواحد نظير كان لا عجمي لا يشبه العربي فيمنع عنده وفي الاسباب شبه الجمع وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه الجمع وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولو يعد شرط السبب كما فاضل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وخلاف الاستاذ عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال الفتى الفارسي في سراويل اصح وهو واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب لاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما اشبهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مختصا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفي التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب للجمعية لا عند الجزولي فسيبويه يمنع الصرف لا السبب بل لموازنة تخير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية وهو ان يعتبر هل في هذا الوزن خاصة لا غير فيطرد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروة والسروة والذروة خرقة قال عليه من اللؤم سروة الذنب فليس يرق للمستطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لو يجيء في كلام جنس فلا يقال لرجل جال بلى جاء ذلك في الاعلام كما في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل اعم وذلك لان لها قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا لجمعية ولم تتحقق فيه لكونه لا نظير مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كما مر متى اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افاعل لانه قد جاء على قوله جماء المشتا وقيصبة اخلاق شراذم يعجب منه النوائي وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والنوائي ابنه وقد نسب الى سيبويه بان اصلا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا او نسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كما عرب اجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له باجر لاجل التعريب فقط لا لكونه مفردا

مبحث غير المنصرف

مثل لا ترى الى قوله بعد لا انا شبهه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب يعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فرد لم يصرف فنظرا الى ذلك المقدر ومن صرف فلزوال البوقوع عبء على الواحد وكذا يجوز في نحو جمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك الجمع بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت جمالا حزابا قوله وحزابا فتقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالعصاري بالتخفيف قوله ونحو جواري للنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جواري في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق وما كان حابس الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الاخر سماما لا ترى فوقي بسبع سماما فهو مي قليلة و اختارها الكسائي وابو زيد وحيلي بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف واختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال عنده مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسبب ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فاسقط الاسم بعد الاعلال عن أوزان تقضي الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا فلا اعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسر الراء في نحو جاءني جوار وكسر الراء في حكم لفظي لمنع الصرف فاعتبارا حدهما دون الاخر تحكم ودليل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كقاض وظبي والاكان كالمعدوم كيد ودم ومن قرر صرف جندل ودلدل مقصورا جنادل ودلادل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواريٌ بالتنوين نجواري بحذفها نجواري بحذف الحركة استثقالا نجوار بتعويض التنوين من الحركة يحذف لنقل بحذف الياء الساكنين ح قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء فتشبر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواريٌ بالتنوين نجواري بحذفها نجواري بحذف الحركة للاستثقال نجوار بحذف الياء الاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف بالثقل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو لا ذلك واعترض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة الحذيفة وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تختم بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصل جواريٌ بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا لحذف الياء الساكنين نحو جوار بعد الاعلال صيغة الجمع الا تصح حاصلة نقل بر لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا لحذف تنوين الصرف نحو غواو ارجع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى للتنوين ثابت تقديرا فهو على وزن افعل

الكلام في نحو جوار

الجمع

فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين وامّا جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحركة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقل المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بالتنوين التفاتا الى ثقل الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ومجمع فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعل واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فهو ليس بحمل حاله الحالة في التنكير وذلك بان يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جوار وقاض واعيل برأيت جواري وقاضي واعيلَ ومررت بجواري وقاضي واعيلِ بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قولك هذا سيبويهُ فان مزجا سمي في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احَيُّ بحذف الياء الاخيرة لتسلما لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كسُلَيْمٍ والمحيّ وقياس مثلها الحذف لتسلما كما مجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها تسلما يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة والتحق وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء تسلما بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاول قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف معى بعد وضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من يحيى تسلما بل يعلله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطيّ تصغير عطاء فجعل كالجاري مجرى الفعل اعني المحيّ في الاعلال فاحيّ عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احَيُّوَ في تصغير احوى كاسَيْوَدَ في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل حمل على الخلاف المذكور **قوله التركيب شرط** العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤخذ من مجموعهما اذا العلمية كما قلنا تؤخذ من المتضمان ولولاها لكان التركيب غير منتقض للانفكاك والزوال **قوله وان لا يكون** باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول لا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا اعلم وكلام نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر على ما فان الاصح اذ من مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات **قوله** الف ونون ان كان اسما فشرط العلمية كعمران او صفة فانتفاء ضدها نحو سكران وقيل وجد فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران ونديمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبغوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا بوجه آخر لا تضر فانما نحو تساوي الصدامين وزنا فسكران من سكران

كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذا هو الوجه الثالث موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ويشابهها ايضا وجهين اخرين لا يفيدان منعا دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين القافا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان معا فصار فيهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تلك التانيث وقال المبرد حجة الشيزران النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبحراني في النسب الى صنعاء وبحراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبحراني فالقياس صنعاوي وبحراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك المناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو ووجوبهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اليمنة والرحمة يمناني ورحماني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف زيادتها مع كونهما مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم هو بعد التقاهر على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين بل الالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط لان الالف والنون اذا يمتنع عن زيادة التاء والصفة عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليخرج من بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطفا على اسما وعلى عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان الان التقدير او ان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة وليس هذا مما جرى المصنف مثله كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا كغضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذا اللفظ بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره تعالى ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجد فعلى مطلقا يتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه تاثيرا ضروريا كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من المصروف ما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف في

مبحث غير المنصرف — وزن الفعل

ثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى والخصم ان يقول بل المصروف فيما يشك فيه هل صرفته العرب ولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قالوا في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة اولا هل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كُودُونَ بِشَفَّةٍ مِنْ حُزُنٍ وَمِنْ عَجَلٍ كَانَّنَا مَعَ عِرْيَانٍ سَلُوبُ وقد جاءت الفاظ تحتمل بوجها الاصالة فكون مصروفة اذا سميت بها وتحمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وقبان فيما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحسر والقب فلا يصرفان وكذا اخوه شيطان وثعمان قال الاخفش اذا سميت صغلا منعت الصرف لان اللام بدال من النون كما لا تصرف اذا سميت جراقا اذا لها بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قوله الله ومن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلفوا في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل ولم يأت في الاسماء الا اعجميا علم بقي ثلثة ابنية فعل في اسماء الاجناس الا دئل ولد وبهمة وقيل بن العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس ان كان قليلا كقوله ان الله يحاول الفتى اكرعن قبل وقال وقولهم لطائر يشرب فوق شرط وتوسط عشر فجعلوه في دئل بمعنى دويبة ان يكون ممنوعا من فعل ما لو سمي فاعله من لفظه من دئل فهو اى اسرع والدئل اى مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك فيجب ان يكون ممنوعا من وجه واحد للتعريف والعدل الى العلم كما قال غمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان ما نقل ان الوصل فيه الوصل والترقيم يدل على انه ليس كذلك اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون اوله زيادة كزيادة تاء اواو زيادة الفعل الذي هو الاسم زيادة كزيادة الفعل حرجم وبابين وغيرها فاولى المنتوت منه ان يوصف بذلك لان الهمزة اصلية ولكن لما لم يتفق عليها لكونه ملحقا بجعفر فهذا حكم الهمزة اصلية او لا واما اللبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لبيب والفلك شاذ ولم يأت في الكلام فعل حتى يكون ملحقا به ونون عثمل اصلية لصرفه مع العلمية والخاء قالوا في موضع قول المصنف اوله زيادة كزيادة تاء ويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يحمل ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل وهو غلب الوزن في الاسماء وتساوى فيه الاسم والفعل او يقال انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على هذا انهم شبهوا احدهما اذ رأى ما غلب الافعال اغلب ولو سميت بها لاعربت اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال

معتبرة لو ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعَلَ لا فَاعِلَ قال قليل كحاتَمَ وعالَمَ وساسَمَ والثاني انه رأى عمر احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال الا ان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل للتفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعمى وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يُسمع نحو اقعد وانصر ولذا اردّ على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم واري قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشغل وانحر وقمر ويقلّ فيه اتمّ من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع واتخل واترب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاً لو يجيء من جميع الافعال الثلاثية بلى جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الا سيّ افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فَعَل يفعَل مفتوحي العين وفي فَعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجيء من غير باب فعِل يفعَل الا قليلا كما شَئِبَ على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى لكن ان انصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة قال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يَفعِل الكثير الغالب كاذهَبْ واحمَدْ وليس في الاسم قياسا في شيء كما سبق وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل بيرٍ في نحو شَمَرٍ وضَبَبٍ لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر واذا اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا افعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنِعْمَ وبِئْسَ وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن الذي هو مشتركا كالفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا تكون كاترب واتخل وايدع فكلما لم ترد فيها ضمائر بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى فلما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة لان الوزن بهذه التاء خرج من ميزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما خرج الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل خرجه التاء الى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم ويترجح التاء في المراد الوزن في الاسم فانصرف رَمْلٌ ونَعْلٌ مع الوصف لاصلة السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارْمَلة ونَعْلَة واما لحاق التاء باسوح في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استَعْمَلَ واستَخْرَجَ

واستغفل واستبرق اعجمي ومنعها تفاعل وتفوعل ودُحرج ودَحرج وافعَلّ وافعَوعل وكذا افعنلل وافعنلل وغيرذلك واذا سميت بترجس بكسر الجيم وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرطا فلا تؤثر مزج ون المشرط ولم يصرفا الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن تضرب وترتب على وزن تدحرج واذا غيّر وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهمزة أحمر ومدة قاذ لا يصرف ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء اختصاصا بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاستعمال راعاه وابقى وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد الحرف الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلا فلا يضر ذلك التغيير ايضا كالهاء همزة وزن الفعل وقال عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كقل وبع وخف من قال لم تقل ولم تبع ولم تخف ولكذا المحذوف اللام نحو يخشى ويرمي ويغزو كذا الخشى وارم واغزلان همزة الوصل بالفعل ايضا اصر لانها مطردة في الفعل اذ كل فعل ثلاثي متصرف الا قياسا مرة ان يكون همزة الوصل وعني حذف وقال اصله الهمزة لوجوبها في المضارع ما بعد حروف المضارعة اذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف حذف وكلا ان سقوطها اذا كان للجزم او الوقف لكن الجازم جاء وهو لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بيقل واخش جاءني يقول اخشى ومررت بيقل ويخشى ورأيت يقول ويخشى واما ان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وصه او بقيل وبيع وبصيد لم يعتبر الوزن الغائت الاصلي تقول جاءني قيل وبيع ورأيت قيل وبيع ومررت بقيل وبيع وصه وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في اسم علم هو ايضا عند سيبويه يصرف بالوزن كما في رُدّ وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل حمل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بكم خمس فالوزن معتبر لانه يجامع الوزن العلمية ونوال الوزن يكون في معارضا خبر لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لو زال صار فوات الوزن العلمي لا محالة هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه كلا يؤثر مطلقا لما ليس فاذا اعتبر وزن الفعل مطلقا سمي أغلب الفعل اوما يغلب فتح الصدر فقط في نحو جَبَل وعضد وكتف وجعفر خاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كتب واستدل بقوله ثأبّر جلاوطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني فجعل الجواب انه ان كان علما فحكى الكون الخبر اي بدعم الضمير فيكون جملة كزيد في قوله سَبَتْني خولي بنت واشك فلما أفلتني الهم عذيرك او ان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشفه وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل لا سيما اذا لزم من اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما في عليته مؤثرة اذا تكرر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا مع شرطه كالعدل وزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا شرطها فاذا تكرر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اقسام لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اضافة احد جزأي العدل في تأنيث

لو وضع الاعلام كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كطابق والقذ ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب ما جد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي السبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا فيه عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان وربا ع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه في العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي في العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حراء علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوعا عن الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل يبطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في لحم المذكر بعد العلمية ولا تناف بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع كان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بغضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضعا خروج قول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي و بالعلمية لو يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان ورجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل الثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لا لها تمنع لها من التاء فشابه الف التانيث فتقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب كما مر والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب في ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب في ذلك الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا هذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فقول انها تصرف كل ما فيه علمية موثرة اذا تكرر كان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم ملفوظا فيها اجتماعها في اسم مع استحقاق العجمة امعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان فكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لكان المشروط لا يوثر دون الشرط فجميع العلمية الموثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب ما جد على الخلاف المذكور والعجمة اما ان منها العلمية

المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منهما يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فُعال او مَفعل او فَعَل او فَعل او فَعال كثُلث ومَثلث واخوتهما واُمس عند بني تميم وقَطام عندهما يضاد وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الا قليلين الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو تضاد الثلثة ايضا لو شتجم مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منفكا عما اجتمع فيه اثنان منها فلو يكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف اضاعة غاية ما يمكن ان يتحمل لتشبيه قول المصنف ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دُئل وحاذر ويمكن ان يقال في اُصمت علم المكان القفر اذا صلا اُصمت بضمتين هو عدل الى اصمت في حال العلمية ولو يطرء العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانا اذا عدنا عما قلنا في شمس بن مالك فاذا انكرته بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرناه كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وباب اهلك لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المذكر فانه لا مانع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقتضيه عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخوه جمع بعد التنكير لانهما من باب افضل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افضل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر صحح بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علة فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المرآة يومئذ وكذا امس فيما عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منافقل له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلشبهه وهو عدم النظير في الاحاد وشبيه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ ولسنا بو على الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير علامة كاربع واكلب وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كما جاذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف وهو اصحهما لتحمل على موازنها كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والجمع الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكر فسيجيء ومثله فعلان ان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا

سلسلة الزلال في شرح بانت سعاد
الفوائد الضيائية على متن الكافية
حاشية الفاضل الهندي على شرح الجامي للكافية
حاشية الفاضل الهندي على شرح الجامي للكافية
حاشية الفاضل الهندي على شرح الجامي لل

لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب آخره مثل حضرموت فالف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدى كرب وحمراء ومعدى مساجد لم تذكر تصرفه لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لو يصرفونها بعد التنكير نظرا الى افرادها وقال الاخفش ان مجموع الكلمة ليس فيه الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة فممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم قوله مؤثرة حال ومفعول فيها مع ما يعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والجمعية والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما في استثنائها اي لكن جامع سبب غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرو والى ما ضربت احدا الا خالدا الا عمرو فاما لعلمية المؤثرة فجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن فليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كان مذكورا بيانا فاذا ذكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال المصنف ولا يمكن ان تكون معهما لتضادهما فلا تكون الا مع احدهما كما في نحو عمر اذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضادان لان حكمي الكل ان يكون كل ما فيه علمية مؤثرة متصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فاتقدم واعترض على قوله بان قال لو لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو تضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما انه كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرآن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامنا في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لو يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وضع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارئة كما في حمراء ومعدى مؤنث اسعد مما لين بلى لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لو ابطل بعضها على بعض الجائز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة المؤثرة الثنين منها ويمكن ان يجعل اجتماعهما ومنع طرآن العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر ولا اعتراض لمن يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قيل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل اعمر علما اذا نكر اعتبار الصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لانه لا يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله لاعتبار امنصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد نوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب بان المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اعمر المنكور فان ذلك المانع اجتماع المتضادين:

وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تنافٍ وقد في حكم واحد يعني في الحكم بعدم الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جائزا اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر علما لان اصله صفة وعدم احمرار العلمية ضد حاصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكرا احمر فانه يعتبر اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسوم او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية بهذا اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي جاز له النظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولو بين شيء بأي تاويل كان خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بحيث يكون موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لو يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيره وضعت له لغة ولذلك تراها في الاكثر مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلحظ ذلك وان كان لو يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بلحظ اسود او اشقر لو يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافا في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كلامه في افعل فعلاء وكذا افعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لو ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعفه افعل التفضيل في معنى الوصف لذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التي لا معنى للوصف بها كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعاره لفظا بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه وصفا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفا ذن لسبب وجود علامته للوصف اعني من بخلاف احمر لتجرده عن العلامة انما الذي على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو تنون لكان الثاني متصلا ومنفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي توكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في نحو هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لان بزوال الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع لا يقضي بخل بالتصغير بوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد رُبَيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت

مساويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوى الذى فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به فيختار بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اولى زيادة كزيادة الفعل كخضيض ودخيرج فى خضم ودخرج واما ان كان اوله زيادة كزيادة تقان التصغير لا يزيله كما تقول فى تصغير احمد وزحرس وبشكر وتغلب احيمد وزحيرس وبشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو سيطر واما ان عرض الوزن فى المصغر لم يكن فى المكبر كما تقول فى تضارب علما تضيرب وفى قبعثرى قبيعثر فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا فى تصغير ادوار ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة فى التصغير وقال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض فى نحو مستخرج وثلث كرسيا مستانفا فلا ينصرف أدير تصغير أدور للوصف والوزن العارض فى التصغير الدليل على عروض الوصف فى التصغير قولهم غليمون وجحيلون فى جمع مصغر غلام ورجل قال ولكن القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميرة تصغير حمرة لعروض الوصف المانى للعلمية الا انا لم نر لو لم يكن ظاهرا فى التصغير ليعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل ونحو ما قال نظرا لو لم يكن ظاهرا لو لم يعتد به فى أدير ولا يخفى ان يقال لا تنافى بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انتنين فى مثل هذا الوصف وهى المطلوبة فى غير المنصرف واما التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلبت ياء كما تقول فى سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تنقلب الفه مما لا تنقلب تتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير مخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا بالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة

قوله وجميع الباب باللام والاضافة يجر بالكسر اى كان بدلها يجر بالفتح فصارا بها يجر بالكسر اعلم ان من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافوا واما تنافى اللام والتنوين فقد مر فى بيان نونى المثنى والجموع ويجوز ان يقال لما غابت اللام والتنوين صار كانه كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر من لو يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيرجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون بهما الاسم منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه يجر فى ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعد الكسر فيها دليل الاسمية والاول قوله المرفوعات هى ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتداء والخبر والمنصوب

مبحث المرفوعات

في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كالسم أي وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدء هو الخبر فيجب مطابقة المبتدء له كمطابقته للعود اليه ومثل لهم من كانت امك وبعضهم باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو او أدخل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدء والخبر وغيرهما من العمد ليس بمجعول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدء والخبر حملا على معنى ما واما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عند ليدخل فيه فاعل الفعل الاشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قد امك او في الدار او الظاهر نحو زيد قد امك غلامه كان الرافع في الحقيقة عند هؤلاء الفعل واسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدء قوله وقدم الضمير فيه للفعل وشبهه وفي عليه ما اختر زبقوله وقدم عليه عن المبتدء لان نحو زيد في قولك زيد قائم مسند اليه القيام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدء يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدء وكل خبر لا يرفع ضمير المبتدء فهو مرفوع فقط مسند الى المبتدء وكل خبر غير اما رفع لشئ كالجوامد فهو فقط مسند الى المبتدء نحو ان زيدا ان قيل فالمبتدء في قولك قائم زيد داخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقدير قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل وشبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال جعلت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويغني بتلك الجهة ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيدا عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور المنسوبة نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب لنسبته بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله

مبحث الفاعل

وهو عند عبد القاهر الزمخشري فاعل اصطلاحاً فلا يجتزأ بان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بعد الحد ليس بفاعل و خلافهم لفظ راجع الى الاصطلاح في اصطلاح النحاة فاعل اولا ليس خلافاً معنوياً وتمثيل يزيد قام ابوه لم يقم شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد لاحتمال كون قام فوخر لمقدم مأعلى انه و لو قال بواه لكان نصاً والعامل في الفاعل المسند خلافاً لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاعراب انما هو المتكلم لكن المخبر بين جرسيعاد قهم بان ينسبوه العمل الى الكلم التي تسبيها بحصل المعنى المقتضي في العرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا بالاضافة الى وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل فلان جاز ضرب غلامه زيداً وامتنع ضرب غلامه زيد اقوله ليلي فعلا اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة محل يكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيدٌ مع ان ترجيح الضمير موخر عنه لان زيداً فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديراً وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيداً معلل بما ذكر وذلك ان بين الهاء الموجز ضرب غلامه زيداً الا ان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيداً لفظاً واصلاً فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهماً اولا تؤمن ان يكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقتضى انما نحن فيه اوفي الضمير الذي يجوع مفسره فيما بعده مضموماً على الضمير لان ذلك المنصوب لا يجاء به لاغراض دون الاغراض عن الضمير فلا يليس بخلاف زيداً في مسئلتنا فان مجيئه يكون مفعولاً لا يكون التمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم لتفسير الغرض من مجيئه تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده لشيء الغرض لا يصلح منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير ما يحصل به ما هو المراد لا يصلح منه و يبقى الابهام مجالاً فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافاً للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيداً اي الى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله ﷺ جُزِيَ رَبُّهُ عَنِّي حَدِيٌّ بْنُ حَاتِمٍ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ﷺ وبقوله ﷺ لما عَصَتْ اصحابه مُصْعَباً أَدَّى اليَّ كُلَّ صاعاً صاعاً ﷺ بتحريك الجزاء واصحاب العصيان وبقوله ﷺ ليت شعري هل لُؤمَنَّ قومُهُ زُهَيْراً على ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جانبٍ ولا ﷺ لي نحن ترمادهب اليه لكن حمل قلة ليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا او كذا نقول بحسن اعطيت درهمه زيداً الا ان عربته المفعول الاول قبل الثاني وان تلزعنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ونقل بحسن اعطيت صاحبه لدرهم قد ضرب غلامه زيداً وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهراً نحو قلت بأخيه زيداً ومقدراً نحو اخترت قومه زيداً اي من قومه ومن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظاً بهما والقرينة او كان مضمراً متصلاً او وقع مفعولاً بعد الا او معناها وجب تقدمه هذا بيان لما يجب

فيوجب تقدير الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا بتقديره قوله فيما اى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعرابُ اللفظى فى الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامةُ الموضوعةُ للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالةٌ على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فيلزم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضربَ موسى عيسى الظريفُ واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربتْ موسى حبلى واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربتُ زيدًا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى امكان لام ضربتُ بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون فى الربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربَكَ فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اَمّا لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالها كان الفاعل المتصل غير متصل بعامله لا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول ان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعولا بعدَ الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيدٌ الا عمرا وينبغى ان تعرف اوّلا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولَ خاصًّا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما للذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا فى المتاخر وما للذلك المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لو يدخل المخصوصُ لا العمومَ كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا الا عمرٌ او ضرب زيدٍ محصوصةٌ فى عمرو اى ليس ضارب الا احد الا عمرٌ واما مضروبيته عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا بالغير زيدا ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبيته عمرٍ و مقصورةٌ على زيد اى لو ضربه الا زيد فضاربيته زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء زيدا الا راكبا يجوز ان يكون حالة المركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضَرْبَ زيدٍ فى قولك ما ضرب زيدا الا عمرٌ و امقصور على عمرو ومضروبيته عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فامّا ان تُقدّمه عليه مع دون الاخوة ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصّة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز وامّا ان تقدمه عليه مع الاخوة ما ضرب الا عمرا الا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدًا الا عمرا وزيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب زيدا الا عمرا وان كانت على الاحتمال والتقدير المذكور الآن صارت من مضروبية مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما

يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد كذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيدا وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل وما ضربت الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او قد تهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احد احدا الا زيد عمرا بقي المستثنى غير محتمل وانما كان كذا لان الامر هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق بالمفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون نحو ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مشرق عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بالعطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل الا على غيره فلا تقول في البدل الا في احد شيء الا عمرو بالدرهم ولا تقول في غير البدل الا في احد شيء الا عمرو الدينار وهو نمط عندهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد الا زيد عمرا واو ذلك لان الاسمين كانهما بدلان مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما قبل الا ولا يستثنيان فكان كل واحد منهما مستثنى من ذلك الشيء نحو ما ضرب زيد عمرا او مثل هذا عند الا بدلين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بد لان والتقدير ما ضرب احدا الا زيد ضرب عمرا واوان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لو يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما انزلك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما انزلك اتباعك احد في حالة الا ارذالنا في بادي الرأي اي بادي رؤيتهم فالغير هم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا وافاد المعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمول الواقع بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احدا وتابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يسق الا الموبخ اضحاكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان جملة واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لما تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي من عامله اذ قولك لم يسق الا الموبخ معمول لما بينك وضاحكا معمول لما بعد الا فخذا ثبت هذا فان وقع معمول لخبر ما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله

كان لم يمت حتى سواك ولم يقم ... على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها ... غياب الامير والاديب ولاجح الحاجة المضمرة الدعا ملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا الا كما في قولك ما مررت الا زيدا بزيد في الشعر واما في غيره بلا تقدير فلا نصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين بذلك على هذا انما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى الا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيدا الا عمرو اما ضرب الا عمرو اذ زيد والما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصة لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا الا زيد فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لا يبقى بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا الا عمرو ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما اذا تمام من معنى الحصر وذلك الى المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى ما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيدا الا عمرو افاد قولك مت المفعول على هذا عكس للحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا او قد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في الخبرين التاكيد فحاله ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا لمن اعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة ما صلا اى تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عنده الاكثرين ومثاله ضرب زيدا اغلاما ذا وقد منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجيء عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب غلامه واكرم هند رجل ضربها هلا قيل ولو قيل يجوز اذ كرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف الموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرو الا زيدا او معناها نحو انما ضارب عمرو زيدا وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجب تقديم في ما ضرب زيد الا عمرو فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محصلة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى لو قدمته مع الجاء المخدوف المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل انما صير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضرب زيدا وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانه لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليك يزيد ضارع خصومة ... ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذف فان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا اى لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدا لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا

الفاعل

في جواب ما اذا كان ذا بمعنى الذي اذ لم يتم الكلام السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما مرّ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدّر ذا قام ابي قوله لا حظية فلا آيسة برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلف اي ان لا تكن لك حظية من النساء فانا آيسة اي غير متصفة بما تتخطى به النساء عند ازوجهن من الخدمة والتصنع وترك التصنع على تقدير كان لا آكن حظية فلا اكون آيسة قوله وأيبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اي عما القرينة في السؤال الان السؤال ههنا ايضا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ليلتبس الفاعل اذ من على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليسبك يزيد سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصحوب به والبيت للحارث بن وعلة الجرمي ومخبط عاطفة الطلح على المخبط فيقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر للتوسّع في الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع المائل من قسم الصفة مضرع غرائقوله خصوصية متعلق بضارع وان لو تعتمد على شيء كان الجار يكتفي به اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصوصية فان يزيد كان ملحاً وظريفاً للاذلاء والضعفاء وتعليق يبكيه بالمخبط ليس بقوي في المعنى والمخبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اخبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب وتطرح الطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت به ورمت به ولا يقال الطوحات ولا المطيحات وهما على حذا قالوا الاوائل مثل اوس فهو وارش وعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح هووا وي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله ما تطيح متعلق بمختبط اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله ومما مصدرية او بيكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى الذي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير محكية بحال ماضية يرد لما مضى بصورة الحال اذ كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب بخلقت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا اي مثل وان احد من المشركين استجارك انتصابه جوازا ووجوبا على انه مصدر لفعل محذوف اي يجاز جوازا ووجوبا اي جوازا ووجوبا على حذف اي حذفا جائزا واجبا اذا كان الحذف واجبا مع وجود المفسر فمع استجارك الظاهر اولى الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر بتة لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير مع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مستندا واستجارك خبرا لعلمهم بالاستقراء باختصاص حروف الشرط بالفعلية على ان الشبه الى الاخفش اجوز وقوع الاسمية بعد اذ بشرط كون الخبر فعلا الا ترى انه على مذهبه اذ ليس من قبيل ما مخي فيه ويطيا ما نسب اليه وجوب النصب في ان زيدا قائم الا على ما اجاز بعض الكوفيين من هو خير مني ان منفس اهلكنه وهو ذلك ما الزموه الا باضمار فعل اذ لم يفسر اي اهلك ان اهلك الرجل منفس مع ضمير الشرط ودخل ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في هو لو ذات سوار

لطمتني وهلا زيد قائم اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فمن اذن دالة على ثبت وتحقق واللازم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف فيكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان معمولها في حيزها فاصل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع واما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الا افرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقت لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا الجملة الفعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله

واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا وشبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكان كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والقيمة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه كان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضمير مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وقائما اي هو اعني زيدا وما قام الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم ولكن الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لاظاهرا ولا مقدرا لفصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان لا اضمار في الملغى مع الا فمت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع يجب اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي ناشبا عن الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون

بحث التنازع

فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه صلة في وكون الآخر هو الفعل لا يظهر في الا
انه الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت
الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب صلة في وكون ما اكرم معمولا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان
تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجيء ان يكون
هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهب جماعة ويلزم البصريين
ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل
مع الالة للدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع
فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الا
من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجيء حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو
قمت وقعدت بك فعلى هذا يجيء التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو
اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعد ما لا حاجة اليه اذ قد
يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت فحينئذ يكون
اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا
في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية
معا نحو ضرب واكرم زيد عمرو او ليذكر المصنف هذا الثالث لانه يقابلين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية و
المفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني
المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد
يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم
الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه
لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول
اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني
وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد بدون الابعد وايضا لو اعملت الاول في
المعطوف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما
خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير المعطوف عن جائني لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه
اول الطالبين واحتيج الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم

قيل فيه بحث لان الاضمار انما يتأتى في الاسماء لا في الحروف فكيف يتأتى في نحو ما ضرب الا انا الذي بعد ما اكرم الا انا الذي بعد ما اكرم الا ان يقال ان الاضمار في الحروف ايضا جائز وواقع كما في الاسماء

قوله ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الالة للدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجيء حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجيء التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعد ما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت فحينئذ يكون

قوله اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرو او ليذكر المصنف هذا الثالث لانه يقابلين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية و المفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد بدون الابعد وايضا لو اعملت الاول في المعطوف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير المعطوف عن جائني لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتيج الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم

قوله الاول اى العامل الاول قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجائز خلافا للفراء هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هذا ضربتانى واكرمت الهندين ضربتنى واكرمت الهندات وبلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فنحو قولك قد كنت كالساعى الى سعت مواثلا من سبل الواعدة وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نعم ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا او الزيدين او زيدا او الهندين او الهندات نقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده فى علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تأتى بفاعل الاول ضمير احد المتنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الاول لاجل الفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا اخذا مما لزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا للكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه فيه لزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف فى السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعنى الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه فى مثل ضربت واكرمنى زيد لا هو ضربته واكرمنى زيد وقال المالكى يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد منهما مفعول بيد ان زيدا فى قولك اعطيت زيدا درهما معطى وذلك الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لانى الفاعل فلم يسق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واحترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما فى الظن منصوب براسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى باب اعطيت وقد جاء ذلك فى القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون

لما اشتهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اول المفعولين وقال لا تحسبنا على عزائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تحسبنا اذ لا تحسبنا فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول قلنا ان جاز الحذف فى هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر وهى امتناع جواز الحذف سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربني واكرمت زيدا هو فقول ههنا حسبني وحسبت زيدا فقاما اياه كما ذكره السيرافى وهذا والحق ان يقال فى هذه الاخيرات الفصل بين المبتداء والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار فى تقدير اسم مفرد لسبب كون مضمونها مفعولا حقيقيا للعلت وبابه **قوله** وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول حمل المختار الا ان يمنع مانع ظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثانى فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فتقول فى الاول ضربت وضربني زيدا او ضربت وضربا بي الزيدين وضربت وضربوني الزيدون وضربتني وضربت وضربتا بي الهندين وضربت وضربتني الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان موخرا لفظا **قوله** والمفعول على المختار اى واضمرت المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا لا مستترا فهو ضربني وضربته زيد ويجب حذفهما ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثانى اقرب الطالبين الى اذ الريحا مطلوبه مع امكان ان يشغل بما يقوم مقام المنظور ويخلف حتى يترك ذلك المنظور لأبعد الذى حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبا وانه موجد الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون فى مثل هذه المسئلة اعنى اذا اعملت الاول والثانى طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول فى الثانى كان لو الثانى عن الضمير فى قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ وقوله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى والا كان افضى الكلام اى القرآن على غير المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول **قوله** لا ان يمنع مانع فنظهره وذلك اذا كان ذلك المفعول احد معمولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعمول اليه مخالفته بينه وبين المفعول الاول فى الافراد والتثنية او الجمع والتذكير والتانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال الاصمعى لم يجز حذف منطلقين لكونه ثانى مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبره فى الاصل ونطابقهما فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لكن المفعول اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه خالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولو سلم له لم نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانتا واحدة او قبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المضمر

يجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعنى اليه مفردا مراعاة للمسند اليه كما تقول حسبت و حسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني اياه هندا قائمة وحسبني وحسبتهما اياهما هندا قائمة وكل هذا التجويز حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر والاصل قول ابي القاسم الزمخشري كهاني ولا طلب قليل من المال اليسر

منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت على كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم يتكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لوجب مضمر وقد كان يكون الفاعل مضمرا في كهاني فاختار اعمال الاول مع انه لزم منه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه لو فرض ذلك لا فرق بين الامر الاخر الا لزوم ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصريون بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنتفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فانه يوجب ووجود المال منفيا في الكانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لاكرمتك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني لاكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله اغاسعلا دني معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لو يثبت ان سعيه لدنيء معيشته اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كهاني جزاء لو وقوله لو اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم جواب لو فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبوت طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما انفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي انا لا نسلم ان جواب لو الواو في ولم اطلب العطف وانما نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح وهو ما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالم توجه قوله ولو اطلب اذا لم يكن موجها الا قلنا قيل الى المجد المحذوف الدال عليه بقوله بعد ولكما اسعى لمجد مؤثل وقد يدلك المجد المؤثل مثالي والمعنى لو كنا نسعى لتحصيل قوام عيشنا من المال لكفت كل منا لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولو اكون اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك لوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي واشعر يرجع الى عند التفتازاني واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمت اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمت ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة هما

ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليهما وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول قوله لم يسم فاعله مفعول للو سيم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطان في تغيير صيغة الفعل الى فُعِل وفُعّل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به

لم

لعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لو يكن فالجميع سواء والاول من من باب اعطيت اول من الثاني قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي مفعول مفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صنيع له قوله الى فُعِل ويُفعَل اي الى فعل ويفعل ونظائرها مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو اُفعِل واُستُفعِل وتُفُعِّل وفُوعِل وفُعِّل وفُعُلِّل وامثالها او يضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفعَل ويُستَفعَل ويُفعَلّ وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله لا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد لسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فتقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك وابوه منطلق او في الدار لو يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجرارة بمن نحو من قبلك والجار والمجرور لا ينوب مع المفعول به الصريح كما سيجيء والجملة كذلك لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي للفظ نحو قولك قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل و مفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مأولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم او لو يهد لهم اهلاكنا فيصير نحو بُيِّنَ لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتداء والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتداء الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا لكونها اومأولة بالمصدر المضمون والا معنى لكين القيام وللتقنع ممنوعا من قيام ثاني مفعولي علمت مط مقام الفاعل قالوا لا بد مسندا اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه معا وهو محال فيما قالوا نظرا لأن كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لوجب

هذا لما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك غلام زيد وامّا المتأخرون فقالوا ايجوز نيابة
عن الفاعل ذا لو تلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائما لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في المعنى
والذي اراه انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مرتبته وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا ابا بكر مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا
كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا ابا بكر فاذا التزم كل واحد مرتبته لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل و
هو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيد ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب
اعطيت اذا البست نحو اعطيت زيدا الخاتم فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ومن اتخذ الهه هواه
هذا الذي قلنا من حيث القياس والا شكل ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبته بعد الفاعل بلا فصل
والجار احق بقصبه وكذا لو سمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله ثبت علم عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى
اعلم زيد عمرا امنطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام المفعول
كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول اعلمك زيد ابا بكر ولا يلتبس مع لزوم كل مرتبته قوله والمفعول له والمفعول معه
كل هذا لا يقوم مقام الفاعل لان النائب مناب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا
لا بد من زمان ومكان يقع فيهما لا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا الجر ومفعول به لكن بواسطة حرف
الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالجر وبلام التعليل نحو جئتك للتكرم فلا يقال
جيئ للتكرم اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل واما لو قيم المفعول معه مقام الفاعل
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء
الفعل ولو حذفتها لم تعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريات واجاز الكسائي نيابة التمييز كما في
الاصل فاعلا فتقول في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها
في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين لما سوى للقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
وافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لم تزل
عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا او امتنالا لوصية العرب ومنع الجزولي
نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في مررت الخبرة والوجه الجواز لاتفاقه

بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول او وصفهما
والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال ان تخطئ
القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقعات فقد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ
العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاستحسن اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد
اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثلة في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معا كلاما فلو قلت ضرب
ضربٌ لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضُرِبَ ضربٌ ضربةٌ او الضربُ الفلاني ولذلك قال
المصنف ضُرِبَ شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضُرِبَ شيء وجلس مكانٌ وزمانٌ
او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو نمت
في دار ضرب اسيء فيها وقوله تعالى لقد تقطع بينكم على احد الوجوه في قراءة من قرأ بالبناء للمفعول اي وصلكم
لتستوعب الظاهر كما في قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ لكن ليس في مستوعب
المفسر ضمير كما كان في استجارك المضمر وذلك لاستلزام الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل
والمفعول والاكثرون على انه اذا تعدد المفعول به تساوت الوجوه في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق
لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذن الى اختياره فقوله والاول من باب اعطيت اي مما له مفعولان او لما ليس لمبتدا وانما كان اولى
لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد اخذ والدرهم معطوٍ وفي كسوت عمرا جبة عمرو

مبحث المبتدأ

مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدا والخبر المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان او قائمون الزيدون ان طابقت مفردا
جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن
جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فاورد المصنف كل منهما
حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر المخبر به والمصنف العوامل اللفظية تحد المبتدا بنوعيه المبتدا
وهو كان زيد وظن واخواتها وما ولا ولا ولى ان تطلق ولا تخص عاملا دون عامل من ان المنع عن الخلو الجملي وجيء عن
قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فاعلما معدة لهذا وعن قولهم في خبر ان زيدا منطلق وعمرو
عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتدا وجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لتعديم تغييرها معنى

مبحث المبتدأ

لفظه صارت كالحروف الزائدة قال الرضي لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا للرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبر عامل رفع عياط واسمها منصوب الموضع وهو حينئذ لا اشكال ان لا ليس زائدة لا اجاريا على الزائد فاسمها اذن ليس مجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لوجب الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه لا تستحق العمل والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل فمن لا تعمل الصفة المرفوعة حملا على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل اللفظية اذ قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو لا اسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم لا ان قال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لا نسلم انه يسمى فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد قوله لا اسم المجرد لا يرد عليه عدم تسمية بالمسند اليه خبر ان تراءا وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لغا وليما بالاسم اي سماعك بالمسند اليه وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عامل نحو واحد واثنان والخبر المبتدأ الثاني ففيه مسندا اليه خرجت الثلثة قوله والصفة الواقعة كهذا هو المبتدأ الثاني والحاة تخلفوا الدخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبر محذوف لسد فاعل مسد الخبر ليس بشيء بل لو يكن هذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف وليسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لوجب ان اذهب الى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم توهموا فاعل كلا ما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع لا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله لفظا هو احتراز عن نحو اقائم الزيدان واقا ئمان الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستتر سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائمان قولك هما فاعل سد مسد الخبر مستترا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد هل لا تستقيم نحو ما قائم الزيدان وأقائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان ولا اخشى واكيد فيوجدون الصفة المظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان ان تجعل الظرف بلا اعتماد وأجري مجرى قائم الزيدان في جريها مجرى ما قائم كلوكونه بمعناه قال ٥ غير هما سوف على زمن ينقض بالهم والحزن ثوبه ومثل هذا اقل وهل يقول ذلك الا من يذهب الى ان كما في باب لا يستثنى استثناء الله تعالى وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي يقل فيه صيد فيعمل يوم لا اصيد فيه اي يقل ويتردد كلما سبته ات لا احبا ذها فيها من متى الفعل كالاول فعلى هذا لا حاجة الى تقدير المبتدأ عليها لما فيها من معنى الحدث فيلزم الصدق وزيد عندا في عمرو مبتدأ لا خبر له كما قال بعل لما فيه من معنى التعليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب الجزاء شاء الله تعالى ويجوز عند الاخفش والفراء ان

قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة وامات وظن فليسا من ذينك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل في المبتدء فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوص يتغاير العامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناد الى شيء اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليها او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الانباري عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراط الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدء وما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة التي بعدها مفرد تحمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدء لا خبر وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والا ظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدء ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل تراقم هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بهما كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدء التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر المحكم عليه واما تقديم المحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العلي والفي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العلل طارئة ولا اعتبار بالطارئ دون المطرد وعليه واما وجوب تقديم المحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كلا منهما

فائدة المفرد وما بعدها

عامل في الاخر على التصحيح فلا يكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاذا اردوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وتقصد وا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية وهو قدم الفاعل ليتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صدور تلك كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اى ومن جهة كون المبتدأ النكرة جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لو جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد لي في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اى امتناع هذا ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم ويكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المتأخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضمير قبل الذكر فلا يجوز ومن ثم ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخره ثم يذكر المواضع التي يجوز فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون

المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن خير من مشرك ولرجل في الدار امراة وما احد خير منك وشر امرة اناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان مجهول الحال على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص قال الاصل لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف لا التخصيم واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فكيف قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الابتداء بالمبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كالو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم حدثوا او لو علم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا القول في كوكب الخرقاء قال الساعاتي قوله وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتماء الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يتاتى بصفته ثم قول متبع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها التجريدية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو ثمر اهر ذا ناب واما قوله عن الحب وشر الماء ماك اى عذبة عرفن انها

المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور الا ترى كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حروف الاستفهام نحو هل رجل في الدار وهل رجل في الدار ام امراة وارجل في الدار او امراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اتيتك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما نحو اما علم فليس عندك واما جاهل فانت تعلمه السابع

الجواب عوقتك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغيرذلك مما لايخفى والاضابط لهكقولهم شهرٌ قرنى وشهرٌ ترى وشهر مرعى وقولهم أمتُ فى حجر لافيل وقوله تعالى وجوهٌ يومئذ ناضرة اما قول المصنف وفى ما. البيت فيه وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذا هذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم محل غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدأ معرفة ومختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المخصص فى الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل الصحيح ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فمقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز انتكر المبتدأ جاز الابتداء باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار امراة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع الرجل فى الدار وهل رجل فى الدار وآخر فى الدار وامراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر هنا يختص بالمبتدأ قوله فى ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة فى سياق النفى للعموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق احد منهم فيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل بعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالة عدل ان هذا الحكم وهو عدم الخير يثبت ابت لكل فرد فرد فلم يختص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لان عمّت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخير يتعلى واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمى على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط لهم من ضمنت نحو يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصه بشئ وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه عن ضمير كلمة الشرط اذا وقعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا وقع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير يعود من قام قمت وفى الدعاء من كان الناس تقته ورجاءه فانت تقتى ورجائى وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لضمير وربطهما بسبب كلمة الشرط لا بجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدء والاخبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحروف الاستفهام فحذفا لكثرة الاستعمال على ما بينا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما حالة لفعل مقدر ومفعول له لما والظرف فقولك من قام قمت اى ان من قمت اى ان من قمت لاجله قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقوله من ضرب ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فمن مفعول الفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربته ضربت فمن مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا اما فى نحو ما كان فليكن كذا هو فانما هو فى ما هلت فعل فمن مفعول الفعل الظاهر بعده وفى

فتعليله عدم ما ذكر وفى تعليل كون المبتدأ معرفة ا ه مختصا اجاب بحصول الاختصاص الحاصل من الخبر حيث كان حكما مختصا قال الرضى اذا ظهر ان الاختصاص الحاصل من الخبر يكفى فى كون المبتدأ معرفة بلا ان المعروف ان الحكم على المختص يفيد الحمد لله اولا وآخرا

ما فضلة أي فضل المقصود وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بالنسبة الى المسلم لأن اصله سلمت سلاما فنقل الى المنصوب بمنسوبك الى المتكلم فاذا رفعته نحو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال لنكتة او لرعاية تصاحبين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تأخر الخبر عند مع كونه جارا ومجرورا لتقديمه الا هو والمتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اختار الخليل ابو تمام وترك الاتساد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال على شهامة من ربع ملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول صونات الدرع السوابغ اعلم ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كما ليت مشتق من سلام عليك كما ليت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو مصدر بمعنى سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي اللفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما فحذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب دليلا على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد الدوام نزول سلام الله عليه واستمراره كما زالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل فتضمنا لغياب ومعنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف فلما جاز ان يكون جملة لتضمنه الحكم المتم من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهم واغفلوا من قبيل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب بل الفاعل عندهم ليس من قبيل شيئا فهي قولك ازيد عندك ليسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المسند وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل نفتح لا مرحبا بكم وايضا انفقوا لا يجوز الجزم في نحو قولهم ما تزيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهرا ومقدرا وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاضمار كما في ان الظرف قائم

مبحث الخبر

مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجروراً بالبدل والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدء فيها جزء من المبتدأ الاول نحو الدرهم الكرمة بستين اي الكرمة منه لان جزئيته تبعيضاً بالضمير فيحذف الجار والمجرور معاً فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفته نحو في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفاً باللام كما في الدرهم الكرمة بستين لان التعريف غير مقصود فهو كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني اي هجاء ان يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الدرهم الكرمة كائناً منه بستين كما مثل قال الفراء ويحذف ايضاً قياساً اذا كان الضمير منصوباً منفصلاً بوالمبتدأ كل فما اصبحت امك الخيار تدعى به علي ذنباً كله لم اصنع اي به وقال ثلث كلهن قتلت عمداً فاخزى الله رابعة هذه قال ابن كيسان ضربت يشتهي الجهد اي ما صنعه احد كما ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحذف اذ كل موجب يتعدى رده الى المحل كما تقول في زيد ضربت مازيداً الا مضروب لو تعال لكان تأثير المجد في جواز حذف الضمير عند السماع في غير ذلك وأما في الجر وفي قوله تعالى لمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وإما في المنصوب فبشرط كونه منصوباً بفعل لفظاً فلا يقال زيد ضربت على الركبتين ومثوب لبست وثوب سترة وبصفة محل نحو زيد انا ضارب ولا شخص مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطاً بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد الا حتى للوصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولاً لو احذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيها هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى واما كان الحذف في الصفة اقبح حسناً منه في الصلة اذ ليس الصفة من جملة ريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروباته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه يجيء في الشعر بلا ضعف وهو في غير ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع التفخيم جاز قياساً كقولهم انما فلانة ملاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لئن ما مني بما لا حقد كما حنة معن ولا متيسر بجمعنا واذا رفعته فهي خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا الرء لم يخش الكريهة اوشك حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال وهي نحو زيد قام ابوه ظاهر اذا كان زيد ممكنا بالي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقاً وجعله مع وروده قوله وما وقع ظرفاً فالكثير انه مقدر بحيث اي ظرفاً او جاراً ومجروراً ولم يقدره بمجرد في جميع الاحكام حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر اذا كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كأنه هو في نحو اخواك اخواك اسمهما هم ارتفع اذا تقدم قاعدة ولما كان محل الجار والمجرور لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ

فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفوا فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنى يا وهو معنى المخالفة التى تقصد بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظى اذ مخالفة الشئ الشئ لا توجب خصوصا وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا فى نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا فى نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى التى يجئ منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه لو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وستر الظرف مسدة كما يجئ فى لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن فى الدار وقال ابن جنى يجوز ولا شاهد له وما قرئ لرتقالى فدراه مستقرا عنده شمناه ساكنا غير متحرك وليس بمبنى كائنا وكذا احوال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصلة والصفة والحال وفيها عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مارّ بزيد لشبهته للفعل فاذا احتمل المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فدرهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير كما يأتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل فى خبر المبتدء ان يكون مفردا ولما نبه ان يعلم قالوا انما كان اصله الافراد لان الاصل المقتضى بنسبة اما الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لاخبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنت الجملة قالوا انه يفصل الظروف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجئ والجواب ان الظرف فى مثل ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما انك ذاهب فزيد قالوا فهو كالمفعول به فى نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجئ فحروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن كذلك على كونها تقدير المفرد يكفى فى صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فضلا الى على هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمة وجب جزمه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يليق الفعل فى تركيبه بلا قاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ولذا الخلاف فى ان الخبر الجار هو نفس الكون او الى ان الضمير خرج مع المتعلق وذهب الى ان ثابتا الى انه انتقل الى الظرف لانه تؤكد كقوله ﷺ فان فوادى عندك الدهر راجع ؛ ويعطف عليه كقوله ﷺ لا يلفنك من ذات عرق ؛ عليك رحمة الله السلام ويستقبح الحال كقول تعالى لبثتم خالدين فيها قال ابو حيان اذا عمل على بعضهم انحمه على ان الظرف اذا اعتمد على وصف او موصول اذ جئ على الوجوه

استفهام وحرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر بالاعتماد كما سيأتي للفاعل والمفعول الصيغة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته أنك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل فقد ذكر ابو علي وسط المجالس فلا عتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في الغلاق صفة منكر ويجيء ان يقال في توجيه ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم والخبر وهو عند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيجيبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيدا على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيدا واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجازة كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا ولنفي جواز عمل الظرف بلا اعتماد قالوا ان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصح تقديم الخبر وبمنع كونه فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لوجب نصبه ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي داره عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم يجوز عروض الضمير اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم لان الاصل والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لان عرض المضاف اليه بسبب التركيب الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورتهما معا كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكاد ويوشك الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حد ونحو ذلك دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقول ابي بكر يوم لنا ويوم علينا ويوم نساء ويوم نسر والثالث ان يكون اسما عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا بد عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا تدبر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع خالصا نحو الصوم يوم النحر ثم ان كان المخبر به مصدرا كالسير في الكثرة لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية يجب نصب هذا الزمان المنكر وجرة بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم يوجب التبعيض فلا يخبر عن صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا تسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر

موضوعين احدهما
لا وقعت لكن في وقت خاص
ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى ليس حسن

للعلمية المذكورة فان وقع الفعل لا في أحد الزمانين سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه اوجره بفي انتفافا من التباس نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة اه في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودفع اتاس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو النكرة فالرفع راجح نحو امنى مكان قريب ودار لقمى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدء اى مكانك منى مكان قريب ومن الخبر اى انت منى ذو مكان قريب مثل عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجئ عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك وقع المعرفة لكن يختص بالشعر نحو قوله لابجير ئيل امامها خلا فالجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبها جاعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عريا عن مكان والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومنكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان منكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد وما استعملته العرب فيهما هو مني فرسخ الكلب ثمان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الحائك وهو مني مناط الثريا اى بعيد قال ابو دويب فوردن والعيوق مقعد ابي الضرباء فوق الجمم لا يتتلع اى عال مشرف كالامين على الياءين فان مقعد الاعلى منهم لشرف عليهم كي لا يخولوا ويقال هم درج السيول اى مسوغون ممتاعدون والدارج الطريق الذي يدارج بالسلوك اى يطوى قال لبعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد القارفوا ولى من رضه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فوضعه اولى قال لان الظرف حاو والمظروف مقرب من المظروف يحقق له الاحتواء وبعد معنى يعرده عن الاحتواء في نظره وذلك ان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محوط عليه لكنما البعيد ان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وهو وقتا محدودا واخبرت بعين اسم عين لا ارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد وهو منزلك مني ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد منى وكذا ذو مسافة فرسخ ليلة ومني متعلق بمحذوف دل عليه الخبر اى بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اى اذا مددت اليد يدياي لم انله وهو مني دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل بلغة صيحة والقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما الانتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو لتمييز عن النسبة اى تباعد ما بين خلف فرسخين فالظرف محذوف متعلق بالاستقرار المحذوف ولما كان الماء في امتلاء الاناء ماء مائي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك

ياسا وفتح

دنوت اغلاً اى دنوّاً املئ اى دنوّاً تامّاً كما قيل فى قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وبعض رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لا تدخل من فى مثله وخرجها على السواء كما فى قولك جئت قبلك او من قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر فى الظروف التى بعد الجر ولكن التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال دارى من خلف دارك وليست عليه ويجوز ايضا ان تنصبهما على ان منى خبر المبتدا اى من اشياء عدو فرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او منصوبا على الظرفية اى فى فرسخين اى انت من اشياء عى مسافرنا فرسخين كقولهم سلمان هنا واعلم ان منى خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اُضيفت او لم تُضَف وترك الاضافة قليل وهى عند الكوفيين ظروف الا مع الاضافة واما عند الاخفش فهى فى معنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اى متاخرا فنصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مستقرا فانتصب على التمييز ووجب عندهم رفعها اذا نت خلف وقدام اى متاخر ومتقدم والبصريون يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باتية على الظرفية وهو الاولى اذ خبر الشئ عن معنى خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله لَمَّا رَاعَنِى الخ الشراب الكسر والماء الحميم اى قبل ذلك يقوى مذهب البصريين واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما فى الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن اعم من الاحد فصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدء اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدء لفظا ومعنى او الاول اما ان يقيد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغايرة يقع خبره اما المساوات فى معنى كقوله تعالى واذواجا مهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو دارى ملك فرسخان اى بُعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او الكون واحد من المبتدء والخبر معنى ولا حرعينا ولزوم ذلك المعنى لذلك المعين حتى صار كانه هو كقولهم اخشاً ترقم ما رُئِيَت حتى اذا ذكرت فانا هي اقبال واد باد وقوله تعالى ولكن البِرّ من آمن وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدا نحو لكن ذا البر من آمن وحالها اقبال او فى الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثانى الذى لا يغاير المبتدء لفظا يُذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعرى شعرى اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ اخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى تغيرت عما كنت قال وَقُولِى وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرَتِ الْوُجُوهُ هُمُ هُمُ واما الجامد فان كان ما لا يؤول بالمشتق

مبحث الخبر

تحمل الضمير نحو قولك هذا القاعُ عرفجٌ كلّه اى غليظ وكلّه ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ موخرا عن الخبر وان لم يكن ما قبله لو يحتمل خلافا للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك منصف بالاخوة وهذا زيد اى منصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فى معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو مضمر عند الخاة بعد الخبر وعند الحقيرين قبله فالجامد كله على هذا محتمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشاب الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق ولكن لم يخرج على ذلك الضمير تاما بل كالخفاء واما المشتق فهو محتمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر كان او نعتا واحالا فليستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرما انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وقام البحث فيه يجئ فى باب الاضمار انشاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدء مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجب عنده معرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجر صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام ومما جاء بك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ بعده ما يغيره لفوت ذلك السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكل حكم للمضاف اليه اذا وقع الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على مالة الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدء عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدء كما فى قولك بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الابا عد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذى يذكر الجملة لاجل هو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابى تمام لعاب الافاعى القاتلات لعابه وادى الجنى استارت ايد عواسل اى بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى قوله او كان الخبر فعلا اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدء نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدء بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان ان قاما والزيدون ان قاموا قلت ليشتبه المبتدء بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة او نقول مع ذلك حملا على المفرد معرفا قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدء ان مقدم ما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى ياتينى فله درهم نظرا الى اصل

الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكون فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه معه الا كما يجوز فى باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدء بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرها **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد صدر الكلام مثل اين زيد وكان مصحح مثل فى الدار رجل او المتعلق ضمير فى المبتدء مثل على التمرة مثلها زيدا وعن ان تحو عندى انك قائم وجب تقديمه هذا بيان الموجبات تقديم الخبر والذى قال الخبر المفرد كلاما ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام ليوجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد كفى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا يقال ان من ياتنى اشكره واما قولهم علمت اليهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فالها محسوبة الاثر كالضرب والمشى جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تاثيره فيه مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للصدر واما قولهم الذى ما يضرب والذى ان تضربْ يُضربْ فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى داره من هو اولى بالجواز لان المبتدء كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدء اما مع الخبر نحو غلام من راكب زيدا او بدا ومن نحو غلام زيدا راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبر امفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصحح اى كان الخبر اى تقديمه مصححا لمجئ المبتدء نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدء ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدء وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدء المنكر فى الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر انتفى ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدء لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم وابدا لا من هو واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية لسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امتى فى حجر اباك وقولنا

تقديم الخبر

كما لا يتضمن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او المتعلق ضمير في المبتدا اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبره الجار والمجرور جزء منه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدار لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور والعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيد على التمرة لكان مثل اصابعها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زيد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على التمرة مثلها اذا الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار صاحبها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس لشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه وافى الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لانه في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل المفعول فكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولو يفهم المعنى الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة كان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع محل خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن ان خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبرين واذا تقدم الخبر على ان عرف ان خبر المبتدا وان ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصول وهي في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعدا ما نحو اما انك خارج فلا اصدقك فانها يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر فان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجيء ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر تميم او غير ذلك مما تقدم الخبر **قوله** وقد يتعدد الخبر

مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هذا عالم وجاهل من هذا لان بعضا منافيا تقدح فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل والثاني على نحو بين

لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا ليس بمتعدد لفظا ودون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائم ناهض
بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما
يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدء ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة ففي حلي ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدء ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما لا الاول نحو قولك للابلق هذا
ابيض اسود وليس هو في الحقيقة بما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدء بل المعنى هما رجل عالم و رجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود
فانه يرجع الى المجموع المبتدء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود واغاجاز
ذلك مع ان المراد ببعضه ابيض وببعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي
الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول الناس احمر اي ظاهر شعره ومنه قولهم زيد احسن الوجه وحسن وجه
وحسن وجهان بضبا وجرا واما الثاني اعني ما انتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه
لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لا انه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل الانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف
احد الخبرين على الاخر بالواو مع انتصاف مجموع المبتدء بكل واحد من الخبرين تقول في يد كريم شجاع و زيد كريم وشجاع
كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ﷺ الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدء نحو هذا البياض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر
جاهل قوله وقد يقتضي المبتدء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك لاسم الموصول بفعل وظرف والنكرة
الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل ما نابتا عن اتفاق
والمعنى لبعضهم ان تبعا اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدء الواقع بعدما وجوبا نحو ما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة
كقوله ﷺ واما القتال لا قتال لديكم اي لا اضمار القتول كقوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم
ويجئ جملة الايتان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدء في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدء مذكور ههنا وهو شيئان
احدهما الاسم الموصول اما بفعل وبظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها
لا تكون الا ظرفا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجوز في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في

مبحث دخول الفاء في الخبر

خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا و صلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية نزلت الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت تؤمنه الشخص فلا اقاة ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا اقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمن معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قد امكنك او في الدار فله درهم واما وصل المبتدء الذى في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين واما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية لانه دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان يكون صريحا في الفعلية بل يكون ما يقرب معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزم الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى يأتيني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء نحو قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم كما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى خبره موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاحسن تجويز زيادتها في جميع خبر المبتدء نحو زيد فوجد والسند وقائم فالحمد لله فانكم فتاهم وكروه من الحسيين خلوكاهيا وسيبويه يؤول مثله نحو هذا وان فانكم قوله وليت وتعال ان فانكم يا نفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدء المذكور الا ما تذكره وذلك لانه اذا دخل الفاء لمشابهة المبتدء كلمة الشرط ولزمها القصد ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما تؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم القصد الا ان هذا المبتدء لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخل

مما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي ان المفتوحة بها ولكن من غير سماع لكنه سلم أي انه يجيء العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجيء على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشتبهة بالفعل ولذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع الشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء كما في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن المصدرية في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بها اي الحق ان في المنع دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا هو الحق سيبويه خلافا للاخفش وتقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان الحق جواز دخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله ويسهل ما نعان بانا نقاق لا جله تخصيصها بل كل نواسخ الابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جائك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه مثل لولا علي لهلك عمر وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لاصلان كذا المستهل المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في باب نحو اللهم اهل الكرم اي هو اهل الكرم وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدء لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيدان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا واذا في قولنا اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدء الذي بعدها اي فالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عند متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية الحق وفقه الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظروف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرفا لذلك الخبر المحذوف غير سادة مسدا اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف في

فُجَاءَةً وقتَ وجودِ السبعِ بالباب لانه اخراجٌ لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأتُ ولا حاجة الى هذا الكلفة فان اذا الظرفية غيرُ متصرفة على الصحيح ونُقل عن ابن بَرّي ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدء في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا للفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعل اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج وقال الماني هي زائدة وليس بشيء لانه يلزم حذفها وقال ابو بكر مَبْرمان هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت فاجأتُ كذا وهو قريب قوله ألزم في موضع غيره بقال الزمته الشيء فالتزمه اى قَبِلَ ملازمته اى في خبر الملزم العرب ذِكْرَ غير الخبر في موضعه فيجوز الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادّ مسدّ ذلك الخبر وهو في ابواب على ما ذكر المصنف املها المبتدء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظن منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان عليه كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا عليّ لَهَلَكَ عُمَرُ لو لم يوجد عليّ لَهلك عمرُ فيلتفت الاول اى انتفاء وجود عليّ الى انتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما افادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو انا اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا التي الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الايتان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فالبصريون الاسم المرفوع بعده مبتدء ولا يجوز ان يكون جواب لا لانه خبرة كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدء في الاغلب كما في لولا عليّ لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدء الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادّ مسدّ الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت اُمامة لما جئتُ انيتُها هلا رميتَ ببعض تلك السهم السوء لا درّ درّك اني قد رميتها كولا أخذتُ ثأري لاحدٍ اى لوجدتُ فيها اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدء يكون مصدرا صريحا نحو ضربي اياه بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب نحو اخطب ما يكون اى كون والتذكير باعتبار التسويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيدٌ او اليهما نحو تضاربُنا وبعد ذلك حال منهما معا او المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربُنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء

لو لا

نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سَمْعُ أُذُنِي زيدا يقول ذاك اى سَمْعُ اذنى كلامَ زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامُه قائم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فَضْلَةٌ وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه يُنكَر ونحو الكسائي تجردها عن الواو ولو توهما موقع خبر المبتدء فيقول ضربي زيدا ابوه قائمٌ كما في قوله كلمتُه فُوهُ إلى فِيَّ ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كلَّه او ضربي زيدا الشديدُ قائمًا ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدء لا خبر له لكون معنى الفعل اذا لمعنه ما اضرب زيدا الا قائمًا ولم يُسمع الاتباع مع الاستغناء وفي خبر مثل هذا المبتدء اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكون معنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربُ قائمًا وهو نحو قائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من مفعول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدء وخبر المبتدء مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربُه قائما اى ماضيك اياه لا هذا الضرب المقيد وكذا الكثر شربي السويق شربُه ملتوتا وذهب البصريون الى انحلال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يُستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذًا من استقراء كلامهم فمعنى الثوب يا لبس والماء بارد اى كل ما فيهما ان الماهيتان حالة كذا فلو قلت متى قولهم النوم يَنقُضُ الطهارة ان النوم مع الجلوس لا يَنقُضها لكان مناقضًا الظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو المخصوص نحو اشترِ اللحمَ واشربِ الماءَ لان شرب الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا فنقول ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يُسدّ مسدّ الخبر لان الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سدّ مسدّه لفظ وكذا القول في قولهم الكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي لما ملتوتا اكثر من شربي لغير ملتوت فلو قدرناه على

ح ٢ ان الحال مع المصدر وهو الضرب

ح ٣ الكوفية

ح ٤ الاطلاق قيد بالحال الخ

ح ٥ البصرية

مذهب الكوفية اكثر شربي السويق سلتوتا حاصل لو يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز
ان يقول هذا اللفظ اذن من شرب به ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت اقل من ذلك يريد بالاكثر شرب
السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع
بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يطال
اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان يقال
مالك وزيدا مالك وملا بنستل زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند
البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله والذي
سادس مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصلا
اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان
فبقي اذا كان قائما نحو حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في
الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام
الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لو لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما
خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة
لا يكون الا نكرة لو سيع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم
حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له
والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها
بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاءتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي
فتقول بتقدير ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيد فتقول
حذف نا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف ناه
في عجوز يد عندك او في الدار لشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة

النسخة
هذا ما قيام الذي
يظهر لي ان تقدم
بحوض ضربي زيدا لئلا
يستلزم ان الحال
قائما اذا كان العامل
فعلا ماضيا وليس
كذلك وقد يجاب
بان المعنى اول من
ضرب زيدا الآن
وقد الحال المقدرة
بذلك الاخير وانما
يجوز حذف
اقول الذي
وان اريد اي من
ضرب حذف الاول
الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال
هو قيام الحال مقامه
كما تقول لمن رشد
مهديا اي من رشد
صار مهديا فتكون على
هذا مستوعبين من
حذف اذا مع شرطه
الذي هو العامل
وليس مثله في
كلامهم ولا يحتاج
الى الاستدلال على
ان كان تامة كما فعلته
على مذهب من جوز
ان يعمل في الحال غير
العامل في صاحبها
بجوزان يكون المقدر
ضربي زيدا حاصلا قائما
فيكون العامل في
الحال حاصلا وهو
الحال معمول ضربي

بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومتعه سيبويه والاولى جوازه لانه لما جاز ذلك لكون اخطب مجازا لجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح لانه ضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر في اغلب المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو لكثرة شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ماذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما اي اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب قياما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا ولكثرة وقوع الزمان مسندا لليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن ان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافة الى ما المصدرية قوله وكل جمل وضيعة الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو والتي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعة خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل جمل مع ضيعة فاذا صح جعل مع تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال آذن مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو والحالة هذه بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعة عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون الواو مع ما بعد الواو منقولا عن الواو ولكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فما قام الواو ومقامه لم يكن ان يكون حليها الكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى فضل بعدا المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لوجب الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما ضرب زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعة مقرونة بنا كما نقول زيد قائم وعمرو لم حذف مقرون واقيم العطف مقامه يبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سد مسده وهو ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي فهم البلاغة والنحو الساعة في آن فلا يكون آذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقر على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء اخر ذلك الفعل عن الفاعل او لا فالاول نحو زيد والرجل يأتيان يأتيان فيما اخبر عنهما لكونه بمعنى متبادلين والثاني نحو زيد وعمرو يضربه او قريب منه قول

امير المؤمنين عرفنهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضربها والبصريون يمنعون
مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق
ويجوز وفاقا على ان يكون الفعل حالا لا خبرا فزيد والرجل عندهم مثل كل بجل وضيعته ويباريها حال واعلم
انه قد يغنى ما اضيف اليه المبتدء عن المعطوف فيطابقها الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك مقام
زيد قويان اى زيد ومن يقابل زيد قويان وقوله لعمرك لاقعدن كذا ضابط كل مبتدء فى الجملة القسمية متعين
للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجئ فى باب القسم فان تعيين للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف فى
لعمرك ما اقسم به وجواب القسم سادمسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السوال ايضا نحو لعمرك
افعلن وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام
نحو زيد قدامك او فى الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس
بوجه لان الامرين فى الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل
المصنف انما ترك ذكره لكون هذا السادمسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد
الخبر ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتدء لان الاصل كون المسند اليه معلوما او
كذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير
كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما بمجرد ذاته مما يطرء ويحتاج الى العلامة
وهو التعريف وبقينا على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان
الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد اليه زائدا دون الاسم
واما قول الخاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغى ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدءات
نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهره جاره بيته سيدها صدق يقع قادم فالمبتدء الاخير مع خبره خبر
عما قبله بلا فصل فصدق يقع قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدء الاول فيكون الجملة التى بعد الاول وهى
مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدءات الى ضمير مستتر فى الاول المبتدء الاول وان لم تضف
المبتدءات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتى بالعوائد بعد الخبر المبتدء الاخير فيكون اخر العوائد
الاول المبتدءات واقبل الاخر لما بعد اول المبتدءات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده فى داره باموه

نسخة
وتنكير الخبر لان الاصل
ان يكون الخبر معلوما والخبر
مجهولا والنكرة
مناسبة للمجهول
وقد يعرفان فلا
يكون بشرط الفائدة
هو الله الهنا وتعرفة
خبر مرجوده ولا
خبر بالعرف عن النكرة
الا عند سيبويه
نحو كم مالك وروايت
رجلا خير منه ابوه
كما ذكرنا فان قبل
الكلام موضوع
للافادة واذا فالا
الخبر معرفة فما
الفائدة فى ذلك
الكلام فالجواب ان
المغاير فى نحو اخوك
زيد اطلاق لفظ
زيد المعرفة على الاخ

المعرفة وهما
على الوجه
الذى ذكرنا
لفظ الخبر اعرف
المجهول السند
الخبر الاسند
وعلى هذا
نحو اخوك
نحو اخوك
نحو اخوك

معها فكانك قلت بكر خالد قائم عندا ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامرٍ فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد ثم تجعل عمرو مع الجميع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو مع الجميع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدأت اكثر فقوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف يعني ان زيدا قائم واخوه كائن خبر المبتدإ لا في تقديره الا اذا كان ظرفا او جارا لانه اذا كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن بدٌّ من ان يدّعي ان كل منصوب ومرفوع غيرهما فهما مشتبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدإ يُشبِهُ الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثانيا جزئي الجملة وخبران واخواتها ليشبهه لكون معناه اى واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدّم ومنصوبه على مرفوعه تنبيها لقوة عية العمل في وعية العامل وخبرا التبرئة ليشبه خبران المشبهة للفاعل واسم ما الحجازية مشبها باسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبرهما الحجازية للمفعول وكذا يقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول كونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت فيها ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي تعمل عمله اعني ليس شيءٌ واحد فكان ترتيب معموليهما كترتيب معموليه ليس يعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها اشتمل معنًى من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته واذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدإ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدإ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل في غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على خبر لا التبرئة نحو لا رجلا حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيدا الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما ولا وكذا يرد على حد خبر المبتدإ بقوله المجرد المسند الى الخبر صفة للمبتدإ في نحو قولك ابقاك ولعبد موثق خير من مشرك ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدإ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدإ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله واوه اى حاله وشانه كما مر خبر المبتدإ اى في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه معتمدا ومعتمدا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه

مبحث خبر ان واخواتها

اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديم اى ليس امرء كائن خبر المبتدء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدء وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لفصالها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدء في غير ما ذكر ايضا وذلك بان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما في صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الواجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اى ليس امرء كائن خبر المبتدء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قولنا ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو من البيان لسحرا انما جاز تقديم الخبر ظرفا التوسع ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من الحدثان فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجروا الجار والمجرور لما ناسبت بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف الى الجنس مع المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ولحذف الخبر او ثبوته ومشابهته للفاعل مشابهة خبر ان المشابه للمفاعل فهو مشتبه بالمشبه ووجه مشابهته ان الاثبات فيه اثبات الفعل والنفي نفيه كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف فيها قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدء ولا يحل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه بسبب بناءه مع قربه منها استحقان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فيقع على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لا رجل خيرا لا فيها رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما آخر واحتمال غيره على السواء وافهم منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر قال رضي في مثاله لا يحتمل ظريف الا الخبرية لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا خلاصة ما ذكره والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا المرفوع مذهب جمهور النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز نعت اسم ان وان كان معربا بالحمل على المحل فكذلك في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان نفرق بين ان ولا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالمعدوم ويجعل الاسم بعده كالمبتدء به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها ايضا الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها

كتبه العبد الراجي عفو ربه القوي محمد بن محمد بن محمد بن

مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه اصلا فى هذا الباب
مع مشابهة لان التى الابتداء معناها لما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار لسبب البناء
فجاء فصار نصب تابعا محمولا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا واو زيد والها مساويا للرفع تابعا محمولا على رفعه الذى
كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لانه قد فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر كلا محض لان حقه اذا اخبر
اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظريف فيها فى الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر لسبب هذا الظرف فى كون ظريف صفة لغلام
رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى فى كون فيها
متعلقا بالخبر قوله وسوغ تقديم لا يتبقن لا اذا كان ظرفا قال الاندلسى لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال الحق ان بنى تميم
يجيزونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال الدالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه اساسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم
اذن كاهل الحجاز فى ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها
يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وهو فى لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين واحدهما غير ما زيدا قائما وما زيد هو الظريف
واما الجملة الاسمية التى يدخلها لا فاما ان يكون المبتدء فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزاها كذلك نحو
لا رجل قائم قوله وهو فى لا شاذ اى جعل ليس فى لا شاذا والاجود فى الشعر فتحه لقوله ٥ من صد عن نيرانها ٥ فانا بن يسكن بالوراح والظاهر
انه لا يعمل الاعمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولو يوجد فى شئ من كلامهم خبرها منصوبا الخبرها وليس وتفى فى نحو لا براح ولا مستصرخ
هى التى فى نحو لا الداى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
بتكرارها ومع المعرفة وليتنذ فى غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها فى العمل كما يجئ فى المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها
الاستغراق مع ارتفاع المبتدء المنكر بعدها لان النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس وغيرها
من حروف النفى او النهى او الاستفهام ويحتمل ان لا تكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل فى الدار بل رجلان اما اذا انتصب
اسمها او انتفت فهى نص فى الاستغراق كما ان ما جاءنى رجل ظاهر فى الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءنى
رجل بل رجلان وما جاءنى من رجل بل من رجلين فى الاستغراق فلا يجئ ما جاءنى من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما
اشتمل على علم المفعولية قال تبين شرحه باذكرنا فى حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم فى اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا فى النصب
يعنون بالمفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذى جعلوه غير المفعولات يمكن
ان يدخل بعضها فى حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمون اذا الجئ فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى
هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف فى التسمية والمفعول بلا قيد شئ اخر هو المفعول

منحة اسم ما ولا المشبهتين بليس
منحة المنصوبات

المطلق كما يجيء نفي جعل المفعول معه المفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فيه معها ايضا مفعولا ان لكن مع قيد كالاولين فظرف ان كان الاصالة في النصب لسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ ضرب فعل بلا علة لا مصاحب ولا فعل لا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمما شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئية وخبرهما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله (المفعول المطلق) وهو اسم ما فضل فاعل فعل مذكور بمعناه فقدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله لاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا للان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه لان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به لا ترى ان كون المتكلم ذا برا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان للمفعول المطلق اختص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا الفعل الاول مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فوجب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل له اشد من طلبه لغيره لا ترى انه كما يقع حدثا فاعله يصح ان يقع على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغ على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضاربا زيد عمرا ومضروبا عمرو واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز اقيم فيه فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر الاتساع كما في استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خوف الجمع اصله من خوف الجمع فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وليل نسور عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فصار كالمتروك في غاية البعد وقدم المفعول له على المفعول معه لان تعليل الفعل منا الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحبة وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له لا عرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحبة فانه اكثر ومنع ايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التتميم لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو عن حال ما حتى للجنس واغا سمي ما ذكر فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بخلاف سائر المفاعيل فانها كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله هو اسم ما فعله اغا قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم وحده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان معمولا لان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في

قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقول اسم ما تعلقه لكون اسما وبنا ويل باللفظ يدخل تحت الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما مالك لفظ اوجد فاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اما مالك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضرب الذي هو الصوب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمون ولم يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور وههنا تأمل الا ان يقال النفي نوع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل فعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى الموصول بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي وبطل هذا الحد نحو كرهت كراهتي واحببت حبي وانبغضت انبغضي على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلستين وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف وعدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة المصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يغير ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربة ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته نوعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب وايا في افضل نحو ضربته اشد ضروب وقد مت خبر مقدم لان ايا واضل بالتفصيل بعض ما يضاف اليه كما مر في باب الاضافة وهو ان يكون هذا اما حذف موصوف اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او في كل نحو ضربته بعض الضرب وكل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى ومجموعا لمبان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود خفيف شديد او غير ذلك فتقول ضربته الضرب نحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في

الاصل صفة المصدر اى انقعدد القرفصاء وكذا القهقرى فى رجع القهقرى اى الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل يقهقر القهقرى ويقرفص القرفصاء ونحو وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشئ وعدم سماع افعالها يضعف لمذهبين اذ هو اثبات حكم بالدليل ونعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربت ضربا كثيرا واما معدد صريح مغير بالتصدير نحو ضربت ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة او مجرد عن التغيير نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به التعدد واقيم الآلة مقامه الدالة على العدد بافرادها وكذا فى ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لتثنية الآلة وجمعها لانك رب ما قلت ضربته سوطا ومع انك لو تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربة ضربة بسوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمع فى نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا فاصد اختلاف الانواع قوله فالاول لا ينفى ولا يمنع اذ المراد بالنائب ما تضمنه الفعل بالزيادة عليه ولو تضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى والفصد الى من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا قوله لا اخوه يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العددان فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظ نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى وبتل اليه تبتيلا واما ان لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعل مقدر اى تبتل اليه وهيل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتكم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى المصدر عامل نحو قوله ﷺ هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشئ من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خيرا مقدم وحتما اما معنويا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وجدلا وشكرا وعجبا اعلم انه لا فى واجب الحذف والجائز الا من القرينة قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضهم يسمع حذف وجوبا

الكتاب محفوظ

سماعا ولا يقاس عليه وبعضهم يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان جاءت بعد ما يبينها او يعينها من فاعل او مفعول ما جرت جرا باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقيا لك من سقيا ورعيا لك من رعيا وجدعا له وشكرا او حمدا له وفي القرآن في خطبة البكالية بحمد الله على عظيم احسانه وتيسير بره انه ولي حميد فضله وامتنانه حمدا ليكون لحق قضاء ولشكره اداء وامثالها ما بين فاعله بالاضافة نحو كتب الله وسنة الله وعدا لله وحنانيك ودواليك او بين معموله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله وللهيلها وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بسالك اي شدة وحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل لاجله حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لاجل بيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا ومكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول بان يعمل فيهما الفعل او يتصلا به واستحق حذف الفعل في بعض المواضع اما اثابة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله اولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك وهما حيدك فقي المصدر مبهما هو اي ما تعلق به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص المصدر ببيانه اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه وصار مذكورا منفصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قولك ان امرؤ هلك واما فلم حرمت حرمة وحمدت حمدا وقصدت قصدا وبخيت بخلا ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دانك من كوري اذ هو من فوكاها والمعنى قصدت حمدك الذي ينبغي ان يقصد ما من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدته حمدا يليق به وحمدت حمدا الذي ينبغي ليكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى ومكروا ومكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذا المصدر في محل الرفع على انه خبر المبتدء الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان دلي الفعل والمعنى هولك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التثنية المعارف نحو قوله تعالى وما بكم

من نحو قمت زيدا ان جعلناما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فى صفته لما قدمناه ان الابهام نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به الآتى اضمار فعل مع حرف الجر نحو مررت بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر مرحبا بمعنى ضم الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحبت مرورك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة لمحل وقد المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال الذى وردت موضحة منوب عن حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا يذكر اى فعلها قط بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجئ فى باب اسماء الافعال هيهات وروديد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت مقامه وبناؤها على الفتح الذى لزمها ان زادت على حرفين استحقت مبنية على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية وهو جرها اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعد هاالى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيدا ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تعالى هيهات لما توعدون نحو لبعد لما توعدون استعمالا واما فى المعنى فيهيهات اسم فعل والا لوليت واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها ينصبها كانصاب المذكور ههنا هذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فانتصابها اعرف ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفانيا مها مقام افعالها ويجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الا استعمال الين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو ويدك زيدا ورويد زيدا وبلزيد وبلزيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى جملة ما ذكر من جملة المصادر القياسية للمضبوط بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفر الذى نتن وبهر الذى تعب اما بهر ابمعنى غلبة فله فعل مستعمل فيها مثل قهقرى والفرق بينهما اعنى ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفر وبهر لم يستعمل ناصبهما وبينا عرج بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفر وبهر ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتن دفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هى فى الاصل مقامة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اى رميت رميا بتربة وجندل هذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها ميتا قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هنأة وعايذا بك اى عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما ونقل جائيا والفرق بينهما ما ذكر فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما هنا منك اى توجعا واها لك اى طيبا وافا لك اى كراهة فيقدر بحسبها افعال يمثلها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لو يمين بالجار نحو اليها اى كفا ووليها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة

مبحث المفعول المطلق

من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلا صار مما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها بنصبها لان تكون على حرف تأتي بها حرف مدغوة نحو ايه زيد وذلك نحو اها او وها ويجوز ابقاؤها على البناء لاصلها في أف لكما وأوه على خوان وأوه من في الله ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها واي على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك وويي لئلا تختلط اللام بوي حتى صارت كلام الكلمة كما خلطوا اللام ببا في قوله ٭ فيا عجبا حتى كليب تسبني ٭ فصار نحو عبد الناس منهم اما الكلب المثوب قال لا بد اضمار معربا بإقامة تثنية الجار ان تدخل بعد هاكما الخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك فرجل ويح ٭ وويب وويس كغايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنع هذا لكونه اخبارا بقبح فعله وكما تغير ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل كما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بنيقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصانت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوط بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال الماتني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد سئل فعل عمرك بخلاف قعدك قال ٭ عمرتك الله الا ما ذكرت لنا ٭ هل كنت جادتنا ايام ذي سلم ٭ ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه معنى الطلب كالامر والنهي قال ٭ فقعدك ان لا تسيء ملامتي ٭ ولا تكسلي قرم الفؤاد فيبعدا ٭ وان يمتك ٭ وقال ٭ ايها المنكح الثريا سهيلا ٭ عمرك الله كيف يلتقيان ٭ هي شامية اذا ما استقلت ٭ وسهيل اذا استقل يماني ٭ وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيتك ولكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيتك وقعيدك الله لا اتيتك وعمر الله لافعلت وعمرك الله ٭ لك العمر ما عمرتني ٭ لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقول عمر لابنه كيف يلتقيان وقال المعنى سئلت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في الكتب ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله نصب بحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به كالاول ولكذا قعدك الله نقيض ابا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سئلت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرتك معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله ولكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا ممتنعا بالسؤال عن الله واجاز الاخفش رفعه الله في عمرك الله فاعلا اي عمرك الله تعميره ويجوز ان لا يكون منتصبا بها على المصدر ويكون التقدير اسئل عمرك الله اي اسئل الله تعميرك او اسئل الله عمرك

عمرك و اسأل الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسناد محل متعلقها الى مفعوله ارأيت اليوم
اسالذي تعميرك الله اى اعتقادك بقائه وابدية وتقعيدك الله اى تمكينك اياه الى التقعد اى الدوام والتمكن ثم يقدر ناصبها
بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محلى وفلا لزوائد مضافان الى الفاعل والله منصوب بالمصدرين ويجوز
ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف حفظ الله اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان ليقعدك ويؤيد
هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالخلف والخليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما
على المصدر على تاويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا
ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يتبدئ السؤال بالدعاء للمسئول كانه قيل طول الله عمرك
افعل لى كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما و قم صنتبا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او و قم مكررا
ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريدا فانت سير وزيد سيرا سيرا قوله ما و قم مثبتا الخ هذا مجمل يجب حذف
فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ اوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لو يكن الاظهار الكونه مصاحبا
المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعدها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وانت
سيرا سيرا والنون تفرقا تفريقا ولذا ان دخل على المبتدأ نحو انّ زيدا سيرا سيرا وعيون ان يكون نحو ما كان زيد الا
سيرا من هذا اولذا وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه
له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد
ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا كذلك فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل
كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان اراد وا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو انما زيد سير سيرا وما
زيد الا سيرا كما ذكرنا في المبتدأ في قولها قامت اقبال وادبار فيفهم من الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح
الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها مبينان بالاضافة وحرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال
عجبت لمولاك قضية ؛ فيكم على تلك القضية اعجب ؛ قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت
قال احمد الله وثناء عليه وسلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفى اعلم انه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد
سير البوكين فيه معنى الحصر المفيد للدوام لم يجب حذف الفعل اذ قصد به الموجب حذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة
لنفى وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا
البريدا ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى

كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفى يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا او اعلم ان هذا المصدر الذى بعد الا او معناها قد يكون مذكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا التيار وكذا ايجى مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا فى حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذا الفائدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعنى بمضمون الجملة مصدرا مضافا الى الفاعل والمفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته المقصودة وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المختلفة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها فلهذا لزم قيام متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمنها فافهم حق فهمها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما اثقال اسارى قاتلوا ومن اوفداؤهم فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول فى الخبرية زيد يكتب لحية انه بعد او بيعا وعمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا او نحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه سادا مسد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعنى ان قوله صوت حمار مصدر افاد التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعنى بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام فى مسئلتنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون الجملة الذى نحو يعنى المصدر المنصوب عارضا غير لازم حتى يخرج نحو قولهم لزيد علم الفقهاء وله هدى الصلحاء فان الثانى لما كان يكون معروفا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى على الحدث والزمان على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر دل عليه الجملة المتقدمة لا لازما مغنيا عنه فلما وجب حذفه لا صل لصوت يصوت صوتا حمارا اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله لصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك رميت به فى حال تصويت ومعالجه يعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال

الماضية وهو لفظ وردت في مسئلتنا فالجمهور كالفعل الفاعل و بعد اوجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي معها في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا الدقصويتٌ والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضربَ الامير اي من ان ضربتَ ضربَ الامير وكقولك ضربُك ضربَ زيد خير من ضربتُ ضربَه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بأن وفعل منه ويصح لو قلت عجبت فاذا له ان يضرب صراخ الثكلى يعني له صراخا حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدّعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قولك ضَنَعَ الله ووَعْدَ الله وكتابَ الله وصِبْغَةَ الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني صوت حمار وصُراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فحينئذ تعرّف مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل احوذي زيد على الوصف اي مثل اخي زيد وردّ عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصيرٌ الطويلُ اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأوّل بالمشتق اي لصوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوتٌ صوتٌ حسنٌ فقال سيبويه يجب نصبه على احد وجهين اما البدل من الاول او وصف له واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد لا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا ان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لاماء ماءٌ باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نوّنت وان شئت لم تنوّن جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا لشبهه كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال في الوصف في تابعه في الظاهر فيه ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوتٌ حسنٌ توكيدا للفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال واما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاز بعد الجملة المذكورة صفة المصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف اعني صوتا حسنا يعني نحسنا اي صوتا حسنا ولكن ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي يعني المصدر فالاولى اتباع المصدر و

ان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنا ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز بعضهم النصب على المصدر طرد الحال كما مر وروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف اتما ازدهافا نصبا مع اللام كما نصبه الاسم واللام والوصف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثل قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل الا غيره نحو له علي الف درهم اعترافا وليسي ولله عليه الف درهم اعترافا وليسي والفرق بينهما يعني ان المصدر المضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من حيث ان المصادر كما ذكرنا المصدر فلا تحتمل الا ما اذن من المصادر لاذلك الاصل ولهذا قيل ان المصدر المؤكد لنفسه فاحترافا في له علي الف درهم اعترافا فيؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هذا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لانه يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بجملتها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو الدعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله انا لا نحملك الصد وانت تنأى فنأيك الصد وكذا تميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق لسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وحيث اضيفت المصادر الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار ناصبها كما تقدم في مثل هذه المصادر نصبا بطان لوجوب حذف ناصبها الا شذوذا المذكورة وكونها تأكيدا لانفسها ولا يتنوع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة منه عاما فيدلنا بالتزام الاشمال الناصبة تواديتها معنا هاكما قلنا في نحو زيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب بالالزام اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره نحو زيد قائم حقا وليسي تؤكيد لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجموع الفعل من حيث هو مع الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ولا فليس مؤكدا لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة المؤدية الى كلمة لغير اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي اه وقولهم هذا القول اقولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدر اي تارك غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قولنا انا ابو الفجر اي هذا هو ذلك الشهم المدلح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب صادقا بتناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول الهذالين اي لا جدا او كذا قولك لا افعله البتة اي قطعت به فعلي وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث يلزم شيء بيد ولي ثم الزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحد لا يثنى فيه النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزما

بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة مثلا ان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس من مدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كما يدل الان عليه دلالة نقيض لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما قولهم أجدك لا تفعل قال تأجدك كما لا تقضيان كراكما ثم لا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو كان قولك لاجدك كما قولك لا تقضيان كان مؤكدا للمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو وجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض نحو زيد يرجع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد لا نحن اغا جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يخفى ان يقال لاجدك كما اقول لا تقضيان كما قد دنا فى بيت ابى طالب قول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك منك كما قال الاصمعى ومثله قولهم احقا بنى اباءك سلمى بن جندل تهددكم اياى وسطح الجالس اى فى احق ومعنى حقا وجدك متقاربان او مثلان فى انتصابه على الحال كما فى فعلته جهدك على الخلاف الذى يجئ فيه والعامل فى اجدكما الفعل الذى بعده اذا لو يكن مصدرا بالان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو متعد بنزع الخافض جد اثم بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن ما يجئ فى فعله لضابط اضافة الفاعل فقد تبين لك بادنى تدبر ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان تكون مدلولة للجملة المتقدمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها كما فى المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو متى زيد قائم ظننت ان ظنك مصدر مؤكد لغيره مكحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد لا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا فلنا ان المثال هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد مثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وتمكن فى ذهنه كذب مدلولها فانك اكدت باللفظ النص فى معنى لفظ محتمل لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير محتمل لذلك

فى بيان معنى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب

قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لشل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه
التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العامّ وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لان نفى
التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير مؤكدا لا النفس والحق وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالبدلين
عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين كونهما كالعامل الضعيف
قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا الاراى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين
لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان ذين من هذا الباب قال ابن الحاجب
فى نحو صبغ الله وعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول الناسب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك
ليس وقوع مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقولهم تعالى فارجع البصر
كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله
اضافة المثنى الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قال لبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر
كالهاء لدى وليس بوجه لقضاء ياء مه مضافا الى الظاهر قال عوتب لما ابى مشورا فلبى قلبى بيدى مشعر قال ابو على معتذرا
ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على اعمى فقال اعمى بالياء واصل لبيك لبا لك اقيم لبى
اى اقيم لخدمتك وامتثال ما مورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية للتكرير كما فى قولك تعالى ارجع البصر
كرتين والمعنى البا بكثيرا متتابعا لحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى او حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالعرعن التلبية فيتفرغ لاستماع الماموريه حتى يمتثل ويجوز ان يكون
من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما
ان معنى سبّح وسلّم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبّح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا
من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اجيبك اسعادين لا ان اسعد بمعنى ساعد
بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداولا لامرد والين وهذا ذاك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذا ذاك
وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذا ذاك كقولهم جاء وشاء والمذق هل رايت الذئب قط وهما جاءا اى كفتنى كلها مصادر
لم تستعمل الا متتابعة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حوالیك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ثم قالت حنان ما الى
بك ههنا اذ دنو نسب ام انت بالحى عارف نحو معنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها
قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان لا نحو قوله ءآرضى وذوبان الحبوب تنوشنى ءوامكرا وانت فى الحديد
وقياما ءأعلم الله وقد فعل الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ايثار المومخ عما انكر عليه وقد استعمل الصفا
مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقاعدا وقد قعد الناس واقائما وقد قام الناس وقد فعل الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى

وقد قيل لها احوال كما يجئ في باب الحال ومما يشبهها ان يكون قياسيا كل مصدر معطوف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي اقر اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لا تفعل ذلك ذرعا وهو اناة تقول اخذت ولا اعتمدت الغراب واهتديت ولا اهتديت اهتداء القطا اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك ولما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لانه المعطوف عليه على الفعل المقدر اغنائه عنه ومن القياسيات نحو وبتل اليه تبتيلا اعتد سليبي به وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى هيئ دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابته داهية فالمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاء الداهية الى فيك اي جعلها مشافهة لك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فيما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتالا فانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه لا ايجادا ومنع المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تقديره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا اشك انه يقال انها مفعول بها لكن وسقط حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشتراك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء اخر وهو عمرو واخوه وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامل المثبت او المحول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامل مخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا الكرام اك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا لمفعول معه واكراما مفعول له وكذا اني قولك مررت بزيد

وقمت الى زيد زيد عمرو ربه ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا اشترا وامثالها ملحق بالمفعول به بجذوه حروف الجر لانه مقروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبنى له وقولنا المثبت والمجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا او افعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا للتعلقه بمضمونهما معا ولذا قال حذف احدهما من حيث هو اخل في الاصل مبتدأ وخبرا لانك اذا حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل انظر اذ تراه في قولك كسوت زيدا اجبة واعطيت زيدا اجبة مكسوه ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ اجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو احضرت زيدا النهر زيد محضر والنهر محضور فالمعنى حملت زيدا على ان يأتي النهر ويطوها ويحضر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احضرته فحضر النهر لانك تقول احضرته النهر فلم يحضره بل انتصابهما المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملت على ان يحضر النهر كما مر وباب علمت زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول بالضمير في يرجع الى الاول واللام اي الذي يفعل بفضل اي يامل الفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه بوله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء لان المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لوقوع غير مرتبتي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فينافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره لسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في صوله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصولة وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدا هما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب

٢ ... ٣ ...

صحيحا لما يلى الفاء النى فى جواب اما اذا لو يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجئ فى وجوب الشرط من انه لابد من ناصب مناسب لشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوبان اخر جازان تقدم ايهما شئت وتؤخر الاخر بعد عاملها ما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرطه امّا اخوان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بلا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المفعولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه ما وغلام اخيه ضربت زيدا واى شئ اراد اخذ زيدٌ على ان فى اراد ضمير زيد وذلك لان المضمر فى هذا الصدر هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا ليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه على رأى البصريين وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لو يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوهم فضل فاعل ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا يضمر فلا يقال زيدا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرءً ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا فى يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا او امرءً ونفسه اى دع امرءً والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعى كثرة الاستعمال واما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا ايكن خيرا لكم وليس بوجيه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك واتئ خيرا لك ووراءك واتئ مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقديرا مت فى الاية وكذا قولهم قعد القرفصاء واشتمل الصماء حتى مالا يحصى اواو الى بينهما اسهلا اى قولى ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انتهوا امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقوله ائت فى هذا المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ فوجب بعده عما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان يكتسب بائت او

ب
ب
ب

اقصدا وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب فيه حذف عامله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع امثلته وامثلة امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالمثال متقارب المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد في الامور خلاف التفريط والافراط قال كلاهما في قصد الامور ذميم قوله اهلا واى نيت اهلا اى اجانب سهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك رحبا وسعة ومرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فعلا له فعلا وان لم يكن لفعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعل اسماعا قولهم هذا ولا زعمانك كان زعم زعمانك كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعمانك اى هذا الحق ولا اتوهم زعمانك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعمانك او ازعم هذا ولا تزعم زعمانك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تشبه بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل في كيف انت وقضعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا وزيد ولى زيد بالرفع اى كلامك زيد بمعنى كلمته فرفع الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان و العذير اما بمعنى العاذر كالسعير او المعذر بكالاليم بمعنى الموجع واعذر وعذ بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال التي يجاء ولها المرء يعذر عليها قال جارية لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري بين بقولها سيري واشفاق الحال التي ينبغي ان يعذر فيها لا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك واعذر لك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فضل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي ﷺ انه قال لابي بكر اعذني من عائشة اى ستريحها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم ومعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم و اهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل ايذائي اياه اى لي عذر في ايذائه فصل ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى الفجر ان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى مع اهلك الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير اصحب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يدي رجل وشتام وتمر لاخر اجئ هذين تريد مشيرا الى الرجل والشتام فقال اكلا وتمرا ومنها قولهم الكلاب على البقرا ارسل واحتفا وسوءة كيله اى اجمع حتفا وسوءا وكل شيء ولا هشيمة تحرق اضمع كل شيء ولا تركب شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل والنهار اى فاتاني اهل الليل والنهار اى اهلا لك بالليل والنهار

وقولهم يا زيدا الاحتراز عما ذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى مارايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حرّ اى كلاهما الى وكل شئ اعم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا اوكامثال في كثرة الاستعمال والامثال لا تغيّر واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا لا في افعال القلوب كما يجئ في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل الا لقائه في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف الجاب به نحو ضربتُ زيدا في جواب من قال من ضربتَ اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربتُ الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اى لمن يشاء ان يستقيم اوغير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى فيخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتدّ بالحلم من ذي ضرّ وجهلا اى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اى يُؤثر بالجرح واما للبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الذي تطلب ان يقبل عليك بوجهك قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو اخرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تضمّن كلام المصنف هذا الحد وقال ابن الزمخشري لم يحد المنادى كما ينبغي وذلك لانه لو حد بامر معنوي اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لو حد لظهر له الاشكال فان المنادى عند كل ما دخل يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعالَ فانا مشتاق اليك منه قولهم في المراثي لا تبعدا الا لهلك كان من حقه ان يبنى على الموت تصوروه حيا فكروا هو ميت فقالوا لا تبعدا اى لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع نحو واولداه واثبوراه واحزنا اى احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهي احضر احتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والغارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه بحذف الفعل المقدر وصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال وللكلا لزحوف النداء عليه وافادته فائدته واجاز للمبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّ مسدّ الفعل وليس ببعيد لانه يقال اما انا فعلى فلا يكون اذن من هذا الباب اى ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة الذي هو الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء سدّ مسدّ احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا مانع من بقاء سدّ مسدّ هما والمفعول به معها على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا لكلا لزحوف النداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزام

من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يلتبس منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقيد بلفظ الماضي اى دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية تحريها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان ياء اخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجرى تكسر ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان تكون لفظية لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا ومضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه للمفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناها ومجموعها واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيضمره فيكون كما قال بعضهم في اوه انه بمعنى اتضجر واتوجع وفي آوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا تستقل به كالاضافة بالجملة الشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المضاف نحو يازيد دعاء حفا وجوزان تكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيدا قائما حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا لؤم للجهل ضرا لا قوام له ان عامله لؤم الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اعجبني محيي زيد راكبا قوله وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم بني على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو قال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية لا يعني ان المجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به انه لو لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررنا ه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو فتحنا ه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولو نونّا لكان فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عندهم هو الخبر قال واما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عندهم مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يازيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم كفى بيا ونوى الالف نصبا كالفايا مبني على الضم في محل النصب لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركت عنده لا ليست نصبا ولا ادري ما يقول في المضارع والمفرد النكرة ولا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا ي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا فيدخل فيه يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصدا سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لو يعهد لام المنقوص ثابت مع السكون بلام او اضافة ولا يحذف في يا مرئ من لا ارا ته خوفا من لا جتماع ياء الكلمة وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع كاف

الا تسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكهاء مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك فهذا الاسم كالكاف المفظوظ بعدها فلذلك لم تقترن الاسم لانه يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل فلا يبنى لمشابهة الاسم المبنى واما المضاف والمضارع لفظ بهما لانهما ليسا كالكاف افرادا ولو بين المفرد المذكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقم موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا أيها الرجز بحر يا انا أنت الذى طلقت عام جئتا وجازيا اياك نظرا الى كونه مضمرا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك فتى كفينك قال لا يبيدا الاداة تكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اختصر على الضم المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ويعند ويلن يضطر رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما علما ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل

قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لاحاق الفها واللام فيه نحو يا زيدا له ونصب ما سواهما نحو يا عبد الله وياطالعا جبلا يا وجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ الاستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية للداعي المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربا لزيد حسن وانا ضارب لزيد لا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام المنادى محذوف نحو يا للظلوم وبالمضيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما عرض في رؤوس الحلى فان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا لله وللكهول وللشبان للحجر كسرت لام المعطوف لان العرق بينه وبين المستغاث اما حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتحها نحو قوله يا لعطفا فيا ويا لرياح والما بكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للسلمين بفتح اللام في المتحبب منه لوقوعه موقع الضمير فقط وبكسرها مع ذكر الاسم على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا لله وهي ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فحذف وهو ضعيف لانه يقال في ذلك فيما ال لزيد نحو يا لله وهي ويا بؤسا وقد يستعمل المستغاث له بغير نحو يا لله وهي من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمعنى يا لله للسلمين اخص لله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المجرد نحو يا لزيد لكذا قال مهلهل يا لبكر اشتروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لشتر كليب واستغاث بهم للفرار تحليف لا معنى للاستغاثة هنا حقيقة لاجماع ازاد لا يجوز دخول اللام على

المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت يا زيد قد كان كذا وانت تحدث غيرك ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب الا ياء وحدها لكونها اشهر فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد وقوله والام قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه لا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجئ وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للحرف حروف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما فاتها مع كونها البعض مقتضى الحرف وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة وتنون بالمضارع للمضاف اسما يجئ بعده شئ من تمام اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وامام معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما للشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا ان ليس مركب لفظا ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه ولكن اقول لا ثلثة وثلثين عندى وقال الاندلسى وابن يعيش هو اما يضارع المضاف اذا كان عملا اولا فلا فيقال عندهما فى غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يخيل قال ع يا شاعرا شاع اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضعه وقال ع اعبد الحل فى شعبى غريبا الا مالا ابا لك واغترابا وقال ع اداجر موى فجئت للعين عبرة فما هى ان برقضن ويترقرقه وقال ع يا لا يحل لحزن ذات عرقة عليك ورحمة الله السلام لكل هذا مضارع للمضاف سواء جملة عقلا او لا واذا اردت جعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظريفا ويا عبدا حل فى شعبى غريبا وتقول فى المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجئ نحو يا حليما لا يجهل العدو وس ولدار أجرى الدار سنة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا فجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فقول يا حليما لا يجهل غفارا للذنوب هذا وان لو يكن المعطوف ما يكون مع المعطوف عليه اسما للشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة او الظرف قليل متنوع مما مضارعا للمضاف لا يجئ نسجعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجئ مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثانى من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يجهل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول فى باب لا حليما لا يجهل ولا لا عالما من

الفعلان فى الدلالة الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجهل وأدار الجوزى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة والظرف صلة للذى وقد يحذف وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الاترى الى الترخيم وحذف حرف النداء صرح الكسائى والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انها اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز الا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيأ منها ليس مع متبوعها اسما سادسا واحدا كما فى ثلثة وثلثين فى العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فى نحو يا حليما لا يجهل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائى لا يجوز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فليغن تدانى من نمير ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا فى اللفظ ولا فى التقدير اذا لم يلتبس ولا جاز تغلب ضم المنادى المضاف والمضارع لذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضاربا لزيد ويا ضاربا لرجل وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبدا لله ويا خيرا من زيد لوجود ضمهما ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيدا الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز فى يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف

قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فى الخليل والا فكابى عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غيرهما ذكر حكم المستقل مط والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم بينا فتحة كأين يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الا لاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرو لا يجوز عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو لا يجوز رفعهما ونصبهما الظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فهو من الكلام عليه فى باب الاضافة وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم الشبيه بالمضمر الذى لا يجوز ومنعه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير ابرات الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس لتبعية اذ لا يلزم من مشابهته لكونه مشتركا فى جميع احكامه

ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجردين عن اللام او خبرهما من بقية التوابع المختصة وهى النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشر حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا فتقول يا زيد ورجلا واذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبدا لله ورجلا ويا عبدا لله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا نحو يا زيدا وعبدا لله

ویا عبد الله طالعا جبلا وتقول فی البدل یا زید اخانا ویا عبد الله الخ وذلک لان عطف النسق من حیث المعنی منادی مستانف فاذا لم یکن معه فی اللفظ ما یمنع مباشرة حرف النداء اعنی اللام جعل فی اللفظ کالمنادی المستانف الذی باشرة حرف النداء هذا ما نص علیه سیبویه واجاز المازنی یا زید وعمرا علی الموضع اذ بین ما باشرة حرف النداء حقیقة وبین ما هو فی حکم المباشر فرق قالوا ونظیر ذلک رُبَّ شاة وسَخْلَتِها وعلی ما اجازه لا یمتنع نحو یا زید وعمرو بالرفع حملا علی اللفظ وکذا الجاز یا عبد الله وزیدا بالنصب وکل ذلک بناء علی انه قد یجوز فی التابع ما لا یجوز فی المتبوع وکذا البدل سادّ مسدّ المتبوع جائز فیه ما مقامه فیجازان یکون فی اللفظ کالنداء المستانف والذی اری ان عطف البیان هو البدل کما یجیء فی باب التوابع فیطرد فیه حکم البدل نحو یا عالمُ زیدُ ویا ذا المال بکرُ بالضم فیهما ویجوز فی البدل ان لا یجعل کالمستقل فقال یا عالم زیدًا بالرفع کما یجیء فی التوابع فان قیل فاذا کان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فی حکم ما یأتی مُکرَّه الحروف المباشرة المتبوع بها فلیجز یا رجلَ غلامَ لعمرو فی البدل ولا غلامَ وجاریةَ فی العطف قلت لو طرد ذلک فیهما لان بناء اسم لمرکب علی ما قبل ولا ترکیب مع کون احد جزئی المرکب مقدرا واما لان عمل لا ضعیف لضعف مشابهتها لان کما یجیء فی باب لا التی انعزالها عن العمل بالفصل بینها وبین معمولها نحو لا فیها غولٌ والی جواز انعزالها بتکرارها اسما فاذا ضعفت عن التاثیر مع ظهورها کیف تؤثر مع تقدیرها بخلاف یا علی انه قد جاء لا غلامَ وجاریةَ بالفتح فی المعطوف واما الضرب الثانی من التوابع اعنی النعت والتاکید وعطف البیان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فقول ان کانت تابعة للمنادی المعرب تَعَتْ اعرابا معارف کانت او نکرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فی عطف النسق ذی اللام التابع للمعرب انه یجوز فیه الرفع ایضا نحو یا رجلا والحارثُ ویا عبد الله والحارثُ وذلک لقوة کونه فی حکم المستانف معنی لکانه باشر حرف النداء کما تقول فی یا لها الرجل وکذا الجار ضمّ عطف البیان المفرد التابع للمعرب نحو یا اخانا زیدُ وقال ان هذا موضع قد اطرد فیه الرفع وهو غریب لم یذکره غیره وقد قدمنا ان عطف البیان هو البدل فیلزم اذن ضمه اذا کان مفردا تبع المعرب او المبنی وان کانت التوابع المذکورة تابعة للمنادی المبنی علی ما یرفع به سواء کان الضمة او ظاهرة او مقدّرة نحو یا زیدِ ویا فاضی ویا فتی ویا هذا فلا یخلو التوابع اما ان تکون مضافة او لا والمضاف اما لفظیة کما فی یا زیدُ الحسنُ الوجهِ قال یا ذا اللحیةِ ما یقتل شیخةً حُمِّرَ تَنِّی صاحِ حلّا ومرّا وکذا المضارع للمضاف نحو یا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوی تحو یا زیدُ ذا المال والاولی حکمها حکم المفردات لان اضافتها کلا اضافة فیجری فیها الرفع والنصب لها اذن فی حکم المضارع للمضاف والمضارع اذا کان تابعا للمضموم لیس واجب النصب کالمضاف ما اذا کان منادی فحکمه حکم المضاف فی وجوب النصب والثانیة ای المضافة اضافة معنویة یجب نصبها نحو یا زیدا یا عمرو فی عطف البیان ویا زیدُ ذا المال فی الوصف ویا تمیم کلکم فی التاکید وجاز یا تمیم کلهم نظرا الی لفظ تمیم قبل النداء لان الخطاب فیه عارض وعطف النسق ذو اللام لا یکون مضافا اضافة حقیقیة وابن الانباری یخرج فی هذا المضاف فلا یضیفها کما فی المفرد وان لم یکن التوابع المذکورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فی الوصف یا زیدُ الظریفُ والظریفَ وفی

ع ان الشارح یری ان المضاف معنی کالمضاف لفظا فی جواز النصب والرفع وان المضاف معنی یجب نصبه وان المضاف لفظا یجوز فیه الامران وان المضاف معنی کالمضاف لفظا فی جواز الامرین وان المضاف لفظا کالمضاف معنی فی وجوب النصب وان المضاف معنی کالمضاف لفظا فی جواز الامرین وان المضاف لفظا کالمضاف معنی فی وجوب النصب وان المضاف معنی کالمضاف لفظا فی جواز الامرین وان المضاف لفظا کالمضاف معنی فی وجوب النصب

عطف البيان عند النحاة يا عالمُ زيدٌ وزيدًا وفي التأكيد يا قيمُ اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيدُ والحارثُ والحارثَ
واما التأكيد اللفظي فانّ حكمه في الاعلب حكم الاول اعرابًا وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ لانه هو لفظًا ومعنى وكان حق الندآء
بالشرع كما باشر الاول وقد يجيء اعرابه برفعًا ونصبًا قال رؤبة اني واسطارٍ سطرن سطرًا لقائلٌ يا نصرُ نصرًا ونصرًا وفي جعل ألف
يا زيدُ زيدًا بدلًا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظران البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التأكيد
الثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيدُ زيدُ الطويلُ فالرفع عمرو ونصبه الثاني ايضا على ان تؤكد لفظ الاول
موصوفًا او يدل منه ما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في يا زيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ ويجوز
ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم كما يوصف به وحكى يونس عن بعضهم انه كان يقول يا زيد زيدًا الطويلُ
بنصب زيد الثاني على انه تأكيد مثل يا قيمُ اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف
الاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف الاول
كما يجيء في قولهم لا ماء ماءً باردًا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملًا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري
لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعةً للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه
الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملًا على اللفظ بل يجب فيها حملًا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة
البنائية تحدث في المنادى بعد وقوع حروف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حروف النداء كالعاملة لها و
كذلك الفتحة نحو لا رجلَ فلشابهة الضمة للرفع جاز ان يرضى التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلّ شيئًا ما استكار تعقيب
حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لحركه بما يشبهه
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها
موقع المنادى بل نظر الى مشابهتها متبوعها المرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في
القياس لكنه لو ثبت فان قيل لم لم تجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجلَ ظريفَ فكنت تقول يا زيدُ
الظريفُ واللام لا يمنع البناء كما لو منع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف الموصوف
فكان كما باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجلَ ظريفَ فيها لا اهر افذ في الرجال الذين فيها فالمنفي متضمون الصفة فيتقي
الظرفاء لانتفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيدُ الظريفُ فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه ورد كذلك
في مسألة الكبيران بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويلُ ويا عالمُ زيدُ انهما مبنيان على الضم كما في
البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار
الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لو صح مباشرة حروف النداء له فالرفع اولى تنبيهًا على
استقلاله معنى كما في يا ايها الرجلُ وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاسبغه

ان يصل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجهان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب الا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فحاتة اذن مجرد عن اللام وبوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصنق لامتناع مباشرة حرف النداء رمط فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصائص مختصة به من بين ذلك الجنس لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له وبسبب ذلك العلم الاضافي كانت اللام في مثله لازمة لانه لو يجعل الامر اللام ضارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاضافية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه رضة غير لازمة لانها لو تضمر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لتضمنه الوصفية لاصلية ومدح المسمى بها كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذلك كان متضمنة للذم كالقبيح والجهنم وسمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها وصافا ومن ثم قيل في المثل الغاسي سميت بها التهمة والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما تصلح لكانت مع اللام كالضارب بعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر تجري مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم ودور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجيء دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل للمنقول منه معنى المدح او الضم فالاولى جواز الحاق الاصل نحو الاسد في المسمى بالاسد والحلب في المسمى بحلب قال ابو الليث في بني ليث بكر بن مناة فان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا لغرض وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد قال علاذين يا يوم التقانا اسر زيدكم بابيض ماضي المشفرين يمانيه وقال رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهلها واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواتها نحو لهم هذا يوم اثنين مبارك فيه اتفاقا حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت للثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المعهودة في كون الاعلام اللازمة لا مهاة في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما لمعلوم العهد فيقال كوفها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت القائلها اجناسا ولو تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى بعين ولاخواتها كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء ويا يكون في هذه الاعلام

ما يثبت لفظ جنساً لكن لا تعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانه لا ينادى ما معنى الاشتراء فيه ولذا قال سيبويه وما لو يعرف من هذا الجنس اصله فيحتج بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثريا والدبران والشعرى ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنساً ثم صار بالغلبة علماً قال بل هي اسماء موضوعة لمسميها هاوانما الدال تلك الطريقة اجراء للام مجرى الحد في التقدير ايما امكن وكان لا كثر ما يثبت جنسيته فتخصص بواحد من الجنس فكثر القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما يثبت جنسيته لفظا ويعرف ذلك المعنى العام الشامل للمسمى المعين لاخوانه كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالشامة وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظه كالمشترى ورابعها ما لم يعرف ذلك المعنى ولو يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق لكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه يقال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلجأ بهما الوصفية لا صليته فقط وكانه مجرد عنها لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن الصورة معا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المصنف قوله والمضافة المعنوية اي النوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل ونوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في نحو يا اذا الضحى فنا في نحو يا صاحب يا اذا الضارع العنس مع انهما مضافان عليتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجئ في باب الوصف فكانه قال يا اذا الرجل الضارع العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانيتان اللام في الضارع والمحترف اسم موصول مع صلتيه في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله لغير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا مفردين كانا او مضافين او متنوعا مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابن حكم فيما ذكر وما ابنت غليين مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو للكثرة الاستعمال ولو لكثرة استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يتعين المنادى في مثله اذ هو مثل غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا

عن نحو مازيدُ بن عمرو فى الدار على ان ابن عمرٍو مبتدأ وكونُ ابن متصلاً كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يازيدُ
ابن اضيفا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه واغا اختير فتح المنادى مع هذا الشرط
للكثرة وقوع المنادى جامعًا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بالفتح وسهل ذلك لكون الفتحة حركة المستحقة للوصل
لكونه مفعولا وخففوه خطًا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة مضافٍ كانت
نحو يازيدَ الفضال وبعض البصريين يحيى نون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين علمين خفى اللفظ
نحو ياعالمَ بن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبًا وبحذف
الف ابن خطًا ايضا نحو جاءنى زيدُ بن عمرٍو وقول جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين
ولا الالف خطًا والمعتبر فى كل ما ذكرنا لفظة ابن وابنة لا تثنيتها وجمعها وتصغيرها لانه لا يكثر استعمالها كذلك ولكن المعتبر كون
العلم الموصوف مفردًا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها
الرجل ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله حاصله لو
دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كخمسة
عشر اخواته والان فاستكره دخولها مطردًا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع
المنادى موقع الكاف وكونه مثلثًا فى الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه
نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما لا يستنكر كما فى لعل وايم الاخر وزيادة لا يستنكر كما فى لعل وايم على ما يجئ فى موضعها قالوا وار
ليس الحذف واجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله وبانت بل الممتنع اجتماع ادوات التعريف
مع حصول الاستغناء باحدها وقال المبرد فى الاعلام انها تتكرر لتعرف حرف النداء ولا يتم ما قال فى يا الله ويا عبد الله وقال
المازنى فى اسم الاشارة يتكرر ثم يجر بحرف النداء الفاصل من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا لا حاجة الى ما اركبا
اذ لا منع من كون الشئ المعين موجهًا مقصودا بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين التعريفين هذا وما قصد الفصل
بين حرف النداء واللام لشئ طلبوا اسمها غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء
الظم على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهيته وان
يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجود الا ان يكتفى بهما عن الخاطب ما فيه شئ مما يكون فى الفضاء الا انه يقع عليه
اسم الشئ والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة آيا يشترط قطعه عن الاضافة اذ
تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ وما يمضى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة
الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله

مبحث المنادى المعرف باللام

٢

٣

٤

لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في رُبَّ رجلًا واما نحو يا تيم ذيدا اقليل واما الموصول فانه وان اشتمل ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايًّا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانك اذكرته وضعت مبهما ثم ازال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن نحو جوز بعضهم في نُعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيدُ الظريفَ واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا اقتال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويلُ والطويلَ واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيدُ الظريفُ ولم يثبت وانقطع اي المتوصل بها الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا كاذا واللام الذي هو وصفه فلم يكن للتنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وأُبدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لو بقي لكان يخلو من مضاف اليه ومن تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدرا كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لو كان الاسم الاشارة او غيره من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايها هذا فيقتصر عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يوعى في حروف الخطاب كما يجيء في بابه فتحشى في بعض الامكن من ان يدخل حرف يجعل مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما باي في بعض المواضع لتذكرهما في الظم ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فهل هذا ليس نحو يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتضاء هم كثيرا على نحو يا ايها المرجوون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا المناسبة التخفيف المنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويجعل تقويته مذهب بكثرة وقوع اي موصولا في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف في جر بضمها او الجواب انه اذا حذف صدر صلتها فلا اعتداد بها على الضم كما ياتي في الموصول في حرف النداء على هذا ايكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف في كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا احد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصفية كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه ثم خص نحو هذا من الصفات المشتقة لابما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فجعل هذا الابيض واما التعريف باللام فلان

تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها حكم من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان لبعدهما لان قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذا الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج البهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو مررت بهؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والنزم وارفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن تحتموا بالنزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فهاذا بإشارة حروف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي الزموا رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند النحاة مثل منتوع مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بالعمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اياً او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل فرفعا اذا جعلت صفة للطويل وان حملت على محل زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب الجمة لا غير كان نعتا للطويل او تاكيدا واما في اي فان التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اي لا تنبيه المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان لك التابع مضافا معنويا نحو يا ايها الرجل ذو المال والا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي لا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل الحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجيء نكرة وصفة لاي اعني الجنس باللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيدٌ برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيدٌ بالضم ويا عالم زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيدٌ بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل نيد وذو المال حملا على الوصف وزيدُ بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا ايها هذا الرجل وذا الجمة كما تقدم لو جعلت على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي فلا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان المعطوف جوازا قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز الاخفش الرفع حملا على الطويل ويمنع كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه لا يجري الى قولهم يا زيد والحارثُ ولا يجوز يا الحارثُ والجواب ان كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع اداة واللا لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارثُ فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب

ع الوصف الذي يجري على الاسم الذي قبله في اعرابه ويتبعه في رفعه ونصبه وجره وتعريفه وتنكيره

ع اي الوصف الذي يجري على الاسم الذي قبله في اعرابه ويتبعه في رفعه ونصبه وجره وتعريفه وتنكيره

ع اي الوصف الذي يجري على الاسم الذي قبله في اعرابه ويتبعه في رفعه ونصبه وجره وتعريفه وتنكيره

ع اي الوصف الذي يجري على الاسم الذي قبله في اعرابه ويتبعه في رفعه ونصبه وجره وتعريفه وتنكيره

يؤمي الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا محل على محله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخلام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فلانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع المحل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في النظم ما يوهم خلاف ذلك نحو يضر لي عاما لا كقوله في ضارب بد وعمر الى القديد ضارب زيد وضارب عمر او لا يجيز في نحو الحسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل عليها تقاسم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر تعطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله ٥ وان لو تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل ينصب دون وقوله ٥ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على المجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد على الجواب عن السوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء هو المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل له وجب فقيل هو المنادى المفرد الذي يا مشيرة ب النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس بمنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله بحاصته يعني لو يدخل حروف النداء من جملة ما قبل اللام الا لفظة الله قيل انما جوز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا ناد را قال يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجتمع بينهما الا قليلا قال معاذ الا لان تكون كطيبة ثم لا اعتقد ربا وما النجم والسعد والذئ وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا في شعر كقولهم ان منايانا يطلعن علينا اي انا ناس لا تمنيا لانها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الالف فعال بمعنى المفعول والالهة العبادة والاله بفتح العين اي عبد فالله بمعنى ما لوه اي معبود تا لله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق كالنبا والى من يؤله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلبيا من تركه وصار لالف واللام كالعوض من الهمزة فلذا اجتمعا ولا يصل احتلبهما بحيث حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجئ الا له في السعة اورد ابو الفتح الا صفها في انشاد امية بن ابي الصلت كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت كما تحذف همزة ايمن وسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا تدغم لو خفف نحو الا لاهة بمعنى العبادة لان التخفيف معرض عنه غالبا كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا والا كثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما

كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء واللام فلو كانا باقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى تستر فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجري في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه في اللهم وتالله واالله وهاالله ذا والله مجرورا بحرف مقدر في السعة وأما الله بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله ٥ من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عن ابن شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله ٥ فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تحبا بنا أشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة واليمان في اللهم عوض من ياء أخرتا تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله أمنا بالخير فحذف بعد فاء الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا ولا يجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال ٥ اني اذا ما حدث ألما ... أقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في آخره ما قال ٥ وما عليك ان تقول كلما ... سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني لاهم المختصة بالنداء مخيا هناه ويا لؤمان ويا ملكمان وقل والجاز البرد وضعفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا يرى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله والك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا نكر لفظا ومعنى والثاني اسم مجرور باللام بالاضافة فالثاني واجب النصب والك في الاول الضم والنصب قال ٥ يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر ولا نظير لهذه المسألة الا قولهم ٥ يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت وبنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتأكيد اللام المقدرة وانما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لانه لا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا ادخل في الدار معرا ان النكرة المفصولة بينها وبين لا القرينة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال ٥ فلا والله لا يلفى لما بي ولا لهم ابدا دواء بمعزان حروف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله ٥ وصالياتكما وقد ذين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر

يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل فى قوله تعالى كُلًّا هَدَيْنَا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدي الظ الذى اضيف اليه يتيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لو حذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قولهم بين ذراعَي وجبهةِ الاسد وقولهم نصفُ وربعُ درهم فهو مع اتفاقهما احق لكان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله يا يتيمَ عديٍ ان يتيم الاول مضاف الى عدي الظ والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى يا يتيم عدي يتيم فقد يتيم على حد قولي لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعَي وجبهةَ الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان المفصل كالا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى يتيم يتيم عديٍ فانه لولى قول المبرد وقد اجاز السيرافى وجهاً رابعاً فى نحو يا يتيم يتيم عديٍ وهو انه كان فى الاصل يا يتيم بالضم يتيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيدَ بنَ عمرٍو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن آن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان يتيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين قوله المضاف الى ياء المتكلم يجوز فى يا غلامي ويا غلامِي ويا غلامِ ويا غلامَ ويا غلامَاه ويا غلامَاهْ وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن امِ ويا ابن عمِ اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يلتبس بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا يسع حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو الاولى لان السكون هو الاصل وقد لم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة منصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضع المتكلم التى ليس فيها حالة التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او على حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ومحرمها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدء بها مع كونها حرف علة وهذا ان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامِى واما يا غلامِ بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غير فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فيخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر ليدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لبدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوّ ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلامَ ويا ابَ بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتحة يا بنيَّ واصله يا بنيا فليس

بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم فى النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رَبِّ احْكُمْ وربما ورد فى الندبة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الحذف فى القوافى والفواصل ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما مجئ فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على احمرّ يا فتى وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما مجئ فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما فى سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على البدل منها انهما لا يجمعون بينهما واذا ابدلت تاء التانيث لا يجوز ان تدل فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علامة ونسابة ولابن ولابنم مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها فى الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة محذوفة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا امَ على ما مر قليل لا يلتبس نداء الاب والام بلا تاء والقراء يقف عليهما بالتاء لانها للبست للتانيث المحض كما فى اخت وبنت ولهذا الوقف من لا يفتح ما قبلها كما فى طلحة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبها هاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان من حافظ على الوقف والمد يفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسى اصل يا ابت ويا امت يا ابا ويا امّا فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها فى يا ابن ام ويا ابن عم فتحمل الثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انما حذف الف التاء لتوسطها بعد حذف التاء مفتوحة كما مجئ فى نحو قوله تعالى يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِى لَمْ اَتَّخِذْ يا اُمَّتَنَا ناصبة وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لان تجمع بين عوضين بخلاف يا امتى ويا ابتى فانه لا يجوز لانه يجمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن امَّ ويا ابن عمَّ خاصة مثل يا غلامى المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى نحو كما اضيف اليه غير الاعلام ويعم اذا اضيف اليها ابن وابنة منادى فانه يجوز فيها تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب لقلة الكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لو لكثرة استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجئ فيهما ما مر فى باب يا غلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم لجواز الفتح عن الالف لزيادة استثقال فيولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامى ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اكثر منه مع كسرها اكثر من حذفها مع ضمها نحو يا غلامى قوله وترخيم المنادى جائز وهو فى غيره ضرورة اعلم ان كثرة الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للاضطراب الى المقصد فحذف اخره احتباطا قوله وهو حذف فى اخره تخفيفا يعنون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب كما كان فى باب خاص وخصّا والا فكل حذف فى الاسم فيه من تخفيف ويقولون ايضا هذا حذف بلا علة وحذف الاحتباط مع انه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف

وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكروه ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا لغير ضرورة منه حذف التنوين والحركة وقفا لا غير بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بذلك لا تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء فى نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج بقيد الحذف فى باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مجملا ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة لابد منها عدمية وثبوتية وهى ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشروط الاخر ثبوتى غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثانى كونه بتاء تانيث واغا لو يذكر المصنف مضافا لان المضاف لان حكم حكم المضاف واغا لو يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف فى اخر الاسم الثانى نحو قوله صلعم خذوا شطر دينكم يا ال عكرم واذكروا ايامنا او اصرمنا والاصل بالغيبة لكن قوله صلعم ابا عروة لا تبعل فكل ابن حرة يسعوه داعى موتة يجيبه اى يا ال عكرمة وابا عروة وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرمة ديار مية اذ مى تساعفن ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبى ما قال الصوارم والقنا فى عرصاتها وضيته لا غنام وبعض العرب يرخم الجملة نحو عجزها نحو يا تابط شرا والفراء ولا احتشد جوز ترخيم المتحرك الاوسط عملا لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخم نحو رجل عملا ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى عملا سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعليه على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله صلعم لا ابا حسن لكم ما اما لكم صحت منك شاسغة اما مائة واغا لو يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سميا بها براعى حال جزئيها قبل العلمية فى استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجئ فى باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيها مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالها قبل العلمية والغى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيها معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وزيد وعى اللفظ والمعنى معا لم يمكن الجزئان من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولو يمكن حذف الثانى ولا حذف الاخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية ويجوز ان يقال امتنع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان عند ترخيم المضاف امتزاجا تاما بحيث يصير حذف فرباسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضاف

المضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يُرَدّ عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى آخره زيادة المد لان الزيادة تنافى الحذف ولكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ألقى وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلاثة لانه لو كان هو الناقص لاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثى بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ كالعلة بدليل عدم ترخيم نحو غد وشج وصحّ فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم المبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب وضمه لشبه الوقف على ما بيّنا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه تاء تانيث نحو شاة وثُبَة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الحرف المذكر فى باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فلك فيه اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثُبَة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالاعراب فيها كما قيل فى المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل المفاس كنت مُتَهَرّة ولو اعتبرنا سد التاء مسد جزء الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه اخر فرجع السلامة من نحو عرفات وتقدره فى نحو الدار والشمس وليس الفى التانيث هذا الاحوال قال سيبويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء كما فى قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل فاسيه نطى لكواكبه فصار فى المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون فى طلحة يا طلحهْ وقليلا ما يوقفون بسكون الهاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليس بحرف كما اخره اعرابية ولا مشتهتها بها نحو رَهْ وقِهْ وانَهْ وحَيَهَلْ وان لم يكن هناك فى الوصل حرف يقلب هاء فى الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء فى الاصل اولى وقد يغنى عن الهاء فى الشعر الف الاطلاق نحو قوله قِفى قبل المفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولو رخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاحِ ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله وليس طرق كرى منه لان الكرى ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم لروان لا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعالَ يا يزيدُ بن مُحَرِّرة فقلت لهم انى حليف صُداءٍ وكافهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا

رُتِّم الكلمة بحذف شئ من جوهرها لا يزاد عليها شئ من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ سائر التوابع قوله فان كان في
اخره زيادتان في حكم الواحدة كسلمى وعمران او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف
الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد فهم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف ولحد الحرفين
في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد
لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى لو فرض انهما زيدتا معا وهما ان الزيادتان سبعة اصناف
بزيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وزيدمان وخراسان وبيا النسب وما اشبههما نحو كوفي ودوميّ وكرسيّ والفا التانيث
كحمراء وحمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها افعالا من الوسامة اي الحسن على
ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمائم لا من باب حمراء وقد يجئ
في التصريف جمع الفريقين فيه وترجيحها قولا او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة
وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها
وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لو يحذف كما في مستاح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو كهور ومشاريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون مخففين بحذف احدهما ولم يكونا لالحاق كعلبط وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن الحرف الصحيح بقلة المد
فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في
مد نحو الموت والحسنيين وهما فيهما انفرد به واما حذف الحرفان ههنا لانه كان لاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن احدا
والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار منطرفا فتتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل
اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي
الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين و
الفراء يجيز حذف المد ايضا نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر
بين الاربعة احرف قيد في قوله احرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودماث يثبتون
ويقلبون ودمي يرجح حذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين يخل ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما
قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى واما لم يحذف
زيادتا بنون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانهما ليستا جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف

في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجيز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي الناء في نحو كليني لهم يا ميمة ناصب فوجه المنع ان اختصاص ذي الناء بذلك انما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فهو مع غير المرخم فيه معاملة المرخم وله كلام ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر ولذلك لا يجيزون بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجيز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا ولذلك لا يجيز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس المضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة قاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيشتبه به * اما اذا كان علما فيجيء على لغة الضم ايضا الا مذكرا ذا زائد من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان اولا الا ان الاشك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلم مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولا ولا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسيبطر على نية المحذوف ابقاء لشبه الحرف نحو نعم ولجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو كاهل ويزيدون ياء الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجمع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما مر يريد حذف شيء منه وكان موضعه اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للمغاث من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالانفصام لبساطة المتركب العارض حذف الجزء الاخير كما اذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقت تقلب الناء هاء في اللغتين والاظهر تاء كما انك لو سميت رجلا مسلمتين قلت في الوقت يا مسلمه بالهاء لان الناء تطرفت لفظا ولا يوقف على ناء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشرة واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخيم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون بحذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير الناء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثاني على الاكثر فيقال يا حار ويا ماش ويا كروة قد جعل اسما برأسه فيقال يا حارو ويا مشي ويا كروا اي الحذوف للترخيم في حكم ما يثبت فيبقى الحرف الذي صار آخرا كالبعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على

حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لو تقرر بالامس خلاف اصار ما قبل المحذوف في نحو غدٍ ويدٍ ودمٍ مذهب
الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كذلك ثابت لوجدنا في لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قوية
من الايجاب لطلبهم التخفيف بالنداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه اد نى ثقل الكونه في صورة
المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيدَ بن عمرٍ وما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان حرف النداء
ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم
مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة من حذف عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعل اسما بسبب نظر
الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لو يغير ما بقي الا في مواضع يجتنبها مختلف
فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم منه قال الجهور في ترخيم يا اعلون وقاضون
على هذه اللغة يا اعلى يا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف له وقال المصنف ونعم ما
قال لو قيل يا اعلُ ويا قاضُ في هذه اللغة لوجب لان الساكن الاخير كما اثابت لفظا لا خلاف في رد الالف والياء في
اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا تقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون بان كان
مدغما في ذلك المحذوف وقبل الف نحو سمارٍ بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو ثبت شيبوبه يتبع الحرف الساكن ما
من الفتحة والالف فيقول يا اسمارُ يا اسمارِ لانا لتقى ساكنان فتحة الاخير لانها عالما قبلها كما في قوله يهودي ولد لزيد ابوان
وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وقد الالتفات عرف فيه بعد الترخيم بضم ما قبله على نيته الاستقلال شاذ الفعل الذي هو اصل
في التصرف فحركه بالفتح لاذ الساكنين دون الكسر لتيا عالما قبله كما تبع فعل صيانة له من الكسر ما امكن له نحو لم يلدْ و
الظلق ولو يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يسير في نحو اسحارٍ بالكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم
يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو يا زيدّ ويا خبتّ فيبقى الساكن على حاله على هذا اللغتان الكثيرة كما في هرقٍ والفراء يحذف الراء
الاولى ايضا في اسحارٍ مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ازوبّ بناء على اصله في هرقٍ واما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون
فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان التقافا منهم فتقول في المسمى بتجاربَ يا تجاربُ في زيدٍ يا زيدُ وفي
مضارٍ اسم مفعول يا مضارُ وان لم يلزم ساكنان فالفصاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته
لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا مخرِ بكسر الراء ويا مقرُ بسكون القاف وفتح العين في مقرّ
ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خذْ لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله
ولم يكن ذلك في نحو خذْ اذ لو يكن الساكن اصلي في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب
الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون لان الفارسي فرق بينهما بان الياء في القاضي اصلا
في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضيه بخلاف الكسرة في مخرِ فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو

ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منويّ الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك نصا في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قبل فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا ابقاء على هذه من تجويز يا هَرْ ويا سَعْ ويا عَمْ في ترخيم عمود وسعيد وعمار واذا جعل المرخم اسما برأسه ضمّ ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حارُ ويا مروُ ويا قوىُ في حارث ومروة وقويرة ونقدر ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا او واوا فاضِ ويا مشترِ في قاضية ومشتراة وان كان واوا ابعد ضمته كما في قلنسُوة وثمودَ ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمُو ويا قلنسُو لان الواو في كلام العرب اسم متمكن اخرا وواو قبلها ضمة لا يقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغازي والاولى لما مجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتح قلبتا الفا تقول في غيان ونزوان يا غيا ونزا او الكثيرة يا غيَا ويا نزَوا لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى يقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنو كما مجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا سقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاوُ ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما يقلبان الفا ثم همزة اذا طرفا كما مجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فارجع لين ما حذف من الاصول لدد تنه لاما كان كياشاة في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شَيَة ودِيَة يا وشي ويا ودي برد الياء الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما مجيء في باب النسب قبل الاخفش تقول وشيّ وسيبويه وشَوِيّ وان لم تعرف ثالث الاصول ضعّفت الثاني ذا اللين كما تقول يا مُسِنّ في المسنى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثَبُ ويا عِدُ في ثُبَة وعِدَة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيهما حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان اردت هذه اللغة فاء الفعل الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم جيأل وصلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجيء اذن لانها تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجحدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم تثبت فعلا قال الان هذا شيء عرض وليس بثبت اصلته وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نيته الاستقلال فيه الى ولست لا نظير له انكا يرخم لا على نية المحذوف وذلك فيه طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى المثل ليست باصلية لانك ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصوص على نيته الاستقلال يا منصُ وفي خصم يا خصَ مع ان مفعُ وفعَ ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلسُ ويا فرزدُ ويا قذعمُ ويا سعِ ويا هندلُ ويا عنفى قالوا واذا رخمت صحراء على لغة قلبت الواو همزة فلو اردت ترخيمها على لغة من ابدل الهمزة الثانية بالف تقلبها الفا ثم تحذفها لالتقاء الساكنين لم يجز لان الهمزة ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة

عن الواو المنقلبة عن الهمزة الاصلية المنقلبة عن الف التانيث فيجعل التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه يا اوواختص بواو وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره هذا منه يفهم على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجروف في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا او واخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة ويتجب والندبة لا يستعمل فيه الا حروف النداء المشهورة اعني بالها ذكرنا دون اخواتها لانها امها قصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واخرنا وواويلا وواثبورا وقوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة واو ازيد مختص بالندبة ويا يزيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيدا واعبد الله واطالما جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كنوا بعه المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لكن بمعنى الندبة وقال المصنف سلوعلى مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يجعل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر مهام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لالا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق مهما تقول يا محمداه يا حر بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيدا ووازيدا ولم يثبت وقد يجيء هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه بالهاء لكنه في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلاماه كيه واغلاميكموه اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقال الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والقراء يجرون اتباع المدة الحركات قياسا على مدة الاكثار نحو واضربوا الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت واما غير الحركة كذا الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الاكثار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الاكثار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللقراء ان يقولوا الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لو يكن الحركة اعرابية لم يرد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الا تعد الالف اصلا في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا قليلا وقال الاندلسي والمصنف تبعها مدة من جنسها لا تغير حركة الياء للزومها قال سيبويه وتقول في الندبة يا زيداه

ويا غلام يعني ما سقط عنه يا لاضافة يا زيداه ويا غلاماه فحذف الكسرة كما فحذت الضمة في يا زيد قبل واو اختزناه هنا ايضا لان المد قائم للحركة غير الاعرابية كما ولي حصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون المشددة التي بعد الالف اكثر من سلامتها تقول زيدانيه اكثر من زيدانا ه لئلا يلتبس المثنى بعض الاوامر التي بعد الياء كلا لن هو الوجه بخو قوله واجمعي اشاءنا ه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى لالف الى اللبس بجعلها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلاميكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وانتهى في المسمى بمنه لئلا يلتبس بالمسمى منها ولا يجوز في الدعاء المحض الغلامي لاسقاط خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واحدة المندوب فلم لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متضمنا عليه جازه اغلاميكاه والساكن لا بد أن يكون منونا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه واما حذف مدة الندبة دون مدة الاكثار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخوى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلاما زيدا بيبناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة الحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة الكسرة كما في مدة الاكثار وما ذكرناه الا هو المشهور في المستعمل ان كان الفاحذف فتحها لالف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه ولملاه واغلاميكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المصنف بل استحقت بها عوض الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا رامياه ويا يرمياه ويا سمندواه واما اذا ندبت يا غلامي ليكون الياء فلا تقول عند سيبويه يا غلاميا لان اصلها الفتح عند واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولو بقين كرسقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف ليس لوجه وقال نحو واغلاميه او حذفا لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك هم مصطفون ولا تمد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب بها الف المقصورة نحو مصطفيان في ذلك لزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قول اصلها السكون فقد تقدم ان في ذلك مخالفة فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فتقول في ذلك في الالف للوقف كالف الندبة في الصلة فيجاز ان تعني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا تكفي نحو يا قاضياه في يا قاضي وان كان الواو والياء اصلا في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاموهو واغلاميهي واضربوا واضربي اذا سميت بهما فانك تكتفي بدل احدهما من المد عن الف الندبة لكون مدها اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا تاتي بها مع انها ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم تكونا مدتين حيث بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واقائلكياه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلاموكيه واخا غلامي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع لالتقاء الساكنين كما يجيء في التصريف ثم الف الندبة تستغني بها

عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامي واما الالف المقلبتا واو اوياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيغير ويلحق الفاظا نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو واقنّرناه اذا لامنع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كالا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون مقلب الاعراب ولا بد اذن من ان يلزمه الياء كما مجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدينا ه واقنّرناه ولكل ابلّد على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس لشئ الا منا سبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيها متنافيه وتقول في المسمى باثنا عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في الاثنا لانه غير مضاف وعشر معا في للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشراه بالياء تشبيها بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فهما عنده مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله والف الهاء في الوقف يعني الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واو اكانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع الالف لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس ادين حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة واغا اكحقوا هذه الهاء بيا الحرف المد ولا سيما الالف لحفائها فاذا جئت بعد هما بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلامية على ما مجئ في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما اثبت في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو لتشبيهها بهاء الضمير الواقعة بعدهما او بعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ٩ يا حجاءُ بجارناجيه والكوفيون ينبذونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويل لان ليس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان الا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير من المضاف فلا يقال واهذا وواغلام ذلك لتحصيل عذر الندب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو كان علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضارباه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضرب المتفجع عليه واشتهر به وكذا يا حسناه وجهه وفي المشهور بذلك مضافا المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبر اه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وامير المومنيناه والمندوب هو الامير لانك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لالتبس المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد بالمضاف كما تقول حب رمانا وان لو تكن ملكت الرمان بل الحب فقط ولك التغيير في المضارع للمضاف والطالع جبلاه وكذا يلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها

النداء

اخر الصفة لا اخر للموصوف نحو واذ يد الظريفا وقال الخليل وسيبويه بل تجيء اخرا للموصوف نحو واذ يداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وبوس ان يقول انه تحمل بها على الجملة لفظا واتصالها بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ اقصر وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدح فقال واتجمحي الشاميتين واجمحي القدح وحكى الكوفيون وارجلا مسحاة وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاخفش عن الكوفيين انهم يسمون النداء والندبة والوصل نحو وازيد ايا هذا

النداء

قوله ويجوز حذف حرف النداء مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل شدا صحيح ليل وافتد مخنوق والطريق كرى يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا واما الا تحن فمن النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فقصدها واما الا تحذف من المعرفة المتعرف بحرف النداء دهي اذن حرف تعريف وحروف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظل بقاء على اصل المتمكن الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحروف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس معرف بالنداء لان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه لانه لا يجوز الحذف من يا الا هذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ليهنك الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل وانه مصوغ في الاصل للمباشرة والتنبيه وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل جعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر للمبتدا كما مجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ لدنا انك نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصول اللهم اغفر لي ايها المحسن الي ومن قال في ضبط ما تحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف اي يلزم جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما المراد بجواز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلما لقد في تنبيهه باظهار حروف التنبيه ليكون المستغاث لاما مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى ان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه ولا اقبال كما في المنادى المخصص فلما تقلا عن النداء الى معنى اخر

مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا لأن ما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين عنها ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره نحو اللهم وذلك لا يسوغ حتى اللام ان يتوصل الى نداءه بأى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اى ادخل فى الصباح وصار صبحا قال التبريزى جندب وجناوى القيس تبرما به وكان ممكورا ويقال انه سئلها عن سبب تغريكهن لذلك فقالت انك ثقيل الصدر خفيف المجس سريع الاراقة بطئ الافاقة قوله الطوارق كواكب تضيء يصيدون بها الكرى يقولون اطرق اذا نام فى القرى ما ان ارى هذا كرى فليسكن ويطرق حتى يصاد ومنه مثل قيد الضبع خامرى ام عامر والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تحكى ايضا ومثل ذلك اقتد مخوق قال شخص فى قمر فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال اقتد مخوق فقال لسليك الليل طويل وانت مقمر اى انت امن من ان اغتالك فنهم استعجالك فى الامر ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلمتا مثلا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فأن نافية للمضارع ادغمت نون لا فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط لزومه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا او لا زائدة او تقول ان لا يسجدوا ابدال من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا واعلم انه قد جاء اسما لا يستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان ولا لام يجر فى المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم فى يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المونث يا فلان بحذف تاء فلانة من ذلك يا مكرمان ويا مكرمان ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم ولذا يا ملكعان اى يا لكع وهو ما هو على مفعلان فهى مختص بالنداء والغالب فيها السكت ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المونث نحو خبث ولكع وخباب ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كما تقدم فى معنى الاخير من الثلاثى وكذا افعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله ٥ فى حجة امسك فلانا عن فل وقال ٥ اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع ولو ليسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تاتى بأى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجئ بهاء التنبيه فى مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واتى والمشارك فيه نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا ايها الرجل اى انا المختص من بين الرجال بالكرم الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال او نحو

باب الاختصاص

بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة متوسطة بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لو سيق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيدا ولا مجازا كما بقي التعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالها في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مبتدء عطف عليه اسم اخرى سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف كقولهم انا معاشر الانبياء فينا بنو فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال ٥ بنا تميما يكشف الضباب ؛ قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء مختصرا وافتخارا وتواضعا وبيانا قال الاصمعي قال ابانا بنى ضبة لا نفر قول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص لكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال الاصمعي المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص وامدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص للذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة انو سل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو ايحسن هذه الحميدا وكان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميدا او الذم نحو واما ة حمالة الحطب والترحم نحو قوله ٥ لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا تطير ؛ وقوله ٥ ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ؛ بفعل لا يظهر وهو اعني واخص في الجميع او امدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولقيل في الجميع بالنقل من النداء لو سعد لان في الجميع معنى الاختصاص فنكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد بما قبله نحو قوله وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبهه في القبح شيء مما قبله كقوله ٥ نحى الله حرما كلما ذر شارق ؛ وجوها كلاب هاوشت فاز بأربك ؛ وقال ٥ اقارع عوف لا احاول غيرها ؛

وجوه قوله وتنتهي من خادع واحلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اضرب عنك ما سرّ اباك واحبّ اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليهما فهما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت اما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هولاء وزيد الطوال او يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مرّ وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما مر لفظي تركه او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان في معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه او مناسبه لنصب نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا احببت علمه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولا بست اذ واجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولو بوشر بها الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل ينفي عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهو انما عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما هذا الاسم لفظ المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليط عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليط عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسدّه مسد جاوزت في عمرا ضربت غلامه لسدّه مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما واما جاز عندهما ان يجعل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليط على الضمير بعد تسليط على الظاهر المتقدم تاكيد يقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان لا يطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لهيت عمرا واخاه بتقدير ما لابس زيدا ضربت وما لابس زيدا لهيت تو بيت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس له بكونه ملقيا الى هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمول الفعل مقدرا يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك معا انتقد ذهب

شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجئ للكوفى ان يرتكب ان ارتفاع اوّل بحلب الموخر كما ارتكب فى هذا الباب اذ انتصاب الاسم هذا المتاخر لان الفعل باتفاق من صحيح النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احترازعن نحو زيد ابوك لا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا ضرب عمرو وضربه زيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب منفصلا لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لو يصدّر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدّرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسّر اداة ما والناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هذا ضاربها او بعد نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا اضاربه عمرو ولكن احرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا اضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران ولا تقدح الاسم المحدود لانه لا محل له لفظا ولا محلا ولا يجوز زيدا اضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى اغالو يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل الموخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسب لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير يعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب ففى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبها وما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا او رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا او الذى يضربه وغير ذلك من التعلقات قوله ص فكلا اراهم اصبحا يعقلون بنخ صحيحات مال طالعات بخرّ فيما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب المفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط اتصاله بما لفظا او محلا او اتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هند اضربت من ملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا كان

غير بتة وعمرو لبتة في ضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كونها لتخليص ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيدا هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيدا هلا ضربته او الا اولا ولو ما - كزا الا التي نحو هندا الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيدا لعمرو يضرب وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عندي الوا ضرب لا اضربه ولن اضربه اذا العامل يحيطها قال ٥ قد اصبحت ام الخيار تدعي ٥ علي ذنبا كله لم اصنع ٥ يروى برفع كله ونصبه فالرفع على ان كل مبتدأ والجملة بعده خبره والنصب على ان كل توكيد لاسم ان المحذوف وهو الهاء العائدة الى الموصول المحذوف اي ان الذي تدعيه علي ذنبا لم اصنعه فحذف العائد المنصوب وهو الهاء وقيل ذلك لكونها نقيضة سوف التي يحيطها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لو فلا متراجحا بالفعل تغييرا معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحروف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا اخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حروف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيدا ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في باب الواو اما الكوفيون فيجيزون ذلك تقديرا معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هندا من يضربها اضرب او ايكم يضربها واحترز بها ايضا عن الاسم الذي بعد فعل التعجب لانه يجوز في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيدا انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيدا حين تضرب يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصوف والموصول لان الصفة مع الصلة مع الموصوف والموصول في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المتقدم عليهما كلاما تاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم ضربه عمر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تفعل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدا ان تضربه يغضب وزيد رجل يضربه موقن وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لما اثبتوه في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيتك كما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد لا من حيث الحقيقة جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعدها على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احتراز به عن اسم بعد فعل مستند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد

ظنه منطلقا والزيدان ظنها منطلقين لانه لا يجوز فى هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك لو سلطت على الفعل
المؤخر وقلت زيدا اظن منطلقا لوجب ان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيدا ضربته على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا ما ضرب الا هو والمانع من الاول
اعنى نحو زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا انه ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير
المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ولحن يعلم
تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لو جوز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان
المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لو يكن المفعول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المعنى هو المصدر
المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجئ فى بابه نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن
منطلقا وظنوه مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو فى صلة المفعول مع تاخره
رتبة واما نحو ضربنى زيدا سيده وما ضربنى زيد الا اخى فلاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف
اليه. اجل الا ما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز نحو قولك فى الفاعل زيدا
لو ضرب الا هو وفى المفعول اياه ضرب زيد الا ان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله لدى صار كالاسم الظاهر حتى
فيه ما لا يجوز فى المضمرات نحو اياك ضربت لتجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله فى المتصل
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير هند اذ ليس نفس المفعول هى المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى
الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسر نحو التى ضربت زيدا اضرب اى ضرب زيدا التى ضربته وهو كالاول معنى
كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه يجرى المضاف فيكون
معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية التاخير فى ضرب غلام زيد والذى ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز نحو ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع فى المسئلتين مفقود والقياس يضاد فيهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه
للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج اليه الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا
واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيدا سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا
يجر زيد قوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عطفا بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها
دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ يعكس الامر فيه

اى يكون شئ مما قبلها من قبيل ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجئ فى الظروف المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه فى الظروف المبنية والمعنى قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء فى الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها لغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعلى هذا اخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزانى فاجلدوا الكل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأتينى فانا اكرمه لانها فاء سببية وقعت موقعها اذ هى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا الزانية والزانى ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث على ما يجئ فى حروف الشرط وشغل الجلد وهو الجزء الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته اذ لا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم ينصب الاسم المذكور لانه قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لانه مفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفا العمل بحيث لو تشاغل نائب الاسم المنصوب المقدم اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فما لو يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لو يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضى هنا كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدى الى صحة مذهب الكسائى والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده فى مفسر عامل الرفع فى نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسر كما ذكرنا فان لو يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لو يكن له محل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففى نحو زيدا هل ضربته وهلا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدء فحملناه عليه لما لو يصلح للعمل فى زيد واما فى نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتنى فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدء لكان حروف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير فى نحو زيد قام لما لو نضطر اليه وكذا فى زيدا قام بل نقول زيد مبتدأ لا ناصر

فعل مقدر وان کانت الهمزة بالفعل اولی لانا لو اضطررنا الی جعل الفعل مفسرا اذا الهمزة تدخل علی الاسمیة ایضا وهذا مذهب سیبویه والجرمی واختار الاخفش فی نحو ازید قام ان یرتفع زید بالفعل مقدر مفسر بالظرف نظرا الی همزة الاستفهام ومن ثم قال سیبویه فی نحو أانت زیدا ضربته ان رفع زید اولی لان انت مبتدء لا فاعل علی ما قدمنا فبقی خبر المبتدء وهو زید ضربته بلا همزة استفهام فوضح لک من نصبه ما سنبینه فی شرح قوله عند عدم قرینة خلافه واما اذا کان الفعل بین همزة الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو ایوم زیدا اضربته فالمختار النصب اتفاقا لکون الظرف متعلقا بالفعل فلا ولی بهمزة الاستفهام اذ من ان تقدر داخلة علی الفعل وقال الاخفش فی نحو أانت زیدا ضربته ان نصب زیدا اولی بالنظر الی همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزیدا مفعوله ای اضربت زیدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمیر الفاعل المتصل ونظر سیبویه ادق بناء علی ان الفعل الذی لا یصلح للعمل بنفسه لا یعمل فی تفسیره العامل ما کان عنه مندوحة ویلزم الاخفش نحو ازید قام ان یرتفع زید بالفاعلیة فی نحو زید قام وان لم یکن مختارا لفعل هذا مفسر الرافع لا یکون الا فعلا اذ لا یضطر الی اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل کحرف الشرط وحروف التحضیض واما مفسر الناصب فقد یکون شبه فعل لانه قد یفسره بالاضرورة الی کونه مفسرا کما ذکرنا فی نحو زیدا انا ضاربه **قوله** اثنا عشر لتصحیح لیس فی اکثر النسخ هذه اللفظة اعنی ومناسبة الظاهر انها ملحقة ولو لم تکن فی الاصل اذا المصنف لم یتعرض لها فی الشرح والحق انه لا بد منها والا لخرج نحو زیدا مررت به وایضا نحو زیدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتی ینصب زیدا لان التسلیط یعتبر فیه صحة المعنی ولو سلطت ضرب علی زید فی هذا الموضع لنصبته لکن لا یصح المعنی لانک لم تقصد انک ضربت زیدا نفسه بل قصدت الی ان اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن یطلب فی موضعین احدهما ان یکون الفعل او شبهه واقعا علی ذلک الاسم معنی لکن لا یمکنه ان یتعدی الیه لا بحرف جر نحو زیدا مررت به قال الله تعالی فریقا هدی وفریقا حق علیهم الضلالة والثانی ان لا یکون الفعل الظاهر او شبهه واقعا علیه بل علی متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زیدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولی عند قصد التسلیط فیما اشتغل فیه المفسر متعلق الضمیر بلا حرف جر ان تسلط ذلک الفعل بعینه علی الاسم المحدث عنه بعد تقدیر ذلک المتعلق مضافا الی الاسم کما تقول فی زیدا ضربت غلام زید ضربت غلام زید فقولک اذا حصل ضابطان احدهما ان یکون بعد الاسم فعل او شبهه والثانی ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضمیره او بمتعلق الضمیر فسواء کان قبل ذلک الاسم اسم اخر مرفوع او منصوبا لفظا او محلا یمکن نصب ذلک الفعل او شبهه او مناسبهما او رفع ذلک الاسم او لا یکون لا یختلف الحکم فیه فالاسم المرفوع قبل نحو ازید عمرا اضربه سیبویه ینصب عمرا بضرب المقدر بعد زید المبتدء خبرا عنه ای ازید ضرب عمرا اضربه والاخفش یجوز ارتفاع زید بکونه فاعلا لاضرب المقدر قبل زید وعمرا مفعوله ای اضرب زید عمرا اضربه کما تقدم من مذهبهما واما فی نحو ان زیدا عمرا اضربه

فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبل نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يلي الفعل وشبهه نحو الخوان الحم اكل عليه و ازيدا انت محبوس عليه وقد يكتفى اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربته وقد يتوالى اسمان منصوبان مقدمين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر والفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحسب على هذا الثاني على ثلثة اقسام لان امكن ان تقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول ذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاز ان المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او في بغلامك او في بأخيك او في اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر معمولا المعين الخاص الذي نصب ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر هنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه وبما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن بمعنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معموله دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يمكن هذا الثاني ايضا اضربت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر اذا فعلا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف الجر قدرت بلفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا امررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لو بس زيدا وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر الابس في فاعله ما اسندت تلك الفعل المبني للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضربت به زيدا ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت بداى ان جاوز زيدا وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا في ان الخوان اكل عليه الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل في الحرف الجار او بنفسه نحو ان زيدا ضربت غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو بس زيدا وان لابست زيدا وكذا في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه لك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى

ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيدا ضُرِبَ غلامه وفى انْ زيدا ضربتُ غلامه ان ضُرِبَ متعلق زيد ضربتُ غلامه وان ضربتُ متعلق زيد ضربتُ غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر ولكن فى نحو ان زيدا لقيتُ عمرا واخاه وان زيدا اعطيتُ عمرا اولاخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيدٌ قامَ غلامه ونُصِبَ فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيدا مررتُ بغلامه وان زيدا مررتُ بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعلق بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا أُكِلَ على خوانه وان زيدا أكلتُ على خوانه ان لابستَ زيدا أكلتَ على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جارٌ ومجرورٌ نحو اليوم زيدا ضربتُه وابالسوط زيدا ضربتُه لم تتفاوت الاحوال ان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف او الجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيما مع استقامة المعنى كما فى ان زيدا عمرا اضربه اى ان ضرب زيد عمرا اضربه فلا اشكال لذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا صح فعل الملابسة كما فى ان الخبز اكلَ عليه اى ان لابس الخبز اكل على خوانه قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا المفاجاة حال الاسم المحدود بلا بعدُ وارتفعَ اقامٍ اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه اريد كرجهور النحاة ما صُوِّرَ رفعه والثبت ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بجر به تحقق فاعلية الفاعل بان يكون الفعل نحو السوط ضُرِبَ به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرٌ كما يجئ تواعلم ان المصنف ابتدء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يبين رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصب اذا نُصِبَ فعل قوله عند عدم قرينة خلاف الضمير فى خلاف المرفوع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بحار وكلا منا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ولا يريد بما مطلق قرينة النصب لان المضمر قرينة النصب ومعرفته ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التى سيذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك المقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حُذِفَ فأُضمِرَ وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدء نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع هى

اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكرت
اما اذا المفاجاة امامتا فتجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدهما مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب على
ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فالاجماع من قرائن
النصب الاحدى واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفا قد عطف فعلية كما يجيء آنفا فانما يترجح
الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب في مثلها بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته ولقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين نحو
زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمته فاذا صدرت الجملتان بأما نحو قام زيد اما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد
اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها
فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فوجب بسببها الجملة
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع
لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في
الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف و
التقدير واما حتى في نحو قوله ٥ القى الصحيفة كي يخفف رحله ٥ والزاد حتى نعله القاها: فهي وان كانت يستانف
بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كما مر ايرى انها لا يقع في اول الكلام كما مر فلم يكن الرفع بعدها اولى
في كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان
سائر انواع الطلب نحو زيدا هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فلما مع الثلثة
مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرو افرحه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء
خبر المبتدء قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل لا يرى
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية
بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيدا ضارب وزيد هل ضربته وعمرا لا تضربه واما
قولهم ان قلة نحو زيدا اضربه لا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية
التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيد اطلب منك
ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدء
نحو زيد منطلق وليتك عندنا ولكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته لا يجب في خبر المبتدء احتمال الصدق
والكذب بانما سمي خبرا اصطلاحا ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فقول لما كانت الطلب من قرائن النصب

لعله قال من باب ضرب
الخ في نسخ الصحيح الاشتغال
في نسخ صححت عليها وفي بعضها
عمرو وعلى الاول فالضمير للاشتغال
لا يليها الا الفعل الخ في نسخ
وقال الرضي ان كان من باب
وفي نسخ بدون قد وعليه
ضمير الشان فاذا
صح ازيدا ضربته فاذا
بناء على ان الاصل
اذا قرن فاذا
كما سره

كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بجرد تغيير اعراب واما اذا لمفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية هي غالبة على العطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر فان ذلك انما يتقوى اصلا اذا لم يجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للمتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو واضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة

فعلية للمتناسب وبعد حروف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند نحو قليل من المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهند يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرا ويضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة **قوله** وبعد حرف النفي هي لا زما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود و كذا ما زيد اضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لو ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها للصحة في الطلاق فلا يقال لو زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه اوضربته لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته ويضعف من قال بجر فيها جوزا الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما يحمل عليه قولهم لَيْسَ خَلْقَ اللهِ مثله اي ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته حملا الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **قوله** وحرف الاستفهام حملا على اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع والتاء احسن فليس للطلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة

ص١ اي بحمل الخواشي ان الانظار التي جرت بين الشارحين والمحشين في قولهم اي اوليا تامل فتدبر

ص٢ اقول ويمكن ان يقال ان الاستفهام الانكاري يستعمل في النفي فيعطى حكمه في ترجيح النصب

ص٣ اقول عطف الجملة على الانشائية من

ص٤ اي كما ان ليس من هذا الباب فيجب الرفع هكذا قيل فتامل ١٢ منه

اشد اقتضاء له وكذا اجعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا والا فتصير مع حرف الشرط طلبية واعلم ان الاستفهام حرفي احدهما حرف فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضَرَبَ زَيْدٌ وعلى الاسمية الحالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها مخبر نحو ازيد خرج وثانيهما حرف خيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما مجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدء فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي خبرها فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجب فيها لا تسلخ عن كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا لاذكرت الصحة القدرية فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليها وكذا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بالفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب هنا احسن القبيحين ومدار الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوفاق في النصب اذا فصل بظرف نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به وبقبح نحو متى زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل والحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم الموجود فرعا اولى نحو انا ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف ونقل عن الكوفيين انها كاذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا يدان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله ﷺ اذا الخصم ابرى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش هو اختيارهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والا كثر لزوم فاعد بعدها فعلية اما ظاهرة انفعا نحو اذا جاءك زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء قوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام فلم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرطية كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معنى كم ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الا الرفع الا على ما ذكره وهو ان بعضهم يجري في جميع ما ذكرنا وذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي في نحو هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون ﷺ لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلكت منفسا فان هلاك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة ﷺ هذا ابن ابي موسى بالابلاء بغته فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذ الممكن قوله وحيث حيث

ﷺ الظاهر قبل قول المصنف ان الهمزة

ﷺ الكلبي بالباء الموحدة في نسخ كثيرة مصححة وفي نسخ اخر بالنون

ﷺ الخصم فاعل ابرى بالبناء للفاعل والضمير للخصم والانكب الذي يميل احد شقيه

ﷺ الضمير في انه للشان

ﷺ هذا البيت من قصيدة لذي الرمة يمدح بها ابن ابي موسى الاشعري وقبله

دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيد اتجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما فى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايتما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل يزدهم يحبوه ويعطف عليه كاس الساقى وقال ٥ صعدة نابتة فى حائرة اينما الريح تميلها تمل ؛ فلو اضطر الشارح الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفى الامر والنهى قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراك لهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتر تجر اله وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن متطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاولى اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ابضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك والنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورد المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى كل شىء خلقناه بقدر لا يتعاوت فيه المعنى كما يتعاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن التمثيل و ذلك لان مراده تعالى بكل شىء كل مخلوق نصب كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه و ذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شىء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شىء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شىء فكل شىء فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شىء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شىء خلقناه بقدر رفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شىء مخلوق وكاين بقدر والمعنيان واضح اذ لفظ كل شىء فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له اوخبرا وليس مع التقدير الاول عموم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام مما يستفهم بهمزة ضليتة كاذا قيل ايريت احدا او ايهما او خلاهم ايم يا فيقول اريد ايا بنو تا كان المنصب اولى لتطابق السؤال والجواب ذو كو لها ضليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت بل ايضرب ابا لان ما يضرب الزيد ان احدا فهو مقدر بالنصب ولحاق الكاف الخطابية لكان لا اسم الحد وبعد اسم موصل فى المعنى نحو زيد هند ايضربها فتى فى المعنى هو الضارب هو الضاربها فتى فالنصب اولى لانه كما قيل يضرب بها هذا قوله ويستوى الامران فى مثل زيدا قام عمرو اكرمته يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدث اذا كان قبله حاجز اسببى نحو

ان الكسر ان تقدر بعد ... الاذان يسكن ... ويجب ... نحو ... الوجه الثانى ... من ... المعنية ... نحو ... نحو ... نحو

فیها جملۃ فعلیۃ او علی الخبر فیہا واما استویا لانہ یمکن ان یکون ما بعد الواو عطف علی الاسمیۃ التی ھی الکبری فیجب الرفع مع جواز النصب لیناسب المعطوف علیہ فی کونہما اسمیتین ویجوز ان یکون عطفا علی الفعلیۃ التی ھی الصغری فیجب النصب مع جواز الرفع لیتناسبا فی کونہما فعلیتین فان قیل بل الرفع اولی للسلامۃ من الحذف والتقدیر ھو ھو قلنا یکون الکلام المعطوف اقرب الی الفعلیۃ منہ الی الاسمیۃ وھذا المثال ای زید قام وعمرو وکلمۃ مثال وردہ سیبویہ واکثر من علیہ بانہ لا یجوز فیہ العطف علی الصغری لانہا خبر المبتدء والمعطوف فی حکم المعطوف علیہ فیما یجب لہ ویمتنع علیہ والواجب فی الجملۃ التی ھی خبر المبتدء رجوع ضمیر الی المبتدء ولیس فی عمرو وکلمۃ ضمیر راجع الی زید وبعبارۃ اخری ھی التی یجب فی المعطوف جواز قیامہ مقام المعطوف علیہ ولو قلت زید کلمت عمرا الوجہ وبعبارۃ اخری للاخفش وھی التی یجوز عطف جملۃ لا محل لہا علی جملۃ لہا محل واعتذر لسیبویہ بأعذار احدہا للسیرافی وھو جواب عن جمیع العبارات ان غرض سیبویہ لم یکن تصحیح المثال بل تبیین جملۃ اسمیۃ الصدر فعلیۃ العجز معطوف علیہا او علی الخبر منہا وتصحیح المثال بزیادۃ ضمیر فیہ نحو عمرو کلمتہ فی دارہ او اجلہ ونحو ذلک انما سکت سیبویہ عن ھذا اعتمادا علی علم السامع انہ لا بد للخبر اذا کان جملۃ من ضمیر یعود الی المبتدء واجاب بعضہم عن الوجہ الاول بانا لیس مسلما ان حکم المعطوف حکم المعطوف علیہ فیما یجب لہ ویمتنع علیہ الا تری الی قولہم رُبَّ شاۃٍ وسَخْلَتِہا وَرُدَّ بان سخلتہا ایضا نکرۃ کما فی باب الضمیر واجیب عن الوجہ الثانی بانک تقول زید لقیتہ وعمرا ولو قلت زید لقیت عمرا الوجہ فلا یلزم جواز قیام المعطوف مقام المعطوف علیہ واجاب ابو علی عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم یظہر فی المعطوف علیہ جاز ان تعطف علیہ جملۃ لا اعراب لہا واشد الاعتراضات ھو الاول والجواب عما قال السیرافی ثم ان مثل ھذا المثال الجائز سیبویہ مُسَوٍّ بینہ وبین رفع الاسم ونصبہ علی ما یؤذن بہ ظاھر کلامہ وصنیع الاخفش لخلو المعطوف عن الضمیر وجوزہ ابو علی علی ان الوفع فیہ اولی من النصب وان زدت فی الجملۃ المعطوفۃ ضمیرا راجعا الی المبتدء الاول فلا خلاف فی جوازہ ومثلہ زید قام وعمرا اکرمتہ قولک زید ضارب عمرا وبکرا اکرمتہ یستوی فی بکرا الوجہان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول کالفعل واما اذا قلت زید قائم غلامہ وبکرا اکرمتہ فالرفع فیہ اولی لان اسمی الفاعل والمفعول اذا نوبا مناب الفعل لم یتم مشابہتہما الفعل کما یجب فی باب الاضافۃ اذ قد یرفع الضعیف المشابہ للفعل نحو زید مصری حماہ قولہ ویجب النصب بعد حروف الشرط وحرف التحضیض مثل ان زیدا اضربہ والا زیدا اضربہ بحرف الشرط ان ولو نحو لو زیدا الاتستقم واما اما فی وان کانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدھا علی ما تقدم لان النصب فی خولہا المنا وجب لاشتغال المقدر المتعدی وشرطہا فعل لازم واجب الحذف بما یجی غیر مفسر لشیء ما یکون من ھذا الباب وتقدیرہ امّا یکن من شیء ولیس للشرط حرف غیر ھذہ الثلثۃ الا ادما عدا سیبویہ ویجب الفصل بینہا وبین الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زید قام واذا ما زیدا اضربہ کما ذکرنا فی متی وحیثما قولہ وحرف التحضیض ھو اربعۃ ھلا

وألا ولولا ولوما وعند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجئ من قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني
اى هلا تروني وحرف التحضيض لا تدخل الا على الافعال لاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما
مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله ص تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي
المقنعا اى لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين
ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسميه
كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النفي وبعضها اختلف في اختصاصها
بالافعال كالاعراض على ما يجئ الكلام عليه في اسم لا النفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز
عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدءا والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته ولا يزيد الا ضربته في العرض قوله
وليس مثل زيد ذهب به منه فالرفع اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اى من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده
فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله
بضميره ومتعلقه اى بمنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد
ذهب بخرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على ما خرجه
ابن الخراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذ هب الذهاب به فيكون
المجرور في محل النصب فنصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله
وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر للمتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم الهم يضمرون في نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل اظهر على
اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ
ضميره او متعلقه نائب كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوي في ان زيد ذهبا وذهب به او ذهب غلامه
او ذهب بغلامه مدلفها وتنوي في ان زيدا اضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا
قوله وكذا كل شئ فعلوه في الزبر اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع
وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوه ليبقى معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور بفعلوه ومن الفجر
في الزبر اى في صحائف اعمالهم اذا شيئا اذا لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او قصوا فيها الكتابة واى جعلنا الجار لغوا كل شئ
صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه
ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه منه كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم كما

صغيرة ولا كبيرة قوله وهو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه ولا فالمختار النصب جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء الظلان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء على الفصل فيه على الرفع الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرء بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز عدوله عما هو الاختار قوله محل له الخ اه وجما خرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجئ في الظروف السببية او يكون الفاء واقعة غير موقعها فيعوض كما في وربك فكبر وامثاله تأتي فلا تغفر واما اذا لو تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لان اللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط في خبر المبتدء كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدء محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بقوله فاجلدوا هو الذي وعد وابان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناها فاجلدوا واخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لو لا التقدير برا المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقربنا الطلب التي هي اقوى قرائنه ونقديم المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا خلاصة ما ذكره المصنف واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر لا ينفي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لو يقم الا هو ان قام زيد لو يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لو تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لو تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر بموقع الاسم المشتغل بمن المفسر الا ترى ان احد واقع من استحارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر ولكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر بموقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينتقض نفي الفعل المقدر كما انتقض الا المذكور قبل المشتغل به في المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق ما في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا نحو قام زيد في مثالنا او افق في المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق لو تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا علمنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب قد يكون ضمير ومتعلق به كذلك اي متحالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار ذلك الفعل الموجب لاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لو تعطك اياه الا هو فان نصبته باعتبار اياه قدرت هكذا لو يعطك زيدا لو يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لو يعطك الا هو وان رفعته باعتبار هو قلت هكذا اعطاك اياه زيد لو يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن لبعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور وعلى

اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا لاعتبار بالمتصل لغو ان كان هو الواقع
وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاكه اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول
ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لو يضرب الا اياه البتة بران اعطاكه زيد اعطاك اياه اذ
لو يضرب زيدا لو يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول
مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز
مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاكه فيكون نحو زيدا اضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيدا
لو يضرب الا اياه لكان التقدير لو يضرب زيدا وبالتسليط زيدا اضرب ولا يجوز ان والثانى اى الذى للمتصل فيه
منصوب نحو ان زيدا لو يضربه الا هو اى لو يضرب زيدا لو يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان
ضرب زيد والفاعل مفسر المفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد
ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بكعلمت وظننت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب فصله عتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيضمر
المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب ولا فى غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا
راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه لعتبار الكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما
اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى
ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى مع ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب غلامه وان زيدا اضربه غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فلاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فهو
فى ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لا بس زيدا او ضمير لا بس لزيد و
لا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد
فيكون المفعول فى الظاهر مفسر الفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير ذيل المفعول مفسر الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم
المفعول نحو زيدا اضرب غلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا بس او ان زيدا ضرب اى
متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا
لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد الو يضرب غلاما له تقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اى متعلق
زيد لم يضرب غلاما له الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا الو يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط الو لم

ضرب غلامَ لا اك اذا حذفت المضاف المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصار ت الفعل موجبا فيبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامَ زيد لو يضرب غلامَه لا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لو يضرب غلامَه لا هو وان تجعل لا بمعنى الا يضرب غلامَ لا هو على تقدير المضاف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لو يضرب لا هو وعلى تقدير المضاف ان زيدا لو لا ان يضرب غلامه لا هو واما المضمر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا اخوان زيد ضرب اخوه اياه فذلك فى الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى اباه زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المضاف ان زيدا الا بس بضرب ابيه هذا ما عن لى والله اعلم بالصواب

قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا اخوك والاسدَ اياك والاسدَ وان تحذف والطريق الطريقَ سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسدَ الاسدَ تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مُوذِنٌ بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبَعِّدْ مُقَدَّرًا اخوك الاسدَ او لفظ المحذر منه بعده معمولا لبَعِّدْ مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل المصدر اعنى التقدير اى بان يقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض المسامحة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد لا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى تحميته ولو قال بتقدير بَعِّدْ او بَعِّدْ كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطف على قوله معمول بَعِّدْ من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الآتى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب بحذف لكذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما الرسيم فاعله وليس بموجود لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فيصح ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جائنى زيد او عمرو بل لو كانت منفصلة لجازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف العطف قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال اولا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضربية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظ نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعد ما هو المحذر منه اما بالواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وما زيد اسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر

او مضمرا والظاهر لا يجمع الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا او قد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر نجاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا ولين معطوف ومن جهة اضافة اياها الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر بنهى لاحذر ونحوه قال الخليل وبعضهم تقول اياك فيقول اياي اذا قل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظها وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر احذر حظا كما في اياك وقوله سيبويه اولى لكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليدمها لكم الاسل والرماح يحمل امر المتكلم اي لابعدن نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي يعدني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني الحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه واياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور العامل مع هذا القسم نحو اخذ الاسد الاسد واياك اياك اخذ لئلا نظن ان تكرير العامل للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على البلغ مما ذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك فتوالهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين دال بحذف الفاعل مع الفعل فوجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما مجيء في باب المضمر انفصارا ومنفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد واخ باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر كما ذكرت في اول باب المفعول به على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منفصلا المصنف في نحو اياي ضربت قول جار الله آمنة احد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك لغيدي اي ما تعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعدا نفسك عن الاسد وفحوى هذا الكلام اخذ الاسد ومعنى الاسد اي بعدا الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى اخذ الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك

بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وايالك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا ولذا الاسد مبتعدا اذ المعنى اياك بعدا بعد الاسد فقوله وقولك اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لانه متى تقدير من اذا جاء الحذف منه بعد الحذف فاما ان يكون مع ان اكثر مجيئها الذى بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه هذان الوجهان كذا مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو في نحو ركشئ واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حروف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماعى نحو استغفر دنبا اى من ذنب وبقاء الخبر اى بقى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولو يثبت فلهذا الوجه حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذف ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حروف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت واما قول الشاعر فاما اياك المراء فانه الى الشر داع وللشر جالب فاما للضرورة الشعر واما الان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب بالمحذر ردها قول سيبويه واما الان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حروف الجر على ما يقدر به مع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل معرى به مكررا او معطوفا عليه بالواو ومع معطوفا فالمكرر نحو قولك اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذى مع العطف نحو شأنك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك وان يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجب ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعنى بقولنا فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به واليوم والضرب الذى هو مضمون لفظة امس ما وقع فيه الضرب لا ضربت

مبحث المفعول فيه

واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يدل على فعل في يوم الجمعة فعل لكنك لو تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد وهذا قال بعد وشرط نصبه تقديره في بعضه ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا اظهر فلا بد من جره وهذا اخلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر في بعض زمان او مكان فعل فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقديره في ظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وغير المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وتوسطها لا بها مع لفظ مكان للتي ترتوما بعد دخلت على الا عم ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له غاية تحصره سواء كان معرفة ولكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شيء خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهته وجانبه وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذاه وما هو بمعناه ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فالاجرم يقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي وتخلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسم لسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لو بصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل لسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان للاسم لسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك البلاد الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودارفانها اسماء لتلك المواضع لسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام وعين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا اجوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله زائدة

من اسم مكان لانه انما ينتصب مثل هذا الاسم المكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان
منع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان ينتظم
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث يعني الاستقرار والكون في مكان او لا والثاني لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب
والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس
والمقعد والمأوى والمسد والمقيل والبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت لمأواه وسددت مسده
وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون
وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد
وكذا لفظ بيت وثوى وأقمت مشتاه ومالس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وزينت
بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القارة وشتمك منزل فلان وقال الاكثرون من النقدمين المبهم من المكان الجهات
الست والوقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية وقالوا احم عندي ولدى وبين ووسط الدار من
الوقت على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المصنف وكذا احم لفظ مكان على الجهات لا
لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله حذف في منه تخفيفا ولا ينبغي لمصنف
هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضربي زيدا كما قدمناه ويبقى
على قول هؤلاء الاكثرين ان يجعل المقادير الموسوحة على الجهات الست لمشابهتها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ
مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انما نصب
الفضل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلول لفظ التصبب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما
لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه دل دلالة عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه
الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل
في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ومت ميتة فلكونه منصوبا
لمصدر بمعناه الاستقرار في ظرف مضمون مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفس ظرف المضمون بخلاف
نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف
الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة ملتبسة لما الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على
المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور كاليوم والليلة وكذا قولهم الفعل لما كان
يدل على المكان المبهم تعدى اليه فمغالطة ذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من

دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على
مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسر قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في
الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت لعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنتصب على الظرفية
كل مكان دخلت عليه مهما كان أولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال
الثلثة فحذف حرف الجر اعنى في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي
دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم لا ترى ان غيره لا يمكنه بعد دخلت يلزمها تحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعد نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والقول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام وانتصاب
الشام على الظرفية اتفاقا كان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ص فلا يغبنكم قناوحوا رضا ولا تهبل الخيل لابة
ضرغدة اى في قناو في حوارض وهما موضعان ومثل قوله ص لذة كهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق
الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد حتى يكاد يلحق بالفعل
نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من
احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرق الفعل الذي اصابه ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر
ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لو يمكن استغراق الجميع استغرق منه
ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع ليليه الذي يصلح جوابا
لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الذي
ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم
وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فولك يوم
الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لو يكن صالحا الا للتبعيض فولك يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فانه لا يصلح
الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود وغير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وقد يصلح
جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقدونذ بالام لا تصيرها الا جوابا
لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير

ل عوارض لفظية ... ل ... ل ... ل

عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقال جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اى لكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهر صرت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشرة الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بمتى بالى وحتى ايضا ويجران بالى ايضا مع عدم تصرفها ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبل ومن بعد ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم استعماله بمعنى في او اخراجه من فيها من الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجئ في المركبات وقد يجئ حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمنين وذات الصيف والصباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة لغير هذا وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهور ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامرما يسودّ من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجئ في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجئ في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجئ في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اى فواقر يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشيته وعتمة ليلك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة تكونان ايضا معينين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجئ حكمها فتكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا تعريف لهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على غاية لسائل المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالالزام لا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية

وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تتصرف فتقريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز على البناء اذ لو تضمنتها لبينت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهملة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقولي تعالى فَصَعِقَ فَوْقَ الرَّسُولَ بلى وجدا تحرم من جملة هذه الاسماء المعنية ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه لبعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عدل تقديرية متضمن للام فهو مبني عندهم كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ولها دوليل معينة فالها صونية القافا الامام ادعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والذي عبد القاهر عجمة وضحوة معينين لسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعاذ لو تسمعا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فمنوع اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجوهري القائلين بمنع صرفه واما عدوة وبكرة فقد تعم الخليل اذا اذا اضيفا سما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب اذ سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يوم او غد لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا كذلك عليين للجنس كما يجيء فتقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان علم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها مردون علميته ولا الذي تعريفه وتعينها كل مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت لها عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر لا على ولا تقول عند سحر لا على واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول اويوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول رايت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد مر الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان عليتها لفظية لا معنى فتنبه لها واذا اريد قصد تعيينها جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او ورد غدوة وبكرة فيهما منونتان لا غير لان كلا ورد من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات خواسامة وثعالة وجبريل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص غدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرء بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين ان يبينا غدوة

وبكرة محمولة عليها لاجتماعها في المعنى وفي البنية كما ان يد محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فيه بعد فيه وللفيته بعد الفينة اي الحين بعد الحين في علم الجنس كما تقول لقيته في النادي ولقيته في الندى اي في الندادة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة فجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي في حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لانه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بلا اضافة وحوالي وحوَل وحول واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا اهنا واخواته وبدَل ومكان بمعناه ولفظا يمين وشمال كثيرا ما تقع وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ص صَلَّاةُ وَرَيْثٍ وَسْطَهَا قد تَفَلَّتَا: ووسط بمعنى السبي متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معينان اخران وهي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد، وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذوا من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي خلقهم ووَرَاءَ تجيء فيها كأمام قد امر في المكان تعالى الله عنه وما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ص لَا قَالَتِ اخْتَاهَا يَوْمُ لِغَيْتِهَا: اتاك حديثا ناعم البال أَوْعَا ، اي زمانا حديثا وجزء في لفظي مَلِيًّا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه الفرسخ مَلِيّ من الدهر وقريب ومليّا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها ولغا اختير نصبها او وجب ليكون ادلّ على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر دهيا السعة الكلام نحو انتظرني جَزَرَ جَزُورين وسير عليه تروحين اي مثل زمان جزورين ومثل زمان تروحتين قال الله تعالى وادبارَ النجوم اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مُبْهَمَهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مَقْدَمَ الحاج فليس من ذلك لان مَفْعَلًا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت خَلْوَةَ سهم ورَمْيَةَ حَجَرٍ اي مسافة خلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي ص زبيرا حُضْرَ فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم حين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا آتيك السَّرْحَ والقمرَ اي مدة طلوع القمر ومنه قولهم لا كرمت حاجتها الدلجَ اي وقت

صياحِ هذا اذا كان باكرتُ بمعنى بكرتُ لانها لبتُ بالبكور قال الخفاجة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظه وكقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله ٥ يا سارق الليلة اهل الدار ثوقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرّعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصورٌ فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعد اكثر من ثلثة وجوّزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليست زيدا قائما هذا ما قالوا والذي ادى ان جميع الظروف متوسّعٌ فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به لسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيهما منذ نبأ في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر في الجوابح واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول في مررت بزيد وقمت العصر ومررت زيدا وقمت عمرا واغاثا قياسا في باقي المفعول فيه والمفعول له بالضابط المعتبر لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا لظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقولهم ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا فلنا على ما اصّلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به لا يتم اذ يجب بتصييره فان المفعول به يجر الا اضافة نحو ضاربت يدا فكذا في سارق الليلة فتقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالتنوين المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا ان كلا المضافين الى المفعول الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقولك باكرت حاجتها الدجاج لبكورة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى الاختصاص اللام للاختصاص ويخص المتوسع بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الطف وليس معنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة **قوله** وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بمتغير كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حج الآن اي كان ذلك الحج واسمع الآن واتاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصّلا فما اختار رفعه نحو يوم الجمعة سرتُ فيه وما اختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه ما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيدٌ ويوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرتُ فيه اولا تسر فيه فمثال

ليس المفسر الصفة كل يوم صمت فيه في الصيف ما يستوي فيه الا وان زيدا سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه هلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجل فعل مذكور اضربته تاديبا وقلت عن الحريري انه اذا للزجاج فقط عنده مصدر قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له ما فعل لاجله مضمون عامل وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامل من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان نقول في الاول ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليتبين ان تقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاح حالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهو احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث المقصود وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر معنى قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامل يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نعم قلت هذا هذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهب ان ما يسمى الغاية مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان انى فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول فان المقعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانا لاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعوده جبن ومجيئي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ثم اعلم ان الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا او قول التاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واني مع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت ركبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والحق ما يقول ان ما ليس بمعنى مفعولا له منتصب بنصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قولهم اعذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قولهم عز المجبور والهول من تهول الهيوش الا ان يجعلها مصدرين الحالين المقدرين قبلها اي ذا علا ذا عز المجبور وهو لا يخلو

ليس المفعول له مفعولا له في الحقيقة بل هو مفعول له في الحقيقة بل هو مفعول له في الحقيقة بل هو مفعول له في الحقيقة

على ما هو مذهب الفارسي في فعلت تجهدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين اولى من ابقاء
لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له **يعني** ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه اسما منصوبا له فحي
للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عندهم مفعول له على ما يدل عليه حدّه وهذا كما قال
في المفعول فيه ان شرطه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث المعنى فليس له
الجر لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب بجامع الشرائط **قوله** الصحيح
هو المصدر المقدر باللام المعلل بد حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما
بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر
كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من وارك
او بالعكس نحو جئتك اصطلاحا حالك وشهدت الحرب ايقاعا للهزيمة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا
وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما
في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة
والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تاديبا لكن لوصوله
بما هو العلة اعني التاديب لو لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ بها لا يحصل هذا الاثر فكيف
يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن درستويه والشيخان ان قوما من ذبيان لم يقم التثقيف منه ما النوى نحو انما نصب هذا
المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بيّنا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في
الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام
في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق السخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله
ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا بالجاز الاعادة ولا يعطف حال
الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزحل المجبور والمحول من قور الهبوط فان الهبوط
بمعنى الانوغ لا القرع والثوب ليس بمقرع بل هو فرع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في
التذكرة على القرائن الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا
قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام **قوله** اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل
الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط
في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا الداخلة في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه لم

وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه ويتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لك ضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجئ ايضا جئتك اكراما لك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهران المفعول هو الظاهر المقدر المضاف فمقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوبا على مضمون عامله نحو تعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا او لازما كونه من افعال القلب نحو ضربته تقويما وجئته اسلاما قال الاعلم واما شرط جواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز ولبيت الحجاج تاخر عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره : واعرض عن شتم اللئيم تكرما : وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الخزولي اذا ظهر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرامك ومنعه الاندلسي وقال لا ادري منه ما نافا وقال ابن جني فرانه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فيكون انسبان منكرة فوجب ان تعامله مثلهما والنظم جواز ذلك لانه يزى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والجر بالعكس وتستوى الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا تقل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ولمعنى بالمصاحبة كونهما شاركا الذي المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول معه عاملا كما في سرت وزيدا انظر الى ان عمرو افي قولك ضربت زيدا وعمرو امعطوف اتفاقا لا مفعول معه ويتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب بقصد على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الاخر والنصب يتعين في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو

الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو ولا تعين النصب نحو مالك و
زيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معنى
بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونها اخصر لفظا واصل هذا الواو والعطف
الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا
يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوزوا ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب لمشكا
بقوله جمعت وحسانا غيبة وليمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدء والاولى لحالة العمل
على العامل اللفظي عند الامكان العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل الواو كانك قلت جاء البرد والطيالسة
او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية لاصل
الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصب بنصب الظرف وذلك
ان الواو لما ادت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فالاحق النصب بعطى النصب ما بعدها عارية
كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وكان كما قاله يجوز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل
وضيعته قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو
انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالف للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا
هو النص على المصاحبة قوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط في
نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجيء لجلس زيد والسارية
اذ لا يستند الجلوس الى السارية وكذا لا يجيء نحو ك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عندهم مراعاة لاصل الواو في
العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل يجري ولهذا يقال سار النيل
السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى والله يسجد من في السموت والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو
والآصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في المعطوف
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اوسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا
ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وليس ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول
استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى

الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب
في قولك انت اعلم ومالك لان لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير لا اصل فيه انت اعلم بحال مالك
فانت ومالك لتوخفف بحذف مضمول اعلم وحذف المبتدء المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا الحذفين
ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث
عشر ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان و
المعنى انك لا تدخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاح فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم
وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجترمين
فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانحسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد
والتخويف وقال عبد القاهر انت اعلم وزيدا مجازيك فهو عندي على حذف خبر المبتدء من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه
بذاك وكذا قول العبدي ان تقدير ه انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا بعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من
انت اعلم وربك قوله وان لو يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختارهنا لا واجب
وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون
في اللفظ مشتقا منه قوي او لا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل وبما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك مبتدء
وضعنك فهو معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك كلها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل
لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط واخاه ونفسه وشانك وانجح ان جدا
الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا
فالاول نحو مالزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المصنف العطف احق فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره الا
لضرورة وليس لشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة وان سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم يجز
مخالفة الاصل للداع وان لو يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على
المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك جعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون
في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوز ونه للضرورة واما في السعة فيجوز ونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يحمل مقدما للضعف فقال المصنف هنا يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال
الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لو يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لورود ه في القرآن كقوله تعالى تساءلون به
والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك ومالك وزيدا وما شان زيد وعمرو اربعة اوجه

الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اى ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية
وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضمنا قرينة على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لانا
لتوانا ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا او
ما شان زيد وملابسة عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى
ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسته ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب
بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء
البعض الآخر كما يجوز في باب المصدر وانما قدر سيبويه هذا لتبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال
الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا جاء
بعدهما مخفوض زيد دال على ان الانكار انما هو للملابسة المجرورة بالكاف لا الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة
وقال الاندلسي يجب ان يكون النصب بكان مقدرة كما في صانت وزيدا اى ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي
وابن خروف الاسم منصوب بالبس كانك قلت مالك لا تلبس زيدا والواو دال على معنى لابس واذا اردت هذا
تقديرا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمضمر مقدر ويلزمهما ايضا نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح ان يجعل
الواو وذلك الفعل المقدر فوق ذي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا تجوز
في لفظه مشتركا العامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التميمي والتغلبي فيهما العطف اولى بالاضافة
وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما وقيام القرينة
قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو وههنا مع قلته وضعف قلت كان بعد ما الاستفهامية وتكون بعد كيف وذلك
لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرد تقدير سيبويه
وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لو يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل
على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يجاوز وقول الراعي ص اذا ما قومي وجماعة كالذي يمنع الرجحان ان يقال مثيلا
اى اذا ما ان كان قومي وجماعة وقول بعضهم انا واياه في كاف اى كنت واياه في كاف ليعد من نحو ما انت وزيدا وكيفية
انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارها وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما لا يجوز ان
يكون العامل في قوله واياه قوله في كاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيما اتفاقا واما كل رجل وضيعته
وانت ورأيك فالرفع فيه واجب ان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الكسائي نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن
بابشاذ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان ظهرت الخبر على هذا الوجه
فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ادري منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن

المصاحبة لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا القيتُ فقول العامل فى الجائز واما كالذى فى الحاف وانما امتنع النصب فى الاصح فى ضيعتك لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله وجب عند نحو كنتُ وزيدا قائمين وسرتُ وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه فقد يجوز ان يُعطى حكم ما بعد المعطوف فيُقال كنتُ وزيدا منطلقين وسرتُ وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسيا خلاف ذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعى لا يجاوز ما سُمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الا الى انتصاب شركاء كم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعتُ زيدا

قوله الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيما التُزم فيه نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحد وان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذُكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بيّن هيئة الفاعل لكنه لا دلالة فى لفظ عالم على انه بيان هيئة فاعل اذ لفظ عالم ههنا مثلها فى قولك زيد رجل عالم مع انها صفة هيئة خبر المبتدء لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم فى جاءنى رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فان راكبا فى قولك جاءنى زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى رجل **اقول** لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر فى حده بل يكفى ان يكون فيه ما يُذكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ما هيته لانه ربما يتوهم ان موضع بيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا فى حالة الفعل فيظن فى جاءنى زيد راكبا ان راكبا هيئة هذا الفاعل مطلقا فى حالة المجئ فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن ضمير ذى حال نحو قوله ص يقول وقد ترك الوظيف وساقها : الست ترى ان قد اتيت بموثل : وقوله ص وقد اغتدى والطير فى وكناتها : لمجرد قيد الاوابد هيكل : ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله ودابر هؤلاء مقطوع مُصبحين وقول الشاعر ص كان حوامى مُدبرا : خُصيّن وان لم تكن خُصّب : وقوله ص غدوة و بُهتة حاشد ون عليهم : حلق الحديد مضاعفا يتلهب : واما قوله تعالى النار مثويكم اى موضع مثواكم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبنى ضربُ زيد قائما وهو ضاربَ زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال عن الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا ولك ان يقول ان الحال انما اضيف اليه غير العامل فى الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا بصحة حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكان حال من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن

المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكأنه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء
المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكما تقول قطع دابر هؤلاء مصبحين فكذا حال من مفعول عالم ليس فاظنه وكذا اقول لك
حواميه مدبرا اي لتشبه حواميه مدبرا واشتبه حواميه مدبرا فكل من الفاعل ومن المفعول وكذا قولهم
حلق الحديد مضافا فالاولى ان يقال الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد
المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمون يتعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بهما جرى
مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لو فصلها كلا ويخرج بقولنا
حصول مضمون العامل في نحو جاء القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج بقولنا يتقيد
بتعلق الحدث بالفاعل او المفعول حاله لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك المتعلق وقولنا او بما جرى مجراهما يدخل
حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكان خارجا من جنب صخرة على ما مر والحال من المضاف اليه
الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر يدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد تراني وظيف وفي
قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير جامد يجيء مقررا لمضمون جملة كما جيء بغير في قولنا غير
مدخر احترازا من المنصوب في نحو زيد عالم اعلم ان الحال هل يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية تبين صاحب
الحال جاز ان تجعله اذا قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال من الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لالتباس الفاعل بالمفعول نحو لقيت راكبا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول كان كانا
متفقين فالاولى ان يجيء بينهما فانا اقتصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت
زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز
على ضعف جعل حال للمفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمتصعد زيد وذلك انك كان
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال الاخرى الحالين وقد مت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا فاصل بين كون احد الحالين
بجنب صاحبه لو لم يكن كل واحد بجنب صاحبه وهو عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت
زيدا راكبا وماشيا قال ٥ وتأسوف تذكار المنايا ٥ مقدمة لنا ومقدرينا ٥ وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء
لشيء واحد حالان متخالفتان متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج
منها ماءها ومرعاها هشيما فخرج المستاء ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت الاقتران احد الاوقات

والمكان نحو مدحورا لا من ضمير مذوقا وا ستنكر مثلا في التضادة فمنعها بعضهم مطلقا والاوجه القياس لان
وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين محققين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو
عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا بجوز ان لو يتاتى الكائان او
الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله مذقا
مدحورا او مبتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا
فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد الا انها
تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاء بي زيد لا راكبا ولا ماشيا وبندر افرادها نحو جاء بي زيد لا راكبا
قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول
المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدء وهو في المعنى المفعول لول هذا اي اشير على بعلي واشير
اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كأنه خارجا من جنب صفحتي سفود شرب نسوة عند مفتاد اذ المعنى يشبه
خارجا سفود شرب ولا تغتره باشتمال خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف في
مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي
لان الفاعل المستكن كالملفوظ به نحو قولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي و
ليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل
او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه
نحو ها انا زيد قائما عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا
زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش
كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنك خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا ولذا معنى التشبيه من دون
لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مختجرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو
ما شأنك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولعل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لا فائدة لتشبيه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه
فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا الكاف للتشبيه ونحو ان وان يشبهانه لفظا ومعنى لا يعمل
في الحال فلا ولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة

غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول اذا كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنا لانه فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب فى صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعنى وصفها او ما من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعنى حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت معرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولو يؤول النكرة داحال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال فى اللفظ ونقول الحال المعرفة ظاهرا امّا مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعل جهدك وطاقتك وجدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومنفردا وعائدا او الطاقة بمعنى الوسع وكل طاقة اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد اى جد يجد وجدا وجدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كما نجهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو على الشلوبين هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك واجهد نفسك فى مطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلما حذف الفاعل وجعل مجتهدا جهدك فى كما مر فى باب المفعول المطلق فهذه المصادر ان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية اذا قام مقام خبر المبتداء من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقول وارسلها العراك صدر بيت للبيد وتروى فاوردها العراك قال ش فارسلها العراك ولم يردها ولم يتفق على نصب الدخال بصف الحمار وانه الدخال فى الورد اذا لم يترب لبعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منهما عساه ان يكرر شربه فيقال شرب دخال ويقال نصل لبعيرا ذا لم يتم شربه يعنى نصل الدخال عدم تمام الشرب اى ورد هاهرة واحدة ولم يخص على انه لا يتم شرب بعضها الماء بل هو اما قولهم جاؤا اقتهم يقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضين يقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كسرهم مع مكسوريهم لان مع الازدحام الانحطام كسرا ومكسورا والاصل فى ان يكون قضهم مبتدءا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى اى مشافها عن الجليين عن قضهم بقضيضهم فوه الى فى بمعنى الجملة والكلام ما افهم منها معنى المفرد نحو قائما فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعربت بما قبل الاعراب

منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاهما الفيك سواء وكذا ينبغى
ان يقول فى بيدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى
شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت اى كل نفس
وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فغيب
ههنا الجزء الذى لقبولها الاعراب وقال الخليل يجوز ان تاتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم
ما كان مبتدء التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى شاذ ووجهه انه لو يجز حذف المضاف اليه من ليتنكر لئلا يفى المعرب
على حرف واحد وقد جاء فما لهم قالوا لبيتين ٥ وقبلتى على خوف فما لهم ؛ فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا
يبقى على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فقول قد يستعمل قضهم
تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما
ذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقبضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية
اى لا مع غيره فهو فى المعنى ضد معا فى قولك جاؤا معا وكما ان فى معا خلافا فاهل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على
الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء
وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع وحده وسيح وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا يثنى على منوال مثلث فاء
للشخص المنقطع النظير ويقال فلان يحتش وحده وعتير وحده ورجل وحده فى المجرب ايره ويقال جاء على وحده اى على
انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لا يلزم الافراد والتذكير والاضافة اذ المضمر لازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف
ظاهرا من غير المصادر تامة باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق
اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجاء الارض حذف الثانى جعلا
للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقولهم للمقول ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة
واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ٥ ولقد نهيتك عن بنات الاوبر ؛ فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ؛ ويقال ايضا مررت
بهم جما غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام
زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء فى الرجال
ثلثهم وارباعهم وخمستهم الى العشرة هذا اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبا عند اهل الحجاز على الحال
لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد لرورا نحو من الحاء تميز
العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد

وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في قال الكوفيون هو مفعول به اى جاء لاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير
من اى من فيه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شئيته يده بيدي ونحوه خلافا لهشام وامّا قول
بعض اصحاب امير المؤمنين ع فى صفين ما بالنا امير سدّ العين وما بالنا اليوم شاء التحف فعلى حذف
المضاف اى مثل سدّ العين ومثل شاء التحف ويجوز ان يأوّل بتحفا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جملة
ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز فى تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحمد
سابق رسول الله صهيل الخيل فاتى فرسٌ له سابقا ولذا تقول مررت برجل ظريف قائما او لاضافة نحو نظرت الى
جارية رجل محتالة او سببفة نفى او شبهه نحو قوله ما حلّ سعدى غريبا ببلدة وقما جاءنى رجل راكبا او فى
استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدء او كان
معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين او تقدّم الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه يؤمن
اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءنى رجل راكبا فقد يشتبه فى
حال انتصاب فى الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على
صاحبها المنكر بقوله لميّة موحشا طلل قد يحتج فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب
الاخفش من تجويز ارتفاع زيدا فى نحو فى الدار زيد على الابتداء فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لميّة ذا الحال
ومن جوّز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها جوّز كون لميّة عاملا فى الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء
فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال ايضا فيتحد
عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيّد بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال
ما ليس مقيّدا به واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيدٌ اى ضربته قوله ولا
يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوى وانّ الظرف منه
وكذا الجار والمجرور وفعل ما قال المصنف ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا
نظرا الى ضعف الظرف واجاز الاخفش لشبه تقدم المبتدء على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك بناءً على مذهبه من
قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عند وبلا اعتماد فى الظ فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدء فاما مع تاخر المبتدء عن الحال
فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجيز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه
ضعف تامّ عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدء اما فى نحو
زيد قائما فى الدار فان جوّزنا كون زيد صاحب الحال بناءً على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متاخر عن
صاحبه وان لم نجوّز ذلك وقلنا ان الضمير فى الظرف هو صاحب الحال بناءً على وجوب اتحاد العامل فى الحال وصاحبها

فالحال متاخر عما صاحبه شبه اى زيد اما خرج زيد فى الدار قائما وفى الدار زيد قائما فجاز
اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف
او جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جازان تقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الكيال اياهم قالوا ومن
ذلك البر الكر كبتين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف
فى انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد متمكن مغنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شاءك وحروف النداء واسماء الاشارة
وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف العامل فيها بفقد الفعل لعدم موافقتها
له فى التركيب واذا ضعف بفقد الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فى فعل التعجب فلا يقال راكبا أحسن بزيد
ثم ظننت بمثل هذا الجواد ولكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جاء
الله فى المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة فى العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يظهر
رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ فى بابه واما ما خرجوا لهم هذا بسرا طيبا مخرجا وزيد قائما خير منه
قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجى ان تقول درهمك موزونا دراهم
عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك فى الخبر او من درهم عبد الله والاولى
المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك فى خبر المبتدء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا
وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو
وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مقيدا لتقديره بان الموصول وما فى حيز الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لا تقدم الحال اذن على
هذه الموصولات لا يجوز ونقدم على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ فى الموصولات من امتناع
الفصل بين الحرف المصدرى ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول العجبى ضربة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد
هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما فى سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا
كان العامل مصدرا بلام الابتداء ولام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله
لراكبا سيرك لقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا
مضروب بخلاف الظرف يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث انه مفضلة راكبا فى جئتك راكبا يعنى
وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف والجار خاصة سواء كان نحو المبتدا نحو زيد

يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شأن وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا وتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدء كما مر وذلك لتوسعهم فى الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد صلح ان يكون خبرا لما هو مبتدء فى الحال وفى الاصل وتوسطهما مما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدء وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين فيها فالاكثر فيهن يوجبون انتصابه على الحال كما فى الايتين لانك لو رفعته خبرا علقت الظرفين به لو يكن للثانى فايدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لاوجه لان الاسم ان يكون خبرا بعد خبر والظرف الثانى متعلق بالجزاء ويكون الظروف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز فى كلامهم واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى يلى المبتدء الذى يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال حال على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شئ اى ان رغب فى شئ فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور فى الاصح الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا احكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوز نحو جاء راكبا زيد ولا يجوز ون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذو الحال اذا كان مظهرا او قدمت الحال عليه تعدى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود الى ذى الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان فى عود هما على مفسر لهما واما جواز ذلك بصورة الواحدة اعنى نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والى الفعل والحال والى الفاعل فلا يكون ضمير قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية فى الحال التاخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا فى تقديم خبر المبتدء نحو فى داره زيد وفى الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس فى نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما فى قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاء ثنى مجردا ضاربة بنت زيد وذلك لان الحال تابع وقوع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان الجر نحو ذو الحال بحرف الجر فسيبويه والكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه لعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجواز

استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حروف الجر معان للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت بكلمة بعمرو فكانك قلت اذهبت بكلمة هندا قال الشاعر ص لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انه لحبيب ؛ وقال الآخر ص اذا المرء اعيته المروة ناشئا فطلبها كهلا عليه شديد ؛ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب في يد زيدا ضربا فهذا موضع اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منع فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان الاضافة مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزء نحو انظر الى يد زيد ما اوما يقوم للمضاف اليه مقام لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لو يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة نحو يعجبني حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحركه ما شيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لشل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير المعنى والعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتما زيدا اخوه

قوله وكل ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فانهم وضعوا شرطا في الحال وان كان جامدا التفوا ندة بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مصيرا بسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه نافرة الله لكم اية اي دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حدّه فكل ما قام هذا المعنى به فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاكثر في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وعاء الطريق الحال في الحقيقة لتجيء بعدها موصوفا بها فاذا قلت نحو قوله تعالى انزلناه قرآنا عربيا وهو لك جاء لي زيد رجلا كريما ومنها ما يقصد به التشبيه كقول البعض اصحاب الحديث في بعض ايام الصديقين ص فانا بالنا امس اسد العرين ؛ وما بالنا اليوم شاء النحيف ؛ وقول الشنفرى ص بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ؛ وطلعت عنبرا ورنت غزالا ؛ وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان تقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قرن والثاني ان تؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة مما تقدم اي ما بالنا امس تجبانا واليوم ضعافا وبدت

منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجرور قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعد ذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بجر الجزء نحو بعت البرتقيزين بدرهم واخذت زكوة مالي درهما عن كل اربعين وقامت به درهما في درهم اى جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مثله او بغير ذلك نحو وضعت عندكه الدنانير دينارا الدرى كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الاولى ثانية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو توبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليها بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا وضوا كبكبة ثم كبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو تجعين الخاتم فضة والثوب خزا او نوع له نحو تجعين الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو تجعين الحلي تمائما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان تفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا لانه يجوز ان يكون افعل التفضيل والتشبيه مضمنا في العمل فلا يتقدم معمولها عليها وليشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلوه عن معنى الفعل ومثل قولك مرة نخلتي كبرا طيبا منه رطبا والاشهر في بسرا طيبا منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا البعلي شيخا تقيدت ولو تقدم الحال شيخي خترة والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الحال كذلك ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدأ اذا قيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا توى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدء بحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدء والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما وجميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص ما نعا من تقيدهما معا لغير ذلك واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدء والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال

العامل فى الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفها فى العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تحليله مقدمة مفعول ما يدل على حدثين ضمنا عد ليصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو ضارب زيد عمرا وضارب ليد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تزاورا يوم الجمعة ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز حالا هما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا هما نحو تشاتم زيد فى الدار وعمرو فى المسجد ويجوز ان يكون ذا حال ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع الحدثين معا وتمييز مستثنيا هما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائى فى كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يتعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه فى وقت آخر ومكان آخر وعلى حال آخر وذلك افعل التفضيل نحو زيدا ضرب من عمرو يوم الجمعة اكثر منه يوم السبت وكذا يختلف زمانا هما نحو زيد عندك احسن منه عندى وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا او المكانان نحو زيد امامك احسن منه خلفك وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا او المكانان نحو زيد امامك احسن منه خلفك وكذا الزمانان نحو زيد يوم الجمعة اكثر منه يوم السبت واختلافهما زمانا هما نحو زيد قائما امثل منه قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين مضمنين اعنى حدث الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الذى للتمثيل فلا تدل بصيغته على حدثين مضمنين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة ثبت كان فيها فلما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هى فغير مصرح به فى اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اى زيد فى يوم الجمعة حالته وداءبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب ذيعتبر فيها عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف فى قولك كان ابك من ام الحويرث قبلها ثم كان ابك لما كان بمعنى تمكن فيها لو يصرح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعتبر فيتعلق بها جار كما تعلق الجار فى بيت امرؤ القيس لها ابك لما كى يجز القتع وذلك قوله انت منى بمنزلة هرون من موسى اى قربت منى قربها من موسى قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم: وتقول اموالى منى بمنزلة الدار من المتناول اى بعيد منى بعدها من اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخرة فى افعل التفضيل والة التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بحسب صاحبه المصرح به فضل يفضل زيدا اكبا على عمرو راجلا ولشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد فى الدار عمرا فى السوق وكذا فى افعل التفضيل والة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمثل بجنبهما

ومتعلق جملت الفضل عليه والممثل به بجنبيه ملدوغا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا يقدم معمولا عاملا مع ضعفهما واما الضمير المستكن في فعل وفي آلة التشبيه فاندر وان كان مفضلا وممثلا لان المدلول يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقال وان لو سمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال عليه السلم في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وحسن كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الحال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجلية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا اي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ادى ان المصدر في مثل تميز لان فاعل في المعنى انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا شعره والدليل عليه انك تقول هو قارورة كذابا والخليل عمرو وضدا لسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر كثر اعلم انه لا قياس في شئ من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا او مشيا وللمبرد ليستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا ركضا وسرعة وبطوءة ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته والواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ادسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا قم المصدر بصفته كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال موكدة كما مر ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لما لم يفد كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى فيّ وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد اي قابضا العراك وسائر ما ذكر تعين ذكر مجيء الحال معرفة واما مجيء جاء البرقعيدين اوصاعين فلا ولي ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الامثال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها او بالضمير على ضعف في المضارع المثبت بالضمير وحده وما سواها بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجيء عبر الحامل تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاء زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى ولا لشائبة اما طلبية او ابقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان الحكم بها لا ينظر

ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف العقل من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله والاسمية بالواو والضمير اشار بطريق الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدء فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكتفاء بفضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو والتي اصلها الجمع ليقترن من اول الامر ان الجملة لو تبقى على الاستقلال واما خبر المبتدء والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتتميمها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير بل قد يصد التفة واخرى بالواو اذا حصل لها ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو ومتقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي اذا كان المبتدء ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيدا راكبا فصدرت بالواو اذ انا من اول الامر يكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لو يكن المبتدء ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله ٥ خرجت مع البازي حيث سواد فالاجود بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لو يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٥ نصف النهار الماء غامره فالشك في ضعفه وقلته قال الله بناء على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بحلة بل هو مفرد تقديرا فلا اخلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدء فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد فهذا ممنوع ونظر لقوله فلا تحسبنا ودونه جوزها في صورة لو ترين وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لو يكن جملة لم يدخل عليه الواو ان اراد انه لا يمتنع ان يقيد بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصحة ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كما هي باقية على اسميتها فلان لا يكون وما كان ونحوها وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيدا على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيدا راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين

تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجئ فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك لانها اما جملة
وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير واو اما اصك فتكون اسمية تقديرا وليشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تماثلا
حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا تركيب لفظ يركب لحال احد المعنيين بغير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم الذي هم
التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته
بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لان الكلام يستتبع في الظاهر لفظ الماضي والحالية تفهم بما
جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجئ بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع
لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت
والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار ستة اقسام و
هذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو
لا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف قال الامير لما ذكر المضارع
المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما قصته
الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لتلائم الحال
معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولو للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير كما يلزم
المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب
نحو واقع موقع المفرد ودخول لا ليس بغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فهل اجازان تزورني لا ازورك
وفلا ازورك كما جاز ان تزورني ازورك وفازورك ولكن اقول لكنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو
اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب
لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلن ما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون يجيزون تجرد الماضي المثبت عن قد في الماضي المثبت
ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله ؎ كما انتفض العصفور بلله القطر ؎ وقوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم وغير
اوجبوا كما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال وجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة
والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجئ في حروف الشرط ولو كان حالا لسمع معه قد والواو كما في غيره من

على اي حال كونه حالا

على اوبتجرد عن الواو والضمير

فتقدر قد

الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد كثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان نحو الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك لقيته اما الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفرادهما والانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما كقوله يقول ص وقد تزكو لوظيف وساقها : الست ترى ان قد اتيت بمؤيد : ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو ولجاز الا لدلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس لجعل عدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ويجب نحو حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في الموكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تلون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا وتقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او غيره استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازديادا ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي بأكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال ناشئا عن خبر نحو خرجت زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة تويبخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله ص اني السلم اعيار اكفاء وغاظة و في الحرب اشباه النساء العوارك : اي اتتحرك تميميا وانتنقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله ص اني الالام اولادا لواحدة : وفي العيادة الاداعلات : وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لا نسلم ان المراد انك تقول في حال كونك تميميا والكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تقول هذا القول المخصوص ومنها هذه السيرافي في صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع

الهمزة وبدونها نحو لهم أقائمًا وقد قعد الناس واقاعدًا وقد سار الركب وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اقوم قائمًا هو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام اقوم اقوم قيامًا ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتداء فتقول انميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه ما هو حال الكثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا يجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها يجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم ولّيتم مدبرين وقولهم تعال جاريًا وقم قائمًا قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة قال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذن الكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة بكلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو قاعدًا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقييد بعامليها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون خبرًا لها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمون مضمون الخبر اما الاول فنحو قوله ٥ انا ابن دارة مشهورًا بها نسبي ٥ وهل بدارة يا للناس من عار ٥ وكقولك انا حاتم جوادًا وانا عمرو شجاعًا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنًا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملًا او نصًا غير نحو انا عبد الله اكلًا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحومًا او تهديد نحو انا الحجاج سفاكًا الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفًا وهذه ناقة الله لكم اية وهو زيد معروفًا وهو الحق بينًا وهو الحق مصدقًا فقولك اكلًا ومرحومًا ومصدقًا للاستدلال على مضمون الخبر وقولك مشهورًا بها نسبي وقولك كاملًا وسفاكًا الدماء واية وممروفًا وبينًا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفًا كلها واما سمي الكل حالًا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدًا ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى تؤكد بمصدق ما لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة الى بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي احققه واثبته عطوفا وفي نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الامر وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه ماضيًا بمعنى انا حاتم سخيًا وليس شيء لانه لو لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يصيد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا تطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتداء لتضمنه معنى الشبه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المصدر والعامل في نحو انا

زيد وزيد ابوك مما لم يشبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جوهرا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا اريد انا اكاتي زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجيء لحذف الحال مع القرينة كقولك لقيته فوجاً من قال اما لقيت زيدا لكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا انا تحيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا نضافان يقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه **قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة** قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت مسلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القبقري في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب ليكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالضم صفاتها الكل فورد من افراد الرجال فبذكر احدها وصافه تميزها عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وظريف ورفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني في العالم زيد لانه كالبدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لا يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وبئس رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولما ان يعتد بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جرا اخف من نصبه كما في هذا كما عتد به في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب شديد بان مفعول مطلق لكنه لم ينتصب ليفرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان **قوله الابهام المستقر** قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع حتى لا يوضع الواضع ابدا بل يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ المعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيفرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت وربما عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وهو في العدد ونحوه والمقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل اللفظ المستقر على الوزن وعلى

كالعشرين والجلد لايتم بالضاية والاقتطع الجملة فى الحد مما يخل به **قوله** عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن النفر
والتمييز عن النسبة **قوله** فالاول عن مفرد مقدر غالبا اما فى عدد نحو عشرون رجلا وسيأتى واما فى غيره نحو طاب
زيدا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم
ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والافلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر **قوله** فالاول
يعنى الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة **قوله** عن مفرد لفظة عن فى مثله يفيد ان ما بعدها مصدل لما قبلها او سبب
له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى الابهام سبب له
او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب الشئ فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك
النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذلك معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعل ما استتر عنه اى الاسم الذى صدر به اقتضاء
التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل
فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام
اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز لشبههما له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى
هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى **قوله** عن مفرد مقدر غالب لقول التمييز
على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لايكون الا عن مفرد وذلك المفرد على
ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبينهما والمقادير اما
مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما
يعرف به قدر المزروع والممسوح كالذراع وكقدر الجريب وقد يشبر ونحو ذلك ومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تعالى ملأ الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضد
وقولك بطولك رجلا وبعرضه رضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انصبت عنها التمييز
اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون رجلا وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم
لا مجرد العدد وبذراع المزروع لا ما يزرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل
له بالتفريع اسم خاص بليه صلة ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد وباب ساج وثوب خز والخفض
فى هذا الكل مع المقادير وذلك لان المقادير مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل فى
التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهام ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر
لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم تغير لتسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز

انتصاب الثانى على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلثة الى العشرة وفى المائة والالف وما يتضاعف منها كالكثرة استعمال العدد فأجروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة اثواب او مائتين عاما وانما تركوا الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه يصير مضافا كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى المميز والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جملا ثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما اثنا عشر فخالفة المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاضلع فى العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست نون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف فى الاضافة حتى فى الجمع فيها لمباينتها اياها ولو ثبتت معها لشابهتها نون الجمع فتعذر الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا والكثر مضافة الى صاحبه نحو عشرو ثوبى قال وستوك قد كربت تكل اجراء لمجرى احد عشرك قوله واما فى غيرها اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بأربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كرو واما بنون التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثلها هو المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملأ الاناء ومثل زبد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملأ اى قدر ما يملأ به الشئ فوجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعدة المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبل لشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تتم بها الاسم اذا قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل كذلك يجب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الرأقرق خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا يشئ آخر اعنى لا يجئ اضافة فينتصب عنه التمييز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ياله رجلا ويالها قصة ويالك ليلا ويالها خطة وما احسنها مقلة ولله درع رجلا وويحه رجلا لقيته ولكاويله ولكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكأنه قيل لقيت رجلا اى رجل دل عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى يالله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله ويحه فى فجع البلاغة يالله

مرا ما مارا و قول امرئ القيس ٥ فيالك من ليل كان نجومه ٥ بكل مغار الفتل شدت بيذبل و قول ذي الرمة ٥
وليلها و وحة والريح معصفة ٥ والغيث مرتجز والليل مغترب ٥ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى ما سبق جيز
كقولك احمد زيدا فيالله رجلا و ويله فارسا و ويحه رجلا و لقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت
لزيد يا لك من شجاع و لله درك من رجل و نحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن
النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون ذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا و كقول الشاعر ٥ و يلم
ايام الشباب معيشة ٥ مع الاثر يعطا و الفتى المتلف الندى ٥ و لله در زيد رجلا قال ٥ لله دره اونشر كان من
رجل ٥ ما كان اعرفه بالدون و السفل ٥ و ويل لزيد رجلا و مثله قولهم قال الله عز من قائل و لقيت زيدا لا قاتل الله شاعرا او
من شاعر للتمييز في جميع هذا ظاهره و مضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا و حسبك به ناصرا و حسبك بزيد شجاعا
ان التمييز عن النسبة و التمييز نفس المنسوبة البيلا متعلق في معنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد و ويلم ايام الشباب
معيشة اى ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد و اما قولهم طاب زيد علما و دارا فالتمييز
فيه متعلق بالمنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد و دار زيد و قد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة و تاسعها
اسم الاشارة كقوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا نحمن قال التمييز لا الحال و كذا اقولك هذا زيد رجلا و العامل في
التمييز في القسمين هو الضمير و اسم الاشارة لتضمنهما و مشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا
و بئس رجلا و ساء مثلا و حبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع
و يجمع في غيره ليس بتقسيم حسن و الحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غير و الاول
اما ان يكون جنسا او لا و الجنس اما ان يقصد به الانواع او لا و على كلا الوجهين يجب افراد التمييز و الاول يجب خلوه
عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا و الثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد
الانواع و الثاني لبيان عدد الاحاد و لا يجوز ان تقصد الامرين الى البيانين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة
نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب و لا يجمع كما يجمع في
بابها و ان كان عن عدد و ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما و الذي عن غير العدد ان كان جنسا و قصدت
الانواع فان ان اردت المثنى و الجمع ان قصدت الجمع و الا فالافراد نحو عندي مثل تمرا و تمرين او تمور او ان كان جنسا
و لم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثل تمرا و ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا
كقولك مثل رجلا و رجلين او رجال فقوله و يجمع في غيره ليس بصحيح و يعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل و الكثير فتمر و ضرب جنس بخلاف رجل و فرس قوله فان كان بالتنوين او نون التثنية
جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف و ذلك نحو طل زيت و منوا سمن و كان عليه ان يقيد التنوين

بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في بابين كم لاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواتها ايضا في الاغلب التمييز كما يجي في بابيهما **قوله** ولا الملاذ ذلك اذا كان معرفا بالجمع والا فقد اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة لها واما قولهم في حسنون وجهًا حسنو وجهٍ فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماءً ومتملئان ماءً وملآن ماءً وانا اكثر مالًا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن نسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال ادلا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملاء عسلا ملأ عسل لان الملأ هو قدر ما يملأ الاء ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل **قوله** وعن غير مقدار فذكرنا ان الكلام الجوفيه اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاها هاهنا طاب زيد نفسا وزيد طيب اباً او اقوة ودارًا وعلمًا او في اضافة نحو يعجبني طيبه اباه او ابوة ودارًا وعلمًا ولله دره فارسًا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدار ما **قوله** عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد منفقٌ شحمًا والبيت مشتعل نارًا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونًا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالًا وخير مستقرًا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلًا وويلمه زيدٍ رجلًا ويا لزيد فارسًا **قوله** او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسًا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسًا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلومًا او كان دره مضافًا الى ظاهر واما ان كان دره مضافًا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره زيد فارسًا وويلمه لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبًا من زيد فارسًا وعجبًا من لذات الشباب معيشة **قوله** اباً او قوة ودارًا وعلمًا تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلًا ولله دره زيد رجلًا وجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونًا فان اصله ففجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلًا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علمًا واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه

صفته متعلقة بخوطاب بيد ابوة يجب ان يكون المعنى طاب ابوة لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه ولا صفته نفسه بل يكون متعلقا له لاخير بخوطاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح
ان يكون نفس ما انتصب عنه آ ولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح نحو
كفى زيد رجلا والثانى اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب
زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثانى نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا فى
كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هى
شئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد فى كفى زيد رجلا بدلا منه وفى طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ
وبجلا لتمييز لشئ المقدر وكذا نفسا وعلما وداراً فان قصدنا ان نرد الضمير فى هذه الامثلة كلها الى اصل حين كان
منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التمييز
ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا
لما انتصب عنه اسما وصفا له او غيره وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد جعلنا الاضمر المتعلق لشئ صح اضافتها اليه **قوله** فان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون
له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت
له وطبقه واحتملت الحال يعنى ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه
او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز
ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد
كذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة
زيد نفسه لا ولادة وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد رجلا صح ان يكون
لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه ولكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون صفة لمتعلقه
قوله فيطابق فيهما يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع **قوله**
فيهما اى فى التمييز الذى جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذى جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اى المفرد والمثنى والمجموع
تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه
ما انتصب عنه اى زيدة تثنيه ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده
افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت اباً فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود هو شيوع ان
قصدت اباه جمعته فقلت طاب زيد اباءً لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد اباه وطاب الزيدان ابوين وطاب

الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه والمتعلقة فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او اباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقة والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فالبس حاصل اذ يجوز ان يكون لما انتصب عنه والمتعلقة ولم يطابقه لكونه جنسا ولكنه طابقه بما تقصده فيما لا يصح الا لمتعلقة نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان تقول فيما ليس كذلك سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقة انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطابوا عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباهم وابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما اريد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم تلبس نحو قرير زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصبح بارك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس هنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة اباة وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتزيد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة قسيم قولك ان كان اسما يعني ان الصفة لو جيء بها صالحة لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاء الاسم بل لم يجيء الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تقيد قوله اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظه المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره فارسا وكفى بزيد شجاعا فوحد واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فاي فرق بينه وبين ما احسنه في حال فروسيته الا هو هذا هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في نحو درهم فارسا دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن كما ان كم الخبرية وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بهذا في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل مثلك من رجل مثلك من رجل اي عدلك هو وحبذا هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف لبعضهم تأويل من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالله في الاصل مصدر اليد دارى يتزايد من الصدع عن اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعاله اليه تعالى قصدا للتعجب منه

لان الله منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه قولهم لله انت وللّٰه ابوك ومعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز الا عجب ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اى لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم انتفاقا ولكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقد يتوسط بينهما جوازا لا كثيرا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله واما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله دره فارسا وويله زيدا شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول نحو انا طيب به والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه النحاة قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو املأت الاناء ماء اى ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ لم يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل لمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاتى ما لزم ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصبن سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل ذرعا وبر قدوا وبرحل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما حولت بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته عند الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما حقه التأخير لهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم وصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود دفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والربطنه ووفى امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها وسفه في نفسه والربطنه مضمن معنى شكا ووفى امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجئ في باب الاضافة واعلم انه قيل ان اهل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا في قولك زيدا فرهه عبيد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد كما ترى

وهو يجوز عنده وتقديم للان الغير لا يتقدم ١٢ س

انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل فى الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو مزجى به عليه فعل التفضل لانسبته والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجوسواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ فى الوجهين وقول الاعشى تقول بنتى حين حدّ الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اى صرت ذا شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيدا رجلا اى ابرح جارا هو انت ولك ان تقول اجارتنا ما انت جارة لان ماء الاستفهامية يفيد التفخيم كما فى قولك لقارعته ما القارعة اى كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب فى عبارات الحاة فى نحو قولهم شر اهر ذا ناب شرّ مبتدأ لفظا فاعل فى معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ او كائن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم **قوله** المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم ان قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد واحد ذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجمعها فى حد واحد لدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج عن متعدد والآخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية **قوله** لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم فى المجيء **قوله** من متعدد اى من شئ ذى عدة **قوله** لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا او قد يكون مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد **قوله** بالا واخواتها ليخرج نحو جاءنى من القوم لا زيد وما جاء فى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولو يحيى زيد فالمستثنى الذى لو يكن داخلا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لو يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا فى قولك جاءنى القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل

مخرج ولا اخراج الابعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في نحو له علي عشرة دنانير الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدنانير والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يخرج زيد وهذا تناقض الظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ذكر في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم واذا اراد بالقوم غير زيد وليس شيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج والاخراج لا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا الا واحدا داخل في عشرة بقصد فخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا اي له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دال على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسة ان والا فقيد للاستثناء وواحد هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فكانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحدهم وقال الخرون وهو الصحيح المنقح عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعده بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض مجيء زيد وانتفاء مجيئه في نحو جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلامه ظاهرا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزيدة الكلام ان يخول المستثنى والمستثنى منه ثم اخرا بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علة وذلك لان

المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجوه على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الاداة والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض **قوله وهو**

منسوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما عدا وما خلا ولا يكون مستثنى قد يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب وانما يجب نصب المستثنى بعد الا التي للوصف ليس مستثنى واغا اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثنا بها كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نائبة عن الفعل مناب ما يتعلق به هو نحو ما قام القوم الا زيدا وقد جاء بعد تمام الكلام وفات المفعول قال المبرد والجار والمجرور العامل فيه الاستقرار ومعنى الاستثناء به العامل ما يقوم مقام المخرج المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كان حرف النداء نائبا عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب ما بعد الا نحو ما قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس لشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ما مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد وامام الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فليس شوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل كون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا تكون عندهم كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الامر كبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فان ان واتباع ما قبلها في الاعراب بلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لو يقم فلا النفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الا اصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وذكروها مع ان وفيما قال نظر من وجوه الاول على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم لا زيد ولا ان فيما قال عن لا ان مرة وبالاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كان المنادى منصوب بانادي ولا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه لا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد ونحوه قال المصنف في شرح المفصل العامل

لو قال المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بتوسط الا لكان اوجز وكان ايضا يشمل نحو ما قام الا زيدا فان زيدا منصوب بقام المتقدم بتوسط الا

المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بتوسط الا او بمعنى الفعل المتقدم بتوسط الا

يرد على قوله بتوسط الا نحو ما قام الا زيدا فان زيدا منصوب بقام المتقدم بتوسط الا

يرد على قوله بتوسط الا نحو ما قام الا زيدا فان زيدا منصوب بقام المتقدم بتوسط الا

يرد على قوله بتوسط الا نحو ما قام الا زيدا فان زيدا منصوب بقام المتقدم بتوسط الا

فيه المستثنى منه بواسطة الا فان لا ندر بما لا يكون هناك فعل كما معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوك وهذا هو الاصح على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة وكذا اذا قدرنا ان يعمل العامل الضعيف مما تقدم عليه لتقويته بالا كما يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان ضلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنتصب المستثنى اذ الجملة ليست بناقصة مشابهة للفعل التام كلاما بفاعل من المفرد الذي يتم بالتنوين والتنوين فينصب المميز ولا سيما مع تقويتها بالا الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول على فيه ما قبله كمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل ثم وذلك قوله في الكتاب فجعل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حروف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقي والمتاخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا الفها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الابتداء وفي نحو قولك جائني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى واستصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك ما فيها دفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء ولا بد ايضا ليجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب بلا نزاع كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد بجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد احد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ وكل خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت اي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا اصديق وعمرا او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي عمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما انسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني

الا زيدا احد وإن تقدم على المنفي وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليها معاً في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ؎ وبلدة ليس بها طوري ولا حلا الجن بها انسي ؛ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسيره له فاذا قام المستثنى مع الا استثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم اضرب ولا زيدا الا راكبا لم ياتني وجوزا الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضرب بني القوم ولكن اجازوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ولمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة او كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا الخونك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوك هذا عند من جعل العامل في المبتدإ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يليه قبل اسم متعد ذاوغير متعد يصح حذفه نحو ما جاءني في القوم الا حمارا او ما جاءني في زيد الا عمرو فهنا يجوز في البدل ثوان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه فان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب ؎ فان تمس في دار بر هوة ثاويا ؛ انيسك اصداء القبور تصيح ؛ ومثله ما لي عتاب الا السيف فسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في البدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها احد اي ما فيها شيء الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر لكانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لمنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به

الاصل في الاستثناء ان يكون بالا وقد يكون بغيرها وبالفعل وبالحرف

من حلم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثانى اى الذى لا يدخل فيه المستثنى فى ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءنى زيد الا حمارا وما اعانى اخوانكم الا اخوانه قال ح والحرب لا يبقى لجاحمها المتخيل والمراح الا اللقح الصبار فى النجدات والفرس للوقاح وقال عائشة ح لا يغنى الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفى المصقم والثانى من القسمين الاولين صلا لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى لا من رحم الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة منتابة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالط الكل من هذا ومنه قولهم ما ضره الا ما نفعه وما زاد الا ما نقص وما فيها مصدرية وابو سعيد وابن جنى يقدران الخبر اى ولكن النقصان امر ولكن النفع امر ومذهب سيبويه ان ما بعد الا فى المنقطع مفرد كما مر قبل وما نحو قوله ح ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله ح فتى تمت خلاقة غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر قبله اول وجمهور سيبويه المذكورين وجماعة ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى كان لا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المتمم فى كماله يعدون ما فى ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان فى التحقيق غاية فى الكمال من جملة العيوب غلوا فى الثناء كما قال بديع الزمان عيبان لا عيب فيه فقى عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر قال السيرافى لو اراد احدا ذكر الجر بعد عدا الا لاحتفش فاتبعها فى بعض ما ذكره خلافا فى جواز الجر بخلا لا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا هنا فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه كقولهم اخملك هذا او خلاك ذم والزموها اهل التضمين فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعلها وفاعل عدا ولو يظهر معها قط مع كونها فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولا يكون واما عدا فمتعد فى غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود فى جاءنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لو يكن معهم صلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضمير الجماعة الى صدر الفصل المتقدم اى جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ما النساء وذكر من بعا مضمرة وقال بعضهم ما مأول بالا ولو يثبت قوله وما خلا وما عدا

ح هو من قول الاعشى ان صحت الرواية وقبله
اذا الصلبات الجرد قد قرحت لها
بكل مشط والاكف عواسل
وقبله
ولا يمنعون الجر الا عشية
امام الكماة منكبا لليد اول
والمشط والاكف عواسل الراجح عند الشارح المحقق ان الاول صفة الخيل والثانى صفة الفرسان والمنكب الذى يقع على منكبه والمراد بالجر الجر بالارجل والاول اظهر

ح اى سيوفهم ذكر الضمير باعتبار المضاف المحذوف او لان السيف يذكر ويؤنث

ح قوله من قول الاعشى صوابه من قول النابغة

ح قوله فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصب الخ فيه بحث

امّا لزوم النصب بعدهما لان ما مصدريّة وهي تدخل على الفعليّة غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسميّة قليلا وليس بعدهما اسميّة فتعيّن الفعليّة فتعيّن كونهما فعليّين فوجب النصب والمضارع محذوف اي وقت ما خلا يجيئهم زيدا اي وقت خلوّ مجيئهم زيدا واذ لك ان الخبر كثيرا ما يحذف مع ما المصدريّة نحو ما ذرّ شارق ونحو وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولو بثبت على ان ما زايدة قوله وليس ولا يكونان هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمّنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيرُ نحو ما كان ولو يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار هنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكّرا او معرف باللام الجنسيّة نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما انتشى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيكفّهما اذن ما يكفّ الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت بعجا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا او لم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا ولو يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على اندر قال الاحوص فما زلت الصبح الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا وأغيظا اي لا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غيرها فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله ٥ وكلّ أبيّ باسل أعرابيّ ٥ اذا عرضت أولى الطرائد أبسل قوله

ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا فليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نفي او نفي صريح او مؤوّل غير مردود به كلام فيتضمّن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نفي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صلحه لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد ليجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير في صفة المبتدإ نحو ما احد لقيته كريم الا زيد او مثال احد النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه لا صلة ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لوحظ رجع الضمير الى المبتدإ في الحال او الاصل لوجب الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصفني الا زيد لان المعنى ما صفقني احد كلمتك الا زيد ومنه قوله ٥ في ليلة لا نرى بها العنقا يحلى علينا الا كواكبها أو نرى من رويد العيس وفي جعبته من

رويته القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالاضافة والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا الوجه الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجب ان الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني من احد الا زيد لا وفي حكم ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او مأول به يدخل فيه نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجوز في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله ٥ قلما عرس حتى هجعة ٥ بالتاء اشير من الصحيح الاول وان والاعلى الاول ولكون اقل رجل او لا بالنفي لا يدخل نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي حجة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلما اعطاه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال واغاثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افضل التفضيل كما يجيء لي بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة عنها فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب الثاني قول ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد واقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فلجاز اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن لا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما تلقى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابدال من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحت في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كما او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره وللمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوني الا زيدا اذ حيث يجيء للمفرغ

يجوز الابدال وتاويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ فشربوا منه الا قليل اى لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اى لو يعيش الناس الا زيد لانه لا يجوز فى الاثبات والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيدا وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت ففقهها ايها الا قوم يونس لتأويله التخصيص بالنفى لان المعنى ما امنت قرية اذا للوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود بكلام يتضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيدا رداً على من قال قام القوم الا زيد اذا النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازا عن نحو ما جائنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى ما بينهما لا يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لانه عبارة عن جواز حد حروف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائى والفراء الاحرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم فى معنى كلا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام والمستثنى منه فى آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما فى اللفظ كلام واحد والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون من فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يجئ الى الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول يخالف الثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعد صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل فى نحو ما جاءنى القوم الا زيدا قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لوجب معنى الكلام مع حذف المتبوع كما مناه مع ثبوتا فاذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل فى نحو ما جاءنى احد الا زيد ويجيز النصب والابدال فى نحو سألت فى القوم الا زيدا ولا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءنى قوم الا زيدا الا ان دخول زيد فى قوم المنكر غير قطعى حتى يخرج بالاستثناء وليس شئ كذلك فى الموجب لعدم القطع بالدخول وفى غير الموجب المستثنى داخل فى المستثنى منه المنكر ولهذا لو اقر بما دون عشرة الا واحدا لزمه تسعة وليس شئ كذلك فى الموجب يدخل المستثنى فى المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحدا وذهب بعض العدمية الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال لما صح الكلام للايجاب بعض فتح حروف النفى نحو ما جاءنى القوم الا زيد لانه يجوز

جاء في القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقول تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل القراء وهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا وانما تقرر الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تحقيقا جاء ان لئلا يكون قراءة الاكثر مجهولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك الا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين اذ لا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها وانت خبير بان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسر وان شئت من لا يلتفت ولا تناقض في هذا كما تقول امش ولا تتخطرا امش مشيا لا يتخطر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد اعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يجاز ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة تجري مجرى الموصوف فكما انه لو تقدم عليه جميع المستثنى منه ايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية وصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء به اشد بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لو جر لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي يسمى النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفضل قبل الا لانه لو اشتغل بمستثنى منه فعل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل وشبهه كما ذكرنا ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى واغا عرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه لجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب نحو ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه والاعراب فيهما اولى كما في ما قام القوم الا زيد ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجريد حرف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذف فيه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحت حق لجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد

تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف بيان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره ذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يحتمل دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على متناول ذلك البعض فلم يتم جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه متقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قديم العالم او حدوث ذاته ويستطيع بقاء الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قال لما اقتنيت ضياع البلد فقتول اقتنيت الا قلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه احد لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والذي الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لو بقي من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غير فعله هذا اسقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لو يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل في المبتدء والخبر واما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس مطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا او ما مررت الا بزيد وانا نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته له نفيا واثباتا فلا يؤتى به من حيث المعنى بنوع من الاتصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موضوعين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعد الا نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلدوم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من المستثنيات بالمفعول الحال نحو ما جاءني الا زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماءا ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة كما لحصل للصفة المفصل من الموصوف وتعين بكونها جملة والا فجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما اليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكل المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل ولما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي عليه السلام قل

كنت وما أحد بالحرب تشبيهًا بالحالية واما التقريغ فى المبتدء والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا عالم وما قائم الا زيد و
الا غلام رجل الا ظريف ولو يكن زيد الا عالمًا وما ظننتك الا بخيلًا ولو أعلم أن فيها الا زيدًا فزيدًا اسم أن ولو قدرتها علمًا
أن لكان زيد اخيها وزيدًا الا راكبًا لم يأتى لم يجز لما تقدم أن الا لا يتقدم فى المفرغ على الحكم و فى غير المفرغ لا يتقدم على الحكم
والمستثنى منه معًا فيجوز كيف الا زيدًا اخوتك واين الا زيدًا اخوتك لان العامل اى الحكم واين وكيف للمستثنى منه
إمّا الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول مَن الا زيد لتوتك فمن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدًا احد وما عندك الا زيدًا
احد ولا يجوز ما الا زيد اعندك احد ولا هل الا زيد اعندك احد لتقدم الاستثناء عليهما و فى المفعول المطلق اذا
كان للتاكيد وقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنًا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء و
ليس مصدر نظن محتملًا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحلّ ان يقال المحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول
ضربتُ مثلًا وقد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا
لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءنى جاز ان يتوهم انه جاءك من يجرى مجراه فتقول جاءنى زيد زيد لرفع
ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملًا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد
الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئًا الا ضربًا قال ص وما اغتره الشيب الا اغترارا قال
ابن يعيش هذا الكلام محمول على المقدم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنًا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما
الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ما جاءنى احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا فى المفرغ ولا مانع من كون سائر انواع
البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه فى بدل الاشتمال وما ضُرب زيد الا رأسه فى بدل البعض اى ما سلب زيد شيئا
منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوًا منه الا رأسه وعطف البيان يجئ فيه ما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد و
ذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه
عطف بيان لانه إما اعم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه
وكله وكلاهما ولغيرها حتى تُقدّرها وتُخرجَ الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءنى احد الا ظريف وما لقيت
احدًا الا انت خيرٌ منه وفيه وفى خبر المبتدء نحو ما زيد الا قائم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبًا اشكال لان المعنى
يكون اذن ما جاءنى احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءنى زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا
التحيّز ونحوه وكذا فى الخبر والحال وذكر المصنف فى حلّه وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة فى اثبات الوصف
المذكور لمن كان مأيوسًا منه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم

ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل فقير ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدء ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر وصف فقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله ﴿ يا ابنى عمى ثمانين ناقة ﴾ وما لى يا عفراء الا ثمانيا ﴾ ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فوصف في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب لا سيما في الفاعل اذ لا يحذف الا مع قائم مقامه وهو يجر ما قام لا زيدا ﴿ قوله ﴾ وهو في غير الموجب الخ يفيد يعني بغير الموجب النفي والاستفهام والنهي الصريح او المؤول كما ذكرنا ﴿ قوله ﴾ ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام لا زيد لكان المعنى قام جميع الناس لا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب ﴿ قوله ﴾ الا ان يستقيم المعنى اى يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قولك لا يوم كان اذا لا يبعدان يقدر في جميع الايام الا اليوم المعين واغلب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور الحال كما تقدم ﴿ قوله ﴾ ومن ثمة اى ومن جهة ان المفرغ اغا يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما الا ان ما زال ونحوه اذا النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الاهمال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول ان يجعل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثل عليها مما لا يتناقض و استثنى من جملتها العلم كما قيل فما زيد الا عالم في الصفات المنفية او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع في جميع الصفات الا صفة العلم كما حكم هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجه آخر هنا في منع ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لو تعرض ما يقتضي النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا قائما ﴿ قوله ﴾ واذا تقرر البدل على اللفظ هنا الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد لا حد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا يزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقعان بين عاملين بعد الا فهما عاملان للنفي وقد اقتضى النفي بالاخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن فجر ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والجر رب الباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد وليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بباء الجحازية واغا تعذر لا بدل من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل واحرأة ولا لانها تعمل غير الموجب بقصة

لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف تشمل افراد ما بعدها وكذا تعد الابدال من لفظ الجر ورد الباء المذكورة
لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون الجر وربها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اى قيامه
غير ثابت قطعا او تابعا للباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ولا الا تيته بعد ما مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف
يبقى موكدا او كذا بعد الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين اذا كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل لا يبطل
النفي الذي علا له فكيف يعلل ومع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب لا خفش ايضا الابدال من لفظ الجر ورد الباء المذكورة
وان كان مذهب بعض يجوز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ولغيرهم لكم من ذنوبكم لان كلا منا في من الاستغراقية
ولا يمكنهم ان يرتكبوا جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه ولكن الباء المزيدة في نحو الفي بيده
وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن بصددها التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو الفي بيده
اعني في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا ايجاز بتشبيه الاشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين
بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان
معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان نال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء
المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة كان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعمل في المنكر لمشابهتها ما ينبغي ان يدخلا
وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والاولى المنع لزوال العلة المذكورة
قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر النكرة بعد الا بهما
وقال ابو علي اذا لم يجز جر البدل فيما جاءني احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة
وعلل الامتناع بما لا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو
لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابدال على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انا لم نجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر
ما المذكورين لان اعمالها فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ الايجاب الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعد
فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا فليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا
منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها
فعلا وخليتها لا تزول الا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبتها معينين احدهما يزول الا وهو النفي والا خر يزول به وهو
الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا
بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون منحوت
خبرها مطلقا او في الحال كما مر ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد
في الحقيقة وللغوي ان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ انعم زيد وهو معنى ما قيل فيها

لعله من نزل منزلة مضمون الجر ورد الباء المذكورة اى ابو علي الصح

معنى واحد اى فى الحقيقة وربّ شيئين معناهما الوضعى مختلفان ومؤدّاهما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا انّ الا نقضت معنى النفى فى ايس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفى بحاله كما فى ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفى الكون فى لفظ آخر وهو الحمار بعدها فينبغى ان يكون حرفا لا يكون منها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة فاذا نقلت الكون المنفى فى غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت فى غيرها عارضة كخبر دعى وبئس عن الزمان كما سبق فى اوّل الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر والنصب فيما بعد الا فى نحو ما زيد لشئ الا شئ لا يعبأ به ولم يجز النصب فى نحو ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدء والخبر يتراضعان كما مر فى حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدء والخبر عطّلتهما لكن يبقى عملها تقديرا فاذا كان العامل حرفا لضعفه فمن اثر اذا كان العامل حرفا لا يؤثر معنى جاز اعتبار ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو انّ زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر الّا اذا اضطرّ اليه كما فيما نحن فيه فانه لو سيق طريق الا اعتبار ذلك المقدّر وسهّل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية فى العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لو قدّمها بنو تميم وهو القياس لضعفها فى العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسّط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه وخّر لم يحمل على هذا الاعراب المحلى فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرو وحتى قال بعضهم لا يجوز فليكف بالمحلى الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما فى نحو ما زيد لشئ او شيئا الا شئ وفى نحو ما زيد بقائم ولا قاعدا بل قاعد ولكن قاعدا كما فى خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعى الضرورة هذا ورفع ما بعد الا فى نحو لا احد فيها الا زيد وحمان لا بدال من عمل لا احد ولا بدال من الضمير المستكن فى قولك فيها كما قلنا فى نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكن ههنا اقل من النصب فى نحو ما جاءنى احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته فى نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل غير الجائز فى ما جاءنى احد الا زيدا واما فى ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فلعل هذا لا يكاد يجئ النصب فى نحو لا احد فيها الا زيدا الا فى القليل قال الشاعر

مَهْمَا لِيَمْكُثْ فِي تِهَامٍ يَخْزَ لَا هَا ... وَيَخْزَ وَلَا يَأْتِ لِلَّذِي فِيهِ يَخْزَى

الا الصوابح والاضاءة والثؤما وقال ولا امر للمعصى الا مضيّعا وقال الخليل مضيّعا حال وجاز تنكيره لكونه عاما كما سبق قال المعصى امرا مضيّعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء وهذا اضعف منه وفى نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه هو خبر لا المحذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفى نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مرّ من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على مائل سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيدا فتبدل زيدا من الضمير فى يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل فى الواجب واما نصبه بعد ان اوجب الحمل فانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك

لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فى يقول لانه لا يجوز ان يقال لا احد يقول ذلك الا زيدا بالنصب على البدل لان الموجب لا يبدل منه غير الموجب

نسخه مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ فى نحو لا رجل فيها ما زيد الا لا يلتبس بالبدل فى ما جاءنى احد الا زيدا واما فى ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فلعل هذا لا يكاد يجئ النصب فى نحو لا احد فيها الا زيدا الا فى القليل

لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فى يقول لانه لا يجوز ان يقال لا احد يقول ذلك الا زيدا بالنصب على البدل لان الموجب لا يبدل منه غير الموجب

وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل فى الواجب واما نصبه بعد ان اوجب الحمل فانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك

احد الا زيدًا كما جاز ان تقول علمت زيدًا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى حملت ابو من زيد على ما يجئ في فصل الفلو
فلما الجرية مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدًا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء
وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب كما نه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما
رايتهم الا زيدًا بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا با
بان نذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا بمثل ما قلنا
في فاء السببية وواو العطف وانواعها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا للقوم
فلا يقال ما ضرب احدٌ احدًا الا زيد عمرًا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال في ذلك على ان الاسم
الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرًا او قد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض
البصريين يقال له على عشرة الا خمسة ولكن لا يمتنع استثناء الا الاكثر نحو له على عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين و
لعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم محتاج في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى
التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما لو قال له عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة
لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف
وبعيدًا ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول
المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلا حاجة اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان
حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدًا لو قلت غير زيد لم يكن نصًا على انه لم يجئ زيد ولو قلت لم يجئ زيد
لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بمجاء القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئ القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول
العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت له علي عشرة الا درهمين كان نصًا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو
قلت مكانك علي ثمانية لم يكن نصًا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر
فلا مانع منهما ونقول مع هذا اكل الناس لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة انك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لم تستهجن
بلا ريب امّا لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي وجه
نحو قولك علي عشرة الا سبعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدًا يصح ان لا يستثنى منهما فاما ان يتعاطفا او
لا فان تعاطفا او امكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما ضرب زيدًا وابن الا زيدًا اي زيد اب
بات وابن بات فان لم يمكن الاشتراك نحو ما ضرب ابن ابا الا زيدًا او كان بعيدًا نحو ما ضرب احدٌ احدًا الا زيدًا
فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه ولبيه

Digitized by Google

أولا نحو ما قدري وصحّ بنيتا الاعتياد عليه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن أيا الا زيدا ولكن اما فضل أبا ابن الا زيد الان اختصاصه بالاقرب اولى لما تقرر رجوعه اليهما معا وان تقدم عليهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء منه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم الذي به لان صلة المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد الان فاعل قتل غير احد ومثل قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا اكما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلابد من حروف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيدا الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيدا اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني الممكنون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل واحد منها الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولنعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد خالك من الممكنين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاءني الممكنون الا قريش الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل واحد في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من الممكنين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ففي كل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من الجملة بقي واحد دخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان دخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة دخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة دخلها معها اثنين صارت خمسة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد تقول في غير الموجب من العدد ما لزيد

عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل واتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة يصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحدا يصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت مالة على عشرة الا تسعة بالنصب لو تكن مقرا بشئ لان المعنى مالة على عشرة مستثنى منها تسعة اى مالة على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى مالة على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وفق وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا لتتشابها بحرف لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت مع الفاتحة صلوة بجواز الاخلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا اذن صحة ما قالوا وان لو يمكن استثناء تالٍ من متلوه فان كان في العدد نحو له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فلهذا الفقيه ايضا مهنا ان الوتر اى الثلثة منفي خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة بلوغ ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك النفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقوار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء مبين من المستثنى منه الاول فيكون الاقوار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا لبطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزم احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اكثر فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احدا اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلا احد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه في حكم الساقط فلا يبدل منه اخرى اذ صار كالابدال منه اولا كالساقط ومثال ما جاءني احد الا زيدا ولا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلها تقديم عليه النصب على الاستثناء وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احدا الا بكرا او بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها اتهاكان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال

ايضاً فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا حمارٌ لا بكرٌ الا خالداً ولا يُقال عن الاخفش بتجويز اضمار حرف العطف
في مثله فيُعطف على ما اشتغل بالفعل وليس اضمار حروف العطف بالقياس للشهود واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره
مستثنىً ومُستثنىً منه وجملة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيد الا عمرٌ الا خالداً زيدٌ مخرج
من احد وعمرٌ مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمراً او خالد مخرج مما نفي من احد بعد اخراج زيد وعمرو
اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من النفي الاول فيكون الكل مثبتاً وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمراً
الا خالداً عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدٌ مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولكن لو كان الاول موجباً نحو جاءني
القوم الا زيداً الا عمراً الا خالداً ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمراً وجاءني غير زيد وعمرو
من جملتهم الا خالداً وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في
اوّل المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيداً لان النفي قد انتقض بكلا ولي فهو استثناء من موجب
والمعنى كل احد اكل الخبز فقط لا زيداً فانه لو يأكل فقط بل اكل شيئاً آخر ايضاً فان لو تدل ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا
اشتغل العامل بحكاية وان ذكرت جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئاً الا الخبز
الا زيداً او ان كان الكلام موجباً فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يقرع على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام
الا الخبز الا زيداً او النصب والجر في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابدال النصب على الاستثناء
لانه في المعنى عن موجب لسبب نقض الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيداً والا زيداً او ان كان القوم في اللفظ في
خبز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوا
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الآية فالاية يقتضي من مذهب البصرية وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى
عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة او بالاحرى فيه يكون من باب تنازع العاملين فصاعداً
لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا محال يجيز وذهاباً للعوامل على
المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها بحكمها كقولك اكرم بني تميم الخ
هم البصريون الا فلاناً قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا والاكثر قوله ومخفوض عطف على قوله وهو
منصوب في اول باب الاستثناء واعاد وجر خفضه بعد هذا الاسماء لكونه مضافاً اليه وفي سواء اربع لغات كما في حجة القراء
فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما للشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر
التزم سيبويه حرفيتها لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلاً لم يجز ذلك وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية
مطرد الكلا وعدا يمنع فعليته على المبرد وعلى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشاً فانا نحن افضلهم فعالاً وقد
حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي لمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اي جانب الغدر ان الشيطان

شاذ عند سیبویہ وزعم الفراء انہ فضل فاعل لہ ولجر بعد بتقدیر لام متعلقۃ بہ محذوفۃ لکثرۃ الاستعمال وھو بعید لانہ تکلف محذوف من اثبات فضل بلا فاعل وھو غیر موجود وجر بحرف جر مقدر وھو نادر وعند المبرد یکون تارۃ فضلا وتارۃ حرف جر واذا اولیتہ اللام فحاشا لزید تعین عندہ فعلیتہ ھذا ما قیل والاولی ان مع اللام اسم لجیء مھا منونا لقرائتہ الی الستعمال حاشیٰ للہ فقول ابن مصدر بمعنی تنزیھا للہ کما قالوا فی سبحان اللہ وھو بمعنی حاشا سبحانا قال ؎ سبحانہ ثم سبحانا نعوذ بہ وقبلنا سبح الجودی والجمد ویجوز علی ھذا ان یرتکب کون حاشا فی جمیع المواضع مصدرا بمعنی تبرئۃ وتنزیھا واما حذف التنوین فی حاشا لک فلاستکارھم للتنوین فیما غلب علیہ فعل زیدا منھا لاجل الاضافۃ وھذا کما قال بعضھم فی سبحان من علقمۃ الفاجر ان تذکرہ تنویہ لا یدل علی علمیتہ لانہ لاجل بقائہ علی صورۃ المضاف لما غلب استعمالہ مضافا کما یجیء فی بیان سوی ویجوز ان یقول ان حاشی الجارۃ حرف وھی فی نحو حاشی للہ اسم نبی لمشابھتہ لفظا ومعنی لحاشا الحرفیۃ واستدل المبرد علی فعلیتہ بتصریفہ نحو حاشیت زیدا الحاشیۃ قال الثانیۃ ؎ وما احاشی من الاقوام من احد ولیس یقاطع لانہ یجوز ان یکون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما کقولھم لولیت التی ولا لایت ای قلت لا لا وسبحت ای قلت سبحان اللہ ولبیت ای قلت لبیک وھذا ھو الظاھر لان المشتق الذی ھذا حالہ یعنی قول تلک اللفظۃ التی اشتق منھا فالتسبیح قول سبحان اللہ والتسلیم قول سلام علیک والبسملۃ قول بسم اللہ وکذا غیرہ ومعنی حاشیت زیدا قلت حاشا زید ایضا لا علی فعلیتھا التصرف فیہ والحذف نحو حاشا للہ لیس بقوی لان الحرف الکثیر الاستعمال قد یحذف منہ نحو سوف افعل فی سوف اضل وکذا فیھا حاش وقد حاشا لان الحذف فی الاطراف اکثر واذا استعمل حاشا فی الاستثناء وفی غیرہ فمعناہ تنزیہ الاسم الذی بعدہ من سوء ذکر فیما وفی غیرہ فلا یستثنی بہ الا فی ھذا المعنی ورعا اراد وا بتبرئۃ شخص من سوء فیتبرؤن بتنزیہ اللہ تعالی من السوء ثم یبرؤن من اراد وا تبرئتہ علی معنی ان اللہ منزہ عن ان لا یظھر ذلک الشخص مما یصمہ فیکون آکد وابلغ قال اللہ قلن حاش للہ ما علمنا علیہ من سوء وقد جاء فی کلامھم الا قبل ما خلا وما عدا الا قبل غیرھما فیکون تکریرا معنویا للملۃ الاستثناء وجوز الکسائی دخول علی حاشا لجارۃ قولہ وغیر صفۃ حملت علی الا فی الاستثناء کما حملت الا علیھا فی الصفۃ اذا کانت تابعۃ لجمع منکور غیر محصور لتعذر الاستثناء مثل لو کان فیھما الھۃ الا اللہ لفسدتا وضعف فی غیرہ قولہ وغیر مبتدء وصفۃ خبرہ اعلم ان اصل غیر الصفۃ المفیدۃ لمغایرۃ عمرو لما الموصوفۃ اما بالذات نحو مررت برجل غیر زید واما بالصفات نحو قولک دخلت بوجہ غیر الوجہ الذی خرجت بہ ولا اصل ھو الاول والثانی مجاز فان الوجہ الذی تبین فیہ اثر الغضب کانہ غیر الوجہ الذی لا یکون فیہ ذلک بالذات وماھیۃ المستثنی کما ذکرنا فی حدہ ھو المغایر لما قبل اداۃ الاستثناء نفیا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غیر وما بعد اداۃ الاستثناء فی معنی المغایر لما قبلھا حملت ثم ادوات الاستثناء ای الا فی بعض المواضع علی غیر فی الصفۃ وحملت غیر علی الا فی الاستثناء فی بعض المواضع ومعنی الحمل ان صار ما بعدھا لا مغایرا لما قبلھا ذاتا او صفۃ کما بعد غیر ولا یعتبر مغایرتہ لہ نفیا واثباتا کما کانت فی اصلھا وصار ما بعد غیر مغایرا لما قبلھا نفیا واثباتا کما بعد الا کذا یعتبر

مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الا فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبجواز في جميع محال الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولو حمل الا على غير الا بالشرائط التي ذكرها فاذا دخل الا على غير ولا في الاصل ولا تحمل الاعراب روعي اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عادة واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جاز ان تحمل الاعراب وما بعدها الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغولا بالجر كونه مضافا اليه في الاصل فجعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي استعمالا بالحمل على نفس غير عادة على هذا التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصاب غير دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انما انتصب بلا واسطة حرف لشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم نحمل الى العذر المذكور لما بينا ان حركة ما بعد ما على الحقيقة وهي عليها عارضة فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني لا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فالخلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب عنها غير ان منطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله غير آتي قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقد مر بيد مثل غير وهي هنا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال ص انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته الى ان وان منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع وقوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله بمعنى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اذا استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير لئلا يكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة كيعرف المخاطب انهم زيد فلا يتعذر اتصال الاستثناء الذي هو الاصل في الا كما سنحمله الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لان لا يتحقق دخول ما بعد الا منه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المذكور غير محصور والمحصور شيئا ان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو علمت عشرة دراهم او عشرون الا ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعين الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو قال

ص عامل من ما قبله في ما بعده

ص عامل من ما قبله في ما بعده

ص عامل من ما قبله في ما بعده

ص عامل من ما قبله في ما بعده

ص اي الا في الاستثناء من موجب

ص اي الا في الاستثناء من موجب

ص اي الا في الاستثناء من موجب

رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وربما كان المذكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيكفوله وعندي عشرة رجال الا زيدا ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في شيء من ذلك الا الصفة اذ الاستثناء المنقطع عند الكل مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لا يكفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لا ان يخرج من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه مذكر او معرف باللام الجنسية قال ٥ ابحث فالفت بلدة فوق بلدة قيل بها الاصوات لا نهاموها : ويجوز في البيت ان يكون الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قيل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله ٥ وكل اخ مفارقه اخوه : لعمر ابيك الا الفرقدان : وقوله عليه السلام العاجز كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه المشهور وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لو جعل الا صفة بل كان جعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة الموصوف وهو قيل وقد يجاب عن فيهما الخ : لا يلزم من فساد ما قال سيبويه لا يجوز ههنا الا لو صح لكان لو قلت فيها الا الله لفسد لان الوجوب يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب ليس الشرط وان لو يكن موجبا صورة فمن غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كالنفي الا في قلما او قل رجل وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله تعالى غير واجب الدخول في الهة المنكرة لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا بهم المنكر في سياق النفي تصدها الاستغراق لو جرى استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجروا الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الا يونس مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ مهما جرى النفي اذ لو يثبت ما عدم وجوب دخول الله في آلهة فلا يصح البدل لا يكفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع لجامع الشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصنف لا بضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله

واعرب سوى وسواء المنصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان فاقام مقامه فى افادة معنى البدل فقولك قام القوم سوى عمرو اى بدل عمرو لان البدل سادّ مسدّ المبدل منه وكانّ مرجع استعمل معنى البدل فى الاستثناء الا انك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد افاد انه زيد الا انك خرجت عن معنى البدلية الى مطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مسمّى ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه بخلاف غير على ما يجئ ويلزم ذكر المضاف اليه وجر بالاضافة الى المعارف فلا يجئ جاءنى القوم سوى منهم صويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذف موصوفها النصب على كونها ظروفا فى الاصل والا فليس الآن فيها معنى الظرفية والدليل على ظرفيته الاصل وقوعه صلة بخلاف غير فجاءنى الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجئ خروجا عن الظرفية والتصرف فيها دفعا ونصبا وجرا كغيره ذلك خروجا عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولو تيقن سوى العدوا بهم دنانيرهم كادانوا ثم قال تجانف عن جو اليمامة ناقتى وما عدلت عن اهلها لسواكما ومثله عند البصريين شاذ لا يجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكارا للرفع فيقولون جاءنى سواك وفى الدار سواك ومثل هذا فى استكار الرفع فيما غلب استعماله فى النصب قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لى فوق السماء سحاب ودون السماء غمام واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاول عند القائلين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد الا تقول جاءنى زيد ليس الا وليس غيرا بالضم تشبيها لغير بالاداة حين حذف المضاف اليه الذى هو المظروف المبنية وغير هو ليس اى ليس الجائى غيره وقال الاخفش هو ان هو اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيمه وفاه وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد يكون غير على ما كان عليه الاخفش فى الحالين نحو ليس غيرك وليس غيرا كما يكون كل وبعض على ما من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا انما يقوى عند من يجعل ليس غيرا بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتى بعده لو لكن نحو جاءنى زيد لو لكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتنى ليس عمرك وغيرك ولو ليكن غيرك وغيرك واما الا فيما اظن فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على او لو تنبه بالحكم المتقدم وانما عدّ من كلمات الاستثناء مجازا لان ما بعده مخرج مما قبله من حيث او لو تنبه بالحكم المتقدم فان خرّ ما بعده فما اضافة سيتى اليوم ما زائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها

بدل منها وان رُفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدإ محذوف وما بمعنى الذى والنكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئ الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة مَن قرءَ تَمَامًا على الذى احسنُ وصفةً قليل والنصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روى بيت امرؤ القيس ولا سيما يوما بدارة جُلجل بنصب يومًا ايضا فكلفو النصب بوجوه قال بعضهم ما النكرة غير موصوفة ونصب يومًا باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز قال الاندلسى لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منوط بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما فى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كالكريم لا سيما ان اثبته قاعدا ما ههنا زائدة عوض من المضاف اليه اى ولا مثله ان اثبته قاعدا واعلم ان الواو التى تدخل على لا سيما فى بعض المواضع كقوله ولا سيما يومٍ بدارة جُلجل اعتراضية كما فى قوله فانت طَلاقٌ والطلاقُ البتةُ اذهى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتى بمعنى المثل فمعنى جاء فى القوم ولا سيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان احسن بالغ واشد اخلاصًا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فتقول سيما محمد ولا سيما بتخفيف الياء مع وجوه لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصًا فيكون منصوبًا لحمله على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل الفراء فيها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص الجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيًا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر بقامه مقام خصوصًا فاذا قلت احبك يدًا ولا سيما راكبا او على القوس فهو بمعنى خصوصًا راكبًا فوكبًا حال من مفعول بفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصًا راكبا وكذا فى نحو احبه ولا سيما وهو راكب كذا قولك احبه ولا سيما ان ذكب اى وخصوصًا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصًا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصًا فيكون بمعنى وخصوصًا راكبا اى وتخص بفضل محبتى راكبًا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكر الاخفش يعنى قولهم ان فلانا الكريم لا سيما ان اثبته قاعدًا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصًا فى حال قعوده ويجوز فى نحو جئ الواو وقبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان يجئ بها الكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجئ اى يكون عطفا والاول اولى واغلب وقد يقال لا سواء ما مقام لا سيما واعلم ان اصل لا ان تدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما اخبر المبتدء كقولك ما الناس الا يعذرون وما زيدا الا يقوم او حال نحو ما جاءنى زيدا الا يضحك او صفة نحو ما جاءنى من احد الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا كله للعموم وذى الحال واغا شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيهما فدفعا ما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعًا لمشابهته للاسم واما الماضى فجوزوا ان يليها فى المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد

نحو ما الناس الا قد عبر او ذلك لتقريبها من الحال المشبه بالاسم واما تقدم ما من مضي نحو قد ما ان فعلت كذا الا شكرو ما أتيته الا أتاني وعند عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا أتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد ترتيب معقب مضمون ما بعد الا مضمون ما قبلها الا واغا جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك واغا قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا مضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هنالك نار كان احتراق وان كان هنالك احتراق فثمة نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا مضمون ما قبلها هو المراد كان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جازان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما دريتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فيجوز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو ومع الله حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما ذكرنا ويجوز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني واغا اطرد الواو ومع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظ ايضا منفصل عن العامل الا لجواز ان يستظهر مطردا في ربط هذا هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وقد ذكرت واصلة بيته كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما رأيتك الا وقد رأيتني ولا يجيء الا اقتضاء على قد فلا يقال ما رأيتك الا قد رأيتني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس في حروف الربط المذكورة واذا قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمون لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلافه كقولهم خرج الامير وحده صفر صارخا به هذا اي عائما على الصدد وكذا معنى الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا طامعا على اتيانهم من ذلك حملا للعزوم عليه الجازم به كما لو اخبر الحاصل وقد يدخل الا ما يجعلها على الماضي اذا تقدم ما هو نحو نشدتك الله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتب اليه لما لحن كاتبته في كتابك الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا اذا قلت اسئلك ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للازل المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان افعلت بعد ما قلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى انشدكم الها اي ابغي لكم الها

طلبت الى الله من بين جميع ما أقسم به الناس لأقسم بربي على عليك بعضلة لا فضلت لا أعلم أحداً لا انتقض عهدي الذي له عليك فإذا حلفت بها فاته قسمه الطلاق فقد تيقنت عليك لأوفين طلوبك فإن ذلك ما طلبت إليك فضلاً عن أحمد بعضلة لا أعلم أحداً لا انتقض عهدي الذي له عليك فإذا حلفت بها فاته قسمه الطلاق فقد تيقنت عليك لأوفين طلوبك فإن ذلك ما طلبت إليك فضلاً عن أحمد بعضلة لا أعلم أحداً لا انتقض عهدي الذي له عليك فإذا حلفت بها فاته قسمه الطلاق فقد تيقنت عليك لأوفين طلوبك فإن ذلك ما طلبت إليك فضلاً عن أحمد

مبحث خبر کان

نحو خبر المبتدء ويتقدم معرفة لما قال هو المبتدء دخل فيه خبر المبتدء وجميع ما كان في الأصل ذلك فقوله بعد نحوها يخرجها كلها وقد ذكرنا أن زيداً دخل في حد نحو قائم في قولك كان زيد أبوه قائم مع أنه ليس خبر كان قوله وإما على نفس خبر المبتدء أي فيما يجوز له من كونه معرفة ومنكرة ومفرداً وجملة ومتقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه وما أجيز من تقدمه على الاسم إذا كان ظرفاً ولا اسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتمال على الضمير إذا كان جملة أو مشتقاً أو ظرفاً وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الأحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الأفعال الناقصة فما قيل إنه من خصائصها ذهب إليه ابن درستويه وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبرها فينبغي أن يقال كان زيد قائماً أو يقوم وكذا ينبغي أن يمنع نحو ليكن زيد يقوم بمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على أنه غير متحتم ويحكمون بمطلق المنع قالوا فإن وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتقريب من الحال إذ لو استقذر من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنع نحو ليتني أكون زيداً يقول وكذا أجاز الفراء كما ذهب إليه ابن مالك نحو إن يكن غنياً فقد رأى جوابه خبر محذوف بدليل ما قبله فلا تقدر هنا في قوله تعالى وبقد كانوا عاهدوا الله وإن كان قميصه قد قد وفي قول الشاعر ٥ وكان طوى كشحاً على مستكنة ٥ فلا هو أبداها ولم يتقدم ولا في قوله ٥ أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا ٥ أخنى عليه الذي أخنى على لبد ٥ أما منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبرها وليس وما دام وكل ما كان ما ضيا من مازال ولا زال وما فتئ وما برح وما انفك وما أفتأ ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيراً فصرت غنياً وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر الحال المنتقل إليها كقول الريض كنت عريضاً فصرت مريضاً ثم لا تم نكست وكذا ما زال وأخواتها موضوعة للاستمرار مضمون أخبارها في الماضي لا إن منع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا أصدأ أو الصفة نحو زيد قائم أو غني أو مضروب لا الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويحجم وجوده أي هذه عادته لأنه وإن كان في الأصل فعلاً لا على أحد الأزمنة لا أنه اضطر عند استعماله اسم الفاعل لفظاً أو معنى ليستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك إذا قلت كنت رأيت زيداً لا يدل على الاستمرار وإذا قلت كنت أراه فظاهر في الاستمرار فاسمع الثالثة أي الجامد والصفة للضارع لصلاحيتها للاستمرار إن تقع أخباراً لصار وما زال وأخواتها بخلاف الماضي فإنه لا يستعمل

فی الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبر الحذر والاهمال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المصدرية لا تدخل
ما دَرَّ شارِقٌ تَقلِبُ الماضی فی الاغلب الی معنی الاستقبال کما مجیء فی قسم الاهمال فلهذا تقول جلس ما دام زید جالسا
وقد یجیء بمعنی الماضی کقوله تعالی ما دمت فیهم واما لیس فهی للنفی مطلقا کما هو مذهب سیبویه علی ما یتبین فی الاهمال
الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون التعرض للزمان اما جامدًا وصفةً او مضارعًا لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضی
واجازه الاندلسی وقوع اخبارها جمیعها ماضیة ولا ولی ما تقدم لعدم اتباع قوله ویتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدء
لانه لو جاز تقدمه علی المبتدء اذا کانا معرفتین لالتبس احدهما بالآخر فلا لبس ان کانا معرفتین او متساویین
لان تخالف اعرابیهما رافع للبس ویکفی ظهور اعراب احدهما نحو کان زیدا هذا ویدفع ههنا ایضا اذا انتفی الاعراب فتقیما
والقرینة انتهی وجوزا لتقدیر نحو کان الذی هذا قوله ویحذف عامله فی مثل الناس مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر
فی مثلهما الوجهان ویجب الحذف فی مثل امّا انت منطلقا انطلقت معی لان کنت قوله عامله ای عامل خبر کان واخواتها
وما کان ینبغی له هذا الاطلاق لانه لا یحذف من هذا الاهمال الا کان واعلم انه یجوز حذف کان مع اسمها بعد ان لو
ان کان اسمها ضمیر ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصین ای ولو کان العلم بالصین وادغم التاء فی الواو
اصبغا ای ولو کان الادغم اصبغا ای قلیلا وقوله قد قیل ذلک ان حقا وان کذبا فما اعتذارک من شیء اذا قیل ای ان
حقا وتقول لا تخرج ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا ای ان کنت ولو کنت ولک الخطاب نحو ارحل ولو راجلا
وان راجلا ای ان کنت ولو کنت واما فی مثل الترکیب الذی فی المتن اعنی ان یکون بعد ان اسم وجزاء مما الفاء او
بعد الفاء اسم مفرد نحو للمرء مقتول بما قال بدا ان سیفا فسیف وان تخرج فخروج مقول یظرفیه فان جاز مع کان المحذوفة
بعد ان تقدیر فیه او معه او نحو ذلک کما فی قوله الناس مجزیون باعمالهم فانه یصح ان یقال ان کان مساوی فی عمله خیرا
فی الاول مع النصب الرفع ایضا ولکن علی ضعف معنوی اذ معنی ان کان معه او فی بدا سیف ان کان فی عمله خیر
معنی غیر مقتضی لان مراد المتکلم ان کان نفس عمله خیرا وان کان ما قتل به سیفا لا ان له اعمالا وفی تلک الاعمال خیرا
فی بدائه او فی عمته وقت القتل سیفا هذا الذی قلنا ضعف من حیث المعنی واما من حیث اللفظ فضعیف ایضا لان
حذف کان مع خبره الذی هو فی صورة المفعول المفضلة حذف هی لکثیر ولا سیما اذا کان الخبر جارا ومجرورا بخلاف
حذفه مع اسمه الذی هو کجزئه ولا سیما اذا کان ضمیرا متصلا فان قلت فقد کثر الرفع کان التامة قلت یضعف لعلة
استعمالها ولا یحذف الا کثیرا لاستعمال التخفیف لکون الشهرة دالة علی المحذوف وان لو خبر تقدیر مثل ذلک
تعین النصب الاول نحو اسیر ان رکبا فراکبا او راکبین ان رجالا فراجل ای ان کنت راکبا فانا راکب وربما جروا بعد ان
وان لا مع ما بعد فانها ان صح رجوع ضمیر کان المقدر الی مصدر ما تعدی بحرف جر نحو لم یعقل ما قیل بان
سیف فسیف ای ان کان قتل بسیف فقتل ایضا بسیف وحکی عن یونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح ای ان

لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح إن زيد وإن عمرو وذلك لقوة الكلام لتحصل المجازية بما ذكرنا أن النصب في الأول إما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعا ولى لأنه فعله باضمار مبتدء بعد الفاء وهو شائع كثير واما منصوب فإما بتقدير كان بعد الفاء اى فليكن ما يقال به صيفا او بتقدير فعل لائق نحو يجزى خيرا وحذف المبتدء اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدء اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربه فانت في الاول رفع المتأمل المكسب يكون اقرب الوجوه لها لغة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لها لغة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ص اما خوشا تمرا بالتصغير فان قومي لئيمهم الشبع اى لان كنت تخذف حروف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له وحذف كان وابقاء منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهورها كان على زيادته لا عوض ولا يستمد ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل لئلا يجعل منفصلا فصار اما انت وتقول العيناء اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان الى المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوز ان مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا واعترضوا في قوله تعالى ان تضل اى فتحا لهمزة وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ادرى قولهم بعيدا من الصواب لسعادة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قولنا اما انت ذاهبا فانت ذاهب ان كنت ذاهبا فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في عجز البيت وفي قوله ص اما انت والله يا فلان مرتجى فالله يكلأ ما تاتى وما تدع ثم مع عطف اما انت بغير الهمزة على اما قمت بكسر الهمزة وهو شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا واجزموا ان المفتوحة الشرطية وجوز الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حال ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اى فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل بعد الجازمة اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لو يا كلهم لان المعمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تنكير ونفخم والمعنى على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جوابا لما قمت والعامل في اما انت مرتجى لا محذوف اى يكلأ الله لاجل ارتجائك وكله تكلف والاولى ان نقول ان الشرطية كثيرة لا تحتاج الى جواب لكونها في حكم الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حروف الشرط عن صورتها نحو ان سيعا فسيف وان حقا وان كذبا فكذب

ان حُذِفَ شرطُها وجوبًا مع مفسِّرِها كما في إن زيدٌ كان منطلقًا وان حذفَ شرطُها وجِيءَ بالا مقدَّرةً وجَبَ تغييرُ صورتِها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءَها على وضعِها لا يصلح مع قطعِها وجيءَ بالا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسِّرٍ هو كالعوض مُستكرَهٌ فاذا غُيِّرَت عن حالِها الوضعيّة سَهُلَ حذفُ شرطِها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حروفَ الشرط ولا بدّ اذن من ما لتكون كالكافّة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالُها عند الحذف ان تُحذَفَ منها كان مع اسمِها وخبرِها او تُحذَفَها وحدَها فان كان الاول وجب في جزائِها الفاءُ لتؤذِنَ بانّ انما في الاصل حرفُ الشرط لان الفاءَ علَمُ السببيّة فجيءَ بها لتغيّر صورةَ حرفِ السببيّة اعني ان وسَقَطَ على سبيل الوجوب جميعُ اجزاءِ السبب اعني كان مع اسمِها وخبرِها وذلك نحو امّا زيدٌ منطلقٌ اي امّا يكن في الدنيا شيءٌ فزيدٌ منطلقٌ اي ان يكن شيءٌ موجودًا يوجد الانطلاقُ اي هو منطلقٌ لا محالةَ فلا بدّ اذن من اقامة جزءٍ من الجزاء مقامَ الشرط لانه ليس منه شيءٌ كما يجيءُ في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاءُ غيرُ لازمةٍ بل يجوز حذفُها والاتيانُ بها نحو اما زيدٌ منطلقًا انطلقتُ وامّا انتَ ذا الفرقان قومي واما فتحُ همزةِ إنّ الشرطيّة من دون حذفِ الشرط كما اثبتَه الكوفيّون فليس بمشهورٍ وقد يُحذَفُ كان بعد امّا المكسورةِ قليلًا قال سيبويه يجوز حذفُ الفعل مع امّا المكسورة قال او على ان ما التي بعدها اشبهت لامَ في تاكيد الفعل فمن ثَمّ جاز في امّا ما تحقّقَ ومن ثَمّ عُوِّضَت ما يتبعُ شكيرةً بيّنٌ كما جازت مع اللام في نحو ليفعلَنّ كما يجيءُ في نون التاكيد فلم يحسن حذفُ الفعل مع شوب ما يؤكّده وقد جاء كان التامّة محذوفةً بعد لدن وأخواتِها نحو رايتك لدُنْ قائمًا اي لدن كنتَ قائمًا قال ﷺ من لدُ شولًا فالى اتلائها اي من لدُ كانت شولًا والاتلاء ان تلد الناقةُ فتصيرَ ذاتَ تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها يلتقض عمل اخوه في قولك ان زيدًا قائمٌ اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرةً مضافًا او مشبّهًا به مثل لا غلامَ رجلٍ ولا عشرين درهمًا لك فان كان مفردًا فهو مبنيّ على ما ينصب به وان كان معرفةً او مفصولًا بليس وبين لا وجب الرفع والتكرير نحو فلا نبتغي ولا اباحسن بها ما تاول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل هو مبنيّ نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبًا لا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافًا او مشبّهًا به وان يليها فلو اخلّ واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرةً ومضافًا احترازًا عن مرادفه والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجلٍ ورفيقك مضافان وقوله لا عشرين درهمًا لك مضافٌ وقد بيّنا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردًا اي فان كان اسم لا مفردًا ولو عُبِّرَ ذكر اسم لا تصريحًا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون صفةً قوله

على ما ينصب بسها الاولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وبني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمفتوح في لا رجل عند الزجاج والسيرافي واعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما تركت التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فلما ترك المبرد قوله تنصب بغير تنوين أهذا نصب او لا لكن مبني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه معربا لتفاعله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة التبرئة الاستغراقية كما افادته من لاستغراقية في هل من رجل في الدار الا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتشاكل الكلمة بالتركيب مع كونها مركبة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير اضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها ليعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا طريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العوامل اخواتها والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل في الدار نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل خلافا لمن قال انه ظاهر في الوحدة فائدة وان كان النكرة في سياق النفي تعم العموم لكن لا نص بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما تنصب ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم تبن المضاف ولا المضارع لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا معه لانه قال لم يركب المضاف والمضارع لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فينبغي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال بما ان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اوائل الكتاب

ونقل عنه انه قال لان المثنى والجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضاف فيجب النصب وردّ بان المعطوف عليه في باب لا مثنى نحو لا رجلَ وامرأةَ ولان يقول ردت بعطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينقض بازيدان ويازيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لو تم دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموت وحضرموتان وحضرموج المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات هجوا عن الغير اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي شبهته لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله مبنيّ على ما ينصب به والمازني يفتح بلا تنوين نحو قوله ص أودّى الشبابُ الذي مجدٌ عواقبهُ فيه لذّ ولا لذّات للشيب : حذر ا من مخالفته في الحركة لساكن وبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مالٍ وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مالٍ وايضا فانه لو كان لما بعدها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لان لا بدلها من التصدر تماما في نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مالَ وذلك كما بنى معَ الزيادة نظرا الى لفظها كما انشد لا حفش ص لو لم يكن غطفانُ لا ذو بهلها : اي لا مت ذو واحسابها عمرا : فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي لان لا كان مضافا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان أوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يجعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول لا تال عليك واليك المصير ومنه الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعوّل وليس بك لا التجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار في معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك ماذ على ان بك خبر عن ماذ فلذا قدرنا ماذ دالا على عاصم لقوله من امر الله ويقولون صليا في الجامع اذا نويت في الوجود من يوقع صلوتك في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا

في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلّيَ في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلٍّ سواء صلّى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور في نحو لا امرَ بالمعروف ولا عاصمَ اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع المضاف لا يُبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيهًا بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولًا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما يعمل عملها بهاتين لان وجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة المبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعلمها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشتبهة بالمشتبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فضل هذا القول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس بانتفائها ولكذا لو تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لو جاز العمل في المفصول لوجب بناؤه ايضًا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب حملًا على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يُبْنَ مع الفصل لانها انما جاز تعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه فيقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى مع كون المنفي نكرة غير مفصول ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبًا كما في المعرفة والمفصول واما جوازًا كما في النكرة المتصلة تكريرُ لا ولا يجب في ذلك اذا اعملت او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعلمها على ان اوبناء اسمها كافٍ في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبرًا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فلا بد في الدار ولا رجل لانك ان تفصل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال ٥ بكت جزعًا واستوجعت ثم اذنت ركائبها ان لا اليها رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال ٥ وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا يحمومك لا تقهر ومومك فاجم ومثله قولهم لا سواء ومولد ٥ فانا بنو القيس لا براح وقوله ٥ تركتني حين لا مال عيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا لولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله هي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والتول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس مثلك وصاحبك هذا الفضل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبيّن وذو قوله ان لا الينا دموعها ولا نفسٌ ولا براحٌ ولا مالٌ قولهم

لا سواء وقيل ان لا اى لا تفعل وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فلا اول حمل ذلك على الضرورة والشذوذ على هذا القول يجب الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الآتى فى موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا او لا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسم يتبين معنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بأس التسوء لان الدعاء بما لم يقع اولى لا نبى فى الاصل امر او نهى فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه فى باب المبتدء ولا اصابك التسوء واذا دخلت على لولك نحو لا لولاك ان تفعل كذا اى لا يمنعنى كما مر واما لو تكررت كما فى هذه المواضع كما اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجىء فى قسم الحروف وثانيها ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شئ سواء اجر بالاضافة نحو هو بين لا شئ او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ وما انت الا لا شئ وخلقت من لا شئ او انتصب نحو اتاك ولا شيئا سواء اوار تفع نحو ثوبان لا شئ وثانيها ان يجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بهما من بين حروف الجر ولم يثبت اجراءه بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاول ان لا زائدة كما فى قوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب اى ان لم تشب قبل واذا فى وقت يكون فى اثامه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين الى ما فوقهما مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتمالها عليه وقال ابو على لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو وما فوق الثلثين واما قول الشاعر حتى قلوصى حين لا حين تحن فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين حنين لا حين حنين حاصل وثالثها ان تعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول الضارب زيد غير الفارد ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مع ان معنى غير ههنا ليس الا معنى لا فلا يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود فصار بمنزلة النكرة فهو فى حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل الجمل بمعنى غير نحو لا رجل ولا علام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل فى الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا لهذا الخروج فحين عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كانت لا بمعنى غير مجردة عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذى ثلث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا اراك ولا اكلمك

اعم من اللاحيوان فغير مستدل الحجة وجواز ترك التكرير مع اشتراط الاول بالعمل لكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع النكرة
معلل مبعلا لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بعد ان تقدر من الاستغراقية بعيدا لا لتقدم دخول حرف الجر
فلذا جاز حذف بلا دليل من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير مضافا ونفي بكون لا
بمعنى غير كونها نفي الاسم الذي بعدها لغير فلا يكون لها اصل الكلام وبكونها للتبرئة انها نفي مضمون الجملة فيدل بالتضمن
واعلم انه قد يؤول كل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فيستصح بها ينتزع منه لام التعريف ان كان غير نحو لا حسن الحسن
لا صعق في الصعق وربما اضيف اليه نحو لا ابا حسن لعلي ولا ابن زبير لا يجود هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعند الاخفش اذا كان
والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر بتنكير ما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال اذا لحاقها بي عندا في كعب
قلدن ولا امية في البلد ولنا وبله بالمنكر وجعل ان ما يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما
يحصل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف
كان لرجوعه لفظا واصلا حد ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لا يزفي صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك
المعنى لان معنى قسيته ولا ابا حسن لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي افضاكم علي فيصل
اسمه كاجبل المفيد المعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكور وهذا كما قالوا الكل فرعون موسى اي
كل جبار فرقهار فيصرف فرعون وموسى لتنكرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في
الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياك مهنا اولا هذا وهو بعيد غير مسموع في قوله ولا وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله حسنة
اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني بمعنى اذا كررت لا مع اسم عين
كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهان تعمل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسمها معها
لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعد خبرها خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان
لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها تعمل عمل ان في الخبر فما في موضع الرفع فلا وقع مبتدأ معطوف على مبتدئه والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدء لا خبر لا فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عند ابن ان تقدر
لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا
المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما علمت فيه المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا او خبرين
الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وان كانا عاملين لانهما متماثلان فيجوز ان يجعلا في اسم واحد كقولك لا رجل
كاني بل رجلان واني عمر قائما بل كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في
معمول واحد قياسا على امتناع حصول الاثرين ومؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله

والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد لا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقولك فلا ابا لبنا مثل عمرو ان ولا بنية على ما يجئ فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعد ان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لانها الناصبة لاسمها عنده في الخبر وفاقا لغيره خير تقع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل قد عندهم اذن لا واحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول وقوة موجودان لكونه خبرا للمبتدء وعند غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد لانه يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان تجعل الخبر زائدة بل النفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مضاف لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجئ بعيدا او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لو ثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لو يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستعتب فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة لغة لكن لما تكرر للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدا كما مر فيهما ههنا الا الابتداء فقط فانها ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة كما مر ملغاة ما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعد ما في الجواب انما التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفعهم الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتباين لا سمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها الضعف بحال لا استغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله وافادت الخ قد تقدم ان العمل ومعناها الاستفهام او العرض او التمني قال لا اندلسي لا اعرف احدا يقول بحق الغاء لا الاستفهام اذا كانت للتمني فيكون لا لفظ مجرد لا استفهام بل لا بد اما ان يكون لا نافيا او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لا بد قال العلامة ابن هشام في لا الاستفهام تجعل فيما بعدها كما تجعل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان من الكامل

هل سان عادية لا دمعها سرب

تحشو كوسط التنابين ؛ وفي المثل الا قاصٌ بالعير يضرب لمن قل بصره فضحه الاستفهام فيما ذكر من الشعور والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال بلا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وورد ذلك لا تدابني وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التخصيص يجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدًا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقولك الا سبيل الى خمر فاشربها بالا سبيل الى نصر بن حجاج فالماذني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرٌ أنفقه والا اماءٌ وحرٌ اشتريهما وخبرها عندهما اما الظاهر او مقدرٌ كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغنيها عن الخبر ويصير حينئذ اسمها معنى المفعول المتمنى الا غلامٌ المتمنى غلامًا فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر هو كقولك اللهم غلامًا اي هب لي غلامًا واما ما يلي الا اي اسمٌ فلا خلاف بينهم ان لفظة على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المذكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرًا فانه يدل على محصلٍ للبيت ؛ والبيت مُضمّن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاصل عنده هلا وسنذكر في قسم الحروف والفصل محذوف اي هلا ترونني رجلا وروى الالقاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرًا وروى الا رجلٍ بالجر اي الا من رجلٍ فقوله نعت المبني الاول مفردا يليه مبنيٌ ومعربٌ نحو الا رجل نصبا نحو الا رجل ظريف وظريفٌ وظريفا والا الاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا فقوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنيٌ خبره وقوله مفردًا يليه حالان من الضمير في مبنيٌ والعامل مبنيٌ اي يُبنى النعت اذا ولي مبنيًا لو كان مفردًا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب لبناء ذيها ليقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا في اللفظ متصلا والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظريف لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذلك بُني صفة للمنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدًا هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا المعرب احترازًا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كرير في نحو لا رجل ظريف كبير وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردًا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه او الوجهين نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولو من النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لو بين النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لو بين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا ولي لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني اذ مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يجاء اذا

في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفضيا من هذا ليست لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع النفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته لعمل في محلها كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا سند وحد على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع النفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب النفي ههنا مع نعته **قوله** ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة عنفا وقال يحيى بن معط صفة المبني المضاف منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم له والحسن له لعلة قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق ان يفوق بان يا وما باشرت المضاف لو يكن فيها النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته يوجد في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لوقوعه منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعراب جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا لو خبر رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في عمل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتداء اذ لو عملت النصب في المبتداء وهي مفيدة معنى الكلام لكانت كليس ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لو يجز رفع اوصاف اسماء تلك الاشياء معها كلها واقول ان الفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ودونه ايضا على اي البرد لهي عامل ضعيف تعمل عند شبهة المشبه عمل ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبارا واعراب اسمها لا يسمى الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء واغا جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع منبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع واغا جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة عمل ان نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب فجاز العطف على اللفظ وعلى المحل جاز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك ولا العباس ولا كذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال دب شاة وسخلتها لو ميم نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا ابا وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف امر التاثير لانها تليها او كان في حكم ما يليها

ان عامل ... جنسه ... بناء ... نكرة ... ان ... ما ... ان ... ما ... ان ... ما

اسم النعت المذكور على انه مثل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس لا الا بناء ان لا يجيز في نحو العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال لا انا لمسي الذي فمن التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نقض لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل عندنا ظريف لك وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب فتحها وقول لا انا لمسي قرب ذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المبني لا ندلا يقصد من المنعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يبنى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبنى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لو تم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في بابه ونذكر في باب البدل انه يجيء لاعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثلك احد ولا اكرم زيد رجل ولا اكرم زيد احد قال امرؤ القيس

ويلمها خلة اذا ما الصبا هبت بريا فمن هواها الجواء

والاكهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حكمت على اللفظ قلت لا مثله احد ولا اكرم زيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فانتصاب زائرا بفعل يدل عليه الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار لا خوها لاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية يجوز ان يكون توابع على اللفظ واما على المحل فلا يجوز تاكيدا للمنفي المبني تاكيدا معنويا لان النكرة لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا كما ذكرنا في المنادى كرر على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا كما لا بفصل بين الاسم وذلك المكرر شيء وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كالمركب الثاني كالمحال الموطئة في نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر للموصوف ولي نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل اباله الاغلام لبق جائز لشبهه بالمضاف لما ذكرنا له في اصل مثال ومن قولهم لبق لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا اما ين له فيكون ان يستعمل على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ وذي المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف في ذي المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك كما يقال

ولا اباله ولا اخاله لتكون معرفة اتفاقا ولجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معرفة اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تُقدَّر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدّرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كليم الثاني في يا تيم تيم عديّ على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عديّ الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة لتوكيد دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها خلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستكره نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة بل فلا يقولون لا ابا لك يخلدٌ فصرحوا بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله ؎ يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ؛ قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكريرها والجواب لم يُرفع ولو يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر مع الفصل بـ لا لا م وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فلذا يلزم ان يكون لا ابا لك كذلك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولو يتفقوا ان ابا لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا اب لك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحدة مع كون المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لو يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فحكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي لا يريد بمشابهته المضاف انه مضاف المضاف بالتغيير الذي مرّ في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان ابا لك واب لك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر لا او صفته لاسمها واسمها لا يوصف بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا فقوله لمشاركته اي لمشاركة نحو ابا لك لا باب المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

لا ابا لك ولا اب لك

فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص صلة وتعريف حادث كما حدث في باب الاضافة وابوك لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو صلة معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز الا بما يفهم ولا ترقى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن مبنيا فلا يكون مبنيا على قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف يجوز ايضا في المنكر الا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف فاذا قلت لاغلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين الا فافا اما على مذهب النحاة فلا امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف والجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بهالك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل بهما اكثر فصل للكثرة ما يتسع في الظرف ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله ٥ كان اصوات من ايغالهن بنا * اواخر الميس انقاض الفراريج : قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك لا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبرها ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها وهي جازيتها وان زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه المرفوع فالرفع قوله هو المسند بعد دخولها اي حوالي مسلتها ولا في مسلتها لانهما اجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي جازيتها اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فالغة الجازيتها اذ ان اعمال ما وجدها دون لا عمل ليس لشروط تنتجي وغيرها الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واحذ زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله ٥ وما ان طبنا جبن ولكن : منايانا ودولة آخرينا : اعلم ان الاصل فيما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالفعل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معنييهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما ولا ليس كلاهما لنفي الحال ولحق انما المطلق النفي كما يجيء في الافعال المقاربة فلما كان قياس عملها ضعيفا انتفت لا دنى عارض فمن ثم يجب ان بعدها واما عن تقدمها واما ان كانت لتاكيد النفي لكنها لشابهتها بان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على النفي فاذا دخل المستغرق افاد الايجاب فصارت بمنزلة الا التي لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انتفت لفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء الفصل بالظرف

نسخة بضم الكاف والصواب الفتح
نسخة بالاضافة الى الضمير
نسخة بالاضافة الى الظاهر

غير كاذبٍ ذا أو هو عند المبرد قياسُ انشد ابو علي ﴿ بني غُدانةَ ما إن أنتمُ ذهبًا ؛ ولا صريفًا ولكن أنتمُ الخزفُ
وإن العاز لغة عند الكوفيين نافية لا لائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدتْ لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل
على النفي افاد الايجاب وردّ عليهم بانه لا يجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بشيء مما فان زيد لقائم ومن
الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سعد مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يتوليها
معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لبحت التحقيق ولذا في لا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء ﴿ إلا أواري
ما إن لا أبينها ؛ بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لأيا ما أبينها ومما يعرفها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان
لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يخبر اعمالها مع انتقاض نفيها بالا و
انشد في ذلك ﴿ وما الدهر الا منجنونا باهله ؛ وما طالب الحاجات الا معذبا ؛ واجيب بان المضاف محذوف
من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سير
على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد و ما في الدار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنع العبدي لا يبطل عملها اذا كان
الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها
متقدما الخبر ظرفا كان او غيره قال الرّبعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق ﴿
فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم ؛ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشرٌ ؛ فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم و
قال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز
الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب فالوا ونحوه
﴿ لو اناك يا حسين حُقّت حُرّة ؛ وما بالحرات ولا الخليق ؛ دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل
الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه
الاخفش وهو الوجه لانها انما تدخل بعد ما المكفوفة بان انتقاضا نحو ما ان زيد بقائم قال ﴿ لعمرك ما ان ابو مالك
بواهٍ ولا بضعيف قواه ؛ ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له
ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد
يدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننت بخارج وقد
تزاد في خبر لا النافية للجنس بعد ما النافية وقيل هي بمعنى في ورب ما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد بدرهم
وفي خبر ان الا التي بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي
بخلقهن بقادر وقد ترد بعد ليت قال ﴿ ندمت على لسان كان مني ؛ فليت بانه في جوف عكم ﴿ وما يبطل

ف ٥ قوله من ينصب الصفة والمضاف
ف ٥ قوله ان النفي الخ يرد عليه
ف ٥ قوله لا يجمع الخ يرد عليه
ف ٥ قوله ان زيدا لقائم ومن
ف ٥ قوله ان الا التي بمعنى
ف ٥ قوله ان الا التي بمعنى
ف ٥ قوله فعال فعل للمبالغة
ف ٥ قوله الذي به شابهت
ف ٥ قوله ما ان الخ
ف ٥ قوله دون الاسم
ف ٥ قوله الذي به شابهت
ف ٥ قوله عاد الله دولتهم
ف ٥ قوله ما ان الخ

على ما أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا لقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدء وخبر والانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس لشيء لان الباء زائدة فاذا توالت ثبت لا يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس الجر وهما مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بنزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب الجزء محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصب لفظ السبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع أن وان اجازا لاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس شيء مما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ولا يجوز ايضا الا تصال مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه اى على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه بل او لكن لانها للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف قوله فالرفع اى الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر مبتدء محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزم النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عنده ما ينفرد عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله ٥ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ٥ ولا ناعب الا ببين غرابها ٥ وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبرها او خبر ليس الجر وبالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ٥ معاوي انا بشر فاسجح ٥ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ٥ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتداء محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحي البيت واما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لم يكثر الباء في مثله حتى يكون كالعدم كالثابت وقد يعامل هذا المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا او بكرا وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرفوعا به

ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجاز خروهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية منقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما الا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية فيجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهر الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا اخوه قاعدا وقاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منبئان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا وقاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة عطف على لما كان وليس وما عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على الجملة تقول ما زيد قائما وليس زيد قائما ولا قاعدا ويجوز فيما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر لانه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه لان ما وليس لما بطل عملهما نقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر ابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد ولا ما زيد بقائم ولا قاعدا ابوه جاز ذلك في قاعدا الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور عنه ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين تكثيرا ان انفصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم واين جعلت موضع السبب اسما بلا تصدير رجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوه زيد لو جعلته في اللفظ مرتبطا بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا باستكرار الاسم لفظا فان اجاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زيد ذاهبا ولا مقيمة انها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مما المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابو زيد

على جملة موضع السبب جنيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو وليس معه ما نصب فاعلا لان عمرو لا يصلح
ان يكون فاعلا لقاعد مع عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكم حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه
ان يكون فيه وفي معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه ولا رفع
عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يسق لا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد بتقدمه على
الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسم على الفعلية ويجوز الجر على
ما ذهب اليه الاخفش من نجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنف من
كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما مر في باب العطف وبعض الفدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض بنقيض
عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه
لا المقدر كما مر في التوابع ولجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا
على اضعف المجانين ؛ وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال
الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فالها اضعف من ما قال لكن
النحاة لا يذكرون في كتبهم للا شرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل
ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التي لجنس الحينين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد
يدخل على لفظ اوان ولفظ هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ؛ ولات ساعة مندم ؛ والتاء
في لات التانيث كما في ربت وثمت قالوا الا ما لتانيث الكلمة اي لا ولما لغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فمضمر
اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وقيل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء اذ
تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف
لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
تفعل الا محذوفا فاصل الجزاء من قولك سيتي وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل في لات حين مناص اي ما ارى حين مناص
والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى
كون لات هي لا التبرئة ويقوي لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول
واذا ارتفع فلا اسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين
كما جاء ؛ العاطفون حين ما من عاطف ؛ والمطعمون زمان ما من مطعم ؛ وفيه ضعف لعدم شهرة تحين

في المضاف واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تا وان ولا لهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي وهم وليس بشيء اذ لو كان لجر غيرا وان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولو سلم لات حين مناص بجر حين لا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل ومعنى يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قولهم طلبوا صلحا ولات اوان فاجبنا اي ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون تخيل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين سواكن كما كسر ذال اذ او تقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين نحو اتى بتنوين العوض ولا بعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فلا تكون ولات حين مناص على الفرائد الشاذة كما قالوا لا ارجل اي لا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حتت ولات هنا حتت وبدا الذي كانت نوارا حاذرت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال اي انزلا كظبي عين عيناك ثم لات هنا ان قلبك مرتع اي ليس هنا الآن ودفع ما يعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك كلهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك عند الاكثر ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفته له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا وشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذن ولو بنيت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه كما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا بني الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما الخ باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة اما من حيث اللغة فلا شك في ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان اتصاله لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي توصل الجر ظاهرا او مقدرا او قوله مرادا اعم ان يعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت متوقف تقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد فهما معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجز حذف المقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر بان كان كذلك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا اعم ويجر بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت

من حذفهم المعرب بادنى ما يختلف آخره ويفضى الى الدور كما لزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما نحكم بانه يعرف غير رفع فوجبت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا بافيا عملا اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد الان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصب ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه الا فى الاضافة ولا تمها الى حرف جر بل قد يتم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر ولكن ان قلنا العامل معنى الاضافة لا نا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول الفعل بل نريد الاضافة التى تكون لسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذ الجر حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لشابهته المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم به هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرفع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى اوامرا جليا فى الاعلب قوله فالتقدير بشرط ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم يفصل اللفظى عن المعنوى بقوله بعد وللمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقدير وانما قال سالما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينا اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف المتنوين او النون لافادة تمام ما هى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والجمع فلما اراد وان يميزوا الكلمتين قربا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو حنزرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى ما امعنى اللام فيما عدا جلس للمضاف

وظرف ومبعض من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرف وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم تعيل تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاقوال وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يتبين المعنوية الا باللفظية فمتى المعنوية مضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او من او في في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرف وتعني يكون المضاف بجنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام واكل ان يقال بعض منه ونصفه منه ويده منه لان من التي يتضح بها الاضافة هي التبيينية تحكي خاتم حديد وباب ساج وثوب خز درهم شرط من المجنس ان يصح اطلاق المجرور بها على المجرور كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به ويقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا اسد كزر ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع خلف يختص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بائي الفاتحة ولا تقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان دنى ملابسته ولتخصيص في الاضافة بمعنى اللام كقول احدهما على الخشبة لصاحبه حذ ظرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فتقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان كل واحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه مريدا خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجح اطلاق اللفظ المبدون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام

زيد من غير اشارة الى واحد معين ذلك كما ان اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ٥ ولقد امر على اللئيم يسبنى : وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد ان معنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان لهغلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد **قوله** وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امراة **قوله** وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل احدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله ٥ علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم : بابيض ماض المثفرتين يمان : ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف بمعنى نحو زيد صديقى يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء زيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هنا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف للمعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها واعلم ان معرفة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بجملة الصفات وكذا ما مثل زيد لا يختص ذاتا بل نحو مثل يختص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضفت غيرا الى معرف لم ضد واحد فقط تعرف غير لاختصاص الغيرية بتلك الحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بما تلتبس فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشىء الفلانى والمعرفة والنكرة بمعنيهما وكل شىء خلص لك بعينه من سائر ما تشتهيه معرفة وقد احتج ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى لنعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصالح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ٥ ان قلت خيرا قال شر غيره والجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قليلا غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب واما جاز هذا لتحاملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما

قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تأخيرها العطف على غير تكرير لا كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعها الفراء والسماع لا يرد بكثيتها اذا عضده القياس وكلاهما منعوا عشرون يا رجل وانى رجل لعدم السماع وان لو يمنع القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لا بخصائص الشبه فى جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه قال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لو تعرف للزم تعريف اسم فاعل مضاف الى مفعوله اى مثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا ارادت الحال او الاستقبال والجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما جئ بعبيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا فى حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ولهاك انها انما لو تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد ولكن الاخوات وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من لواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاءت هذا اللوضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادالها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله وحسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهتها قدك وقطك فى غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراة كافيك من امرأة اجراء له فى عدم التصرف مجرى قطك وقدك وقد استعملنا هيك على اصله من التصرف فقيل برجلين هيئك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هتك من رجل وبرجلين هتك من رجلين وبرجال هتك من رجال وبامراة هتك ومعنى هتك اى انقلك وصف بمصدر فاجروه مجرى قدك فى عدم التصرف لافادته فائدته ورعاجاء فعلا متصرفا نحو برجلين هتك برجلين هتك وبرجال هتدوك وبامراة هتدتك وبامرأتين هتدتاك وبنسوة هتدتك ويجوز ان يقال فى حسبك وهتدك ونهيك ولهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها فى الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحدا منه وعبدا بطنة تكرتين قال حاتم اماوى ان ربت واحدا منه اخذت فلا قتل علىّ ولا اسر ولعل العلة فى تنكيرهما ما قال البعض انهم اذا اضافوا الى اقل واهم مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو ربت رجل واحدا منه فانها عائدة الى رجل وكذا الى قوله ربت واحدا منه اى ربت رجل واحد امره وسيجئ فى باب المعرفة ان الضمير الراجع الى

نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيدا واحدا امدوكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحدا امدوكذا ينبغي ان يكون نحو ابن صدر بلدته ورئيس قبيلته وابن امة ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد اقعد اللئيم ليبتني وقد يكتسب المضاف الثالث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض صابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه فاستغناه قال ٥ لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ؛ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ٥ اذا بعض السنين تعرقنني ؛ كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال ٥ مر الليالي اسرعت في نقضي : اخذن بعضي وتركن بعضي : اذ يقال السنون تعرقني والليالي اخذن منه قوله ٥ شاحت الديار شخص قلبي ؛ ولكن حب من سكن الديارا فاكتسب الثالث والجم وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدودة نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمئة الدراهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على خلافه قيل ويجمد على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره فهو اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا اتى عندي ثلثة ثم قلت لو لم تذكر من اي نوع هو فرجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة الاثواب وان كان اقحم من الاول اضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كما لم يعرف الاول استغنى عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لا يدلان على الخصوصية لو تاتا بالعددين وايضا الاخلف وصف للمضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع لخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بحسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٥ الواهب المائة

الجهان وعبدها ؛ واما جاز الضارب الرجل حملا على المختار فى الحسن الوجه والضارب بك وشبهه فيمن قال ان مضافا حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اى يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافا الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضارب اليوم فيكون للمضاف اليه مفعولا لفيه من حيث اللغة فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضارب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فالتبس فيه فاللحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال ؎ رب ابن عم لسليمى مشمعل ؛ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ؛ ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى فى فى طرفه والوجه فى تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الدين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل او الاول والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على ما يجئ فى بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى او معنوى اوثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته وما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجئ بيانها بعون الله تعالى

اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فمقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اسار فعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة واسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهى ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال والاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا كما ترى الى رفع الظرف والمنسوب فى نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت

برجل مصرع غلامه وكذا برجل حزين صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتها الى سببه فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف فى الحقيقة نعت المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين الموصوف المختص لكل المتبين منه المخصص فلم يكن لتعين هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا اختصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع فى غير المتعب بمعنى الاطلاق كما او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نائم فى داره عمرو ومصروب عبده بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع لان الضمير فيه يصير انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها مشتبها بالمرفوع فى الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فى الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغى ان يكون الحال المشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبى واما عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتها للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان الحال المضارع الصالح لهذه المعانى الثلثة الموازن على الاطراد اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لشابهته للاسم الذى اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يومن بالله وعمرو ليس بموجوه اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى الثلثة فاضافتهما اذ ذاك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وانما لغتا كانت للاستمرار الاصل الازمنة عملت نحو انه لمختار وانكما ومضروبه بنو فصل السيف سوق سمانها تواسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبا هما الا الى الفاعل والمفعول به المفعول فيلشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء موؤلا باسم الفاعل المسمى بكان اضافته لفظية كقوله ص منجرد قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة تجر اللحم اجراى عابرة فيها كقوله ص يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمل الاعند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يخصص المضاف بكخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله ولم يتقدم متر قب فلم يشتهر فيها ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث تعين المضاف بها او تخصصه واسم الفاعل او المفعول

المستقبل يصح ان يكون اضافة محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وذلك لانه وان كان معنى المضارع الان استمرار
ملابسته المضاف المضاف اليه يصح تعريته بدا ى تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما
تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك
فاذا قصدت هذا المعنى لم تعمل الفاعل فى عمل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب
بل تقدره كاسم جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم
المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدراهم اى يعطى الدراهم وعمرو مكسو جبة اى يكسى الجبة
وحالة كمال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما قرروا علم ان حال المجرور بخلاف الصفة فان اضافتها الى معمولها
محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل
ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها توفى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول العجمى ضربك يريد
عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لو لكن لها بد من مرفوع اما
ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقولك تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى
ضربك فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان يقدر
الانفصال فيها اظهر من توكان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر
او يتعرف بنسبته الى فاعله ومفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فيقتضى
ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عملا ولا دليل بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج فى
عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى الصفة
مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابهما قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر للتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول
الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات مفهومه عقلا او وضعا فبعد حصولهما له يكمله العمل فيهما اولى مشابهة للفعل
واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية
مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعملا فيهما
ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من
المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه بمشابهة
قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان
لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بالجر
الانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لاجل طلب الفاعل والمفعول

قوله ولا تقيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها اعمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسوّ الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف في المضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدّب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدّب خدامه وحسن وجهه عند من جوّز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام والمؤدّب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب يدا لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ودرّ ثوبا زملت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لو افادت تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهتها لم تفد تعريفا جاءت هذه المسئلة وامتنع نزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لوجب الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهتها لم تفد تخفيفا جاز الضارباً زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة وقال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اعمالا له توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين لسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف يتسبب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجيه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبّه به وذلك هو الحسن الوجه والجميل فيه هو المختار وذلك لانك لو دفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثل قوله فتوطئ للجر وذلك انهم لما اراد والاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير وشرط هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله ٥ لحاني الصيف والبرد بردة ٥ والاولى ان يقوم

مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه
ضمير فلا اعلم جئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا واجعل مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول
فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لصحة الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف
الى موصوفه واذا الرافع من الصفات تعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب
غلامه عمر الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في
المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجئ لو يجوز وا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع
في صورة المنصوب حتى لا تكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن
الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره
ثم تقول كما اشبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التقاض في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه
الضارب زيد بالحسن وجهه وذلك لان الحسن وجهه لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لو يجز ذلك في اللفظية ولنسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب
المعرف من العلم وغيره امّا الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول اضارب يد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون
اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان
الفراء يجيز هذا الضارب زيدٍ وهذا الضاربُ رجلٍ ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيدٍ وهذا الهو ضاربُ
رجلٍ اى هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يجوز
كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجهه
على تقدير هذا الذي هو حسن وجهه هذا الغلام زيدٍ اى هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه
على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف
منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مذهب من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة
وان لم يحصل بها التخفيف على ضاربك فانها تضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف
لانها لو كانت لاجله لو تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضاربُ يدٍ وضاربٌ يدًا وانما
تلزم نحو ضاربك لان الاضافة في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول
فلو لم يحذف اولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف حملوا ضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما بابٌ واحدٌ لا فرق بينهما الا اللام هذا

زيدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حذف ذى اللام فى الضارب فى وجوب الاضافة
على المجرد منها لعلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لو لم تضف لما ذكرت انهما من باب واحد فلا احتاج
الى حمل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى
اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة
المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما
مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يلى مفعولا ظاهرا او مضمرا فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه
ولو نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون
لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا نحوهما اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان
الوصف المقرون خاليا من نونى المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهة
للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهو هم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل قال ابن مالك ومضافا
الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان
على قياس قوله ان يجوز الضارب ه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام ومذهبه ان الضاربة ليس
بمضاف بل قد يحمل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله ٥ الواهب المأة الهجان وعبدها
لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المطهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون و
التنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى والنشد ٥ وليس حاملنى لا بل محمل
وقيل بل النون للوقاية لتشبيهها بالخلف وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بخلفى لا حاملنى والنشد ايضا ٥ هم العلون
الجزر والامرون نذا ما خثوا من محدث الامر مقظما قال سيبويه البيت مصنوع والنشد ايضا ٥ ولو ترى فقى والناس
محتضر ونكر جميعا وايدى المعتفين له وارفد قال سيبويه هذا الضرورة الشعر وحمل الهاء كناية وقال البرد الهاء للامر
والمحتضر الله لمسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها لتشبيهها بهاء التصريح لما تثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد فى
موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين و
النون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر وامّا الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه
ان لو يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار عوده المضمر بالمظهر فالهاء
عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على

الاضافة منصوبًا كما في قوله ﷺ الحافظوا على العشرة: بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجارًا بالاضافة الى الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان او مثنًى او مجموعًا مجرورًا بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيدٍ وهذا الضارب الرجل زيدٍ على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابه فان قدرت البدل قائمًا مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيدٍ ويا عالمُ زيدًا وزيدٍ او قال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع مبتوعه فيُنشد ﷺ انا ابن التارك البكري بشرًا: بنصب بشرًا خبرًا حملًا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله ﷺ الواهب المأة الهجان وعبدها: تقديره عبد المأة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدٍ وغلام زيدٍ فليس فيه الا النصب حملًا على محل الجر وروى مذهب سيبويه قوي اذ قد يُحمل في التابع ما لا يحمل في المتبوع لان القصد فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغيرُ ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان وَلِيَ المجردة منها ظاهرٌ سببيّ مرفوعٌ بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلًى باللام بدرجة او بدرجات او منكرًا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجهٍ ابي الغلام وحسن وجهٍ ابي غلامٍ او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجهه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسنٌ وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال ﷺ اقامت على ربعها جارتا صفا: كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما: ولكن اما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ﷺ رحيبٌ قطاب الجيب منها رفيقةٌ: بجسّ الندامى بضّة المتجرّد: اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعاليين فيكون مثل حسن وجهٍ الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة عِلْمًا استقبحهم لمثل زيدٍ حسنٌ وجهه الا حاذق والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين وان وَلِيَ المجردة منها بارزٌ هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمٌ خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز فيه النصب تشبيهًا بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من علة لا حشٌ وهشامٍ في اسم الفاعل المجرد وان وَلِيَ ذات اللام ظاهرٌ سببيّ مرفوعٌ بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهٍ ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة ويجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس

بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنَ غلامِهما والجميلَيه وكذا بالرجال الحسنَي الغلام والجميلَي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طبيبٍ في داره نومُك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المأة الهجان الماة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وقام البيت نحو ذا تزجّى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجى اي يساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متناول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متناول ولا يضاف اسم مما تناول المضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحنظل وضبّ لعدم الفائدة وحاين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متناول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان تكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا تكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيدٌ نفس لان المعلوم المعيّن بعد ذكر لفظه وتعيّنه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حيّ رياح اما الاسم المضاف الى اللقب فتقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجوز هناك ان يجوز نصب اللقب الموخور ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انه لو انقطع الثاني دفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيسُ قفّةَ وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع

لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق الضاع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءنى زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم يلتزمون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاخبر عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات ويذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما اذا وذات وما تصرف منها اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى ذا صباح اى ذا وقت صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليسا من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحبه هذا الشراب فليس المسمى الى اسمه وقوله ـ اليكم ذوى آل النبى تطلعت ـ : نوازع من قلبى ظماء والنبب : اى اصحاب هذا الاسم جاء ذو اسيبويه اى صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل مراد فى التصغير فليس من هذا الباب اذ معناه التصغير المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما آتى فى نحو قولهم هذا آتى زيد فاويله شخص آتى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص بمعنى هذا آتى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غير واما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعل حتى زيد فكانك قلت فعل هو بنفسه وهى موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حتى زيدا اى هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى المتاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال ـ الا فتى الا ابنى زياد : وحتى اتيهم فتى الحمار : وقال ـ يا ويح انك حتى ويل امه ـ قد كنت حانفة على الاثام : وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حتى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله ـ الى الحول ثم اسم السلام عليكما : ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر : وفى قوله ـ تذكرت اسم الشيب فى مسلم : جوانبه من بصرة وسلام : وفى قوله ـ لا يعفق الطرف الا ما تخونه : داج يناديه باسم الماء مبغوم : والغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ـ ذعرت به القطا ونفيت عنه : مقام الذئب كالرجل اللعين : والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة بمعنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب هى صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا هو

ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادي فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذيب فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لان من بَعُدَ مكانه فقد بعد هو واذا بَعُدَت الذئب فقد بَعُدَ مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوّزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهاداً للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفةٌ جرْدٌ والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى موصوفها عندهم اذ ذاك لا يختص ولا يتعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصّص الثاني وتعرّف تخصّص الاول وتعرّف وما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر لسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعُدَ في اللفظ عن المجرور به غاية البعد فعلى هذا لا تقول هذا مسجد الجامع الطيّبُ برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مرّ وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهي اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوّزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لو يجوّزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا تسلم له وهو موضع النزاع عند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف صيقل اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور الا ان حُذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الخبتة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعٌ للناس في مسجدٍ للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويجلون نحو جرد قطيفة بالتاء ويل لخاتم فضة لان المعنى شيء جُرد اي بالٍ ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً والغربي جانباً مخصوصاً والاولى صلوةً مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكُرَيْرة وجانب الغربي كجانب الغرب واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليث اسد فللفراء ان يجوّز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال

قال ان العرب يجرّ اضافة الشيء الى نفسه واذا اختلف اللفظان كقوله ٥ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ... سيرضيكما منها سنام وغاربه ؛ والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نجح البلاغة النسخ الرجام منهم شفقات وجلهم وقوله ٥ وسكاك الهواء وذخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافة محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فقول في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الحلاف فضد ابن السراج وعبد القاهر وابو علي والجرجاني هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما يظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتدئ زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدء هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما مجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط ذاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا كالشبيه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفعه مضمرا ويجعل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ٥ مالك اضلع البرية لا بو حنة فيها الا لديه كفاء وقوله ٥ ولو ارق ما مثلنا خير قومهم ؛ اقل به منا على قومهم فخرا ؛ ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقة مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون لبعض المضاف اليه كالذي يدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افاضل الناس مفضل في الفاضلة على كل واحد من بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الفاضلة على كل واحد من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد جزء هذا المفضل منسلخا لاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كانت بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من البيانية كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم واذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثل فتكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدء محذوف اي هو اضلع وخبر قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون

افضل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوانه او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اى افضل افراد نوع الانسان ولذا اختصاص بمفرد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد ومصارع مصر والتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة فلا يخلو ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البر رخيص الكر طيب المرجان والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجب اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب الفعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب الفعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اى فى الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزء من جملة معينة بعد مجموعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول تقول انا جزء من جملة يخرج منها الفرس اقوى البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزء من جملة بعده وقولنا معينة يخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا اخرج نحو اى رجلين زيدا واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله اخرج نحو وجد زيد احسن ونحو اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لو يجتمع من الوجد امثاله ولكن لا يجوز اى بغداد طيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا الرجل زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر اطيب الكر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء ورد بعدها الجمع معهود بين معينين او جنس الرجال ذهنى على كلا التقديرين جملة معينة واغاجاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان الجرو رفى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما مر لان الرجل واحد من هذه الجروات اجتمع افرادها مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة الى الاول

وامثالہ کما شرحنا فمعنی ای رجل ای قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجالا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افضل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافهم سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا وتثنية وجمعا فلهذا الجزء الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد وعمرو رجلين رجلين كالزيدين وعمرين رجالا رجالا كالزيدين والانطن ان صاحب افضل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فقولك في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى يعين احد ذلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا او اي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد على البدل لان نفي الجنس تخييف بخلاف المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا تطلق مع ذلك التعيين على جزء واي افضل لا يضاف الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون جزءا بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر الجر وربا بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه في اي والمفضل في افضل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اتي وايك فالمراد بيانا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد اكم والمخاطب اذكان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار لتكرير اي المحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بنفسي وبك معه ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال ؎ فاني ما وايك كان شرا ؎ فقيد الى المقامة لا يراها ؎ وجاء مثله في الضرورة اظلوم اظلم وايح معرب مع ان فيها معنى الشرط والاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة جانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم وتجريدها عن التاء مضافة الى مؤنث افصح من تحاف التاء كما يجوز في الموصول قال الله تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم تام الاضافة اليه وفي العموم

اى لايقال نحو كل الجميع والاجميع الكل فانهما متماثلان فى العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثانى معنى قوله عين الشئ يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين لزيد والا فالشئ اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال ص هل لكم فيما الى قائتى ؛ طبيب بما اعيى النطاسى حذيما ؛ اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل اكل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة اى وكل بيضاء قال ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عندهم وعند غيرهم يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا ايجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ايضا لو لم يقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيد فيه معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاء غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذ المجموع ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لوبكن المخاطب مرادا وعند ذلك لا يفيد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعل كما تقول اخوزيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجوز الفسادات المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن للعامل لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذا استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا مانع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله ص فاحببت الديار شعفن قلبى ؛ واما ادا الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حروف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك تقولان وفى التانيث كقوله عليه السلم

ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال ﷺ يسقون من زنجابيل عينها يسنبر من برد يصنق بالراء والحيق السلسل اى ماء بارد وهي نهر فقال يصنق بالتذكير ويقوم مقامه في الذاهبة ايضا نحو خطفت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هند رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد واستضعف سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز تصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى فهو كقول فرعون موسى كما ذكرنا في لا البرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله ﷺ وقد جلستي مرجنة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان واما مع وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير فحسبه ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وليس الظروف غايات ومنها قط وعوض ومذ وحيث كما جمع في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله ﷺ يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجهة الاسد وقوله ﷺ الا اعلا ذا وبدا هتساجر تهدل الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين وهو يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علا ذا سنامه او بدا هتسامه ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدء الاول محذوف وهو مغائر المذهبين ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واصله نحو يا تيم عدي فيما يعتقد ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فاصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوا ان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورضينا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالكثر ابدال التنوين واستماع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو احذ المال كلا او ذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كلة وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس مشهورا وثالثها الضمير بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﷺ لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله ﷺ كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما

غير حتى نحو قوله ثم على الأسمر قد شفت ؛ غلا ثم عبد القيس منها صدورها ؛ وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة ورود في الكلام وقد جاء في الشعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا او المضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة ؛ وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ؛ نفي الدراهم تنقاد الصياريف ؛ عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر الكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب المبتدأ و الفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا تسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء اد وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وزيد ويعني بالملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وداع ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حروف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره اذ الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسب ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا لفتى ولهذا قالوا في الاضمر في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة الصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كحبلى او لا كفتى وحبلى ومعزى وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كما فهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم ثابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلة فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لان لا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا كان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلموي بالكسر لا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء فتحتها

كما هو اللغة المشهورة الفصيحة واما جواز هذيل قلبها الفا استحسانا لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذ ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموا فانه لا امر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى الكاف الضمير قال ح يا ابن الزبير طالما عصيكا : وطالما عنيتنا اليكا : لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان ياء اى ان كان اخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجئ في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يقبلوا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اى اللين فخفف بالادغام فقلب الفهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام تقرب صوتهما بالسكون الاول وقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي وثانيا كسيد واصلهما طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها كما في نحو مصطفى واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى كسر وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخر الذي هو محل التغير فلهذا لم تقلب في سيل وميل وايضا لهم اذا شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تحملوا بقلب الضمة كسرة فجعلا ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو ثي في جمع ألوى اذا لشتبه بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة حيث صح الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انا بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال ح قال لها هل لك يا تافي قوله واما الاسماء الستة فابي واخي واحا المبرد ابي واخي ويقول حمي وهني ويقال فيّ في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة فلا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضربان ضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوفان وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فلانه تلك قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال لامه واوا وميما لا متناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرفين واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدل وعلى آخر الكلمة فلا يدل وعلى كلمة آخرها واوها واما الابقاء فلالتقاء الساكنين فيؤول امره الى ابقاء

على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فتحه اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على تحركه والاصل السكون فحذف كلامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو سيما لالتقى الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله ٥ خالط من سلمى خياشيم وفا: فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي ويجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال ٥ كفى بالناءي من اسماء كافيا: وقال ٥ واخذ من كل حي عصم: وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فتح ما قبل الياء في الاحوال الثلث وقيل اصله فوي كذري ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر التناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لو يكن بالكسرة اعرابيا تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المضيف او للكسرة البنائية عند المخاة بالكسرة الاعرابية العروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو ولا لف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجئ بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في فيّ مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فيّ وقد يقال في وفمه وفمُ زيد في جميع حالات الاضافة قال ٥ كالحوت لا يروي شيئا يلقه يصيبه ظمأ: وفي البحر فمه: والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو وميما عند القطع عن الاضافة هي حوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فلا اولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال ٥ هما نفثا في فيّ من فمويهما: على النابح العاوي اشد رجام: وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافتها الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها وقد تثبت في بعضها كما يجيء وفي ذكر لغاتها وثالثتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك حمل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم اخلال بالغرض حملها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها وانما جاز للمبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك في اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف

ردّها اللزوم الياء لما قلنا في فتى على الاصح وشبهته قول الشاعر ص وإني طلاق ولبانٍ أزيدار واجيب بانه يحتمل ان يكون اتى بجمعه مضافا الى الياء اذ يقال في ابون ابون قل ص فأنتما بكيّ فدتنا بالابينا كما قيل في ابوه ابون قال ص ولكنّ لهم كنتم بنين الاحينا و المذهب لا يحتمل بالمحلات قوله فأما اذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفخ الفاء فيهنّ واو جاء حم مثل يد في سب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم ان في اسماء اربع لغات وفي اخ ست لغات مشتركة ان يكون محذوف اللام مطلقا مضافين ومقطوعين ويكون ان كيد ثنتين منها ابا وأخا وفي الجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين في اعرابها بالحروف مضافين والغة المختصة باخ اخوكذو مطلقا وفي خمس لغات يبدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب ولما اعرابه بالحروف والاضافة الى غير الياء ونقصان القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كذو مطلقا الى الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخف مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما أمّ ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها واما الوكيل هي الشهرة عمّ صدّ الاعاضل الاثير من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها تشديد اوله مطلقا واما اسكان الميم في الاضافة نحو قوله ص حرث وفي رجليك ما فيهما؛ وقد يذكر اهل مرّ فظهر ورة وليس بلغة ابقر وفي فم لغات اشهرها واصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع غنة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فهي كالتي في الحالات الثلث اذن مثلثا للاعراب فجوّز تثليثها في الافراد لغير الاعراب بيضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قد مرّ على العين كما مر فيكون في لغة منها مثلثة فاء والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء مفتوحها قال ص حتى اذا ما خرجت من فمرّقي قال ابن جنى هو للضرورة وليست بلغة وكان المجيء بالنون بدلا من العين بدليل اللام والجمع الحام العاشرة باتباع الفاء الميم في حركات الاعراب نحو هذا فمّ ورايت فمًا ونظرت الى فمٍ وكانه نظر فيها الى حال الاضافة بالاسم عنى في ك وفاك وفيك وقد يتبع حالة مرّة ايضا حرف اعراب فقال مرّة ومرّة ومرٍ وعين يعرب وابنم تابع لحرف الاعراب تفاقا وفي جم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمدّ على اللام مع تخفيف العين وهو الشهر كيد قوله وذو ايضا الى مضمر ولا يقطع اعلم ان ذو لا يقع صفة في ابتداء ولا واقعا هو وصلة الى جعل اسم الاجناس صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف الا انها مما يجري مجرى ما يقع صفة اسم الجنس كضارب وقاتل ايضا لوجد المضاف الموصوف بها المضاف اليه ضميرا وعلم كونه قائما مقامه لاستتار الوصف بها واما ما لم يصل على هذه الصفة فذو فيه شاذ كما ان قطع عن الاضافة واخلّ اللام عليه في قوله ص فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذي ساءك فوذ ذاك لاجراء ضمير صبّة اما لو لم يذو زيد وذوي الى الوفي فانا

جاز لتاويل المعنى بالحسن اى حسبا هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها قبل دخول الفاء والعين الالف لانك اذا ذكرتها وكان فيها اسمها ان تكون في الافراد مقصورة الكن لما كثرت بالاضافة فيها وصارا عرابها بالحروف كما ذكرنا وكان الالف تحول الكتابة اليها فيها مقصورة حملوها في تزايد القصر مفردات على الاضافات اما اخو فاصله اخو بضم الخاء وفتح الواو لانه جاء في جمعه اخوة بضم الخاء وكسرها وقد قيل اخى بكسر الخاء وفتح الواو على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما ابو فاصله اب بفتح الهمزة وسكون الباء لانه جاء في جمعه آباء وآبون وقد قيل ابى بكسر الهمزة وفتح الباء على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما ذو فاصله ذو بضم الذال وسكون الواو لانه جاء في جمعه ذوون وذوات وقد قيل ذى بكسر الذال وفتح الواو على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما فو فاصله فوه بضم الفاء وسكون الواو لانه جاء في جمعه افواه وافواه وقد قيل فى بكسر الفاء وفتح الواو على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما هن فاصله هنو بضم الهاء وسكون النون لانه جاء في جمعه هنات وهنوات وقد قيل هنى بكسر الهاء وفتح النون على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما ذو فاصله ذو بضم الذال وسكون الواو لانه جاء في جمعه ذوات وذوون وقد قيل ذى بكسر الذال وفتح الواو على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما ذو فاصله ذو بضم الذال وسكون الواو لانه جاء في جمعه ذوات وذوون وقد قيل ذى بكسر الذال وفتح الواو على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال واما ذو فاصله ذو بضم الذال وسكون الواو لانه جاء في جمعه ذوات وذوون وقد قيل ذى بكسر الذال وفتح الواو على فعل صحيح العين نحو جمل واجمال

ولو كانت ساكنة العين لقلبت الواو ياء كطية وقال الخليل وزن ذو وفعل بالسكون اللام محذوفة وجمع جميع ما حذفت لامه ذوات في ذوات ذوا وقال الفراء الاخ ساكن العين فى الاصل والدليل على ذلك قولهم اخاء اما هو فانه لو جمع فيما حكى لقيل اخاء كما قالوا عيناء وهو ظبي عيناء بالتحريك لانه يدل على ان عينه ليست بحرف عين لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذفت اللام حركت العين لان ما قبل لام التانيث لا يكون ساكنا ولا دليل في هذه الاسماء الستة انها ليست معربة من حروف العلة لانها تعرب اعراب المنقوص نحو هذا اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك كما لا يدل ذو ياء على انها ليست معربة من حروف العلة لانها تعرب اعراب المنقوص نحو هذا ذوك ورايت ذاك ومررت بذيك

وقد يقال ذوا مال وذوو مال وذوى مال وذوي مال وذا وذوات وذوو وذوى وذوي وذا وذوات وذوو وذوى وذوي وذا وذوات وذوو وذوى وذوي

والخبر وهو كوفيا بقرء وقال بعضهم ان حامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اول لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه معنا فيصير فاعل المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصد المتكلم بعيد الظرافة وكذا في جاءني غلام زيد العالم زيد في جلاء في زيد انفسهما النسبة على التابع حكم العامل المنسوب حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى ان يجعل المنسوب عليه بهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جملة في غلام زيد العالم منسوب اليه اي كان الغلام معروفا بالعلم فالاول والثاني معنى فلم يجعل العامل فيهما معا وجعل معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلافا للظاهر اذ العامل اللفظي في كلام العرب انما يستند الى اللفظ كالمشار اليه بالذي فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل اضافا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن الحمل بالظاهر الجلي ولهذا البدل فالاخفش والزجاج والفارسي والكوفيون المتأخرون على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس على السماع اما السماع فنحو قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ولا يشاء والقياس فالكون مستقلا او مقصودا بالذكر ولا الوصف مطابقة للبدل اما نحو تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان ليس بهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل هو جعلنا غير مكرور كذا في غيره فان قيل لم يكن الجرور وحده بدلا من المجرور وليس هذا بدل الاشتمال ان الجار والمجرور ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكاف وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من بعض الذين يستضعفون قلنا المراد بعضا من الامم فائدة الاتاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسمى بدل الاشتمال نظرا الى المجرور لا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر كونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا بوذان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذ كان مستقلا صار العامل الموجود في الاول ولم يباشر بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عاملا في الاول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المباشرة من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام واذا كان اللام مانعا لاستناد عامله نحو الذاء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف الذاء باشر الثاني بلا ان نقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصدق للقليل والكثير بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصادق للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو مقصد ولكان معنى كل شاة ومضلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل مضلتها بدرهم وللمراد هما معا بدرهم وايضا لو جر يا زيد والحارث ولو جرهما يا زيد تاما ولا عمرو قائمان وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقديرا وما وليس بعدها هو ايضا لو جر زيد ضربت عمرا والخاء اذ يبقى خبر المبتدء بلا ضمير هو كونه جملة وقال بعضهم العامل حروف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزوم ملاحظة القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل

وقال بالقليل

نسخة قام الزيدان ان كان العامل في الزيدين في كون القيام بعض القيامين

فيما هو الاول هذا واما قدّم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا او فشرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا كما مر نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال لهما وصفان ويعني بالخاص ما يقابل الوصف جرى تابعا نحو جاء في رجل حمار على حمار تابع باعتبار معنى هو المقصود وينقض حدّا باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى هو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما مر نحو رسالي نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذاته باعتبار معنى وليست بصفة فان رجلا موضوع للذات باعتبار الذكورة والانسانية قال والجواب لم لا نختار ما عن مثل بقولنا هو المقصود بها الذات من اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفة المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اما في الاسماء والصفات فيقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها مع قرينة دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات مع ما لكان المعنى مقصودا منها او لا فلا يفوك لان الصفات ايضا اذا ذكرت لها لجرة من متبوعاتها فلابد فيها من الدلالة على الذات ملحوظ المتعلق بها ولكن اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب قائم بضرب ولا شك ان معنى ضرب موضوع لمعنى في تلك الذات كذا مضروب وحسن ولو تدل الاعلى الذات لكن الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها الذات مناقض لقولك في حد الصفة التامة ما دل على ذات باعتبار معنى فكيف تدل الوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهاهنا لا اللفظ على شيء لا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان معنى ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود بالاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلم امنع ان يمنع ان المقصود بالاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يوضع منه هذه الصيغة المختصة بالدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكر نا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه خرج عنه ما سواه قلت يدل في البدل في نحو قولك اعجبني زيد عمله ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم نحو رجل افضل منه ابوه فيه نحو خرج البدل لم يخرج عطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التأكيد المعنوي للاحاطة فقد دخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا النعي الذي يدل عليه الوصف ان كان بوضع من المتبوع والشمول فيهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منك ان يكون مثل واثنين في قولك اثنتان واحدة واحدة والعينان اثنتين نعتا قوله مطلقا قصد به ليخرج البدل في نحو قولك ضربت زيدا يجوز ان يكون صفتي في زيد الكل مطلقا بمقابل مقيد بمثل الضرب قال قد خرج الحال عن الحد بقولنا تابع لانه ليس بتابع لشيء مر بحثه واحدة هذا لا يجدي لو جيء انا الوصف اعم اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا كما يأتي نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول في متبوعه فخرج المبتدأ لكل ما قصد به الوصف اسم خرج الجمل الاسمية والفعلية وان جرت نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب له وقولنا وضع خرج الفاظ الذم في نحو جاءني ثلثة اثلاث وضع المجرد الصرف وكذا سائر المقادير نحو عندي رطل زيت خرج اسماء الاجناس سواء وضعت صفة نحو مررت برجل اسد او لا نحو مررت بالاسد

فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذلك يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل تدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا لتعلق معنى يخرج الفاظ التوكيد لانها للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكلا واجمع ومرادفاته وجاء القوم تلثمهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كذلك يدل على الشمول وصاحبة اجمعيهما واجمعيهم وقولنا وضعا يخرج المصدر ويدخل اسماء المكان في الزمان في الالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لو وضعت صحيحة التبعية لغيرها بل لوجوت صفاتها في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس في الشك من حيث الوضع كما في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما تخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا تقتضي ان تتبع الا بالوضع لان المبهم فقط دال على معنى فيه نحو هذا الرجل وليقاس الرجل ومع هذا فهي اسماء لاحصتها عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدء وغيرها في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لو تتبع شيئا لكنه صحيح تبعها وضعا وتقول في حد الوصف الخاص هو التابع الدال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه ومتعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل قمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغيرها وبقولنا في متبوعه يخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان لا شريك له في ذلك كقولهم بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك لله تعالى في اسم الله وقولهم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اذ كان لا شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا بالاتي قبل وصفه ولو كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والعينان اثنتين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو الرجال كلاهما والرجال كلهم وان لو يكن فهو صفة كما في قوله تعالى العينان اثنتين انما هو الواحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد نكرة نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء للمجرد التوهم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او جامدا الخ كان وضعه لغرض للمعنى عموما مثل قمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اتي دجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت كذلك صحة وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غير مشتق لكن لما كان لا كثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا ما يجيء من غير المشتق على المشتق هذا كلامه اعلم انهم جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد صفة ولم يشترط نحو بزيد اسد احلافا لمن لم يشترط في الوصف الا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والصفة لا يشترط فيها

ويكتفى بكون الوصف الاعلى معنى فى متبوعه مشتقا كان ولا ويكون الحال منه للفاعل او المفعول فلذا كان فى وضعه لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى فى متبوع صالح فى جميع استعمالاته كالمنسوب وذو والمضاف الى اسم الجنس فان لهم موصوفا فى جميع المواضع ما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجوامد الموضوع كذلك كل موصول اسمى الا الذى والتى وفروعهما وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القائم قولا وخصوصا يعنى بيان يوضع للدلالة على معنى فى متبوع فى بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فى اى فى اسم الاشارة فنحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب النداء اما لوجعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى فى متبوعه الا ان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس فى ضعف كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس فى ضعف فان قيل لو لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس ما قيامعناها على ما وضعت له سائر الاسماء التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال هذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف فى مثلين فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاكثر مع قرينة دالة عليه نحو قوله تعالى وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اى كل شىء ولقلتها الا السحاب والاكاوب السبل والا ورق فى الحكم والاطلس الذئب الغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفى يا ايها الرجل الموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوع خصوصا على ما قال المصنف اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا اى الذى يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم وللمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص ومساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشىء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل بالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة لتعريفها ابهام كامل اذ معنى اى الرجل هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فضاءة اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة فانما تقعها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز الحاق التاء بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا اتوا افقا معنى نحو مررت بجارية ايما امة وايما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية وخصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب الواقعة صفة لاشياء لوردكرها للمصنف وهى على ضربين قياسى سماعى فالقياسى كل واحد وحد تابعه للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وحد الرجل وحق الرجل هذا معنى قولهم هو رجل رجل اى صفات الرجولية فى كل رجل وحد الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد

كل الرجل وذاك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد للفظ فهل زائد لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في زيد مني الرجولية حتى تؤكد كل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كامل سواك هذل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في اللام انت اللئيم حقا اللئيم و اللئيم وانت لئيم جدا لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من رجل فكونه موصوفا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدء محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذي تشتهيه اى شيء شئت ويجب ان تكون موصوفة بالجملة بعدها او هي صفة للنكرة قبلها واغا استعمل ما دون من لان ما للبهائم اوعم وان كان من اولي العلم كقوله تعالى ومادب الملئين وقوله تعالى انى نذرت لك ما في بطني محررا وما الخ في موضع الابهام وفي معنى قولك رجلا ما شئت من رجل عندك رجل شرعك من رجل ورجلان حسنان من رجلين ورجال فهيك اوفهاك اوكفيك من رجال رجل تمك من رجل والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح بين اقسام هذه الجنس اذا صرفوا رجلا او رجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال وعلى مثل ذلك يجيء كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله دريد من رجل وقاتل الله من شاعر وقاح عز من قائل والمعنى في الجميع لحداى هو المدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هملك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى محمود ملك اى مقصود لك او من همتك اى ابتهاله اى يذيبك وصف محسن كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه من هدته المصيبة اذا وهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف تضيفه الى نحو صدق وسؤ نحو عندي رجل صدق رجل صدق وحمار حمار وسوئي للمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق لجودتهما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء لشيء قالوا الكذب عليك قال عمرو بن معد يكرب الكذب عليك العسل اى العسل يسمى عليك به والرمة ويجوز ان يريد بالعسل اللعوب قال وصفت بينها بان كذب القارف القروف عليكم هما والاضافة في نحو رجل صدق دائرة السوق للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خذ السواى الجيد الشيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد كما انك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني في صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب النكرة في نحو لاما ء ماء بارد ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان مجيء الخطا بينهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي برمتين ان وكذا الوصف بالزراعة الشبر والباع وغيرذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين ما شائع كغيره وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل مرضى قال البعض هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة لما فيهما من كثرة الفعل منه واما غير شائع وهو ضروبان احدهما جنس من المعاني او صف جنس نحو قولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بمنزلة قديرمثل اى شجاع اسد ويقوى ذلك قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الضمير المذكور كما في قولك الكذ

في نسخة وهذا هو من رجل كما مر في باب الاضافة

متمثل مما حملوا مما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال لرجل الاسد شدة و هو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم لصاحق حقق حمار ويقولون عررت برجل ناحرة اي مثل ناحرة ويجوز ان يكون اسد شدة وناحرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوص هذا الوجه ايضا ويتميز من نسبة الحامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل تاو والجوهري في مثل هذا ما يليق بمعنى الا وصفا فمعنى رجل اسد اي جرى و برجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال المشكوة وليل يقول الناس من ظلمانه شوء صحيح العين وعورها كان الناس منه يتوقنا مسوحا اعاليها وساجا سنوحها اي سوداء اعاليها وكنيفا ستورها وثانيها جنس يوصف بذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل المحرورة برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسد اسد اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف بذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد باب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت ببر خز صفته وبخفيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء ليجز فيها غير الواقع فيكون كقولك بدا بنا اسد ابوها وانت تريد بالاسد الشجاع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان تنعت بها قال ان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كما اصلت و ما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين و معمول من فضة وقريب منه قولهم عررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي شهير عربا اجمعين وان اريد التشبيه كان معنى ببر خز صفته اسر لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفها مشرقة وان اريد فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك واب لك قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشاعة وضيعة والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة اذا لم يكن الجملة ذات فكيف يعرضان لها فيخصص قولهم البتة يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالبتة للمفرد فان قيل اذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لما استبهمتها للنكرة من حيث يصح ان يوليها النكرة كما تقول في قام رجل اذا هب ابوه ابو من ذا هب قام رجل اذا هب وكذا تقول في مررت برجل ابوه منطلق بمعنى كائن ابوه زيد او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها تطلق الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فوعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يلقى في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعها يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها احكام نكرات اشار الى ان الحكم شيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغو نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه لان معنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشاعة وضيعة ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا لان لك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونها نكرتين بل المجهول انما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العالم الى زيد وهو وجب تنكيرها لم يخبر بجاء في زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانها

انما تجئ بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول اما ان يقصد بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذ ذاك الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذا هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدء معرفا للمبتدء ولا مخصصا لجاز كونه انشائية كما مر في وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرفة بلام الاشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريف لفظ على صالح في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الموصوف ليطابق الموصوف لفظ في التعريف وهذا كما قال الخليل في المفرد نحو ما احسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما احسن بالرجلين مثلك ان يفعلا ذلك اي ان مثلك وخبير يتعان على نية الالف واللام وانما اجزاهم حمل ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنويا فلا يجوز في العلم ما يحسن بالله مثلك وكون الوصف مما يمنع صرفه طلبا لوجود احد اسباب المنع فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ابوه قائم بالالف واللام نحو بالرجل القائل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا واغا تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك وفي المضارع للاسم نحو تقول ونحو وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير اغا اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما هذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو به فلا يتخصص واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خير مستدءا وقد يقع الطلبية صفة للنكرة محكية بقول محذوف وهو المغتفر في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عند هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبرتهم القوم وهو صفة محل المفرد

وحال متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبع في الاعراب التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني تتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة الحال نحو مررت برجل مصري تجاره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي اكثر من منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيدا ولا يكون اذ ذاك اسما للفاعل والمفعول المناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجر اضافتها الى فاعلها نحو رجل حسن الوجه لا مفعولها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فان لم يكن ماضيا مضاف الى الفاعل نحو رجل قائم الغلام ولا يتعرف الاضافة الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول لم تجز حال

ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الذي لا ينصب مفعولا به ان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو غلامه امس و يزيد ضارب غلامه عمرا ذا لو لم تذكر لكان اسم الفاعل عمرا سببيا يتعرف بالاضافة انه مضاف الى غير معمول وان لم يكن السببي مضافا جاز عند سيبويه ان يُنعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو مررت برجل ضارب غلاما يزيد الان وغدا وسواء كان عاملا جاريا على ما لك مجرى سائر الصفات والقائل او غير عامل كالعالم والقادر والخياط والملازم وقال يونس لا تخلو ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان عاملا او لا نحو مررت برجل ضارب عمرا و يزيد مخالط داء والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من جواز ذلك على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز يزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما تخفيضه في نحو يزيد المخالط داء فوجه لا يلزمه لان تخالط داء ليس بمضاف والى الضمير بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما هو في الاضافة من مذهبهم والمستقبل عند يونس يجب فيه عمله جاريا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن مَيّادة ونظرت من خلل الستور وراعني ... مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل هنا للاطلاق وحكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر والشذ غير محمد بن العراقب العصا وتركنه يلفظ مخالطها بالرفع مخالطة ليونس ان يجعل فيه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان عاملا جاريا وجب فيه على الابتداء وحكاه كان او مستقبلا واما غير العامل فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه بناء على ايضاحه في الوجوب لا في الجواز وزعم سيبويه ما لا محيص عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنفي سببيا كان وغير سببي اجريه على الاول عاملا جاريا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكان ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا لانه سببي الاضافة عارضا يجاب الرفع او النصب فيجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل على الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة العالم يوضع من الفعل كالعلم للعسل هذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازمو بنو فلان وما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل وهم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنصوب نحو برجل مصري حماره يكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وما جاء على فعيل نحو رجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والمضيف المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقع كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء وهرماي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه يقتضي مستوفيين اثنين فصاعدا وهو السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل بجل الوجه كامل وكذلك للمقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبقيتهم ذراع طولها وكذلك الاجناس المصنوع منه الشيء نحو ثوب خز صفته وبكذا طين خلقه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اسد جرئ وكذا قولك

Handwritten scholarly marginalia in Arabic

برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوآمه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفة الاعلى القياس كما تقدم ذكرها قوله والتبعاى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما بر عشار والكسار وثوب سمال وناقة امتاح فان البرمة مجموعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب موالف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والناقة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيخ فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفها وجزاهم ذلك كون افعال جمع قلة تحكم لها حكم الواحد قال تعالى لسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال وافعلة جاء فى قيس وتميم اخراف يل وثانيها واحد من المعرف التنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده على اند بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا والجمهور على منعه فى موضع وجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الا ولى ان صفة الاخران يقوما مقامهما والا ولى انه بدل او خبر مبتدء محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والتابعة فى هذه العشرة لكونه اياها فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال التعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول يعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب واحدا من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا الذى ذكر من التبعية فى الاثنين من جملة الخمسة الاول كائن فى البواقى اى فى خمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا طابقه السبكى يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث ويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث وحقيقيا مفصولا كالفعل او نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف يحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكان ما ذكرنا الفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفى والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المونث ويونث فى الواحد المؤنث فان لك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجئ فعلى غلمانه اى ومن جهة ان السبكى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قعد غلمانه كاحسن يقعد غلمانه وجاز ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كاحسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لان علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما مجئ فى اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدها علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما مجئ فخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يستقبلا فى حالتى النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واغلب جاز قام رجل فعوض غلمانه وان كان فعوض جمعا ايضا كقاعدون لان الك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يشابه فى فعوض غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لشابهته ليقعدون غلمانه الذى لم يجتمع فيه فاعلان فى الظاهر لان خروج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل الظهور بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدء فعلى هذا ضعف مررت برجل قاعدين

ع الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ع لعل الاولى ان يقول ولا يتبع الخ

ابواه لانه كيفعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه **قوله** والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف لا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه ممتنع فيما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لكونه على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف فيه ينبغي ان يكون اخص او مساويا والاخص من المضمر لا مساوي لاحتمال وقوع الضمير لكل واحد من الاشياء ولا يقع صفة له لانه يدل على معنى فيه نظرا وهو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى ما يدل على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة للدل ايضا عليه كقولك زيد لكريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى الا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت المسكين والجهول يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين من ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر لا مساوله **قوله** والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف واللام لا يمتنع بالاضافة الى مثل ما ينبغي الا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف اخص من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ونفسه الشيخ العجوز واما في النكرات فانت تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجب الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف بما يصح وصف شيء منها بما يصح الوصف به من ان يكون الموصوف اخص او اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول ومن جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف لطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان في قولك هذا الرجل لفظ هذا اللعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد لكل اي شيء بالبعد كان للكل التعريف الاشاري اقوى كم تعريف ذي اللام كما مجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف ثم المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى ينبني عليه الترخص في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول ولكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان استيجاب الى لفظ يفسره وجعله بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان لكثرة اسماء الاشارة موصوفة في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما او لضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما مجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول لكن اللام واما المضاف الى الحد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا خلاصة سيبويه واما خذ المبرد

فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه واذا يوصف المضاف الى المضمر لا يوصف المضمر فهذا نحو الظروف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فيه اسم ما بالقوة وان اتفق مشاركة فيوضع ثانيا بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين وبالقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب المبهم من ابهام اي الذي لا يثبت مفسره ثم للاشارة ثم المنادى ثم الموصول ذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه قول المشهور الآتي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب اللباب والمذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا يبدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكم يقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى بالمخاطب قبل ذلك ولو يحتج الى نعت والا راد عليه من النعت ما يزيل الخاطب بمعرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى فوجب لذلك اذا انقل الى العلمية اسم دال على معنى ان يخلى ذلك المعنى بالتسمية بخلوهم واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظ المشبهة في كونه على ثلثة احرف فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب في الشرط والاستفهام وقوعه موصولا قليلا فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف به والطائية وان كانت على حرفين كما في قوله ٥ قولا لهذا الملء ذو جاء ساعيا: هلم فان المشترى للفرائض اشبهت لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثلا قطعيا بل قال الزجاج ان الموفون صفة لمن من كما يجيء والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف بذي اللام والموصول المجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله والموصول لانه مثل على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف لجميع المضافات فاجاز الرجل صاحبك وصاحب يد قال والمنع منه تحصف وعلى مذهب سيبويه ولو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلت المضاف موصوفا فاما المضاف الى المضمر فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه ولا ينعت الى الموصول بشيء مما عدا مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وقد علم بعد ان عرفت مذهب غيره ان نصف المعارف وبعضها يوصف وفق ما هو مبين في غير ما يقتضيه منهم بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف في اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله

ويوصف بالموصول ايضا كقوله لعمر ذو وجاء سائمي تحمله والما التزم وصف ذي هذا بذي اللام لابهام ومن ثم ضعف قضل الابيض
عن بيان الاعام كان سعيد افضل كان الواجب ان يقال في قولك المرء فتى انخصر ومساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين بذي اللام و
بالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وبهذا الذي قال لك وبهذا اخوقال لك اعلم اللغة الطائية جاءا
بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها بلما بالاشارة الحسية وبالصفة فلما فصل تعيينا بالصفة لم
يكن تعيينه بهم نحو مثلا لان المبهم مشاركة لا يرفع الابهام فلهم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعرف المضاف بالمضاف اليه
والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشي الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم
منه تعريفه استعارة فاقتصر على ذي لتعينه في نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب معنى الضارب وايضا
الموصول الذي يقع صفة ذو لام واكثر امثلته الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة
الذات المشار اليها فمن ضعف بهذا لا يتبين لان الابيض حمام لا يختص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان
العالم مختص بنوع من الحيوان فكانه قيل بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها
جمع لا وصافهم تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا
جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان وايت
رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت المذكر على التانيث كما رايت العقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسهما المقبلين وكذا في خبر
المبتدء والحال ونحوهما نحو الزيدان والحرة مقبلون وجاءني زيد وهند الجارية مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف واحد فلا
تقول هذا ناقة وفصيل الا رتعان لان اختلاف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع
نحو جاءني رجل زيد الظريف ين وان اتفقا اعرابا لسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او
تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفا الاعراب
فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم
واحد مفعولا الاول فان فرد تجعل الاول ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف وان جمعهما نحو لقي زيدا عمرا الظريف
الظريف نعت الثاني يجب ان يكون نعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته فتفصل احدهما بصاحبه اولى من ان يفصلهما
معا كما يجب مثله في الحال واذا احالهما عند البصريين اذا انتفيا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام ولعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى لكل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى لان هشاما يقدر في الحال جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفعه الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا لا في الاول او في الاول وكان العامل صالحا
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن صالحا للتاكيد فان كان العامل من نوع واحد اي كانا فاعلين او

ناصبين او كانا اسمين جارّين او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كأن يكونا فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت
زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلاما زيد وابو عمرو الظريفين وانحو زيد وابو عمرو الظريفان سواء كانا الظريفان صفة للمبتدأين
او للخبرين وللبرد والمبرّد والجرمي والمازني يأتون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشرط المذكورة نحو جلس اخواك وقعد ابوك
الكريمان وللبرد يمنع نحو هذا رجل وذاك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قرأ وبعد اخلافا لسيبويه فانجعل خبرهما كذا على الوصفين
المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم حاصل ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية
اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي لابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاوان
لان احدهما ليس معطوفا على الآخر ولذلك لا تقول هذا رجل في الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم حاصل لان احدهما مبتدأ وكلاهما
خبر ولذا لا تقول جاءني زيد وذهب جل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند
اختلاف العاملين مطلقا لان العاملين في الحال في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع
واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا غلام زيد فاجمهما في منعوتهما في وصف اجاز جمعهما نحو غلام زيد الظريفين وان اختلف
العاملان والعمل فاجمهما على ايجاب قطع المتعت المشترك فيه لا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واحدهما لا يجيء نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانه
لا يثنى الا على ما اثبته وحلته ولا يجوز ان تخاطب من تعلم من لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تقريق التقاء مع جمع الموصوفات اعلم انه
اذا كان محكوم عليه متغاير الصفات فاما ان تجيء بالصفات على وفق حدوده او اقل فعلى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ او
مبتدأ خبره محذوف والجر نحو قول مررت ببثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز
ومنهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو لم تضف فالتقدير وتنكير القطع الوصف الا الرفع اولى ان لم يكن هناك
للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز القطع ايضا على النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين
الا الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر ابتداء نحو قوله فلا يتجيء ضيف فيحزنني الخ معزول عن البيت جاءت بهما
ضيف مقرب ومنهما الخ معزول وقوله ما ضير في حيث القينا اشريدهم طليق وملتوف اليدين ومعرق منهم طليق وقوله مررت بهم اي بعض
الموتى اي تمزيقه وفي الثاني اي فبعضهم كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وبزاز جاز بعضهم وصفا لبعض
دون البعض صحح ابو علي كان حيوة وهو ما استقلت ثلثة كانت يطاردان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر
كاتب بزاز فالاول الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر والثاني نقدر منهم كاتب والثالث قطع الصفة رفعا او
نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بامران لا يكون المنعت للتاكيد نحو ما مل الدينار وهو عشرون حبة الا ان يكون قطعا للتشهي فما هو متصل به مضى
لان الموصوف شيء مثل فرأيت فيه في معنى الصفة فالجملة فيه للتاكيد فلا يقطع للتاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر

ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك المنعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك المنعت ليميزه والقطع مع ذلك اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلذلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بزيد العالم المجمل فان العلم والاغلب يستلزم التجمل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى واما ترحال فانزلوا بحطة وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والآية رد عليهم فقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان يكون المنعوت اسم لا اشارة اذا كرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبعة نعت اخوه مبين وان لا يكون النعت التابع ايضا للتخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاحرف يجمع نعت النكرة المخصوص بالواو والد الداخل القطع والفصل اظهار النكرة محتاج الى الوصف فالقطع جرى هو ض في القطع اعني الواو فالواو وياوى الى نعوتها عطاء وشعثاء اضيع مثل الثعالبة ويجيء في المعرفة القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبتاه ورفعته وجرزت محالفة النعت المقطوع تعريفا وتنكيرا كقولك نعم ويل لكل همزة لمزة للجمع ملا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت وقطعت واتبع بعض دون بعض بشرط تقارب الاتباع في الاتباع بعد القطع قبحه الا كثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين قد يكون لتشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حاجة المنصوبات والمرفوعات ويونس وجب الاتباع في الترحم اما على المنعوت فيما امكن واما على البدل فيما لم يكن نحو رايته البائس ومررت بالمسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم نحو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد الفرار وصه الشتام الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدا المعاني المذكورة اكلا لسماء كان المقطوع عليه نعتا اولا لانها احرف الاستدراك تحتها مؤونتان بالقطع تقول مررت برجل فاسق لا فاجر واما عدا ولعمر ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت لا اول الواو اذا طال نحو المنعوت كما قال الرجيع والمعوض ولكن البوص امن الى قوله والموفون بعهدهم اذا عاهدوا ليس بنعت خاص لان ال

مبحث التوابع

تواعلم انه ان حمل النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقاعدوا بدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال ٥ والمومن العاذرات الطير نصبها ركبان مآخر بين العيل والنسد ٥ قوله تقاعدوا غراب سوء لان حق غراب ان تتبع اسم كونه تاكيدا لمدخولهم قال ان ابو يصل لمباشرة العامل اياه لوجد م الاضرورة والبيت الثاني كما تقول في ان جلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف جملة تقدم المفرد واخراحد المباحثين في الاعتداد بقولك تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه ولدفي لك لو خلا فالبعض هم الدليل عليه قوله هذا كما ان الماء مبارك وقولهم شوف بالي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر ٥ وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما وُبيت الصفة ولم تذكر المعلها قال ٥ الا ايها الطير المربّة بالضحى على خالد لقد وقعت على اي تحم اي اذا اولى النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال الا انه تعالى لا قادر ولا اكبر وقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه فقط والنعت للمضاف اذا لم يلبس وقال الجرجاني وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل كما هو نعت الاول ومعنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يوصف لفظ المضاف اليه بما ينعت به لفظ المضاف نحو هذا غلام ضربي هذا حسن وهذا كغلام هو الك الجهل والصواب والخليل النشر في الجر بالجوار تواقي الصفات والمضاف اليه اولا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجر الاهذا الجحر ضب خرب بالجر لا يخرج بالجر فالسيبويه واستشهد سيبويه بقوله ٥ فايا كو وحتفا بطرفي واحد هموا نار بالساق نار تلظى اي

حروف كلمة فاكدا ولا بمنفصل لا تبذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيد فحصل النوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لو يكن للجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لو يكن
كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف
العطف كقوله ولست بنازل الا لمنة بوحي او خيالها الكذوبة او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا لا
زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد تؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدتم من دوني شيء مخرج لا اباؤنا وانا
قد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قوله
حضر القاضي امرأة ولحافظ او عوية بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب سيبويه ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا حيث لا يجوز ان يرتكب ما هو قبيح فيجوز في
العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض واغا ذلك لان اتصال
المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء
كان ضميرا وظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت للمضمر على المجرور الا اعادة الجار
ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس المجرور ضميرا منفصلا كالمجيء في المضمرات حتى تؤكد به ولا ان يعطف عليه كما عطف
في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد
العامل الا سمي الا اذا لم يشك انه لحلب الا لهذا الغرض وانه لا مفعله كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لو يمكن ان يكون هنا لا بينان
بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية ان لم يقتض طرفين فمعرفتان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان
اليس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجب لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت
فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي
ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني هاهنا فلا يمكن عطف المضاف على
المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية فيه معنى اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجار والمجرور
فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية محتاجة لمثل الغرض الذي
اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطف على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا فلنا ان نقول المعطوف
مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجوه التاثير لا يلحظ هو من حيث المغيرية كالعدم كما قال
سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا بالام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المتكرر اذ ليس بما قل من الحروف الزائدة
نحو كفى بزيد فانها لا تكف مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم

تركها اضطرارا كقوله ﷺ فاليوم قربتبجى وتشتمنا ؛ فاذهب فما بك والايام من عجب ؛ واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال الاستتار بلا اشتباه ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب ان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا الوظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون لامع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه يكوفي ولا نسلم تواتر القرات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على الجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيد او بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه مع ذلك تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اوثق واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم ولا بد ان منه نحو عجبت من جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيل الضمير المجرور في نحو مررت بك ونفسك ولا بد ان منه نحو عجبت من بك جمالك من غير اعادة الجار وليجز العطف في الاول لا بعد التاكيد بالمنفصل او في الثاني لا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لفظا لا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما حرف كما في عطف النسق فلم يكرر ما هو كالجزء من متبوع على ما هو كالجزء من عامل التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بالحرف والعطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فلم يكرر ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طرد والحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل عن متبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعها الذي هو مرفوع متصل او لا بالمنفصل قبل التاكيد قلت الى لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما تليان العامل وتقعان غير تاكيد نحو طاب نفسا فلان ولقيت عينا فلم يولد منهما او لا بالمنفصل لالتباس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها فتطرد الحكم في البوابين معا ضمير هما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كلا لان كلا لا يلي العوامل الا قليلا فلا تقول جاءني كلاكم ولا قلت كلاكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدا لا غير اما لا يلي العوامل مفتوحا كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر عن خبر المبتدا كما اخترنا في اول الكتاب هذا او قد عمل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيدهما بالمنفصل ايا هم كرهوا ان يولدوا الجزء مما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد بلفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة بطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف فحكم المعطوف عليه من تذكير وغيره في ما زيد بقائم او قائمة ولا ذاهب عمرو ولا الرفع والنصب الذي يطير فيغضب زيد الذباب فانه السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على الشيء والجمع وبالعكس بل المراد بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه يكون وصلا لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة مجرورا رب والجرور بكم وحبذا

المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الجهان وعبرها أو تقول فى رتبتها وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ فى باب المضاف
وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيدُ والحارث لوجوب تعرف المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى الكل لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف النداء والمجتمعان حال كون اللام فى المعطوف جائز كما فى يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر
نفسه والى غيره معاً وجب مثله للمعطوف ان كان فى نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى يا زيدُ وعمرُ لان ضم المنادى
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفةً وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل فى الرجال وامرأة كما فى النداء لكن الحقته ثقل
فى المنصوب بلا المبرئة وان لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه ليجب فيما وجب فى المعطوف عليه فلذا لم يضم
المعطوف فى يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة كما قلنا ولذا لم يضم المعطوف فى
لا غلام رجل ولا زيد عندى لان نصب اسم لا بالنظر الى لا الى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع لكلا بالنظر الى لا وحدها فقول
نجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد لحم وعمرو رجل شجاع وذلك لان الضمير فى المشتق الواقع خبراً يجب ان يكون مستتراً
يجوز ايضاً عن الضمير اذا كان جامداً بالنظر الى نفسه ايضاً وهو كونه مشتقاً اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او فى معمول له المقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لو بخبر فما زيد بقائم او قائماً لكن اذا ذهب عمرو
لا الا رفع وذلك لانه لما وجب ليقوم بقائم او قائماً الضمير ليكون خبراً مع كونه مشتقاً فوجب ان يثبت مثله فى المعطوف مع تحقق
وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبراً وكونه مشتقاً والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير فى ذاهب عمرو
بالجر ولا فى ذاهب عمرو فان قلت يجوز ولا ذاهب عمرو على عطف لا مع اسمها على الخبر على الاسم والخبر قلت ليس الحال فى نفس كمال المعطوف
عليه حتى يكون مثله فى حكم الاعراب لان الاسم الاول مقدم على الخبر فجاز عاملاً فيما بخلاف الثانى فصار فى عطف الجملة على الجملة مثل
لا غلام رجل ولا زيد عندى فى عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع فى ذاهب على عطف لا مع اسمها والخبر على الاسم والخبر لا يجوز
عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه اذا جاز مررت برجل قائم
ابواه لا قاعدين وان لم يكن فى قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملاً على المعنى لان المعنى لا قاعدين ابواه فهو فى حكم ما ثبت فى الضمير و
ذلك لان الضمير المستكن المشتق فى قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعنى ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف ولكذا تقول
برجل حسنة جاريته لا قبيحة بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذى يطير فيغضب بنى الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
انك اذا اخبرت عن الذباب فى قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذى يطير فيغضب بنى الذباب فقولك يغضب زيد عطف على
يطير الذى هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما فى المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه
الفاء للسببية لا للعطف وكلاماً فى المعطوف فى هذا الذى قاله المصنف والذى يقوى عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر
المبتدء والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا او بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سبباً

المضمون الثانية كما فى مسئلة الذاب آه لا كما تقول مخبرًا عن زيد فى جاء زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرًا عن الشمس التى جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب كذا يجوز مع تواخذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذا المعنى الذى اخبرك عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول فى خبر المبتدء زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرًا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما اجاز ذلك لان فى اجزاء الجملة المذكورة ضميرًا اذا المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء ونحو وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعطف مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير فى احدهما واما ان لو يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى قام وقعدت هند زيد لو يجز لان تعلق المضمون بالمضمون معنى فقولك الذى قام وقعدت هند فى ذلك الحال زيد الذى يزول المجال ولا يزول ايانا والذى يقوم القيامة ولا يبتئس انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال اذ الواو تكرم مع الواو قرينة الاقتران ايجوز لان الواو لمطلق الجمع لا لان يفيد على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا وابا ها جاز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او اخلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو يحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف كما بينت فى حد التوابع ولو سلم ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصد بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصد الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير

قوله واذا عطف على عاملين آه

لم يجز خلافا للفراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافا للسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولى عاملين مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوبين والمرفوعين او متفقين كالمنصوبين على معمولى عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكر خالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب امه وبكرا اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمول لهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على عامل واحد فلا باس نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيدا عمرا بكرا فاضلا ولا يشترط التجانس كرميا وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يبقى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كالعامل يعمل عملين او ثنتين او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ممن لم يجوز ما عدا من جوز فالفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض

الكوفيين مطلقا فانهم كلهم اطبقوا على المنع ذكر ذلك فى ذكرنا فان فى المجرور فى المسئلة المذكورة حرف العطف نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو والجواز الاخفش على ما نقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عندهم انما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ولا يحصل الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما ذيد بقائم ولا قائما بعمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن ان ينزل عاملين مختلفين فتحوا غير الى الغرو يحتاج الحجر ركب لا يجوز لجماعة اى الا سمين اولیت حرف العطف لما الاخر يبقى معه فصلا بينه وبين العاطف الذى هو كالجار لا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معمولا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب يدا وعمرا بكر وجاء فى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف نحو ما لا ترى ام لا تعرف اتم لا رسم دار معطلا بين العلم يغشاه ومن عاصم او لا يطير وتارات خريق كانها مضلة ثوبى دعل فجعل فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثل ما يحتلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جاء فى عمرو واليوم زيد وضربت زيدا عمرا وبكرا خالدا والا يجوز عمرو اليوم زيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس بالو على انه قد اجاز الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فى الفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وجاز ذلك غيرهم فى السعة بجواز الفصل بين الواو ومعطوفها واستشاخ الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد فو الله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول فو الله قد عمرو لانه لا يكون الجملة اذ ذاك جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ان اكرمنى عمرو او بالظن نحو خرج عمرو واظن ثم عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا تنفصلان عن معطوفهما ولا ثم لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يليها همزة الاستفهام التى قبلها اى الا كما يجىء فى حروف العطف والمرجع الى العطف على عاملين فقول الاخفش لا يمنع من صحة العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب الى ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة لتوهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين اعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات واياتا على القراءة بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس معطوفا فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاحلام الشمتمى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس بتوى اخر الكلام اولا قال اذا قدمت المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واولا نى تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزم تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه والله

زيدًا خرج غلامُه وبكرٍ اخوه الاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوّز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع نحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرًا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا ولو كان الاصل فان اطرد في صورة معينة ودون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف بالرسم الاعلم من تجويز التصويرين المذكورين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا عبرة باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون محكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وهذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز نحو مطلقا ويقاس عليه اذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا عبرة بالضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولذا ذكر بقية احكام العطف فهم انه قد يحذف فاو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي يشارك هندا فقيل هو زيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية ولكل امم معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اني لليل تصلي لكن تعني ام في النهار وقد يحذف الواو مرجوحا وبين المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقد كسى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا او لبنا وذلك لقيام قرينة الاستغراق على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق تدخل على المعطوف عليه الذي هو المصدق للمثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى قد زيد بلى ثم زيد وبلى وزيد وبلى لا زيدا لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام ولما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق احد الشيئين كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويحذف المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت عمرا او فهرا وثم عمرا او عمرا ولا عمرا يشترط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيدا قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالجزء من مرتبة الا تبعد المستعمل لها ولا ستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال والا سدا يابك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم عما معطوف عليه لزم اتصال عامله به ولا يقال وزيدًا ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه فانه ان صح تقدم خبر فمؤخر الخبر دخله حرف ناسخ لا الا

لا يجوز ان يتقدم المعطوف على المعطوف عليه بالجواز ام لا
لا يجوز ان يتقدم المعطوف على المعطوف عليه بالجواز ام لا
لا يجوز ان يتقدم المعطوف على المعطوف عليه بالجواز ام لا
لا يجوز ان يتقدم المعطوف على المعطوف عليه بالجواز ام لا

ان وعمرا زيدا قائما أم ان ما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو وزيد ناقان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر فهو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو وجاز اضطرارا التأخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقدير المعطوف فضلا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او ومعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو واما جاءني زيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز ما قبلها لفظا ومعنى واشتمال الكلام في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير رجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وقتلوا والضمير المعطوف والمعطوف عليه اما الله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فلم يغ ولا ينفقون الكنوز فلذا لا تكنزون على الكنوز وقولوا الله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قائما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فهي مطابقتهما خلافا لقوم فلا يجوز حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو وقام وزيد ثم عمرو وقام اي زيد قام فعمرو وقام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو وقام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز لمطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو وقاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما او قام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لوحظ الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا فنحو جاءوني زيد فعمرو فعلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما او لكن وبل وام واو ولا فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو وقام وزيد او عمرو ذاك وكذا تقول زيدا وهند جاءني ولا تقول جاءتني اذا لغى احدهما جاءني والغلبة للمتذكر وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد اما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءاني معا اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءاني وقد شتمتهما واكرمتهما وتقول في او التي للابا حة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض ولو اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما ولبس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغني والفقير معا ولنا قال تعالى واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا والا ليستلزم عود ضميرا شيئين الى المعطوف وهو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانها استعمل ولكنه قرأ في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين فصادفك لواو ولهذا جاز ولو كان سيان ان لا يستريحوا اغتنما او ليستريحوه بها واغبرت الشرح فقال مع سيان او ليستريحوه والحق وليستريحوه وتقول ايهما ضربت اعمرا وهما

لعله فاعل
لان ضمير الاثنين
ما
لا يستلزم
الاستلزم
ان
ان
ان
ان

مستحقان للضرب ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعى فيها ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة حاسم فالق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن الى يصففن ويقبضن قال بات يعشيها ينصب بأثر يقصد اسواقها وجآذرا يحوم ولا يحوم نمرت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يتلون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تقدرا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها بتقدير في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف ابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الاترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثانية فقولك جاءني الذي خافك وارجاها وهند ابوها كريم وشريف ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجيء عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف لعلم الا يجيء المخالف في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو وقعت له يدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال ٥ وحض نمار يا بن عمرو ان لحمها من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف جعل على المعنى اي صفي لم يدع الا مسحتا لو بقي من جوره الا مسحت ويجوز ان تكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عضكل في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى المتبوع ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه بحيث لو حكم كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد لو كنا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر الذي جعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن بغيره فرب لفظ دال وضع على معنى حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لو حمل على مدلوله اما لغلبته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز في الغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع ظن المتكلم ضرب غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين لم يمكن فلا بد ان تكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير الفظ نحو ضربت زيدا وضرب ضربت زيد زيدا وضرب ضربت زيد ولا يتجه ههنا التكرير بالمعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا يفعل ذلك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وقولك اما في الحروف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لا يقرر امر المتبوع وكليا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لان قوله التاكيد الاسمي والغرض المذكور انما يتم

المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا او هو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب وما نسب الفعل الى الشيء مجازا او انت تريد المبالغة لان عين فيك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد به غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة فحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب يد زيد اى ضرب عبد من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل المنسوب بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى البعض لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم وارابعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد ثم لما كان المتبوع اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه وكونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافة يكون منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافة يكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا واو لدى النسبة والشمول بيان ان لام المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال ثانك في العلو اعظم من ان توصف وامرى في الفقر ظاهر في باب لعلو وباب الفقر فالمعنى تقرر ام المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى اغا سواء احد فان واحد ان قرر حقوق ام متبوع وهو الوحدة لكن لو يكن ذلك الام من باب كون المتبوع منسوبا اليه كذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لو تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها فقد ورد المصنف الاعتراض على نفخة بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذا اللفظ تضمنا لا مطابقة. ولقائل ان يقول المدلول ايم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع ام ذلك المتبوع وشاذ سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لو تحرج منه احدهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلا الزيدان كلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان كلاهما المضاف اليها الذي مدلول مدلول التثنيتين في معنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني

ليس قال ابن الحاجب في الواجب تقديم النعت على التوكيد لان النعت يوضح المنعوت والتوكيد يقرره والايضاح قبل التقرير ولان النعت كالجزء من المنعوت والتوكيد كالاعادة له والجزء قبل الاعادة قلت ليس في الكلام ما يدل على ان النعت يوضح المنعوت ولا على ان التوكيد يقرره وانما يدل على ان النعت يخصص المنعوت والتوكيد يرفع احتمال المجاز والسهو والنسيان عن المتكلم فلا يلزم ان يكون النعت قبل التوكيد لان التخصيص قبل رفع احتمال المجاز والسهو والنسيان ثم ان سلم ان النعت يوضح المنعوت فلا نسلم ان التوكيد يقرره بل هو كالنعت في التخصيص لان معنى الوحدة والاثنينية والاجتماع لا يقرر معنى الشمول والاحاطة لان الشمول يدل على معنى الوحدة لكن على سبيل الاحاطة والشمول والوحدة لكن لا على سبيل الاحاطة فلا يكون احدهما مقررا للآخر واجاب بان الوحدة المستفادة من النكرة منتفية بالاضافة

نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة وخمسة وعلى هذا القياس
اما اذا اراد الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الالفظ جميع فان الاعتناء قطعي
الاضافة مع قصد ذلك الجماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل او هذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرورة فبعضهم لم يجئ الا منصوبا على الحال
على وجه فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضهم لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد او موكلا ومعناه اثنان كما ذكرنا
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا وليستعمل العوام نحو جاءني الزيدين اثنيهما واجمعون ومتسعرفاته واخواته مثل كلا
لا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاء بنو القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد
يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بياء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم لجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع
الباء وبدونها نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة فكقوله تعالى
عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف
منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد بيد العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم
واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها
كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد
والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتدبر بهذا انك تقول في الوصف احد واثنان في جماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة
فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم
فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد
من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى ان شمول ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمت انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيدا وصفا الا بالنظر
الى شمول النسبة فالمخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد لا بقولنا والشمول قال المصنف يدخل عطف البيان فتوهم ان يقرر امر المتبوع
ويخرجه بقولنا في النسبة والشمول قول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف
بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل بما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة
الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فدونك انه ليس هناك من سمي باسمي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف ايضا
فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه الاحتمالات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ
الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع الا كلا
ليعلم باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى بالحاق الواو والنون في
كلهم وكلهما وكلهن والصيغ في اكتع اجمع جمعاء اجمعون اجمع جمعا اجمعون اجمع اعلم ان التاكيد اما للتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى
ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما للتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول

لم الجر في الحرف
العطف والبدل عن صاحب التابع
البدل عن الملحق بالمتبوع
لتقرير البدل والمعطوف اما البدل لا المعطوف فظاهر
خروج جاءني وابا الصفة
فلان في نحو جاءني زيد لا غلام زيد
حتى لان نحو جاءني القوم
توضيح نحو جاءني الذي
الموضح ليست بالتوابع
واما عطف البيان
توضيح نحو جاءني
لتقرير المتبوع وتخصيصه
كما ان البدل لتقرير اصل النسبة
بخلاف ما ذكره ابن

او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس والعين وما يتصرف منهما او التكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف لما يؤدي معنى الجملة وتحذف جملته في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها غير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان عاملا يختص بالدخول على نوع من الكلم كحروف الجر الا انها لا ينفك عن مجرور بعدها او بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا تكرر وحدها الا في ضرورة الشعر نحو قوله

فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِمِّ بهم ابدا شفاءُ

وقوله

وصاليات كما يُؤَثفَيْنَ والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالها بمجرور بل يكرر مع ظاهر نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضرب وان كان المعاد في الاول مع ما ظاهرا فالمختار عند الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار وزيد انه ان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وان زيدا لا لاحتمال الفصل بينهما في الدار ان زيدا قائم وان عمرا ان عمرا لا ان مع ظاهر اختير عند الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم ولبيت بكر البيته قائم ويجيء عند بعضهم ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير المعاد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجيء تكريره متصلا بالاضمار لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك وبه هو لانه لا ضمير المجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير للمرفوع واما المنصوب المتصل فاصلان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايتيه اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا للفظيا لاني متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال الفراء ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد الضمير والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل لم يكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلثاك الزعيفين اكلتهما اياه وحملت الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما مكما جاءك فذاك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بالافصل نحو جاءني زيد زيد قال ٥ فاين الى اين النجاء بغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس قال في الحرف المستقل ٥ الا ابرجت مية الا اخذت حبلها موثقا وحبوحا وهو مع فصل كقوله ٥ تراكها من ابل تراكها وقال تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرير

لنسخة الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد اخ فتجعله كالنداء المستقل

اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من العذاب فاذا طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءنى زيد زيد وجاءنى جاءنى زيد او تقويه بلوازمه معه اتفاقا فى الحرف الاخير وليسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو ان لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبشت الشئ اى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اى تام ومن بصع العرق اى سال ومن بتع اى وطئ ومن التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه بمعنى كخبيث نبيث كما مضى وفى الكل ويجب ان يراعى تجانس اللفظين فى باب الاتباع بما يمكن فلذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بيص وقد يكون مع التاكيد اللفظى عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوى فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع فى الوصف فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون ولا جاءنى القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذى فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا يفهم معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف فى بعض التاكيد اللفظى بالفاء او ثم فلما يجئ فى حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى مجرى التاكيد وذلك قولهم ضربنى يد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ثم استفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كل فيجوز ان يكون ارتفاعها على البدل وعلى التاكيد لذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى وسقرتهم ليلهم ونهارهم هذه الثلثة فى الاصل بدل الاشتمال اخرجت مجرى التاكيد فان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت قاطنوها وظاعنوها فحذف المضاف من الثانى فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد والجر بها يجرى مجرى حذف الجار فى بدل البعض والاشتمال فقيل ضربت يد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطرتهم الليل والنهار وقولنا مطرنا وقاعهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الجملة منصوبا نحو ضربت يد ظهره وبطنا اما على انه مفعول ثان على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وعلى الظرفية فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرفية والمفعول الثانى او الليل وكذا يقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل وقد يضاف مطرنا الزرع والضرع وانتصاب على اذ ظرف ومفعول ثان ويقول

قوله تعالى ... ضربت ... ظهره ... بطنه ... الظرفية ... المفعول ... الليل ... الظرف ... مفعول ثان

مطر دوام الليل والنهار على الظروف هذا جميع الفاظ التاكيد وقوله الا ان يعني نفسه وعينه فحسب يعني ان يقتصر على الوحدة او التثنية او الجمع وفي المذكر والمؤنث فالواحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع تغيير في المذكر والمؤنث ومجموعها في الرجال والنساء انفسهما واعينهما وقد يقال انفسها وعينا هما حكاه ابن كيسان عن بعض العرب الاول اولان قولهم كلاهما وكلتاهما قد جاء كما جاء ذا بالشتى تقول الرجال انفسهم واعينهم والنساء انفسهن واعينهن وقوله والثاني يعني كل المشتى المذكر وكذا المثنى المؤنث تقول كلاانا وكلتانا قوله والباقي اي كله والجمع الى اربع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله جوكله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف باختلاف الصيغ في الباقي يعني في جمع وما بعده يقول الواحد المذكر لجمع المذكر اجمع اكتع ابصع ابتع والواحد المؤنث جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابصعون وابتعون وجمع المؤنث جُمَع كُتَع بُتَع بُصَع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فيقول بالرجال او بالنسوة او بالقصوص او بالزينبات او بالدور وكل جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء لنا وبالك لها كلها باجماعه ويجوز لك اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصوص والدور كلهن جُمَع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كُتَع وجوز الاخفش في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير تَمَلَّيْنَ مِنْ هَذَانِ أَوْ وَادِي جُمَعْ عَلَى قَارِضٍ مِثْلِ خِيطَانِ السَّلَمْ ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فوقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز اللحياني والاخفش المثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان والمثنى المؤنث جمعاء ان كتعاء ان بصعاء ان بتعاء وان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا اذا وليا جزء ما افترقا حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله اي بالذي يعم افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لها فرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يعم افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الاحوال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يعم شرى بعضه دون الباقي فلا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمع والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يعم افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده ولما جاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعد السماع وقد كاد يجعل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما احتمال المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال تاكيدا ذلو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانما يثبت شيء هو اولى

به من دفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذات اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة لتمييزه عن غيرها اولى من تاكيدها والمستثنى من الحكم المذكور اعنى منع تاكيد المنكرات شئ واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما كالمحكوم عليه كقوله عليه السلام فكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب زيد واما تكرير المنكرات فى قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس فى الحقيقة تاكيدا الذى ليس الثانى لمجرد ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول اعنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار نحو قد اكلت درهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المقدار فلا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال وقوم اهم مما لين معلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله ليس الينتى كنت صبيا مضعا تحملنى الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما تجمعا ومعروف امره ومنكر فتحمل كليهما على البدل عند اهل البصرة اى لان خيرا وشرا بموقتين ويجوز تحملهما غير تاكيد اذا كان تابعا لقوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل الكل ونائب عطف بيان على البدل وقد يحذف المؤكد والمؤكد ذلك فى الصلة كقولك جاءنى الذى ضربت نفسه ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو بعضهم القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فنافاه وقال ابو هشام اذا عطفت على شئ لو لم تجئ الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه يدل على انك لو تعطف فيه لاوهم الجواز نحو ضربت زيدا وعمرا لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكرا قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه فى باب العطف قوله والكل واخواه اتباع لا جمع ولا تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته ومن اخر النفس الى اتباعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كما لوجئ فى قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افضل ايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فالكل لا تتبع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه دالا على معنى الجمعية المادة من جميعها واما تقديم اكتع فى التصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا اللغى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فقال الاقتصار على الثالث ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا المتقدم بل يلى ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته

واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى لا اندلسى عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الزولى والزمخشرى قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادرى ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب مجاءته بالترتيب المذكور فى الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءنى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءنى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقى كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمولد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج فى قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على الاجتماع فالسجود منهم فى حالة واحدة وليس بشئ لانك اذا قلت جاءنى القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم فى وقت واحد وكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كررها تزاد لفظين لمعنى واحد واى محذور فى ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دون يخرج عطف النسق لان المقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثانى دون الاول هذا قوله بطرد ما قاله فى نحو جاءنى زيد بل عمر فان المقصود هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق قول وانا الى الان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل اى من مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثل قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد فخالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد فخالد قال ويجوز ان تقفى قوما اولهم فتم واخلسهم فان الدهر خلاس ثم عمرو وعبد مناف والذى عهدت ببطن عرعر ابى القثم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلثة منسوب اليه فى الظاهر ولا يبدان يكون فى ذكره فائدة لو حصل لو لم يذكر كما يذكر فى كل احد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلام تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا عاد كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتمال على فائدة يجب ان يكون لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرها احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول هو المقصود بالنسبة

متصفا بصفة والثاني اشهر نحو يا العالم زيد وبرجل صالح زيد وقد تكون الثاني لرفع التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للايتان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجيء العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن احدهما اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص لا يأباه او بان يكون لسمان يطلقان على ذات تامة واحدة وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد والثاني في الصورتين يخصص الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني والا يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله ولا ابيك خير منك اتى اليوم ذبني التحكم والتهويل تقدر للموصوف اي فلا وابيك رجلا خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا يبدل من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير يدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعيته الا لو اجاز ان يعتبر غير مستقل لغوى قال في نحو يا زيد الخ ويا اخانا زيدا مبنيين في الثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب كذا قرر انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول نقول كلمت الرغيف ثلثه فقصدت بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم لو كيلا تقول ما فيهم الا المشكلة كلهم مجنون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه فلم فاي شيء يعرف المخاطب في لك فيما لم يتكرر فيه ولئن ان ندعي ذلك فيما سوى عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما

ل من عمر الفرس مجموعة
صوت الفرس من
صوت ذلك الحيوان
الكلام وقرن الاول
فان كان الاول لفظ
البدل فالغرض الاستئناف
ل بعين ذلك الشيء
ل العميل
صوت الفرس من
صوت ذلك الحيوان
ل بعين ذلك الشيء
الكلام وقرن الاول
فان كان الاول لفظ
البدل فالغرض الاستئناف
ل بعين ذلك الشيء
الكلام وقرن الاول
فان كان الاول لفظ
البدل فالغرض الاستئناف
ل بعين ذلك الشيء
الكلام وقرن الاول
فان كان الاول لفظ
البدل فالغرض الاستئناف

بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا

قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزوه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغير قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في يزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم تكن يدل عليها زيدا لكن مواده انها يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزوه اي بدل البعض جزء الاول فجوهر زيد يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا الفاه ولاشك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فمجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول صنيا له وقال المبرد والتوأمان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المستدل الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا ينكفي بمن جهة المعنى لانه لم يعجبك الحسن وحده بل المعنى فيه وكذا اسلب زيدا ظاهره انه لو سلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكام غير معين وكذا العلم بالاحداث مطلقا غير مفيد الا لفائدة مهمة بذلك الاحداث وما استحقوا به اللعن نحو اعوذ بالله من ضرب زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير كلاءه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما ابداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد لتوهم انك غالط للكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدا كانك وان كنت متعمد الذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لو قصدت في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركت الغلط فقلت حمار واما النسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتدارك بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رويه وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام محقق الاضراب عن الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به

الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الغلط و بدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد و التثنية و الجمع و التانيث فقط لا في التعريف و التنكير و اما الابدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد و التذكير و فروعها ايضا

قوله و يكونان معرفتين و نكرتين و مختلفين و اذا كان نكرة مع معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل و المبدل منه في الابدال الاربعة يتفقان معرفتين و نكرتين و الاول معرفة و الثاني نكرة و على العكس و الاربعة في الاربعة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيدا لحمار برجل حمار بزيد حمار برجل لحمار

قوله و اذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب و ليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل و ان رويت نكرة بالنصب فالمعنى و اذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة و هو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم و حتم من الطي الا ترى انه قد تنس مرتين فيما نطوي بالتقديس كقول الشاعر ع انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول و لا قصر اي لا اذى طول و لا اذى قصر و قول فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز و لا يكون الا بهاما بعد التفسير نحو زيد رجل و قد مر انه لا فائدة فيه **قوله** و يكونان ظاهرين و مضمرين و مختلفين لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال و هي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر شهد قسمة البدل باعتبار الاظهار و الاضمار و الاول كانت باعتبار التعريف و التنكير فامثلة الكل من الكل و هما مظهران بزيد اخيك و اذا كانا مضمرين نحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين و اخوتك و كان الزيدان اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك و الحاة يوردونه في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه و هو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد و قد اتفقوا كلهم في مثال اسكن انت و زوجك الجنة ان انت تاكيد و كذا في مررت بك انت و به هو فكذا هذا و للمضمر من المظهر نحو انوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا انوك و لو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لا ان يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا و المظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا و الاخ زيد و امثلة البعض قطعت زيدا يده و المضمر من المضمر نحو كسرتُ زيدا يدهُ ثم قطعته اياها و المضمر من المظهر نحو كسرتُ يد زيد و قطعته زيدا اياها و الحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها و يقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة و نحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله و المظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده و امثلة الاشتمال كرهت زيدا اجهالته و المضمر من المضمر كرهت زيدا اجهالته و ابغضته اياها و المضمر من المظهر كرهت اجهالة زيد و ابغضت زيدا اياها و المظهر من المضمر زيدا كرهته اجهالته و امثلة الغلط كرهت زيدا دابته و المضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد و الدابة و المضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة و المظهر من المضمر زيدا كرهته الدابة و ربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لان الاول على الثاني لكونه كالاله و ليس المشهور افراده بالتسمية بدل البعض و لا بدل في بدل

لعل شيخ الاسلام اي بحسب دليل شيخ علي مثل صدر اي فاضل عصر بالاضافة و التنوين

البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقه عما بالاول والمها ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اذ هم عليها قعود هم على ما فعلوا بالمؤمنين شهود وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد فالنار بدل اشتمال من الاخدود والهم ملأوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو فلهم مطرنا السهل والجبل اى مطارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها ففي نحو قوله تعالى والبرد برودة قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التأكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا هي ان يكون من ضمير المتكلم او المخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم نحو قال في الاشتمال ذكرني ان حملت بي ولادتها اي ولادتي الضيتي حلمي مضاء بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعوّل قالوا الان البدل ينبغي ان يفيد ما لا يفيده المبدل منه ومن ثم لو جيء بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل مدلوله مدلول الاول فلو ابدل الثاني في الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون النقص في الافادة منه اذ للدال واحد في الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش فيه اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد المكان الثاني تأكيد الابدال وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة مرضت للسكينة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لا يؤمنون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوب ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده قال ابن مالك لا يبدل من الضمير الا لازم الاستتار وهو في اغلب امر او تفعل في الخطاب وافعل وافعل اذا وقع ما يوهم ذلك فمثال فعل مقدرا من جانب الاول نحو تعجبني حبالك اي تعجبني يعجبني حبالك ولعل اذا استقبالا لا بدال الظاهر مما لا يفهم الا ظاهرا او لا ضميرا يار ذا واذا ابدال ما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت أزيدا ام عمرا لتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب لاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه بخلاف ضربت الذي مررت به زيدا او ملتبسا بضميره كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لحق السراو كانة ثم اخا حية معين لبسواذ ولو يقل مصيان وقال ان السفي غدوة هاوزوا لحما بتركت هوازن مثل قرن الاعصب ولو كان في حكم الطرح لفظا لو يعتبر هو دون التابع وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما

يضاعف له العذاب يوم القيمة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما ومن تاب وعمل صالحا فانه يتوب الى الله متابا

يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ص إنّ عَلَى اللهِ ان تُبَايِعَا : لتؤخذ كرها او تجئ طائعا : ولو كان التأكيد بمعنى الاول سواء كان تأكيدا لابدا لا نحو ان تنصر تُعِنْ انصُرْكَ ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل بين مذكوران كان واضحا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر ص وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رماها الزمان فشلّت يروى رجلٌ رفعا وجرّا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجلٌ فاضل والجر كزيد وقد جاء نصبا لوافي وغيره في البدل ايضا عندي كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدأ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وايضا لا يقوم التأكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التأكيد وانما يقدم التأكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل لا نسبة معنوية البدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصل من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر وقوله يوضح متبوعه خرج التأكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يقال بعد الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحدد بمثل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحملته فطبنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بلجام ناقته فقال اضع عن احلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله قد في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال الفا قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب النصب وقد ذكرت ما عليه في باب النداء والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال لهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المبدوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ترقبه وقوعا ص قوله حال من الطير ان كان فاعل عليه والا فمن الضمير المستكن في عليه ونحوه لهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده الثاني في هما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من يديه اي كسرت عضوا من يديه وحذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المفردات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين تمت

ل ٢٠ لدفع توهم ان الكلام في الفصل

ل ٢١ من كلام المصنف

ل ٢٢ مجرب دفعا لمن يتوهم خلافه

ل ٢٣ من قوله ص الى قوله ص

جلد دوم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المبنى ما لا سبب مبنى الاصل ووقع غير مركب فحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل المبنى كما مر في حد المعرب فخرج بان اما مبنى لفقدان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء للعدة كواحد اثنان ثلثه والف باتا ثا وزيد عمرو وبكرا ما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف الماضى لام وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يجئ قال ولا يفسد الحد بلفظة ما لانها لمجرد حد الشيئين ههنا كالاشارة الذى يجئ في تبيين الهمية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكرنى الاعراب قبل كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا فائدة وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولو لم يعرفهما كان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى **قوله** والقابه ضم فتح وكسر ووقف اى لقاب حركات او اخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او الاهذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا تقع على حرف البناء فلا يقال يا زيد زيد مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها كم نوعة هذا على ما ذهب اليه المصنف والذى يغلب في ظنى ان المتقدمين لم يفرضوا القاب الاعراب الا ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر لانهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا نقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب بمجاز وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على المنوب عنه مجازا فقالوا في الممنوع من الصرف واحمد في خلق الله انه ممنوع من الاول منصوب والثانى مجرور فاياك ان تظن ان المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر فيقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن رد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبنى على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين من تقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما **قوله** وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فيطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب فان كان مبنيا على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احداهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب فاصله

الحركة واخرى للحركة المعينة كما اختير دون المباينتين قوله المضمر اوضع لمتكلم او مخاطب فاغنت تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما
اعلم ان المقصود من وضع للضمائر دفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا للمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه
في نحو جاءني زيد واياه ضربت فالمتصل يحصل مع دفع الالتباس لاختصاره وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بهما
فربما التبس فوكر لفظ الذكر مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غيره لان الاول وانما بنيت المضمرات امّا الشبهها بالحرف وضعاً على ما قيل او اقتضاء
فضربت والكاف في ضربك ثم احريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما تجري اجراها طردا للباب واما لشبهها بالحرف لاحتياجها
الى المفسر على الخصوص في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كما حتياج الحرف الى الملفوظ فيفهم به معناه كالواو في اما لعدم موجب الاخر
فيهما وذلك ان المقتضي للاعراب الاسماء تواردت المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها كاختلاف
المعاني عن الاعراب لا تراهم بنوا كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور ضمير خاص قولهم ما وضع لمتكلم يخرج قولنا من اسمه
زيد فانه ضرب في قولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب لا انه ليس موضوعاً للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً
لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب لا يقول
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى وحكما قسم للتقدم
اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضربني يد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيداً اذ زيد متقدم في اللفظ
لكونه فاعلا وقسم ايضا للتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للضمير بان يكون لفرخ مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا
كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى ذكر الضمير
عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته جعل التقدير قسيما للفظ لا قسما
كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بُعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه
فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى بلى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا للتقدم
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير
قيل فعلى نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان
المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب التقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلاهما
في التقدم اللفظي لكنه في المفسر الملفوظ به اولى وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قولنا في ضرب غلامه زيداً انه
من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدماً لفظياً او معنوياً وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظاً فلو لا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز
فجعله من باب التقدم معنى لا لفظا وهو الحق على هذا فاحرى ان يقول التقدم اللفظ ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً كسواء كان من حيث

المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيدا غلامه لان الفاعل من حيث المعنى تقدم على المفعول وكان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب خير نحو جاءني زيد ويكرمني ضربته اى ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون الابعد نحو جاءني عالم وجاهلا اكرمته والتقدم للمعنوى ان لا يكون المفسر صريحا بتقدير بل هناك شئ خير ذلك الضمير يقتضى كون المفسر قبل هو وضع الضمير وذلك مثل معنى الفاعلية يقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيدا ومعنى الابتداء يقتضى كون المبتدء قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول يقتضى تقدمه على الثانى نحو اعطيت درهما زيدا واكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو ع هذا سراقة للقرآن يدرسه + او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شرهم وكذا الصفة كقوله ع اذا زجر السفيه جرى اليها اى الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى وكلا بوبه لان سياق ذكر الميراث دال على الموروث ذكرا او تزامنا او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اى الشمس دل عليها قوله العشى او بعيدا كقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ الانزال في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن وقوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانتا واحدة اى ان كانت الورثة واحدة كانه في بيان الورث والتقدم الحكمى ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع مفتقرا لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتى تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكرا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى التعود على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر قلت حدسى انه نكرة كما يجئ في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل اجمالا فاشبه تنكير التفسير بعده بالاضمار فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فاظهر كان الاسم المميز للمنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران

فی غایۃ الظہور وقریبہ منہ ضمیر یبدل منہ مفسر نحو مررت بہ زید اذ لم یؤت بالبدل کان للتفسیر والشأن فی ضمیر الشأن والقصۃ ظاہر لجلالۃ بعدہ وان لم یأت کان للتمییز للمذکور لمجرد التفسیر لا ان قصدہم التخییر الشان بذکرہ مجملا ثم مفصلا مع اتصال المجرد المفسر بالمبتدا سہل الاتیان بہما کما ہذا التفسیر دون الاول واما اخر المفسر فی باب التنازع نحو ضربنی وضربت زیدا علی مذہب البصریین فانحو انہ لیکون مجوزا تاخیر المفسر لفظا ومعنی قصد التخییر مع الاتیان بہ لمجرد التفسیر لا لاتصال کما فی اتمم جلالۃ زیدا وقصد التفخیم مع اتصال المفسر کما فی ضمیر الشان والقصۃ فی ضمیر التنازع معدودۃ اعنی قصد التخییر والمجیء لمفسر لمجرد التفسیر لا اتصالا بالمضمر فضمیر فحذف الکسائی للفاعل مع ان فیہ محذورا ایضا وما اجازہ للمبرد والاخفش من نحو ضرب غلامہ زیدا اعنی اتصال ضمیر المفعول المؤخر بالفاعل المقدم لیس باضعف مما ارتکبہ البصریون لان الاتصال الذی بین الفاعل والمفعول اذا کانا کالعامل الواحد اکثر من الاتصال الذی بین الضمیر ومفسرہ علی ما ذکرہ البصریۃ فی باب التنازع قال المصنف قد دت بالتقدیر الحکمی لان قصدہ الابہام والتفخیم فتتعلق المفسر فی ذہنک ولم تصرح بہ للابہام علی المخاطب اعدت الضمیر الی المتعقل لکونہ راجعا الی المذکور قبل وذلک المتعقل فی حکم المفسر المتقدم ولا یستقیم اذکرہ فی باب التنازع اذ لا قصد ہناک الی التفخیم قولہ وہو متصل ومنفصل قال المنفصل المستقل بنفسہ والمتصل غیر المستقل بالمستقل بنفسہ انہ لا یحتاج الی کلمۃ اخری قبلہ یکون کالتتمۃ لما قبل ہو کذا ظاہر سواء انفصل عن عامل نحو ما اکرمت الا ایاک او اتصل بہ نحو ما اکرمت منطلقا عند الجازیۃ وذلک لانہ یجوز استقلالہ بنفسہ وفصلہ عن عامل نحو ما الیوم انت منطلقا فلیس کالجزء مما قبلہ والا لم یجز انفصالہ عما قبلہ والمتصل ما یتصل بعامل الذی قبلہ ویکون کالتتمۃ لذلک العامل ولا بعض حرف فخرج الضمائر المستترۃ فی نحو زید ضرب یضرب ہند تضرب وضربت اضرب انا واضرب نحن وضربت تضرب انت وتضربین انت المذکر والمؤنث فی الصفات نحو زید ضارب والزیدان ضاربان الی اخر تضاریفہا کلہا متصلۃ کما یجئ تحقیقہا ولیس المستتر فیما مر بمتصل فی نحو زید ضرب ہو وعمرو واسکن انت وزوجک الجنۃ وہند زیدا ضاربتہ ہی بل البارز فی الجمیع تاکید للفاعل کما یجئ شرحہ وہو منفصل بدلیل قولک ما ضرب الیوم ہو وعمرو واسکن الیوم انت وزوجک الجنۃ وہند زیدا ضاربتہ الیوم ہی قولہ وہو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلک خمسۃ انواع

اما اول ضربت وضربت ونحوہن والثانی انا الی ہرب والثالث ضربنی الی ضربونی والرابع ایای الی ایاہن والخامس غلامی ولی الی غلامہن ولہن اعلم ان الضمیر انما کان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمیر کما قلنا قائم مقام الظاہر ثم رفع الالتباس وجد اول ولا اختصاص بان یکون کالظاہر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والا لم یکن المجرور بذلک متصلا لان المتصل کما ذکرنا ہو الذی کالجزء لما یجیء والمجرور لیس کذلک وان قیل الیس الفصل بین المضاف والمضاف الیہ فی الشعر قلت ذلک مع الظاہر قبیح فلم یلتفت الیہ الواضع فی الضمیر وکل واحد من ہذہ الانواع الخمسۃ یکون اثنی عشر معنی لان کل واحد منہا اما ان یکون لمتکلم او مخاطب او غائب وکل واحد من ہذہ الثلثۃ اما ان یکون للمفرد او مثنی او مجموع صارت تسعۃ وکل واحد من التسعۃ اما ان یکون لمذکر او مؤنث فصارت ثمانیۃ عشر والمتکلم ستۃ وللمخاطب ستۃ

والغائبة ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت فضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع للمؤنث وانما اشتركوا في المتكلم بدليل المذكر والمؤنث مفردًا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارتجل للمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذا قولك نحن وأنا يزيد والمثنى الفا والجمع واوًا كما فعلوا في مثنى المخاطب الغائب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قلت انا فعلت او انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فعلنا نعم قلت انت وانا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فعلنا نعم قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فعلنا نعم قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يكن اجراء تثنية وجمع على وفق سائر التثاني والجموع قاروا تجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب المشاهدة وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قولهم نعم نقدم صنعت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عن النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت وضربتِ وضربتم وضربتنّ وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدم ان في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز المنفصل نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار للمجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخص فنقول القاعدة تقتضي التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب قابلين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا لان بكسرها للمخاطبة كان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو متقدم على المؤنث فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في نما وقبل واو الجمع في نما لئلا يلتبس المثنى المخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحرفين بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو فالميم اقوى الحروف الصحيحة الحرف لعلة لغتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك انهم لما نووا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنون في المثنى والمجموع بعدلا لفرقوا لوا كما اتوا بها في هذان واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخير مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتما كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه ودون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها قال ذلك مستثقل فهم العرب اجاز في البيت فضه جلاء وان كان نادرا وايضا يجوز في التصريف واما الذي في ميم الجمع خبير نحو ضربتموه ويجب في الاخرين رجوع الضمير والواو لان الضمير لا تصال بها كالبعض من الكلمة

كون المشاهدة يكفي في الفرق

بسبب القرائن

فكان الواو لم يقع طرفاً ويجوز ضمها وكسرها لمناسبة الواو والياء وتثبت ما ذهب اليه واذا قدم الميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم وقلبها الى صلتها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو ومعاً مع كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسّراً لفظاً استقر معنى لان اصل الكلام للمتكلم والمخاطب ايراد وان يكون ضمائر الغيب خصوصاً من ضمير هما فابتدئ في المفرد بن بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا لتثنيته على الالف الذي هو علامة التثنية في كل متثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ٭ والوان الاظبا كان حولي ٭ وكان مع الاظبا للاساءة ٭ استثناءً للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب هند ضربت هو وهي تدليس لضيق العبارة عليهم كما تقدم لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر لا ان المقدّر هو هذا الملفوظ به وكيف يجوز ان يفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفصول غير المصرح بل المتصل فهو محكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفاً وثلثة وذلك لا يتم بضمير المفرد فينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربت فهي حرف التأنيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفاً كتاء التأنيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو فاخلوك واكلوني البراغيث ويعضد السليط افاد به هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعارهما في المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بان فاعله نحن فالهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في للغرم الغائب فلم يحتج الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملاً للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحداً في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس ضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امراً ولا تفعل نهياً فحكمهما حكم تفعل المخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر احتلت الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي لها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل واستنكر ايقوع الفاصل بين الكلمة ولعلها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات احتى باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها كانها غير عريقة في تقتضاء الفاعل بل اقتضاها لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضاً الالف في الواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف نبهت على علامة للمثنى والمجموع بلا مرية فجعلت مثنيات الصفات وجمع عليها فجمع مثنيات الجامدة وجموعها كان الصفات في جمع الجامدة لتقدم الذات

على صفاتهما فصارت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع فلم يكن ان يوصل الف الضمير و واوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان والواوان فاستكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا كضميرين انتقالهما بالعوامل نحو قضى ضاربين ومضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد لكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات بقا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو لا يصلح اذا استتر في المثنى والمجموع فلا استتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا يجري الفاعل ضميرا باركا في الصفات الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما واتا في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد يبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو انا فعلته وقد تسكن هو نحو في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحتان والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لو كان الالف لسقطت الفتحة فلو كان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبدل ميما فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا قروني ان قال سداد عي فعلت نعم من كثرة التخليط في امرانه وبينهم يتبدلون الالف في الوصل الفا في السعة وغيرهم لا يبدلونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع تبدا الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة بين مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في علامية المثنى والمجموع والعلة كما مجيء كالعلة وتحريك الساكنين وضمه امكن ضمير امرفوعا واما الدلالة له على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان اصلها انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوها على المفهومة فتحولت له الان المتكلم لما كان اصلا جعلوا تاء الخطاب له علامة وبنوا الخاطبين بتاء حرفية بعد ان كانا كالاسمية في اللفظ في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مع فرعه متصلة فلما اراد وا انفصالها دعمي هي بان استقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك ولغاته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فاراد وا استقلالها لفظا التصير منفصلة فجعلوا اياها عادا لها فالضمائر هي التي تلي اياها عادا لها وما ادى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو هي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير الهاء وحدها دليل التثنية والجمع فانك حذفتها منهما ولا اول هو الوجه لان حرفا لا اشباع فيه لا يتصرك وايضا حرف لا اشباع لا يثبت لا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالقفى مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لو لم تحركا لكانتا كانهما للاشباع على ما قال الكوفيون الا ترى انك اذا اردت جزم استقلالها سكنت الواو والياء نحو اغزوا واخشى وكان قياس التثنية والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخففوا بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وضمة الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء كانت هذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك

فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست بكلم فوصفه للمتصلة فانه لا فرق بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والتاء كما ذكرنا تقول اضرب لا هو ولا ايضرب لا انا واضرب انا وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام ابتداء جائز كما يجيء في التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله ثمينا ه يسري في رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط يحبب * قوله ع والهمز على ذه من هو اكاه ويسكنها قيس واسد ويشدها هذلي قال ش وان لساني شهدة يشتفى بها وهو من قول صلى الله عليه وسلم تمرا تمرة امر بوضع المرفوع منه شعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامة متها بواسطة فابتدئ بما يتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشفعوا بينه وبين المجرور كما يجيء يُعَبِّدُ فوضعوا المتكلم هما يا ما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للتكلم مع غيره كما كان في المتصل المرفوع والكاف الخاطب مثل التاء في التصرف نحو ك كما كرك كما كان وبعض العرب يحرك بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الفاء وبكا تاء المؤنث يا اخي سيبويه اعطيتكاه واعطيتكاها تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتها واعطيتموه قال ابو علي ولم يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال ع سيتيه فاقصد وما اختطأت الرمية وتمام كلامه في التثنية والجمع يا ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما اراد واو وضع المتصل الغائب من هذا القسم اختصر وامفرديه من الموضوع للمنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء هي الفا صيرها كالف ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوا يا نحو بي لما ذكر فخافوا التباس المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فانك تسكنها احد هما هاء الحجاز يقولون منهم فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها فيهما وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير لينا فهم الهاء ستفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمع نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي ولهو وضربهو ولا تحذف من الفم واو ولا من الكسرة ياء وبنو عقيل لا يجيزون حذف لو صلا الى الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع بقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجيزون تسكين الهاء ايضا كقوله ثم مدى الى البيت العتيق اربعه * ومطواي مشتاقان لهما ان وغيرهم يجيزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حركت ايضا ان كان الساكن لهما وغيرته كنته فالمختار اختلاس الحركة او حذفها في الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه للتقي ساكنان وابن كثير يصل ميم عليهم هي ومنهم ونحوهما بياء فيقول هذا يحيى فهاء المذكر اذا تقع بعد الكسرة او الياء يا عتبا ضمها وكسرها واختلاسهما ووصلها اربع لغات والكسر اشهر واكثر الا ولكن الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بي عليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء ما ذكرنا الثالثة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو يجيء نحو بهو اذا كانت بعد الكسر فضم الهاء بلا واو نحو عليه وفيه الرابعة اختلاسها مستة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر فاين حركتها تحريكه ونصلها وقفا نحو فقه

واعرب جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز وما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة في مضمر متمكن غير نحو هما وغلامهما وهم وان كان الفتح اولى وواو ساكن صحيح فكان الاصل حكى ابو علي من نحو منهما منهم وانصر فيها وانصرهم على ما مضى الاتباع وعلة الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد هو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلاميهما وبغلاميهم وبغلاميهن وحمزة يخض بالضم وجمع المذكر تلك كنايات عليهم والميهم ليدلهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه ولاه ولذا هو على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في الواحد وللمثنى وجمع المؤنث عليهي عليهما عليهن لو يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو لاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فالمختار من ان تقف عليها اولا الا ان تصلها بكلام او تقف على الروم او الاشمام وكذلك جميع الصامت تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه ويكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم تقف عليها فالمختار من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن ضمت الميم لاتباع حركة الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو مرحبا وفهم امرا بتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وبا في القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو وكقراءة ابن كثير واشباع الكسر هنه في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كالهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان للميم بعد الهاء المضمومة ما هو مذهب اهل الحجاز في فهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وفمهم ولذا منعهم على الاشهر ولذا في ايتم وضربتم وغلامكم فلما ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس الاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في خدة القاف ومنع ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بميم قبلها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء حتى عليهمي فلهي فكسر الميم لمجانسة الياء والكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا كما لم او نحوا مي وضع المنصوب المتصل اخذ وافي وضع المنصوب المنفصل فجاؤا ايانا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل والمختلف المخاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال الها يتصل بها حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب ان كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل بها اسماء اضيف ايا اليها فقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياها واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف لما يلحق في الاسماء الظاهرة ولان المضمرة ما يختلف لغيره كما فاه وهاه وياه وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا

فيه وقد تفتح همزة اياى وقد تبدل الهمزة مفتوحة وساكنة هاء ثم حملوا ضمير الجر والرفع على المنصوب لان الجر والرفع لا يكونان بواسطة وحملوا على لفظ المنصوب المتصل لو جاز كون الجر والرفع متصلا على ما مضى فضمير الجر والرفع المنصوب المتصل سواء قوله لما ظهر فرق المتصل خاصته يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا وللمخاطب والغائب والغائبة في الصفة مطلقا اعلم ان الاستتار من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والجر والرفع فضلة الا انها مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز والى باب الاضمار المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل كما تقدم لفظ الفعل كما يحذف في اكثر الكلام المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد عرفت ولا تظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في أفعل ونفعل ويفعل ولتفعل لمخاطب وغائبة وانفعل في جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي جملة منها لا يظهر الفاعل الا ظاهرا ولا مضمرا وهي أفعل ونفعل وتفعل لمخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا أي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تأكيد المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول الا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما ضربت الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو ما قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عندنا بني على اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا

الضمير المتصل كجزء الفعل

الفاعل الظاهر نحو ضربت زيدا والمضمر المنفصل نحو ضربت انا

يظهر الفاعل الظاهر والمنفصل نحو ضربت زيدا وضربت انا الا نعذر المنفصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل الغرضي او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو ما ضربت وما ضرب الا انا وايانا والثوبان لذان يزيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمير المتصل الستر لان المتصل المستتر كالجزء المتصل البارز عند نحو ضربك اللبس بالاستتار لكونه اختصر من المنفصل فالمنفصل عند لعدم الاتصال فلا يقال ضربك الا ان ضربت مثله معنى وحكما منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلذلك رموا فقالوا ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الغير المستقل فالترتيب لو كون الشيء كالجزء لكان انما يتم اذا كانت مقتضيته له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الغير منه واما اسم الفاعل فهو اما ابتداء عند البصريين فلا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلام واما مبتدأ وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل ما فيه خلاف الاسم والخبر اما اسم او جار ومجرور فليس ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه تعرف في وضعه على الفعل اولى ومن ثم كان الاصح في ما زيد منطلقا ان يكون زيد مرفوعا بما لا بالابتداء لان ما اولى من الرفع وضعفها في العمل لو جعلها غير اهل الحجاز واما ان نواقضها والاسم المرفوع بها لا يجيء لما تقدم الجاء لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن للضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور وهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ومتصل المرفوع من هذه الاشياء غير الصدر لكن بشرط الاستتار كما مر ولذا يقول الفعل هو المختص بالاصالة وسائر ما يناسب الضمائر وهو ان ونواقضها وما الحجازية نحو ما زيد بالذاهب واسم الفاعل واسم المفعول

اذا ليس كل اسم راضا والخبر

وايضا على المرفوع بالمشابهة لا بالاصالة

واما ان لما عرفت

والمصدر واسم الفعل واما ينصب بشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة لكنه لما وقع تطلب الفعل بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل ان يتصل به مع استغنائه عنه كان وجود فضله كعدمه فجاز اتصال غير الفعل ايضا فاشتبه بعد كما يجيء فاذا تقرر ما قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يجعل فيهما الفعل وغيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول الذي تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت وغيري ايانا مان قال من اضرب وقد مر في باب الحذف يران اياك والاسد سر الباب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لان ضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان اما متوخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف بيان نحو جاءني زيد وانت والا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما علينا اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا اعد يا فشاذ لا يقاس عليه ولذا اذا وقع بعد مبنى على الكسر كما في قوله ما لي ألوم قرأي انما نقتل ايانا او منها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا ابا لك وفي اعطيت زيدا اياه عمرو اعلمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو لا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لالتباس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لان قولك على الاتصال بلا ما تقدم من لفظ اعطيت والمعنى ومن جوز المنفصل فوجهه ان اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك لما تقدم في الاتصال بلا ما تقدم من لفظ اعطيت والوجه في اتصال المفعول الثاني اذا تاخر عامله ان يجب انفصاله عنه كما في نكنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر انها واخواتها واسم ما المشبهة بليس اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة واسم الفعل والظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب ما هو او اخوك وسيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد الضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك اذا قلت مررت باخيك بزيد ورأيت ضاربه هو نحن والزيدان الهندان ضارباه اعما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون خلافا لابي الحسن وقال الزمخشري في آية الحج بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان قلت فذلك هو فاعل بحكم الحمل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مسندا اليهما اذا احتمل احدهما همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقام اخوها وما قام ابوها وفي الدار انها عندنا بل على وذلك لانه يعرض لهما اذن ان يكونا مسندا اليهما مرفوعا بهما فتعين فاعلين والمرفوع لا يجوز ان يحذف فاظهر اذن الى الخط فرقا بينه وبين الحال وغيرها وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه بعد

لا يكون ضمير كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر

المتصل

فان مرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ الى آخره او اسم ما المشبهة بليس

جزم الجاز ابدا فلم يجز الى الفرق فاطرد استكان الضمير فيه على ما هو حتى ما شابه الفعل كما يجئ فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمد بن على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكل لا يكون هذا المتصل هذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه وذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل الا نادرا يقدر بالفعل الا مضمومة ان تقول اعجبني ضربك زيدا اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كلامه في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب فصله عن المنصوب وضعا كما الجائز نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما الغير لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب ما اياك او ما انا زيدا ضارب اياك وخص انفصال الضمير كما رايت وان لو يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان ولذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان الفعل في وجوب الاتصال به قال عمرو اما من بل تراكها او تقول رويد وجهله وحكى يونس عليكني واغلاجاريتي اتصال الكاف مع ذلك مخرجا وعليك لانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو عطاك اياه كما يجئ وان لو يكن الكاف في الكاف واما المصدر فان كان منونا او يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف شائبة المصدرية للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لو تضف او الاضافة اكثر ولا يقتصر على ما هو مذهب الاخفش فمن ضاربك و ضاربك و ضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فلا شهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك بالف المعاقبة بالالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وحمل الاخفش الضربك والضمير منصوب بهما واما اسما الفاعل والمفعول فحق اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بهما نحو ضارب اياك والضارب اياه والمعطى اياك والمعطى اياك وامّا الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجئ بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى شرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيدا اياه فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيدا بمعناه فان قلت لم ذكر الفاعل قبل المفعول مع ان ذكر المفعول ليس بأهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد فائدة بل قد يكون ذلك لاضاعة الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا التقول في المفعول المطلق ضربت زيدا اي ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا التقول يوم الجمعة

كقوله تراكها الخ

وجب الانفصال في القسمين لما ذكرنا ان المتصل لا يجئ الا بعد تقدم المتصل وجاز ايضا الانفصال في الفصل بسبب الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك و رويدك اياه و عليكه وعليك اياه تشبيها بنحو

لا تقول ضاربك وضاربوك اياك والضاربك و المضاربوك اياك والمعطيك اياك و المعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما

زيدا اولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ٭ تمنت ايا هم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة تحوت حمر من له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم تقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له وبغنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولغنى بالجرى ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربة هي او صفة نحو قولك جئتماني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فتقول اذا اختلف ماجرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فروعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فروعاى التانيث فلا بد سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فاولوتات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فروعيه وفي التذكير او فروعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فالبس حاصل فمتى كان المتحمل صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو او الزيدان العمران ضاربا هما هما او يضربانهما هما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فالبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته انا او اضربه انا والزيدان نحن ضربانا انا او يضربانا هذا ضربتني انا وتضربني انا الا في غير المضارع مع المخاطب في غائبتين مع المخاطبين نحو انت هند تضربها انت او هند انت تضربك انا فالهند تضربانها انا والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاحتلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربونا هم وكقول المونث انا هند ضاربتها انا فلما ارتفع الالتباس بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صلو الصفة المثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع وان لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفتان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال ٭ وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البس ولم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانها وهندانت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس لتاكيد حاصل فيها في كل موضع تختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس فمن نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء لتعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربني فلم يكتفوا في اللبس بهذا الضمير لم اثبت بسببه رفع اللبس وكان ما يلبس مذ فرحيف الالتباس على تقدير حذفه فالجواب في رد رفع الالتباس بضمير الا يجوز حذفه **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فذاك المختار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك والا هو منفصل مثل اعطيتك اياك و اياه اذا اولى الضميران عاملا ان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول والفصل نحو اسكن انت وزوجتك الجنة لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن لاجله لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فالبد من كونه متصلا لئلا

اذا ولى ضمير عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب بالنظر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال

سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب لغاية وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من الفعل ما امر رفع الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكني زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي بلي ذلك المنصوب اما ان يكون اخص مرتبة في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه يجوز الانفصال نحو اعطاك زيد اياه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وظننتكه وخلتك اياه وجب اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه لسبب كونه اعرف فلا عضاضة على الثاني بتعلقهما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال وجب انفصال المنفصل الاول فضلا ليتصل به كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت وظننت في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في مسلم اليهم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد المبتدا الخبر وبالذين رجحا الانفصال وجب اتصال ما هو المفعول من الفعل فالاول في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن الخويين يجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاكاه قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز في الثاني الاتصال هنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيلزم من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي يجوز ذلك قياسا لانه اما نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساواة للمتصل المنصوب فقول الكاتبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاكاه ان يجوزوا منحتنيني اذا سميته وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال هنا ايضا اولى لانه يلزم من تعلق الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز الاتصال في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل فلا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل اذ يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فحكمه اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني اذا كان ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الانفصال والاتصال قال ﴿فلا تطمعا ابيت اللعن فيها ومنعها﴾ بشيء يستطاع واذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها هو شاذ اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما اولى الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما اولى الضمير المنصوب لان الفعل قد يتصل الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل يطلبه بنفسه وهما بطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضاربهوك وضاربهو من يجوز هناك اعطاهوك واعطاهاه وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي بلي المجرور قوله وليس هما

العامل المنفكة

وانما لم يجز في الثاني نحو ضربتهو كما جاء اعطاهو لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري حتى يلحقه بفلا وطلب التاكيد فلما كان حد ذا به للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد

اي ينظر الى الثاني من حيث انقص تعريفا او الى من اومساويا تقول الا نقص ضربتكها وضربت اياها قال

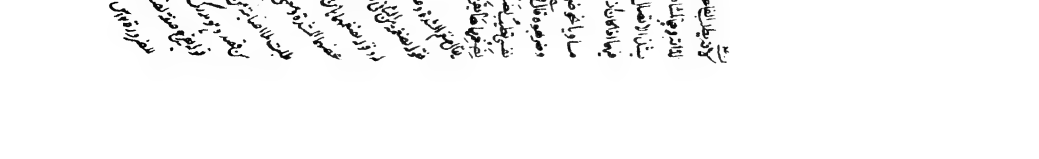

مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف والاقوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لان لو يكن لاحدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا لان كان مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياه وضربني اياي قوله وقد مضى اي قد مضت الاعرف لان اذا كان لاحدهما اعرف ولم تقدم دليل لاحدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون لا عرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهومة مما قدمت قوله والا فهو منفصل اي ان لو يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك لو ان كان اعرف لكن ليس بمقدم

كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل كما رايت **قوله** والمختار فخبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الاخرها وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرها انما كان المختار في خبر كان ونحوها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامل اذ الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال المقتضة قال قيس بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال عليّ هذا الليل شهر لا ارى فيه يتزحل ليس انا ممن يزحل ولا تخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال اعدت قومي كعديد الطيس اذ هبّ القوم الكرام ليسني وقيل بعض العرب ان فلانا يريد ان يفعل عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود ان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امها بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير المخفوضة ضمير مرفوع منفصل لانها اما مبتدء او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر لا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله فكم موطن لولاك طحت كما هوى بإجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حروف جر هنا خاصة قال ويجب ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع الهاء مع غيره غير عاملة بالجر فيبتدء بعدها ومثل ذلك بلدن فالها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا ولينها غدوة فالها تنصبها كما يجيء في قوله نظره وذلك ان الجار اذا لو يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد لمجرورة من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال ابو سعيد السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما ذلك اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسيتن الا فضل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير الموضوع للنصب نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول

ما للدار عفت اي اخلق موحش

ضمير مجرور بمن على ما مر

ان في بعض النسخ وبعد ما يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لا للاتفاق على الضمير المذكور حرف جر مع الهاء مع غيره غير عاملة نحو لولاي ولولاك ولولانا ونحو ذلك

من النصب للفعل

على لعل لتقاربهما معنى لان معناها الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا فتحمله على لعل فى اسمه فتنصبه وتبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضيا لها فى الاصل لان اصل خبر عسى ان يخرج نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه فى محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل فى الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان فى عساك ان تفعل لازم بخلاف خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان اكثر من قولهم عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل فى اسمه فاجروا خبره ايضا فى طرح ان مجرى خبره لكن لا تخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجئ خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى فى الخبر وحده كما جاء عسى فى عساك ان تفعل فى اسمه وحده على لعل قال لعمرك يوما ان ترى لمطية ... الخ وقال بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم مطية اى لان تلم وهذا الاستعمال فى لعل كثير فى الشعر قليل فى النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على القياس تبعا للتغير عسى كما قال فى لولاك وحاشا عسى على لعل فى النصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان حرف لولا غنى مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بالحوق نون الوقاية فى عساني قال وفي نفسي قول لها اذا ما تأنني عني لعلي وعساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقوله ان تفعل وتفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان فى عسيت ان تفعل وعسيت تفعل وتقدم عن المبرد وجهان فى نحو يا ابتا علك او عساك احدهما ان الضمير المجرور منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجئ خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستعمل اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع معرا ان ومجردا نحو عساك ان تفعل وتفعل الا ان تجعل ان تفعل بدل الاشتمال اى عسى الامر ايالك فعلك ويكون تفعل فى عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى حسب ما دل الكلام كما تقول فى قولك عساك تظفر بالمراد عسى الوصول اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما فى قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فيكون تفعل بدلا من الكاف كما فى عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كما كان عسى اياك اولى كما قلنا فى كنت اياك لان خبر المبتدأ وفاقا الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما فى ضربك زيدا والاسم اما محذوف كما فى قوله ابا خراشة اوعساكما على حسب ما لذ الكلام عليه كما حذف فى قولهم جاءنى زيد لليس الا اى ليس المجائ الا زيدا واما مذكور كما فى قولك عساك ان تفعل وكذا فى عساك تفعل بتقديران اقول ان اراد بحذف الفاعل اضمارا كما هو الظاهر فليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون فى هذه المسألة فى جواز حذف الفاعل كما ذكرنا فى باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان ما بعد ان جملة والاخبر حذف الا ان يقدر فى احدهما مضاف اى عسى حالك ان تفعل وعساك صاحب ان تفعل كما يجئ فى افعال المقاربة **قوله** ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون والدن وان ولخواتها مخير ويختار فى ليت ونن

ليت ... ليتني ... ليتي ... ليتا ... ليتا ... ليتا

وعن وقد وقط وعدا بها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة
ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كاتبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض
الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طرد اللباب فلكون الكسر مقدرا على الالف والياء
لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنّ يتي ومع ضمير المرفوع المتصل نحو اضربن يقي
ويضربنني انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة لجزء الفعل ولم يحفظ الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا
واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء لزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا لجزء الكلمة وثانية الكلمتين في
نحو قل ادعوا مستقلة فتقول يلزم هذه النون جمع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب
من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني
او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة الاولى نحو قوله ﷺ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ والثانية نحو قوله ﷺ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ
نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نوني الضمير ونوني التاكيد ان كان اجتماع المثلين في الكلام حاصلا
لان نون الاعراب لا معنى له لكون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى عند البصريين كما مر في قسم الافعال فكلامها لام لفظي بخلاف
نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان النقل جاء منها لا من نون الاعراب ما على
قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب والامر منهما فالعلة في عدم حذف نون الضمير
ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال ﷺ تَرَاهُ كَأَنَّهُ
يَعُلُّ مِسْكًا بِسُوقِ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي والصحيح ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نوني الوقاية
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتها بلا ادغام وقرئ قوله تعالى
اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجيء عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت
راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اجمع امعه الماضي ومعه ليت ومن وعن
لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت محزن والقراءة حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للحافظ على
سكون النون اللازم وانما لزموا اثباتها في على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهن لما كسرن لذلك لساكن
لكونهن حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح وبقي ما قبلها على سكونه كما بين في باب الاضافة
فلو قلت لرجلين اوني الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضيّ في قاض ومسلميّ في مسلمين وعشريّ ومسلي في عشرون ومسلون
او عشرين ومسلين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني وضربائي واضربائي واغربني لان يقولوا
يدعيّ وضربيّ ورماي واضرباي واضربيّ قلت ذلك لاجراء لباب الفعل مجرى واحد ولاجل الفرع عدلا الاصل الا ترى ان الفعل هو المحتاج
اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب لنون الوقاية لدخل الكسر فعلى عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا

ومما لحق اللام والمتصل بالضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني واخواتها ان وكان ولكن واما اليت ولعل فيجيء حكمها بعد واما حاجة الحاق نون الوقاية بان واخواتها المشابهة للفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا لاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت معه كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجيء الا لضرورة الشعر لا في الحد كذا قال سيبويه وغيره فاما لَيْتِي جَارِيَةٌ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال يَا أَيُّهَا السَّائِرُ عَنَّهُ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي وقال قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي ليس الامام بالشحيح المُلَحِّدِ وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في بان اي للحاجة الى الحاق حرف ساكن على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن لدك ولو اضفت الكاف لجازة الى الياء لقلت ما انت لكي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون ليشابها الفعل فحذوا ونبتاعا ان من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذف النون معها ولي لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين اللامين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد اعني العين والا من لغاتها لعن وكذا الحذف في جعل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال جعلني رجلا ليسني وجاز ليسي كقولهم اذهب القوم الكرام ليثني حلاء خيري يجاء عساي حلا على علي والاكثر عساني ويجيء الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حامليَ الا ابن حاليَ شاذ سواء جعلت النون للوقاية او نونا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في محل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملي قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوا على مذاهبهم في ما افعل زيدا لان اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر فيرفع العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرط ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو لا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا لما بعده خبره قوله قبل الموصول نحو زيد هو المنطلق قوله وبعدها الى بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو لا يغفر الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله صيغة مرفوع او يقال ضمير مرفوع الا انه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير او لا والا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفروعه والتذكير وفروعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا أي يرى مصابي هو المصاب قوله فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال الكوفيون انما سمي فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فيتوقع الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا

ل
حُنَيْنٌ اسم رجل من بني عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي حبيب و الخبيبان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو خوه مصغر وهو في البيت صيغة الجمع اراد ثلثة قال ابن السكيت اراد ابا حبيب ومن كان على دينه ١٢ س

لفصل الاسم الذى قبله عما بعده يدل الالتفات على ان ما بعده ليس من تمام ما قبله بل هو خبره والمعنيان ما لهما الى شئ واحد
الا ان تقرير هما احسن من تقرير هم والكوفيون يسمون عماد الكونة حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف
من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجئ الا بعد المبتدأ الخالى من المواضع والداخل
عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان وان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفة اعراب الاعراب الاسم وانما فائدته كان حق المبتدء
ان يكون معرفة ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجئ بعد الظاهر والضمير
ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال ضربت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا
لنفسه قائم وقد يجمع بين الفصل والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو والاضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز
الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا هو ضربته هو اياه وافق سيبويه فى منع المتنفقين فى المعنى نحو زيد سيبويه هو اياه على ذلك ظننت هو اياه القائم
وان جعلت ها فصلا والتاء تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو اظنه هو القائم اياه
جاز لعدم الاجتماع واغا قلنا كان حق للمبتدء الذى يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه ان كان ضمير آخر من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف
وانما شرطنا كون الخبر فردا لان اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بدون اللام
ان كان معرفا بلام الجنس هو مقصود على الخبر كقولك على الرجل الكرم التقوى والحسب المال والدين الانتهيت الا الكرم الا التقوى ولا
حسب الا المال ولا دين الا الانتهيت لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فى المبتدء لام الجنس فى الخبر المعرف باللام مقصور على المبتدء سواء كان
اللام فى الخبر للجنس نحو انت العز يز الاغر الا انت هو المبالغ فى قولك انت الرجل كل الرجل والمعنى نحو رايت زيدا هو الكريم وانت الكريم لا ثانى
ذلك الكريم الا زيد وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا فى الموصول نحو انت الذى قال لك او لم يدخل بصيغة ضمير مرفوع
منفصل مطابق للمبتدء عليه كونه فى صورة مبتدء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدء الاول فتفيد هذه الصيغة ما تفيده اللام من الحصر لان
وليس مبتدء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم ولكنه كان لعلم انه لو كان العرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا
اعنى فصل الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا والجمع عند لباس الاسمية فلزم صيغة معينة
اعنى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعد عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف حد بتة التصرف لكنه يتصرف فيه تصرفا واحدا فى حالة الاثبات
اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم مراقبة فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف فلما
تجرد عن معنى الاسمية ودخل معنى الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا واحدا مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
صار حرفا لكن بقى فيه التصرف المذكور فان قلت فلما اسما لكثرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فما كان
الفصل وجوابه الخطاب كما قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولها نحو من الامر مطلقا ولم توضع لمعين
الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية فوجد فت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم فى محل الاسم فلا

الفصل ٥ كاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرف اي كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب اسم الاشارة واحدا او غيره مما لا يكلمه ومطابقة المخاطب
بها الا لهذا الغرض فقط فلا حكم لحرفيتها وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاصل ثم قد فارق حيث لا التباس كما هو
الذين هو النصيحون وان لو يكرم في المثالين يعني الصفة ولذا تقول كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولا ليس في هذين الموضعين لمخالفة الاعراب
وادخل ايضا مع كون الاول اضمر الخ الى انا اللهم وان لو يلتبس الثاني بالوصف لان الضمير لا يوصف وادخل ايضا مع كون الخبر شبها بالذي اللام
هو اصل التفضيل وهو مشتهر له ان مخصصه حرف يقتضيها اصل التفضيل من في جملتها متحدة معه معنا ان مخصصه ذي اللام حرف
متحدة معه معنى اللام ومن شرطا يتحسن الرجل خير منك ان يصل كذا ولكن من التفضيلية كلام للتعريف لا يحتمان تا تجمع في باب فلا تقول الا افضل
من زيد واجاز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصيرهم ياه والمعنى
اذا كان ذلك مستعملا في المعرفة فاما ظن بالنكرة واجاز الجرمي وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف شاهدا
قاطعا نحو رايت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلث وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا يجوز
نحو رايت مثلك نعم ومثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه لا شاهد عليه لا يثبت ذلك فهو القياس والمانع
الضمير ليس بأمر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولو يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام ومعرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكما جوز
بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى اني انا الوهاب وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو انا زيد ولو ثبت نحو انا ظننت انت اخاك او
انا ظننت انت زيدا لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع كلو زرتنا فانا اكرمك وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى
ومكروا ولك هو يبور قال والا يجز زيدا قال الان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه مما استدل به من منع
قوله تعالى ومكروا ولك هو يبور ليس بقاطع ويجوز ان يكون صدته ما بعده وقوله الا يجز زيد هو قال ابطل بقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو اماتا وانه هو احيى وروي عن محمد بن عمرو بن وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير
قال ابو عمرو بن العلا احتيى ابن مروان الحسن يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها واقد اجاز الفصل بين الخبرين اذا كان المبتدأ الخبر
معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم
الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لانه متى يلتبس الخبر بالصفة اذا الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي
كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس قولا والا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين اسم ملغى لا
محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما زيد قائم قال الخليل والله اذا لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين
انه حرف استنكارا والحاوا الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل عن ان معنى الحرفية عليه الكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب
ويقولون هو تأكيد لما قبله ويعتدون بحكم موضع تأكيد المنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب
والمجرور كما هو في باب التأكيد نحو مررت بك انت ويرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو
على ان الضمير ليزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم كما لم

فلا يقال ان زيدا المنصوب كريم وبعض النحاة يقول حكم الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب انما يتعين نصبه اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذ ليس كونه مبتدا ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصابها بعدها نحو ان زيدا لهو المنطلق واما في غيرهذين الموضعين فيحتمل التاكيد ان كان قبل ضمير نحو انه هو الخفور ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم وقوله وبعض العرب يجعل مبتدا ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب حسبت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك الرفع وقوله عليه السلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان الثاني ان في يكون ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان يهودانه في موضع الخبر الثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل

قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بما بعده ويكون منفصلا مستترا وبارزا على العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحده منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غائب يلزم كونه شيئا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل ما يلتبس به أهو متبع في الغيبة والخطاب والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزم الافراد والغيبة كالمعوض اليها مما مر ذكره وهو كالاعراب عما وضعنا له يجيء وهذا الضمير كما نذكره راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستفهم الامر فقيل له الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل الى الشان هذا فلما كان المعوض اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل الكفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل الا دون معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما قررته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لابد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يحق به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد يقول هو الله حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأتي الحرائم كانه قيل اي شيء وقع المعتدا فقال هو البين وقوله حتى ما تأتي مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من الابهام الضمير اي ارقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتاتى جاحات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤول الجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا البين يقاتم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجيزون الا نحو البين يقاتمين اخواك وما هو بذاهب الزيدان على ان يكون خبر ما مقدما واسم بين اخواك وضمير الشان واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك الا ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فهكون الباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على احرف الاستفهام او حرف النفي لاعلى المبتدا أعنه

البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب يدل على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا تكون في ابتداء الجمل الا بواو اما قوله تعالى وما هم بخارجين منها فيجوز ان يكون هو ضمير التوكيد تضمنه قول قبل ويجوز ان يعرب بدل من هم او يكون هم راجعا الى احدهم وان يعرب فاعل لمخرجين نحو ما زيد بذاهب فضلا والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح بالجزئين نحو ان هي قامت الا صرخة واحدة هذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدما الى ان يفسره الضمير ولا يعرف اليه ضمير مرتبته ان يخبر عنه مع كونه جملة لم في باب المبتدء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا تقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة الا اذا رجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يؤكل بالادنى وان جل ما مضى والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا تختار انها بنيت عرفوا ان لا يكون كالفضلة ايضا فلا تختار انها كان القرآن معجزة الان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود بمهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسا لان ذلك باعتبار القصة لكنه لوسيم واذا اريد خلو نواسخ المبتدء فالابد ان يكون مفسر جملة اسمية واذا دخلت جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول اما هو قام زيد قوله يكون منفصلا واذا كان اما متصلا او اسم ما يكون متصلا منصوبا بادرذا في بابي ان وظن متصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذف منصوبا ضعيف لا يجيء نحو في هذا الضمير لعدم الدليل عليه واذا الخبر مستقل ليس في ضمير رابط ولا يحذف المبتدء والاخبر الا مع القرينة الدالة عليه يجوز حذف منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما تابق فيها جاذرا وظباء وقوله ان حرا لامر في بني بيتت الله وعصفت في الخطوب ذلك الدليل ان نواسخ المبتدء لا تدخل على كلم الجازاة كما مر في باب المبتدء قوله لا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجيء في باب الحروف واعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني ومع الالغاء اظهر انه لا اكثر على اعمالها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف الغاء المكسورة فانها اذا الغيت ظاهرة الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا واذا عملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط واذا طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك الحرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينها لفظا ولا لضرورة ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعم المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وتغلب الاخص في الاجتماع نحن انا وانت هو وانت وهو قلنا

قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين والمؤنث تا وتي وتهزذ وذي و

لمشاة ثان وبين وبجمعها اولاء مدا وقصرا وليحق بها حرف للتنبيه ويقال لها حرف الخطاب وهي خمسة فيلزمن خمسة وعشرين
هي ذاك الى ذلكن وذانك الى ذانكن لان البواقي وبقال اذ اللفريب ذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذاتك وتانك مشتركة بين
واولالك مثل ذلك واما تم وهنا هنا فلم يكن من خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها
معنى من المعاني كالاستفهام فتوضيحها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام والجلم ان يجعل
ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في اضارب بزيد وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي الابتداء او الانتهاء و
التنبيه والتاشير وغيرها الموضوع لها خواليت ولعل ومرو الى وهاو الكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال
على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكم وكتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع
التكسير وقولنا في الاغلب احترازعن اسماء الاشارة وبقولنا لتدخل الكلم بعد نحو لها لتخرج معاني المصادر والمشتق منها الافعال والاسماء لان
تلك المعاني لا تدخل الكلم بعد صوتها فلو تقول لما كانت الاشارة معنى تدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس لم يصح
لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كلها متضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف
وحملت البواقي عليها والاعليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة لزوائد الامامها ومي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل
كاحتياج الحروف الى غيرها فان قلت المضمرات وجميع المظهرات الخاصة عليه لام البعد والخطاب في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعنى اليه
والمظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قولنا لفحص رسول الله يشار بها الى مسمياتها معينة او شخص معين في الجملة الدال
بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها المشار اليه اشارة ذهنية
ولو سلم في الحال ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان
يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيير كالمشاهد
وكذلك ان اشير بها الى ما بتخييل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه انه ليس جعل الاشارة
بقولنا ما وضعت لها اليه مما يلزم منه الدور كما الزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان الحد وهو ما يقال في اصطلاح القوم
اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوي غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
معرفته على معرفة الحد وداي اسماء الاشارة الاصطلاحية لتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور وهنا
كما الزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قولنا اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي بها يأتي الاشارة اللغوية كما ان
مشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود فلا يلزم من توقف الحد وعلى الحد وعلى جزئه توقف جزء الحد وداخل
عليها اذ يمكن ان يكون معرفة ذلك الجزء ضروريا او ممكنا بغير ذلك الحد ولذلك لا حاجة الى ما قال بعضهم من ان مضاعف الياء الاولى تسبق
حكى فيها الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوت فالامر ايضا ياء واصلها حيي الا ان يقال بنيت حملا على العين بدليل قلبها الفا وانما
حذفت اللام احتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة الاولى الجزء وهنا عتيا طا كما عدم الواو من اذ لذلك او قلب العين

ALIGARH

الا ترى الى نحو مَرْتُو فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة فلسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لان التغيرات التي الآخر اسرع وحذفها اكثر فهي موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الاغلب وقيل اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت فاما ان نقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى ان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تصغيره ذان يجذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء المتمكنة وبهذا يدفع قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية لانه لاجتماع الالفين ولو ردد الى اصله وقعا بين الساكنين نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش والاقيس بان يقال هوشاتي كما وذلك انك اذا سميت به قلبت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لو يكن لها ثالث في الوضع اذا سميها ولو كان اصله ثلثة لقلت ذاى دالة الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة من تجلد غير مبنية على واحدة والاقيس ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستقلة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى الا فهم قصده والان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكور ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث وعليه حمل قوله تعالى ان هذان ولمؤنث تا وفي بقلبي الف التي صارت تاء وقلب الفه ياء حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذي الكي من هو وتي بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصصا بدا لها بالمؤنث دون المذكر لانها قد يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان ءها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هُنَيَّة هُنَيْهَة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وتقلب ياء تي هاء وقد تكسر الهاء اتباعا واشباعا نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر في الوقف ذه وته لسكون الهاءين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذاة وتاة وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعها اولاء تا قالا كان اي غيرة قال قدم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد يقرن بها كاف الخطاب للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع فيقال ذاك وتاك ذانك وتانك ذينك وتينك اولئك وتلك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فما ولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة نحو القرى والضحى بالياء ان اصلها واو ولهذا يثنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى

لكونها في موضع التغيير ومن ثم قيل المحذوف العين اعتباطا لكسرة الفاء كم ويه وخذ وغوها وقيل اصله ذوى كان جعل من باب حييت لولا ي يشذ ويضعف بذلك قول الكوفيين ي

وحد حكم الاسماء التي لو ثالث لها وضعا لكان ثانيها حرفين وسمي بها ولو كان

هذا ولاء هاءُ فيقال هلاءِ وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاءو وما مثل هؤلاءو على وزن فوعل وزن طوماروا ما مثل هؤلاء على وزن فوعال قال تعالى هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ائتوني بِه

البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة فتقول السلطان يعفو الحاضر يخرج لك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكم الذي لمتنني فيه وجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله تعالى قلت له والرسل يا طه ما انزلنا عليك القرآن لتشقى ما انا ذكرناكم من باب عظمة المشار اليه ويعود ذكر البعد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره ونحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعمالها فيما لا تدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب تحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بأي وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت كذا ورويد وبجاء وجهال وايات بمعنى اخبرني كما يجئ قوله ويقال ذا للقريب الخ وما راى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة موضوعة ذي البعد فلم يأخذ منها ولم يقطع بدليل الحالة على غير متقال ويقال ذا للقريب يعني لو تحقق ذلك عنده واقول انا لا ادري بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا لحالة الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعد مما اذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انذا لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجئ فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على اربعة بين القريب والبعيد واسطة فقالوا اذا تم ذاك فذا لك وبعضهم يقول ذلك وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه بسكون الهاءين وبكسرهما ايضا مع اختلاس ومع اشباع كما ذكرنا وذات ثو تيك وهي كثيرة والاستعمال تالك وهي هذه لها واما ذيك فتذ او ذه الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيلك فانه خطأ وتلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك تالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد لها حركة فحركت اللام بالكسر للساكنين كذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولو تركت اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها لحذفت الياء للساكنين واما تلك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام نقل حركة المثلين الى الثاني لان المراد تغيير ما عن حاله الادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجب ان تدخل اللام قبل النون فيصير ذلك فقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي واللتي اللذان واللتان مشددي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لوجب قلب هذان بالتشديد مع هما كما لا يقال هاذاك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بعد المشدد والمخفف في القرب والبعد والمحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد المتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد في جميعها اولاء واولى

تم اولئك واولالك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام فى افادة البعد وعلى راى اخر اولاء تم اولالك واولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكونون قد اقتصروا للبعيد والمتوسط بالكاف فى حدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة للجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواتها كثيرة نحو هانا اذا دعوها انتم اولاء وها هو ذا كما يجئ فى حروف التنبيه وغيرها قيل وذلك اما قسم نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجئ فى باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تاخذنى كاظة ان لو تكن نفعتنى وقوله وها نحن اقسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها هاء وذا لياء اى هذا لها وهذا ليا فحصل بين هاء وذا حرف العطف قوله تلك وذانك وتانك مشددة بنين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان الذى للقريب واضح لانه للجرد عن الكاف واللام وكذا الذى للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات فخفيها بعض الاشكال لسقوط الياء فى تلك وانقلابها نونا فى ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وقوله وثم وهنا وهنا لمكان خاصة يعنى ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فهنالك للبعيد وقد تضم هنا المشددة الكاف والا تصب ثم وقولهم ثمك خطاء وقد يراد بهناك وهنالك هنا الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله اى حينئذ قال حنت ونار ولات هنا حنت اى لات حين حنت فهى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجئ فى باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد انتصاب جزء على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين فى بابها فمعنى يتم جزء ايصير جزءا تاما وكذا القول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة من قبيل العالم من قام بل العلم يعنى من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك ان المجهول فى قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم فى الحد وقيل العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد ولكان ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يلتبس به صلة وانما الاشكال فى ماهية الصلة اى شئ هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشكل من ذلك الشئ الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولو قال الجار جريا على اصطلاح النحاة لوقع فيما فر منه لان معنى كان اذن ان الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلة تجانس خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقربان فى بعض الحل اشكالا مرجوا التفسير قال ولو جعل موضع بصلة يحتاج لارتفع الاشكال هذا ما حققه قوله يتم جزء اى يصير جزء الجملة ويعنى بجزء الجملة المبتدء والخبر والفاعل وجميع الموصولات

قسمين ٢

بعلم ٢

صح ان الموصول لا يتم جزء الا بصلة

لا يلزم ان تكون اجزاء الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي اوردت ان تجعله جزء الجملة ليمكن الابصلة وعائد وهو عائد يعني ضميرا يعود اليه قال وهو اجزاء عما يجب ايضا فيها الى الجمل حيث واذ فائدة الاتيم الابجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وصل الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل مصدرا كما يجئ في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيحتج بصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجئ البحث في هذا في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب ولاحتياجها في تمام معناها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلة جملة خبرية والعائد ضمير اما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمر نحو بالله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضرب زيدا والذي هو ضارب وبكون متعلق محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه وغلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه وسيلة كما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما علمنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب هذا خاصية المعارف ويسقط باعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بالصلة وهي جملة فلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من مررت به فزيد من لا من موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعرفة بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعروف بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا اجريتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبيته للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك اذا قلت رجل يتخصص النكرة بوصف لا يناكرها فيشيع لزوم معنى الانسية بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلك اليوم وحده مثل كل احد وكذا قولك انى اعبد الله خالق السموات والارض نحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجلا طويل كان في كل منهما عموم فاذا قلت رجل طويل تخصص بسبب الاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص لاجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضمير هالذي هو معرفة قال وقصد ولابد لك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا يحتاج لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا ولي في قصد وانه لو لا الضمير لم تكن الصلة مختصة للموصول لانها امكن لها بما بذا في تعلق نوجه نحو الذي ضرب عمرا وضحك وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قال ذكر الموصول على ما تقدم

٢٥ الاشارة الى الفرق بين الموصول الحرفي والاسمي
الفصل والوصل في الموصول الحرفي
جواز الفصل والوصل في الموصول الاسمي
في توجيه قوله تعالى
في بيان الفرق بين الموصول الاسمي والحرفي
الفرق بين الموصول الاسمي والحرفي
من ان الموصول الاسمي
ولو سلمنا ايضا ان المخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجلا طويلا لا تخصص كل واحد منهما على الانفراد فحصل التخصيص

ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصول الموصول فلا تقول انا الذي دخل البلاد الا لمن تعتقد ان يعلم ان
شخصا دخلها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس شيء مما
فلان وهم الموصول اذا ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر
عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدء وثالثا ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات
الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله واما كان اقتضاء الموصول الحكم ونعني باصليا ما يستعمل من جميع ما تتضمن
الحكم الا ما يكون تضمنه له اصالا بالشبه وهو الجار والمجرور يعني عن الجار والظروف وجار مجراهما وفاعل هو العائد او متعلق العائد ورابعها
انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما الوقوع للمخاطب فلا حال الخطاب والجمل الانشائية
والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر ٥ واني لارجو نظرة قبل اتني لعلي ان شطت نواها ازورها فقيل قوله شطت نواها ازورها هل رأيت الذئب قط اي قول العلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى والله
منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنع بعضهم ولا ارى وجه منعه ولا جاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من حروف ضمها
القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنع ابن باشاد وسائر المتاخرون وهو الوجه لكونها انشائية كالجمع وخامسها انه لا بد في الصلة
من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه
فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولم يذكر الموصول
في الصلة ليبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجملة مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد ينبغي الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني الذي
الذي ضرب زيدا قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يتعين ان تكون جملة استدرك ذلك فكان
استثنى وقال الاصلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها
منقوصة من الذي ونحوه وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة يتقدر باسم مفرد فتناول ما هو كالكلمة الواحدة يكون احجر
جملة فحذف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة تحذف
بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع فحذفوا احد عوضي العشرة كما مر والاولى ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام
الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السنة نحو المرور به زيد جاءني
المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب فكلا مر زيد الرجل الضارب فعلا مر زيد وبما ذكرنا يندفع ما ورد
احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين بظاهر على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف
الاستفهام وعلمنا ما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبي وهذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر
فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتمادهما على الموصوف

قال ان كان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

المقدر والضمير في نفسه راجع اليه فلست الموصوف المقدر بعد بخلاف منهم فيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرناه في باب الوصف بنحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله ﴿ كأنك من جمال بني أقيشٍ البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قولهم ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير المقدر فمثالهم غير مستدل الهم من كلام من يستدل بقوله ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين الامثلة عنده كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل يجاء في الشعر نحو قوله بسودٍ نواصيها وحمرٍ أكفها وصفرٍ تراقيها وبيضٍ خدودها تقديره لو كان واللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لوجب اعماله بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخل على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد بذلك عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لوجب حذف النون قياسا في فواعل عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فتقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضَّرْب والضَّرِب فكما دخل اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل ما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما دخل عليه فصيرورة الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب في يد ضرب في ويضرب في زيد مضروب ضُرب ويضرب فلكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما تذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عاريةً كما في الاذا اضافت بمعنى خير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فصلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل حملتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل الاعلى وجه الاتصال وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فاعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دليل على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حروف الاستفهام ومعرف النفي معرا ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعلا ان بمعنى الماضي وانما الموصول اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لتقصان مشابهتها للفعل وكذا الموصول بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضمير ان كما مر في باب الاضافة وهو معها يتقدر بالمفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله بالنبحة التيقصم وضق الخمار البيدع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان بعلا اقبل فقال له اخوها هو ذا قائل الساعة نعم لها هو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا كالمشتق في قولك لعمري لانت البيت الكريم اصله اقعد فاضاف بالاصالة الى المقدر لانت الذاكر اصله لكنه موصول عندهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير متصود قصدها والمضارع صفته كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لانا لم نرد بالرجل القائم ابواه لا الذي قعد لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في

ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال

نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كأنك من جمال بني أقيش البيت

قد يجيء مثله في الشعر

ولو جاز اعمال اسم الفاعل والمفعول ذو اللام لاعتماده

وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا قد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء الى ان قال وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله وقد فرج البيد يوم مرتاضة ومن حجرة بالنبحة التيقصم بقول الحمار البيت وقد ذهب

الاستفهامية ٤

بخلاف ما مر في ما فانها تختص بدخول اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوف كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما ذكرنا واما وصف الذي والطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها الذي هو لفظ اسماء الاجناس ٤

على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما ادخلوا على ذلك اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لالفها ولو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة فزيدوا الياء وادخال اللام عليها زادوها بعد ادخال اللام عليها لانها لا تحتمل اللام الا ساكنة ولام التعريف ساكنة فحركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكذا قريب من هذا قوله علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد ياء هما نحو الذي والتي فاذا شددت العرب الكلمتين على الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه الاعراب الشدد اخليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال ولا يلتفت بما ذكره ابن الحاجب ان اخذ الا اللذي ينال بالعلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللصفي قد حكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه يضم كما هو المنقول عن الزمخشري نوراه في الشعر مكسورا لحكم باعرابه وقد يحذف الياء ان في الذي والتي مكسورا ما قبلها وساكنا قال الشاعر في الكسر والله لو شاء لكنت حرا وجبلا اصم شخا اي قال الحرفي التسكين كالله تربي زينبا فاصطبر ثم قال لست تؤمن ان تفسد اراها الا تعودي بالتميم قال الاندلسي الوجوه الثلثة فيها اي تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرها يجوز ان تكون لضرورة الشعر الا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى فيها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الالتقاء قال الا ان يقلوها في حال السعة الا في الشعر فصيحا اذ في طاعة تثنية الذي والتي واللذان واللتان بحذف ليائين وجاز تشديد النونين ابدال الام من الياء المحذوفة وهما معربان ومبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح ٢ لا والى المقول بالعراب احتلافها كاوم واما مثنى الضمير نحوهما وكما وقلنا انما غيرت عن وضع واحده ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه

٢ التي والتي مبنيان للاصل في كل مبني على السكون الا ما خرج بدليل كالذين والتين في الرفع والجر والذي والتي مبنيان على الكسر في الاصل وقد يعربان بالحركات الثلث على لغة من يعرب المثنى بالحروف كما مر في المثنى ٤

٤ اي الاسم الموصول ٤

صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف النونات فى اللذان واللتان الاستطالة الموصول بصلته قال ابى كبير
ان محى اللذ ابقا لا الملوك وفكها الاعلا لاء وقال هما اللتا ولدت تميم ؛ لفيل فخرهم صميم ؛ وجمع الذى فى ذوى العلم الذين فى
الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون فى الرفع هذيلية قال جار الله لعراب الجمع لغة من شدد الياء فى الواحد وهذا يقوى قول
الجرمى ان الذى مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى الياءين ثم عمل ما عمل يقاضون وحكى بعضهم اللذين رفعا
واللذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد الياء فجمع بالالف والتاء بالحذف شئ منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال ابو ذؤيب اللذو بعكاظ
طيروا شم رامن رؤس قرونها مثل الكلى ان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وجود
فى هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى وان الجيش الذى كقوله تعالى مثل الذى استوقد
نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى استوقد قال ثم قال سولهم فحمل على المعنى ولو كان فى الآية تحقيقا من الذين لوجز فى اوادا الضمير الراجع اليه
وكذا قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد
اللفظ مجموع المعنى ما حذف النون من الذين نحو جاء نى الرجال الذى قالوا لكذا هو قليل كقلة اللذا فى المثنى وقد يقال الذى والذا
والتى والتان والالاى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا وحذف النون فيقال اللاى
بفترة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل فى المذكر قالوا الاخفش واللائى يولون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاءون
رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التى اللاتى على وزن فاعل من التى وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائى بالهمزة مكان التا وهو كثير
فى جمع التى دون جمع الذى واللوائى واللوائى كالهما جمعا الجم وقد يحذف الياآت من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات اللوء
وقد يسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللاءِ يئسن وقد يقال اللائى بياء ساكنة بعد الالف
من غير همز كقراءة ابى عمرو والبزى قال ابو عمرو هى لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا
الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللاءات كالاعات مكسورة التاء او مفتوحة اعرابا
المسلمات والالى جمع التى ايضا لامن لفظه والذى والتى يشتركان فى الالى واللائى الا ان الالى فى جمع المذكر اشهر واللائى بعكسه
وعمنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث ومن وما واى مضافة الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب
ايهم فى الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائى يجب ان يكون حاصل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا
انه قال كذا خلقت يعنى كذا وضعها الواضع فقال السائل استحييت لك يا شيخ يعنى ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل ابن الشجرى
بان قال اى موضوع عند الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدوه بخلاف الماضى والحال
فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استعملت معانى الموضوع عند على الابهام وليس بشئ لان الابهامين مختلفان
ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعندى لكونه فيهن يلزم ايضا تقدم عامل عليه وخالفهم المصريون فى الموضعين لعدم الدليل على التعيين
واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او مستخبرا عنه او غيرهما نحو لقيت اللتين لقيتا واينهن لقيت قال الاندلسى

ف ١ قوله جمعه ٥

ف ٢ قوله ان الذى حانت الخ ٥

ف ٣ قوله فى جمع المؤنث واللوا الخ ٥

ف ٤ قوله ابن يا وش كذا فى كل النسخ وفى بعضها ابن يابش وهو ٥

ف ٥ قوله على ما عليه ٥

التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايا هم اخواك وايتو هم اخوتك وهما شذ من التانيث ومجموعها تصرفها في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثرون ذو الطائية لا تتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال سك وبئري ذو حفرت وذو طويت اى التي حفرتها والاعراب ايضا قال ولا لهذا الرمز ذو جاء ساعيا لهم فان المشرفي الفرائض ولو يقال ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات شهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجرولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموع وذات مضمومة تلمفرد المونث ومثناه ومجموع والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة تمر في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذي وبعض صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها لحاقا للموصولة على التي معنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت ولا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اى الذي تحملينه وقوله وما ذاك بيمينك اى ما التي بيمينك ولو يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زائدة كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اى من الذي وماذا الذي صنع اى ما الذي وذا في الموضعين زائد اذ بعد موصول ويجوز ايضا في نحو ما ذا القيت ان يكون ذا الدا موصولا كما يجوز ذلك في المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج الخباز فكون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كانا يعنى المصدر فقوله تعالى مما رحبت بالرحب الذي رحبته وليس لوجود هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم ذلك وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعائد للمفعول يجوز حذف عائد الالف واللام لا يجوز حذف فمن ان كان مفعولا محضا موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغرق ذلك الحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب تحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اى اعطيتهما اياه وكقولك الذي انا اضرب زيد اى اضرب اياه ويجوز ان يكون الحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اى الذي انا اضاربه والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرطان يجر بإضافة صفة ناصبة له نقل بر الخ تحذف انا اضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او يجر بحرف متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله النجيد لما أمرزا اى تامرونا باى بالكرامة وقوله تعالى فاصدع بما تومر اى تومر به باظهاره وقالت لها الذي جحا حاتم اخرى غير حاتي عهدت اى جحا حاتي اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول وموصوفه بحرف جر مثلي في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت به لان الجار متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان و

الاستفهامية اذا لم يكن لا الزائدة فتي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة ومعنى الذي قولك ماذا الذي صنعت نص في الزيادة و مثله ما بعد من الاستفهامية نحو من ذا الذي يقرض الله واعتد البصريون عن

وكذا الذي

ان يكون مفعولا

وكذا اما تعلقها ومثال و

مثال ابو سوف مررت بزيد الذى مررت وربما يحذف الجر ويجر وان لم يتعين نحو الذى مررت به وان احتمل مررت به واحتمل مررت اليه وعند ذلك فمذهب الكسائى فى مثله الترجيح فى الحذف وهو ان يحذف الجار والاحق تصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيترجح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والجواب له ههنا استطالة الصلة ومع هذا الجواز فلا بأس بحذف اسم المجرور بها اما الضمير المرفوع فلا يحذف لانه اذا كان مبتدأ فغيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدء قليل فلا يكون الكلام اذ ذاك دليلا على خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل والمفعول بحذفه واما خبران والمراد بهما خبر المبتدأ لو ثبت حذفه الا قليلا والا يكون ذلك ايضا فى الاغلب الا اذا كان ظرفا كما مجرورا وايضا فهو الاصل فى خبر المبتدء واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط فى المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة والا ظرفا والا جارا ومجرورا اذ لو كان احد هذا لعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما كونهما صلة واذا حصل المبتدء المشروط فالبصريون قالوا ان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى اتمم احسن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسى لان لها من التمكن ما ليس لاخويها فلذا انضاف واعرب فصرفت فى صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن فى صلة اى جاز لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى هو الذى فى السماء اله وفى الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجيزون الحذف بلا شذوذ مطلقا فى صلة اى كان او غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ فى الشواذ على الذى احسن ويروى ما انا بالذى قائل لك شيأ واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مضمر جاز ان تكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو الذى قال ذا وجاز ان يكون متكلما على المعنى فقد حكى عليه السلام انا الذى سمتنى امى حيدرة قال المازنى لو اجريته وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذى قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذى وهب المأين اى مثل حاتم وان كان ضميرا جاز ذلك فى غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضربنى يد او انت الرجل الذى قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز انا الذى ضربت الا والذى ضربت انت الا فائدة اذ فى الاخبار لانك اذا قلت الذى ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانه المفعول وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت انا ليس لوجه والوجه ان يقال القائل انت انا قوله واذا اخبرت بالذى صلتها وجعلت موضع الخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد فالهاء الاولى والاخيرة فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر احدهما تعذر الاخبار ومن ثم امتنع فى ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل فى الحال والضمير المستتر غير هاء والاسم المشتمل عليه هذا الباب يسمى الخاتمة باب الاخبار بالذى وبالالف واللام ومفصوصهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فى التعلم فى بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا معرفة الحال والتمييز الذى عنها انه يصح تنكيرهما ومعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يجر عنهما الا ما يقبل ان يضمر من هو لان الاخبر عنه يصح قصد معرض الابهام قبل التفسير فقول من قولهم اخبر عن الذى فى ضمير الجملة

واما اخبران وحكمه حكم خبر المبتدء كما ذكرنا واما اسم ما و

الفلانية تب الموصول اى فضع مرهذه الجملة اخرى اسمية واخبر فى الثانية بالجار والمجرور متصفة بما اتصف به آو الاولى معراعن ذلك الاذات
تب الموصول والاتغير الاولى عن وضعها الاقد مايفيد هذه الاخبار المذكورة فلابد اذ ان تجعل فى الثانية تب مبتدأ مصدرا والمسئول
منك ان تخبر عن تلك الذات اعنى تب والمخبر عنه فى الاسمية مبتدء والمبتدء امر نسبة المصدر ولابد ان تجعل مكان آضمير ايجاب الاجل ان
المسئول ان تصف تب بالوصف الذى كان آبالا تغير شئ من الجملة الاولى ولو يكون ان يكون تب مكان المصدر برب مبتدأ فلابد ان يكون
نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان آ ولابد ان تجوز فى الجملة الثانية بخبر الان المسئول ان تخبر عن تب آو رتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول
بصلته فعلى هذا لو تخبر عن آتب الموصول بل اخبرت عن تب الموصول آ الا انك لما اخبرت عن تب آو المبتدأ فى المعنى هو الخبر بالطلق
على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن تب فقد اخبرت عما يطلق عليه فكانك اخبرت عن آو انما ذكرت المخبر عنه باسم آدون تب لان آهو المذكور
فى الجملة الاولى التى هى المصوغ منها المعلوم اجزاؤها دون تب فآهو المشهور قبل صوغ الثانية واما تب فلك فى السؤال تب الموصول
فليس معناه اجعل تب مجرورا بل الباء فيه للاستعانة كما فى قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور وبان تجعل تب الموصول مبتدأ و
مثال ذلك ان يقول المعلم المتعلم ليبتدء والمخبر اخبر عن زيد فى قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدأ خبره زيد واجعل تلك
الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغير شئ منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذى وتخبر زيد اخبر عن الذى فتقول
الذى ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا و
ربما تخاطب من يعرف شخصا بضرو بيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا تخاطب الا على انه يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا و
من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذا عرف وقوع الاخبار
عنه بانه زيد ضمنا فالجملة الثانية نضع فى المحل الثانى للجملة الاولى قوله صدرتها اى جعلت الذى فى الصدر مبتدأ قوله واخرتخبرا
نصب على الحال اوضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية لا يخبر بها الا فى اللام الآتى عن
اسم فى الجملة الفعلية خاصة قوله ليصير بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول فاذا لم يكن
لم يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل ما استحق من فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى حق
او يضرب واسم مفعول حق مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول ما استحق بمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى حق ان يضرب
وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل مع مرفوعهما اسميتان فى نحو اضارباه زيد ام لا
وما مضروب البكران لكن فى اولهما حرفان بمعنيان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ بعيد يجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف
اللام متصرفا اذ غير متصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى ليس الا يجئ منه اسم فاعل او مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا
ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى وحرف
الاستفهام قوله فان تعذر احدهما تعذر الاخبار اى احد من الامور الثلثة وهى تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم جريا على الشرط الاول وهو تصدير الموصول بتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية

الموضوع

ولكن شئ من اسم الفاعل والمفعول مع وقوعهما بمعنى الجملة الاسمية

والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى
لا فهم بابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاتى الذين اذا هم لهاب للئام حلقة الباب قفقفوا قبرة
من النفر الثم الذين والاولى تجويز الروايتين الاولى لانها من باب التكرير للفظ كانه قال من النفر اللاتى اللاتى فان تغاير انحو الذى من فعل
كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو
الذى الذى فى داره عمرو زيد هو ذلك فى داره صلة للذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير مع صلته
وخبره صلة الذى الاول وعائد الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى سكن داره عمرو زيد وتقول الذى
التى اللذان ابواهما قاعدان لذيهما كريمان عزيزة عنده حسن تبتدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه
بما خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده ضمير المجرور فى ابواهما وخبره كريمان
وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التى والعائد الى التى من صلة الضمير المجرور فى لديهما فالتى مبتدء مع صلته الماضية
وعزيزة عنده خبره وبالجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور فى عنده والذى مع صلته المذكورة
مبتدأ خبره حسن وهكذا الحال ان زادت الموصولات ولا تقف على حد احذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثانى وهو فاحذره
وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الجزء عند حرج الفعل والمجاز والجار والمجرور والحروف اذ لا تضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم
التنكير كالمجرور بكم واسم الاتبرته وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة نفيه ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم فى ليعا رجل و
الاستغراق فى نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزم النفى نحو لا احد ولا عريب ولا شيء ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه
لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك وحده وجهده وسائر ما ذكرناه فى باب الحال الا لفظا تدل
على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مررت بزيد حسن وهو بعد قبيح لان لفظ المصدر يراعى فى العمل ما هو
من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل وللمفعول والصفة المشبهة العاملة
واما الاخبار عن قائم فى زيد قائم فانما يجوز اذا لم تحمله فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازنى
يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر
عليه واجاز المازنى على هذا الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنع غيره اذ صوت المفرد فلا يصلح لكونه صلة والكلام فى المفعول
لم اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالجار والمجرور بالكاف واو القسم وتاء وحتى ومن ومنذ ومذ كذا المرفوع بعدها اذ شرط لفظ الواقع
وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا فى تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذى هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو ارقى خمسة او عشرون منها فان المفاظ هما معتبرة كلفظها
دون المضاف اليه فلا يضمر ايضا وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة الال دون الموصول
اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لم يجز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال ابن البدل امين

كالصفة فلا يفرد ومن المبدل عنه وايضا يخلو الصلة من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابو من يجعل البدل كتكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنه بالذي مررت به زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل زيد باعادة الجار لان الجر لا ينفصل ويجوز ان تقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والجمهور اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذا الضمير يفسر تابعه ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان تذكر خبر الموصول وكبرها وواخرها والكلفاظ الثاني في الاشهر اذ ذاك الا لفظ معتبرة في افادة الثاني وايضا يبقى خبر الموصول تأكيدا بلا موكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واحناش الارض وغيرها كابي القسم واعرق القين وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وام سالم ابرص اذا اضفت الى في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قوزح في قوس قوزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمد ومنذ فانها الايضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقولهم الا ارى الموت يسبق الموت شيئا فما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر للمبتدء ويخرج ايضا ما جاز اضماره كان الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب في فاصل نعم وبئس واخواتها فان هذه الضمائر لا تجيء الا مبينة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب في زيد منطلق اذ المبتدء استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لو جر لانا قلنا يجب ان تقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في ذلك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا هو جملة خاليا من عائد الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قولنا والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحق المبتدأ قولنا عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل ان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع الى ذلك المبتدء وذلك كما في نحو زيد ضارب اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي ضميرين شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لانعدام رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لانعدام فائدة في الخبر لفقدها المبتدء لان في قولك الذي زيد ضارب اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضمير قد تأخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصلة لا يجعل المبتدء الذي هو الموصول فصلا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة ببيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضارب يكون المعنى الذي ضارب اخوه زيد زيد هذه عرفنا بالمبتدء انه ههنا شخصا مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجردة وهو ان زيدا مضروب اخي هو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد مضروب الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان في ذلك الشخص نفس زيد فقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عود هما على المبتدء سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدء على ارتباطهما كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما اعاد حكم الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء

لان الاول
عسى
من الكنى الاعلام
للاول منى عرفها
كابي القسم
ضربت زيدا ضربته
الضمير الاخير
فيه والمستتر
الضمير الاول
ويجوز
كان
الذي

ضربت ونحوه ولا يتم وقف المبتدء على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول لزيد لموك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبر المخبر عن كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لوجب حصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاي لتصدرها لما فيها من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا اسحر وعشاء ومساء معينات فكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوها قالوا واذا اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد تقدم ما عليه في باب المفعول فيه لا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول به نحو الذي ضربت تاديبا هذا او الضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فما جاءني الا زيد وينفصل ايضا للمرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجئ بصلتها على خبر من هي كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضارب انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدء ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا يرجع الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حميدة لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت على ما ذكره القائل انت انا بصحيح على ما يتقدم الاشارة اليه وانما اختار والاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات لانه لزم الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكرر الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا الكثرة التغير مع بساطة الفعل اي فاعل ومفعول وابراز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب المتنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب المتنازع ان لا يغير الترتيب مراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما ظهر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجد العامل الاول من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب وكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب وكرم زيد قام مقام زيد ضمير ناستتر في كرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي قد كان قبل رجعا الى زيد اذ لو عكس ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب المتنازع ان الاستتار

في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل كما في صلة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثل هذا على الفعلين ويأتي المخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكان في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قول الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وحز الرماني الى الملك في وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدء والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما الايرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فلدان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احدهما عن الاخرى الاجل التشارع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الفرض اذ فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد قياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجد العامل لان من جهة المفعول يتوجه العمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدءا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يحز جعل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ضربت انا العدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا الذي ليس بأجنبي كما مجيء في هذا الباب تقول مخبرا بالالف الضارب واكرم زيد انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي بالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمت زيد وبالالف واللام الضارب به انا واكرمت زيدا برزت ضمير المفعول في الضارب وان كان مخبرا عنه وفاعل الاكرام الا ان ضمير الالف واللام لما كان كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثل هذا نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضارب انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا على ان انا مبتدأ خبره والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعملت الاول نحو ضربت واكرمت زيدا بابراز الهاء في اكرمت على المخبر كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرم زيدا انا والتنازع باق في المعمول وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرم انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيد انا والمكرم انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته

من حيث كون المتنازع فيه جزء كلام واحدا ضميرا فصار الرابط بينهما وان اعملت

فائدة الاخبار

زيدا مبتدأ خبره والمكرم انا زيد جملة معطوفة على الضارب انا على ان انا مبتدأ خبره

زيد تصل الضمير القائم مقام زيد بعامل لعدم ما يوجب انفصاله ولذا بالالف والالم الضاربه انا واكرمتنى زيدا الهاء فى الضاربه هو الضمير الذى قام مقام زيد وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان فى الاصل مفعول ضربت والجار المعطوف اعنى المكرمه انا هو متوسط بين جزئى المعطوف عليها وتقول فى نحو ضربنى وضربت زيدا عند اعمال الثانى مجرا عن الياء او النون بالذى ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربنى ولا اضربت لئلا يقع التنازع باق على حاله وتقول فى التثنية على مذهب البصريين الذى ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائى الذى ضربه وضرب الزيدين انا يحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الاصل لكونه مزيلا التنازع مع مخالفة الكسائى فيه ايضا ولا يقدر فى جميع المواضع وعند المازنى فى الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفى الاخبار عن التاء الضاربى هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربى زيد انا لما مر وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى ضربنى وضربته زيد لا يكون بقاء التنازع اذ لا تنازع فى ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربى وضربته زيد وعند الاخفش الضارب والضاربه انا زيد بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هو له وعند المازنى الضاربى هو والاولى الضاربى زيد والضاربه انا زيد وان عملت الاول والمختار ضربتنى وضربته هند باظهار ضمير المفعول كما مر فى باب التنازع قلت فى الاخبار عن الياء او النون بالذى الذى ضربتنى وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبى وعند المازنى الضاربته هند انا والضاربها انا وفى الاخبار عن هند بالتى ضربتنى وضربته هند وبالالف واللام الضاربتى وضربته هند وعند الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند وعند المازنى الضاربتى والضاربها انا هند وتقول مجرا عن التاء او الياء فى ضربت وضربتنى هند بالذى عند اعمال الثانى الذى ضرب وضربته هند انا ولا يجوز وضربتنى لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا ويقول المازنى مجرا عن التاء الضاربى والضاربتى هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التى ضربت وضربتنى هند والضاربها انا وضربتنى هند اظهرت المفعول فى ضاربها لان حائل اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يجيز فيه مراعاة للاصل وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند وعند المازنى الضاربتى هند والضاربته هند وان عملت الاول قلت مجرا الذى عن التاء او الياء الذى ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هند والضاربته هى انا بتقدير هند الاجنبى عاملا مما مر ويقول المازنى مجرا عن التاء الضاربه هند او الضاربته هى انا وخبر الضارب فى عن الياء الضاربه هند انا والضاربته هى انا وتقول مجرا عن هند بالتى التى ضربتها او ضربتنى هند وبالالف واللام للضاربها انا وضربتنى هند

وعند الاخفش الضاربهاانا والضاربتي هند وعند المازني الضاربهاانا والضاربتي هي هندٌ وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما عجز عن التاء والياء بالذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وبالام المعطٍ واعطاه زيد درهما انا والتنازع باقٍ في الصور تين وعند الاخفش المعطٍ والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثل كل ما حذف منه غير مفعول الاول نحو المعطٍ زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لخفة الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه في الثاني باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابراز انا جرى الصفة على غير ما هي له وعند الاخفش المعطيه انا والمعطٍ بلا اضافة والمعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يضاف عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان ردد نا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطٍ درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو ايضا في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الاول قلت الذي اعطيت انا درهما زيد وعلى اعطاني زيد درهم وصلت الضمير اذ موجب للفصل وبالام المعطيه انا واعطاني زيد درهم عجز الاخفش المعطيه انا والمعطٍ انا بحذف الضمير والمعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه والمعطٍ اياه درهم وتقول في ظننتني زيد اخاك عجز عن التاء والياء بالذي ظن وظنه زيد اخاك انا وبالام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعول الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لوجعل جملتين وردّ المحذوف قال الظان زيد اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على غير ما هي له وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنتني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظنني زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لان ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يجذف مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظان لان اعمال القلوب يجب في الاغلب بتكرار احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت الذي جرى الصفة على غير ما هي له وعند الاخفش الظان انا اخاك والظانه انا اياه وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظنتني زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظنتني او ظنني اياه اخوك ويجوز بعضهم الظانه انا زيد والاولى انه لا يجوز لما ذكرنا في باب المضمر ان ثاني المفعولين يجب الفصل عند الالتباس به ولما وعند الاخفش الظان انا زيد اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في خلتكه وضربيك وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي للاخ والضمير لزيد وزيد وان كان للاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع مظاهر اللفظ في هذا الباب في نحو قولك في اعلمت واعلمني زيد عمر امنطلقا عجز عن التاء والياء بالذي اعلم واعلمه زيد اعلم منطلقا انا وبالام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا

لكونه

منطلقا زيد وبالام المعلما انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلما انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلما انا والمعلمني عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمني اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربيك وضربي اياه وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وبالام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا الجزي الصفة على غير صاحبها واياه ضمير الام لو يجز حذفه لان عائد الام لا يجوز حذفه على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قلت متصلا ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس المفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله واما ذكرت منطلقا الذي ذكرنا الثاني في هذا الباب لوجب ذكر الثالث قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا الثلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لوجبا ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامرين الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمه هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا الجزي الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام واسقاذكر الاول اعني زيدا في هذه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمه هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وان اغاثت ابرزت هو لتبرز الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة **قوله** وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة تامة معنى شيء صفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب قطار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان تجعل لها بابا براسها فمنها ما **قوله** وما الاسمية اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض الاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف **قوله** موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وزيد ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو **قوله** يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فليراتين من ذكرها اي لا اذكرها على احد التاويلات وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر ومضاف في ذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما او لم يمكن تاخير الجار عنها فتحمل معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يستقل الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخوتها من الاستفهامية مجرورة ولا كم الخبرية فاصحيحا ولا اخوتها لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم يحكني بريقه عن دمان واذا جاء بعد ما الاستفهامية

الموصولات الاسمية
الاستفهامية
مجرورة كقوله
فيما

لو يحذف الفهل فمن بماذا تشتغل وذلك لان ذلك لو يثبت زيادته ولا كونه موصولا لامع ما صار ما معه كلمة واحدة وصار الاسم
كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لو يحذف الالف من ما الشرطية للحروف وان شاركت الاستفهامية
في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله تعالى ربما يود الذين
له فوجه تحمل العطف جاز ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف الان الجملة اختاروا الكونها موصوفة لئلا
يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من الامر متعلق
بنكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فلذا همنا مضاء تكره من الامر شيئا وقوله له فوجه صفة الامر اي للامر
غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين نكره معنى تشمئز وتنقبض ويعني بالنكرة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه
ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة اي نعم موصوفة والموصولة عند سيبويه فيعني الشيء قال
في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في قد قصدته فنعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية تجرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش
والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للزوم فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهج نزلت انفسهم منهم
في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلت في الرخاء قوله وصفة استنفد في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد
التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا اما اي مثلا اتى مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء
لاستبرادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما هتكوه وصفتها
لو ثبتت فانما على ما ثبت في موضع الالتباس اول به وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لارماجعلن
تصيد الضب ولا ترقى من ريسوا او التنويع نحو اضاعه ضربا ما اي لونا من انواعه لانها كان ويجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي
عطية لا تعرف من حقارتها او لا تعرف من عظمها وضربا لا يعرف من غيره من سيء او غيره ميس قوله ومن ذلك الا في التمام والصفة اما من الموصولة
فنحو لقيت من جاءك بالشرط نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من عندك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد اياة بالجملة كقوله ربت من انضجت غيظا صدره ثم تنى لي مونا لم يطع او لا تتبع تامة اي غير عتاة
الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانهما نكرة غير موصوفة وتقع عند الكوفيين حرفا زائدة والشذوذ الى الزبير سنام المجد قد
علمت ذا الى العشيرة والاكثرون عن عد او هي عند البصريين موصوفة اي الا نزوان السنام عدوا والشذوذ ايضا شاة من قصر
لمن حلت له حرمت علي وليتها لو قصر مزوره ياشاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما الان فوضعهما وضع الحروف كما قيل وحده الاخيرة تعمهما في وجوه
وما التامة ايضا ومن في وجوهها الذي العلم والتفرد الا يعلم خلافا للمطرز ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن يستبدل وادر
وتقول اشتريت من في الدار غلاما كان او جاريتا او فوسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لان
قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة تغليب العقلاء في الضمير لم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب الا لا يعلم

وهو من الامر مقامه هذا قوله ولا تمنع ان يكون

وام مجهول العظمة

واما الشاذ فجعلهما هما موصولتين لفظا وكذا ما الا تية ومن ؛

وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخر لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول مهيته وحقيقته ولهذا يقال في الحقيقة الشيء مهيته وهي منسوبة الى ما والمهيته مقلوبة الهمزة هاء والاصل مأية او قول انه منسوب الى ما هو حلى تقدير حمل الكلمتين كلمة كقولهم لكنتي تقول ما هذا فرس ام بقرام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوال عن الوصف لهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن المهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان المهية تنبيها للفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات والمهية غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون كقوله تعالى في مجهول المهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للشيء والجمع والمونث فان عنى بهما التثنية والجمع والتانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمول عليها من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى لكانه في غير من تقول ذلك الشخص لقيته وان كان هو نثا قال تخلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام وتقول تلك نفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما مضى في باب العدد وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المبهمات ما يعضد المعنى مخير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كتولك منهن من اتيها فوا ومن ياتيها فاجبه لتقدم لفظة من فلذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت ومن يات بخلاف قوله وتعمل لا نرجاء بعد قوله منكن وهو حاضد للمعنى فلهذا قال نقانجرها وان حصل لهم مراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من اجتهد وانت تريد من المنسوان الا ان تكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقة المحمول اعلى المعنى نحو من هي محسنة املك ولا يجوز لمحسن الا ذبخبر لها المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقة للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد بها من الذي يعني باعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن املك سهل المتذكير لان المقدر لو تعين كونه لفظ المذكر او المونث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فتذكر ومذكرا وتكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين فيها حملا على المعنى ولهذا ايضا اي ولكون الحمل على اللفظ اولى يجمع بعد قوله خالدين الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تعقيب مراعاة المعنى مراعاة اللفظ من اول الامر فقال ابو سعيد عن بعض الكوفيين منصوب الاولى الجر على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاء لخفاء موصوليتها ثم ان اثبت لها بصاحب الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلاميهما وهم المؤدب خلامهم اجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة اللفظ وان كانت صلة لمكس وما المفرد والمثنى والجمع وللمذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكها كلام التعريف في نحو هما الحسن غلاميهما تكان الضمير راجعا الى صاحبها لا اليها وان لوحظ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقولك وتضحى فتيت الظاعن المولين ومحتى

ان يكون لفوده لكونه صفة مقدرة مفردة للفظ اى في نحو الظاعن قوله واي ايتهن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما نحو مررت باي معجب لك قيل جاء الذي نكرة موصولة نحو بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيها خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكره المصنف هنا بل جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلية والاستفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل برجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرف كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتوري عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان في ذوا الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لالتزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف معربا اما هو لازم الاضافة فخمسة عشر غير معرب واما كوكب رجل فانه قد ينتصب بعد كم الخبرية واما الدن فاذا يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها التقيد ببعض من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صدتها صدرها اما ان تكون اسمية وفعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا بتنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم قائم او ايهم زيد غلامه وانما يحذف لكون ضميرا والضمائر كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو متمم الفائدة اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد التزوع اليها فاذا في سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانحذف من بعض ما يضاف ويبنيه اعني الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبنيين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة رديئة وجاء في الشواذ اضرب ايهم افضل نصب ايهم وذلك لانه لم يحذف من الصلة بكمالها بل حذف جزءها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من نحو ما تكلمون فتحي اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل في كلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لانها معاقبة لمن فيقول اكرم ايا افضل منهم ما بالاستوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايهم افضل برفع افضل اما على الحكاية والتعليق كما يجيء عن سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايهم افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا اياه افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا انه لو رفعوا او ضموا قال الجرمي لو اعربه محمد فالمضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد فهو عند الكوفيين والخليل الذين يجوز لهم ان يجعل هذه اللفظة معربة ومبنية على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة وقالوا وهي في الآية مبتدأ خبرها اشد من كل

في ان الاصل الاستفهامية لان

لمعنى الاستفهام والشرط

الاكثرى الى عدم اعرابه خمسة عشر وكم رجل لعدم لزومها الاضافة وكذا اضافته الى الفعل ايضا كما يضاف اليه كلا والاضافة اليه كلا اضافة كما يجيء في الظروف المبنية وانما الزموها كثيرا مع ان سائر الموصولات يكون مستقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية اي المضاف الجزئي فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير الموصول لانه كالنائب بالنظر الى الموصول كالاسم المذكور على الاول فيخفى فافهم في المبتدأ

شيعة معمول لنزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شيء فليكن من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اصل القول اي على كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاء وذهب من هذا ايات الله يقطع قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطالب ايهم افضل الا ترى الى قولك لقد ابيت من الفتاة بمنزلة فابيت الاحرج ولا احرج مني بيت مقولا في الاحرج والا احرج مني اهو الاحرج قال سيبويه يجوز ان يكون ايهم افضل على الحكاية كما جاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجوز في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثل هذا ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجري التعليق في غيرها من القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهم افضل كما يجري في باب افعال القلوب ليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب خبر ان وقل الا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي ايهما ذخ اقتل واضرب لا يكون استفهاما ميتا اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هو موصولة بمعنى الذي فهذا ايهما هو قد حضر زيادة من في الموجب كما شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل قال المبرد ايهم اشد على شيعة اي لننزعن من كل فريق يشيع الرحمن ايهم هو اشد اي عتيا الله وعند الخليل وسيبويه اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال الزمخشري فزاد على مذهب تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره بصرفها وهو القياس قوله وفي ما اذا صحت وجهان اي ما وما اذا وجوب رفع الاخراي تنوي وجوب نصب اعلم ان الايجوز موصولة ولا زائدة الا مع وما ومن الاستفهاميتين الاولى في ما اذا هو قولك مررت بمن اخبر منك لزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي ما الذي هو على حذف المبتدأ نحو ما انا بالذي قائل واما قولك من ذا قائما فانه اسم اشارة اذا خبر ومجموع من ذا الذي يقرض الله وما اذا الا ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جندلكم وهل التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال وفي ما اذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب تنبئني وقال ان تبيع مجيء ذا موصولة مطلقا وحكم في نحو ما اذا صنعت بزيادتها وامار فع الجواب في نحو قوله تعالى ليسئلونك ما اذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا انا الان اكرم ما اذا يجاوز الحد فيعصى اوضلالا وباطلا فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا الزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة ترفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان تدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان لك ان تجاوز ان لو لم تكن ثمة لوجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا يجاوز جملة واحدة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية لتوان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدء وتجرد الجملة الخبرية عن ما ذا يجاوز كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا الاخبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وحذف الاكثر من حذفه وحذفا اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدأ وانما قال مجيء الضمير المنصوب في الجملة بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهاميتين ومن لان ذا لا يكون موصولة الا قبلها ما او من فكان التنا قل الحاصل بانفصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في المستدون صلة غيرها وذلك لتنا قلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ما اذا دون جملة ابتدائية اسمية وما اخر مقدم كمو دزكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدء والاول في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدء محذوف وذلك المبتدأ ضمير الجمع الخ الموصولة بمحذوف تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقول الكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان

وانما ذكر حذف الضمير في خبر المبتدأ قليل نادر وفي هذا كثير جائز

واما قال اظهار الضمير المنصوب في الجملة

المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزلد ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف
اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مرفوعة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسوال الذى
جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذى انتصب ما فى السوال حذف الدال والدليل
عليه قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يقدر بفعل
الانزال والرفع كان محتملا لان تقدر الموصول المذكور فى السوال مبتدا كما فى قوله تعالى العفو وان تكون للمبتدا غيره والكلام مستانف
كما ذكرنا فى قولد اساطير الاولين او ان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا فعلته او متعلقه نحو ماذا تقضى حتى فكون مبتدا
اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع فى زيد لقيته اولى من النصب كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على
تقدير كون ذا موصولة وكونها زيادة واما نحو ماذا اقيل وماذا لعرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهى جملة اسمية سواء كانت
ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على حال ومثله قوله تعالى وماذا علمهم لو امنوا وقوله تعالى ماذا عرضه و
ماذا عسى الواشون ان يقولوا ليس سوى ان يقولوا التى لك عاشق قيل فيه ذا زائدة لان الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس
بخبر وهذا يلزمهم فى خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل الله مولاكم وهو خير الناصرين قيل الصلة ايضا
جاءت لعل معجزتها كقوله تعالى وائتى لارجع نظرة قبل التى لعله وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قلت القوم ههنا
جاز للمنازعة ان يقدره ايضا فى خبر المبتدا والجواز ان يكون ماذا مفعول ان يتبعوه موصولة فالتقديران يتبعوا ايهذا
والاياس ان نذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة
كجزئى اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فوجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة والجزء منها على الموصول والا لتقدم
الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها فقد تقدر ان جزؤها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرة بل ولكن او علامة جواب القسم وغيرذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست
جزءا لغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف بين التاكيد لا
بخبر عن الموصول والا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجئ الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة
وما بعدها اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلولا لظاهر عليها كما يجئ بعد من جواز الحذف الصلة عند قيام الدليل
وذلك فى قوله من التوانى والتى والالى ان هن عمرن انى لكبرت لدات قد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى ايا ضربت
لان الفصل ليس باجنبى منهما والاجنبى مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف
مصدرية هى والجملة التى بعدها تاويل المصدر فتطلب شرحها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذا دخل
الاسم فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كالالف واللام الحرفية معه اذا دخل عليه لا يفصل بينهما ولا يجوز
الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع ضربت وضربنى غلاما زيد اذ ليس

وما سوى نحو ماذا قيل
وماذا عرض قوله تعالى
وماذا علمهم لو
امنوا وماذا الجهل
هم ما ليس يرتد ونحو
ناصب لما خلفه لا ينتهى
عنه بصيره او تعلقه
فى الجار اليه اذ يجعلت
ذا زائدة او موصولة
فرفع البدل اذ
واجب ورفع الجواب
فيها على كما جاء فى
قول الشاعر

ونحو

لان ذلك المعمول
لقدره اذ من جزء الصلة
ولا يفصل

الدليل

الفصل باجنبي من الصلة ولذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذ منطلق ابوه والذ ضربت يدا اخوه اذا لم يمنع منه فان قيل ليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تقطيع كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان عقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال نجوز ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا بحذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا دلت قال ومن ذا ندع اللواتي من اناس ضاعوهن لا ادع الذينا وقد التزم حذفها مع اللتيا + معطوفا عليها التي اذا قصد بها النداء لفيف حذفها ان الذاهبتين الصغرى والكبيرة وصلنا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في غرض البيان فلذلك تركنا على ابهامها بغير صلة مبغيته ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله + دويهية تصفر منها الانامل + واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للمبصريين قالوا لقوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي + بكل التي لا تشتكي قط ان سهرت من طرفي ثوبي ويجوز ان يكون من هذا قولي العمري لانت اكرم هلة واقعد في اضانا بالاصيل + والوجه طعن البصريين من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ان كانت فاء او عينا نحو شية وسه والمبهم الموصول بالذي منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا التي هي الموضوعة المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام وما واي في الاستفهام فتقول اذا استفهمت عن مذكور من ذكور عاقل وقفت على مرجع ذلك بحكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظ من تقول مَنُوا اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال وقوم وفي النصب والجر منين ومَنَا اذا قيل جاءني ضاربته او طالق وكذا في النصب والجر اذا كانت ومَنَتَانِ اذا قيل جاءتني ضاربتان وطالقتان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءني مسلمات وضوارب وكذا في النصب والجر اذا لم تحتلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى تحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب المسئول عنه هو ما ذكر بعينه لا غير حتى يكون نصا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بمن كونها سوالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعده من لان النكرة اذا ذكرت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرى ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولى تقول من الرجل الذي قال لي في رجل ومع زيادة اللام عليها التي هي علامة الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل من هو او من في الدار ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامة في لفظ من فيسهل بحذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثر الحكاية في السوال عن المنكور لان السوال عنه كما ذكرنا كثير فاحتيج الى تكثير ادوات الاستفهام

فلذلك حذفها بعد من وكثر عن اتباعها ما حذفت فاعلم الحكاية في من اول ليدل التخصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه هي النكرة المذكورة الا لك اذا لم تحك في لفظ

المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل ومن هو وما هو هذا اللفظان المسئول عنه معرفتان فخبر هذا المذكور في الكلام اذا
لا يجاء بايراد ما هو نص في المراد كثيرا الاستعمال امّا واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر الامر من للعلماء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم
يشترط ذلك في اي بل تقول في بها اي أفتى واياياً اي افتى كما يجئ فلان ان كان كذا فاكرمني فقصد التبعيض من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها
على الكلية في الاغلب اعراب لانتوين التمكن وفي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي فانها كانت متمكنة
فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زاد في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لو حكوا حركات
المذكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة ولا تجيء زيادة ثبوت ابدال الحركات حروفا تشبهها ساكنة دعاهم الى هذا الابدال
مذهب المبرد وقال السيرافي بل ثبوتها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي فلما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكنا
اشبعوا الحركات فولدت الحروف وكلا القولين محكم ولو لم يكن لاثبات حروف المد الا الوقف لكفى الا جراء في مذاهب التانيث في
الوقف لا تكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا
امتنع احتمال واعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا مناث فترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد
مجرى واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة الا فحقه هي جابل هي لحكاية تانيث كلمة
اخرى فلم يلتزموا فيها قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت ومنعت ما لم تصغر
التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو هنت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا
على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف دال على كونها للتانيث واما نحو قوله ﷺ بل
جوزيتها كظهر الحجفت فنحو بنت واخت فقليلان وربما جاء نحو منتان بحرك النون التي قبل التاء هذا والذي من الموقوف عليها
المستفهم بها عن النكرة وجهان احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب
فقط ولا تحكي علامات المثنى والجمع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من وصلاحيتها الكل بلفظ واحد فتقول
اذا قيل جاءني رجلان او رجلان او رجال وامرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما ان تزاد من على كل حال بلا حكاية بلا
ولا علامات اخوكما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المذكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكر والمذكور حذفت ايضا حكاية
الاعراب وعلامات المثنى والجمع والمؤنث في لفظها الا انك لا تحذف حروف المد واللين من لفظ المذكر بل تعوضه بالحركات في الوصل نحو اي
يا فتى واي يا فتيان واي يا فتى وفي الوقف تسكن ياءه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان
ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية من وما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء
وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وما واما الشرط في حكاية كون الحكي مذكورا مسئولا عنه لما ذكرنا في من وذلك في اي وآخر وصلا
وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال
الحكاية وجهان احدهما انها اعراب ايا فتكون مبتدأة محذوفة الخبر او مفعولة محذوفة الفعل ومجرورة اضمر جارها وعلى اضعف الامرين

اضداد الجار قليل نادر وايضا تثنيتها وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاول ان يقال كما في من ان هذه العلامات تباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو وأي هواي اي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا وقفا على اي فقال من يافتى ومنايافتى ومن يافتى وعليه حمل قول الشاعر ٥ أوتاري فقلت منون انتم ؛ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس اي الا لانه لو قدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبل كل احد لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما العرب فتحكيه كما تسمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها الا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس محكيا كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام الا فيما في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رايت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واثنين فمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انها لا تحكى فيها ولا في من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولو حكاه عن سيبويه لذكرها بعد ذكر من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من اغازيه واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيد عنه من ترتان وليس بقرشي كما يجيء وثالثها انها تحذف وتثبت علامة الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه ان القائل اذا هجم عليهم فيقال مع معين ويقال قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بشروط وانما خصصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكون دال على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثير الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرفة فزوال الصوتة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه بحرف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها الذي يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيد الفاضل او زيدا اباك من زيدا الظريف ومن زيد الفاضل ومن زيد ابوك بالرفع لا غير لانهم لو وصفوا بان واسقطوا [illegible] مع هذا الوصف عن الاسم واحق بالحذف المتقوين من المتوسطين فالنصب الموصوف في انه [illegible] قال رايت زيد ابن عمرو ومن زيدا بن عمرو بالنصب واذا قيل رايت زيد ابن اخي عمرو قلت من زيدا بن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف البيان فيتبع بلا انكار من فحو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية مع صوله كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا ومن زيد واخاه عمرا ومن قال لقيت زيدا عمرا والقيت

زيدا واخاعمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيغير الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي الحقيقة متبوعا تها فان لو لكن المعطوف عليه عالما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا ومن زيدا ومن اخيه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صوريا فيكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه بحكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيد ومن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا والوال اللبس اذا عطف على كلام المخاطب موذون بان السوال انما هو عمن فكره دون غيره ويجوز حكاية اللفظ وفي اللغة خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالجمهور نظرا الى واحدهما والمانع نظر الى دوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكى ما بعد من فمن حقه ان يوضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا الاخبار بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهي مرفوع الموضع على البدلية فالكلام معرب مرفوع الموضع لعدد الاعراب الاشتغال محله بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال كلها معرب لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هذا وقد جاء حذف العلم بعد من واثباته علامة الحكاية فيها قيل خاطب ابن عبد الله فقال السلام عليك ايها المرء ومن انا بنو تميم فالهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عند بعض العرب الى غير ذلك من الاسماء فانها بدون مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت بايا عن المعارف فالخلاف بينهم في ان ما بعدها الحكي فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت بايا زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالف الثاني الاول في الاعراب ومن يريد هذا ورد ما حكي بعض العرب الا سم عمرا كان او غيره دون ما ايضا كما قال بعض العرب دعا من قمرتان على حكاية قوا من قال ما لمعه اذا قمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سالته فقال ليس قرشيا فقلت بمن تقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز حكاية اذا سالت بمن واي من غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل منتسب اليه علم سواء كان العلم للمنتسب عاقلا او لا بل الشرط كون المنتسب اليه عاقلا كما اذا قيل لعمرو جاءني غلام زيد او كتب فوجه جازان تقول ايا لبكري والقرشي مثلا اذا قيل من مكان المنتسب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام للاشارة كما تدخل على البكري مثلا الان صفة العلم للمنتسب الى شيء لابد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب اخر من كان في اخر المسؤول عنه والاكثر الاشهر دخول همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول الذي للبكري لانك تقول في المسؤول عنه ايا لبكري وتقول القرشي لها شمي ايضا فان من شان تخفيفها مع لام التعريف عليها وتحذف ياء النسب فانك تقول في المسؤول عنه ايا لقرشي فتقول القرشي الذي للبكري وتقول ايا لقرشي الذي لها شمي ف

هذا التقريع منه وقياس قليس بمسموع قلت كان اصله الياء في الطريقي ونحوه للتاكيد كما قيل في لعمري وتاتي ان كان شيء العلم اسنق الواو والالف كالملكي والبهمي فلا يحتاج الى انفاقا قال المبرد القياس للتاج او الما وي قال السيرافي وهو تقريع منه وليس بسموع وجاز الاخفش الاستفهام بها على وفق اللغي قياسا فعال يقال الا الي فيصله للمنسوب الى العاقول والى غيره والوجه المنع لعدم السماع و لاستقبال اليائت والله اعلم بالصواب

قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي مثل ويد زيدا اي امهله وهيهات خير اي بعد الحلم انما بنى الاسماء الافعال لشاهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضي الامر ولا يقول ان صيغة الامر تستحق لاستحكام وبمعنى الاستقبل اذ لو كانا لذلك لكانا معربين بل لهما بمعنى اسكت والكف لكنا لا نقول ان اف بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع اذ لو كانا لذلك لاعربا كسائر ما لهما بمعنى تضجرت وتوجعت لانا نبين ويجوز ان يقال ان السماع في الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى الجواب المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع انها في معنى الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال والها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض ظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها واعرابها اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كويد زيدا وبله زيدا ويلزيد بنصب المفعول به وفي بله لغات الاقوام بالكسر واما مالك زيدا وعليك عمرا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كويد زيد بله زيدا بالاضافة وفراءك بالرفع والنصب واما مالك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعمال المصدر كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كاسماء الفاعل والمصادر وكيهات فانه كقوقاة وترا قاة وتيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانا نعلم دليل قطعي على ان بعضها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما وزنا والحاقا باخواتها من نحو ويه ويله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو بلها في الكف ووبها في الاغراء ووا ها في التعجب والاستطالة ولعا ودعدعا في الانتعاش ووبك وويلك ووويسك ووي لعمر حلى ما مر في المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه ها وهيج اي استحقس وبس اي اكفف وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وهيج معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل واللتوين فيه كالتي في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما آخر وكر وافق وآه وجه اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو آفا او تبين بالحرف نحو اف لك فالاول ان يقال لها بقيت على كونها اسماء اصوات فلم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كان الاول في فوطك بمعنى تقدم او اخذ من قط اذا بعدك اي اخذ من خلفك وحذارك عمرا وحذارك ان يقال انها بقيت على المصدرية تاركا لزوم تقدير دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي ليتقدم تقدما واحذر فوطك اي تقدمك وبعدك وحذارك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارا عمرا اي احذر عمرا واحذر حذارا والنجاءك اي ابغ النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او الجار والمجرور فلا تقدح احدى باعتبار الاصل الى وجد الاسم والاحد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله

الدواعي على الدرس الاستعلامي

فعل الماضي

اسم للاستكم ومنه

الفعل و

والظاهر

فعل الماضي

ما كانت عليه والها

لو تضر و

فوطك بمعنى

لايضر لما ثبت في الدليل كونه عارضا اذ ذاك اصل عروض عارض لازم واما امين فمثل مهريانى وليلاى من اوزان المبالغة كقابيل وهابيل وهو معنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليك كما ابنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال اليمين حلى وزن كريم ولا يمنعه ان يقال اصله القصر ثم مد فيه عربا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الا اسم الفعل الذى هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل الا تقول المثل صوروبه اذا سمه بالنظر الى اصله والجار والمجرور لو يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما طردوا في نحو رحمك الله ولو يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب سم فعل كما يجئ ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة لا اخبار لها كما في قائم الزيدان وليس لشئ لان معنى قائم معنى الاسم ان شاء الفعل اى ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى له للاسمية فيه ولا اعتبار به باللفظ فان فيه قولك تسمع بالمعيدى خير من ان تسمع مبتدأ وان كان لفظ فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كان ذلك وكالفصل عند من قال ان الحرف كان الكل ولعدم انها محل من الاعراب لكونها اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحروف لا اعراب لها كذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن صيغة ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر قبل النصب فيه صار كخذ فاجعفر وكذا الكلام في عليك واليك اسمى فعل اتفاقا لان متعلقان بمقدر بل المضمر والمضاف اليه في الاول صارا كالكل وكذا الجار والمجرور في الثاني فصارا اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل مثل الفضل وبينه على الذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو ما مالك وعليك اسمى فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل الالتزامه بشئ اذا لعربى اذا سمع قول صه مع انه لم يحفظ بالفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا صمت او امتنع او كف من الكلام او غير ذلك مما يودى هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير مضى فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السرى ان مضر تنصبه واليمن ترفعه فمعنى كذب عليك البزر اى لزمه وخذه ووجد ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستحسان ومما يغرى بصاحبه وباخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان بالاغراء به اى الزمه وجده فانه كاذب واذا كون بعليك صار بالغ في الاغراء كانك قلت انا فترى عليك فهذا قوة استعمال في الاغراء بكل شئ وان لو يكن مما يصل منه الكذب نحو لم كذب عليك لتعلمن كيف حليك بالعسل قال ابن جنى وذهب بعضهم الى ان كذب في القراطف والقروف اى عليكم بها وكذب الجر اى عليك به فجاز ان تصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فيصيب جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فيصير بمنزلة منصوب بالزم قال ابو على في كذب عليك البزر ان فاعل كفى مضمر اى كذب العمر اى لو يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا يتم له هذا في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدى واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها

معنى افعل حى هلا قم واسمع عليه السلام حيهل ساداتى حيهلن وبنى و

متن

الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب

انما حروفا جيء بها لمعنى في الحرف متعلقان

اى الزمه

اى الزمه

اى الزمه

التوطئة لقوله فانك كاذب

اى عليكم بها

اى عليك به

اى عليك والزمه

اى الزمه

اى الزمه

اى ال

الا ان الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتجر بحرف عاد ترا يصال اللازم الى المفعول والا يتقدم عند البصريين منصوبا بها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صفات جامدة فى نفسها منتقلة الى العمدية فرقا منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لان عملها لتضمنهما معنى الفعل ونحو الكوفيون ذلك استدلالا بقول بعضهم ايها المائح دلوى دونك انى رايت الناس يحمدونك اى خذ دونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر له لولى فى قولك امك

آتوه

فخذها واكثر اسماء الافعال امرا لامراد الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظ فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امر كانت وغيره بلغ والامر معلى الافعال التى يقال لها بمعناها اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصل فيه

بنصب يداه

مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجه فيه قياسا واما الظرف والجار والمجرور فالان نحو امامك ودونك زيدا بالنصب كان فى الاصل امامك اياه ودونك اياه فحذف فانفصل الضمير وارتفع زيد بالابتداء وامامك ودونك خبره فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجر عليك اخذ زيد والبك عنى اى ضم جرك وثقلك اليك واذهب عنى ووراك اى تاخر وراءك فجرى فى كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى البعد فهو بمعنى التعجب فمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما اسرع وبطآن اى ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور كلها بالاعلامة للضمير المرتفع بها وبروزه فى شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يجئ وليس كاف الخطاب والتثنية فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظرا فما ان يكون متصلا بما هو ظرف وحرف جر فى الاصل نحو امامك واليك او لا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل مما نحو رويد زيدا وزيدا لحتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما فى هاك اذ لم يقل هاك

ما ذهبنا اليه

زيد بالاضافة كما جاء رويه زيد ومثل الجاءك وان لم يكن اسم فعل مما ذكرنا وقال الفراء الكاف فى جميعها مرفوع المحل فى مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف ان الكاف فى عليك واليك ودونك هو الذى كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بالى يمكن دعوى ذلك فى نحو جيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمى فعل معا ان وضع بعض الضمائر موضع بعض

تحكم فراء

خلاف الاصل وينبغى لمن ان يقول ان فى نحو رويد وهاك مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما فى اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائى الكاف فى الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجئ بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ

ومبطل ر

الكاف فى الجميع حرف خطاب كما فى ذاك وذيل قوله ربما اورد على الفراء واما التنوين للاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور هى للتنكير وليست للتنكير الفعل الذى فى الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا فى علامات الاسماء بل التنكير راجع الى

فنقل

المصدر الذى ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صفة قائم مقام المصدر ولا امتناع عند ان اسم الفعل ثانيا كما مر فحصه بمعنى سكوتا ما واية بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما لحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت

المعهود للمعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى لمسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فى از عل هذا ان لا يسكت احد عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما مر اى كف عن هذا الشئ وايا ما هات الحديث المعهود فالتعريف فى المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فى صه اسكت سكوتا اى افعل مطلق سكوت واقعه على كل سكوت يفرض عن اى حديث كان ولهذا لم يترك التنوين فى جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهرى فيخوطها فيما مر دخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذف دليل الوقف عليه تقول صه ومه بتنوين الاول وسكون هاء الثانى قالا وقول ذى الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الطلول البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل الانشاد فى الوقف فيكون التنوين عند هما فى الاصل تنوين التمكن فلما دل على كونه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن فى هذه الاسماء وجعل دليلا على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هى اما متعدية او لازمة فمن المتعدية هاء وهى اسم خاص فيه ثمانى لغات الاولى هاء بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما فى ذلك وتصرفها تصريف هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاءَ هاؤما هاؤم هاءِ هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعدها للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف مع السابعة ان تصرفها تصريف خف وفى ذلك ما حكى الكسائى من قول من قال لهاء فقال للامر اهاءُ واهاءِ بفتح همزتى المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثالث الاخيرة اضاع غير متصرف فلا تاتى الا مضارع وليست باسماء افعال الجوهرى هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاءَ بالفتح فلت ما اهاءُ اى ما آخذ وما اهاءُ على ما لم يسم فاعله اى ما اعطو وهذا الذى قال صبنى على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط وصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتين وتصرف ليلتنه تقول هاتِ لا هاتَيْ وهاتِ ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيه قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا ابتنى منه فعل على ما قال ليس بتمام التصرف قالوا وكل خايد خلر فى باب الفعل التصريح ومن قال هو اسم فعل قال يحوق الضمائر لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول فى نحو مهاتاة وهاتيت اذ مشتق من هاتِ كالحاشى من حاشا ولبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات ائت من آتى يوتى ايتاءً فقلبت الالف هاء ومنها بلكَ اى دعْ وليست بمصدر ولا اسم فعل كما ذكرنا فيقال بلكَ زيدا بالاضافة الى المفعول كقولك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو على عن الاخفش انه يجئ بمعنى كيف فيرفع ما بعده ويشد قوله قد راجحا ضاحيا هامة بله الاكاف كالمكور الحجلى بنصب الاكاف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان تدخل من فحكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل البعير فمن بله ان ياتى بالتمرة اى كيف ومن اين ويروى من حمل على القلب وذكر الاخفش فى باب الاستثناء فى قوله عطيهم الجهد متى بلة ما اسمح ان يلزجر بعد او خلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله عليه السلم بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو على لم يحك احد لحاق الكاف بتيد قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كان حقه جعل لحاق الكاف الحرفية جميع اسماء الافعال قياسا

واما التنكير فى نكاية الابهام والتفخيم كما فى قولهم اهاً الطيب المرتبة بالفتح على خلاف القياس وقعت على وجهين احدهما بمعنى ضد اسكت سكوتا واى سكوتا اى اسكوتا بليغا والثانى اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين

وقال الخليل اصل هات آت من اتى يوتى ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل

هذا ما وجدته بخط المصنف رحمه الله تعالى

وفيه نظر كما مر قال ابو علي بَيْدَ من النُّوَدة قلب الواو تاء وابدال الهمزة ياء كما حكى سيبويه عَيْس الرَّجل في بَئْس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر اكْوَدَ اي رَفَقَ تصغير الترخيم اي أَرْفِقْ رِفْقًا وان كان صغيرا قليلا ويجيء لان يكون تصغير تَرْفِيق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمينه الامهال فجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو ما صل الباقيين نحو رويد زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد زيد الضرب بالتنوين الى الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيرا رويدا اي مرويدًا او حالا نحو سيروا رويدا اي مُرَوِّدِين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقولهم امهلهم رويد الجعل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يقصد بالفعل قبل بل يقام المصدر مقامه فيخرج زيدا بنصب زيدا وانما فتح لتنزله على الحركة المستحقة في حال الاعراب ووقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعير اي دع الشعير ومن اللايمة صه اي اسكت ومَهْ اي اكْفُفْ اي دع اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأه الرماني في قوله وقفنا فقلنا ايه عن امِّ سالم وقال ابن السرج اذا اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كُفَّ عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق الجر ويجب ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسَقْيًا ورَعْيًا اي كفَّا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صَهٍ ولذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحَيَّهَلًا وويها وجوز ابن السرج في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره التنوين وقد تبدل همزة إيه واياها هاء فيقال هِيهٍ وهيها ومنها فعل بالكسر مع التنوين قال مَهْلًا يا ذِئبُ اصطَحِبْنا فلا نأكُلُ في شَهْرِنا هذا إلَّا مَهِيلا ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كما حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح الناء ومعناه اقبل ويقال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كأقبل لكما الا ان أقبل يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو أقبالك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لوحيين باللام فهو صوت قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي تدعى صيرورتها اسماء افعال يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي لان الاصل ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان نقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو أفًّا وتفًّا منبي على الفتح والتنوين فيه كما في صَهٍ لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ومنها دَعْ ودَعَا ودَعَدَ عًا ولَعًا اي اتعس ودعدعا لك يريد دعه التسويل وقد اشتق منه المصدر وهو الدَّعْدَعَة بمعنى قولك دَعْ للعاثر ومنها هلا وله ميمان اسكن وأسرع قال الأخيطل الهلا هلا لا تعجلا قد كبت بزلة اخر محجلا اي اسكن ومنها هَيْتَا وقد يلحق الكاف نحو هيتاك وقد يحذف هيتك فقال هَيْتَ لك وللمعنى اسرع ومنها قد كَ وقَطْ وقَطَكَ وقَطَنِي وكان الاصل قَطَكَ وقَطَطَ اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني لحذف المدغم فيخفف كما قلنا ان وضع الاسماء الافعال على التخفيف وكذا بَجَلْ اي اكْفُفْ عما

اجملني اى كفاني الاان المضاف اليه قد يحذف من جمل بخلاف قد وقط فمعنى قدني لا كنف قال قد قدني من نصر
احبيبين قد ليس الامام بالشحيح الملحد: وقال ومتى اهلك فالا حفيلة بجعلي الان من العيش يجعل ولم يصرحسب وان كان
قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وصلا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قدوقطني
بجعل في الاعرف لكونها على حرفين دون كما مر في باب المضمرات ومنها حيّ اى اقبل يعدّى بعلى نحوحي على الصلوة وعن ابي الخطاب
ان بعض العرب يقول جيهل الصلوة وقد جاء حيّ متعديا بمعنى ايت قال النشاب سآله ما بال رفقته حيّ الجمول فان الركب قد ذهبا:
وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون الهركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بانى نحوجيهل الى الثريد واما با لباء نحو
جيهلا بعراى اسرع بذكره والباء للتعدية كما مر هديب او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحوجيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو
جيهل الثريد وفي المركبات جيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال جيهلا وجيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت
على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد تمادى في الذي قلت لا ولقد يجمع قولي
جيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري الابي على جيهل بكسر اللام وتنوينه وعندابي على حالها مع التردد
في احتمال الضمير لحال نحو حلوا حامضين يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع
لكون المجموع بمعنى اسرعوا اقبلوا ايت عند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما ضمر لانا نحكي عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما أوّه لغة لحي من كلب يقال لهم أوّه يوم كثير ثناؤه وتيهل فضة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة
الى لفظ حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال تيهل لا يزيحون كل مطية امام المطايا سيرها المتقادف فحكى وجاز ان يجري
بوجوه الاعراب كقولهم ان كوا وان لينا عناء وقولهم تنادير وتيهل كما يجي في باب العلم وقد يقال جيهلك وما تعتمد بالاضمار والازما هلم
بمعنى اقبل فعدّى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركبت مع لم امر من قولك
لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدى فما غير عند التركيب معناه الاصدار بمعنى اقبل او احضر
ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيها هل الحجازيون مع ان اصل التصرف ولو بقولوا فاقدالهم
كما هو القياس عندهم فاردد وامدد ولو يقولوا اهلم كما يجيء ذلك في مدّ كما ذلك لنقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم وقد يتعدّى هلم
وقال الكوفيون اصلها هل أمر وها كلمة استعجال كما مر فغيروا هل للتخفيف التركيب ونقلوا حركة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو
قد فعل الا انه لزم هذا التخفيف ههنا النقل التركيب وقال ابو علي في كتاب الشعر يدعليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوح الهاء واللام فلا يجوز ان يركب
منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الذي عند الكوفيين افصلا أو هلم زيدا اى افصلا بالاضمار
وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلمي هلمن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بقاء هلم على حالها
وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل نون الجمع على ذلك المحل المزيد وتبقى ميم هلم على ما بنيت عليها
كما ابقوا النون في منى وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في بعدات وذلك ان من العرب

من يدغم في ردددت كاادغم قبل دخول التاء فزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب فسلين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء لها مجرى اخواتها من اسماء الافعال التي تتبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون اى بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الي بكذا فتقول للخاطب لا اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم لكذا فيقول للخاطب لا اهلم معدى بنفسه كذا قلت لا الواو والهاء المفتوحة زائدة لا لاما وهو على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله معنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الوجهات الثلاث وقد يبدل لها وها الاول اشهر مع تسليت التاء ايضا وقد يبنون هذه اللغات الست ويسكن التاء في الوصل ايضا اجراء له في الوصل مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو اياك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزتين ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنونين مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة اصلها هيهية كزلزلة فوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء جمع مفتوحة التاء كما قالوا هو عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جميع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متحملة كما حذفوا الف هذا ياء الذي في المثنى والمضموم التاء تحمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل الامنع ان يقال الياء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب الامنع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصل حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما بعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب بين وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين كما تقول نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي ٥ لشتان ما بين اليزيدين في الندى : يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده ويوهم شيآن احدهما لغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى وما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا واللغة الفصحى اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبر الجار تاخره عن المبتدا اذ الموجب لتقدمه لو سيم متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان سبيلهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخلاف وجه مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بينهما بون بليغ لهذا ان صح ان يكون احد النحرين جنب احدهما والاخر جنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيئان او شيآن او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى يشتركان فيهما فلو فسرنا قولنا شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللذان

المزيد قياء الى اصلها الذي هو للصدور

اى الاحكم

الوجه الاول اى ان يجعل الالف والتاء زائدتين

اى الوجه الاول

اى الوجه الاول

اى الوجه الاول

بين الزيدين وهما البخل والجود لان كل واحدة من الخصلتين مشتركة بينهما وهو ضد المقصود بل يجوز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كان بمعنى البون او البعد الذي لا مسافة بينهما او البين يجوز ان يكون ما زائدة كما كان من بين شتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قولك يفصل بينكم قال بينكم مسدد ليد لكنه لو يرفع استكار الاخراج عن النصب المستمر في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم في فوق النحاسي وفوق السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورد ليان يكد به ومنها سرعان وشتان مثلثة الفاء بمعنى سرع وقد يضم تبعا لعين ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجفتح شتان وما بعدها ما مر في فتح ميهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثتها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بالتنوين وافي كبشري كما الآواف كحذ واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال افر وتفة وقد رفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفاء واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو والمشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوِ بكسر الواو والمشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو ومشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوّه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذا فيقال اوّة كآمين في امين وليست بهاء سكت اذ لو كانت ايا ها لانقلبت اللام ياء كما في قاوتيه من قويت ويقال في اوّة اوّتاه وفي اوّة اوّتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوّتِ تحقيرا وّة تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول تقول ابو علي وهذا احد الاها اقول تصرف فاقول ويجوز ان يكون تصغيره آوّة تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها اطّ وشبهها بجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلم من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ولديك ودونك بمعنى خذه والاصل عندك زيدا فحذفه وكذا اليك زيدا دونك زيدا برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعمالها حتى صار بمعنى خذ فعل امر والظروف مبنية على الفتح لانها للحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصابرة اسماء افعال لا محل لها كذلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراك اي تاخر واما مك اي تقدم او احذر ومنهجة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك واما مك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك لخذه ويقال اليك عني والاصل ضم محلقك اليك وتنحّ عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قبل اليك فقال الى اي انتهى فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف شبهها ان تكون اوامر فلا يقال اجلس ودوني قياسا عليه واما على معنى دنا فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور في معنى للفعول يقال مر على زيد اي قربه فيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الا خفش على عبد الله زيد اي قربه اياه وهو شاذ من على الجرة المظهر والكسائي يجيز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصره على السماع وهو الصحيح وتاكيل الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيل الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله ورفعا

فتقول انما جاءت شتان و

على وزن فاعلة

ي وزن اسماء الافعال

قال على مذهب

الكوفيين وزن

الخصيين من

الزوائد وعلى

مذهب المقتضب

فعل وعلى

مذهب سيبويه

فعل

بمعنى الامر من الثلاثى قياسا كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو ياقاق صبيا لهنة لعدل ووزنة وعدل للاعيان مونثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجازمعرب فى تميم الا ما آخره راء نحو حضار وفعال المبنى على اربعة اضرب اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى فظر الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثى فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جاءت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لو يقل احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لامنع من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفعل قال ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية تحذرا منه وهذه قرينة وفق فعال فى الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمير كما فى سائر الافعال وقال المبرد فعال اقرأ من الثلاثى تسمع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لثانى البنيه المبالغة ان نفيس فلا تقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول منه مبنى على ان فعال معلول عن افعل للمبالغة وكذا يقول الكثرهم وفيه نظر كما يجى قال الاندلسى منع المبرد قوى قال الاولى ان يتاول ما قال سيبويه بارادة الاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات منه الا خرعان قرعارا ى صوت قال قالت لدريح الصبا قرعارا قرعارا ى تلاعبوا بالعرعرة والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لغتهم قال يدعو بها وليدهم عرعارا قال المبرد لم يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرعار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا يخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو اراد وا الحكاية لقالوا قارقار وعارعار وعند الاخفش فعلال امر من الرباعى قياسى واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذا معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذا يصحح قلبا لغة فى الامر كمفعال وفعول للمبالغة فى فاعل وكذا قالوا فى نحو شتان وو شكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا والكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف فى القيا فى جمعهم دليلا على التكرار المثنى واصله اقيى اقيى والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلى فلزال اذن مونث كانزلى يعنى الجمع جعلوا الثانى الذى هى دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ص وَالْكَتَ اَشْجَعُ مِنْ اُسَامَةَ اِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجَّ فِى الذَّعْرِ هذا كلامه والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه اخذا من استقرار كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل الامر الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لفظ نزال بالكلية واللفظة والدعوة كما يجى فى باب العلم وكذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجاء وا لكل منهما بالفاظ من الحد ولكمال الثانى من اقسام فعال المصدر قالوا مصدر معرفة مونث لم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومنهم من اعلام المعانى كفجار وبرة وسبحان علم يجى فى باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة

انه فعل امر ؛ اجتناب ؛ وهذا عند سيبويه فى الامر ؛ فالاكثرون على ؛ الاشارة الى السابق ؛ على ان فعال مصدر ؛ اى حكاية الاصوات ؛ للتخالف ؛ ما للغة فاعل ؛ الحقوا ؛ زعم الخليل ان فعال هذا معدول عن فاعل ؛ فكيف خرج ؛ وهو على ما قيل مصدر معرف ؛

وعلم الشخص طرادفانهما مونثان كما مجئ وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قولنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار بتعريف قريته هي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمول لموصوفه ومونثا شيع بدليع بلى لو قلت وصف فجار بالمونث المعروف نحى فجار القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به على الامرين الثالث والتعريف على ان السيد المجوز كون برة بمعنى البادرة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كاذ قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما مجئ في القسم الثالث ولو سلمنا فليس الدليل على تعرف خواتم على ان قولهم في الانثيا اذا وردت الماء فلاعبا باي فلاعبت واذا لم ترد فلا ابا باي اي الا اب عبت اي لانزاع اليه وقول الملهم جاهدها جاهد ولا تقولي لطوال الله ما ذكرت حادا اي قولي لها اجدي ولا تقولي لها احمدا او شكرا وقول العرب لا مساسي اي لا امس ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال المرا او صفة او مصدرا او علما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب صرفها كغاق وبجئ عند الحاة علما منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها مونثة الثالث الصفة المرتجلة ولو قبي في المذكور وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما الامر للنساء سماعا نحي يا الكاع اي يا كعاء ويا عاق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار ولذا يا خصاف وياحباق كلاهما بمعنى الاضراط وياخراق بمعنى الخرق وهو الذكي والاعجم هذا الا الازمنة للنداء على الجنس اي لا يكون لسبب الغلبة في موضع بحيث يصير علما كالصعق ونحوه عيد ما بني في الاعلام واما غير لازمة للنداء وعلى ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاو وجباذ للبنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما تحلق وتجاذى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس الثعابين وكذلك حاذ وبراح للشمس من الحذو وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاكل وارام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط وهي لمبرة كالمحرزة التي توخذ بها المراة زوجها سميت كذا لانها تلزم الزوج اي ترده بزجرهم يقال يا كرا كر يريدان اكبر وقوديه وان اقبل ضمريه وفاشش وحماد وصمام للداهية لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتحمد بها نفسها لا وتصم اي تشتد يقال فاشش وشيء من استى الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه صمه فيه ويقال حيدى حمادا اي ارجعي يا رجعة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شدة اي زيدي في الشدة وابقي على شدتك كما لنا ويلين في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعة حاذ حاذية اي لم اهيئ الا الاجادة اي المنافعة وفاح للغارة يقولون فجي فياح اي اسعي مسرعة على تاويل اصمي صمام ويقال كوثية وفاح وهي علم غيبة على الجاعين ونصبها على المصدر من كوثية اي كثية واقعة اي لازمة ويقال الحار للمكان المرتفع كالحاطامة اي واثبة ويقال الضبع قاثم وجعار وفتاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفتح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وضعها بالمعرفة نحو حاذ الطالعة ولو لم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء منها في نحو فشاش فشيء وحماد حديه وحيد حياد كما مر في باب النداء والنصر الثاني من الاسماء للنداء ما بقي على وضعه نحو قطاط اي قاطة كافية قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبئة سبئة تكون اي لازمة ولا ابسل بلال اي بالذي لا يصيب عندي ندى لا يصله منصلة وقالع لجمل تندى في الصعيد بلادي متبددة

بمجلة بمطالعة

متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اكفوا فضة فاذا الصاف تبيض فيحتمل ان يكون ضمير الصاف فلنا اويلة بالموضع ويزاد فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف جبل في المثل الجزء من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للحماة فمنعه وخصاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب قطام وحذام وجبان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لتمكة وكسار وخطاف لجملتين ومناع وملاع لفصيلتين وعاء وشراف لاربعين وحرار لبقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها فقال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال ببعضهم يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب والبعض منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم دليل على علة لها كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت في المصادر لم يوثر دون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو اذربيجان وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث فاذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال المصنف لمشابهة نزال في زنة فوعل عليه فنحو حاء وهاء وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت النحوي وفاسقة لا يدل على كونه فجارو فساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى الا يمان يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجوده صنبين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما الفعال الامري وزنا ومباينة لغة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاء فانه لا مباينة فيها واما الاعلام الجنسية كسام وحذام فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى باين شخص على يلبجي وفي الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنو قيم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فلعروضها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حالة الوصف لكنهم رأوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراها مجرى العلم المنقول عن الوصف لان الكثير مغيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء الجامع العلمية وقال المصنف معتبرا غير منصرف حذر بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك بجاء العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في نحو بائر وفيلح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على انها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مر هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم ومنهما فهم جميعا فهم يعربون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكن قضية ترجح احد التقديرين ان يرخص

ولم يصح ما قيل ان الاصل في المبنيات ان يكون على السكون لان الاصل في الاشياء ان يكون على الحركة لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة

والصفات مبنية اتفاقا

ولم يصح ما قيل ان الاصل في المبنيات ان يكون على السكون لان الاصل في الاشياء ان يكون على الحركة لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة

اراد في لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر

وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى

والغرض فى ذى الراى قصد الامالة اذ فى امر مستحق والصحيح للامالة فتح الكسرة الراء وهى الاتحيل الا بتقدير البناء والا اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر وانما فاذا كان كذا كان تقدير صدة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع اما القليل من بنى تميم فقد علم قياس منع الصرف فى الجميع دون قياس البناء قال المصنف فى القسم الاخير عن العلم الشخصى اذا فيه عند اهل الحجاز وجه الاتقدير بالتحصل به للعلمية مشابهة ما القسم لبابه تال من وجهين الوزن العدل فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ لبنى قاطر وهاذمة عدل عن قاطم وهذم كما قالوا ثبت لنا عام العدل عن عمر قال وعند فحصاء بنى تميم فى نحو حذار العدل التقديرى والوزن فى نحو قطام الثابت والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذا الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقول فيه ايضا العدل الا دمى اضطر المضطر فيه الى تقدير العدل اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل فى جميع افراد العلم الشخصى لما اضطر فى بعضه هو والراء وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت وصوت به للبهائم قال الاولى كافى والثانى كخ اصل ان الالفاظ التى يسميها النحويون اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كعاء وعن الجمادات كخرخر وشرط الحكاية ان تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك اذ هى اصوات الحيوانات والجمادات لاتحس الاضرب بالحركة واحسان الانسان اكثر لما اضطر الحيوان الى ايراد اصواتها التى شبه المركب من الحروف فى اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما الها لاتحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا فى النادر كما فى البغباء فارجوعها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعنى الحكاية والمحكى قضاء لحق الحكاية اى كونها كالمحكى سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة ومنها ما دالة بالطبع على معان فى انفسهم كاح فى تف فان التالم لشئ عم تخرج من صدره وصوتا شبيها بلفظ اف وقد يزاد على شئ مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك اه للموجع او المتضجر فيه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاه لمذى السعال الا انهم نقلوها كلاما لاهم لاجتلابهم اليها نفوسهم فاستعملوها كلامهم وحركوها فحركوا وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات فى آه وثالثها اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شئ منها اما التى كالفاظ الدعاء نحو بخ بخ وقوس ونحوها واما الذهاب كهلا وبجه وهجا ونحوها واما اوكخ للشرب وهدع للتسكين وهذا الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال الها اوامر او نواه كما قد يعضهم لانها لاتكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذى ينعق بما لايسمع الادعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشئ من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايراد الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لامعنى فيه تعرضا مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايتائه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة فى ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان اكتفى بالمطلق ذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان تصور الحيوان من ذلك الصوت ما يحصل من الضرب او ضده فيمتثل اجتلب الصوت عادة وذكرته صار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان وانما وضع لمثل هذا الغرض دون ما ركبا من الحروف ليتمكنا بسائغ الصوت لان الصوت من حيث هو هو مستلذ الافراد ومما يزيدها تقطيعا والاعتمادها على الحاجز سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراد وا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب بين من كيفية تعليم الحيوانات كالابل والقرود والكلب فغيره

وغرض تخصيص البناء بذى الراء و

ليس لنا عامر ء

فصار الواقع فى كلام كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها

ح المبتدع من صدره

ح نقلت الكلام استعادا

ح مطلقة بعض على بعض

ح دعا الناقة فى الاناخة

ح ان يفعل فى فعل

لانها لاتصلح لكونها مخاطبة ء

الاصوات

هذا وانا الارى معاشر اركاب كوكبنا هذه الاصوات التى يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم ذلك لا يصح فتدبر جعلها افعالا فهم المطلوب منها كالعقلاء ثم نقول انها سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا من جنس الاصوات لان هذه هى الاصل الاصوات اساسا جمع اساس وهو قطعة الاكمام اد الاصل معنى كان بابيا كل واحد من الاقسام الثلثة اذ الكايات اصلا الحكى لو يركب من الحروف فى الصحيح فلا يكون كلاما ولا مفيدا بها فكانت مركبة الحروف لكن كانت الاصل غير دالة على معنى كامر ومثل قف نقف واخ كانت فى الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها فى اشكالهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها بها تعرف الكلمات اى بالاسماء ليكون اهل جوخوها فى اظهار اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو فى خص جملا مات الاسماء فى بعضها نحو غاق وان والالف واللام فى بعضها وذلك اذا قصد به الفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقول كارعت البقرة فهو كقولك امررت بالضرب هذا اللفظ وجعلوا معانى بعضها معانى المصادر نحو اف بمعنى اتضجر وتف بمعنى اكرهك وتضبط بعضها نصب المصدر نحو واهلك اى طيبا هذا الاصوات من الكلمات كالنساس من الناس صوتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست هو موضوعة فى الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل فى تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من انه تنوين غاق للتنكير اشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان تقول فى نحو صه وايه مثل ما تقدم فى اسماء الافعال ان نحو صه كان فى الاصل صوتا ونسترحه اذن من التكلف الذى تكلفناه فيها لتوجيه الذى ذكرنا من جعلى ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها فى الاصل اصوات سأذكرها غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف على حرف فبنى كما قيل واذا وقعت مركبة جازان تعرب تعرب جاز ان تعرب حيث تعرب جاز ان تعرب حيث تعرب قال عبد الله بن العباس ترد جيهل وعاج راعها من العاج والجيهل جمع جيهلة وقال تدا عين باسم التثنية فى متثلم جوابه من بصرة وسلام وقال كارعت بالجيم الصاد يا صاحى الحكاية مع الالف واللام تقول زجرته بهيد وبهيد وبه نا تقول فى الحروف ان اوا وان آ ينا عناء فى الاسم المبنى لا يصل الله تعالى يا بزيد لا يجوز الا بين يا بين ويجوز فى الاعراب والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيرى بالجر باسم التثنية التسمية الاسم عن شبه الحرف هذا كما يحكى عن بعض القراء بالجر كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابى الدقيش هل لك فى ثريد قال كان وذكها حيوت الضبا ون فقال اثر اهل معربا واللالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واما اذا انضمت التنوين فى هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله يجهل عاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن واذا خلتها من غير هذا القصد كما فى غاق وصه فى مبنيته لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التى هى حكاية عن اصوات الانسان او البهائم او الجمادات طخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا فى اللعب فاق بكسر القاف وتنوين هو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب منه اماء بميم مخلوقة بعد الالف وقيل هو هجرة ساكنة وميم مفتوحة حصوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة من الاصوات التى يصوت بها لابلها ثرهلا لزجر الخيل اى توسعى فى الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد تزجر به الناقة ايضا

بفعل فعولة عدس ما لعباد عليك امارة بجعل الامرين الاان الواقف على السين يقول كونه زجرا و هيد زجر الابل بكسر الهاء وفتحها و كذلك الدال بلا تنوين فيهما ارجع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد جمعها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اى لا يمنعه من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اى لم يسالوه عن حاله وسمع وجر لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر الابل ايضا وكذا حاى وعاى بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما تقول لا ليت لمن لا يتمن قول لا لا وحيّ وحيّت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاء مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع وخ بفتح الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند ناخة البعير وكذا هيخ واخ بكسرها ويجوز في الخاءين الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذلك هجا وقعر وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثي بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجح وعوعو بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان ودج صياح بالدجاج وساء وشوشو للحمار المردود وتؤتؤ زجر للكلب بسكون السين وقد يمد وعوعاء دعاء للجحش وهي دعاء للفرس ودة بفتح الدال وسكون الهاء وتشديد هما ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر فجرى اعرابها في البناء في قولهم لا اده فلا اده اى لا انكن ضربا لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدال على الحال في نفس المتكلم وى وهي للمتندم او المتعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وى وان اللام كالجر في حمد وكان الاصل وى لك اى عجب الك ثم كثر استعمالها حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويح وويس ووبس كلمات برأسها بمعنى الهلاك والهما مصادر لافعال لها ويح وويل كلمة يروى بكسر اللام وضمها فالضم على الاصل والكسر على اضافة ويل الى اللام واما ويلة بكسر اللام وضمها فسيجيء في التصريف بتخفيف الهمزة واما ويكان

واما ويكان فقيل اصله ويك ان فحذفت النون تخفيفا كما حذفت من لم يك وقيل اصله ويك ان فحذفت الكاف تخفيفا كما حذفت من لم يك وقيل اصله ويكا ان فحذفت الالف تخفيفا كما حذفت من لم يك وقيل اصله ويكا ان فحذفت الالف تخفيفا كما حذفت من لم يك وقيل اصله ويكا ان فحذفت الالف تخفيفا كما حذفت من لم يك

فقل ضمة الهمزة الى اللام المحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وى لام حذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التي للتعجب كبئس مع كان مثقلة كما في الآية او مخففة كما في قوله ولكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر وفي نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق ويكاءنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب : وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب

كقوله قيل للفوارس ويك عنترا اقدم اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الوتر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فكيف لو تتعجب منه فقال انه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وهى كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الوتر بان اعرابية سألت زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اى الوتر وانه وراء البيت لما صار معنى ويكان الوتر لم يغيروا كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما فى اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والخزة ومنه خ وهى كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشىء وتكرر للمبالغة فيقال خ خ فان وصلت خففته ونونته مكسورا ومضموما مكسورا قال الشاعر

لك خ لو خصم واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت ببه بمعنى خ خ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذلك بكاف مكسورة وتجعل الشاعر فى قوله وصار وصل الغانيات اخا وبرى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها وهو منه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل فى ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اى التصوت بانفراج احداهما عن الاخرى عند رد المتاح وليس الرد بمتردد ايأس الكلية بل لنجاح ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان فى مض لمطعما ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق بهما كما يكن ان يركب من شكلة وشبهه كلمة صيغت كلمة وهى مض وبنى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات

قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل انما يطلب فى بيان ماهية الشىء ولو لم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لو لم يكن محتاجا اليها الى المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها الان بين جزئيها نسبة قبل العلمية وليس ممتنعين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية الا بالاعراب ولا بالبناء الا فيما من عوارض الكلم الا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر المصنف فى باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدودة لان المركب المقدر فيه رفع نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره والايد فى هذا الحد الا ما لو يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معد يكرب بعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك اذا ما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر

ولعله ولم يصر من هذا الوجه محتاجا اليه لان المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قد واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما هى عليه فلا يطلق عليها انها معربة فى الظاهر او مبنية لاستحالة حرفها الاخير المركب

المركب الى الاخير لشبهها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معد يكرب كما يجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء والا يستكمل اضافة الفعل والحرف والاضافة اليهما لافهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذي يقتضيه القياس وان لم يسمع في سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجيء حكاية للمبنى وابقاؤه على حركته اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع لستة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو انا ضرب وفعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ان من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعد يكرب بعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد بنيتي الثاني ايضا لتشبيهها بما تضمن الحرف خمسة عشر لكونها ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعامل ما لم يتعلل كمعد يكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والجزء حينئذ مالا مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوتي كما اعتد به في اسكان ياء معد يكرب هو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف اليه لتشبيهها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معد يكرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انا اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين كذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجمل الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما هو في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل على الفعل نحو ضرب يدا وحسن وجهه ومضروب غلامه مذكر ذلك احترازا من الخصوص الاعراب وعمومه وان لزم مندوحة ان الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولم يضرب ولو يضرب لكذا في نحو زيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع ولذا كل اسم معمول الحرف نحو ان زيدا وما زيدا ومن بيدا الا ان حروف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لاغير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في البيتين والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعرب اعراب المضاف كما تزيد عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا ان الحرفين انما تزيدهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين الساكنين فيبقى المعرض عليه وهو مفرد مع الاضافة فالاتنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه لذي يجب اعراب الاول اعراب المضاف

والمنع هذا هو الغالب على ما قيل وان لم يسمع ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع

فلانها ليست حقيقة بل شبيه بالمضاف

اذا العاطف كالعامل ولذا كل

فان كان ثانيها حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما يقول في المسمى بفي زيد في زيدٍ مشددة الياء كما ترى في الوقف على ما يجيء في باب العلم الا ترك الزيادة لانك آمن من ابقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف في الثالث حكاية واعرابا نحو منذ شهرٍ ان لم يكن الاول حرفا فالحكاية كما ذكرنا لاغير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون الجر وبعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى معرب اذا لم يكن المصدر ضمير الشيء المجزوء بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه حينئذ عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر واذا سبق الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا للاعراب معينا لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة لحركة الاعراب محلا في يا زيدُ والا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراءً للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لحركة اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع المختصة مع متبوعاتها الاغير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سواء سمي برجل او امرأة لان المسمى بهما ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها او الاكرة ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراءً لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت باسم امرأة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد لو تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية هذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلحات لا اسم شخص صرفته كما كان موصوفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجوه المتبوع كما حكى المتبوع لان العاطف كالعامل الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى لاعراب خاص لجرى بوجوه الاعراب وتبع المعطوف المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها الجواز وعجرى نحو معد يكرب في وجهي التركيب الاضافة الا عطف النسق فان حروف العطف نائم منهما فان حذف حروف العطف قبل العلمية فبناؤهما اول بعدها لقيام موجبة في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في معد يكرب اعراب الثاني اعراب غير المنصوف مع التركيب ويجوز ايضا كما في اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب المتضمن مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انما هو بالعلمية وان لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب لا معينة فالحكاية لاغير نحو المسمى بما قام وقعقام وكلما واذ ما وانما وكان وكعل ولعلها و هذا تمام الكلام فيما سمي من المركب **قوله** فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والاعراب الثاني كعلبك وبني الاول في الاصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمس وعشرة حذف الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما خرج هذا المعطوف والمعطوف عليه دون مثل قولك الاب وابنا الان اسمين معا هنا عدد واحد كعشرة وكعشرين بخلاف نحو الاب وابناه وانما خرج اثنيْ عشر مع هذا العدد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخوانه وما مائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي للعاطمها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح ليخف ببعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة الصدر الى العشرة تنبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما

كما تقول الحسن الوجه والخير بالام اعتبارا بالاصل الصفة واذا سميت به

فتح ما قبل الالف والياء

وكما تقول معد يكرب

وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح اي الاصل من التركيب واجاز

في العلم المركب والمتضمن كلمة من عشارة وشقوقه نحو بعلبك وحضرموت ويعني بحادي عشر الى تاسع عشر وبناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس عشر كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون حيث عادتهم بابقاء الجزء الثاني ما فوق العشرة مع كان او معطوف اذا اضيف المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون وان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة عشر رجلا وعشرون رجلا وكذا نحو ستة عشر رجلا ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذلك ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرة بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرون اذا لو بنيت من كل واحد من الجزءين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس معنى المفرد من المتعدد كما في قولنا الى العشرين بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرة واذا كان معنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة فتقول اثنا وابناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظ ثلثة وعشر او ثلثة عشر كما بنى من لفظ احد عشر التي تضمنت العشرة ولو لم يكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحرفت الاسمان اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالث كان يلبس ضمير الى ان يوضع صورة اسم الفاعل التي حقها ان سبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونهما من المجموع لان معنى احد مجموع العدد يقع وقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف حقيقة ظاهرا وليستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فاعطوه حكمه على ظاهر هذا القائم مقام المجموع ما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لوجب ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال ان يراد ثالث عشر لو لم يضف الى اصل ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد مضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضي الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرفت نحو ثلثة عشر وثالث عشرين من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لسقوط علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشرك مثلا فهي اعراب خلافا لكي يجيء في باب العدد فان قلت لم يجز

في المفرد من المتعدد

والاعم من الثالث والعشرون في معنى هذا وثالثون وحادي

ي الحاء
ح
ف
ن
فلم

الاعراب مع اللام المرجحة مجانب لا سيبويه كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره لا يتعسر اعراب المزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة او الجزء الاخير لو يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه المبني و بخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثني عشر جرهم النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان و المسلمان و فحلو الاعراب علة كما جيء و قال ابن درستويه كسر هو مبني كسر اخوانه من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها و قال اثنا عشر و اثنتي عشر كل واحد منهما صيغة مستقلة كما في هذان و هذين و اللذان و اللذين و انما اعرب عند الجمهور الصدر في اثني عشر لانه صار بعد ثبوت علة البناء في هذا الصدر و هي تركيبه مع الثاني و كون الاعراب لو اعرب كما حاصل في وسط الكلمة ما اوجب ذلك و انتفاءها و ذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو و المزوم بالانفصال و وجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب و لو يحذف النون لاجل البناء بدليل بناء يازيدان و يازيدون و لا مسلمين و لا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقام مها و سد مسدها و النون بعد الالف و الواو في مسلمان و مسلمون لا تجعلها كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبلها و الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى و المجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان و الدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما اضاف اخواته تقول ثلثة عشرك و خمسة عشرك و لا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك و يجوز ان يقال صارا اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى و المجموع لو يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كاحد مضاف و التركيب لا اضاف لا لوجب البناء و ليس قول من قال انه اعرب لانه لو يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلت اعرابها فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بشيء بدليل بناء يازيدان و يازيدون مع ان هذه العلة قائمة قوله و الاعراب الثاني كبعلبك هو بنى الاول في بلا صحيح قد تقدم شرحه و ان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه و تركه و من الاول قولهم يا دي بدي و فيه لغات احدها هذه و هي سكون يائي الاول و الثاني تقول اعطه يا دي بدي و الاصل يا دي بدي فالاول فاعل من بنات الثنى اي فعلته ابتداء و الثاني فعيل بمعنى مفعول منه و هو اسم فاعل مضاف الى مفعوله و انتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء او المراد باليدي مصدر الفعل المقدم و هو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف و مضاف اليه فحينئذ ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استغنى من مجموع الكلمتين ما يستغنى من كلمة واحدة اذ معنى يا دي بدي مبتدا يا فخففت الكلمتان للصير و رتهما كلمة بتسكين الهمز من الاولى و قلبه ياء و حذف الهمز من الثانية و كلا التخفيفين على خلاف القياس لو بينا المجيء ثانيتهما يا دي بدا الاولى كلمتي هذا كما ولى كلمتي اللغة الاولى و الثانية على وزن دعا و اصله دعاء كنبات ان يدا على وزن طلب لو يجيء من هذا التركيب فحذف الهمز تخفيفا و بدل مصدر بمعنى المفعول فمعناه معنى يا دي بدي بنيت الكلمة الاولى من اللفظين اذا كانت مضافة لصيرورتها كلمة على ما مر و بنيت الثانية منهما لشبهها بتاء التأنيث

وافاد فيها معنى اللام و ملاك
في نحو ستة عشر غلامك مفيد معنى المفرد اذا قلت
لمعناه اي العدد المعين
كما فاده عشرة لمعناها في الاول لكونه جزء الثاني و احتياجه اليه في بني الثاني و ان لم يتضمن معنى حرف تشبيها بما تضمن نحو خمسة عشر و بيت بيت كما ذكرنا في مفرد و لو بين الجزاين و لا احدهما في نحو يد بيد و نحو شاة و دم بها و ان افاد و احدة التأنيث و ذلك اعراب و لها آثار المفرد آلا ترى ان معناه كما تبين في باب العلم الظهور انتفى بالجزء احد معنى صاحبه بالمزج فحل محله معنى جزئي كان سببا لبنائه حتى في بابه يدي لشبهه بعشر في الكل من بناء ثاني ما يلي الآخر لقصد التخفيف هذا هو الذي ارتضى ابن الحاجب و ذهب الى نحو هذا الفارسي و ابن جني و الزمخشري و ابن يعيش و ابن مالك و ابو حيان و غيرهم و ذهب الاخفش و الكوفيون الى ان بناء الصدر لتضمنه معنى حرف التعريف و هو الذي كان يستعمل مع العدد المركب و ان ذلك المعنى كان سببا لبنائه و ان بقي بعد البناء كما بقي معنى الاستفهام في كم و معنى الشرط في متى و ايان و معنى التعجب في ما احسن زيدا و ان كان بعد التركيب لغير ما كان له قبله و ذهب الزجاج الى ان بناء الصدر لتضمنه معنى الواو و ان الاصل احد و عشر و احد و عشرة و ان الواو حذفت لكثرة الاستعمال و ذهب الرماني

خمسة عشر لو يكن بناؤها ضعيفا كما كان في خمسة معد يكرب على ما ذكرنا لتصادم التخفيف هذا الاخير الى تضعيف هم يتجه على غير القياس فخاز بناؤها على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون اخف لفظا فبابا الاعراب لتحول التنوين في المعرب الاعراب اركان مقدة او جعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معد يكرب لا من باب خمسة عشر وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى والكان على تضمين التشبيه لا التضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب صرف بدي وبدا بادخال التنوين فيهما الان في بادي بدا وبادي بدي تركيبا فقط على ما قررنا من وجود العلمية ولو سيما منوعين وكذا وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبإ وقوله وجئتك من سبإ لان المضطر الى هذا التاويل بترك التنوين واما قائلا فعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معد يكرب والادلة فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم ولا يجوز ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادي بكاء اوبدي اوبداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سحر او كيوا وجبان والبدء والبداء مصدرا ان بمعنى المفعول وليس الجزء في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم يا بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها وكها غير مخففة وقد قال بكاءة ذي بكء وبكاءة ذي بداءة وبداءة ذي بداء فعلة ذي فعل وفعلا ذي فعال وفعالا فالمضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب في ضرب يقال للضارب في المضاف مصدرا ما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي ومنصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما تبتدي به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبا في قولهم تفوقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايادي لغة في الايادي وهي النعم والاياد لغة في الايد وهي القوة والاياد لغة في الاياد وهي القبيلة لانهم في القوى والبطش هم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل منتصبا على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدي سبا وامره في بناء الاول والثاني كامر بادي بدي فلذا الزم ياء ايادي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد تستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون بائها هاء قلب همزة سبا ياء استعمل جوازا لخمسة عشر مبنية للجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واجوال نحو لغيته كفته وهو جاء بيت بيت واخرجته اولغيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قد رناها قلنا ان معنى لغيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء توذي معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيب الاصل اي ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وليبك وهنه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا او صل لغيته كفته كفته ومعناه تتواصلين في وكفته منه كذا لكان اسمها كان يكفه صلحه عن المخلوق والاعراض واصل جاء بيت بيت والغيه ما لصقا بيته و اي يتمحنان ملتزمين كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لغيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين في ذي صحرة

وجعل جاره الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معد يكرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى والكان على تضمين التشبيه لا التضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب صرف بدي وبدا بادخال التنوين فيهما الان في بادي بدا وبادي بدي تركيبا فقط على ما قررنا من وجود العلمية ولو سيما منوعين وكذا وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل الان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبإ وقوله وجئتك من سبإ واما قائلا فعدها

ان يكون غير منصرف

ان ابدي مصدر

بكاءة ذي بكء وبكاءة ذي بداءة وبداءة ذي بداء

لغة في الايد

لغة في الاياد

لغة في الايد

لغة في الاياد

كما مر في بادي

فيها

فتدبر

اى الكشاف وبحوة اى اتساع أى غير مضيق واخرة حجرة وجحرة ومعناه كاشفا للخبر اى اخبرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالان بقاء واخبارا ذا حجرة فان لو تقدر حرف العطف قلت ان المعنى يوما بعد يوم وصلحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين وفقيته ذا كفة مع كفتا وبعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفتا اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جار بيت بليت ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته حجرة مع حجرة واذا ضموا حجرة اليها اعربوا الثلثة نحو حجرة حجرة حجرة على الاتباع كما في خبيث بنيث اذا يتعذر تركيب ثلث كلمات والخرايضا بمعنى الاظهار لان خرا الابل يتحفض ومنه قولهم للعالم خوير لان القتل والخر يخفضان اظهارهما في داخل الجوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون للتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قالوا في معدي كرب كما في خمسة عشر اذا جعل عدا جاءت الاضافة لتشبيهها فاذا خرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وبنيت الاضافة ولو يخرج التركيب قيل هو لا يوم يوم ما الا ترى جزاء لك والقروض جزاء ونقد الناس بينهم وآتيك في صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيهما ظاهرة كما هو كائنة حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع ما يكرنباوه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقدر فيها واستعمل كخمسة عشر وجوبا الحال الازمة للحالية كفوتوا اشغر بغر وشذ مذ بفتح ذاء الكلمات وكسرها وجذع منع بكسر الفاءين وآخول اخول كلها بمعنى متشتتين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين ضائعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة لان بين لا تضيف شيئين ولو سمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل امع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشتغرت عليه ضبيته اذا التشرت فلم تضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر وتشر وشذ من الشذ اى التفرق ومذ من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل ومن مذرت البيضة اذا فسدت وجذع من الجذاع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفاءين واصلها حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشئ اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثانيين حاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او العكس لاستثقال الحاصل بالتركيب من نوعين فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث بنيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كجذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب فلا يدخل هذا المركب في غير الظرف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين انما حسن الحالية والظرفية في ذلك نحو قولهم وقعوا في هرج ومرج اى في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع فتح الصادين والهرج الهرب والمرج السبق فالتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فتقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينونان الجزءان مع كسر الفاءين فيكونان معربين في الثاني اتباع كما ذكرناه وقد يقال حيص بيص بكسر الفاءين وفتحهما مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص قاص بيص هذا ما الخ الزيادة فانه مركب من اسم الفاعل خزى اى قهر وغلب ومن فاعل يزى اذا سيأ وارتفع كما نقل هو الخازى والبازى

فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة وجاز بالحذف والبناء الاسم على الكسر لشبهها بالصوت وجاز تشبيهها بخمسة عشر وكان اصله الجاز ى والباز ى على عطف احد المعنيين على الاخر وجاز بالحذف ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول وههنا خلاف نحو بعليك نظر الى اصل الزاى وانما منع الصرف فى هذين الوجهين للعلمية والتركيب انما هو علما كاسامة فاذا دخل اللام انكسر الثانى جرا كما فى سائر غير المنصرف وخاز بازيا عراهما على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا فى بعلبك فيجئ صرف الثانى وتركه صرفه وخاز لباء كقاصعاء وخوباز كقرطاس وليس الاخيران اسمين كب احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم صيغ من سين كما قيل عبقسى فى القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لو يغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال سيبويه الخاز بازيز الجحوناه لها خمسة معان ضرب من العشب وباب يكون فى العشب وصوت الذباب ودعاء للهاذم والسنور واما خاز باز للنكاح وقاش ماش للفاش فكل واحد منهما سمى بصوته فبقيا على بنائهما وانما لو يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيههما بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدك سبا وبادك بدا وان انحى عن جزيهما ايضا معنيا هما الافراد بان كما انحى ذلك عن جزئى ايدك سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها فى كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لحم للاصل الا لحما خفيا وذلك ايضا فى بعض المواضع كما فعل نحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ اليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى المنقول عنه مقصود من ذهاب المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدى سبا مثلهم فى التفرق فلا اصل موذن بالتفرق البليغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن فى المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى فى الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كيه وكذا اللعدد كيت وذيت للحديث الكناية لغة واصطلاحا ان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه مالالهام على بعض الساممين كقولك جاءنى فلان او انت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت الهاما على بعض من يسمع او لشناعة للعبر عنه كمن للفرج او الفعل القبيح وكوطيت وفعلت اى جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر والواجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كانّ صغلة لما موا بكرها يا ربكر ولم تخلع ولم تلهب اى حولة وكقولك مررت برجل فعل اى احمق وقد يكون المراد به ذلك اللفظ كالالفاظ والمعميات فهو الكف الكف فى مصر وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها فى اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعد الام وكذا غيره من الاوزان كما يجرى فى باب الاعلام فيكون على هذا كالاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه قولك اذا رأيت رجلا من بعيد ومن ذلك الف ضالم ذلك انباهل وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان [illegible] استفهام مضمن اى الموضع المعين شرطا كان او استفهاما يكفى بهذه الاسماء شرطا واستفهاما عن المعانى غير المحسوسة لتضمنها [illegible] ايان اى وقته ومكان اين

ف المجلسية.

ف مركبين من كل تيز بل كل ح اللغتان حتى تكون الاسمان مضمومين ح فعال يا مضمومين من غير تنوين ح فى الفرج ح الكيرة والفرج والعورة ح فرج الاسد الرجل

زيدا في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المبينات فرق الشرط وفرق الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات الكثيرة كما بيناه وقول المصنف ليس نحو من ما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس كناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية لذهود الى المعنى بوساطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا او لكنوت قال ٥ واني لاكنو عن قذور ابجرها ٥ واعرب احيانا بها فاصدح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلانا وفلانة ضربها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كوكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نقدمها هنا لان لها بابا اخر هي احرى فالكنايات كالطروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهام على المخاطب او للنسيان فلم لا يكون من هذا القبيل على ما اقوبه استفهامية كانت اخبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا والكيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واما بناء كو الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل ولشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف الاندلسي او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو الحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التخصيص وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقة كلامه فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم اوبرب لابد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقة الخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تتضجر صدره احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا الا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليس الامر كذلك بين ان يقال ليسوا بكثير بين لا يصح ان يقال ما نعيت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعتقد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعتقد لقائه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج وياتي تمام القول في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل اسم مقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان في امثاله ابدا لاعادة معاين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم وصل المجموع بمعنى كم والمعنى عن المجموعين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لغيك وايك سيأتي فصار الكلمتان كلمة واحدة ولذا نقول ان كذا مالك يرفع مالك على انه خبر ان ولا نقول ان اسم ان الكاف الاسمية للزوم الكاف اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر ففي الاصل بناؤه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام وفيه ما تقطع عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في كذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد

التي لا يشاركها في ذلك

بواسطة للرجوع الى غير صريح

٥ الضمير من للغائب

تقطع عن الاضافة

فقط

واعلم ان بناء كو الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية قال

مطابقة للمتكلم به فان طابقه

تقطعن ولا تضفن

المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عين الكاف الاعرف واي كاف مثلك رجلا الا انك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا او مثل العدد المبهم عن اي جنس هو ولو تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز مرجعا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه تحمى عن المجرور معناها الافراد في صار الجر عنه كما مفرد مبني كو الخبرية فصار كاسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كاف من الاتقين فلم يمكن فلذا يكتب بعد الياء نون صورة لها في الخط والاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالف بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما لكنهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت بعد اي صارت عينا وحذفت حتى ايلين وابقيت الاخرى لاصالتها قال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعدها وال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طاي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كئ بحكي كيع وقد يقال كيأ فبقيت الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاءي بحكي كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاءٍ بحكم اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في تلك الكلمات فان قيل فكان يجب لان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب البناء لانها امر صفات المفردات لا يجوز خلو المفرد عنها لما وقع المفرد موقع ما الاعراب له في الاصل والبناء ولو جاز ان تخلو ايضا عنها لبقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انها وضعت لتكون كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد منطلق مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤها على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونها في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجيء بناؤها على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعمل ان الا مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت ومن الاعراب وذيت وذيت وهما مخففتان من كيّة وذيّة بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليها بالتاء كما على بنت ومن العرب من تستعملها على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين بثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا مهما بالا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الاعند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون الام كيّة وذيّة واو اولو يقال ان اصلها كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونها عبارتين عن الفصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة **قوله** فكم الاستفهامية مبني ما منصوب مفرد ومميزها مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيها ولها صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية بدل الا ان على حرفين ومعنى ودفا الاستفهامية لعدد

ان كيف منها مضمون الكلمتان

لان الماضي كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين

مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود والا يحذف الا الدليل كما تقول مثلا لكوعندك اذا اجريت ذكر الدينار اى كم دينارا لكوعندى اسبه كم دينار قالوا واحذف مميز الاستفهامية اكثر الا ندر في صورة الفصل بالاضافات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من المعدود ويسمى العدة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والعلة فيها اعلى الدرجات اوسط بين العلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عنها الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على اني بعدما أمة مضت ثلوث الحجر حولا لا يميلا ودك لان العدد مع المعدة كلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان لو وجد فالظاهر الاعلى العدد والمعدود كما في المفرد والمثنى لو يحتاج الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل طلاقا حدهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا جرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثل الجر مع النصب والجر فقد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند النحاة بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرة ممن مقدرة وضحى اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون الجر وبدلا من كم لان ما البدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنة همزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية منصوبا كمميز الخبرية المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد اعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان يبنى جوابه كم غلمانا لك هذا للمعنى وقال البصريون لو جاء نحو غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار المجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه يقول الجر بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جاز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان فيه غير هذا الموضع نادر الكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من مملك وكم من قرية والشئ اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره عن المقدرة لا بالاضافة وغيره لو جب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا لبس الا اضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله كم بجمع في المعالى وكم يبخله قد وضعت وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولو نقل غيره عدم الاستقراء عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضم الدسيعة ماجد نفاع وسيوجد لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر الخ البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم بالعلا من منهم سد خلة على تمكم اذا لا كاد من الاقتار يحتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بغير المفعول ذاك المتعدى نحو قولك كم رجلا رأيت وكم اهلكنا من قرية ويحمل كم الاستفهامية المجرورة بمن عليها مع الفصل الحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا

ان بدل منه

لان بدل المتضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر

لان عنده ومن مقدرة

الضمير في عنده يعود الى الفراء

الضمير في عنده يعود الى الفراء

الضمير في عنده يعود الى الفراء

وبعض العرب ينصب مميزكم الخبرية مفردا كان وجمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عندك رجلا بالنصب خبرية وانما الجر مميز المخبرة للمفرد وهو الاكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزها كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف انما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز واجمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اى في مميزهما في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم يجر عليه مجرورا من في نظم ولا نثر والاصل على جوازه كتاب من كتب النحو والاحرى بما صححه واذا انجر المميز من فلا بد من تقدير كم منونة قوله وهما اى الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنها معنى الانشاء نظر ويجب تصيد ما يتضمن معنى الانشاء لانه موثر في الكلام فخرج به الخبرية وكلما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فخصائصه تلك الجملة نحو فان يجعل السامع تلك الجملة على معنى ما قبل التغيير فاذا جاء المغير في آخرها يشوش خاطره لانه يجوز ان يجمع معناه الى ما قبله من الجمل مؤثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة على حالها غير تقيب جملة اخرى توثر ذلك الموثر فيها قوله وكلما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسب وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور والا فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقعت كلا منهما مخبرا عنها ومنصوبا ومجرورا لانها اسمان ولابد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيتعاقبن عليهما فيجريان وقوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعها في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربته او في متعلق ذلك الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا اضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل انه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والا فان يقتضي معمولا على حسب ما يجب في التمييز معه وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغيرها من المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتقول يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لاينتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة الخبرية والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل يريد او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ليس في حروف انتصابها الا المفعول بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا لاجله نحو كم ظننت مالك قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاءه فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه الفعل في كم لولم يعمل في ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدا قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فجر به انما جاز تقدم حروف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز

ب والتشبيه
ب رجوع بقاء
ب فيتر تب
ب نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه الكناية في نحو كم رجلا ضربته او نصب متعلق ذلك الضمير كم في نحو كم رجلا
ب اي فعل او شبهه
ب منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن ضميره لان معنى الاشتغال عنه

تقدم الجار عليها على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا يسقط المجرور حين مرتبته لقصد حذف الخبر ما الاستفهامية مبتدأ اذا انجرت على ما تقدم في الموصولات تقول بحكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون مجرورا المضاف كما عرفت كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا مررت به او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول وبمتعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان تقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا يمنع من تقديره قبله كما ان المقدم معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المعتبر قوله ان لو يكن اعني كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سافرت فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل في قوله ما بعده فعل وشبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبر الا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظروف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم تخبر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية وكما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه به على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ موخر نحو متى محمد لك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا بالابتداء مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت وخبر لمن من انت وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب ولمن تقرأ ومنصوبا مفعولا به نحو من لقيت وما تفعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعل ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استغراقي والظرفي في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا الضمير ها او المتعلق ضميرها نحو من ضربته ضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بالضمير بفسيره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا متعلق ضميرها في منصوبه بها نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جزم بها عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى حبشتي جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان تكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان تكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والبصري في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة مرجحة طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ

ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الا صفة الابتداء لان مرتبة العامل المتقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر عن
المعمول مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها للفظ لوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم
عليها اما بنا فيما لها الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها اداة الجزاء كما ذهب البصريون على ما يجئ في قسم الافعال
فلم يجز عملها فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين وغيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء
نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلت ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط
اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او
مقدر كما يجئ في قسم الافعال وذلك عند البصريين لا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام قد تدخل على
الفعل والاسم قوله وفي تميز كرعة لك يا جرير وخالة ثلثا او جه وقد يجر في مثل كم مالك وكم مملكت البيت للفرزدق
وتمامه كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا فسببت على عشاري لقد عاء المعوجة الرسغ مزايلها والرجل تكون منقلبة الكف والقدم الى انسيها
يعني انها كثيرة الخدمة صادت كذلك وهذا خلقة لها انسبها الى شوهة الخلقة واما عمة حلبت بعلى التضمين حلبت عشارا معنى
ثقلت او تسلطت اي كنت كاذبها لخدمتها مستكملة منها خدمتي على كره مني ووجه النصب في عمة كون كرهة يعني مانعة
من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب
ثابتة الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كرهة والرفع على خلاف المميز اما مصدرية بتقدير كرهة حلبة نصبا وجرا
فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كرة مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيتعين
بالابتداء ولك صفتها والخبر قوله حلبت وكونه في الوجهين منصوبا المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين
زيدا ضربة او امرتين زيدا ضرب واعلم ان كم مختصة بالنكرات استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما
الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فالمبهم المعدود دون ايضا فيكون دالا على ابهام عددهم اذ ربما يعرف العدد ولا يعرف
المعدود وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز ان يحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى او مجموع
ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع للمعنى لكل فينبغي على هذا ان لا يعود
اليه ضمير المثنى وهو الحق الا انه لو جاز ان تستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقول
كم رجلين جاءاك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واتي رجلين
وافضل رجال واتي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين للاستفهام والاخبار ويجوز كم امراة جاءتك وجئتك و
جاءاك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدء بلا ضمير يربطه بالخبر وهو جملة وقد قالوا كم رجلا وامراة جاءا
بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها لوكوناقة وفصيلها فاكل المعطوف نكرة ايضا على ما مر
في باب المعارف وتدخل بعض النحاة نحو كم رجلا وامراة لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قولهم ما امر بالمعانة الجبان وعبد قنه

ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفظ تاخره عنها يجوز عمل فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى

عليه

ذكرنا ضعف ذلك وفي باب العطف عنه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ويقول لقيت امرأة وكور رجلا وهي جائز على عطف على كور ويجوز وإياما العطف على التمييز لان المرأة الملقبة ذات واحدة فلا يدخل فيها التكثير ولا التقليل واما كابن فنقل ابو سعيد عن بعض اهل مصر انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال الله تعالى لا يستقيم كم لك ولا يستقيم كابن لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم للكثرة استعملها دون كابن جائز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولو اعتبر على ما سبق بعد كابن وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن وجب نصب مميزها المجرور بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وتدخل كابن في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمهما التصدر دون كذا لتضمن معنى الانشاء نحو كم للتكثير ووردت كذا امر مع هاء نحو كذا وكذا للتكثير من افراده ومن تكريره بلا واو وبكنى بها عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة في التكثير اتفاقا وكني بعضهم بكذا المميز جمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه بالمكرر مع العطف عن احد عشر وبابه وقال ابو حنيفة فطالبوا العدد حتى جاز وكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب ذلو يرد مميز لكذا وكاينهم مجرورا والشافعي لا يقف لانه لا يظن بنفسه الا ما يسهم الفاظ العدد المفصلة الاولى المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار ما لهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعرابه كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحدة في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صارا كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل والله اعلم بالصواب **قوله** الظروف منها ما تقطع عن الاضافة لفظا ومعنى بعد واجرى مجراه لا غير وليس غير اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن علو ومن سفل ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر ومعنى ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد الحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله الا لله الامر من قبل ومن بعد بجر من وبنائها على الضم لو يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء الموصولة تبقى مع وجود ما يحتاج اليها من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث والذ واذا فانما وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصدات تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يشابه المضاف اليه كاد ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف اذ عامة ما مر في المفعول فيه عدم التصرف ناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من

ما تقطع عن الاضافة

المضاف اليه فعرب قال ومن قبلنا الأزد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمر أو قال فلما غلى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص
بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا بدا وأولا فيعلى هذا الافرق في المعنى بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما هي اذن معربة لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا أي
فيما وابدا بدا وأولا اي متقدما ومعنى من قبل اي من تقدم ومتاخرا لان من لابتداء الغاية قيل ويجوز تنوين هذه الظروف
المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلُ وقبلًا كما قيل في المنادى المضموم يا مطرُ ويا مطرًا فيجوز ان يكون
قوله فشربوا بعدًا وقوله وكنت قبلًا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان
لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه ضمنت معناه استعرض صيرورتها
الى الفقد ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم الغريب ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لشيء العوض عن المضاف
اليه وتقول جئته من عَلُ معربًا ايضا كعَمْ ومن عَالِ كقاضٍ ومن مُعَالِ كمرام ومن عَلَا كعصا ومن عَلْوَ مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا
بنيت على على الضم وحذف اللام اعني الياء لتسميا منسيا اذ لو قلت عَلُيَ لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من عَلِ
لم يتبين كونها مبنية على الضم كما تقول واما اخواتها قاضي فالطراد الضم على المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء عَلْوَ
ساكنة العين وجب فتحها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول عَلْوُ الدار كما تقول سُفْلُها اما جواز بناء علو على الفتح فمن
عَلْوَ مرحون سائر الغايات فلتثقل الواو المضموم منها واما الكسر فيه فخوص علوة اما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سَلْمَى خياشيمَ
وفاهُ اي فاه قولهم ليس غيرٌ بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الاصح جارٍ قبلا ومع الاضافة الى ياء الضمير واما بناؤها
على الكسر استثقل الانتقال من الضم نحو من علوُ فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيتُ اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من
علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرفا في الاعراب وفي الضم خبرا بانها قوى الحركات
لما تحتقبها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه وسيكمل لها جميع الحركات الاتي في حال الاعراب كانت في الاغلب غير مقتضى
فكانت اما مجرورة بمن ومنصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير بحسب به
غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة والابهام غير المتعرف بالاضافة
وهي اشد ابهاما من مثل فلما لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا
لا غير جاءني زيد ليس غير الكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم الحذف المستثنى بعد الا التي بعد
ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت
على الضم لمشابهتها الغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم لشبهها بغير اذ لا
يتعرف بالاضافة مثلكما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث الا ايضا الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى
الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث للمكان واذ واذا في الزمان اما اذا فيضيف لخلاف فلذا

اشتهر ٤
بل انما اعربت لعدم ٤
لاستغراقه ٤
لحصول ٤
اي ٤
٤ ٤
لا غير ٤
على خلاف في اذ ٤
مضافة الى الجملة التي
نضافان ٤

يجئ هل الجملة التي يليها عاملة فيها ولا فان كانت عاملة فيه فليس بمضاف اليها وان لم تكن فهو مضاف اليها وحيث قلنا ايضا فان الجملة الفعلية والاسمية واما اذا فانها جوازا اضافة الى الاسمية خلافا لمن منع والمنصوب على شريطة التفسير واما جاز ترة الاضافة الى الجملة ولا تكون الا زمانا مضافا اليها مستفاد منها احد الازمنة الثلثة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان اذ كان الزمانان مختلفين واما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فيجيء هذا الايصاف على الجواز مكان الجملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة الثلثة على الاطلاق فاذا اقتضى هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية للمضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون تلى جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا او متوقعا في احد الازمنة الثلثة وان كان جزاءها اسمين اما في الماضي كقولك ما تبتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو آتك حين لا شيخ لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى اسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجملة وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كما اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون مع الجملة من اختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حروف مصدر كان وما يقبل الجملة قال تعالى من قبل ان يطمس وجوها من بعد ما كادت تزيغ قلوب فريق منهم ومن بعد ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو قفت ريث يخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطوء مقاما مقام الزمان المضاف في الاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو تنتظر خروق النجم فلما قام مقام الزمان اجاز اضافة الى الفعلية وكذا آتيه بمعنى علامة يجئ اضافتها الى الفعلية لشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها للحوادث ويعبر بها الافعال لكونها كان ريث وآتيه دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرية تصرف ومصدرية قال تعالى بآية تقترحون الخيل شعثا كان على سنابكها مدامى او قال لا آس مبلغ عني بيانا ما تجنون الطعاما او يقول لم ريثما اخرج فاذا اضيف نفس الزمان على ما نقل الكوفيون كما يجئ الى الفعلية مع حرف مصدر فكيف بما يشابهه ويضاهيه ذو اضيف معربا كما عرابة نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية وقولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر للتسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات فلها بالواو وفي لاحوال على الاشهر وربما استعملت حذف وفي الاضافة الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل ذو افعلا وذو افعلوا وذات فعلت ذوا انا فعلنا وذوات فعلن وبحمل ان يكون طائية تعامل معاملة ابن الدمينة كما مر في الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا اضافا لا تقصد بذي والفعل او لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فيجيء يجلس زيد اولا من حيث زيد يجلس فحيثما قال من قبل ان تطمس وجوها من قبل ان نظمس لكثرة ما توقع اذ التي للاسماء لشبهها

لا يجوز اضافة مكان الى جملة

فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الجملة مع حروف مصدرية على ما نقله الكوفيون كما يجئ فكيف بما يشابهها

مضاف الى

ذو من

الاسماء تطرف واذا اكلوا كما تثرت واما الكلام في بناء حيث فسياتي بعد ثم اشبه بغير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل الزمانية
حيث وانذ واذا وذلك الا انها تضاف احيانا كما تضاف الظروف لكن اذا كان غير ومثل مشبهين بها بعد الم يضافا الا صريح الجملة اضافتها الجملة الفعلية
الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله ألم فيح الثرب منها غير انّ نطقت حمامة في غصن ذات اوقال
وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خفّ بالثوي النجاء ثم انها سدت مسد ما اضيف اليه غير فجرت مصدرا دون ما اضيف اليه الزمان فجازت اضافته
الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة للجملة الزمانة تارة وتاويل المصدر ايضا الا ان التناسب بين الزمان المضاف اليه والجملة المضاف اليها هو الذي حسن اضافة الزمان
وكون الزمان ظرفا للمصدر المضاف اليها اغنى عن الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغيرا حتيج فيها الى الحرف المصدري
مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضاف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم انْ يقوم زيد فوجه النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتي واختلف في كون الظرف مضافا
الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة مستلف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة والاخلاف في حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا
الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن والبد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام تستدعي دخولها على
الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظروف المضافة الى الجمل فيصح اي يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم نحو
ومعرفتها هذه الاسماء تلزمها ما يعلم بسببه ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتدء في الاسمية نكرة نحو يوم قدم رجل
ويوم امير كريم فاذا المعنى يوم قدوم امير انتهى اعلم ان اضافة الزمان الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قولك اجيئك
هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال بأذل حيث يكون
من يبتذل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لامضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما والمعنى حيث
يجعله وحيث يكون اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف ولا مانع من اضافة وهو اسم لاظرف الى الجملة كما في ظروف
الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة منها التنوين
وفي ذلك نقص من حيث المعنى اذ تقول حينئذ وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك شيء غريب الاستعمال مستهجن المعنى
بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة
ان الوقت بمعنى الوعد كما ان بمعنى قوله تعالى مواقيت ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد به الوقت الآن
لان اليوم اما وقع او لم يقع النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن في ذلك بالسهل هذا كلامه الذي
يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى ذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لم يكن
سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين الاحتقاب بعد الظروف كما ابدلت في كل وبعض اذ لان كلا واخواتها للاضافة
معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ان المحذوف بالقرينة الحالية اصله من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا

نسيان ثمانية لانه لا حصر فيها كانها غير محصورة بعدد خاصة بخصائص اليوم والليلة فيضافان الى الجملة لكن اذا كانا مشبهين المشبهين بعيداء

منعام الظرف الفعل بين المضافين اي المحرف المصدري في الزمان وليا معمولا

لبيد

ورفعنا بعضهم فيما بعض وقوله نفيت عن طلا بأم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح الخ لان إذ لازم الاضافة ولا وجه للتنوين الا ان يكون عوضا بعد معنى التنكير والتكثير منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينئذ اداوقصدت حذف المضاف اليه ابدال التنوين حينئذ منه اى حين اذ لكن ظاهر اقى ذلك المضمر بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خاف الناس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل اذ ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظروفا لازمة للاضافة الى الجمل حقيقة اى اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متنوعة الحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فحين بعد هذه الظروف بدل الاضافة مع تنوين العوض ليكون التنوين كما كان ثابتا في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بالبناء على الضم والتنوين عوض لانه لابد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان تعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الاعلا لك ذا به اهتدى سابق الخ وانما وصل اذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة ما جردا عن معنى الماضي وعدا لمطلق الظرفية فيجيء استعمال في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اى فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا الفجائية والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لغة الحجاز خلافا للاخفش فاذ عنده اسم مجرور دائما بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا عن نحو اعلم انه في قولك وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم الغوا ما لزموها الكسر لتكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قررنا قبل لو جرزان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيك يوم قام زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فتكون كانك قلت يوم قدوم زيد وهم زيد فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان نعتا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تشخص وجوه وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في نحو الباب والظرف المضاف الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وأن ههنا فانه يحتاج اليه ليبان بناء حيث فقول ان ظروف الزمان المضاف الى الجمل انما بنى منه المفرد والجمع اذا بنى والا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا فيها خلاف وعلى ما يجئ هل هي مضافة الى احدهما اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجب البناء لافتقاها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات بنا على الاصل واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة مما اضيف المصدر نحو قوله على حين

لم تسئك عن طلابك ام عمرو بعاقبة

لم يجز التنوين في هذا الموضع ولا في الذي بعده لانه ليس بعوض عن شيء

وقد يقول العوام يوم يتشى فيه الوحوش ونحوه ولنذكره

محتاج ع

لو جرى التنوين في هذا الموضع لكان عوضا عن شيء واحد من الاعراب

كلا اضافة فيما بعد الا الوحوش فانها مضافة الى غير مذكور

عائبة المشيب على الصبي ؛ فقلت ألما أصح والشيب وازع ؛ فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكاما من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد لهم من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولاحتجاجهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع والا في قوله يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدرناه ان وان ومثل المضاف الى ما صدرناه ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤها فمما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق واخبر بعد خبر ان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا لمعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنعه الشر منها غير ان نطقت البيت ففتح غير مع كونه فاعلا للمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الكاف وبما الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما الاذ واذا وحيث لانها مضافان من حيث المعنى الى مصدرها وليهما والان فيما الابهام مثلها فقد الحصر كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدرناه ان المشددة او المخففة جاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير كذا يجوز التقاء بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قوى قوله تعالى فيومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وجوه اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجملة واما البناء فلوقوع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت شيبتي بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها والذي ينبغي ان يكون على الطلاقه قوله مثل وغير مما وان اي مثل مما وغير مما وان مشددة ومخففة وهذا الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف بنى حيث لانه موضع للمكان مضمن كأن في الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل كذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه بني لاشتماله وضع الحروف كما يقول بعضهم وبنى حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كما ذكرناه قد يفتح الثاء ويكسر وقد يخلف ياءها واو مثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة هذيل وقد اضافها الى المفرد قال ومطعمهم حيث الكلى بعد غيرهم لهم بيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا لبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربونه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه وعلى بنائه تستمر الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا الى الجملة ولا الى مفرد اندر منه وظرفيتها غالبة ولا لازمة قال ثم لدى حيث التقت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى كذا قوله والله اعلم حيث يجعل رسالته وحكى يونس حسن الناس حيث نظرا طراز وجها فحيث تمييز وقال الاخفش قد يراد بحيث الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش بحيث تهدي ساقه ولا يمنع هنا حمل على المكان قول ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذا الخبر بعدها الواو وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذا لما يقسم ويقع بعدها الجملتان قد تقدم معهما على

حاشية الصبان على الأشموني

بمالها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة بعدها فقول قد يكون اذا الماضي كما ذكرنا في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين و حتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كما ذكرنا في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به سيقولون على انه يمكن ان يؤول التعليلية كما في قوله سوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب نادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم للستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما انوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا للغني نحو اذا طلعت الشمس و قوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما كيطلب جملتين يلزم من وجود مضمون ولهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم لهذا الملفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم الزوم فيها كلمة الموضوعة لو وان لو يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان الاصلي انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جواب المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت ان لا يكون معنى الشرط في اسم الا يتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده والماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزمه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدمه ووقع وذلك لعدم القطع في الجزاء اما لوجوده والا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حتى او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجيء المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت او اما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان لبثتم فقد علمته او اما على القطع بوجوده نحو زيد ان كان غنيا كلمته بخير وانت وان اعطيت جاهلا ثيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها والاستعمال فيه في الاغلب الاكثر وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا كقوله عليه السلم لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لو يكن لمفروض وجوده لتناقض الفرض والقطع في الامر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان تنكشف لنا الحال الكثيرة في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا التضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اجئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح ومرجحا مجيئه معنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم حملا ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لو توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت حالة فجاز ان يرخص الفرض والذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقعة فيه مقطوعا عابرا في اصل الوضع لو يرخص فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لو يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط ولو يدخل معنى متى قال ثم قم لي خندف والله يرفعه لي نارا اذا ما خملت بنيرانهم تقدة وقال اذا قصرت لميا فما كان وصلها خطا فاني اعدانا فقصارت شيء من جعبة عروض معنى الشرط فيها

كما

لا زمته

اخملت

لو يلزم عنه الاحتش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المتصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخرج عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان في ذلك جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لو تلوناك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الجزء وان لو يكن في الاول معنى الشرط كما قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فانا وجفتم لان الفتن والافاءة تحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا للوضع في الحقيقة زائدة وانما ترتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدها ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لو يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فبسبح وان في قولك ان جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو لئن اذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفا وان في الذي قبلها في نحو ما يوم الجمعة فان زيدا قائما واما زيدا قائم ضارب للغرض الذي هو الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط واذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطي على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف التي لا تقول انهم جاءك فاضرب بنصب انهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لان فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فهو ومتى جئتني ولو سمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل لمجيء الجواب في بعض المواضع بدون الواو والفا نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواتها والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط نحو اكرمك اذا جاءني اكرمك اذا غربت الشمس جئتك بمعنى ان جاءني وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لو يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذا الاول مخصص الظروف وتخصيصه اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه والثالث مستقيم لا يجوز ان يكون صفة اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولويات في كلام تخصيص اذ لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بعض الجمل التي بعدها الا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين واكثر كما في المعنى بمنزلة كلمة واحدة فحينئذ تقعان معا جميعا كلاما ويجوز ان تعمل اولهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لو تعتد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه موخر من اخر فكان الذي هو

اذا

على ما مر انك لا تقول انهم جاء انك فاضرب منصب انهم ولما

الذي في محل الشرط اذ هو مخصص الظرف وتخصيصه

نحو قوله

يعني وقوعهما معا في كلام

بمنزلة التاء في المعنى فمن ثم لم يعمل عاملة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست
مع الشرط كلمة واحدة اذ الائتلاف ذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول المبتدأ وخبرها فيجيء نحو كل واحد منهما في الاخر حتى
تذهب اذهب واياً ما تدعو فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعها موقع المبتدء على ما هو
مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا تقرر ان الفاء في نحو قولنا بعلم فسيجيء زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للخوض الكلي
وانما حكمنا بزيادة الفاء لان فائدتها التعقيب كما ذكروا ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب فاذا جاء ظرف للتسبيب فلا يكون التسبيب عقيب
المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده ومن لم يكن مضافا اليه كما حصل
في قولنا زرنا اطلعت فيه الشمس وفيه نظر لانا انما حصل التخصيص بالكون صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد
كلمة يكفي لتخصيصها التخصص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا ضرورة واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى اذا
ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكما لا يقتضي ان يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الايذ لقيام القرينة والمعنى اذا ما مت وصرت رميما بعثت ثم مع اجتماع الامرين كما
قال تعالى اذا متنا وكنا عظاما ورفاتا انا لمبعوثون خلقا جديدا وكثير في القرآن مثله واستدل ايضا بجيء قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك
غدا وليجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها وتقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان
جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس لعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخ فيها حتى
مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم
ينتصرون والاصح ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا يجاز وان كان شاذا
مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله تعالى اذا الخصم ابرئ منك الراس انكب وقيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه عاقبل وليس بعدها يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى ما
عليه وليس مهما ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم مخبرا به بل معلقا
بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان لها اغير متوقف على دخول الليل فان
قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاليش ما صبغت قال الصفت قال جاء الليل مصاحبا لحصول وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء مهما
يقدر عاملا في حاصلا الا صبغ القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد
صادفا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لا في وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في
وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان
حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل اما من المقسم به محرر عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين
احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني انه تعالى اراد تعظيم القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل تقييم منسقا وليس بعيد

ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحالة عظيمة فعامله بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول المطلق جوازا على مقدار العهد قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفى برائحة الفعل وتوهمه كما هو المشهور فالتقدير وعظمتها اذا التقى فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه مقيدا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم فهو في معنى من المعالي واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قائم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخراهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كوها حرف ابتداء ان يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه ان ليستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع وتقول سرحتى يكل الناس وقال بعضهم يجوز ان تخرج حتى عن الشرطية وتصير حتى التي لمجرد العطف على حد قوله حتى اذا استيأس الرسل وظنوا انهم قد كذبوا جاءهم نصرنا كما تطرد الجار اذا اضمر كما وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب جوابها وقال المبرد اذا فيه زائدة ولنا عن الكتاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو والم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب فما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في الفعل المجزوم قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدء وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا عمرو والقائم منصوب القائم على ان عمرا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد الان اذا للمفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا الان اذا المفاجاة تدل على معنى وحدث فجعل عمل الان معنى مفاجأتك الشيء وحدثت لمجاءة فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القائم والقائم تالي مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اثبت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو ايا ها لا يجوز الا ايا ها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احمى قالت اناطير قيل لها طيري قالت اناجمل ان كانت اذا كما تزعمون لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اخرج عمرو وقائما حال اي هنا المكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجيء عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب عتار اللكوفيين في نحو فاذا هو ايا ها ان هو عمرو واذا كوجدت مع احد مفعوليه كان قال فوجدته هو ايا ها لقوله فاضحت ولو كانت خبرا لساغ وههنا رأما مكان السوق او هي اقوى اي داها هي اقوى قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الكسائي في هذا عن ثعلب غلط لان العادة عند اهل البصرة ان لا يكون الا افضل يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدء معرفا باللام او افعل تفضيل او في الاثنان مع غيرها كما مر في باب المضمر وقولا وهي اقوى اي هي في مكان اقوب فهو منصوب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما

باب ما

وكلتا هما اذ للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قالت سلمى فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا انا بالامر نسوس ولا يجوز بعد اذ للمفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا للمفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركها في جواب بينا وبينما الكثرة مجيء جوابهما بدونها والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين عليه السلام وهو من افصح الفصحاء بحيث هو بينا هو يستقيها في جوه تراذ عقدها لاحق بعده وفاتر وما قصد الى اضافة بين الا لزم اضافة المفرد الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زاد واعليه ما الكافة الا انها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كان وقف عليه بالالف فابقوني بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدر ابعني الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين حولك وخروجك اي زمان فراق حولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم ان الاضافة من المكان الى الجمل لا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او حيث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة الاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعودي واكلات يراد به مجاز المكان نحو قمت الى زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدثين مكانا فهذا وقع بين خبر عن الجثة فبينا المضاف تقدير الى زمان محذوف وظاهر الى جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فهذا اذا اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما مجيء ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن ما من مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف ان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما وما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها الكثير من مشابهة بينا فلم تدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة معنى ان كما ان كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه كلمات الشرط ففيه وفي كلما رائحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا لا محالة وما ومتى فالعامل في كلما وحيثما هو في محل الجزاء لا الآلة في محل الشرط كما في اذا الا ترى ان الجواب ليستعملان في النعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع بوقوعه نحو كلما حبستني اعطيتك وحيث لقيت زيدا اكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل وبه خالف بينها وبين كلما وكل ما في المستقبل ولما ان ترتكب شيء بينا وبينما وكلما على القلة لكون اضافتها كلا كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الضم الذي كانت تستحقه حالة الاعراب فلا وجه لما ذكره ابن الحاجب من انه لشبهها حالة الاعراب بالمضاف حركها بالضم الذي

الظروف المقطوع بوجوده

وانما ترتب بينما وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من ان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط وهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينما وبينما الدالة على قران مضمون الاول الثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون الكلام في معنى اللزوم وقيل في كلما انها حروف مأ مصدرية والزمان المضاف اليها مقدر فيجيء ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا المفاجاة في جواب بينما وبينما فان قلت كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان كما ينبغي ان يقول في اذا المفاجاة فاذ واذا مضمون ان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينما وبينما ظرفا زمان لما قبلهما نحو بينما زيد قائم اذا اتى عمرو هنا رأى زيد هنا بين وقت قيامه في ذلك المكان ووقت قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما محوجان عن الظرفية بمنزلة اخرجهما بينما وبينما والمعنى وقت وتيد زيد هنا كائن بين اوقات قيامه الاولى ان يقال الحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن برهان فالعامل في بينما وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان ليستا للمفاجاة في جواب بينما وبينما كما قال الجوهري ان قيل فيه ابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل الآية حتى اذا سلكوهم في قائدة البيت الكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون الكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون انهما في جواب بينما واذا وما في نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظروف زمان بدلا من الظروف المذكورة والعامل فيها المضاف الى الجملة التي يليها بل نفس تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون كما في البواقي فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم يخشون كذا نقول اذا وقعت جوابا الان في نحو قوله وان تصبهم سيئة الا يزى اذا اصابهم يقنطون على تلك الحال يقنطون وان قلنا انها مكان فلا نقول انها جارة مضافا اليها الان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا نقول في جواب اذا واذا وبينما وان قلنا انها حرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال اذ اذا حرف كالفاء سواء وتدخل اذ للمفاجاة في غير جواب بينما وبينما كما في قولك كنت وانفا اذ جاء لي عمرو هو جر اضافة بينما دون بينما الى المصدر قال بينما معانقة الكرام ورشفهن يوما اذ تنحنح حاجب فسلح فتقدير ضربت لو قلت معانقته والاعرف الرفع على انه مبتدء محذوف والخبر اي تعانقه حاصل قوله واذا ماضيه ويقع بعد الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا الان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان الشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا اذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول ويلزمها الظرفية لا ان يضاف اليها زمان نحو قوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله تعالى آنا نحن محمدون ولو بعد مجرور الا بعد وتقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ انا فعلنا كذا ذكره يا تينا ذكره وقوله تعالى واذكروا اخا عاد اذ انذر قومه على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا اثنتا زائدة كما وقيل مفعول لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانتم حينئذ تنظرون اصله حينئذ فكسر لالتقاء الساكنين وفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجيء اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذا لا مضى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يفهم ان يليها اسم بعده فعل ما ض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد

كما هو حاصل

وان حذفت اقيم التقو عوض منها

لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة والايرد عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه لا محالة منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو قولك اذا زيد يقوم فعلى الكذا والحق انه ايضا فيه قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذه المسئلة هيهات يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم يقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لحوقها بتثبيت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية وشاعت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه الا تضمنها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها اضعف كلمة جازمة بها كما يجيء في حوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فتجزم للشرط والجزاء والشذ للفرزدق وكان اذا ما يسل السيف يضرب والرواية متيما قوله ومتى اين والى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما واين للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين لا استفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤها على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء والى لها ثلثة معان استفهامية كانت والشرطية احداها اين الا ان اكثر مجيء في الاستفهام اما ظاهرة كقوله من اين عثرون لنا من الى ومقدرة نحو الى لك هذا اى من الى اى من اين والانقال الى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او تقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن اما معه ومن لدن فصارت مثل في مجاز ان يجر في الظرف اضمارا في ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب من لان شب يجيء بمعنى ابتدأ نحو قولك يوشك ان يكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يوشك ويجيء بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى كيف الا وبعده فعل واما الى الشرطية فكقوله اذا صحبت الى تاها تلتبس عليك بكلام كيها تحت رحلك شأجرا من اين تاها قوله متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على الغاية بمعنى من كقوله سرن عشاء الجر ثم رفعت متى يجر خضر طن يتبج اذا بمعنى في فيكون على الوجهين جرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كى اى في كى او وسط كى ولا يجوز متى زيد الا ان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر البتة الذي بعد غيرها سد مسد الكاف في نحو انا مالك زيدا انت وبلادك مثل كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما كمتى الا استفهامها ميتة الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان تميت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسرونها لغة والاولى الفتح لجاورة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اى الامن اين لان اين للمكان ولقلة تصاله وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لوجب تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها ايي وان قلبت الهمزة مع الياء الاخيرة ففي ايوان فادغم بعد القلب قيل اصلها ايي آن اى حين فحذفت الهمزة فاتصلت الالف التي بآن وفيه نظر لان آن غير مستعمل

عليهم

الجوازم مجازى باذا ما ء

ولاني ثلثة معان ء

اضمارها

بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال و الجار والظرف متقاربان وكون وكيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيحا ام سقيما ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الظرف والجرور منها نحو كيف زيدا على الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال اصل وعند الاخفش بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف فعل يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها بالجملة منها منصوبان تقول في الجواب متكئا على اخوك ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم امعتمدا ام لا فكانك قلت بلي صفته موصوفا يقوم زيدا امعتمدا ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف في المصدر مقدرا جاز ذلك جوابا نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما ام سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا نحو قولك في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه اصحيحا ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل الذي بعد كيف نحو كيف صار كيف تظن زيدا اهو منصوب المحل وضع خبرا او مفعولا به وللاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فالجواب الصحيح في جواب كيف زيد وشد دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين واما نحو قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوط عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا والا يجازه البصريون الا شذوذا قال سيبويه الغاها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجارة يعني في نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كما قال

وَرَكِبَانِ لِبُعْرَانٍ شَتَّى دُونَ لَنَا كَى لَا يُحَتَّانِ مِنْ بُعْرَانِنَا قَتَرَا

قال الاندلسي هي لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة **قوله** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى آخر الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر لهما مضاف وهو مبتدا خبره ما بعده خلافا للزجاجي عنه النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بتصغيرهما ومجمعهما وسمي بهما على مُنَيْذٍ وامذا ذو بنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحرف فان الحرف الحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذا انه مقصور من اذا وصنع منه صاحب المغني وقال قولهم منيذ وامذا ذ غير منقول من من اذ واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة عنوية وعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكن رد الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم ويشاركهم فيها اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بها مطلقا والتميميين يرفعون بها مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا

كيف منصوب المحل جزء اثانيا منصوبي ذلك الناسخ و الاستفهام ء

بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ و جمعته على امذاذ ء عن

استعملت ء

منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى ولا يجرون لهما معانى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر لهما فى الماضى والاستقبال اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية غرتة فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رأيته منذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رأيته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اى هذا ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثر الكلفة على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التلاوى بل ان المذكور ان فى الجارة بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب قال البصريون هما اسمان على كل حال فان خفض فبجعلهما بفعل الاضافة وعلة البناء عندهم اما فى حال رفعهما فلما يجئ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة ومن تاريخهما معنى الحد المضاف الى الزمان ماضيا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهران من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما فيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين كما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فالخلاف فى كونهما اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبر مبتدأ بين مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ بأول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجئ عن بعض البصريين فهو غلط لانك اذا قلت ما رأيته مذ يومان فانت مخبر عن الاول بالثانى وايضا كيف تخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المتقدم لا يصح تنكيره المبتدأ الموخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رأيته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رأيته منذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان تركب مذهبا مما من هذه المذاهب وبما قال المالكى فيهما فتقول لهم اراد وابتدأ غاية الزمان خاصة فاحفظوا من الذى هو مشهور فى ابتداء الغاية ودخوله مع اذ الذى هو للزمان الماضى واغاحملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ وهما معنى من واذ فغلب على الظرف تركيبه مضمحا مناسبة لفظ اللفظ بها وامور النحو اكثرها ظنى فتقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين وادغمت الاضافة الى الجملة الاضافة اليها كالاضافة كما مر فضموا الذال لما احوجوها الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم تشبه الغايات المعربة لان اصل كما شابهها حيث فكان حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف واكثر فبقى منذ كما هو للغة السليمة ثم استعملوا

بعض الكوفيين

وحق اذا ان يضاف الى الجمل

الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين وضم الميم اتباعا للذال لثقلهم جوزوا تخفيف بحذف النون ايضا اذا كان كذا رجع للذال الى السكون الاصلي اذ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان عدم الرويه وتحديد الزمان المتصل اما بان تذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو ما رايته مذ يومان ومذ اليومان ومذ نستنا ومذ زيد قائما اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان تذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير مقصود الذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما بعده نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ اليوم فانه مضى ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام فقي الاول كان اصله مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ تركب مع من وإذ مذ كما تقدم وذلك الان معنى مذ زيد انا نعلم من اول وقت نوم زيد اما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف لحذف اذ معنى مذ قام زيد من وقت قيام زيد فقول بعضهم مذ الى جملتين اصلها مذ الجوازين نحو ما رايته مذ زيد نائم والمعنى ما رايته في جميع المدة من اولها الى هذا القيد مستعملا لاول المدة او الى احد جزئيها فاعلم ان كان الفعل ماضيا نحو ما قام زيد ومذ زيد قام فلاول المدة وان كان مضارعا نحو ما يكتب زيد ومذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فلجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فلاول المدة ولا يكون مستقبلا الان مذ انما توقيت الزمان الماضي فقط لان اذ مختص بالماضي وهو مركب منه وقال الاخفش لا يجوز مذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما مر في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصح جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال الماضي فيتحد الزمانان على ما اخترنا وجاز ان يضاف مذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدر لتغير اخبا التركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريشاية على ما ذكرنا انه يجوز تقدير الجملة التي دخلا عليها بحرف مصدر لكونها غير صريحين في الظرفية فتقول مذ ان الله خلقني ويجوز ان يكون مذ ههنا مضافا الى جملة حذف احد جزئيها كما مر في بعد في المصدر الصريح نحو منه سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو ما رايته مذ يوم ومذ رجب اذا كنت في رجب ومذ شهر نحن فيه ومذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما رؤوه منذ يوم الجمعة ومذ يوم قدم فيه زيد فهذا ان الحدان يجوز ثبوت القراءة فيهما ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائهما لان الحد يجوز دخوله في المحدود وخروجه منه وما بعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص كما يقول ما رايته منذ ستة الجماعة ومنذ شهر رجب ومذ يومان لقائك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت في الثاني تقصد ان الرويه انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف تبقى حتى تنقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرات فعلم ان الحد يدخل في المحدود في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وان لم نقل به لمعنى انها انقطعت في يوم من ايام العشر غير معين الان

اذ التحويل انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان معين مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرويه في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان المتصل اما ء

لتركيب مذ الموضوع للماضي ء

ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها و مثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه ويجوز ء

ايا جهة اذن كساعات يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة وعند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب ذلك احد الجزئين ههنا وان لو يسد مسد شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ انتبه يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين اخبر هما زمان التكلم او يومان مبتدءان على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص اليومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت التكلم فى جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يحمل ليوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احد هما فتقول فى المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اى منذ ابتدأ نومه او نومه مبتدئ وفى المعنى الثانى منذ خروجه مذ كان خروجا وخروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك قائم فى المعنى الاول ومذ ان الله خلقنى فى الثانى من هذا لم تقول فهم جوز واضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ قولهم مذكو سرت وكو سوا عن الزمان اى من وقت يومين اى وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اى وقت ابتداء كم منها وانما جاز ذلك الخروج اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافة الى المفرد طارئة كما بقى ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذا الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى فى بعض الكتب بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية فى يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى مر اصل منذ ثم انهم قد يتوسعون بعد ان نكرة غير محدودة المدة الذى على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعهما ان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذى ذكرنا وان كان فى بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعل الجميع استعمالا راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما فى الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ حرفا اول المدة فيلزمهما المفرد المعرفة منهم اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان ما اول المدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان كنت معنا فيهما اذا لم يكن الحد مقصودا والا جاز فى ان يكون نكرة نحو ما رأيته مذ يوم لعشر تين فيراد المقصود بيان زمان مختص وأما جميع مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبنى مذ يومان اى مدة صحبة يومان فيليهما الزمان الذى فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غير معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فى العدد وذلك

فى الموضع المقبل مما ذكرنا وان لو يسد مسد المحذوف شئ

عاد ضمة قليلة عمل وهو جواز

عاشرتها

الا

لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زمانا مع انك لا تقصد زمانا واحدا وعمرا واحدا وغيرا واحدا حتى يكون فيه مضى العدد قوله المقصود بالعدد اى للمقصود مع العدد والباء بمعنى مع ولا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان جمعا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال لا ينقض لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته امس قال ويجوز ان يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته اول من امس ما ذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل انتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اول اى وقت المخبر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا ولكن ان كان في وسط تجعل بعض يوم الانقطاع اى بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز ذلك ان تقول اخذ منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان يوم الاثنين وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانطباع وقال الجوزان تقول ما رأيته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى انه قول وعلى ما بيناه وهو ان منذ لابتداء ما يمتد من حين الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال الفراء يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر والا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال ستقضي السماع فيها وبقيت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز منذ ما قل من ساعة قوله وقد يقع للصدر والفعل ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الملة لان معنى ما رأيته مذ سفره اى مذ زمان سأفر وهو سأفر ومذ زمان سفره اى ومذ زمان سأفر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رأيته متى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنه الحرفيتين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كالحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذا لاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تقدير الثانية الكلام يقول ما رأيته وامتد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى بحيث جعل معها اتيه لتبيين ابتداء مضارتها للجملة الاولى ولا محل للثانية عند جمهور لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اى ما رأيته منقطعا قالوا واذا اخبر بما يتصل فالحرف جر فان كان الفعل العامل فيما مضى فما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى منذ الايام لهم ذلك في نحو قولك ما رأيته مذ يومين اذا رددت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسره بعض اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم فما بمعنى في قال لانك لست في هذا القريب والاضافة يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضي في هذا تمام الكلام في تقرير المذاهب والباقي الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد الجر بمذ ومنذ والمراد بهما عيطان ان توافق المعطوف ما بعد من جوازا وامتناعا وان تصيبا عطف على فعل فيرفعا ما احترزنا الا نحو

اى

اذا صحت تفسيرها

منصوبا ارتفع ما بعده وانجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد منفي كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فمثال الموافقة في المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم السبت ومثال المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال المصنف ويرتفع بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ فيجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو ما قام زيد مذ يوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى ان الزمان المقدر بعد مذ هو المرفوع او المجرور بعدها والتقدير ما فعل اخواي وما رأيته يوم الجمعة وما ذكرنا لا يجوز ان العطف على مذا ذا زمان مقدر بعدها فيل ومن بعدها دخلت على الجر على مذ يروى عن بعض العرب قيل له مذ كم تعد فلان فقال كما اخذت في حديث قيل الكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم تسلمني لهم طار قارب ذكره هذا آخر الكلام في مذ ومنذ

قوله ومنها لدن فتجاء لدن غدوة ولدن غدوة ولدن مثل عضد لغة في لدن هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان تخلو لدن صباح ومن لدن حجر وقلنا تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لتقدم ان ظروف الاكان لا تضاف الى الجمل منها الا حيث وذلك كقوله عصرع غوان راقهن ورقنني ولدن شبيبتي شاب سود الذوائب عرد وتصدير الجملة بحرف مصدري لا يمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثير اعياني قديما وانت لو اقترلت غلام وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا لساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان البناء الكسر قد يزال بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في بلدة هذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان يكسر لساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى ان الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي لبعض من عنه واما لك فهو معنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند اعم تقرنا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو فوق ذلك وان كان بينه بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن عضد لغة قيسية قال المصنف الوجه في البناء لدن واخواتها ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن لبنائها وجه لالحقها مثل عنه وهو معرب بالاتفاق والذي ادى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف يعني على اقل من ثلاثة احرف بناء من الواضع حمل ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في شرح قوله الاعراب ما اختلف اخره به فلا يجوز ان يكون بناء مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه لما اريد جعله ساكن الطرفين غير المتصرف فتح لعدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما

لدن الشهورة لغة قيسية ري
في حد الاعراب فلا يجوز ري

لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف هو اما الدى وهو معنى عند فلا دليل على سائه ومعنى عند القرب او معنى نحو عندى انك غنى وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن جذف نون لدن لو يجز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقال من لدنه بل من لدن ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان لدن لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب ان كان شاذا فوجه كثيرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون ال لدن قيل لمون الساكنة بفتح وبضم وليكه كما سبق فى لغاتها ثم قد يحذف نون فشا بها بحركات النقل حركات الاعراب من جهة بنائها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة فى اللفظ كرا قود خلافصبها تشبيها بالتمييز فى انها خلا وبالمفعول الذى هو الاصل فى نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما الا لانا لو حذفنا التنوين لبقى لدن مضيفة هى ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئى الجملة اى لدن كائن غدوة كما علمنا فى مذيوم الجمعة والقياس يعامل معاملة الفعل وعلى فتلم مع الظاهر وتقلب ياؤه مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب سئلك والالك وعلالك قال ساطَارُوا عَلَاهُنَّ مِنْ خَطِرٍ عَلَاهَا وَاشُدٍّ ثَنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رحى اذا تصل بالضمير المرفوع نحو رميت انما شابت الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولو شبه بالف خوخ الان الواو وثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشئ آخر بخلاف الفتى على والى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل فى الواو تشبيها لها بالف الحرفية ولا يتصل من المقصور الذى لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما خَاٌ ةٌ على مذهب المبرد فليس مسموع وانما هو قياس منه **قوله** وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى معنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر لحظ وعوض المبنيان مبنى بناء الكل عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا معنى ابدا فيعرب قال ولولا ابل عُوضٍ فى خَضَاضِيَ واوصالٍ ويقال افعل ذلك مرخ ى عوض كما يقال مرخ ى أُفَّ اى فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القطط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبنى لما سند كره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفى لفظا ومعنى عوكنت لداه قطاى دائما وقد استعمل بدون لفظ الامعنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبنى للمضى مع الاثبات ايضا قال ولَا يُقِدُّ عِي عن عِفَاقٍ ومَشْهَدٍ هُوَ عُوضٌ بعفاق عوض عنقاء مُغْرِبٌ وهو منفوع معنى لكونه فى جواب لى لا وبنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة فكقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الدهارين ومعنى الدهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقى من الدهر دهرا دهرين فقط قيل الان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجئ الا وان يقال بنى لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضى واما ابدا فليس كذلك لشيوع نحو قولهم طال الابد وبنى قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء فى هذا وقد يضم

القاف اتباعا لفتحة الطاء المشددة او المخففة كمنذ وجاء قطّ سيأتيه الطعام مثل قط الذى هو اسم الفعل وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا والكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله ﷺ رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امس فهو كان فى الاصل نكرة فلما اريد امس يوم التكلم دخل لام التعريف للتعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة للسماة كما ذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادرفهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة بخلعية امس الاحدث ولزمه بين صباحا ومساء واخواتها العينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام ليس بظاهر فيها من دون قرينة تظهره فى امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لو بينت تعريفهما كما بينت فى قولك امس واما سحر فامره مشكل سواء علمنا بناءه او بتراكيب صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هى معرفة منصوبة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا عاد مع قصد عديوم التكلم كما بنى امس تفصيلا للداخل فى الوجود فى باب التعيين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان المعرف فرع الوجود ووجوده ذهنى فلما التعريف بخلاف امس فانه قد حصل له وجود ان كان منتفيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كقد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف فى حال الرفع وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر كالحجازيين قال سيبويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافى وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس ترك له ايضا بعد ما من يجر فكان مشبها بنفسه قال وقد رأيت عجبا مذ امس عجبا رأى امثل التعالى احسن بقال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجئ فى باب الاعلام وان سميته به على لغة بنى تميم صرفته ايضا فى الاحوال الا انه لابد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته فى الحالين وجب الصرف فى الرفع ايضا اذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب غير منصرف فى الرفع ووجه منع الصرف فى امس اعتبار علمية المقدرة كما قلنا فى باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا وبناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام ونظام من الجميع من باب واحد والوجه فى هذا مثل الوجه فى ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب ذو هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختبر اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار فى حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعنى الجر والنصب مستويتان حركة فى غير المنصرف فاراد ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين فى الضم لم يتبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث فى الاحوال ولو سوى بينهما فى الفتح لم يتبين بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا فما بنى على حركة

بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من الحذاق ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اعني في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ مسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم ويقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكرا مس كقولك كان غدا بصيرا مسا وكل امس مصيرا وان من امس واضيف نحو معي امسنا او دخلة اللام نحو ذهب الامس بما فيه العرب انتقالا لزوال علة البناء وتقيد بر اللام وربما بنى المقارن الام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام وقال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثنى او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد معين لشهوته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع ليرتفع ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الآحاد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاج مضعفا بقوله لقد رايت عجبا هذا مسا ومنه الآن قال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس فيه لفظا جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه الحروف بلزومها في اصل الوضع موضعا واستعمالا في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا تبقى على حال فلما لم تتصرف فيه تصرف اللام شابه الحرف لان الحرف لا تتصرف فيها وقال ابو علي بنى لتضمنه اللام كما ضمن اما اللام الظاهرة فليست للتعريف وانما التعريف اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من ان يئين اذا دخل عليه اللام صار اسما للوقت الذي انت فيه وقال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فالفاهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل قال صحيحان والمعنى نهى عن قول قيل له او قال فلان كذا يعني كثرة القالات والآن ليس بمبني وكذا مذهب الفراء في امس انه اعرب مسي وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها الآن وهو ظرف زمان اسم عند ابي علي يستعمل استعمال المنوط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل فانه قال لما لم يقع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بها ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حروف وحمل كلام سيبويه عليه اذ شرط في لما كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول وقال ولو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلما الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرنا فاذا وليه فعل ماض لفظا ومعنى او لو يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف البتة قولهم هي ابوك اي ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد دلالام التعريف فقولا له ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فخبرني فبنى المضمر الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لتوعر موضع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين على ما هو احد مذهبي سيبويه والله وهو ان مراده بليه اي تستر فتحت لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وتحذف الياء فيقال لها بوك وانما قلب لان الكسر لا يبين

في الاول لتناسب بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحروف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا بالاقتران بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب وانما مع فهو ظرف بالاخلاف لعدم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سأله يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها يعني لو لو تبن على السكون هذا لفظه فرق قال انما مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحروف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابها لدخول التنوين في نحو كنا معا والتنوين في نحو عمر من مصاديق من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء اشعث تقدم ان وضع الاسم وضع للحروف مسبوق بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال الحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة تميمية يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر والعينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم هو الحق هي في مده اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف قد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذلك فهو موجب للبناء لمبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبل المصطحبان لو سبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئتك معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا تفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا والالتفات فيما عند الخليل بدل من التنوين اذ اللام لنفي الاصل عنده وعند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا للاعراب الموضوع على حرفين فمن عندهما عكس اخوك يريد لامها في غير الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله والظروف المضافة الى الجمل او

يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان قد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء المضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرة ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حد الا الاعلام اذا الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان حرفا كما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرناه هناك وجعل اللام من حيث علم استقلاله وكونه لجزء الكلمة كانه موضوع مع ما يدخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزيد لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو بر ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالتجهيل الراجع الى نكرة محضة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لما الرجل الجاءني دون غيره من الرجال و كذا واللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا الا انه لم يخصص المنكر المعهود اليه بحكم اولا والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل جميع الضمائر وان عاد الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها والمعهودة مختصة قبل بحكم لانه

اذ لا موجب للبناء
فيه معه وعلى
مع المفتوحة العين
المعربة لو قلنا بانها سميت
ظرفا يقول يلزم فيها
مع ان ذكر قبل
احد المصطحبين نحو
كنت مع زيد و
ان ذكر

اشير بها الى الخارج مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يختص للعهد الذي يشمع قبل نحو ارجل قائم ابوه واطبى كان امك ام حمار كما يجيء
البحث فيشاب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالها قصعة وربه رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ ليس لها اختصاص
المرجوع اليه بحكم ولو قلت ربه جل كريم واخيه لوجه وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بل هم الان الضمير يصير معرفة برجوعه الى النكرة
محدثة بصفته ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشارك كل واحد منها الى مخصوص بحسب الوسم ويخرج منه النكرات
المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لو يوضع للاشارة الى مختص بل لمتحقق في هذا الاستعمال
بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك للمتلقي فليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير بيشترك
فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى الخارج لان كل اسم فهو موضوع
للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكونه لذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته
بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب انه لذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى الخارج لدخل
في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها متبينين بما ذكرنا ان قول المصنف في قولك اشربت الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله
الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم
المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فقول الولا ان التنوين
في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو
ما جاءني من رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي
التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فيه نظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة الاحالية ولا مقالية دالة على
بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرعي قرينته ان المشتري بعض لا الذي على انه بعض معين كما في قوله
تعالى واجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها لتعريف اللفظ والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة
الوحدة كالضرب او مع علامة التثنية او الجمع كالضربين والعلماء او مجردا عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء واما
وجب حملها على الاستغراق لانها اذا ثبت كون اللفظ دالة على مهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة
بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن كالبعضية والكلية لكن كلا منها في المشخصات الخارجية لان الالفاظ
موضوعة بازائها لا في الذهنية فانها لو كانت للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء
طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اخليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا او
المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على هامش الاخفش فالمفرد في مثل هذه ايهم جميع المفرد و
المثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله ان
الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا لان الا يجمع

صنفها

كل كلمة اشارة

تقريبة الشر الدالة على
ان المشتر بعض في قوله
اشتر اللحم والا لكان
انه بعض معين كما في قوله
تعالى واجد على
خارجة
بل يمكن

معا بل يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء منقطعا ولكنا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا الرجلين اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع و المثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا او ذلك لان الجمع المحلى باللام فى مثل يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب قال عليه السلم لا تحرم الا ملائكة اى كل واحد واحد من هذا الجنس ولذا الا املا ثنتان اى كل اثنين اثنين من هذا الجنس فالمستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافها بل هو بمنزلة منكر فى سياق النفى مفرد وغيره فى استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار اى شئ من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع فى الموجب وغير خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا الا قالا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الاكل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين مصافيين الا الزيدين ويجوز الا فى فلان اى ابنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على ان ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجئ فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا تمرة او تمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر كما لك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رأيت تمرا ورجالا اشيأ من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن جوز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر قال قد مر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل منك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للعهود الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان سهم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان حضور المتكلم اشياء تحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولو يقولوا المضمر لغلب سهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به ولكذا ذو واللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا منهب سيبويه يعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال الام التعريف

فى مثل هذا الموضع

هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم

اشتريت كالكرويه كانك قلت لقيت هذا الجنس و هذا الجنس فهو من غير اشارة

والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف يا هانحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو لهذا وفيما حتمه فان الفاصل بين العامل والمعمول لتربيته معنى ما قبله والمعنى ما بعده فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توليهما فى قافيتين ولو لم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة ووضعت ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التذكير الذى هو ضد التعريف على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكاملها الذى التعريف نحو هل وقد استدلا بالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها فى التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت ما فى اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد فى نحو قوله ٥ ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان غدوة وذلك قولك يا خليلى ربعا واستخبرا آل منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عند همزة القطع للدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها واغاضم اللام ليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفى لغة حمير ونفر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عن صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر ولام العهد اللام التى يعهد المخاطب من قبل صحوبها قبل ذكره اى لقيته وادركه يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده اما بجرى ذكره مقدما كما فى قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضى اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام فى العلم كقوله ٥ امّا ودماء مائرات يحللها على قنة العزى وبالنسر عندما وفى الحال نحو الحمى الغير وفى التمييز نحو الاحد عشر الدرهم فحركما ياتى فى باب العدد وقد تزاد فيلزم كما فى الذى ومتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير فى نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا تعوض اللام من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التى هى جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز فى غيره نحو قوله يحانى لحاف الضعيف والبرد بردة وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما فى ال وفى الاعلام لا يعرفها البصريون واللام فى وصف اسماء الاشارة وصف للمنادى نحو هذا الرجل يا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى فى غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ليعرض باللام العهدية الغلبتها كالصعق والبيت على ما يذكر فى الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومر بيده من النحويين فى المعارف فلانة فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر فى باب المنادى قوله والمضاف الى احد هما معنى احترز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما لم يكن من الاسماء المتوغلة فى غير ومثل على ما مر فى الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره خرج سائر المعارف لان للمضمرات وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضع الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا اخر كما كان فى سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين

وان لا تفعل وبالامثال فلجعلهم الاخاص من جميع ما هو على حرفين لجزء الكلمة فلهذا تقولون الا ومن الا انسان فى امثلة هذا التغيير معنى ما قبله والا بعده عند الفصل به كلا فصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ايضا

ثم اعلم ان الاسماء المتوغلة فى التعريف ثلاثة اى ومن وما فان اى تتوغل بالاضافة فى جميع ما تضاف اليه ومن وما لا تتوغلان الا فى الشرط والاستفهام

بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناولها بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي بشخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا اخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المطلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول لغيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابق كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فاسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولابد من كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهب اذ ليس موضوعا لعلى ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي مطابقتهما لا كلتا هما طابقين قال الاندلسي فلا نقول في اسد معين في الخارج اسامة كما نقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا الا وصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المتعارف خارجا فلا يقال ان اسامة كالاسد الخ لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين او الحاصل انهم على هذا تكلفوا في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة ونحو ثعالة وابو الحصين وام عامر واولئك لها حكم الاعلام لفظا من منع الصرف وترك ادخال اللام على اوليس اضافة اب او ام وابن وبنت الى خبرها كما في الكتي في اعلام الاناسي يعني عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا اكثر يطلق على المنكر نحو الاسد وذيب في ضبع فاجر لك ليدرجا بأجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا ثلاثة ليفظ كعرفة وبشري وصحراء ونسبته لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واجناس الارض والمعاني فوضعوا بعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث في الاسد ولبعضها اسما لا كنية كقثم للضعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش لبعضها اما الاسم جنس نحو ابن مفرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لحوامغي يناسب السمي بخصوص اجر لعظم بطنها وابن دأية لولوع على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللحرب برة وللكلية زبر وللحدة ذكيان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح والادليل على علميته لازمة اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر نحو قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام نحو قوله سبحانك اللهم ذا السبحان ثم قالوا والدليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله حاط من سلمى خباشيم وفاثوا ما اولى فما اولى ذلك فلو علم الوعيد فاولى منه تدره وذلك خبره والدليل على انه ليس بافضل تفضيل ولا افضل فلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان وهات

موضوع

فلفظ اسد مثلا

الخاص

الجنس

للخاص

الجنس

الجنس

الجنس

الآن اذا اوعد وأدخول تاء التانيث دال على انه ليس فعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل اربعل وارملة واولاة ايضا علم فانه لم تتصرف وهو من ليلة الشراى قريب ولبس لها اسم فعل ايضا بدليل الولاة فى تانيثه بالرفع والاخبار اولاة اى الشراى القريب الآن واما هات الآن فالزمان متعلق باسم الفعل كما قال ابو على فتحرد اولى من التسوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لانه يضر الوزن لان ذلك فى علم اخر فهو كما لو سميت باربعل وارملة فحلاها ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا سامة وثامة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظى فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام محمول على الاستغراق الامم القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولا سبّاقٌ أُمّهُ اذ دعيت نزال ولج فى الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح فى قوله ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا تقول سامة تفرس الانسان الا الدارجى منها والقرينة المخصصة ههنا لقيت اسامة خال هذه الاعلام كلها كالذى فى اللام الملغية للتعريف اللفظى اذا كان خ واللام مفردا محرداعن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة واصطلاحهم من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها فحينئذ يجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات كلّ ودب على ما يجىء فقالوا افعلان الذى مونثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا يتصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها لمانع العلمية فيه بسبب اخر كذكاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كما فعل الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة كالتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول ال وكل ومن الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صحبت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه فى التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الف التانيث لم تصرفه وان جعلته لغير صرفته للتنكيره بدخول كل لهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مونثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة وحرجل خير من امرأة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهم راوه البعضهم صنقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول الخ فان افعل مثالا وضم لغة الزائد فى الفعل على اخره هو من الفعل كاكبر من الكبر فهو عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيته فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضهم مر نجلا كالاعلام كقولك فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها الاقفو على ورود مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل وجاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريحه فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس اخر وهو تحويل الجنس عما يصدق ايحمل عليها

وذكر النحاة فى فعلان وسلمى واخلان فى فعل فانه

بخلاف الاول فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان مكان على هذه المثال وكان صفة لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول اللفظ كل عليه ففي افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصفية ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام فيصرف فعل ههنا فعلا هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونة في الجر دون التنوين ولو يحذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين مع الوصف انما ذهب اليه اجراء لمجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو ذلك اسامة خير من ثعالة فكذا يجري الوزن ههنا مجرى الجنس اعني الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حالة اعني كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى واحد ايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه لفظ سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسيا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او من رتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون ومن ثم اجرائه مثل هذا مجرى الاعلام مبنيون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا التنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلق ولم تشعث الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو ان ينظر الى معنى الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جارية في اللفظ مجراه بدليل تركك ادخال لام التعريف على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلان تنكيحي واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا لفظ له لا في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفية المعرفة نحو قولك افعل الذي همزته همزة همكسوة امر للخاطب فجملة الكلام ان الاوزان انما ان يراد بها الموزونات والاولى ان كان في وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر

وان نكرته فحكم النكرات في الصرف وتركه وان اريد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن
في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد دلا المعدود كانت اعلاما فالتصرف
ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين وما ئة ضعف خمسين قال المنصف ظاهر جار الله كان
اثبته ثم اسقطه لضعف قال وحجاثباته ان ستة مبتدء فلولا ان علم للنكرة مبتدأ اذ النكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة
فلولا ان علم للنكرة مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وحجة ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما
اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة اما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص ببعض جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدء كقوله علمت نفس ما احضرت وعلم ابنا فاذا قصد بكل ذلك اللفظ
معناها كقولك ابن كليب استهزاء وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول الا
نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بالاوضاع واضع معين بل الاجل الغلبة
وكثرة استعمال في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بادائي التعريف وهي اللام والاضافة
فالعلم الغالب اما مضاف وذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيرك
وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بحسب ذكر المعرف قبل وقد يكون بعلم المخاطب
به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان النجم قبل العلمية الذي هو المشهور للمعلوم للسماك معين بالذهن
لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كان بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف
الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد للمشار به الى ما علم المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فالاعلام زيد الا لانه
علما نه بهذا الاسم يكونه اعظمهم واخصهم به وباكحملة لا شهرهم بغلامية حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف
وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين بقي لزوم
لزوم الاضافة في مكان مضافا فلا يحتاج تجريدهما واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة
النابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما للنوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده قال هو حال من
النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا انحو السبتقاسيم في باب التاء فليرجع اليه وقد تنكر العلم قليلا
فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من نحو خاص النكرات وتعرف ذلك بان
ياول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقول رؤبة ليت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهلا والاضافة
نحو قوله ٥ علا زيد نا يوم النقار اس زيد كوة بأبيض مضاء الشفرتين يمان : وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه
كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانما الشاعر ومضر الحمراء اذ لو لم يكن اشتراك في الاعلام واذا نثنى العلم وجمع فلا بد من زوال
التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة

تجوز الابتداء بالنكرة كونها للعموم وقد جاءت النكرة في المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقولهم تعالى علم نفس ما قدمت ونفس ما اخرت

ضحيح

تكون هذا الاسم اليق به من باين امثاله

ضحيح

ضحيح

ضحيح

قال المصنف وجب أن

نحو ابانين وعمايتين كما يجئ فاذا زال التعريف العلمي قد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وحينئذ حمل قول المصنف يجرد ذلك التعريف ألقاه بالخصوص اذ التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ولا مجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو ثم ادخرج القاضي اذ الوكين في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما و وصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المصنف مع القياس ولجري مجرى العلم الحقيقي العلم باللفظ فيقال في تثنية اسامة وجمعه الاسامات والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم مما يلزم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما ذكرهوه من مثل جاءني رجل ورجلان ورجال فلما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوا ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى التثنية وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع بذلك فجبر التعريف لزال بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الاوزان حقها الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متباينين لكنه غاية الجهد وقد يراد ببعض الشيء والمجموع غير مجرى باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبها كابانين جبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الرمان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان جبلان لهذين متقاربان اسم كل واحد منهما عمايتان وكذلك سماد بان اذا جاز تخريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا لا يتميز من الاخر حتى يكون كالشيء الواحد المسمى بالشيء كما تسمي مثلا شخصا بزيد ان مجلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الاتفاق لم يكن كل شخص مسمى بالشيء حتى يقال هما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان تسمي عرفة فصار عرفات للمجموع واما اذرعات البلد بالشام فليس من هذا الا يقال لبعض منه اذرعي بل هو كمسجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خصة فجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يريد خلهما اللام ويمتنع من الصرف فلا تقول كما يجري فاعل معنى يحق مجرى المكنى عنه والامتناع من الصرف علة ما هو لا يحق تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان فلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم سماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال لهذان الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان النس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روي الاصمعي عن عمرو بن العلى سكنوا شثينا والاحمر واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان حالت عن كرومتها وارتفعوا معا وزفقا وبفلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى تركتها كأن قذاها ما كاد أذان وحتى سألت المقرض عنه ذوي الغنى وردد فلان حاجتي وفلان ويكنى بمن وهنة مفتوحة العين وهنت سكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلهذا انصرف هنة وبدا خراجها اللام واذا اسكنت النون فتاء التانيث مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليوقن بان التاء ليست لتجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بمن عن العلم كما في قول ابن مرمة يخاطب حسين بن زيد الله اعطاك الله فضلا من عطية

كان كل موضع منها تسمي عرفة

لم يسمع موضع

لم يسمع موضع

لعله والعمران مثل الزيدين

لعله من قولهم كنى عن كذا بكذا

وافعت وقصدت

صحيح

على هُنٍ وهُنٍ فيما مضى وهُنٍ يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر
انه كنى عن الجنس اي جملي لئيم ولئيم وليئم حوشواعر فذلك ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هِرْ يا هانْ
ويا هنون وفي التانيث يا هَنْتْ ويا هَنْتانِ ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن صلة تقول
يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وفي هذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع الهاء في الاصل هاءَ السكت
كما قال ـه يا مرحبا هاءِ ناجيه وقال ـه يا ربّ يا دياه ايّاك اسئلُ في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين وبه
راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة قالوا الهاء الام الكبرى التي هي واو في هنوات كما
ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو التي ابدل الهاء في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدل لواثي ايالك
فقالوا هِيّاك وبمجيء الكسر في هاء هناه يقوّي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش عن يا هناه ويا هناناه ويا هناناه اويا هناناه كما ذكرنا في المندوب
ويا هَنوناه ويا هَنْتاه ويا هَنْتاناه اويا هنتانيه ويا هنانيه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال القبيحة والقياس
هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد
او معنى كفضل والاسم اما صفة كحارث او غيرها كعامر وقد يكون الاسم صوتا كبة واما عن فعل اما ماض كشمر ولعب واما مضارع
كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لفيت بوحش اصمت وبيداصمت
المكان الخالي وكسهيم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في
شمس بن مالك شُمُس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطيبة اذا اخترعها من غير روية وهو من
ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه وللرتجل لحنتف وقفعس قال بعضهم هما منقولان لان
الحنتف الجراد والقفعس البلاءة واما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كعطفان من عطف العيش اي
سعته او نقصان كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غيرهم
ثابت في الجنس ما يفك الادغام نحو محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب لفرد ومحمد كذلك لان هذا الاتي يكون مستعملا
واما بفتح المكسور كموظب لرض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموحل وموضع وليس اصله فوعل من وظب وهب لانها
لو استعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدّ كرب عند من قال اصله معدّى كمغزى ومرمى لا معدٍ واما تصحيح يا بعل كبعولة
لرجل ومرتع وليس بمفعولة وفعيل من مكر ومرم لعدم استعمالها واما مدين فيحتمل ان يكون من مدن بمعنى اقام واما يعال فاسم
كخيوة لرجل والقياس حيية لان عند سيبويه عينها واو مهما ياء والحاوي والحواء لبنا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعهما
سقطوه عند غيره اصل حيية حويه لقولهم الحاوي والحواء قلبت العين الى موضع اللام فحوّيَ عندهم فالكلم بهذه التغيرات عن
تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات لو قيل نقل والتغير مع النقل وبعده في حال العلمية كما في سمّي بما زاد الاعلال

على ثلثة اضرب ما اسم وهو الذي لا يقصد بمدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وفقمة وعايل الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح والظاهر ان اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والتجرد في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت دردان والكنية قد تكون اى ستر وعرضت كالكناية سواء لان يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب قد يمدح الملقب ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تاتف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين لكابي الحسن الامير المومنين عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا اريد الجمع بين اللقب والاسم تو لى بالاسم او لا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لا فيه العلية مع شئ من معنى المنعت فلو اتى بدا ولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجري الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين او لهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما رأى الفراء قيس قفة ويجري عينان الاتباع لاجل ضخم العينين ان قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيل لي الرقيات اما على ان الرقمات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة الادنى ملابسة لكاحد نسوة اسمه كل منها رقية وقيل مرجعه انه وقيل بثلث كذلك قال ص قال لابن قيس لخي الرقيات : ما احسن العروبية المصيبا ة قال الشاعر في الاجراء ص ومن طلب الى وثان ما اخر انفه فصبر وارغم بالسيف يهمس : نعاما صرع القوم دهطة تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرح نحو اذا اردت التسمية بشئ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب اعراب قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو وعثنلا ثة غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعبثان ومستعبثون معتقب الاعراب فاذا عربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها والا لتبس المفرد بالمثنى في الخوباء ونون زائدتان وقبل الياء صحة قال الايادي راحي بالسعاثين والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وجاء الجرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه الجرين بضم النون وفتحت الجرين قال الازهري ومنهم من يقول الجران على القياس لكن المنتبه الجران انه هو القياس الكثير مجراني اكثر من جريني وان كان استعمال الجرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال الجران كذلك وجاء في الجمع الواو فلما لم يمه الياء نحو قنسرون وقنسرين ونصيبون ونصيبين ويبرون ويبرين لان مثل زيتون موجود في كلامهم قال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقيل النون لجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لاشاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ص ولها بالماً طرون اذا اكل النمل الذي جمعا : بكسر النون انه اسم عجمي وهو في شرح كتاب سيبويه

فانه لا يعلم الملكي بمعناها قبل العلم وبعده قصده الى

او مختلفين في ذلك وان كانا

الاولى ان يحذف

ليس بين العامل والمعمول

فاعل

عطف بيان

السنين جمع سنة

المجعول معتقب

بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناظرون بالنون والطاء المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا اذا عجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ ليس من علامة الاسم الاعجمي والا الكسر في موضع الجر فاما عجمة ليس النون من مقتضى الاعراب الا نقصا فكان القياس الناظرين بالياء ففي جعل الواو ومكان الياء اشكال وطول وجر اعجميان واذا سميت بالجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين اعرابه كما كان قبل السمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب الاول لا يدخل التنوين فيروى تنونها في رفعها بالكسر وبعض النحويين يعربها اعراب ما لا ينصرف ويفتحها في حالة الجر وكسر من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد تجيء معربا نحو قولك ليت تنصب وترفع قال ليت شعري وابن مني ليت ان لوا وان ليتا عناء فان اولت بالمذكر كان اللفظ هو المقصود مطلقا وان اولت بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كمد في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت التاء اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكو بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف التاء الصحيح بل تقول جاءني كو ورأيت كوا محققين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تضعفه على كي كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لو يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا فامن غيره وانما جعلتها من باب يداي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لو كان لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يداي مما جعل لامه بالحذف كالذي يوضع اولى وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهمل شتمت دين وفي ذلك لانه لو ينقل بالكلية وانما تقام من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيته ليصير على افاعيل وازان المعربات واما المنقول بالكلية اي للحصول على الغير اللفظ فاو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظه او لغيره نحو لو وفى ولا وهو وهي تقول هذه لوة وفي ولاءة زدت على الف لا الفا اخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف لخرسقطت حرف العلة والتنوين يمنعها للعرب على حرفين احدهما لا يجوز وكذا الواو والتاء بالكلمة او سميتا بالمرأة وجب التضعيف لانا لا نأمن المتكلم فيحي التنوين اذ ذاك وحكى بعض العرب ان يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوءٍ وفيءٍ ولاءٍ والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا را ها ان لو يكن المعرب منها علما زدت عليه الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء اما فهو على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو اعربتها ولو تعرب وفيلغة لخزى ذكر نحو كي فاذا كبرتها واعربتها قلت كيتٌ ريا لغويا ولا يجوز في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع ما قبلها ان تقول كتبت باحسنة كما جاز في نحو من وما ولست اجد لهم علما ان اللفظ الا هو متوقف

واذا سميت بالجموع بالالف والتاء كموت واذرعات فمذهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين اذا نقلت

هذا

ضعفت الالف فتقول هذه باء

ظ الحكاية

لتستعمل فى الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال فى التركيب بخلاف سماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة
لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمى بها غير اللفظ ولم يحك بها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لو تركت اذن
اصل معناها الذى كانت لسبب مبنية اصلا بل اخرجتها عن بابها كلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه وذلك
ان معنى اذن تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلذلك اذن نظرا الى اصل معناها والدليل على ان المذهب فى نحو قولك
هذه باعوه زيد ولو يكون فى اصل الوضع انك تقول فى حال الافراد باناثا بالامد وما وضع على ثلثة كزيد وعمرو يكون فى حال الافراد ايضا
كذلك وسيبويه يجعل باجادٍ وحواذٍ وحطيّا بياء مشددة عربيات فى اذن منصرفة وجعل سعفصٌ وكلونٌ وقرشات اعجميات
فلا تصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاواخر عربية لان اباجادٍ مثل ابى بكر وجاد من الجُواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اى
سات وحطى من حطه يحطه وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى والاشبه ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها
تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع الفاظ
اكتب كلمون اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمى بقوه قال الخليل تقول فى لان العرب قد كفتنا امر هذا الما اقووه
فقالوا قم فابدلوا الميم مكان الواو ولو لاذ لك لقلنا قوْ كما برد المحذوف كما مو مذهب سيبويه فى ذو اذا سمى بها رجل تقول
هذا ذوًى كفتى ورايت ذوًى ومررت بذوًى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذىً فعل تقلب الواو ياء لسكون
العين على ما مر من مذهبه فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى نواذا سمى بها ان يقال نوٌ كما رد الى الاصل ولا يجوز تشديد
حرف العلة كما شددته فى هولان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبى وان سميت مونثا بها وكان على الخلاف
الذى مر فى باب غير المنصرف وان سميناها بها فهو كما لو سميناها بهذه جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما
ان يكون جزء كلمة اولا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قولٍ والا فان كان
متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فاذا اولى من غيره لما سبق حركته وانما جعلوه ثلثيا ليلحق من التصغير والجمع
فقولك فى المسمى بياء الجر بِىٌّ ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتقوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول
فى المسمى بلام الابتداء لِلٌّ وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه
عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجئ وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اى الياء فيقال لِىٌّ قد
لانه لا بد اذا اردنا زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدا به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيختار ثقل
عليه ولا يفتح عند الاضطرار فى نحو غلامَاىَ ثم يضعف مجانس الفتح فيقال باءٌ وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون
متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والا وان يكمل بشئ من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول ردحلى فى اسمى بأحد حروفه وقال غيره بل لا يجاوز قدر الضرورة فان كان

لكون الحرفين مجانسين لحركته

لان لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدا به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك

ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو يَرْجٌ في المسمى برجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى برجل ولا يكمل ان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمدار في كمله بالعين لكونه اقرب حرجٌ في المسمى بلام رجل فيكون ما حذف فاؤه كعِدَةٍ والاخفش يكمله بالفاء نحو دل فيكون مما حذف وعينه نحو سَهٍ هذا اولى لان المحذوف الفاء لابد من دليل كما في عِدَةٍ وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمدار يكمله بما كان به المتحرك حتى ترد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت همزة الوصل نحو هذا أَسٌ وقام أَسٌ قال قد اتى بعض الاسماء على حرفين اذا اتصل بكلام نحو مَرٌ بتخفيف الهمز ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هَمْزا مما الزم سيبويه والان همزة الوصل في الاسماء اصير وقليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوحش اِضْرِبْ واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غيره هولاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحروف المتحرك والعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند الماني واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة الوصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون الطلا في كل الحرف الذي بعدها فقول انُطٌ وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد وبَرْدَدا دغمت فقلت ارد وبرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قَرْدٍ ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بالبُبِّ من قولك بنات البين ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغزو يرم ويخشَ واغزُ وارمِ واخشَ ونخف ونقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغزو يرم ويخشى واغزُ وارمٍ واخشَ ويخافُ ويقول ويبيع وقُولٌ وبِيعٌ وخافٌ كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو يرم واغزُ وارمٌ كقاضٍ اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سمي اذا سميت بزنانك لا ترد الهمزة لانها لو تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين فيك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة فلو يغز ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي ببخيَّهْ وقِهْ ويرضَهْ لانها للوقف ترد مع اللام المحذوفة في رده الهمزة التي هي عين اذ لو لم ترد ها لاحتيج الى زيادة الف اجنبي كما في لافوذ الاصل اول فقول جاءني زانيَ الاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ازانيٌ غير منصرف لان الراء تصير ساكنة باستقال حركتها الى الهمزة للردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قِ فتقول جاءني وَقٍ اذ لو لا الرد لوجب تضعيف الياء لجواز وقٍ وانما فتحت الواو والخاء الفتحة ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا جعلت ان الالف والواو حرفان زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو الكلمو في البراغيث وجب الحاق النون عوضا ان لم يكن بد فيقال ضربان ولو سمي بنحو اضربنَّ

سل زجر للبغل

الاسم

عن اي الآلة

علم امرأة ١٢ ه

سنى

والتنوين للعوض كما في قاضٍ اسم امرأة ويخشى يخشى واغزُ

وضربون ثم بعدذلك يجوز ان يعربا باعراب المثنى والجمع على انجعل النون معقب الاعراب كما اذا سميت بضربان او بضربون علم رجل او علم امرأة ثم اضفت او ادخلت عليهما الملائكة اما اذا جعلت الالف والواو والميم ضمائر فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات واذا سميت بالواو والذي فلا يمكن حذف النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن علم رجل على لغة بعض بني الحارث فانه يعرب جعلت النون معقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن الفعلي لو سميت بما مذكر ابنت واخت صرفت لانها كهند اذا سميت بمذكر واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لو نقلت ما قطعة او قال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة علم مذكر واما منت ان ثنيت فاذا سميت برجل اسمه منت لان اسمه اجاز على القياس بخلاف بنت واخت فتختلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سميت كالان والافضل والذي والتي فروعها لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما في الكلمة المسمية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون وليس والو ويحيى ان لا تحكيها فتمنعها اذ ذاك الصرف كانت مفردة او مركبة من اسمين كليس وحم او من ثلثة اثنان منها يوزن المفرد كطسم لان طا سين يوزن قابيل فكانه مركب من اسمين او من اكثر كذلك كالو وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشوا لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور اما اثنانا او اكثر فالاعراب واجب لوقوع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في انف اذا كان اسم امرأة والتركيب في خمسة عشر قوله واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه يدبها دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هو ما لو اشير به الى الخارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان بل اخواك وهل جاءك الا هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمال المرجوحية فاذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا للواحد واما اذا دخل تلك النكرة من في للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه يعلم ان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية اذ اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكون غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس من احد هم الى ما لا يتناهى فمن تفيد هذا المعنى فقول الاستغراق ما جاءني احد وان احد وان صحت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهر عدم الاستغراق في وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة نحو قرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على التعم في الموجب مجيء في العموم بخلاف المعرف باللام تعريف الطبيعة كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق تسبق الى الفهم مع علامات

اللام بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق ليسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة العموم والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى من الاصل الحقيقة

قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصودة لتحديد الفاظ العدة لامهية العدد وكمية الشئ عدده المعين ان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشئ حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية الشئ وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان احدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس ههنا احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان له دخل نحو رجل ورجلان اجيب بانهما وضعا لكمية الشئ وانما كانا مع ذلك وضعا لماهية الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ونحو خرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا الان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكان ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فيعلم تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى العشرة ومائة والف بقي ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة وما عداها مشتق منها اما مثنية كمائتان والفان واما مجموع كعشرين واخواتها الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلثة وعشرين واحد ومائة ومائتان والف كذا احد عشر واخواتها لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثمانمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمونث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان احدا اثنان للمذكر واحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جئ واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في الناء للمؤنث والجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحد وفي التكسير وحدان في احد ان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احد ان فهو قياس اذ الواو والمضمومة يجوز ابدالها همزا في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتتت وفي الوسط كقوس وبرد واما في احد فهو شاذ عند الجميع واما في احد فهو قياس عند المازني في ابدال المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية اختاروا لفظ احد واحدا على واحد وواحد تخفيفا وقد يقع في التنفيف احد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة واحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل واحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنفيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم

يبتدا دلالة اللفظ بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بالاصل والسبق

قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصودة لتحديد الفاظ العدة لا ماهية العدد وكمية الشئ عدده المعين ان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشئ حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية الشئ وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان احدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس ههنا احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان له دخل نحو رجل ورجلان اجيب بانهما وضعا لكمية الشئ وانما كانا مع ذلك وضعا لماهية الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ونحو خرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا الان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكان ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فيعلم تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى العشرة ومائة والف بقي ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة وما عداها مشتق منها اما مثنية كمائتان والفان واما مجموع كعشرين واخواتها الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلثة وعشرين واحد ومائة ومائتان والف كذا احد عشر واخواتها لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثمانمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمونث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان احدا اثنان للمذكر واحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جئ واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في الناء للمؤنث والجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحد وفي التكسير وحدان في احد ان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احد ان فهو قياس اذ الواو والمضمومة يجوز ابدالها همزا في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتتت وفي الوسط كقوس وبرد واما في احد فهو شاذ عند الجميع واما في احد فهو قياس عند المازني في ابدال المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية اختاروا لفظ احد واحدا على واحد وواحد تخفيفا وقد يقع في التنفيف احد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة واحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل واحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنفيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم

كلمات اسماء العدد الاحد والواحد وما يرجع اليهما

الاستغراق بالاصل والسبق

اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عداها تلك الاثنتا عشرة منتزع منها بتثنية كاثنتان والفان

الاستغراق بالاصل والسبق

احد واحدى في غير التنفيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم

واحد هين لا يستعمل احدٌ الا في النفي او مضافا واما احد فيستعمل مطردا في العموم العلماء بعد النفي او النهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزم الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احد الا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احدٌ في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا لخلافه البرد في يستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن تؤنث نحو ما لقيت واحدة منهن ولا واحدة منهن قال ابو علي همزة احدٍ تستعمل في غير الموجب للاستغراق اصالة لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كاندال الريح في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان تقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد كيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احدٌ في الموجب غير تنكيف ومع غير اضافة استعمال واحدٍ كما في قوله تعالى قل هو الله احد قد يقال في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدٌ الاحد جمع احدٍ على احدٍ تشبيها بسدة وسدٍ فمعنى هو احدٌ الاحد اهو هي احدٌ الاحد قال حتى استشار وابى احدٌ الاحدا ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي غير ديّار ودلاري ودوري وطوري وطاري وارم واريم وكيع وكراب ودعوي وشفوه وقد يضم شينه وقد لا يصح نفيا ودبي ودبيه وانزو وانزى بزاي وتاموس وتوموس وتومري ونفي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من اثنين واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة بخلاف باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث للمذكر وذكر للمونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل معنى للعدد فكما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع علة التانيث في الاصل الان كل جمع انما يصير مونثا في كلامهم لسبب كون على عدد فوق الاثنين فاذا صار للمذكر في نحو رجال مونثا بسبب عدد نحو هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد محتاجا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في غير هذا الفن ثم اغلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فيقال ثلثة رجال اغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثيرا لاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الوجود ولقصد التخفيف ايضا اذ اضافتها الى معدودها تحصل التخفيف بحذف التنوين مضافا على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها تارة فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما مجيء واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة خرج قطيفة والخلاف ثابت على الخلاف المذكور بين اهل البصرة اضيفت الصفة الى ما كان موصوفا وهل الاضافة اليه الان باق على موصوفيتها هو مذهب الكوفيين او موصوفية المضاف محذوف وعام والمضاف اليه مبين لها كما هو مذهب البصريين وتفيد الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا مانع ان يقال نحو ثلثة الاثواب تعريف المضاف لان الاضافة عندهم في تمام لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول واما كان تعرف الخلاف هو المقرر عندي

بلا تنكيف ولا اضافة و

فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان

كما من احد عشر

عليها

باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع المجرد التطفيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فما اثبت معنى الوصفية الالف العدد وجرت تابعة لالفاظ العدد وجاءت كثيرا نحو رجال ثلثة ونساء كاملات بل مائة واذا اريد تعريف العدد الموصوف الذي يمكن ان يكون موصوفا بالعدد اضيف اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل ومن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤه على ما يجري الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالطاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقيل نحو رجل ورجلة وعلامة وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبرقعيز لكن الاكثر الاعداد في النثرة فتقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة للجمع وللجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانها لا يقعان صفة للجمع فتقول رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جئ بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة لما اضيفت اليه في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه آخر الفرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه ليس عين الموصوف المؤنث المجموع فاصل عشرون درهما درهم عشرون ومن كذا اصل مائة درهم والف رجل درهم مائة ورجال الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا الا ان عشرين اخواته تلزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجئ فيها الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين الانتظام عن العادة فلما لم توافق هذه الاعداد اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التنيف ايضا على ما قبل التنيف وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع معدوف اكتفى بالمميز الاخر عنه لان عادة الفاظ العدد اذا تردد ت انه يجئ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشر اذا لم يكن مع التنيف يخالف مميزه مع التنيف اذا مميزه بلا تنيف مجموع مجرور ومع التنيف مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة وماثة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميز ها المجموع مقدرا عومل معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا جراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع تانيث موصوفها وحذفه منها مع تذكيره ولا موصوف له مذكرا ذا لا يصلح الا صفة للجمع وللجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتيسر ما قصدوه من اجراءه مجرى الصفات المشتقة وتظن ان التاء هي التي كانت التانيث مطلق العدد في الاصل غير محمولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعضوة والحجارة فمن ثم لم يقدروا لزوم شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان بنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على طلحة وخزاية ونحوهما مما يلزم التاء واما في الصفات المقصود بها الوحدة فهي غير لازمة فلذلك تقول غرفة واستغاثة فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لانها تانيث لفظي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر

ل من الصفات التي لا تجمع جمع المؤنث السالم

م لان اواخر عشرين واخواتها لزمها الواو

ن هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف

س لان المقدر مجموعا عوملت

ع اذا كانت موضوعة مونثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات والاموصوف

الا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز فى السبعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلى فى رجال وايام ازال التانيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا التعليل ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشئ لا يتفعل عن مثله انفعال عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصار التاء التى كانت فى الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد علما قرينا لتانيث المعدود هذا كله فى الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد عند سيبويه الا ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا يقول فى الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميز الان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فميزه منكر فى الاغلب وان كان معرفا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل يقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تسع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلاث عورات فثبت ان الاغلب فى تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا فلنعد الى النظر فى تاء الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف وعيون حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت الياء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كسائق وسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وجمعة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكورا اذ المراد بالامثال الحسنات لا عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وشعير ففى الفرق بينهما فى باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فالمعنى بالرجال فالتاء فى العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقال والثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من الخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالابط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان خصصت على احد المحتملين فلاعتبار ذلك النص فان كان مذكورا اثبت التاء وان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود ونحو عندى ذكور ثلثة من الخيل او عندى من الخيل ثلثة ذكورا وعندى من الخيل ثلثة ذكور او عندى ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندى ثلث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز الا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرنى لمثال اثبتها الحاقا للمونث من هذا الجنس بجمع المونث والمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التانيث والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من الضباب ويجوز الامران فى نحو ثلثة من النخل وثلث

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم تنظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع لطرفاء لانه قائم مقام جمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر لك التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهرين ووقعت تحت العشرة او في قولك فيما تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الالفاظ العشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب اي تثبت التاء في المؤنث ويسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان صيغة ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما واقع لفظ العشرة من بين سائر العقود بصيغة في التذكير والتانيث في التنيف لامكان بلا تنيف ايضا مواقعتها لصيغة تذكير وتانيثا لعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل **قوله** احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلث عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلث عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث **قوله** وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كره توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالتنيف الذي في اخره فتحذ عدلوا من فتح وسطها الى كسره واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب فتتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر التنيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر **قوله** عشرون واخواتها فيما يعني في المذكر والمؤنث كما في قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا عشرة وثلث عشرات رجال الى تسع عشرات رجال فتصد والتخفيف فحذفوا المضاف اليه الذي لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه كلمة واحدة لانهما صارا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه كلمة مونثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت كلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لو يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجئ في غيرها من الالفاظ وسيجئ في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه سالم بالواو والنون نحو قلون وثبون ومئون فقياس عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران للمثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة للمجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعدها اذ جمع المثنى عزيمة لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى آخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجئ في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرين بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرين ليجب قصد وا بتغييره الى جعله كبناء مسلمات فالواو والنون في عشرين واخواتها كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند

الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا ولا يمكن دعوى التغليب في

عشرون رجلا وامراة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان

والفان فيما تر على ما تقدم **قوله** بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف والمعطوف عليه العقد والنيف بلفظ ما تقدم

في التذكير والتانيث فالعشرون لها ولفظ احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر **قوله** فيما اى في

المذكر والمؤنث **قوله** تر على ما تقدم يعني ترجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الاول العدد على الترتيب المذكور وتعطف الثاني

على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد الف واثنان في

المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعمالا اعني عطف الاكثر على

الاقل الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون

اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فتكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد

الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والفان

والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انا فيه وكان القياس ان يكون

للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الا الى نهايتها كما كان للعاشر من العشرات

اسم المائة وللعاشر من المائات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود

يودي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف احد عشر الفا الى عشرين الفا

الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة الف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف

الف الف وانفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر

مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت

الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات

تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالاف لما اضيف اليها المائة

والالاف واصل مائة مئية كسدة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لانها تحكى الا ان حقها ان تثبت

مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف **قوله** وفي ما

عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحمل الفتحة لخفتها كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها كثير

لتناقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معد يكرب قالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف

الياء فتح النون او امر كسرها ليوافق اخواتها لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد حذف

الياء في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قالها شاذا اربع حسان وربع فغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان كما تقدم النون

المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اى النيف

والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى

الالف الانف

وقد يفعل ذلك برباع وجواز وشبهها والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضع رجال وبضع نسوة وبضع عشر رجلا وبضعة عشر امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه مئات ومئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتها وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد ههنا داخل في المحدود احترازا عن مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما مخفوض بالاضافة فلان الكلمة تصير بها احف على ما مر قبل ان يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وجاء في الشعر نحو ثلثة اثواب واما شاة النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصق فلو نصبوه لكان المقصوق في صورة الفضلة واما النصب في نحو احد عشر رجلا فشيء قليل فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه المعدود للتخفيف واصل موصوف الثلثة ثما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى للجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل واسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل من نحو ثلثة من النخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تقدم من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقولهم تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلثة اثواب قد جاء للزمان على عيالي فلم نقول ان لم يكن للعدد الاجمع فلا اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع لكثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد الى الجمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقواء وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب وثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفرد غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان المائة جمعان احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها العدد وجمع التكسير كما في ثلث عودات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه خلاف الاصل وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلثمائين وخمسمائين قال ثلثمائين للملوك وفي بهاء رداني وحكي عن وجوه الاهاني وبعضهم يقول في مئون مئون بضم الميم وبعضهم ليثم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم والاسيين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مئات كما في مئون جاز وبعضهم يحمل فتحة من مئين معتقب الاعراب كسرتين كما في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كفخذين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقيل المائة واحدة مائين ولعل عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وقولهم حاتم الطائي وهاتم الطائي عند الاخفش اصل المائة حذف النون ضرورة وحكي عن يونس مطروح الهاء مثل تمرة وتمر ولبنة وتمر والقياس اذن مأى كمعى كما تقول في المثنى وفي طيئ ظبي وقد قيل اصل مائة مأية ككليب كسر الفاء كما قيل في شعير وخفيف لكون العين حرف حلق كما جيء في التصريف لتخفف الاجل القافية ومائي

١١ اس كمعى وظبى ومئى وشنى ملحقه ٩ اصله

ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ما نصب فلتعدد الاضافة اليه ما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يحمل ثلثة اشياء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشر ك فجاز الاضافة الاثنى عشر لما مر في باب العلم فقل ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه ذاك كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ بصاحبه انه فكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه لو يخر حذف النون للاضافة اذ ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشتبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذا النون مثلها قلت بل الاربعة عشرون واخواتها البعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسيا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما ذكرنا في اول الكتاب ولو سلمنا ان الاضافة معاثبات النون ايضا فشبهتها نون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم وهو اربعو ثوب وهو قليل واما افاده فلان جمعية الاصلية التي كانت لاحدين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف المضمر بل مرتبة الاول كالموصوف فابقي للجمعية فيه مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة ظرفي كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية كانت تفهم من العدد المتقدم والمفرد اختصر فاقتصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات يراعى اصالحين كان موصوفا فلا يوصف الا على الاعلب الا هو دون العدد الا هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون جملا سمانا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه

قال تعالى اني ادى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيته بما وجمعه وتثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع في العدد كما مر قوله مخفوض مفردا ما خفض على الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افاده فلما جرهم عليه افاد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كان في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع العدد لشهرة جمعيته فيجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال ذا عاش لعتي مائتين عاما لقد ذهب اللذاذة والفتاة قال الاصمعي ونعم ما قال فمن قرأ قوله ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي اما على البدل لاعلى التمييز والازم الشذوذ ومن وجمعين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال ولكنا قوله اثنتي عشرة اسباطا والازم الشذوذ وتجمع المميز قال الزجاج لو اقتصر سبحانه سنين على التمييز جاز ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فوجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييز الكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا اطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييز الكانوا ستة وثلثين على رائه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانها قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم تكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد كالقصد في وقوع التمييز جمعا

فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الفضلات لم يبق

مضافا اليها ثلث واخواتها كما مر وان لم يضف اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت تلك الجمع الى المفرد نحو ثلثمائة رجل على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء فلهذا تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فشهرة جمعيتها لا كمرتبة الاحاد فافترقا عن جمع تمييزها وقد يجمع

فى ثلثة اثواب مع ان الاصل فى الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل فاقال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد عليه فلا اهـ هذا آخر كلام المصنف واذا وصفت المميز المفرد جاز لك فى الوصف اعتبار اللفظ والمعنى فتقول ثلثة رجالا ظريفا وظرفاء وما أبدر جل طويل وطوال قال وفيها اثنتان واربعون حلوبة بالسوق الكافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد فى اى درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا وما أكثر ابيض الان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم فى مثل هذه الصفات بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس ليستقيم نحو ثلثة علماء وما أكثر فاضل كما قلنا فى هذا الابيض وهذا العلم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيدا فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبى الذكب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف اللام اتفاقا فى نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما تكون مبنيا نحو الان والذ واخواته والاسم عندهم اما المضاف فلا يكون الا معربا الا لذا واخواته الاترى الى اعراب تى للزوم اضافة مع ثبوت علة البناء فيه الى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قولك على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها فى مواضعها فالاخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءنى خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزئين معربين اعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس شبها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعنى مثل قولك شخص اذا اطلقت على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل نحو غلامى الاول المعدود وهو المرأة مونث ولفظ الشخص مذكر وفى الثانى المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقل وان تعتبر المعنى وهو الاكثر فى كلامهم لما ذكرنا فى الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعنى النساء وثلث انفس وانت تعنى الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فان جئت دون من كنت أنقى ثلث شخوص كعابا ومعصرة قوله ولا يميز واحدا واثنا بل يستغنيا بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادة النص المقصود بالعدد اما المميز واحدا واثنا لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على تصور العدد المالم يكن للجمع بعيدا فلك ان تقول رجال ورجلان علمتهم ولو قلت ثلثة واقصر والربعلم ما قلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معهما فلم يقولوا واحد رجال ولا واحد رجلين ولا واحد رجال الى لفظ رجل وحدها تفيد الوحدة والعدد ولم يقولوا لشاذ رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال الى لفظ رجلين تفيد الاثنينية وقولك كان حصيته من الله لدل ظرف يجوز فيه شيئا حظ ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعنى لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثانى يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر فى نحو احد رجال واثنا رجال وشتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اى غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه واحد اكان او الكثر نحو العشرون جلا والثلثة والاربعون جلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه ان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة الدراهم فمائة الدا

كاد كرنا الان اقتضى
فى اكثر الصفات
لم يقبح
يوجد غير هذا الموضع
مبنيا كالان
جزئى المركب عنه
الاضافة معربين
لشبهه لفظا
بالمضاف والمنسا
اليه فمكون خمسة
عشر زيدا كابن عرس
زيد
اى النساء
الصفات فى هذا الباب
والثانى جملا

وثلث المائة واربعة الالاف والتاسخ ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب قال الكوفيون هو قياس وقدم الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يلزم تكرار دخول اللام في وسط كلمة وقد تدخل على الجزئين ضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بقيح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز يذكر ويؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبين مميزه بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للثلثة قال ح فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان التذكير ان يضيف فيقول ثلث ايام اذ التعريف مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا اجتمعت ولم تذكر الايام والليالي جرى اللفظ على الثلثة نحو قولك اقام فلان خمسا تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلبت الثلثة لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من يوم وليلة للذكر ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل فجاز فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس آم واعبد اذا الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا والمؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير لمقارنة العقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بما سبق ما لم تثلث نحو جملا واحدا وناقة واربعة عشر بيتا وصفقة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي ايام بعدها ولو قلت اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة عشر جملا وناقة قبل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة وبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين نحو مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني نحو قولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بطبقة واحدة من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البوادي الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهور الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال اعرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول الليلة عندنا ولعزته اول مهلة او مستهله وفي اليوم الاول ليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص هنا على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان او وقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص بوقوعه بعد ليلة خلت او يختص بوقوعه قبل ليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعد ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبل وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع

وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كانت داخل في وسط كلمة

الذكر والمؤنث في العدد المركب

اضافة العدد المركب

فائدة تكرار العدد المضاف

حد الرجل الى العشرة

نصف ما يلي العشرة

نقل ابن الحاجب عن سيبويه والخليل

الفرق بين الليل واليوم

الليلة الثانية من كذا

في ثاني الايام

الفعل في الليل ولو قصد الى ذكر وقوع عمله جاز ان يكتب فيهما يكتب في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني والثلاثين خلتا وفي الثالث
ثلث ليال خلون كذا الى عشر ليال خلون ويجوز ثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لرجوع التوت الذي هو ضمير الجمع والمؤنث في
عشر لاحد عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر الى اربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ
وقريب من ذلك ما حكاه المازني الاجذاع انكسرت والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون والالف
لو صرحت بعد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلث اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة وهو التاء
في انكسرت لانك لو صرحت بعد الكسرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من
كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول يخصر فيهما في
السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخيرين بقيت لبقي بنقصان
الشهر الى ان تكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان تكتب في الخامس والعشرين للسابع
بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة الا اخيرة منه او سلخ او انسلاخ وفي اليوم الاخير الاخير يوم من كذا او سلخ او
انسلاخ صه وتقول للفرد من المتعدد باعتبار تفسيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة الاعز وباعتبار حاله الاول والثاني
والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها ويقول حادي عشر احد عشر على الثاني
خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فعوض يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ
العدد كانت في الاصل للمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان في
معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو
اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك
على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين من رتبه العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدة
اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قولهم باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد
المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب بصيرورته الدرجة التي تحت
درجته صحيحة ذاهية الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة
بسبب انضمامه الى اثنين وجعل للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصيرا ثنين ثلثة
بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قولهم باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد ولا من
تحت الاحد عدد بصيرا احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثانى واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت
بعده بمفعول هذا المصير ما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون ناقصا من العدد المشتق منه هذا المصير درجة كرابع ثلثة وخامس اربعة

ولا يجوز ان يكون النقص باكثر من درجة ولا ازيد لشئ اذ المعنى انه صير مفعولا بانضيافه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنتصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجئ في اسم الفاعل والاضافة فيه هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها اوالنصب اكثر وانما قال النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الاستاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثنيت الاثنين ثلثا ولذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لا حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاء ت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لا حرف حلق معنى لخر وهو قولهم ثلثت الرجل اى اخذت ثلث ماله ولذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجئ بهذا اللفظ اعني ثنيت الرجل اذا لا معنى له ولا يتجاوز بهذين الاثنين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحويين يمنعون من الاشتقاق في معنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ العين فيقول هذا اثنى احد عشر وثالث اثنى عشر وينوه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر وهو اعلم احد حكاه اقول انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كما مر وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الكائن فوق العشرة والله تعالى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف في الظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب وفيهما لزوال التركيب والاجود ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لاعلال ان تركب رابع مع عشر الاخيرة بتبينهما ولاعلال ان تضيف رابع الى عشر فتعرب تقرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجئ واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدود واذا لم تقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين قصد الترتيب وهذا المبحث على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف تخلافا لخ الخاط وهذا يجوز ان تجاوز به العشرة الى ما فوقها فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الحادي لجعل الالف كان اللام العين كان الغاء وتقول الثالث عشر

منصب اليهما

ع

فتسكن يأتي الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معد يكرب واما العشرون والثلثون واخواتها والمائتون والالف فلفظ افرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون ويقولون في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه لا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فالحفظ الاول الى المضاف الاول الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الحشد وايضا الى الاحد فالاول الواحد والاول الواحد لان معنى الاسم المضاف جعل المضاف اليه ذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس الثلثة بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه اما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة والا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصلا اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن بعض جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجريت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثالثة ثلثة بضم بعضي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما جاز سيبويه وحكى ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا الجزئين كلا المركبين صبيانا قد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا الثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبين من الجزء الاول وهو الضيف وقول سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل وحكاية عن العرب لا تنكر لعدالته ولا ريب ان حذف الجزء الثاني من المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر والذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا لام في بنائه لتضمن الحرف وجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي في هذا قول قريب لو تيقنا كونه لاصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بالاضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلث عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدد الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشرة لتؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله

يأتي الى التسعين والمائة

اي مع ما يضاف اليه خاصة

اي مع ما يضاف اليه خاصة

وحكاه

وحكاه

مع ثقته وعدالته

ثاني جزئي المركب المضاف

واصله

اي مع ما يضاف اليه خاصة

ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حالة اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دون واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه. قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحيلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي ناروداروك يقدر من جملة العلامات الاربع التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وليس كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكمه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل او قد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قُدَيْدِمَة وقُدَيْمَة قوله وعلامة التانيث التاء التانيث في الاسم اصلي وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامات ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وبانقلابها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء اذا وقعت مشابهة الهاء للالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله التاء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بالهاء موضوعة للتانيث كذا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في فعلين فالاولى انها اسم لا حرف تانيث كما هو في باب الضمائر وتاء التانيث قد يدخل الحرف كربّتَ اذا كان للجر وربها مؤنثا كقوله ص فقلت لها صَبَتْ حَصَاةً قَلْبِي وربّتَ رَمْيَةٍ من غير رام وقد جاء ياء صاحبة ربت انسانا حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها تصة على قصة لا مفردا على مفرد وقال لات لمشابهتها ليس على ما مر في بابه ويقال لعلّت في لعلّ واما ثاء بلت واخت ونهنت وكلتا وثنتان ومنتان فليست للتحضر التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث والساكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام للكون واحدا وهو منة كشفة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفا للزيادة للمد وذلك لان الالف اللازمة مصاحبا الفعل فجاز ذو زيادة الف المد قبلها كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لبقي الاسم مقصورا كما كان عصا فلما قلبت ثانيتهما الى حروف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدّها وانما قلبت همزة لانها اقرب الحروف الى الالف ياء مع انها انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض كثير اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في رداء وكساء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان قلت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد أخذ وعلى أشقر يغتال الصحارى أو يعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه نحو الشمس وفحلها او بالاشارة اليه اسمها نحو تلك الدار ويلحق علامة التانيث بفعل المسند اليه اذا ضمير نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق من معين بيضاء لذة ولظ تزلعه ولسليمى الربع عاصفة وعصفرة وان كان المذكر ثلاثيا نحو قدرة وتجرد عدد من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل ويجب على مثل الخاص بالمؤنث كفواعل في اصحاب

ف قالوا ذو وحماة اصلي ذوات وحمل ذوات

ف انث مناسب حروف العلة بعضها لبعض اكثر

ف الشقرة في الخيل والثوب والحمرة في الوجه والثوب وبعير اشقر احمر اللون صحاح

كطاوس وانثى وسواء اتفق اوزان المذكر والمؤنث على ما هو الغالب فيها كما مر او اختلفت كما في ذراع وذراع وكراع وكراع ويرجح بها على افعل في المؤنث فذراع في المذكر على افعل قليلا نحو سمان وسمين وجبان وجبين وطوال وطويل وعجز الناظم عن ذكر اربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة فضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو بعوضة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفتين لمقدر ربعة وبعضة وامان الاسم الجامد فهي اسماء مسموعة قليلة كرجل وامرأة وانسان وغلام الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة وعمل وغلة على قوله تعالى قالت نملة فمن يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء فلت لتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب ضربة واخراج واخراجة وتخريج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين يعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا لافرق بين الاحاد المصنوعة وابنائسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس علامة الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكما وقع للواحد وقال بعضهم ان التاء فيهما ايضا للوحدة والجرد منهما للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحدة بالتاء يذكر الحجازيون وعيونه غيرهم وقد جاء الوجهان في القرآن قال تعالى نخل منقعر نخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة ايضا كالنابغي اعرابي واعراب فارسي وفرس وعربي وعرب رومي وروم واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما علامة تصغير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عزاة وسقاة وياء في تعازية لجمالات نحو شقاوة وشقاية وسقاية وعلاوة وعلاية وهذا وجه تأنيث التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي باعتبار لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت في بعضها غير لازمة كسفينة وشقاء لكن ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعبايه وغطاية وغطاء وصلاية وصلاية فلما يجيء في التصريف ثم تم الثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفة التي لا يستعمل موصوفها وهي على فاعل وفعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسائلة ورواتم وشمارية وقولهم ركوب ركوبة وحلوب حلوبة وقنوب وقنوبة وقولهم البصرية والكوفية والمرمانية والربوبية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها للمبالغة للتأنيث كما في ضاربة ليس كما في كمأة وكما وذلك لان التاء في مثل صفة الجماعة تفيد كثرة قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كثمرة وثمر والتاء اذن للوحدة لا للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكل الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فعل او مفعال او فعول كنسّابة ورقّاية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما بفيه كما هو حكم التاء في احمر وحمراء وكان التام وهذا القسم للتأنيث والموصوف لهذه في جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول

امت لرجل كل الرجال والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين يعني الفاعل وعلى فعل يعني المفعول نحو سنبة وستة ولعنة وهي في الوزن زيادة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجوارٍ وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرّض فيقع لها امارة البتة وذلك ان الجمع نقل الى التذكير فلو عرى التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الوجهان والموازج الساسات سمّوا ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده مذكر كما دخلت على واحد المشاعثة والمشاهدة وجمع الشعثى والمشهد وذلك لما اراد ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب ان يلغى المنسب لان يأتي للنسب والجمع لا يجتمعان قال ابو علي في النسبة الى الحال الجمالي بحذف ياء النسب فحذفوا ياء النسب جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في عوضة زنة وجماجمة كما يجيء انما ابدلت منها التقت الياء والتاء فكسرت الوحدة كمرة ومرى والمبالغة كعلامة ودقاري وتكون نعتا زائدة بزيادتين كطلقة وكريمة وقد يحذف ياء النسب اذا جمع كاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كجمع التكسير وانما يكون هذا في اسم يكثر بوجمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاشعرين في جمع اشعري واشجع وكذا المثقفون والمثاقفة في جمع مقوسي قال سيبويه كتاب الامك مقتوينا والقاري مثل هذا للكثرة لا زمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا يقول في جمع فارسي بالجام فرسة وجملة قبل فرس وجمل وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الصرف وقد يجيء لمزيد شرح في المنسوب تسابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة في جحاجح واما فرازنة في فرازن فيجوز ان يكون عوضا من الياء كما مر وان يكون على اللفظ بغير بناء لواحد والتاء والياء في نحو جاجحة لا تسقطان معا ستبنان معا لتاء لازمة مع حذف لياء التاسع ان يدخل التاء كتاء تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في ثنائيين اصلة كاعربة او فصلة تعلة او خماسية وهو في ثلثة ابنية فعالة كما مر وقد يلزم في هذه الابناء كما في جعارة وذكارة وفعولة كهجوة وهجولة وخيوطة وقد يلزم كعوبة وخولة والجمع الاقصى كصيارفة وملاكمة ولا يلزم التاسع دخول التاء كما مر في التانيث كما في ناقة ونهية وارنبة وهذه التاء لازمة قيل وقد جعلت لتاكيد التانيث في الصفة كحجوز وعجوزة فان يجوز موضوع للمونث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة ولحية وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لام كما في كرة وظبية وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في اب وامت فقط الثالث عشر دخولها اما رغ للنقل من الوصفية الى الاسمية فحلا لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنظيمة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحولة وكالضولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قال يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكما لحقته هذا التاء المذكورة وهذا القسم ليستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حيرة تصغير حارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقع حيرة كما يجيء في باب التصغير قال الزجاج يجوز هذه الوجوه انها للتانيث وشبهه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء

ويندب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث ويحمل ضامر ونافة ضامر ورجل او امرأة عانس في تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو اعتباري بها الفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث وليس بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشتر نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ايضا ان لا يقال امراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد للحدوث وقال سيبويه وهو مؤول نحو انسان حائض وشئ حائض كما ان ربعة مؤول بنفس بعة والفرق على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جردوا عن التاء لتاويلها بمعنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفة فرقا بين مذكرها ومونثها وانما دخل على الصفات اذا دخلت وافعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع لافعال لحقتها اذا لحقت الافعال بحوقامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد بوافيها الحدوث كالفعل نحو لو احاضت فهي حائضة لان الصفة ج كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب ان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لشيء وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طالق وحيض اي طلاقية وحيضية قالت عائشة مرحبا بكلام ابي ان اسم الفاعل انما يقصد به الحدوث ولم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلثة فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا وكانت احق بالتجريد عن التاء ولا تجرد ايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق يحمل عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل لا مرجيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال فتؤنث اذا قصد به الموت لا بد خله التاء بل يقال امرأة ناشب ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة في الاستذاع من تاء التانيث وقوله عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة ونسابة فيه نظر وايضا يجب ان نحو حائض وطامث مراد بها النسب كما ان نحو نابل وناشب منها انفاقا لان مقابلهما نبل ونشاب ولا فضل لهما حتى يؤتى باسماء على حدته كيف يجوز ان يقع منقطرة مرضع في قوله ثم اسماء منقطرة مرضع وقولك فلانة مرضع من باب النسبة ولم يثبت كون مفعل مراد به النسب المتفق عليها حتى تحملهما عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل ولا فرق في مثله ان يقع في الغالب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل سماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما

له لفظا ومعنى كما يجيء في باب همان فحقها التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به عن الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وتقييد والفرق بين المعنيين في نشوء بناء الآنية ما قصد فيه الحدوث والذي هو معنى الفعل كما ثبت الفعل لمشابهته له معنى غلا ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما معنى الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الآخر بل كان ذلك الاطلاق فان قلت فالقياس ان تجيء بهما بغير التاء كحائض فالفاعل يقصد به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما مستتبعا للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل والمفعول للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كما سمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسم الفاعل والمفعول حالا يلحق به تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث فعال ومفعال ومفعل وفعيل وفعال كعطار ومحراب ومطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة ونافة وكاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وفرقوا لواعدة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فسيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والحلوب وبكر كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتأنيث فيكون بغير الحاق التاء ايضا صالحا لكل والمؤنث مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الآتي بحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو اهراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف التاء نحو نخلة جديد من جدد اي قطع وجدة جدة عند البصريين وقال الكوفيون هو بمعنى مجدود من جد اي قطع وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته له غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل وجمعه مفاعل كثيرا كالخليل الخليفة وربما لحق التاء فيفعل نحو فاز يفوز فوزة وامالة الف التأنيث اقصوصاة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم ثالثة فصاعدا تنقلب ياء امالة الالف الثانية نحو حبلى وسكرى واما الالف اللاحق كارطى ولتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتأنيث والتي للتكثير لا تكون الا سادسة فيلحقها التنوين نحو قبعثرى وكثمرى ويتميز الف الالحاق عن الف التأنيث خاصة بان تزاد امامه الف فتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجيء على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث نحو اجل وربى فانك تعلم بان لم يجعل اسما حتى يكون الاسم يلحقه به ومعنى الالحاق كما يجيء في التصريف الشيء بالشيء كما عرفت في مقاله حروف صلصل وكملة آخر نحو قصيد مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في حيز نصيرها مثل الملحق بها مستوفيا ما ذكرناه في الاصل الوزن والتجم او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلافا لا لمعنى بل يجوز ان يختلف ويجوز ان يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجحيل فهو قطع يقطع واقبل يقبل وقال بعضهم ليس بملحق لان التحريج يخرج الحاق الفرس مصدره ومن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب واما فعالى التالب لما حكى سيبويه في بعض لغاتهم في ربا يربا ربا وربا شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والاعلى وهو

قياس او كالتاء وخنثى وحمل وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى واسم كبهمى وحزوى وبهماء وكرويا ان عدا فالفها عند سيبويه للتأنيث ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلا لكبر قوم وذلك كما يجئ في التصغير زنادي للزيادة وهو منها اصلي ولم يأت فعلا بهم الا اسما قبل تمام سته الا ثلثة اسماء شعبى وادمى في موضعين وارنى للداهية وقال بعضهم خفى في اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وبهما اما مصدر كالسكرى والجرحى واما وصف كسرحان وشبى وناقة زملى اى سريعة واما اسم كدفرى وعلباء واحد اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفل الكمرة ومنها فعالى كبغاث الريح فوعلا كالحوكرى الموضع وفعالى كعنقاري بيت وفعلى كحبلى قبيلة من الانصار وفعيل كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلى كذكرى وفعالى كحوكرى للداهية وفوعل وفعل كحوكر وخيتعور وفعلى كجمزى للشبيه فيها فعلان كعفرى للباطل وفعيل كبعير وفعيلى كسعيرى وفعلى كقهقرى للشبيه في شق وفعلا لا يأكد مرايا للموضع وفعيلا كذلك بيا للداهية وفعيلى كذكرى والظاهر انه اعجمي وفعلى كمرضى وفعلى كحبلى للنوع من السير وفعلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعل كحمى للباطل وفعال كقطام وفعيل كعندليب وفعلى كسبطرى مشبه فيها بالجمز وافعيلا كاجمير للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها يحاط بالكثر بانية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتأنيث واما فعلى وفعلى فيما مشتركان في التأنيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان ومصدرا كالدعوى او جمعا كقضى وجرحى فالفها للتأنيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لسلبت فعين نون وقال علقاة وكذا ثنرى فعين نون وقد يكون للتأنيث كالثروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحلى واظرابا ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال سيبويه فلا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو خرجل عرقا وامرأة سعلاة وقال ضيرى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى غيرهما منونا بلا تاء وهو خلاف ما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه للمذكور من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتأنيث كالدفلى والتترى وقد يكون ذا وجهين للالحاق والتأنيث كترنموني بغير تنوين وكبادفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها المزيدة الا للتأنيث فعلا وهو قياس مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجئ صفة وليس مذكره افعل كاهراء حسناء وديباجة طلاء وحلة نسوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجئ مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالحبارى والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالحق في من الاولين اذن الاول لا الاخير لانها معنى وانها لو كانت للحاق لفاتت الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها لفوات الف التأنيث نحو حبيرة فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها الا اربعة احرف فلان بن تاد اى ابن لامة والشحماء بمعنى الشحاء وجفناء وقرناء ما فاقت عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كبرت للباء وفعلاء اما مفرد كالعشراء والرخضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما بمعنى فعلاء وحشتار بلغتين

بقطاس وقرطاس ومنها فعال كفاصعاء وضفادع الكبرياء وضفادع وهو اما مصدر كالبراعة بمعنى التبحر في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كقيثارة وهو لا كبر وكأبي البراكاء وضفادع الكمندى بكسر الدال وفتحها وضفادع الكهفراء وضفادع الكفرنشاء وضفادع الكفرى وضفادع الكروكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسمّار لانه لا ينون واضفادع اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وسوكنة واضفادع بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء وفيها ثالث لغتان وضفادع كمكرم كرياء وفاعول كعاشور او مفعول كمعبود وضفادع نوع من الجراد وضفادع الاكبر ناس بمعنى الناس وضفادع كذلك ايضا قوله وموخفيف واللفظي والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كطلحة وعين واعم قال من الحيوان لشموله نحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتأنيثه غير حقيقي اذ نقول شتر ي علة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونقساء وحبلى وبلا علامة كناقة وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان لا ذكر لها كما مر حيث لم يخبر بالعقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كطلحة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا لكن لحاجة ذكرو حمامة ذكرا وليس بازائه ذكر فيجوز ان يقال عندي حمامة ذكر وعندي ثلاث حمائم ذكور فيجوز ان يكون التاء في قولهم ثلاثة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليه ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لان الاسناد اليه اثر التذكير الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك اما منع الصرف فلما يختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقة التذكير وليس بعلم كتاء ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندك من المذكور حمامة حسنة وحسن قال الرفاء كساعٍ مَعُوزٍ شاةً نحو مَلٍ مفرّةٌ ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صح دواجة اثنى على انك الفيت تانيث دواجة بالتاء لكونها للوحدة لا التانيث لانك وان القيته باقي التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء ولا ايام مثلث وفعلن قوله اذا اسند اليه الفعل او شبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار واما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن التانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل براهنه ولا كلا غلب في الظاهر الحقيقي المتصل براهنه الحاق علامة التانيث لفعله نحو قامت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنأ بالموت الله عن علاته وانكر المبرد ولا وجه لانكاره لما حكى سيبويه مع ثقته واما انه وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحالين في الاثبات فيصح نحو نعم المرأة هند وبئست المرأة لشاعتها لكن بعدم التصرف ولا يجوز في نحو اكرم بهند وانجب عندي من اسنده اكرم الهند كما لا يجوز عند الصناعي في نحو قوله

والتانيث الحقيقي واللفظي

اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

اسم بهم وابصه لكون الفعل غير متصرف فيه ايضا لزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب به المفعولية اما نحو قولك ما جائني من امرأة وذهبت بهند فليد لتجرد الفاعل بلا لازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا لغير رافعه فان كل ان لا يجيء فاعل الا هند فلا يجوز ذلك الثاني الرابع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر وباب الاستثناء فاعل مفاد فلا يرتفع مع الفصل الا او نقول المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرناه في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو ما مثل زيد امرأة فالحكم بالمجيء المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظم واما الحذف فانما اعتبر لاصول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تاخيره الموعود وان كان الظم غير حقيقي الثانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن لظهار الفصل الحقيقي على غيره سواء كان لا او بغير الا نحو قوله تعم فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما جمع ما فان كان متصلا فالعلامة لازمة نحو ارفعه سواء كان الثانيث حقيقيا كهند حرفيا او غيره كالشمس طلعت لا لضرورة الشعر نحو قوله فلا لغة ردت وقد فقدتها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظم والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظم لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فالمستعمل ظاهرهما سواء كان واحدا المكسر حقيقي التذكير كالرجال والنساء او مجازيه التذكير والثانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء يقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجمالات والغرفات فحكم المسند اليه ظاهرا حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرامح بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاء والالف وهو كونه بمعنى جماعة واعلم ان بعد والتاء الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي انزل حكم الحقيقي كما انزل حكم التذكير الحقيقي في رجال واعلم ان يطرد الجمع بالواو والنون المذكر المختص في الزيدون ويطرد لفظ المفرد فيه من غير وكان وقياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ المفرد ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد والعلامة اذا جئت فيهما كانت التاء نحو الغرفات وغلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والجحاجحات كان ذلك التغير نوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال الزوال علامته ثم حمل التاء مقدرة فيه فلا يطرد التغير عليه كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي خلفت بعدي مضر يرا كأنهم خلفت بعدي مضر يرا كأنهم الغيث ذكر فعله وحكم البند حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ان قال لو كنت مرمانا لم تسمح ابل بذوك اللقطا من فحمل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء الا ان حذفه الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وسيأتي التاء في اللزوم وعدمه في مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط افاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما المسند الى

ضمير الجمع وهو واو وضمير العاقلين الخ فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او العاقلات اما الاول فالواو والنون اولا والضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو كما في نحو الزيدون قالوا لا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو والنون لان ما يراد وجوده في الاكثر اكثر احد

المثنى والجمع بالواو والياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة المثنى في الجمع وكانت الواو اكثر اصالة في الجمع بالعاقلين الى لاحقها التاء فيهم
العاقلين وصيّر الياء للمؤنث في فضلين فاضلات فرق بين جمع غير العاقلين من حروف المد شيء فصيح بالنون لمناسبة بين الواو والنون في
الغنة وضمير العاقلين بالواو والنون لما واو نحو الرجال والطلحات نظر الى المعقل واما ضمير المؤنث لمناسب لمؤنث نحو الرجال والطلحات
فعلت وفعل وفاعلة نظر الى طرفا بان تانيث معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين فهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبال
ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات يجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب لتانيث الجماعة وان يكون
النون لكونها جمع غير العاقلين فاذا فقد من المؤنث موضوع له مقول الايام والجبال والنساء والزينبات والدور والغرفات فعلت وفعلن و
هذا الفرق بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها تقول في المرفوع المتصل انتم وانتن وهم وهن في المنصوب
المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن اياهم واياهن وفي المجرور بكم لكن لهم لهن
والاصل انتمو وضربكمو واياكمو واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما و
لا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انعم النخل وانفرت الجمال والفل انفرد وانفرت وانفرن واما اسم الجمع فبعضه وجب
التانيث كالابل والخيل والغنم فالحاقها جمع التكسير في الظرو الضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال ﷺ الصبح ركب فمن احامس
محصل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما الحق آخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها او نون مكسور متدل على امرين مثله من جنسه بزيادة الجنس بناء على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الحد والا فموضع صدر الاكثرون في
معنى جامع بينهما في نظر الوضع سواء كان ما سميا بها مختلفة كالابيضين او فرقا الجامع بينهما نظر البناء وليس نظر الى الاصلين بل الى صفة التثنية
او متفقة كالقولا بيضان للنساء والفرسين والبيضان والناس سواء كان الوضع واحدا كالرجل والزيدان فان نظر كل واحد من الوضعين في وضع لفظة زيد ليس
الى ماهية ذلك المسمى بل الى مسماه اي ماهية كان مشتركة بعد الاسم عن غيرها حتى لو سمي بزيد انسان وسمي فرس ايضا نظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين
وهو كون ذلك الشيء اسما مميزا عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلافا للمشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس
وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يصح ان زيدا وان اشتركا فيه كثيرون جنسا وعند المصنف رد في جواز تثنية الاسم المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك الفرأن للحيض والطهر والعيون لعين الماء وفرس الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك
في شرح الكافية لانه لم يوجد مثلان كلاهما مستقل وجوزه على الشذوذ في شرح الفصل وذهب الجرجاني والاندلسي وابن مالك
جواز مثله قال الاندلسي يقال للعينان سميتان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى
وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الا قرأ حكمها كلما او في موضع
العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في معاني اللغة المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يجوز استدلال بتثنية العلم
وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان بين نسبة العلم المسمى كنسبة المشترك المسمى لكون كل واحد
منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلا يشترط في التثنية والجمع كون المفرد ان بمعنى واحد سواء كان بوضع

واحدا واكثر ومعنى المشترك لهما واحد فخلاف لا كلام كما مر واما عند غير فقال المصنف رحمه الله ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته بالكنية اسمية كنسبته اليها بغيرها فوقوعه لكل من المشترك لهما اجناس لكن لواحد منها فتثنية وجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة كادى الى اللبس وليس للعلم جنس لكن لواحد منها فتثنية وجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه ضاحيهما ومتشابههما سمي كانهما شئ واحد كالقائل ابى بكر وعمر فضلوا العمرين وكالقمرين والحسنين يسوغ ان يغلب الاخف لفظا كما في القمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم يلتفت الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر لزوما لما الف في التثنية في الاحوال الغير المتجانسة كالحارث بركعب وقال وأحب انك الاضف الاعنين عينا فاما واما اباها فاذن بالغا في الهجو غايتا ما وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وقد تقدم ان التثنية لغة كما في قوله العينانا قوله يا رب حالك من عربية لا ينقضي قسوته شهريه شتى وجمادين وقد تقدم في الفعل ايضا في الشواذ الغد انك وقد يضم نون المثنى وقد تقدم في الشواذ في الفعل ايضا فانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال آبيت في ضيق في محل ضنك كلانا واذ شر محل محمل قال فان كان بين فكها والفك فارم سلك دبجت في سلك او قد يجتنب العطف نثرا او انشادا وذما اذا قصد التكثير كما في قوله لو حد قبره فبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن مذمة الدام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل معقد نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجاني والرجل الذي ضربته فيجتنب العطف كما رايت من غير شذوذ وقد يكره التكثير من غير عطف نحو قوله تعالى صفا صفا وكادكا وقد يثنى ايضا التكثير كقولهم لقيته فرجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كحمسة عشر وليس الاختلاف فيهما العرابا عنده بل كل واحد منهما مستلزم لما قيل في الاول وهذا ان عند غيره وليس بشئ لانه لم يجد في المعطوف في نحو خمسة عشر الا حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى واما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا لحرف العطف فلم يبق التضمن لبعض حروف العطف فان قال بل المقرر الذي حذف علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لو قوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المقرر واو واحد وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو وهو مثل تضمن همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل احد معنى العطف لو سلمنا ان صلة كان ذلك وحمل المفرد على الشئ واحدا على شيئين بلفظ واحد على وجه العطف كلفظ الاسواء الا ترى كلام لم يقع على المفرد حتى يجئ الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند تثنيته الى علامتها لانه ليس بواحد فكذا قول احد المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فيحتاج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا فلنا ليس كل مفرد يطلق على شئ اجزاء متضمنا لواو العطف ولا وجب بناء عشرة وخمسة وغيرذلك من الفاظ العدد نحو كل رجل ورجال بل يقول وقوع اللفظ على المجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كخمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع لعدد وضعها

للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا كذلك وكل جميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويطلق على الرجال اعراب مثل مسلمات ورجال اتفاق مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى **قوله** والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فياء والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث قلبت واوا واذا اجتمعا فالواو وجهان يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة اخذا من عن يحور بيا في الوقف فسمي مقصورا لانه ضد الممدود اولان محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي الى المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فنعرض اولا لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف فاخر احتياطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف لسكونه لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رددنا الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفته الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتة وعلى والى واذا اعلما فان الالف في الاسماء المعربة اما ان تكون اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن له اصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء جاز قلبها ياء وان لم تسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين واذا سمعت الامالة فيها اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف لثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضموم ما قبل الاول كالعلوى ومكسوره كالربوا وجب قلبها ياء لثلاثيتها قال الكلمة بالواو في الجر مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر فتى ابو والا فبالياء اي ان لم يجيء الشرطين وربما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن واو كالفتى والرحى او رابعا فصاعدا والمعزى والكمثرى والمصطفى والمستصفى اوعن ياء كالمرمى والمرعى والمستغشى اوردانيا فما فوقه فرارا من التباس الثنائي بالثلاثي والقصيري والخليفي او للالحاق كالارطى والخسيف او للتكثير كالقبعثري والكنهور وقد يلحق الالف لزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء كما في برثن وعلباء والقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانهما تما يقلبون الالف لثانية في المفرد ياء عند التثنية وهما لم يثبت الالف فلحتى تقلب ياء اذ هو شيء لم يستعمل واحده قوله وان كانت ممدودة الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما ان تكون من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصليتين ككساء ورداء او اصليه كقراء لجيد القراءة فالتي للتانيث يقلب في الاشهر واوا واما القلب فلكونها زائدة مختصة وفي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع ضعف الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بعد الفين فبالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو اولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء فحمراءان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا فالمحض قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما بحالهما لان هذين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال

قال تنبيه المثنى والمجموع والواو والنون منهما اعتبا
قال الاخفش
قال الاخفش
قال
قال
قال
قال
قال
قال
قال

الملحقة واو الاولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ايضا على ما اصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما السيرافي فمن اصل فتصحيحها اولى وان امكن انها اقرب نسبتها من الاصلية فانها بدل من اصل وهو غير قابل للبدلية من اصل آخر ولا ياس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ياءين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وهنا لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل فاحد ثنايان والالف والنون هنا لا زمان كما في مدرمان فثنايان كسقاية وعماية وحلة حذفت زائدة التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاعدان وخفعسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف ردت في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لانه يقال ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام في التثنية فلم يرد في الاضافة ايضا وانما اثبتت بقلب واو ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال كان في الاضافة بخلاف فم فوان محصن من الحذف لانه من المتنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فوان قال تمامتفائا في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما عقب على لامه الواو والهاء كسنية وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو العدد وردكم دان في التثنية للامام ذو فقالوا ذوا مال وقد جاء ايضا ذا مال وهو قليل واما نحو عبد ويد ودم مما لم يرد على لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية فيقال يدان ودمان واتيدان فقال الجوهري يدان ايضا ان عنى بها فعل لغة من قال يد كرحى وجاء يدي ودموان فعلوا انا على حرفين حذفت الدال بالخبر الذين قال الجوهري لامها واوا وانما الواو التي حكم رضي الله عنه مع انه من الرضوان ويعمل ذلك لان دوانا الواو اكثر فميان شاذ عنده وقال سيبويه وهو ساكن العين يجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي وعلاء وعلي ولو كان كقفاً لم يجمع على ذلك فدميان اورد موان عنده مشذوذ لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بحركة العين وكصياد فدموان شاذ عنده قال ودليل تحريك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فان قيل فقد جاء يديان كثيرا مع ان يد ساكنة العين اقفا قلنا في الجواب انه شبه يدي وهي لغة في يد لا مثنى يده قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمي لغة في دم كيدي في يد المشهور ان يد في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل تحرك العين كقوله يا ربّ سار سار ما نوسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرنا واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ازيعد ساكنا كما حذف مع التنوين لان بابه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتفت ساكنا كما لم يلتفت ساكنا بلقيام التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان وليان انما حذف النون في الاضافة لزوما مر في اول الكتاب ان دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقولهم عاط بنا اما اسار مئة ثم اما دم والقتل بالحر اجدر بهم ليتنا اذ اما اذا ما فاخذ

واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كما صار اكثر تميزا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذف تاء التانيث في خصيتان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال سيبويه فرد بن ترجمة ثم انشد بيتيك وتسطارا تؤقل بك امر الحمار وخصيناه ثم حمل الى فزارة من فزارة واما خصيتان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اول على التثنية كما مذكورين وكذا اليان وليس خصية واليه بمفترقين كخصيان واليان بل مفترقهما خصوص والية في التفسير وقيل خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يانيا الا في ضرع قال ابن فارج الياما ما يخالج الرطب وقال ابن السكيت خصيه من الشذ لان التطرف يجوز فيه تثنية حظ ابن في غير الضرورة لا يجوز في الناء معا وقال بعضهم خصوص والية مستعملان وبما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى البعض الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قام كانه وجه تركيبين فذ عضب الاضافة معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من افراده كقولك بعد هذر صعت فتوبا وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثير الاستعمال اجتماع مثنيين مع اضافهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء نقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فاذا اراد ايمانهما بالجر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لما سبقه التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول مفردا في كل واحد منهما كخفوتبا او لا يكون نحو ايديهما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرا هما مثل ظهور الترسين فان قوله المنضمتان يالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهرا لمضاف مواقفا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين وان لم يوم اللبس نحو اعفيت علامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه فيهما سماعا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير راجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو فتوسما بداني واعجبني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالجزيرين والعنبين تقول عيبه لاشام اي عيناي وقريب منه قولهم عيناي في رؤوس من الحسن تراقم وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتراقد وكقولهم المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قولهم كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم الفعل مقام الفعل كقوله نفى الفيا قوجهتم اما على تاويل الفي اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة

التى بينهما ومثله فسر قوله تعالى ارجعونى لعلى ارجعنى ارجعنى واما ان اكثر الوفاء ثلثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبه فى الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين ثم ان التسمية عليه وقد يقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مشاركة نحو فقد صغت قلوبكما وغير اصحب للاثنين وقطع الله خضما ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الا قصد على تاويل فرقتين قال ابن ابان فيها ما علمته وقال لا صبح الحى اوباد اى لم يحرد اثنين فى الصباح جماليتين ولا يجوز لنا ان نقول مسلمان قوله المجموع عادل على احاد مقصود بحرف مفرد بتغير ما قول ما عادل على احاد تمثيل المجموع وغيره من سائر الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصود بحرف مفرد بتغير اى يقصد ذلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى بحرف مفرد ذلك الدال عليها مع تغير ما فى ذلك الحرف اما بتغير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحركة كمسلمون او بالحركة كاسد واسد او بهما كرجال وغرف والتغير المقدر يكمن وقال قوله بتغير اى مع تغير هو حال من قوله حرف ومفردة اى كائنة مع تغير ما ودخل فى قوله تغيير ما جمع السلامة لانه زاد الواو والنون فى اخر الاسم من تمام موكدة الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصود بحرف مفردة بتغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان احدث حروف مفردها وغيرت تغيرا بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فيجوز تركيب طلب فى طالب وطالب وباقى فى جمل ومفرد اخل فيه اذ احادهما من لفظها كما رايت احدث تراكب مثلا وغيرت حروفه فصار تركب قلت ليس تركب بمفرد تركب وان اتفق اشتراكهما فى الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جمعى على هذه الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجئ فى باب التصغير وهذا يرد نحو تركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت فى النسب الى احادها وهو يقل ركبى وجاملى ولو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها فقال لها جامل لا يهذل الليل سائر وقال مع الصبح ركب من احاصة عجمل ويخرج اسم الجنس الذى يكون الفرق بينه بين مفرده اما بالتاء نحو تمر وتمرة او بالياء نحو روم وروم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ موضع للاحاد بل وضع لما فيه المهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغير حرف مفردة فان قيل ليس لاحاده احدث وغيرت حروفها عن التاء او الياء قلت ليس التاء والياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة فى اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات ولا نقول للروم فان كانت تمرة او تمرتين وعاملت رومية او روميين جاز ذلك ان تقول ان كانت الروم وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب استعمال لا بالوضع كلفظ النخل وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل عالم واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فتنبه

ابل عندهم مفرد واما اسم الجمع واسم الجنس الذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا فنحو ابل وتراب اسم يجمع لقيل تراب وخلافه بالتاء اذ ليس له فرد متميز عنه كما سبق والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكها في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال وفعلان المشهورة فيه كغلمة ونحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بينه وبين واحده فيما له واحد مميزا ما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل هذا خرج بقولك مقصودة لذاتها وفي مفردة بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعبابيد بمعنى العرفج و نسوة في جمع امرأة فينبغي ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلنا ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والشهورة فيه ونحو عبابيد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان تكون من الجموع فيقدر لها واحد كهباد وعبدود ونسأة كغلام وغلمة وكان له مفرد اغير تعتبر اما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبيه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكار ومحسن ومستبه و وكذا احاديث في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة استعمالا لانها للشيء الطفيف الرذل حوشي عن مثله ويقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يتأت الا اختلاف النوعين فهو اسم جنس كالنمر والنعل وان تأتى الا اختلاف النوعين فهو جمع مفرد تقديره كجمان بمعنى الابيض وكالفلك للدال على التثنية بجمانان وفلكان ودلاصان فجمان ودلاص في الواحد كجمار وكتاب وفلك كقفل في الجمع كرجال وخضر الحركات والحروف لمزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف لذ كان في الاصل مصدرا كالخصوصا وعودا فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى انك حتف ضيف ابراهيم المكرمين وقال بنو الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما انا النانيف فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قولهم ثلثة انفس عدو ويكونون عليهم صدا فليس باسم الجنس لجواز عدو وصدان ونحو ذلك لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كجمان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسم جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا هما هو في الاصل مصدرا اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردين اطلقا على الجمع كما ذكرنا قيل قوله وهو صحيح مكسر الصحيح المذكر وموئث المذكر ما الحق اخره واوه مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة تبدل على اعتزم منه فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت نحو قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو زيدون قيل قد يكسر غير الجمع ضرورة كما قال اخرنا جعفرا وبني رياح شواكرا غائفا اخرين ويمكن ان يكون حمل النون معتقب الاعراب اي دغائف فهم اخرين فلا يلحق المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا لا ولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كطيبون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف يائه وذلك لانها تضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء

المكسور ما قبلها طردا كما في جائني القاضون ومررت بالقاضين وهذا الياء مع واو الجمع وبائه في حكم الطرف لعدم لزوم مما قبلهما فتحة فالنون ساكنة كالحرف او لما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فحتم ما قبل الواو لذا سبقها بالضم كما في الصحيح ولي بقيت لكسرة مع بقاء الواو بعدها كنغر المنطق بما ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت في تلك لياء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله ليكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في الثنية لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف التثنية وبائه والفتحة لا يستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال الساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في التثنية مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذف ايضا لالتبس في الرفع اذ الضعيف بالفتح نحو جائني اعلا اخوتك فانك تقول فيه اعلو اخوتك و اعليهم فلا يلتبس واما الكسرة فالواو والياء قبل الالف في نحو عصوان وعصوين وحبارى وحبيرين اخف من ضمهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ينزل الطرف نحو غزوون وغزيين كما ترى في نحو غزوان وغزيان وقالوا بأن ذلك في الطرف مع كون الواو والمضمومة في غزوون والياء المكسورة في زميين في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سبروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وبائه بل يجيء مثله في الوسط نحو قول وطويل وغيول وتسيح والكيفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر

علم بعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل اسمر وحمراء ولا فعلان فعلى مثل سكران وسكرى ولا مستوى فيه مع التلو نحو صبور وجريح ولا بناء ثالث مثل علامة قوله وشرطه اى شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اى غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من ظن ان قوله جمع المذكر السالم كالقاب التي يطلق على الشيء وان لم يكن فيه معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا تلتفت في هذه العبارة ثم قال او ظن ان طلحة داخل فيه فجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه الخرج عن التاء لئلا يدخل فيه نحو طلحة وسلمة اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون الفا واو يخرج نحو طلحة وسلمة واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما ثلثة ان لا يفرق عن التاء للتانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسم وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم كالتاء فانهم اجازوا طلحون لسكون عين الكلمة وابن كيسان يفتحها نحو طلحين قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا في جمع الزوجة زوجات لكن حذفت الالف والتاء والذي قالوه لم يثبت القياس ولا استعمال العرب اما استعمال فمخطوء فيه قضاء لله اعظاما وقوله فجمعه بالواو والنون طلحون

واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التانيث والتذكير وان حذفت كما علموه في الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع الجمع عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو يسبون وعلامون ولا يجيء اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على شبه الالف فليس لهم ذلك لان الحدوثة تقلب واوا فتفتح صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء التشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المضمومة تجيء في وتبقى القوية دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة تسببا حذف التاء للزومهما كلمة فكانهما لا مهما وذكر ان المازني كان يجيز في ورقاوون الهمز في الواو لاجل الضمة قال السيرافي في هذا سهو لان انضمامها كواو الجمع بعدها كضمة الواو الاعراب في نحو دلوك او الساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي نحو سعاد وزينب وهند مذكر علم جمعت بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالياء والتاء اذا سمي به مونث وكذا اذا سمي بالجمع مذكر علم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث قلت احمرات واحامر والتاء من شرط العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفة اذا كان مصدرا لتلك الصفات من افعال العلماء كقولهم اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في قولك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى فعم الملائكة كلهم اجمعون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من الفبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خصل ولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير وانما اختصاصهم بالواو دون الالف مرفي تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الالف والعلم دون غيرهم كنحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتبار و عادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب دخول التعريف العلم كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرش واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل موديا معناه معللا بالعلاله صححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه والجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين نحو قام رجل قاعدون فعلامته كما قيم يقعدون فعلامته ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة للمنسوب نحو المصغر نحو رجيلون لان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها انما لم يجز لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والقصير فانها لا تدل على الموصوف المعين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اعني رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو

وهذا يقتضي ان باب العلم المجموع جمعا بالواو والنون في جواز جمعه الذي منقطب الخبر

رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر بعدها اسما الغالبة ويغاير قولنا ايضا مررت برجل ضاحك انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفة هي بالفاعلية فانها موصوفة بمعناه والموصوف في الاسم مقدر من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلا يعمل في الفاعل وهو اصل معمولة الفعل ولم يعمل في غيره من الظروف والحال لخيرة ذلك واما الخاص من شرط الجمع بالواو والنون تشبيهان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية محدثة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فضلا ولا فلان فعلى وما يستوي مذكره ومونثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما العبرة في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها وموتنها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فانه بالتاء نحو الرجل قائم والمراة قائمة وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو نقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها وموتنها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وانان ورجل وناقة وحصان وحجر ولبيتوي مذكرها وموتنها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموصفين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل في الفضلى وسكران وسكرى في الصفتين وكاعرا امراة ورجل ورجلة والاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افضل فضلى وفلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله قوا وجدت بنات بني نزار حلال لاحمرين واسود يناؤ هو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرابات بناء على تجميع جمع المذكر الاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ارعناء في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقوله التاكلمنا ندمانون وكانا سيفانون لقولهم سيفانه قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلا الصفة ان لا يلحقه التانيث فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل لشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعم والمخبر عربانون وخمصانون يجوز انثاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء لما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها وموتنها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المونث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يجوز صهصلغون وصهصلقان لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح حتى له وشرط ان كان اسما فذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان الجملة المفسرة بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فمتى علم فيحتاج الكلمة من حيث الجمع

الى المبتدا الذى هو شرطه مع انه لمعنى اذ لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان سماعنى شرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه مذكر وفيه مجاز وران الاول دخول الفاء فى غير المبتدا مع خلو من معنى الشرط كقولهم وقائلة خولان فانكح فتاتهم عندا لاخشن وفيه ما فيه والثانى ان الشرط كونه ملكورا وليس فى الخبر الجملة بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط التى سط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يحمى فى بابه فلان زيدا ان لقيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا أو النقدير هو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تقسف فى هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف منزلا ولا ان مستويا عطف على اهل فلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك لوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لكان شيئا قوله و يحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين فد يحذف النون للضرورة كما فى المثنى وللتصغير الصلة كما فى قوله الحافظو اعورة العشير لا يلينهم من ورائهم نظف وربما اسقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين فى نحو قوله وحاتم الطائى وهّاب المائة فى قوله و قد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها البنون قال زعمت تماضر انى امت يسؤنى وسرنى ان لا اصل فرخلة وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابن مقلوبا على وزن افعل كاعمى شاذ وذ عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقلوبا وهو جمع ابن كاذل فى جمع ذليل فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره وكعبى افعل فى فعل وهو شاذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وقال الجوهرى شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بحبل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس وقد منها ذهبون وابيكرون فى قوله فذ شرت الا الله قيذهبينا قليصات وابيكرينا فجمع ذهبى مصغر ذهاب وهو صغار الابل وجمع ابيكر مصغرا بكر مقدارا كاعمى عبد البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون فى غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر لبكر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه مرجعه جمعه بالواو والنون فقط كالذهبين ومنها اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون فانها اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تعالى فى قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما مسقوطا عنه جمع المذكر السالم لعلية وهى المعرفة والقياس ان يؤتى فى المنسوب اليها على كرسى المنسوب الى المكرسى وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف منها

العالمون لانه لا وصف لا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يعم فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجدة ويكون دليلا عليه فهو يعني الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل له ذلك لانه في الاصل يعني الانس واما قولهم ولد ونكم اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء اجيل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها ارضون واما فتح الراء الان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ابون واخون في هنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذومال فوصف ومنها سنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد ومنها فولهم بلغت سنى البلغين والدلسين بضم الفاء فيهما ولغيت منه البرجمين بضم الفاء وكسرها وكذا الاتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليست عشرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب وجعل النون منقلبة الاعراب واعلم انه قد شذ جمع الجمع بالواو والنون مع امن خلاف القياس فيما بات له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا او اول بعض تلك الجموع كما على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وقالوا في المفتوح الفاء نخ سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا الشبيه كرواعين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالفلون والشبون ليس بطرد اذ الظبون والتكرون لم يسمع فيهما الكسر واما الكسر الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والارضين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيرة ايضا كالشبين والاثاني في الشبة وربما جاء في الجمع في الفاء الضم كرقزوزتين وبلدة ولدين وفي قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يجمع في لامه نسيا منسيا كحي يصير كالسنة فيقال ضون قون ولو اعتبرت لاما نها لقيل السنون فانه مفتوح العين بدليل سنوات والضون لانهما عدت حذف التاء مضمومين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذو ونيا ولو اعتبر الام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكن لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا كم يثبتها في الجمع ورجع الجمع في الضعف ايضا كاورين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء احر في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما الحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فقالوا واما حرون واورون فقد الحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حروف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يحمل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على عدوله عن القياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذو الرمة من قيس فارسينية تعلمن بنا

شيبا وشيبة تاء التأنيث وقال وماذا يبتغي الاقران منى قد جاوزت رأس الاربعين وقال غرات الوجوه صباحة الدين وقال
وان انا ابا حسن علينا اب برة نحن له بنين ويلزمها اليا اذا كانا في المسمى جمع سلامة المذكر وفي باب العلم واكثر ذلك
في الشعر وهذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقبا للاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع
العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابن زيد جعل نون مقنون معتقبا للاعراب لعل ذلك لان القياس مقنوون بياء النسب فلما
حذف ياء النسب صار مقنون فكانون وقوله بمعنى كنا لمك مقنوني الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقبا
للاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقنوين ورجلان مقنوين ورجال مقنوين قال ابو زيد وكذا
المرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجويزهم على جعل مقنوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع
المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقبا للاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد
هو مقنوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقنو مع عدم استعماله ولو استعمل لغلب وان الفاضيل مقنة وجمع على
مقنون كما علون لا على مقنوون وانما قلنا ان واحد مقنوون المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه
سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلا منهم مهلب لان الجمع في الظم المحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال
ان ياء النسب في مثل مقنوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقنويون واشعريون
واعجميون وحكى ابو زيد في مقنوين فتح الواو وقبل الياء فيمن جعل النون معتقبا للاعراب نحو مقنوين وذلك لتغيير عن صورة
الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون
البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون
وشذ ضبعان في الضبع التي للونث والضبعان الذي للذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع
ان بعض العرب يقول للذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي ينبني جزؤ الاول للتركيب ان لم يكن جزؤ الثاني مبنيا كبعلبك و
معدي كرب مثنى وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين كلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان و
اللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستأنفة وان كان الثاني مبنيا للتركيب كخمسة عشر او
لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذواسيبويه وذو وسيبويه وكذا ذو وخمسة عشر وذو وخمسة عشر وهذا كما مر
في الجمل المسمى بها ذو اناء بطشرا وذو ووتابط شرا اتفاقا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذوا ناشاب
قرناها وذوان شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى و
المجموع المسمى بهما اذا لم تجعل نونيهما معتقبا للاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر اسم اعرابان
بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته هنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والبرد يجوز في
نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويز في نحو خمسة عشر علما وما مع اعراب الجزء

لا
الاصح ان نحو
لدن غدوة مع
الجر بمن
كقبل وبعد
الاصح ان
اسماء الاشارة
كالموصول
الاصح في
وتجمع كلهم
لا يطلق نحو
سيبويه ثم
كل
علقمون كرام
وشذ قولهم
نحو بابه
كل

الثانية فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع مثله المضاف نحو عبد مناف ومحمد امتنا وعبدو مناوا ذا كان كنية نحو اثنتا اضاف للضاف اليه معاكقولك في ابو نزيد ابو الزنبور وابا الزنبير والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو وكذا علمين كانا او لا فان كانا لما قبل قلت بنو كذا وذو وكذا لو ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا لما قبل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عشرين وناقة ذات عشرين اولم يات لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنان كذا نحو بنان عرس وبنان لبون وعلى ذوان كذا نحو جمال ذوات عشرين وذوات القعدة الحاقا للغير العاقل في الجمع بالمؤنث على ما يجمع كساء من قولهم لايام معدودة وحكى لاخشن بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال أما اذا ما بنو نعش رضوا فقضوا بأنه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المؤنث ما كان

احرف الف وتاء وشرطه ان كان صفة قوله مذكره فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجرد الخاص والاجمع مط قوله المونث اى الجمع المونث السالم ولا يتناقض حد بنحو سلفاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسره الصحيح لمذكر ومونث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بتغير في مفرده بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ازمعه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد واما جلب له علامتان لتكون مذكرا دون جمع المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة الخ يظهر الحال المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المصحح مط اى لا يشترط شرط وهو قوله والاجمع مط وليس بسديد لان لاسماء المونثة بناء مقدرة كقدر وسقر وشمس ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المونثة الا علم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة مذكرة أو سلمى وخنساء او مقدرة كهند وذو وتاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كحرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بناء الوحدة لاكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالصدقات والقتلات والاكاريم كالضروب والفتول فاذا بقي ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكارم وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذو والف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والضراء اذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر لم يجز جمعه بالواو والنون كالافقا والباءات الى اخرها وذلك لاستدلاد ابو الجموع الا هذا او يجمع هذا الجمع ايضا مط وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مط نحو ان من اسمائهم ابن الحذ

جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل ما اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجئ وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه يجمع هذا الجمع فلم يقولوا لبوا القاف لقولهم جرابق وانما قالوا مع ثبوت بؤس فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجلات وصواحبات وبيوتات فلانها اكثر لقولهم كالب ان كان المؤنث صفة فلا بد من ان يكون فيه علامة التانيث او كان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال وعلامات او لا كصاهل وحمليا وبشرايات ونفساوات او لا ان يكون فعلى فعلان لونه كاحمر فانه لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما الذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما اجازه في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز الفتان كقولهم ليس في الخضراوات صدقة وذكر كل فعلان او فعلى سمي عن المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح صبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن لمذكره اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما تجرد من التاء وبين ما في التاء فان في التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو هن يحضن فالتاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء واما الجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق وان كان المؤنث المجرد عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختص المؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجال والمراة الصهصلق والمراة الجحرش جمعت بالالف والتاء لا مستكرهة تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطرد اصفة للمذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كاصافنات للمذكور من الخيل وجحافل اي صفات سطر اي طوال على وجه الارض وكذا ثبات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي الذي ليس كاميا الحاليات وكذا لصغير لا يعقل كجحيلات وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف اي الصغر فيجري على الموصوف وانما جمع للمذكر الموصوفين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكما غاير العاقل فرجع على العاقل كما ان المؤنث رجع للمذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتداء الذي هو شرط والجواب الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتداء ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر مجموعا بالواو والنون خرج عند الفقهاء فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة المؤنث ومذكرها وموتها كاحمر وحمراء وتيتاء شاة وجمله ان فعيلا قياسه لما كان للمؤنث كسينة ومسنة وخرج بالصفة الاسم الذي لا شبه فيه للمذكر والمؤنث كربعة وبقيعة وعلامة ومعطار ونحوها وكذا لا يجوز لا تجمع بالالف والتاء تقول في جمع بنت وابنة بنات لا جمع اصطلاحا لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بوعلى حذف اللام تسمحا

في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخ اي اخ بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام لنسيا والمثلاثي المذكر ومن للاكثر فيض
منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام وجمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات وفهنة وسنة وضعة
وذلك لخفاء الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه عالم بجمع جمع السلامة بالواو والنون ولا بالالف والتاء
استغناء بجمع التكسير وذلك كاملة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وثالث الردية اكثر كلمات ورقات لثقل الكسرة وقد
جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات
فيما يرد اللام وفيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفرادا واثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا
من اللام كما تناد في الواحد كالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة
فعنى سمعت لغاتهم لمثل لغتهم وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم
وانفرادا واثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام اسناً اصل الله عرقة تهم بفتح التاء وكسرها اشهر فان بقي انه مفرد
الالف للاحاني بدرهم او بقي انه جمع فتح نادر شاذا والمرقاة دن كالبوان مذكره جمع مكسر هو العرق في جمع بالالف والتاء شاذ
وتذكر كمثنيا من احكام الجموع بالالف والتاء وان كان المصدر كرهم في فتحهم التصغير فتقول كل ما هو على وزن فعل وهو موءنث بتاء
مفردا وظاهر كل عدد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كدرة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه
في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كمرات ردعة والذرع في جمع لجبة نجاز بفتح العين كان
في لجبة ثلثة فتح العين واسكانها والفتح اكثر تحمل الجمع على المفرد الشهود وقيل لما لازم التاء في نحو لجبة تكونها صفة للمونث و
لا مذكر لها يوثنا لجبة اذ اصل بنيتها صار كالاسم في لزوم التاء نحو جفنة وصعفة واجاز المبرد اسكان عين الجمع قياسا مطردا
وغلب الفتح في جمع رابعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في اصل اسمائهم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يجيء في
جمع امرأة كلبة نسوع كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره
نحو ظبيات وصعبات خلافا للفطرب ويجوز اسكان ما يحتمل الفتح من عين فعلات للضرورة قال دو الرمة ثابت ذكر عوذ احشاء
قلبه خفوق ورقصات الهوى في المفاصل وجاء في معتل اللام نحو اخوات وحدثيا سكون عينها وقد يقاس عليها قصدا للتخفيف لاجل الثقل
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يجيء نحو صوم كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا تحميت
واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون واد خلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود فد بزيت وودهم
وابليهم في الجمع جمعك نابلي واجاز مسنا اهلة الموتى قالوا فهم اهلا حول قبل ان يصيم اذا ادلجوا بالليل وقولهم اهلا وسهلا اي
الهاء اعتلالا اتوا لتعاضد بفتح هذيل العين للعيلة كجوزات وبيضات قال حويصة بن مشاذب ثم مشاذب وقوا في الشواذ ثلث عورات وانما
سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها بالقضاها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك
اجيء جمع الصفة وسكن المضاعف والمعتل العين فرارا من الثقل واما لم يقلب العين في نحو حوزات وبيضات عند هذيل الفاء لعدم

الحركة في الجمع كما لم يغلب في خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة وما فاصلة بضم الفاء وسكون العين كعرفات وكذا فاصل المؤنث كحمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعدات وان كانت معتلة العين جاز ان يكون كالصحيح او كسوط فلا يجوز الا اتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات ورومات لانهم غلبوا الفتح على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولات والنظم انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الامران الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او اكثر كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو فتى اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الا اتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فلم يرض على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ما ذكره الفاضل الرضي من ان الكسر لم يؤمن امات وفيرهم بالعكس والهاء زائدة بدليل الاسوة وقيل اصلية بدليل تأسيت على وزن تفعلت قال المحقق عند والياس اي وزنها فاعلة فحذف اللام والكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء في النصريف واما فاصلة بكسر الفاء وفتح العين فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو ظلات وان كانت معتلة العين فلا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز الا اتباع اجماعا والفتح الا على قياس لغة هذيل وعبارات في عدم تجويز فتحه تميل الى ان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كهلكى وان كانت اسما فكذلك عند الكل ويجوز الاتباع اتفاقا والاستثقال وجاز الفتح والاسكان لما مر ثم المعتل العين ان كان ثنويا او منع الالف لسبب الفتح وان كان اللام ياء كلية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لغاية باب فعل في الصحيح تكسيف بالمعتل اللام وانجاز السيرافي لقبول الكسر وقياسا على خطوات وان ضعف اللام بحركة الاتباع والفتح والاسكان والفراء منع ضم العين مطلقا في المضموع الفاء وكسرها المكسور الفاء المضموم العين الا لا فيما سمع كخطوات وغرفات **قوله** جمع التكسير لتغيره واحد كرجال او اوساس وجمع القلة اصل واصال واصلان وفصلة الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لاشتمال ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادة تين بانيته بهما بناء مستقلا فالمفرد صالحة اخرجه بذلك كما ان التأنيث مثلا اذا ضممت اليها الاسمين وتاء عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير بعض في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامتا التثنية لم تغير فيه كما لا يخفى على حالة ما التاء فيه بعدة فقد لا يرى في حد جمع السلامة ان يبقى هو الا لم يغير مفرده الا بالحاق اخر علامة الجمع وجميع التكسير اغير مفرده بذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بضمها واسكانها فيفيد حصول هذه التغييرات بعد سكون عينها فان قيل ان لو سميت بنحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعده لما فيهما لاجتماع الساكنين فجمعها مرة بالجمع السلامة بإثباته لاصل **قوله** وجمع القلة اصل الجمع مطلق الجمع على ضربين قلة او كثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان والكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل افعال افعلة وزاد الفراء

قلة كقولهم هم أكلة رأس أي قليلون يكفيهم أي يشبعهم رأس واحد وليس لشيء إذا القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس لا من اطلاق قلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها أيضا أسندكلا عبتا فيها للتشبيه في سلامة الواحد وليس لشيء إذ مشابهة شيء لشيء لا يقتضي مشابهة له معنى أيضا ولو ثبت ما نقل لكان النابغة قال الجعدي الا الستة قوله لئن آب الجعدان الغزيل بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما فقلت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على الجمع بالواو والنون جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة أطلقهما المطلق للجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في غير الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت ولم نعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كما رجل في الرجل وان لا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصول حرفه ولما لا يجمع الا جمعه كجاعل ومصابيح فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثم ثلثة ثم مع وجود افراد قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجهل وكلا سيفعل وانما يتبين هذا المصدر جار على هذا الفعل الى اصله وماخذ اشتق منه فيقال حمد حمدا المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ما نصبه وبين اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات وبين الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول او صلة ولا واو لصيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا ناقصا على رأي البصرية فان الفعل يشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر كضربت ضربا فضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل وفي احد التقديرين من الاخر وينتقض بما قالوا انجى ضربت زيدا اونزيدا وقم وضربت فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع مصاغ من اصل ويوخذ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من المسجح والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه بمعنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضربا مقصود نسبة الضرب الى زيد لتهتم بطلب بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا واذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العاملية والفاعلية قوله وهو من الثلاثي سماعي غير قياس تقول اخرج اخراجا وخرج استخراجا فجاء المصدر في الرباعي على وزن مصادر الثلاثي الى اثنين وثلثين غلب كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فياتي قياسا كما سيأتي

تقول مثلا لكل ما مضيه على افعل فصدره على افعال وكل ما مضيه على فعل فصدره على تفعيل وكل ما مضيه على فعال فصدره على مفاعلة ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يؤتى بنظير الماضي وتزيد قبل آخره الفا فان كان قبل الآخر في الماضي حرف مد كسرت اوله فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعل فعلالا وفي فاعل مفاعلة وفي فعلل فعلالا وان كان ثلث حروف كسرت الاولين تقول في انفعل وافتعل واستفعل وافعل واعفل اذا صاله افعلال واعوال اذا صاله افعوال وتفعل وافعال واستفعال وافعلال واعفلال واعيلال وتفعال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية تجلي المصدر فيما سأل ان ينطق له سبق علم بالفعل والاشتهر في مصدر فعل وفعل وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعلة ومفاعلة وفعل واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخالف القياس ايضا اذ اصله فيعال وايا ما في تفعلل وفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما كالاحلاق في القياس كالتفعلل والتفاعل ويجيء احكام هذه المصادر في شرح سندسة النصريف ان تم تم **قوله** ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا تقاسم معمولة عليه ولا يصغر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله بالاصالة قليل فان كان مطردا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان مقتضى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان يمكن لبعض المصادر عما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الا لفاظ الدالة على محالها فتقول اذا قصدت تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لسائح الحدث صيغة اما مجردة تقديرا كانه وسكانه كضرب في الضرب او بتغيير ما مع الحدث كما تخرج في الاستخراج او بتغيير ما مع الزيادة كضرب في اضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلثة معينا ويقتضي وجود ذكر ما قام به الحدث بعدها وليس تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وليس ما قام به الحدث فاعلا او يقتضي وجود ذكر لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من ما في لوازمه فتسمي تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور مفعولا مالم يسم فاعله فالمقتضي من وضع الفعل ذكر شيئين احد الازمنة الحدث الثلثة معينا وبعض لوازمه الاخر اهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولو يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بامكان ذكر منها اهم بعدها واما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لامكان الاغلب ما يمكن فيه ذلك ضم هذا الدليل عليه بالصيغة ايضا بعد ما طرح الباب فقلت اضرب بعد اضرب ونحن بعد نضرب بالالة السلف

عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل ولباقي اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما بجعل الحدث كان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكر اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام بك اوسطها او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل ما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقولك تعالى الله فاعبد لا من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو بل الله فاعبد وبكرا وغير المرفوع بالفعل ما كان ذكره اهم صار ذكر الفعل افضل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدرا مسندا الى شئ مذكور بعد لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه مسند الى شئ في اللفظ وانما وجب ان كل المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم يقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فرع الباب الطلب في العمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرع عامليته وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما كذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي لانه تابع للوضعي بل هو عقلي وقد قرر الوضع على العقل وانزال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الماهية الحدثية لا الى ما قام به فلم يطلب احدهما في نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولكن اسم الفاعل في نفسه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا احدا لاحد ولكن اسم المفعول في نفسه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فحملت عليه ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزم المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل لانه كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به علامة الاضمار وهو اضمار مستترا وان لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا اضمية كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا جوازه مضافه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول ونصب المصدر فلما مر في باب الاضافة قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى

كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فيا ذني مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل يخرجك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل و المفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر وطلب المصدر اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه اعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حروف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديرها بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا اوضربة اوضربا شديدا ضربت ان ضربت واما في ان ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان لمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه ينفي معها على المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اكثر واشهر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معمول عليه قيل لا يعني عنه العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول لان قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا يعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فسقوله ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما بمعنى صوموا ايا ما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون بحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل قوي عليه فيكون كما مذكور في المفعول معه هذا ما قالوا والا لم ار منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم زفني من عدوك البراءة والديك الفرار قال نعم ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة فلئن عنكم بوتة ومثله في كلامهم كثير او تقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول فالمانع من ناويا للمصدرية من جهة المعنى مع انه لا يلزمه اسكانه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخويه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تم ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبمجنون مثله بمجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا قول لم اقم لما سلمت لاهنيك بذلك قيل فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضعيف فيما كان في قوة ما عمل نحو ذق فانك انت العزيز الكريم وبما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حدث عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف احد يومئذ في قوله ثم فذلك يومئذ يوم عسير اسم اشارة وقع كان المراد به المقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله ثم ايا ما معدودات او كما يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد عمل المصدر كما مر في

المصدر بوجه قريب فانه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع المصدر وثنى ولا التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستغنى لذلك باعتبار المصدر لو لم يخل من ان يوتى فيه بعلامتى التثنية والجمع وهو مشتقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما جمعه بتثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يخل بغير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اذ تقدم علته قال المصاما ذلك لان التزام كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان غائبا متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء القياس فيه الى الاضمار المختلف على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فجعلا كشىء كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد ايضا طلبا للفاعل شديد مرجح العقل لانه محله الذى به يقوم وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قوله او الاضافة الى الفاعل جميعا فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجىء الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس فوقه اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل واما تاثيرا فى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجىء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم او لمجىء الفاعل بعده صريحا كقولك سرنى من رجم دار مريم ومصيف لعينيك من ماء الشون وتكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبنى اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبنى اكل خبزك ان اكل خبزك يجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجىء للجر وربتابع مرفوع نحو يعجبنى اكل الخبز الثمر واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا وقوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتنافر دخول اللام على ما يفيد المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة فلم يضعف بها كان عملها مشابها اسم الفاعل كما يجىء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات فى القرآن شىء من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال لا من ظلم فاعل المصدر الى ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يكون موصولا والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام نحو قوله ضعيف لنكاية اعدائه ثم قال الفراء يريد الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم اكل عن الضرب مسمعا فيبنى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستحالة الاسمية

فيه وقال في قوله اعدائه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطرا اي مفعولا مطرا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل الفرد لما ذكرنا من تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل اذ لو كان لم يقل الفعل قبله كما مر في المفعول المطلق نعم ينتصب بما يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فضل كما مر وانما يجيء انه بدل من الفعل جائزا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما نصبه سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل استتار استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق قال سيبويه العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبه يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقديران وهو المانع من تقديم المعمول واما خبر عامل قال المبرد وان لم يكن الفعل حاضرا لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز ضرب اضربا زيدا لان العمل للفعل لا المصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل واسم المفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم ينزل الوصف ثلاثيا منها على العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى الحمل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن حنيفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عندهم فكذا في عطف النسق فالاولى في الكل ما مر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يزيل الظاهر اقوى من الظاهر حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في بازيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فضل اي غلبة المظلوم بالحق وتميل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على المعنى المصدري زيدا في اوله ميما كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله

سقاك الغيث بعدي حيث ثويت عنيزة بعد عطانك الماءة الرثاعا اي اعطانك والعطن في الاصل اسم لما يعطن فيستعمل

لفظا انما الفعل والعامل الفعل لا شبه هو لفظا المصدر متكلم الفعل وجوب منه كما هو ظاهر كلام السيرافي والاندلسي

محل ما مر ما طلب المعقب حقه المظلوم

المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو زيد عدل اى عادل وبمعنى اسم المفعول كقولهم دار لسعد اذا دنت من هواك فتسوى
فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون محذوفا فى
المضاف اى ذا عدل وغور ومن ذوات هو الواو وفى التقدير الاول مبالغة كما فى الحديث تختم مرا لحديث كما ابتدئ
به قوله اسم الفاعل بالتنوين مرتفع لان قام به بمعنى الحدث وصيغته من الثلاثى المجرد فاعل ومن غير
على صيغة المضارع ميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اى مصدره ودلالته على الحدث
ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل مجموع ضرب ويضرب وان كان مذهب سيبويه
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى لفظ من والقائم
والحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لان من لا تدل الا على المفرد المذكر بلفظه وما ولعلها فضل التغليب
يخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسلم
الفاعلين لجواز زيد مقابل عمرو وابا مقرب من فلان او متبعد عنه ويجمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل
والمفعول لا يفهم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدوث حملا على الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول فى حسن حاسن الان او غدا
قال تعم وصائغ به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشاة مقوية وعنزة ران بقى ان قصد به الاستمرار يرد عليها عارض فوصفها
على الدوام كما فى قوله تعالى وكان ابواه يأتيان صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثى المجرد اى غير المزيد فيه
نحو خرج واستخرج قال المصرية سمى الى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من الثلاثى تكملة الثلاثى
فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل الا
الصيغة الآيلة على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ ولم يأت المفعل والمستفعل والمفعل ونحو ذلك بمعنى الذى
فعل الشئ حتى يتم اسم المفعل بل لو قال اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمنكسر حرج والجاهل وانما
كان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يحصل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير
الثلاثى يشمل الثلاثى ذا الزيادة والرباعى المجرد والملحق بالرباعى ومشعبة الرباعى يكون جميعه على وزن مضارع
المبنى للفاعل بميم مضمومة فى موضع حرف المضارعة وكسر قبل الاخر ان لم يكن فى المضارع مكسور كمنطلق حرج
منطارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم وقد قرئ ممتنين بمنتين ومنتن ورد المستقع
عن مفعل فيما عل نحو اعشب فهو عاشب او ترس فهو دارس وايفع فهو يافع ومنه قوله لعمر ورأى سلما
لرياح لو قرئ على بعض الثاويات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين مفعل بفتحها نحو اسمك فهو مسمك

واحسن فهو محسن والمعنى اى افعل فعلا حسنا فهو ملتبس بفعل حسن فى قولهم وفى مجيء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكون ذلك على النسب كما قيل وناشب اى ذو نشب لانه يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى المنسوب على الافضل لمكتسب بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقولهم نعم انه كان وعد ما نيا اى آتيا والاولى انه من باب اتيت الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا

قوله ويعمل عمل فعله لشبهه معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كان كذلك الاضافة وجب الاضافة معنى خلافا للكسائى وان كان معمول اخر فعضل مفدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب اخ زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل كما ذكرنا فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما فى ثم بهما كما فى اسم الفاعل او واقعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا يقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويتهما بما ذكر او وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف آلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما بعينها قبل واما وقوعهما بعد حروف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفى ونفى بصاحبه المبتدأ اما فى الحال نحو زيد ضارب اخواه او فى الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو مررت برجل ضارب زيدا او ذاهب اخواه نحو اقائم زيد اكتب جملا وقول ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدا او جملا ايضا معتمد على الموصوف لكنه قعد وفيه تكلف ولا سيما ان الحال فان يجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقولهم انا ابن بجدتها ذراعا عريا فنليل وهو الذى يسمى الحال الموطئة حتى لها الفعل معا لا الاولى كما قال الجزولى حروف النفى لا استفهام او حروف النفى ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك لا مضروب ابوه ولا عاد ضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ويفسر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والا محتش بحو نعم من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر فى باب المبتدأ قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى يعنى يجب ان يضاف الى ما يجئ بعده مما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية بهذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس عمرا بل السوط كما مر يكفيهما رافعا الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائى ان يعمل بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال بشرط ان يجئ بعده

ما كان بمعنى الماضى

معطى عمرا امس درهما وظان زيدا امس كريما وقال تم جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود عندي ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فلم يكن فيه الا عمل بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصام ينتاء ويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الا ترى انه لا يستغني ذلك في مثل هذا ظان زيدا امس قائما الزوم حذف احد مفعولي ظان للقرينة لا يجوز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وجواز في ذلك هذا ضارب زيدا امس وعمرا بالنصب لمعطوف هو مذهب ابي علي في انتصاب عمرا لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار هنا الى ذلك كما ادعى السيرافي في معطى عمرو درهما وضعف مذهب السيرافي بقولهم هذا ضارب زيدا امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل الثاني على اعراب الاول اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الا ترى ان معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كائنا موجودا في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما في قوله وكلبهم باسط ذراعيه بل القصد بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما فعل هذا في الفعل الماضي المستمر كان مختصة للخاطب بقصوله لينصب قوله اريت الاسد فاخذا السيف في فمه اقدر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته تكون معنوية ينعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضارب امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستقبال فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل اذا كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال ابو علي في كتاب الشعر والذي ان اسم الفاعل اذا دخل اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرا لم يوجد في كلامهم عاملا الا وهو بمعنى الماضي ولعل ذلك لان التجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فيتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره وقال ابن الدهان ذلك عن سيبويه اليس ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تقييد ذلك بانه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله وقلت والهم معتلج طوارقة من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ونحمل انتصب غدا برحلة وبين الظاعنين ولا استدلال بالمحتمل نعم ان كلا منا فيما ينصب مفعولا به او الظرف يكفيه الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب واللام بمعنى الماضي قليلا لشبهه

بالمفعول لانه معمول به كما في زيد الحسن اوجه وضعفه ما قال الظاهر وقول عن المازني ان انتصاب المنصوب بعد بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليست حرفا كما مر في الموصولات فليس في اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز اعمال اسم الفاعل والمصدر المتعديين باثنتهما الى المفعول به ان يعديا باللام نحو انا ضاربا لزيد ومجيئي ضربك لزيد وذلك لانهما انما عملا للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل اذا تقدم المفعول عليه كقوله تعالى كنتم للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لانها اختصت المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعده سماعا من نحو علم وعرف ودرى وجعل بالباء نحو انا عالم به للجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضارب وضروب مضرب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا مرتبة بالبصريين ثالثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين اللتين من الثلاثي عند هند للمبالغة قال وبناكر لزام وشحوج مغدة ما عمل الحرب واضعا اليها الكتائب اقول كلامهم انه لمجاز بوا فكها اي سماها وان ضروب مصل السيف سوق سماها هذا عد سوادا فاك عاقوة وربما بنى فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حسان وتراك من احسن وادراك وقال ثم شمخ محاوين ابدان الجزور ومعاصير العشيات خور ولا قزم جمع محوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها كليل موهنا عمل ثبات طرابوات الليل لم يتم فكليل مبالغة كال يعني البرق وشآها اي سآها والضمير للآلين ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لشآها لا كليل لازم ولو كان كليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فموهنا معموله على الجائز كما يوتى اعجبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا لما تخاف وامن ما ليس منجية من الاقدار وضعفه غيره وقال البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد في قدير فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انها لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة وقد جعل فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى قريب من المحسنين على رأي وقوله ام من يجيب الداع السميع يثوبني واسمائي هجوع اي اسماء الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر قال البصريون انما يعمل مع فوات شبهه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ايضا فانها فروع اسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة وشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن باشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل لابنيته المنتشة ظاهر في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل شيء المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زاحوا في قولهم عذرة بهم غيرة وقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وبهذا

دليل على ان العمل لها عنده قوله الثنو والجموع مثله اى يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة ظاهر لبقاء الصيغة الواحدة التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حمان به وهن نيم عواقد حبك النطاق فشب عنه مميزا قوله ويحوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعنى بالتعريف يحول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بمنصوب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت فى الموصول فى قوله أبنى لبيبة عمى الذاء فتلا المعلوك وكما حذفت الالف من قال وان الذى حانت بفلج دماء وبهم هم القوم كل القوم يا أم خالد واما حذف النون مع الجر كالمضاف فى قوله زيد فللاضافة ويشترط فى عمل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يجز به التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والجموع وليس بشئ ماذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسوف فرينا كانا جالكون للمعول نظرا لكينونته على حالة الفعل واعلم انه قد جاء فى الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف المجرين جواده الم يحام دون الثنى حليلها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدراهم عمرو كما جاء فى المصدر نحو قوله فهم قتلوا ولادهم شركائهم فان عطف على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيدا امس وعمرو فالختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولان ذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيدا امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ليبقى هذان الحالان فى ان النصب حملا على الفعل او بعامل مفسر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر والا شد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبدا ان عاهرا ذو مخرق قوله اسم المفعول ما اشتق ممن فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كمستخرج ومتخرج واعترض فى الفعل والاشتقاق كما مر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه بمعنى وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فوقع وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ويسمى اسم المفعول مع اسم الفاعل فى الحقيقة نحو المصدر اذا المراد المفعول به بقرينة ضلت به الضرب اى وضعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر كالمجرور وكان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة المضارع كما فى اسم الفاعل فيقال ضُرِبَ لكنه لما ادى هم حذف الهمزة فى ابتداء الفعل المفعول قصد التفريق احد هما للفرق ضموا الثلاثى لما ثبت التغيير فى اخيه وجعلوا اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كضارب لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى اكثر ما هو كذلك نحو ضيغم فى ضارب يعلم فهو ملحق بالاسم العلم من افعل فهو كضارب لكنه فى موضع الزيادة وفى عين الحركات ضموا شبهة بواو الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو

مستشغل قليل كمتغرد ومطول وعصفور ففي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كما مر على فعله لان
ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الثلاثي من الاشباع كقوله اذ نوفي نطول وصيغة من جميع الثلاثي وغير
الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر كما مر في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني
للمفعول وقد شذ اضعفت الشئ فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل في
ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل حاله
في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته هنا نحو زيد
معطى غلامه درهما فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زائد كما مر في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل
على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل
فان كان الفعل متعديا الى اسم المفعول منه بلا فاصلة حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول
منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يبقى المذهب كما لا يبقى ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء
اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور فتخرج الى السبيل فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف
الجر نحو رمي عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول الى المفعول به والمفعول هو المصدر كما
ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فيوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان
اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد انّ الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول
اذا اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كقولك الخلال او الخوخ زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلاما
فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا حقيقيا نحو
مقتول نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام قتيل الطف لعنوي الله قاتله قوله الصفة المشبهة ما اشتق من
فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتقدمين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم
المتعدي بحرف الجر كمعدل عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار والدوام يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه
يشتق من اللازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث فيخرج عنه نحو ضامر وشارف وطاو فان كان بمعنى الثبوت لا نوعه في الاصل للحدوث وذلك
لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وصنائع عند قصد النص على الحدوث
وللذكر ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
لان الحدوث والاستمرار ضدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا وحسن سواء
كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد الضدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو
الاتصاف بالحسن مطلقا لكن ايا ما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت

كان في اسم الفاعل وموضوعة لاستمرار الحدوث وهو عدم الانقطاع عند مادة الحدث والمبدأ فيها حقيقة لعدم تحققها الا حصول الحدث فقوله

ثبوتاً فلا بد من وقوعه في زمان كان الظرف ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسناً فيما مضى او سيصير حسناً او هو الان فقط حسن فظهر ان في الاسم ليس وضعياً قوله وضعتها عاقلة لصيغة الفاعل على حسب الشائع كحسن وصعب وشديد وتفعل عملها مطلقاً ضيغ الصفة المشبهة ليست قياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض ادرج واعوج على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق منه فهي بمعنى ذو ومضافة الى مصدر فعلها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعاً والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتونث كما ان اسم الفاعل تثنى وتجمع وتؤنث ومرفوعها لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لم يثن ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربهم عمل افعل فضلاء على سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من ثلاثي الغالبة نحو طاولته فطلته طولاً فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من ثلاثي الغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يرد ان باب الغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي المبني منه افعل التفضيل ثم ان المبني ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تقدم الافضل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب الغالبة لان جميعه سواء فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيداً وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المفضول الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب الغالبة فلما علمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على معموله كما في باب الغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه احق في الزيادة في الطول من بقية القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من الغالبة دليل مباينة لمعناه فلا يقال العلم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها فيقدر بها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يقدر به ذلك ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة يقدر به ذلك قلنا فالجواب عن قوله وتفعل عملها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتسليم مسائلها ان تكون

الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع و
منصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر
على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكل حسن الوجه حسن وجهه الحسن وجهه الحسن وجها اتفاقا
ممتنعا الحسن وجهه الحسن وجها واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير احد هما حسن ما ضميره
حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا فضميرها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع
واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو اما ان تكون باللام او مجردة
عنها وهذه قسمة حاصرة وانما قسمها بحسب اعتبارها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفة وقد تقدم ذلك في باب
النسبة واللام هنا في عملها لا في ايرادها فانه قد يكون معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا
عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك
الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صار
منها في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المفعول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجهه
كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكل الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجها اثنتان من هذه المسائل
الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه هكذا
اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانهم تقدموا منعا
فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما فاتها لعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة
المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة ثم الحسن الوجه و
الحسن وجه الغلام والحسن وجها بي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كالحسن الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه
باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه
لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف
الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها نوع الاضافة المحضة فاذا لم
تكن مثلها لجواز تعريف المضاف للمضاف اليه معا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو
تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة المجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها

وذلك ←

بالفتح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل صناع اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويلجأ ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا تعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف التحقير مع الاستغناء عنه بالمستكن في الصفة والذي احوجها بالفتح نظرا الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن عصفور استدلالا بفتح السكون وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى وذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على قوله ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعل لها في المعنى اصلا وهو ممتنع لاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوا في صورة المفعول الذي هو اجنبي عن ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستكر في الظهور اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير ما هو في المعنى حسن فكانه مضاف الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد اقله وعبد بطنه وصدر بلاه وطيب بخلاه والشذوذ سيبويه لا يستدل على مجيئها في الشعر فهل السماح اقست على ما ذكرناه كما ذكرناه فيما مضى والاعالي جمع اعلى وقال المبرد الصغير في مصطلحنا للاعالي اذ هو جمع وسعي الشيء اذ هو للكثرة وليس للكثرتين الا اعليان وانما جمعا بما جوطها كقوله ﷺ الهم للبيتك وتستطار فالاف في تستطار اراد بجم الى رهائف لانه يجمع الصنفين بخلافه قال جوننا مصطلح الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جوننا كقولك زيدا حسن الغلام اجيء بمثله اي مثل الغلام ويعني بمصطلح الاعالي ما يحتج الاعالي وهو الوضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجوانب وارسلا تكسيت ما بينهما جونا اسوح وما ذهب اليه المبرد تكلف الطرح سيبويه ومن الكثرة الى الكثرة مستدلتان اخريان شيخان عبد القاهر استحسنهما المعرب وهما الظهور في جهة وحسن وجهه نصبه المحمول بها وجهه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا لانه يتنزل في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها كثيرة في الاسم الصفة الرافعة للظاهر المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فان الضارب هو غلامه بمعنى ان اضافة الشيء الى نفسه انما هي مستقبحة في المحضة وهي اصل لغير المحضة فجاز المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى كما ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل وطأة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر امتنع كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد الجر ليس بمقصور اذ بانه لكنهم جوزوه بها على قبح في السعة ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جاز منه الاضافة اليه او لا كاية الظهور ميتين في الجر وانه كان قبله منصوبا

قال الفقير اني من تفانه آكوم الله واحفه سرانهاتم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه و
حسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل
ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في مشغول الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما وجهان
حسنان والقياس كثير الاستعمال الحسن بهما وحسن وجهه على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اه.
انتهى المعمول في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف لوجه بالحسن فنصبت وجهه على التمييز ليحصل له الحسن
اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب بدير
بحمل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن اجرار الوجه مع اللام
فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف لوجه باللام التي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف في هذه
قائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير ان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل
على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا
الوجوه ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في المذكر المفرد فاعدون غلمانه وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى
دالة على صفة له وفي نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن
وجهه او كانت غيرها كزيد غليظ الشفتين اليم وزيد ابيض اللبة اي شحم وكثير الاخوان اي متعرفهم فيحسن اذن ان يجعل
صفة سبب كهذه فيستتر ضمير في صفة سببية كما يستتر في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى نسب
اول للجريان الصفة لازم فاعلين ومن ثم قال سيبويه مرفوعها على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يباشر الفاعل فان لم يجز اللفظ على
السبب نحو زيد وجهه حسن او حرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوره لم يجز استتار ضمير
المسبب فيها فتقول زيد اسود فرس غلام الخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب يتصف
بالوصف المذكور فتجوز ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير فسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه وان
قيل ليس بدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم
من كون الثوب سببا لزيد لا من صفة السبب انما حسن جيان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحريري
بابا والعقود كلها تتعلق بالعبرة بما ذكرت و منشأ له لا قبحه ولا في غاية الحسن وجه اذ كل ما ذكرنا
في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقته للمعمول لاصله في التعريف وأربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة
وهي الحسن وجهٌ وحسنٌ وجهٌ والحسنُ الوجهُ بجر المعمول في جميعها والاولى ان اقبح من الاخريين لعدم موافقة

المعمول فيهما كما مثله في التعريف ووجه الجر ان الصفة من صلة الموصول وحذف الجار مع الحرف قليل ثم وجه
وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بالاذن من الضمير المستتر في الصفة فالهاء في قوله نقية مفتحة لهم الابواب وهذا
عمل الدم بالاذن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من الضمير العائد الى الموصوف وفي الاغلب وقال الكوفيون اللام
في الوجه بدل من الضمير كما في قوله نقية الجيوب الدرجه فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال
اللام من الضمير فيما اشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومستدلان فيهما وجه حسن لكن قال استعمالها اتى كما
في الظاهر فالحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنها فلكون النصب على توطئة للجر وهو حسن كما مر واما
استكثار ظاهرها فلنصب هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتعريفهم تفسر
المميز كما مر في بابه وتلك مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن في وجهه بجر وجهه كما مر مسئلتان باطلتان اتفاقا والحسن وجهه
الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثمان عشرة مسئلة وثلاثة ان تفاضل المسائل الثلث الصحيحة المعنوية
في السعة نمرة واحدة فتفول لما استكن ضمير السبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اضيف جريها على السبب واستغنى بها
لصفته في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب لصار السبب كالفاعل لصحيته بعد الفاعل الى الضمير المستتر فنصب
تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه
كما ذكرنا فلما استتر ضمير السبب في الصفة استفهم هيئة في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما كان محتاجا اليه
ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه
كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو قلت ابه فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان
الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى
عدم حصول التشبيه في الاضافة اللفظية فيما ذكرنا امتناعهما قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله
ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير عمدة
فاعل مبتدأ بها الضمير الضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها
فان كان في المعمول فهو ظاهر الدرة وجهه او الوجه منه فان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث
لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند
افراده وتثنيه وجمعه كما ذكرنا في باب الفعل ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكم اذا كان

مضاف الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا الوزن وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضمر هو هو حتى الحكم مررت برجل حسن وجه غلامه ورجل حسن وجهه ابى غلامه وكذا الوزن وكذا ان كان فيه ضمير هو لم يكن مضافا اليه كقولك رحيب قطاب الجيب منها قبة رجل حسن وجه يصونه وكذا حكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام وحسن وجهه ابى غلام وكذا لو زدت قولك واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعنى باسم المفعول غير المتعدى المصوغ من الفعل المتعدى الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدى الى اثنين وهو المتعدى الواحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدى الى ثلثة هو المتعدى الى اثنين نحو زيد معلم اخوه وعمرو اكريما تقول فى اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ النسب فى اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى نحو زيد معطى او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا اجريتهما على معمولهما الرفع والنصب والجر ايضا لانهما فرعا كما مر فيجرى فى كل واحد منهما الثمانى عشرة مسئلة وكذا انما يجرى استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان بحيث لصاحبهما التقدم وصف بالنصب او فوعهما بمضمونهما كما قلنا والصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو فى يده قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعطوف ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول الالزمين فانه لا يحتاج لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فمن البين امر المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب الفاعل واجره اجراءه مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه فيجرى فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا يعمل الصفة المشبهة فى الاجنبى كما يعمل اسم الفاعل والفعول بل تعمل فى سببى فقط وليس اطلاقهم على هذا القول بوجه بل تعمل فى غير السبب ايضا كان فى مفعول اخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب فى داره نوم وكل الى المتكلم على حرف الاستفهام او النفى نحو احسن الزيدان وما احسن الزيدون فانه لا ضمار حتى تحمل فى سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع الوجه كان وجهها وان لم يكن سببا لزيد لانه سبب الجارية التى هى سببه فيجاز حلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذى اضيف وجهه اليه راجع الى جارية التى هى مضاف الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة ورجل قائم غلاما لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جوثى مصطلا كما مر لان اصله جوثى مصطلا اما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليها فلما حذف الاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى

واستتر في جون فصاجونتا وادخل اللام في اعالى لتعرف باللام كما كان معرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاضافة ضميرا راجعا اليه لقد ذكرتم وجعله مثنى لكون الاسم هنا في معنى الاعلين فليس عندي اذن مزيد حسن وجه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير هنا من وجهه كما حذفت من اعاليها قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره بينقص نحو فاضل وزائد ولغا ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى في الفعل المشتق منه لا ينتقص نحو طاول اى زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم فاعل المبنى من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل الخ والمصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فحففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليكن ليس بلون ولا عيب ان منهما افعل لغير مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد وبنحو مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل

وقد يجيء للفعول مثل اعاد والوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ابيض وارجل من ابيل والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين الخ اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من خيف الحمائم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منه فعل ايضا وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة كان وصار فانه لا يبنى اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والاصل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا مانع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك عينا اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما انبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فعل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم وانبس موضوع له بل هو لنفي المفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابئس واليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يخبر به عن بعض البعوض الطاهرة كالعلو والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو حرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي مزيد فيه نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج و اخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان ادرجت بنائه من غير حذف شيء منه فواضح لاستقالة ان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان ادرجت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت خ في دحرج ادحرم لجاز انه من تركيب حرج وكذا لو قلت في تركيب خرج اخرج حذفت الهمزة لالتباس باخرج من الخروج وكذا في عزم من المشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصرنا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا نحو

ثلاثي وقوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما باخر ولو قلت زيد الاسود جعلته على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى فحم وسواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان اصل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يستثنى من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو كان البلد من فلان واحمق وارعن واهوج واحزن والد واشكس واغبى واعجم واثوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل كاحمى وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واعجم وعجماء واثوك ونوكاء فلا يطرد هذا بيض بعليله بان منها افعل لغيره فلا يصح ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان كذلك فانها على افعل واضل ابيض واسود واحمر واصفر فحمل كلها جاء من الثلاثي عليها واما العيوب المحسوسة فليس المقام محل لمزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب الواو فيهما جملا على اعور واعور ومالم يجيء منه افعل ولا افعال كالجرب والقمل والعرج والعمى لم يرد منه لكون بعضه مما قبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض فقالوا انهما اصلا الالوان قال بيض من لحف بني اباض وقالوا انت اسود في عيني من الظلم وبما عند البصريين شاذ قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعتد بناء افعل التفضيل من الفاظها وذو الزيادة والنماء والالوان والعيوب الظاهرة يبنى افعل التفضيل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غيرهما على حسب غرضك الذي تقصده ثم يوتى بمصدر ذلك الفعل الذي امتنع بناء افعل منه فتنصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو انا اقرب عودا واشد بياضا واكثر جزة واسرع انطلاقا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس مزيد افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم من فلان وكثير مجيئه فالة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وتزيد التي قبل ثم تبني منه افعل التفضيل فتحذف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني فياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب زيد اضرب الناس وهو اكثر مجيئا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب بنية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوا مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فعنفرد فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فاراد واحدها اظهر من الاخر فجعلوا في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاعلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاعلب احترازا عن نحو مخبون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي

اسم الفاعل مع انه اكثر عملا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم الدال عليه حقيقة وقد استعمل في المفعول ايضا
على غير قياس نحو اعذ واشهر والوم واشغل الى آكثر معذورية ومشهورية وماوسية ومشغولية ومنه اعنى في قول
سيبويه وهم لشانه اعنى **قوله** ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا اومن او معرفا باللام فاذا اضيف فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل
الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة وهو المتوسط فيجوز
يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي
من مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم انه يلزم استعمال افعل
التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخرج عن الجميع ولا يخرج اثنان منها الا نادرا واما ما لم يخل من الجميع لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
بالالام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور
معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل الى ذلك الافضل الى الشخص الذي
قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى
عن ذكر المفضل عليه رأسا او خلا عن ذكر الثلثة خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم به فهم المقصود من وضعه
فاذا علم المفضول جاز حذفه غالبا اذا كان افعل ممن كما تقول ابنك اسنّ ام انا فتجيب بقولك انا اسنّ قوله تعالى الله اكبر و
قوله تعالى سماك سماه بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول ... ومن لا يسعلم انيا للموت ادنى اذا ادنيت الى الاسل الحرادا
ويجوز ان يقع في مثل هذا الموضع ان الحذوف هو المقتضى اليه اى اكبر كل شئ واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين
لكون افعل غير منصرف فاستتبع ذلك واما نحو جواز فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه ويجوز ان يقع ان مع
مجروره محذوف اى اكبر من كل شئ ويقل الحذف في غير الخبر نحو جائني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك بل
افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها وانما يجمع
من الثلثة المذكورة شيئان لا ترى كل واحد منهما يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد
منهما الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قولهم لست بالاكثر منهم حصى واما المزة للكثرة فقيل من فيه
ليست بتفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل
من عيسى فهو محمل الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في
قولهم ثربت محملها لا والخير منه زهيرا نعم ذخرا الذاخرينا ويجوز في التبيين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام
يتعلق به من اى بالاكثر اكثرهم والخير خير منه ولا مانع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذ لم يكن المضاف اليه مفضلا

في اسم التفضيل

٢١

عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما يقول شاعر ببغداد لكنهم لم يستعملوا لان هذه الاضافة دالة على ان صاحبه افضل مفضل على غيره معلوم فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يتم الحجر بهمز التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقولك على الاصوب يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدر محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل يوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندك ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال اللهم ابدلنا بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر كانه ليس فيهم خير وابدلهم بشر منهم اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا واوجب النار اختاروا النار وبقي في التهكم اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل العرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاوت عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعد بما عن الشعر والقول واصل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل بمعنى مثل ما في قولك بنت من زيد وافضلت منه فتعلقت بافضل الستعمل بمعنى تجاوز وبان بل التفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة باصل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت بزيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيها لمحض فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه ما نقدت من نزول البلاء بجميعك والنقص في قوتك اصدق دليل على من ان تمكنك او تعرك اي بائنة متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب فيجب ان تجعل من التفضيلية اصل التفضيل لانها من تمام معناه وتدل معموله قال فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصوت من ربيطة مان مستهم وقد يفصل بينهما بالو وفعلها نحو قولك هي احسن لو اضعفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستترك الزبا فشرادها من عقائل الوح الجواء اعلى سنتي ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيدا او مضافا اليه نحو غلام ايهم اكرم انت قوله وقد اضيف فله معينان احدهما وسواء كثر ان يقصد الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا لان وضع افعل التفضيل اشيء على غيره فلا بد من ذكر المفضول وليس في لفظ من اضيف اليه ما يدل على انه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفصلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقولهم في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لعرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض الى التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكرنا المصير بعد هذا وهو قوله لا فضل حيتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله

والحاصل للفرع لا بعد الاصل فمقول لفظ الافضل يدل على انه صاحب بأصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شئ اخر و
الاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما ذكره في باب الاضافة فليراجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان افعل تفضيل
الخ الكلام قد يفهم الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد نسبة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من
سواه منهم لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو صارع معبر
وحسن الشام كملا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا للمعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك زيد
عليه السلام افضل قريش يعني افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس من اخلاقهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته حتى يفيد دليل انك لو سألت عن عدة اخوة يوسف يخبرك عدهم فيهم لا نه خرج عن جنسهم
فيه بل يدخل لو قلت حسن الاخوة او احسن بني يعقوب فان تضيفه الى غير جماعته نحو فلان اعلم لبغداد اى اعلم ممن سواه وهو محض ببغداد
لانها مثلا او مسكنه وان قدرت المضاف اليه اعلم اهل بغداد فهي مضافة الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الاوجه
الخ يعني ول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يفيد تفضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغ على هذه
الصيغة للتفضيل لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فان فضل التفضيل يميز عما يشاركه وفي هذه الصيغة من الوصف
بكسر الهمزة والاسم كما تقدم في بدء النظر بين التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك اقل
قليل فدام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان
او الزيدون والهند والهندان والهندات افضل من كذا او اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فان
اضفته وارد ت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك
لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب من مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى
ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور من مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزاء مفضوله
الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما ودونها في الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى
مجرى المصاحب من لمشابهته اياه بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه نحو قولك لقطاهم المائعة من القضيم وقول ابن السراج وابو الدهقان
وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب من ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومن يجب
الجهول وما ذكرنا اولا واما اذا اضيف بالمعنى الثاني فلا يشابه المصاحب من افعل يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا
يشابه المصاحب من لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التعريف فيهما مثنيين وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل
انما لم يضف الى الذي ممن لمشابهته لفظا ومعنى افعل النجب الفعلي غير المنصرف اما لفظا ظاهر واما معنى فلانه لا يتجب من شئ
الا وهو مفضل فهذا يتبينان من اصل واحد كما يجئ في افعل النجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة
التفضيل اليه من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل النجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام

والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنع من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الامران معا التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يخرج عن المنصوب الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل قوله انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة وخرج عن تجرده عن معنى التفضيل غالبا كونه باسم الفاعل والصفة المشبهة فيأتي ساعد المدرسة عند غيره وهو الاصح قال فتحتم باللام زيد افضل القوم اصغرهم او اكبرهم في صغير وكبير او قال الاخفش هو لك عظام من مالك اعاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اي ليس شيء عليه تعالى اهون من شيء وما كان بهذا المعنى فالتزموا تصحيحه افعل فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب لان هو الاصل في افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه اصل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول لكنهم ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته وقال بعضهم صيغة اول من وال اي نجى لان النجاة في السبق وقيل اصله اءول من ال اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر اصله مشهور قلبت الهمزة في الوجهين واوا لانضمام ما قبلها شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال قلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت لوا والاولى همزة وتصريفه تصريف افعل التفضيل واستعماله عمن مبطلات لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح واما لزوم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري فانه جاز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما لزم في نحو اصل جمع اصل على ما يجيء في التصريف عند من قال هو افعل من وال اصل اولى وولى قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اوم ومن وهذا راجع الى اصل الهمزة في قرائة قول عاد الى قوله لانه جمد اولا وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين قول كما سبق معنى وتصريفا واستعماله تقول في تصريف الاول الاولان الاولون الاوائل ولا اول الا وليا ولا وليا الا اول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اول لهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على الصحيح لا جرم استعمل منه فعل كما حسن فيما استعمل منه آي كاحنك خفي فيه معنى الوصفية وهي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم اي دو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر صفية اول بسبب تاليه بالمشتق وهو اسبق صدا مثل مررت برجل اسد له جرى فلا جرم لم يعتبر صفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوم اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذهبي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كما قيل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر الخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول عمر احمد اولا باديا وبيّن ما ترك له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما قبله ظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري وانا لاوجل على اينا تعدو المنية اول ثم اول وقد غدوها بين قتيبة مذ عام اول برفع اول صفة لعام اول عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا فانه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزاءه

٥٣

فصعفه اول عامك اسبق اجزائه امام الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بعض قبل ذلك لكان عامك في المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول بمعنى اول من عامك و يكون الظرف صفة لعام اى عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل الزمان زمانا توسعا ولا يبعد ان يقع صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف كان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ٭ ولا عاب الا بين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ويقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس مارأيته وزاولي من امس فان لم تر مذ يومين قبل امس قلت مارأيته مذ اول من اول من امس ولا يجوز ذلك واما اخر فقد انحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في بابه لا يضاف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة الا قبل ليستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من متغيرا مع المجرد طابق ما حوله تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجر الدنيا والجلي عن اللام اذا كانتا لدنيا بمعنى العاجلة والجلي بمعنى العظيمة فاسع في سعي دنيا ظالما فمذ يدث وقال ٭ وان دعوت الجلي ومكرمة ٭ يوما سراتهم فكرام الناس ادعينا واما حيث فلا تنفك عن اضافتها الى الشيئين المذكورين فانحى عنهما معنى التفضيل واما حسنا في قوله تعالى ولقولوا للناس حسنا فمن قرأ بالفتح والسكون في قوله ولا يحزن من احسن يسوى ولا يحزون من غلط بلين فليس بنائيا بل هو احسن واسر بل مصدر ان كالرجعى والبشرى في قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان شيء من معنى الفعل سببا او عاملا فيه سببيا عاملا الاول على نفسه بما عاملا غيره فيه نحو مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه يجعل حسن مع الهم لورصوا الفصلوا بينه وبين معموله باجنبي هو الكحل ولك ان تقول ان في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل طول الشاعر من رمن على وادي السباع ولا ارى ٭ كوادي السباع حين يظلم واديا ٭ افل كركي ثوى ثانية ٭ واخرق الاما وفي الله سارما ٭ ام علم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا الاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة ولا يرفع الاسم الظاهر في الاغلب الاشهر الا بشرط كما يجيء فحكي يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار ذلك الشرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه و برجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ورفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا الفعل لا يحتاج الى فوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعمل دال على الفعل الناصب له قال نفر هو اعلم من يضل عن سبيله اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله وكما قولك واضرب سنابا مسيئو الفوا شنا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ما يضارعه واما لان نصبه ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به هو لا يرفع الفاعل الظاهر بالشرائط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا و يتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنائه افعل بالام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز ذلك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعدى الى المفعول نحو ضاربه لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في افعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل

اول اجزاء عامك

ان افعل التفضيل ضعيف مشابهة فعل معنى ولا الفاعل ايضا

المصوغ منه والباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به جهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الاصل بذلك الحرف تقيم نحو انا امرء منك بزيد وامرء منك بالشتاء وتتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام لان المفعول لا يتعدى بحرف جر مرتين لفظا ومعنى الا شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع كقولك درست اليلة يوم الجمعة شهر رمضان وقولك اقمت في العراق في بغداد في رمضان في الجامع يوم الخميس من اكل واستغنى عن الصغير لشهرة الخبرية وان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد لعمرو الى مع عمرو واتفقا لفظا نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه الاضطراريه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون اذا مفعولي افعل والفعل مع مفعوليه الاول عند الفريقين الى اذا اكسى منك لعمرو الكسوة الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل لوجوب لا منصوبا ولا مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقول صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاول ان يريد هو انه لا يجوز حذف علما زيد منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله ان يقال علم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واشهى الي واعجب الي والبغض الي ومقت الي واكره الي لان افعالها مسندة الى المبغض والمحب الى ايهم كقولك تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد وانشر واخفى وقدر مر انه غير قياسي يتعدى الى المفعول من الى هل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل لصوغه على هذه الصيغة فينصب افعل التفضيل الطرف لاتحاده برابطة الفعل والحال الشاهدة له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يحلو عن معنى الفعل ايضا نحو انت اوفى خلا قوله الا اذا كان الشيخ ابا هذا شرط رفعا افعل التفضيل لفاعليته الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينيه الكحل في عين زيد فجعل الرفع اذا قياسا مستفلا بالاضعف قوله لشيخ هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اي افعل التفضيل لسببي المتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببي والسبب وان حسن في مثالنا جعلة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسببي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاولى اي صار افعل وهو مجملا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير المجرور بمن اي واذا اعتبرت غير تلك الاولى مفضل واذا اعتبرت الاولى وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي المفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاولى فاضلا وباعتبار الثانية مفضلا على هو لاعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاولى مفضول او حالا باعتبار الاولى وثانية حاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاولى مفضول فالكحل الذي في عين زيد افضل الكحل

المفعول الثاني لافعل محذوف مع الفعل المحذوف الاول

المفعول الحاصل لصوغه

الحال

الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وهل يتفق اتحاد على انه لا يتعدى الفعل او شبهه بحرفين مختلفين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بالاحرف عطف كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان من الاول من الضمير المرفوع في مفضل الثاني من قوله نفسه اي متلبسا باعتبار الاول ومقرنا به كما تقول ضربت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول الخ بالنظر اليه لما اعتبر الشيء ظهر اليه ولعيت حالي قوله في عينه حسن الكحل اما تمام سيعمل اضل لانه لم يكد لفضل مزيد كميه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر فحسن بمعنى حسن الذي مر ايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فضل اضل لان له وهذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي لوحوظها نظرا في جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لا يجيز مررت برجل احسن منه ابوه الخ اي اكثر من حسنه كما يجيز احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد فقوله مع انهم لو رفعوا هذا لفضل سيبويه وهو ان افعل اذا عمل عملا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل لا يعمل الا اذا عمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني بهذا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الذي لا تتعلق له بذلك العامل بوجه كيف الكحل مبتدأ وافعل خبره فانه يتعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل بهذا اجنبيا لان المبتدأ معمول عندهما الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وقلت فلزم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه بالاجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وهو لا يجوز او يقال سيبويه يطرح مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الاخفش جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا مانع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رأيت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهان احدهما من الاول وهو ان تجعل المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول يدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين الخ عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل دخل عليه كذا التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى وكان من التفضيلية مع مجرورها مقدرا بهذا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل

هذا الحد وقوله كونه مثبتا

على ان يكون مثالين لما سيأتي من قوله

لا يجوز

الفصل بين العامل والمعمول

الفصل بين العامل والمعمول

من قولك كعين زيد اى عينا كعين زيد عينا الحسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اى كعين زيد ولا زيد فيها ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولاشتمالها يحسن في المطبوع في الموضعين اعتماد اعلى وضوح المعنى فقولك ما رأيت كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للمبالغة لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر النقصان في اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة واما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع للدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين هو بها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كواد السعى واديا انتصب واديا على التمييز كامرّ في قوله كواد السعى احامنه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كواد والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بافل بدلا من كواد السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير افل به راكب منهم بواد السعى واخوف به راكب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حيربظرف لمعنى التمكن وادي يشبه وادي السعى وقد ظلا صرمتا قوله ما وفي الله مصدرية على حذف الضاف اى وفت وفاية الله وهو ظرف لا نحو في وهو بمعنى المفعول كاشتر احمد قوله قلية اى شيئا وتوقفا وهو تفضل من تركيب ابر كحيي توبا في اى تذنبت وهو منصوب على التمييز من افل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا لمضاف المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واقل ثايه راكب نوق ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به راكب منهم بوادي السباع هو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا افل به راكب ثايه من واد من السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى وتقيد مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم وتاء التانيث الساكنة وتاء ضمائر الفاعلين فقوله الفعل ما دل على معنى وتقيد مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الحرف

سوف بحذف الفاء فوق سوف فدرين سبع بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وليسكن الفاء لتوالي متحركين وهما الساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف لانه بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الجزم عبارة عن حذف الحركة او الحرف وهما لا يتصوران في الاسماء لان حذف الحركة يخل بالاعراب وحذف الحرف يخل بالمعنى لان الاسماء لا تحذف حروفها الا في النداء وهو قليل فلا يبنى عليه حكم كلي ول

لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله والحق تاء ضلت يعني به اتصال ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يسمى مثناه ومجموعه جمع السلامة بالالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفاعران في الجمع واوان فان لم يجتمعا استثقل الاخر وان حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله انتفى ماض على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير لوقوع المخرج والواو قوله ماض دال على فعل وحيث لا ينتقض بامس ومحوه وانما لم يخصص بالتصريح لحفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك الى قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم ثم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ليضرب نحو خرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس خرج فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء لايقاعي من امثلة الفعل نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وبيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجده فلذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق في مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان المضي يضاف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي امدادا عاليجوز رحمك الله واما اخر الخ قول عليه السلام في نهج البلاغة اَجَزَءُ امْرِءٍ قَرَنَهُ الى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين انه مزجيت ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع وصار ثم يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا ضلت وان ضلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه فان والله لا عذبنهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناه وبدخول ما النافية عن الظرف المضاف نحو ما اخذ شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان الى ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذا يحتمل الطلب للتفريع كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدا او صفة لنكرة عامة كقولك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيها رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله

كلم الماضي غير واحد كما شرح كان فيه معنى على المضي نحو وان يشاء اكن قبله وينقلب اليه ايضا بدخول

مبني على الفتح اما بناء وفعلا الاصل لما ذكرناه في اول الكتاب واما بناء على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب لمضارع لما شابهما المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لتثقل الفعل لفظا اذ لا يخلو ثلثيا ساكن الاوسط بكاصاله ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما وللتصوكثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخر كاهذا اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما كان الضمير المرفوع المنفصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء وهذا قالوا اصل هدبد وعلبط هدبد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن ما لعدم توالي اربع متحركات فاذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة للمتكلم مفردا او مع غيره والنون له مع غيره والتاء للخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة واليا الغائب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غير اذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث قوله اما شبه الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لمضارعته في اللفظ المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فصار اخوان رضاعا ثم تضارع الفعلان اذا اخذ كل واحد منهما مجلبة من الضرع ونقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس بيانا لوجه المضارعة بل بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والتاء وههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الكلم تغير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما في قولك زيد ضرب فكاف ونون في الترفة قوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه تسمية المضارع المطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما قدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة ولانه من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاحوذه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لجفاء الحال حتى اختلفا لعقلا فيه فقال الحكماء ان الحال ليس زمانا موجودا بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التعريف تثليثا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الان المخالف في كونه زمانا بل هو ما على حقيقته الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها آت فحملوا الصلوة الواقعة في الاثنا على الكثرة المستقبلية واقعة في الحال ويدل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا ليخرج

كما تقول ان زيدا الخارج ولا يقول ان زيد الخارج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فحق ان تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو كونها مبتدا واما قولهم ان زيدا لقائم فليست اللام في مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة للحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وعدمها الا مرا لمشابهة بل كالسين في التخصيص قلنا لك يجوز ان زيدا السوق يخرج للنا فض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ قوله لوقوع مستقبلا و تخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يخصص بواحد بسبب نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يخصص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب لمشابهته المذكورة عند البصريين لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع باصالته لا لمشابهة وذلك لانه فلما توارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع بتعاقبه وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما يأتينا فيحدثنا نصب يحدثنا دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو يضربني ويشتمني جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود وتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما يلتبس فيه معنى بمعنى نحو ضرب زيد وان يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فان قيد بعدد والا كثر الحكم الذي ثبت عنه وان قلت لم فهم الواو في يقدم وتعد واحد لم فهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في تكرم وتكرمين يكرم لم فهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تنبيها على ان حروف المضارعة انما تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فهي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الف نحن والف انا ولا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبار الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لبعدهم للمعظم كالجماعة ولم يجئ الواحد الحقيقي والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مثنى او مجموعا والمؤنث المخاطب والمؤنثين ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضموم ما قبل الربا سواء كان حرف مضارعة كما في اكرم او حرف اصلية كما في يكرم او زائدا كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فجعلت حروف المضارعة في الكل على لفظ الفعل الذي هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لكون الرباعي اثقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر

لان الهمزة من حروف المضارعة سيتثقل عليها وكسر حرف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصيل حرفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويُفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما الامر في هذه الحروف فوسط لسيطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في النصريف قوله ولا يعرب من الفعل غير ما قد تقدم عليه اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لا حظ له في الاعراب ففي الحكم ان مبنيين فان قيل فاذا اشتركا في علة البناء اعرب الاسم المؤنث بالتاء لما شركها او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما كان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين وهو ذلك الداعي موجب للبناء مع ضعفه وهو شغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المخالفة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث فتفتح في الاول وتضم في الثاني وتكسر في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي كالاتي سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع الالام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به اليونان من المضارع باق على اعرابه كما كان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المخالفة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب الجمهور وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان والى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والنونان المساكنين في حكم الثابت فنحو يضربنّ ويضربنّ كتحسبنّ وتحسبنّ فمسند الى احد الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانا معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو غلامان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركة كان المناسبة للحرف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يذكره الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد كما دار على ياء التسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولمشابهتها تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله والنون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل بنى للحاق قال سيبويه ان ضربن شاء ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك فتشبيه الفعل

بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم محل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدرة الاعراب لزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا او الفتحة لفظا او الحذف للعمل والالف للاصالة بالفتحة تقدير والحذف قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف انواعها كما اختلفت في انواع الاسماء فيحتاج الى تبيينه في الاسماء ويذكر ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة الامر في الاسماء فنذكر ثمة ذلك التقديري والمعتل اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احترز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احترز عن المتلبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والجمع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربن وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لكونه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب وتضرب بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو والالف بالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته والعتة لهما واختص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والماضي فلان ان كان الاعراب في جميعها مقدرا لكن المانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كاسم المثنى والمجموع بالواو والنون ولان لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حروف حمل اواخر الاسماء في تفاعيل على اخويه الالف والواو في الحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله نحو الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد واللين فالكلمة معها كالمتصور وعمار ومسكين وسقوط النون في الجزم ظاهر يكفي انه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذ في صورة الجزم يحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما مضى ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقد يفتح في الشواذ نحو تعلمانني وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون

الجمع فى الاسم فقد جمعها الاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسرى وتلمسى وجهك جملك بالعبر الذى ذكر قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرية استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة فى الكثرة ولم يستثقل الفتحة بعدها لخفتها وربما يظهر فى الضرورة الرفع فى الواو والياء كما يظهر فى الاسم جر الياء ورفعها قال جوارى يلعبن فى الصحراء وتقديره لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ع ابى الله ان اسمو بامّ ولا اب وكذا فى الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق اى ايدى جوار يخاطبن الورق وقد يقدر فى السعة ايضا كثيرا كقولهم فى المثل العط الفوس باربها وكذا يقدر فى الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال سه فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل اثم وانما جاز حذف الواو والياء والالف فى الجزم لان الجازم عنه يحذف الرفع فى الاخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجب فى آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفوها وقد يحذف الاحرف الثلثة فى الضرورة قال ع الم يأتيك والانباء تنمى فيقدر انها كانت بحركة فى زمن حركتها الجزم او بقى ان الحرف حذف للجزم والحرف الموجودة الآن للاتباع كما فى قوله ع من حيث ما سلكوا ادنو فانظور فينبع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء بخلاف ما ذكرنا فى السعة قوله ويمتنع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان يصر بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء فى رفع المضارع كالاء اذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات المذكورة الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب اى ضارب او مجرورا ومنصوب نحو ابرجل يضرب و رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطى اعرب الاسم واخواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاد كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بان بين هو فى واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدإ مقدم عليه وكذا فى الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسماء وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت ايئسا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجئ فى باب افعال المقاربة قال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت فى اول الكلمة فجرت الرفع لجدوتها اذ اصل المضارع

اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف التي حالته عليها اولى من اخالته على المعنوي الخفي كما هو المذهب البصريين والفراء واما غيرهما عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها الطارئ المنفصل وتعيين المضارع للحال بالآن وانفا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم تعين لها تنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابن عصفور ان المطلق النفي وما ينفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجيئ الكلام على ليس في بابه ويختلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيامة وبأقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتخصيص والتمني والترجي والاستفهام لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنون التاكيد ولام القسم اذا تلتهما توكيد وهو اما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب عليا ضعيف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على اضعفه او توهم بوكد واذا كان جواب القسم بما فهو للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها ويختص الاستقبال كحل جازم او ناصب فان كانت اداة الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ود لو تدهن فكذا بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشئ واقع في زمانه ويختص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى لا اقول لكم عندي خزائن الله ونحو كثير وينصرف الى الماضي بلم وما الجازمة وقال بعضهم بل بهما لدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان طلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي

قوله وينصب بان ولن وكي واذن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو فان مثل اريد ان تحسن الي وان تشتموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء في جمان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الخ قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل الا تحو عندي انك قائم ولو انك قائم وسواء كان معمولا لفعل المحقق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول مثل الشك نحو شككت في

نواصب المضارع

انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان تقول ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال حاز الله ان الفعل
الذى يدخل على ان المفتوحة مشدّدة كانت او مخففة يجب ان تنشأ كلها فى التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تمنى الوداد
التى تحمل فى ضمير الحاجبية عامّة وفى مجمع البلاغة وددت ان اخى فلانا كان حاضرا وكذا فى قليل اللمع منع ذلك
بقوله لو قلت تمنى انك تقوم لكان كالمتناقل لان التمنى يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك
انا لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فصح ان يثبت هذا المؤكد بقولك تحقق انك
قائم وان ينفى بقولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا اشاك فى انه قائم ولو كان بين معنى التمنى ومعنى ان شنافيا او كالشنا فى
لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المفتوحة فنقول اذا خففت المشددة نقاصت خطاها فلا تنفع مجرورة الموضع كالمشددة
لا نقول عجبت من ان تخرج ولا تنفع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبيّن واليقين والانكشاف
والظهور والنظر الفكرى والاجلاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول
اعجبنى ان تخرج ولا ودت ان تخرج ولا رجوت ان تخرج كما كنت تقول ذلك فى المثقلة وذلك انها بعد التخفيف
شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر واريد الفرق بينهما فالزم قبل
فعل التحقيق او ما يؤدى مؤداه او يجرى مجراه ليكون مؤتيا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التى فائدتها التحقيق
انسب واولى ولهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم فيجئ المصدرية والمخففة
ولم يفتعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقولك ارجو ان هذا لك كريم
يحيى وينشل والفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يجدوا الى فوق اخراج المصدرية يلزم الفصل
المؤولة معها بالمصدر فلا يجعل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل
غير متصرف كقوله تعالى اهم ابنا اى لم يعلم الا قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله عز اسمه اولم ينظروا فى ملكوت
يكون قد اقرب اجلهم لم يجتاجوا ايضا الى فرق آخر لان المصدرية لا تدخل على الا فعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل
بعدها تاويل المصدر لا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم
ان سيكون او سوف او قد نحو يعلم ان قد بلغوا او بحرف النفى نحو علمت ان لم يقم وان يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم
وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شئ من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل تاويل المصدر
شيئا فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وبين المصدريتين والفعل كما يجئ
بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل فى مواضع لا يدخلها اخواتها
نحو قولك حيث بلا مال فاذا انفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية
لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية

كما قوله نعم وحسبوا ان لا تكون فتنة قرء بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وسيعلم اللحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لا نها كالعوض من احدى نوني إنْ كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب لقريب من العلم فيقع بعد المخففة وذلك كثير كما قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق باليقين فيقع بعد هما ايضا المخففة لقوله فلا تدر فتى بالغلاة فتى أخاف اذا ما مت ان لا اذوقها فجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيوقع عليه ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير ما مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما رأيت ان ثمر الله مالة واسل موجودا وستد مفاقرا ثم رحلنا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فيقول ان التي لتحقيق بعد العلم وكما يؤدي معناه وكما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن في مصدريتها غير سواء كانت بعد فعل القلب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله نعم او لم يكن لهم اية ان يعلموا بني اسرائيل وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا في حرف عجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة التي بعد الظن ان كانت بعدها غير ما من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت لتكشف وظهر فكذا ان كان فيه معنى القول كاهر وتزلل وآخى وناداني فان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كما ذكرنا ان ليس عندنا شيء منها مصدرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله نعم ما نودي ان بورك من في النار اي بورك او بمعنى بارك ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون المصدرية كذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي ان قم بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نادينا ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل قولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف مصدر بلا حاجز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا تميل واوحى اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا لفظ ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمشددة لا تدخل على الطلبية فترفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرفع الفعل ويجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل بعدها نحو

بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فيجزم الفعل لا عندك على كما تقدم فى ولبث ما فيه معنى القول ووليها
فعل غير دعاء وتصدير لا من حروف العوض خبرا وحق اليك ان ستفعل فتخففة ومفسرة وكذا قوله وناديناه ان يا ابراهيم
ان الفصل بالنداء كلا فصل وان ولبث ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصريح ولها اسمية نحو ناديته ان زيد فى
الدار فى ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب خولها على الفعل وصح ان وليتها الشرطية كقوله تعالى
وانذرهم عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحى الى انه قوله ان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب بان الزائدة
وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا فى قولك اما انت مطلقا انطلقت فانا ذاهب فى نواق فى قوله تعالى
ولا يحرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة
بمعنى ان النافية المكسورة ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم فى باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدا بقولهم كان جزائى بالعصا ان اجلدا او قولهم وشفاعيك جابرا ان يسألا وبهما ما دران او تقول لا يتعلق بالعصا بان
اجلد بل خبر مبتدأ محذوف ومتعلق باجلد محذوف اوكذا جابرا منصوب بيسألا لين مقدرا قوله ولن معناها نفى المستقبل
بحيث تنفى المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام او التابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا
فى احدهما وميما فى الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال ارجى المرء ما لا ان يلاقى ويعرض دون ادنى الخطوب اى ارجى لا
وقال سيبويه انها مقرد اة لا تعطى للصدرية فى لن كما مر فى ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه
عن العرب بعمرا لن اضرب والخليل ان يقول لا منع ان يفيد الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستقل
ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف فى لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما
حيز حروف النفى عليها الا ما تمادكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذى
يلوح لى فى اذن ويغلب فى ظنى ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين ثم اهمل جعله صالحا
لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك انهم اراد والاشارة الى زمان مثل مذ كوكو قصدوا الى لفظ
اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لحقه لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه
الجملة التى هو لها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ ازورنى اكرمك فى وقت زيارتك
الى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة فهو تنكير وبعض الاسماء مبنى
واذن مبنى واذن على الفتح صالح للملك كقوله اذن لقام نصرى والمستقبل نحو اذن آتيك واذن آتيك
للحال نحو اذن الطنك كاذبا واذن ههنا ايذانك حينئذ ويؤيده انه كثر مجيئها بعد حيثية ليكون فى صورة ما
اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكثيرا ما تجىء كقوله تعالى عن طالب ثم عروقا نبذت

اذ مجزوم الوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كافا وحيثما وحرف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثلبتة من حيث المعنى وميدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذ وحيثما لم يجزما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت ان وحيثما وانما فلنا بكون التنوين في اذن بعض معنى الشرط لم يقل بوجوبه فيكما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قولك انا اذن واما من اضمر الصابر واذا يجاز للشرط . بازان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله لم اذن لاذفتك اي لو ركبت اليهم شيئا قليلا لاذقتك وكذا قوله اذن لقام نصيرك وليس للام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان فان كما ان اثبت شيئا تذكره اذن فلا رفعت سوطا الى الله اذن فما فتئت ربي معاقبة قرت بها عين من بانيك بالحسد فادخل الفا لان المعنى ان اثبت شيئا فلا رفعت ثم قد لا يستعمل بعد لو وان توكيدا لها لان اذن مع نونيه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرتك وكانك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز ان اخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمتك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز ان اخر اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين ما هو جزاؤه معنى نحو انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط لاضعفه وقال ع والمراد عنده الرضي ان يلفظ اذ ثم كما يجوز ذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا نحو والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمتك قل لعمر وان كاد وليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون وامافي كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون الشرط في المستقبل كما ان وان يكون للحال فلا ينصب بمعنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك حديثا اذ اظنك كاذبا ثم بمعنى الجزاء هنا اذا لشرط والجزاء في المستقبل وفي الماضي كما مر في الظرف للنسبة وكما دخل الجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قبلها في قوله تم صلتها اذن والله نرميهم فقد احتمل اذن التي لها المضارع معنى الجزاء والمضارع بعدها استقبالا واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بعدها احتمل الحال وضد التخصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما تليه لتعمل فيكون معنى الجزاء لاستقباله فحمل المضارع اذ ذاك على الحالية للبالغة من الجزاء وذلك يسبب النصب حاصل بان التي هي علم الاستقبال وقرب مرضد المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه انما قصد النصب على كون الفاء للسببية

دون العطف ضمار بعدها نيابة عن المضارع معنى الحالية المادة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم ما ضدوا بالواو معنى مع وبا ومعنى الا وان تنصب الفعل بعدهما بأن المضمرة وجوبا اما لتكون معنى المصدر بأن يشعروا بكون الواو وبمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء فيكون او بمعنى الا وان اللتين حقهما ان تدخلا على الاسماء واذا جاز اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم واما لوجوب اظهارها بعد اذن لاستيلاء عمل اللفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب به لان المقتضي لنصبه اما كان عمل النصب على ان اذن الجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو اذن كواو الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان سما بخلاف اخوانه جاز ان يفصل بينه وبين اخوانه بأحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك في الدعاء نحو اذن يرحمك الله اكرمك النداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل وبينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك كان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان لا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لكن نصب الفعل على أنا لما لم نر التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلم الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف ضعف معنى الشرط لم يراع ذلك نصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدرها وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا انتفى من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله ثم واذن لا يلبثون خلفك وكقولك ثانيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل لترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقبلة على جملة مستقبلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقبلة هو منصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كونه ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف كثير وله ذا لم يقرء واذن لا يلبثوا الا في الشاذ كانه غير متصدر في الظن ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدء خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدء لان الفعل اذا التزم فيه حذف ان الذي بسببها انتفيا أن يصلح للابتدائية فربما ظهر فيه معنى الابتداء حتى الظهور وقولك ازيد اذن يكرمك يكون الفعل مبتدأ وأما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكبت ادعاء ان اذن زمانية في محل نصب الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى احدثتك اذن اكرمك في وقت مجيء اكرمك كذا نور به تمام اذن اكرمك وصحيحا في قوله ثم هلمها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها منحطة الزمان لاشرطية

ز لكان كانه اخبر عن الفعل بكون الفعل في المنصوب بعد الفاء عليها يجيء

فيها وقلب نونها الفا اذا وقف عليها مع حاجب نحو رأيت زيدا ان كان لا يريد الوقف عليها بالالف اكتبها حرفا كذا
واما سيبويه والخليل والفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون اعلم ان اذا الوقتية و
اذا الابتدائية اذا تعينتا فحكمهما وجوب الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقولك اذن والله
اكرمك واذن يا زيد اكرمك واذن لا تهنك وبغير الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقولك اذن
اكرمك والله وبالفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما فرقهم في الشرط ان زيدا يضرب فعمرو
مضروب فانما يجيء بعد واما نحو فواضع عن يجيء خالد مضروبا الفلاني فقد يجيء ان بالفعل هذا وقد ذهب سيبويه ورواه
عن الخليل انها حروف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة وضعفه سيبويه بانه
لو كان ان مضمرة لجاز تقديرها في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير فيكون توجيه هذا القول
على ما ذكرنا وقال بعض النحويين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان مركبا كما قال في لن اصله لا ان وجهه
ان بقي تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط
اصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذاك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك
فقال لا تعبد الله واو لم يكن يروى عنه ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون
ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك والمعنى اذن
اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا لما قبلها كقول الشاعر لا تحسبن فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطير ابتاويل ان الخبر هو اذن
اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرا كما تقول زيد لن يقوم فقال لا بل لن يقعدا فيجوز ان يكون خبرا ان يقوم اي اني
اذن واولا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا لوضع الشيء ان يكون جزاء للشرط الذي
قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر لا يرتجي حين تلاقيه الذي يمنيه الا اذن من سقط النصيب * اذن يرجى وقيد العير مكروب * يجوز على مذهب
الكسائي ان يكون لا يرتجي مجزوما بكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهب في
نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون لا يرتجي لا يرتجي ان يرتجي ويعد غير مردد منصوب باذن منقطع
عما قبله مصدر كان للخاطب قال لا ارجوه فاجاب بقوله اذن يرجاه الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وامكنني منها اذن لا اقيلها * ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة مستغنى عما
ما قبلها بالاستظراء بل يقع منوسطة في غير هذه المواضع نحو يقبل اذن زيد يجيء واو لبس الرجل اذن زيد وغو ويجوز في
نحو قولك ان تاتني اذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الذي بعطف الفعل على الجزوم والنصب على الاستئناف
وعطف اذن مع الفعل وبها كما الجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية الرفع على ضمار المبتدا اي فانا اذن اكرمك قوله
كمثل سلمت كراد حل الحبة ومعناها التسوية اعلم ان مذهب الاخفش اركبي في جميع استعمالها
حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب الى ان اكرمك قال فقلت

اكل الناس اصبح ما نحا نسألك كيما ان نغرّك وان ما ارث كيما ان تطير فرحي فتنزعها آشئا بيد بلغم وسيلة
بتقديم اللام عليها نحو تكيلا ناسوا وناخر عنها في قوله نحو ك لتقضيني مية ما وعدتني بأن كل المتأخرة في الاول بدل من اللام
المتقدمة واللام المتأخرة والثاني بدل من ك المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فقرة اصبر يعمر غادبا لله
ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها نيابة على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين
انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغرّ بان ان زائدة او بدل من ك وفي ك
لتقضيني زيادة اللام كما في ربدف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بك مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل
لك جئتك مقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني
نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الاستفهام عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم
الا ان ك يكون اذا استفهم ما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في
له وبمه فان الجار والمجرور كلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر للفظها الثالث حذف الف ما الاستفهامية
غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا
قدرها اللام نحو تكيلا ناسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جعلوها
ان في جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع
نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في
ك لتقضيني زائدة عندهم او بدل عندهم من ك الجارة وان عندهم في كيمان بدل من كي لان ك بعد اللام
بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على ك معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول حتك زيدا ك تضرب لانها اما جارة
او ناصبة فلا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم منصوب ك عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع
فضر فعما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي لمضرة ومنفعته وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف والتشديد والنظلموا
الناس كما لا نظلموا او قيل بل الناصبة ما تشبيهها له بان والكاف للتشبيه والمصريون يمنعون ذلك وليثبته
لا نظلم الناس كما لا نظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان
يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع
اقوى من النصب وقوعه موقعه بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان
موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما ليسي جوازم فلم يعرب اذ
لضعف المشابهة كما اخرنا قبل **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كما الى ان

او احدى اخواتها
بنت بنت
على الشذ

في نصب الفعل بعد حتى

نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحتفا او
حكاية كانت حرف ابتداء فترفع ويجب السببية مثل عرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان
سيري حتى اد خلها في النافصة واسرت حتى ندخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وانيم سار
حتى ندخلها ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف تختلف فيها ادوات نصب الفعل
بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب بتي
منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من احوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص وجاء ان تظاهر بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين
ان حتى والام ينتصب بنفسها اينما مها مقام الناصب فالام فامت مقام كي فعملت عملها وان حتى التعليلية
واما اذن اكي تنصب بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشئ عن اصله واعتقاد بقائه
على اصله اولى مالم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما قاله البصريون من تقدير الناصب بعد هذه
الحروف حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في
نحو في لهلم للبس عبابة وتقر عيني وفي قوله ع الا ايهذا اللائمي احضار الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان
وحتى الغاية ليست بمعنى ان فكيف تحلان في النصب على ما لستا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست
في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر ولا
يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليه بانها
غير مختصة قبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف
اطرد حذف الفعل بغير هامع الجر او الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الاضمار
بعدهما الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب
حتى صار المنصب الاسم الذي بعدا لواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف بينهما لانه طرح
على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى التوهين او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن انه نصب على الصرف بمعنى فولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك على الخلاف لان
اسناد الاستقرار لا يطلق على زيد انه عند كما اطلق في نحو زيد قائم ان زيدا هو القائم كما مضى في مبحث المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا
معنويا ناصبا كما ان الاسناد معنى هو اكثر القائم وانما وجب الخلاف لان تضام الحرف والاسم مخل بالنطق في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرا ويرد على الجرمي
الاعتراض بوجوب اختصاص العامل المحذوف بان يقول ان هذه الحروف عوض عن العامل المخصوص مختص بالضرورة اما في قول الراجز فاتم فيرد ضليل وهو من باب وضع الاسم
موضع الضمير كما في قولك لو ينبذا ما يطلع شرقي وقوله ع فلا نفس ليلى شفيها ولان حق المنصوب بعد حتى عند مذهب البصريين ان لو اضمر فيها لاتصل

ل
الاولى ان
الاولى ان

الا محل له من الاعراب اسما كان او حرفا او ما او لو ولا يصح تقدير ما وكيف لا يصح تقدير ما وكيف لا يتصل ظاهر بغير ان ويضمر بعد ما يختص بالاسماء ولا يصح تقدير ان مع ان لو لا يجيء مصدرية الا بعد فعل النفس كما يجيء ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو كي افهم او بمعنى اللام نحو جئت لكي اتعلم فان جئت بمعنى من اجل سببية لكن بعد الارادة نحو قوله ٭ اردت لكيما يعلم الناس انها ٭ وهل يجمع السيفان ويحك في غمد ٭ كما جئت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله ثم اتما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وليطهركم تطهيرا وقوله ثم امرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان الى هي امة الباب وكانه يثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا لهول وتفخيمي واحضارا لوعي وحمل المشكوك فيه على ما ثبت

وفي قوله حتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام ومستقبلا متر قبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير متر قبا لا رجب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون مسلك السير الى الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول واحد الازمنة الثلثة فوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فلا يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها حوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف تنصب الفعل الذي هو علم الاستقبال فيحتاجه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم حان انتصابا بان ثم اذا اردت ان تبين متى رفع المضارع بعدها ومتى نصب فتذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مضمون الفعل الذي بعد حتى اما على سبيل الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب الرفع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بل لفقد يدخلها او لا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصوله مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو اسير حتى يمنعني العام الاول شيئا حتى لا استطيع الى كعبة العام بشرط فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا للحصول ما بعده فلا يجوز نمت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى ندخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك

٭ اي كلا الوجهين لا يمكن ان يكون ما قبلها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان السبب لا يكون بعد المسبب والغاية بعد البداية فلا يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

في المثال فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ماسرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز اسير سار حتى يدخلها لانك ما كوحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن المسائر واذا قلت قد سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فاذا ردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع والنصب على ضعف في ذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاصل في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو ما سرت حتى ادخلها فلفظه انما يستعمل بمعنيين اما تخيير الشيء كقولك انما سرت وقد ت اذا احقر شخصين فيجوز الرفع على الوجه لان التخيير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لاي شيء مررت والكرم والعلم انما انت شيخ اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا فرق ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا للغروب فيجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا الا ينقضي الا بالاهذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب كذلك ان لم يقصد الا حصوله في احد الازمنة الثلثة لا عدم حصوله فيها بل قصد كونه متوقعا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في الاحد الازمنة الثلثة او عرض ما منع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون معنى كي معنى الى فتوضع تحتها فتغيب الشمس متغيرين بمعنى انهما ومحو اسلمت حتى ادخل الجنة متغيرين بمعنى السببية ومحو سرت حتى ادخلها محتملا لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال المجرد لي نفهما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر الى وجب حملها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل الا يأتي الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بأن سمعناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء الى ان يأمر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكر من تخلف لا يمشي له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فانه كانت حرف ابتداء لان حرف استيناف الى ما بعدها كلام منقطع لا يتعلق من حيث اللفظ عما قبلها كما تعلق المنصوب بل حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعني بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدرا اي انا اد خلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله فتى حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة مثل قوله تعالى حتى اذا جاءها استوقف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال لسبب لا ستيناف فترك السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جزءا لما فات من الاتصال اللفظي فارع ولا صلح حتى تضبعوا وتضبعا بفتح الصاد مصدر سبب للضبع اي بدلا ابدى بالسين في قوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله فمر فاصدق واكرم ورفع فتى وتضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجازم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى

حسب الاصل
مبين في نسخ
كل الكتاب
المضارع
حسب ما في
ما الاصل

قوله ومن ثم امتنع الرفع الخ من جهة كون حتى الرفوع ما بعدها حرف استئناف امتنعت المسئلة المذكورة لانا حينئذ كان الناصبة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول اما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر وعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين النصب المنصوب بعدهما باشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيئا اخذ بنصب تا خذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك في تا خذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لالزمنك او تقضيني حقي واذا قلت لك اركب كل سنبحت تركب واستغنيت بان السرج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان يقول بقول وانتم حتى ثم اكلنا ناكل فالظرف مفصول به على قبحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى زيدا ياخذ فلا يجوز بل يجب جزم تا خذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها لانها ناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله واللام كلام كي مثل اسلمت لادخل الجنة واللام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان تقدير اللام بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الارادة نحو امرت لاعدل وريد الله ليذهب والنفي لتاكيد النفي تخصص من حيث ان استعمال يجز كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكانت هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق به ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد وقوله تعز وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله لان يفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهارها ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك فيما كانت كالنائبة عن ان قوله والقاء لشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او عرض او لو وبشرطين الجميعة وان يكون قبلها مثل ذلك او بشرط معنى الى ان ترك التخصيص وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع ايا تك ونزاك الترجي ايضا قال لعل الله يرحمنا او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذنا بما فعلت واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب المدعاء المدلول عليه بالخبر الصريح نحو غفر الله لك فيه خلاف الحجة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو رويدا فاتاك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر المقدر نحو الا سير الا سد فتحوفا لكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد لخصته ابن جني في نحو ان

بعد هل ما يختص بالفعل ومن الفعل

بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو اذا تضيء اكرامك فانا يفعل له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث تجيئه بعد لا مر ولا يس جوابا له من حيث المعنى لان المعنى فعلك لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي نحو لا تشتمني فتندم وانفي نحو ما تأتينا فتحدثنا فمكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا او مأول نحو فلما القاني فنكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف فلتستعمل في اللفظ ايضا استعمالها وانما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير منطربني وكذا التقليل نحو قد يخيل فتكرمني وقل جود قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي او القلة قياسا سماعا وقد يجيء التشبيه المعلل لمعنى النفي ملفوظا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال واما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبه تشتمني فاثب عليه اي لو تشتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ائتني فتكرمني وتكرمني انك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني انك فاكرمك او فاكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني للنفي اذ الجزاء مشروط بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موجودين بالوجود الحقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب فقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيدا لما قلنا وحينئذ ان فيه معنى التحقيق لقرب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز انفاقا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غيره واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فيحسن اليها او فاكرمها والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فيحسن اليه لا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فيحسن معطوف بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان معطوف ما قبلها كالواقع بعد المستثنى عند البصريين الا شيئا للعدول عنه هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر في البيت المعروف اصلا كقولك سائرك متر الى بيتك بتمامه والحق بالجحاز فاستريحا او النفي نحو ليتك عندنا فتحدثنا والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا وألا تذهبنا فتحدثنا نحو هل تزورنا فتحسن الينا وكان الاصل في جميع الامثلة المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على استئناف ما قبل الفاء والسببية لا تطلق عليها بل لا عطف زيد بعضها بعد ها الكلام كاذا المفاجاة ومعناها ايضا مشاركان ولذلك تقعان في جواب الشرط لا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد تقع بعد فاء السببية على قلة كقولهم وكاد يفعل ذهب فيستريحون ولم يفعل فاستراح الريح الخوارج فيطلق ولم يعلم تسرها جزع عليك فجزع وكذا لا ضمر من بعد الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب سيان نحو اصدقه فيحدثني واضربك فتبكي بالرفع وكذا قوا وقال تعالى فتألوفهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد لا حرف

الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التخصيص على كونها سببية لان المضارع المرفوع بلا قرينة مخلصته للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء للعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوا الى المنصوب حتى لا يلتبس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مضمرة قبل الفاء المذكورة تحمل بمخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شفيان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقول يزدني فاكرمك ليكون منك زيادة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل فيما انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا القول في الفعل المنصوب بعدها والصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن تمام الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فمن اذن اما واو الحال والكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا معنى قم واقوم قم وقيامي ثابت في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل المنصوب اما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتصيد من الفعل قبلها كما قال الفراء اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه خصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد الخصوصية في شيء على معنى ان يجعل محل وجه يكون ظاهرا فيما قصد الخصوصية عليه وانما اشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها فرع حاصل المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها فحملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو وفي مثل هذا الموضع عنى في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدها عن مسنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية فتوهم انما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا او تتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف او كيف ولم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبالك تجيئني ولو فاسير نسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح والتيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك

في هذا التقدير

فى صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة قالوا والاجواب للجواب بالفاء والاجياب ايضا الشئ الواحد يجوز ان يكون فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك عليهم من شئ فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطردوا غاية لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ان تأتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا فمعنى هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم الذى هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفعل ما بعده من الفعل جزاؤه كما تقول فى قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ان تطغوا فالحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفى راجعا الى الحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون منك ايتان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما نصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجئ وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان ايتنى حدثتنى مخالف فى المعنى لقولك ما تاتينى فتحدثنى فلا تحدثنى بل انما يعطى هذا القائدة معنى الفاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك ايتان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينى فتحدثنى بالرفع فيكون النفى فى الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من الجزئين ينتفى بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى هذا الجزء الثانى فقط يكون المعنى منك ايتان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام فى نهج البلاغة لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ولا سخط فتجمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غيلان لو تاتنا بيقين فنرجى ونكذب النا ميلا اى فنحن نرجى ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفعل للسببية والمبتداء محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء اذا لم يصر فى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اى فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اى فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنو او فيعتذرو اكما ان قوله تعالى فتم فيه سواء فمعنى فاستووا وكذا قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم فى العنت فيلحقكم ولو تدر ما جزم عليك فيخرج لا ارى باسا من ان لا يقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت المنفى بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجئ فى الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع

الذى قبله مشتمل الجزئين

الصورتين

تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب هنا من اللبس كما ذكرنا في نحو اقتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لا تصرف كما ذكرنا بعدا والى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون معناه يعني الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيها ايماء الى معنى الى اولا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما جاز النصب عنده في المعنى الثاني معان الفاء ليست للسببية لتشبيهها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما شابهت الفاء بعد النفي فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثيرا لاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيجر عنك اي ان وسعني شيء لم يجر عنك وقال وما قام منا قائم في ندي بيانا فينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدك غريبا ببلدة فيندب كالزبرقان له اب اي يحل لا يندب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز لاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب قد يستانف بعد الواو ومن معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعدا ومن غير معنى الى واو لا كما تقول انا سائر واقيم حكمت ولا بالسفر ثم بدا لك فقلت واقيم اي انا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قولك لنحاول ملكا او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله او تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقولهم كلا لا ناعب الا بين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو وغير الجمعية قال على الحكم الماتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد لو نصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور ولا يقصد وموسنا قص ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجور الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيئ اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى ينبغي لمن ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فاريحي ونكذب الناس بملاء ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله واوا وبشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو ذرني واذرك او نفي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والفاء تؤولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك واكرام مني وقد ذكرت ما عليه في الفاء قوله

(1) السهل الصفصف اي المستوي

(2) في الجمع بين الواو وفتح الاول احد وجهي قصة السبيعة ١٢ منه

(3) قصد السببية مع انتفاء ما يقتضيه في النفي الثاني

(4) اي ذا يقطع في غير هذا الباب عني في باب غير الجحدية ١٢ من سره

واو يشترط معنى الى ان معنى او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد ايقوم او يقعد اى ليحل احد الشيئين او الاشياء محل الواو فى الاصل لانه يدل على حصول احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وان الاول يمتد الى حصول الثانى نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان ضمرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى الا الزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف اما قبل او وعند من ضمره بالى ما بعده تاويل مصدر مجرور بالى والتى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انا للشئ الذى ليس نافعى ولا منتهب منه صاحبى يقول انه يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقول للشئ الذى ليس يغضب منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفى النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقول قلت الذى قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبى اما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى يقول لتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى على ما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب معطوف على الشئ اى الذى غضب صاحبى السبب غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ غير الناقص فيكون المعنى وما انا بقول لشئ منه يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا احتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولهم ألبس عباءة وتقر عينى أحب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب يد فرجلها ويشتم والواو والفاء واو فى مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب معها فى اللام اختير بين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يبقى بعد القسمين هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فيقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لاى اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فخرق لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود

الاشبه ان يقول ان ما يوجب اظهار ان فى الواو والفاء ان يكون الفعل منصوبا بعد واو او فاء مسبوقتين بنفى او طلب محض وهو ظاهر

فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل فيما مضى وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي بعدها المضارع واما الواو والفاء وأو فلما لها اذا اقتضت نصب ما بعدها للتصيير على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهران بعد أني الشعر قال

اوان يلوم بحاجة لو امها ... أما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المصلا نهم لا يدخلون حرف الجر على حروف النفي لا ستحقاقها صدر الكلام فغير ظاهر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون فتنة و الكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها وان تقدير معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر

لقد هذ التني ام عمرو ولم اكن ... ما كنت حيا اسمع الان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لا سمعا مفسر المضمر واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس في تلك المواضع فلا تفعل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومن عساك تفعل كذا على ان ذا في كام في المضمرات ونقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي لا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق بمثل ما بتثنيه تخرج لا منزلة الاصل مفعول وقد تنصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى برويا رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا

قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهو ان ومهما واذما ومتى وايان وحيثما واين ومن وما واي والى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطر

قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي فتقلب لفظ المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازم كقوله

لو لا فوارس من نعم واسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال

فان فاحت معانيها فانا ... سنوسمها كان لم توسما

قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لو زيدت عليها ما كما زيدت في اما للشرطية وانما اختصت لسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تقدم بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اولما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانعام الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع

الا التي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لو في احتمال الاستغراق وعدم ملاظ فيها الاستغراق كما ذهب اليه الفراء ولما لم يجز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيدا مر لكنه ضرب اليوم واختصت ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب كما تقول ان لو يضرب ومن لو يضرب فكان ذلك لكونها فاصلة قويت بين العامل الحرفي واشبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في قد التي هي نظيرتها قال ازف الترحل غير انكم لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لو ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاجارة ان وجدت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لو ولما نفى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك وقوله الم تعلم في امنا اليقين قوله ولام الامر اللام المطلقة بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصالها بما بعدها اشد لكونها على حرف واحد فصار الفاء والواو ومع اللام بعدها وحروف المضارعة كملة على وزن فحذ وكنف فحذفت بحذف الكمر وانما تحمل عليها لكونها حروف عطف مثلها ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المتكلم نحو لاضرب انا ولنضرب نحن لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما لتنيران واما فعل المتكلم كقوله ء قوما فاصل لكو وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب المخاطب حاضرا نحو افعلا ان حاضر وغائب وافعلوا ان بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد الناء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ لجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وفي الشواذ فبذلك فليفرحوا وجاء في النظم حذف اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر مرتبا او اجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامة والاولى ان يق في مثله الجواب بالامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله لهم صلوا جعل قوله كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه سبب الجواب قلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب بالامر ثم اعلم ان كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانا انما شابه الاسم لسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر كثير قال لنهم

دخول همزة الاستفهام على لو

قوله اولها اليكم يا بني بكر الكأس

اي نحو اعفانا كم قد نحن فاعفنا

قوله ولتضرب نحن

المصنف الوقف في الحرب بالجمع المضاف

قوله ولتضرب نحن

قوله ولتضرب نحن

قوله ولتضرب نحن

يابن خير قريش فقضى حوائج المسلمين؟ والذى غلب الكوفيين حتى قالوا ان مع الجازم مقدرهو القياس المذكور وايضا عجيبة باللام فى الشعر وايضا معاملة اخره معاملة الجزم كما يجئ وايضا الحمل على لا النهى فانها تعمل فى المخاطب كما تعمل فى الغائب قوله ولا النهى للمطلوب بها الترك وهى تجزم بخلاف لا فى النفى وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفى ايضا اذا صلح قبلها كما نحو جئته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا مانع ان يحمل لا فى منزلة للنهى ولا النهى يجئ للمخاطب والغائب على السواء بخلاف بالغائب كاللام وقد جاء فى المتكلم قليلا كالام الامر وذكرت قولهم لا اريدنك ههنا الان النهى فى الحقيقة ههنا هو لى حيث كنت ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى وليسميان شرطا وجزاء فان كانا ماضيين

كلم المجازاة

او الاول فالجزم وان كان الثانى فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية المجازاة ان من لم يحذف بعدها الشرط والجزاء ليس خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يحذف فى السعة شرطها واحدهما كان منصوبا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتنى والا اضربك اى وان لا تاتنى اضربك وقد يحذف بعدا ما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا امالا اى اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجئ ان بمعنى اذ قالوا فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع فى الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات التى تجئ للشاك من كان يخيل مدلولها فى حقه تعالى باعتبار ضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا لما كان التكليف من حيث الخبر فى صورة الابتلاء قال لعلكم تتقون لما كانوا فى صورة من يرجى صلاحهم ذلك وقال يضل من يشاء اى يترك الالطاف لمن يعلم الله انه لا ينتفعه ذلك ولكن اقال ان كنتم مؤمنين وان كنتم فى ريب لما كان امرهم فى نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم البارى تعالى قوله مما اختلف فيه فقال بعضهم هى كلمة غير مركبة على وزن فعل فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمى بها لوجب تصريفها لكون الالف ذائدة ولو قيل انها للتانيث لوجب تصرف بعد تسكيرها ايضا وقال الخليل هى مركبة من ما الحقت بها كما الحقت بربت ويسار كلمات الشرط نحو متى ايانا تساكنه تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لخاسها فى الهمس وقال الخليل ترجب قياسا على حواها وقال الزجاج هى مركبة من مبهمى كف وما الشرطية وفيه بعد لانه يصير للكف مع معنى الشرط الاعلى بعد وهو ان بقى فى مما تفعل افعل اى ان صدر منك فعل ما امر مقدر كانه قال لك قائل لا تفعل فعلا ما افعل فقلت مما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما فى قوله اما ترى مهمس يسمع فى صدى يقظا قاويل هذا الناس ما دروا بنم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما فى الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد اوزيد فى نوادره مهما لى الليلة مهما ليه اودى بنعلى وسربالية ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه فى قال تعالى ضمائنا شابه من ايتوقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفى زمان تقول اجلس مهما تجلس جلس اى ما تجلس فى من الزمان اجلس فى وما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما اذا دخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهى للمستقبل وان دخلت على الماضى كان فتصير جازمة

معها فكيف باذا الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عند غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر واذا غير سيبويه واصحابه وليستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له اذ ما دخلت فلا تحفا عليك اذا الحمان بالمجلس والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجى ظعينة اصعد سيرا في البلاد وافوع وقال بعض النحاة اصلها ما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد لقوله تعالى اما ترين فلما كان يكثر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى الفا لا نعلم له هذا في قوله اذ ما دخلت فلا قال المبرد اذ ما باقية على سميتها وما كافتها عن طلب الاضافة مهيئة الشرط والجزم كما في حيث فاما صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة وامّا الاعتراض باما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا موجب الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فتقول ما زيدا كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما زعم بعضهم وامّا في اذ ما فهي كافة ايضا ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس وطلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لا نوقع عموما ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذا الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت اضرب زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي وايان واين ومتى واما في حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها لاقتضائها وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجواب لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء واحد وحروف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان لام الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحروف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط يجزم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كالجر بالجوار في قولك كبير اناس في بجادٍ مزمل والجزم اخو الجر وليس ببعيد لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند الثلاثة ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين مختصين وهو قريب على ما ذكرنا قبل وكلمة ان لا صالتها في الشرطية ولكونها ام الباب جازان تدخل ضمنا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضرب وان ذيدا ضربت وكذلك في لو في نحو لو انهم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال

فتى واغل يزدم يحبو ويعتطف عليه كأس المسا في دنانها الروح تيتها قمل قال قمع ومن يومنه

ذهب الاخفش الى ان حيث اسم ظرف لازم للاضافة الى الجملة الفعلية وقد تجر بمن وفي وقد تضاف الى المفرد كقوله

اعوذ بالله من العقرب حيث تلسع الناس وفي بيوتها

اي من ذي العقرب وقد تقطع عن الاضافة وتبنى على الضم كقوله

اما ترى حيث سهيل طالعا

وقد تعرب كقوله

من حيثُ لا يدري ولا يشعرُ

وقد تلحقها ما كقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان

وقد تلحقها ان كقوله

حيثما ان تجتنبك المسيء يسلم الناس كلهم وهو موسى

وقد تلحقها اذا كقوله

حيث اذا ما ارتحلت يوما ذكرتك

وقد تلحقها من كقوله

من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

وقد تلحقها ما ومن كقوله

فاقنع بما قسم المليك فانما رزقُ العباد مقسمٌ بالحيثمن

وقد تلحقها ما وان كقوله

حيثما ان تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان

وقد تلحقها اذا كقوله

حيث اذا ما ارتحلت يوما ذكرتك

وقد تلحقها من كقوله

من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

وقد تلحقها ما ومن كقوله

فاقنع بما قسم الملك فانما رزقُ العباد مقسمٌ بالحيثمن

يليت وهو امثل وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية مبتدا كانت اصلا في الاستفهام وسواها هنا ولان الاسم فعل نحو ازيدا ذهب ام لا نحو ازيدا ذاهب فلو يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعدها الاسم فعل نحو متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيدا ضربه ومتى زيد خرج وهل زيدا ضربت وضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي بل ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ﷺ يقفي عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان ويسترد ان مزيد قوله ايما الوزع تميلها قل انما اضعف يجيء المضارع نحو قوله الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان ذلك الاسم مرفوعا هو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر لا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منصرا هلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدء يجب كون خبره فعلا لطلب كل الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا ومثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من وقوع طلب كل الشرط للفعل حتى لم يجيزوا الفصل بينهما بغير الظاهر الا في فقط لان لكونها ام الباب ولم يجيزوا ان يدخل كل الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كم الاستفهامية وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فحين نعد هم ان قمت زيد اقم وان لو ان تاتني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدم مرفوعا لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا بعد فصلا اما مع من الجوار نحو ان بضربني يدا اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا والمرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء نحو اجزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصدك وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي

وبالخيل ايام فمن يصطبرلها ويعرف لها ايامها الخير يعقب

والقصيدة مكسورة القافية والاكثر في جعل المرفوع مبتدأ يجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتقدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية لاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله انك وان تاتني غفر الله لك انا وان تاتني يا زيد انا وان تاتني لا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين

فوله كما مر في كلام الشرط

تقدير معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب الا على اجزائه اى ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان الكلام الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان تأتك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب وتضربه وزيدا حين جاءك تضرب وتضربه فان لو تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل لعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا ولى اذا ولو يشتغل الفعل بالضمير لغير زيد بقي على تأويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لو لكن الفعل واقعا على زيد نحو زيدا حين جاءك تضرب عمرا والكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفعه زيدا ولى لما مر تين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيدا تنبه بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وحبذا رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب ذين بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيدا ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقدير معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب بالتقدير فتجزم تضرب ضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله ؎ يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله من التقدير ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقولك تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او قوله ؎ هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب وقوله ؎ فالى متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر لا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اراى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجوز وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انا قولنا الشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقدير والتأخير للضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقدير معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لهم يجزم

من تقدم معمول الشرط على اداته

في تقدم معمول الشرط على أداته

ولم يصدر بالفاء فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما يلزم على الجواز اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ايّ ضاربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا التقى قسم مضمر على حصول الشرط ولهذا لو لحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يتقدم مع هذا التقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يُغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز نضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الأداة كما مر وقد يدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام والنسب كذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين وانظم ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا بمعنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقولك انت طالق والطلاق البتة ثم قوله ترى كل من فيها وحاشاك فانياً وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ء انا سيد ولدادم ولا فخر فقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر واجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الخبزي هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور والتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزم ان يأتي بالفاء في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بالتفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الخبزي عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان تناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عنده البصرية وما هو جزاء

عند الكوفية وقد يجئ في الشعر مضارعا نحو انياك متى تأتني انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك الها مطبقة من يأتها لا يصرها كما ندر قال لا يصرها من يأتيها كقولهم المرء عند الرشا ان يلقها ذئبي للمرء ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو للجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما وامّا ما يصلح من كلمات الشرط للكونها موصولة ايضا نحو من وما وايّ فان جاء بعدها ما ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو الذي من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأة والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من اتاني أتاه لا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة علما بالظاهر جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريين وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتى من يأتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جواب به معنى وان حشت بالظروف قبل من وما وايّ على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سلوا على الكلام المذكورة ما ض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لسبيد على حين من يبك حزنه ينبه يحدث فقد ها اذ في المقام تدابرّ فان قيل لو جاز الجزم في الشعر في نحو غلام من تضرب اضرب لو جاز في نحو اتذكر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان الغلام كذلك قلت لان غلام انحل بكلمة الشرط لسبب اضافته اليها صار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم قصد المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمن تلك الجملة كما هو في الظروف المبنية وذلك المضمن ههنا مصدر نكرمه واقعا على صنى من اى اتذكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولو فكت من معنى الشرط لالتبس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلما لم يلزم قصد الشرط اذ كما لزم قصد الشرط لما ذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا استقطع عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني التي من يضربها اضربه قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يحيج امر بن احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكاد وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد لنقعد واما لا فليست كالا فانها تنفي في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فاذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان تسألنا نعطك ولا ان تعدنا عندك نسالك عنا والظروف

المطبعة الثانية المنقلة بالكلية صرت الثانية شدوت عليها الطير وهو خطأ شديد فون مخالف والتوبة الخلف جملة الفرع والتوالي يحتاج التي تشدد على ضرهما ولا يرتضيها ولد ١٢ س ره

المضاف المضاف

فيجب صيرورة الكلام مما يستقل بالاستفهام والشرط

عنك

المضافة الى الجمل لاشتمال فى احداثها فى الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط فى الحقيقة فى صلة الكلام لان المصدر مفرد ليس لصلة وخبر المبتدأ لكن ان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ فى تقدير المفردات لانسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى بان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفى فى تقدير الاعراب فى الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه ونقول ما انا بخيل ولكن ان تاتنى اعطك الان لكن لا تغير معنى الجملة التى بعدها بل هى لاستدراك ما قبلها كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بجلال التلال مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمى ولا اخى ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافى مرفوعة على التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر فى قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجئ موصولة كما ومن فاى واما اذا المفاجاة فيصح مجئ ما ومن واى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من بانه يعطى كما يجوز فاذا من باتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان من مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار للمبتدأ بعدها اى فاذا هو من باته يعطه لما ذكرنا فى امتناع اتذكرا ذمن باتانا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر فى مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقترن جملها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها كما يجئ فى حروف الشرط ويقترن جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا فى اتيتك ان تاتنى فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتينى فانى اكرمه وان كان بعدها ما ضارع جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتانى فانى اكرمه قال تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان والاكون بعد ان فى اخواتها وكان مع اخواتها وظن و اخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معانى ما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لما فى الاستعمال سعة لا زى دخولها على الواو والفاء وثم وجاز من يضربك فاضربه وابن لقيته بشتمنه فان قدرت فى كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يا تى فى الحروف المشبهة بالفعل لقوله ان من لام فى بنى بنت حسان الهمه واعصر فى الخطوب ذلك لان كلمة الشرط لو نزل اذن تلك النواسخ فى الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلمة الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثر فى الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت اديد فى الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه فى باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتنى اكرمك فتقول وانا ان اتيتنى وكذا فى لو قال تعالى

له الرضا بالفتح الاهانة وكذا الاسترفاد الاستعانة من سره

ولو ان قرانا سيرت بالجبال الآية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لو افعل لم افعل لا يعمل الاداة في الشرط كما لو تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لوريات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال ومن يكدني بسيئ كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لو تضربني لو اضربك او احدهما ماضيا لفظا والآخر معنى نحو ان ضربتني لو اضربك وان لو تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر في الفعل الاقرب بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى ويجيء نحو تخالف الشرط ومعطوفه ماضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تجئني اعطك او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه يضربك او صفته نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيد الفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسئل احسن اليك فيجب فعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اي تضرب وحكم حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي انك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب اي اسير وان جاء المتوسط واوا وفاء او ثم فالوجه الجزم وملك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استينافه نحو ان تقم انك فاحسن اليك وواحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه

اعطك

الا ثم جزاء الاثم فعلى هذا يكون اثاما جزاء ويضاعف فعل مرفوع لعدم ما عنه ولو كان الاثام بمعنى الاثام كان يلق اثاما بدلا من الشرط اعني يفعل ذلك كما يشعر به كلام سيبويه قال س

وان كان من شكل الثاني نحو تحدثان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحدثان تامر بالمعروف و تشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اى ان كان الثاني اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزاء في الجواب للجواز فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب عنده النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما الكوفة في نية التقديم واما النية الفاء قبل المضل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يتي غير على ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقدير اكما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم وما ولام الامر ولا النهي وهلكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو للجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه، وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت لها فاقة تتغلغل عن جزم الجزاء لشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه ولا يكون شرطها الا فعلا او ما في معناه مضارعا من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجئ مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولو اما لا فلا غالبا لكثرة استعمالها ايقظها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغيرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء مع قلة حروفها واما ألم اختها فلتنزل الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا لجواز ان لا ضرب لا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان لا تستغفل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت لا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الجملة التي يليها مفروض الصدق واما في الماضي نحو ان جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان تدنني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مرتب على امر مفروض في نفسه وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ويعبر عن كلمة الشرط جازوقع عند اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبة للجزاء لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب الشرط كذلك هذا في اللفظ واما اذا استعملها قبل اقل من الفاء لنقل لفظها وكون معناها من الجزاء بعد من معنى الفاء وذلك لنا ويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء متحتم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها بالفاء الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم لكنها اذا كانت جامدة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يصل

فلا هادي له وان تعدهم فانهم عبادك او لاخوان حتى فانت مكرموا اما قوله تعم وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما مجئ في بايه يجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اى بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا الشرط والجواب من دون ملاحظة الشرط كما لو يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون فتدبر علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقولهم من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف لا لعلامة اختيار الاستدلال بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل جملة مصدرة بحرف سوى لا ولو في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته لان قميصه قد من قبل فصدقت مصدرا بما او لا نحو ان ضربتني فما اهنتك وان ضربتني فلا ضربنك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لو تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء لا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر اما والمصدر بلا او لو اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا لانهما ان ضربتني ضربتك او لو اضربك لان لهما مع منا سبتهما لفظا للشرط على ما بيّنا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا المنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت او لو افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان الاصالح لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن به فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لو ولو يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن جاء فيلتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس انما المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لوجب دخول عليه الفاء وما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع ليسقط هذا التوجيه المذكور للاقتضيته وان ثبت نحو قولك ان غبت فميمونة زيد لو يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لوجب دخول الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجب تقدمها على اداة الشرط فيقدر بعد اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك واكرمتني كافأتك وقلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى ارايتكم ان اتتكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير

دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمعنى قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كما انما يدخل الفاء اذا الرؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعينه بالتأثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن تخلصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الاسمية ليخرج عن الزمان وفي الطلبية لتخصها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متخصص للماضي في ذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما آلاه وهو لو ينقلب ولو ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال واتما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا ان كانت للاستقبال فقد خرج للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا للاستقبال وان لم تخرج للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان من ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي يعلم تخصيصه من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث لا يستفاد من غيره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع التخصيص لا يحتاج الى استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لو يدل خبره عليه ولذا باقيها فان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون بمحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا لا يبخل وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقولهم اِنْ اَكْرَمْتُكَ اَكْرَمَنِي بمعنى قولك انت وان اُعْطِيتَ مالا تبخل وانت وان صرت اميرا لا اهابك قال المصنف التقديران ثبت حزاذن اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت خداجا لسانا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما يجري يوم القيمة وكون عيشي قائلا ذاك او غير قائل انما هو في الدنيا والتخيير

التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ان كان قميصه قد تظاهر في الماضي قوله
ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع القاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لو قامت مقام الفاء
واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد
السببية مثل سلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا
تكفر احلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير
النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب ظهر في تضمن معنى الشرط اذا كرر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان
كل كلام لا بد فيه من حامل للتكلم به عليه حامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد وما
ضرب زيدا ذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصودا
للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني
توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقف عليه المطلوب جاز للمخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم افادة
المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر لشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك
يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جيء بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب
الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذلك الغير
فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية
وتجزم به الجواء كما تجزم بان والجزم الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه
الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك
المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فلا واحدا تر آهم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه
بالخبر نحو حسبك او كفاك او شرحك ايم الناس واتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذا سائر اسماء الافعال نحو صه
ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء
بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي
اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون فرفع ولم يتقدم ما يجزم عليه
فتجزم ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشاهة

وقوله ان كان قميصه قد تظاهر في الماضي

وقوله ان ان مع الشرط مقدرة بعدها

وقوله ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشاهة

للشرط فى عدم ثبوت مدلولها فى اذن مقوية لمعنى السببية فى الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العربى فى الامرية حتى
ان ضعف دلالة السببية فى الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقويتا لسببيته اما هو محمول على الامر
اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص فى السببية فلا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفى معناه وقيل فى قوله تعالى
هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تومنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لانها للمغفرة
لا تحصل بالدلالة ولا مانع من ان تقول هو جواب به كما مر فى لام الامر فى قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا وقال المبرد فى مثله
ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اى قل اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل لكن فيكون على قراءة ابن عمر وفيه من التكلف ما فيه وله اذا
قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير قال ولا قال اندهم اوسوانزاولها فعل حتف انفها ومجيء يجرى بمقدار او
الوصف نحو ونبأ يرثنى على قرأة الرفع او الحال نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون ولا تمتن تستكثر وجب الرفع وفى نحو مرهم يحفرها
يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اى انه ممن يحفرها او بحذف ان اى بان يحفرها ويجوز فى ندنه يقول اخاك الرفع
على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوتزاولها
وعما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تاته تعشو الى ضوء نارة تجد خير نار عندها خيرا وتاجا ويجوز فى مثل البدل لان
الثانى من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتنى تقرء اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجئ بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا
بالفعل المصدر بالفاء او الواو او نحو ان تاتنى انك فاحد ذلك واتينى انك فاحد ذلك فتجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه
على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم فى المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر
بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم قرء برفعا وجزما ولا مانع فى القرينة من النصب اذا جمعت ثم جاز الجزم والرفع
دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا قال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال عنى فاذهب جانبا
يوما واكفك جانبا وهذا الذى يقال انه عطف على التوهم كانى قوله بدا لى انى لست مدلك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان
جائيا جرا والثانى لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثانى لان الاول قد يكون مجزوما قولا وامتنع لا تكفر تدخل
النار يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرينة ان ينضم المثبت بعد المنفى وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار
كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون
المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا وقولهم فى العرض الا تنزل تصب خيرا فالان كلمة العرض همزة الانكار دخلت
على حرف النفى فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائى ببعيد لوساعده نقل قوله مثل الامر صيغ يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حروف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعى
زيدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا

مفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصح فى عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب بالفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة فى طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو الملئث و الضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام فى النهى فان قولك لا تؤاخذنى فى قولك اللهم لا تؤاخذنى بما فعلت نهى فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر بل يتناول امر الغائب وكذا يخرج نحو افعل انا لنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لانهم لاحظوا لفظ الامر فى اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب ومرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يجب سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال ماء البانة لا ليس بماء اى ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قولك لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما فى قول حسان فى امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقى عمله وما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبنى على السكون لانه جعل آخره كآخر المجزوم فى حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر فى باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال قال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقى آخره محذوفا كالوقف كما كان فى الاصل محذوفا بالجزم قوله فان كان بعده ساكن اى بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة فى المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يغتفر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدء فى الامر بذلك المتحرك نحو انتم من تتكلم وتقاتل من تقاتل ودحرج انت من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك التحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول فى تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة اما فى اقيم فللاجتماع للهمزتين

واما نقيم ونقيم فطردًا للباب وحملًا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حروف المضارعة متحرك ابتدأ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في نقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في نقل وهب ليضاف ذلك الحمل على يعد ويهب بالياء كما يجئ في التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعلّ اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وثقة فكان يكون السبع في رد الساكن ضائعًا فان كان ما بعد حروف المضارعة ساكنًا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة ردد تلزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يُفعل مضارع افعل تأفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل الثانية في الماضي وفي المضارع استغناء بحركة حروف المضارع عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني به باب فعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسوة نحو ما سوا اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال اء في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجئ في التصريف انشاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كما قال وفي غيره كانطلق واقتدابًا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجئ في آخر الكتاب قوله فعل مالم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب تفيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب عينه الفًا قوله لهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه الذي يحتاج ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا حدّ مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا او هوان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عند ابو علي في كتاب الشعر قال جوّز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان

ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد فتحة
الفاعل اذا اريد به المفعول لئلا يلتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون
المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ
الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني فوجعل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر فوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء
خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل او اقتصر على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك
الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتفاعل
وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومتحل العين يعني ما اعتل
عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فبابي للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع بالاشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلها
قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون
المتحرك فبقي قُل وبِع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات
والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع فوجب حمل قول عليه
لانه معتل عين مثله وكسرت فائه فانقلبت الواو والساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت
الى ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد
حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقيل فقلبت الواو والساكنة ياء للكسرة
ما قبلها كما في ميزان قال بعضهم ليس كل العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا
لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان
اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة
الى متحرك ولا بعد فيه على ما بيناه واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تخلي بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد الفراء والنحاة بالاشمام في هذا
المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف
الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما بنوها على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في
جميع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قيل فاذا سقط العين في المبني

من ضمة الى كسرة اولى من العكس لان طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة

للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض و بعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لابد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر للالتباس لقلة وقوع مثله ومثله باب اختير واتقيد يعني ان باب افتعل وانفعل معتلي العين كباب التلاقي للمعتل العين في مجيء الوجوه الثلثة فيما مر له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان باب استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في باب استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في خير هذا للموضع فيقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ولا اتقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك لو فعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل تقول قال يقول قلت نقول يطاي ويقاي ويستقاي وينطاي ويجتاي ولا يحتمل في الفعل المنقلب ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم نحو راي ورحى لخفته وكسر فاء فعل للادغام نحو ردّ لغته والضم الكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان لان حذفها اجمع الثقيلان الضمة والواو كيوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في ردّ الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشمّ فاء نحو رِدّ ضمة ابين وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عُهِدَ كما تقول في المبني للفاعل في شَهِدَ شَهِدَ وفي الاسم فِخِذ في فَخِذ وجميع ذلك في الحاق العين كما يجيء في التصريف وقد حكي قُطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل آخره دون الضمة والكسرة فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين بنقلب عينه الفا اي عين المضارع معتل العين بنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك الحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء كلا منهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل ولا غلب في ذلك الا دوا لم يستعمل فاعلها الا نادرا من المعلوم في غالب العادة اذ هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جرّ وسل وذكر وورد وجنّ وفيه وعلى قليل ما يريدك لم يرد ت لسبتها اليه تعالى لكن على افعل نحو اجنّه الله واسأل عما ذكر وورد اي فعل الله تعالى ولعل ذلك لانها الواقعة من فعل المذكور بخلاف سئل فانه مسند الى الواو وجمع وعمي وغير ذلك من الافعال التي لم يفاعل مكسور العين فصار يعدّ الى المنسوب كما يعدّ

٢٢

باب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل قوله المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهم معنى متعلق كضرب وغير المتعدى بخلافه كقعد والمتعدى يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثانى والثالث كمفعولى علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك فى المفعول به وعلى ما حققناه ينبغى ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا متعلقا بلى ونحو هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلانى لكن لا يقع عليها اسم المتعدى اذا طلق بل بقى هو لازمه وهذا كما ذكرنا فى اللازم والمتعدى والخلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدى بانه يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا فى حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذى لا يصح ان يشتق منه ذلك اعلم انه قيل فى بعض الافعال انه متعدية مرة بنفسه ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذى ارى الحكم بتعدى مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدى والزوم بحسب المعنى وهى باللام متعدية اجماعا فاذا مع اللام فى اذن زائدة كما فى ردف لكم الا انها مطردة الزيادة فى نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعدّيه بنفسه قليلا نحو اخترت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدى الى الامكنة واما الى غيرها فبقى نحو دخلت فى الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما فى يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور فى محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجدمن دون عدنان والدا ودون معدّ فلترعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة فى التضعيف فى اذهبت زيدا وكرمت عمرا ولكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا فى اللفظ وقالوا هما فى محل النصب ولا يجوز حذف الجار فى اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعيّن الجار فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائى والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير عافاك الله اصحت وقولهم اشارت كلبب بالاكف الا صابع ونحو انما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما ولان الخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما فى خرجت الدار ولو ثبت بل قد جاء فى غيرهما اما شذوذا كقولهم امرون الديار ولم تعوجوا اى تقفوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تستوصوا الا ذكر والاولى فى مثله ان يتضمن اللازم معنى

المتعدى اى يتجاوزون الديار ولا تزم صراطك ولا تشوا عقدة وترضعوا ولا دكم حتى لا تحمل على الشذوذ وكما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تبغونها عوجا اى تبغون لها عوجا وكسبتك الخير اى كسبت لك ووزنت المال اى وزنت لك وكلتك الطعام اى كلت لك ولا يألونكم خبالا اى لا يألون لكم وزدتك دينارا اى زدت لك ونقصتك درهما اى نقصت لك وهو ازيضمن تزيد معنى اعطيت و نقصت معنى حرمت وكما تحذف من المفعول الثانى نحو اعرنك الخيل واستغفر الله ذنبا عمونا الذى اختير الرجال سماحتك ذا كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذى يغيره الباء معنا يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول بدلان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأن الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس معروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى ألوتى زبر الحديد اى بزبر الحديد تحاميه على قراءة ابن كثير بوصل الهمزة الوصل واذا دخل الهمزة والتضعيف حمل الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احضرته الفرس لا ينقل من الثلاثى المتعدى الى اثنين الى ثلثة الا علم وارى نحو علم وارى والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة والتضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناها تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة احدهما من المفاعيل متقدما على مرتبة ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احضرت عمرا زيدا وضعيف العين يعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمت النحو لا يعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديته الحلقى العين الا في الهمزة نحو أتيته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في احوال افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم للمتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا ومبتدء وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدء وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين تالى مفعولي باب علمت حال ولذا قالوا في خبر كان وليس شيء اذا الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم وارى فزيد بسبب الهمزة مفعول آخر فوضع الطبيع قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية تحمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمت زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول فتذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول حينئذ معنى قائم بذاتي المحمول والعادة جارية بان يذكر المرات الا ترى لفظ الدال على

المتعدى
بحمد الله ارضوا

المعنى القائم بها كما فى المبتدأ والخبر والحال وذى الحال والموصوف والوصف وكان نحو احفرت زيدا النهر اى جعلته يحفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت زيدا منطلقا علمت عمرا والانطلاق زيدا وعلمت عمرا والانطلاق قال تعالى واذ علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فلو جاز القياس فى هذا الجاز ايضا فى غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا واجبته واجعلتك زيدا قائما والجاز بالتضعيف ايضا فى افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا والجاز نقل جميع الافعال الثلثية المتعدية بها والازمها بالهمزة والتضعيف افعلت وفعلت نحو اخرجت زيدا عمرا واذهبت خالدا افتبين ان هذا موكول الى السماع اعنى النقل من الثلاثى الى بعض الابواب المنشعبة واما اخبر يخبر ابناء ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد المتعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الا اخبر بكسر الباء اى علم واما حدث ونبا فلا يتعديان الى اثنين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت فى بعض استعمالاتها باعلم المتعدى الى ثلثة لان الابناء والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبأ والحق البواقى غيره والحق بعضهم ارى الحامية باعلم سماعا نحو ع ارانى الله فى المنام عمرا واسالما وليستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثنك بخروج زيد او بالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذى هو المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا لها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثت خروج زيد ونبأته دخول خالد ولا يجوز فى السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصابه على انه مفعول به لكونها متضمنة للمفعول به اى حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعا كما فى ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان للخبر به تعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذى هو الحدث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص وامكان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اى اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا واسطة واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يرد فى ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى فى باب المفعول به

لم يتعد الى ثلثة بنفسه ولا بالباء ولا بالهمزة والتضعيف

فظهر بهذا ان ما قال المصروهو ان زيدا قائما فى اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرتنى قولتك اخبرتك خبر اخبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اى مخبر به خاص والثانى خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا الخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولى علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبرك ان زيدا قائم فضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف فى اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصر على نفسه من قوله وقلت زيد منطلق ليس اخا ليس بشئ منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اى للقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت والثانى والثالث معا كثانى مفعولى اعطيت لانا بينا فى باب المفعول به ان هذه الافعال فى الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثانى فمفعولها الثانى فى الحقيقة مضمون الثانى والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء يجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كما فى اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثانى والثالث وان تذكر الثانى والثالث دون الاول واما ما ذكر من حذف الثانى والثالث وترك الاخر فعلى ما يجئ فى افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثانى والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافى اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا ان لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى الا ما منع وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثانى مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثانى لانهما هما والاول هو الذى زاد لسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت

وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه فتنصب الجزئين

اعلم ان الجمل التى تدخل عليها الافعال لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هى الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذا قصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكى والثانية التى المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها فى جزئيها التعلق معناه بمضمونها فلا يدخل الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله فى الفعلية لان الضرورى من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذى فى الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين كل منهما اثر واحد عن مؤثرين مستقلين ان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كل الجزئين الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ويترتب

الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن فى النظم كقولك علمت بمن تمر وعلمت اىّ يوم سرت والّهم رأيت بنصب هم على ان مفعول الفعل المؤخر تقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فحين كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد فاغا الصائر هو قيامه وكذا فى جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى الصباح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها الذى يجئ فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولها ما يضاف الى ثانيهما المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة الجزئين فى تقدير جزء واحد ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد لهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول ما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على اضرب الاول للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وليتها الاسمية مجردة من ان يصير جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليتها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل درى الذى هو مرادف علم فاعلا لما علم ظن الذى هو معنى ولم يستعمل بمعنى علم وان كان رأيت بمعنى علمت وأما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما يرجع الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو درى بت انك قائم وتعلم ان بعد الغى رشده اولا يتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت حمله فليس من هذا الباب فعلم ينصب

الجزئين اذا لم يصدّر بان وأما الظن في العلم مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا وبمعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن السيئ تقول ظننت زيدا اي ظننت انه فعل سيئا وكذا اتهمته وأما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأي فاذا كان بالمعنى المذكور وليته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونزنه قريبا وهو مطابق وقوله الوتر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهاء اي الوتينه علمك الى حالهم وقد يلحق رأى الحالمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى رأيتهم لي ساجدين وأما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور وليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيهما نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة واما القول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية الله موفٍّ للناس ما زعموا وأما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا الا نعم قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى نبتليه ويضل ونحو ذلك فكان نعم قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه هذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا تحصل منه مصدرا نحو علمت اخاك زيدا علمت زيدا اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها لتصيرا سمية نحو حسبت يقول زيدا اي حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيرة مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير ذلك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعها صلة وليس ما قاله الشيخ لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا يقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي فظننت الظن قلت لا مانع مما قاله الفراء على ما ذكرناه وتقول ظننت به اذ جملة موضع ظنك قال تعالى يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا مانع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنده اي ذلك

الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عند على حذف المضاف اى حكمها عند اى حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت لزيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا وبعضها بمعنى اخر يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذف انسيا منسيا تقول فلان يعطي ويمنع اذا يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا انسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا ينفي في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ستة ترى جهتهم عارا على وتحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال وامّا حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونها في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كالجزء الواحد لان مضمونهما شيء هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو مع هذا كله فقد وتذنب مع القرينة واما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الاية اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على عزائك انا طالما قد وثقنا بنا اى لا تخلنا اذ لا تخلنا على اعزائك وقضى الملك بنا قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا مانع من عطف جملة اخرى منصوبة المحل على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الحشاب واما الالغاء فابطال العمل ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد في ظني منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها من الاعراب لانها لا تقع مفردة وقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما يصدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقع الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر

خصائص افعال القلوب

الفرق بين الالغاء والتعليق

كما شرط في حذف الاعراب ترافعهما ضعيف مع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله لذلك ادبت حتى صار من خلقي الى وجدت ملاك الشيمة الادب قوله اذا رجوا مل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل واما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المجاز وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة وغير ذلك من تواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذبا وظبيا فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقال القمر في نحو متى نظن زيدا ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب زيد حسب وبين اسم الفاعل ومعموله قال وتسقم فاعلين اخال حتى بقائل انا سوى لحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومعمولها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كما ظني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فليتباعدا شبه التناقي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم ومصدر فعل القلب اذا كان مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما في الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح كما مر وقبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن ظنا فصدر من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا هو كذا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل كما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انما تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق مما خوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج لكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند

انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد
قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما
يأتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعلم ايّ الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج
وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد
عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو
ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فلزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فما بقيت
الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام
الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة بحثة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما الداخلة على الجملة
الاسمية فانما كانت معلقة لانها للتبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان
المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع
المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها مع صولة لفعل القلب وذلك
لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا مع صولا لفعل القلب بان
تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا بطيئ سهامها
فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد الموكدة وفي علمت معنى
التحقيق فصار كقوله ولقد علمت اني فيما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه
فيجيء بعد ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت بمن تمر
وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها
كاعرابها اذا لم تتقدم عليها فعل القلب فيجيء في علمت ايّ يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا
ايّ يوم يوم الجمعة ونصب على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت ايّ يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتي و
المنصوب ايضا خبر مقدم الكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن
المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام
يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لانتقاضهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما
معرفان للمعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع
في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبرني وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرت او
شاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي

ل
من الاستعمال
مدل الاستعمال

كان مفعولا بل رايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم لئن مفعول كما جيء
بل موحرف خطاب لا بد سواء اتيت بذلك المنصوب اولم تات به من استفهما مرظاهرا ومقدرا بين الحال المستخبر
عنها فالناظر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من
دون الله ارونى ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتن اى ارايتك هذا
المكرم لى كرمته وقوله لئن اخرتن كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم
ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الويعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد
ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا
عن اى شئ من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا
ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذى بمعنى اخبر نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل مذهبه فى نحو
رويدك والتجاءك كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت نحو ارايتك فالكاف
الملحقة باسم يتصرف بتصرف المفعول الثانى وكذا التاء يتصرف بتصرفها نحو ارايتك زيدا واراينكما زيدا واراينكما الزيدين و
اراينكم الزيدين واراينك هندا واراينكما الهندين واراينكن كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام
وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فعلى
الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم و
انه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظ عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون
مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم
واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام وينبين الاستفهام من غيره فى اى لكونه معربا تقول فى الاستفهام علمت
ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التى تلى باب علم فى نحو علم
زيد ايهم قام مفيدا لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد لان
فاعل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام
للمتكلم كان هو لا على انه لا يعرف انتساب القيام الى ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين بما يعرف الشك

بادزيدا وغيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فتقول اذا الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا الاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى شخص ما وذلك الشخص فى فوضتا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد واغا لو صرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد وعدم انتسابه كما كان المشكوك مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام ولا يجوز علمت ازيد قام ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه فيستفهم عنه وضع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يق متعلقه ما يق فى جواب هذا الاستفهام والذى يق فى جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يق فى جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اى زيد قائم او ما عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يق ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فى النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا العلم للتناقض المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم ولا فى الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب هو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى للجرد الاستفهام لا الاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا يترجح فيه لاحد الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو وتبينت وترددت اقام ام قعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكر وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت نقول تفكرت ازيد يأتينى ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله يتوارى من القوم من سوء ما أتى به ايمسكه على هون امر يدسه فى التراب اى يتفكر ايمسكه ام يدسه وفى نحو البلاغة يخامر السائل نفسه امر أيها يسبق صاحب الكأس المنون اى مفكرين ايهما يسبق وليس مثل ذلك فى الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وقتلت ايهم فى البيت وقد مضى ذلك فى باب الموصولات ويجوز فى نحو سلتك هل زيد قائم او عمرو

اقام زيدان تنوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السوال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين فتقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت اليد في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر واما في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا او لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون ذلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل ابوك في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قولك نعم وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا ما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه قائم هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو ولغو بمعنى انظر وسل ابو من زيدا هو ان من رفعه في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لوسلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذ سلطنة عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تحطيم من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو اتخذت زيدا اهل هو كريم اى تعرفت كرمه بما تنذوه ابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه في الدار بابصاره وازاهل انعاما يسالونك عن الساعة ايان مرسيها اى يتعرفون وقت ارسائها ليسوا لك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد اهل هو قائم ام لا اى شككت في قيامه في محل النجو وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا واجب الاحتشن ان زيدا الظننت اخوه قائما قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في اعتقاد يرد لظننت على اخره كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما ام عمرو وزيد قائم ام عمرو وزيد اعلمتك قائم ام عمرو اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما ام عمرو وزيد اعلمت قائم ام عمرو وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الخزولية ما يدل على ذلك اذ بنيت الفعل للفاعل امتنع الالغاء والتعليق واذا بنيته للمفعول جاز والذي ارى انه ضعيف من الالغاء والتعليق

سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت نحو قلت زيدا علمتك قائما او علقت نحو قلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا لم يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة ما قال لشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمتك في الفاعل والغيبة عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعلم معنى الهمزة اي التصيير الملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعلم واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذا لا ضمال المذكورة في المتن ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدين المعنى نحو علمتني قائما وقال الله تعالى انى اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله ورايتها الفقول كذا وقد يجري عجراها راى البصرية حملا على راى القلبية وكذا عدمه وقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول بمتاثر منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضربت زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا اضربتني ولا اضربتك ولا اضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا مقتضيا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافة الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في اللفظ واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيدا زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والآخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل ايانا وايانا فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو زيد ظن قائما وظن زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بجملته في المنصوبات على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مفرد هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فتقول افعال القلوب فاذا دخلت على ان المفتوحة فانما تدخل لمفعول احدهما هو مفعولها الحقيقي وبكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت كما تقدم في اول الباب لان الا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبتهما كحسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في

ذكر الفعل والتعليق في مفعولي كان واخواتها ومبتدأ الفاعل وخبر ان واخواتها

قوله بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين والاستعمال منه ماض واستقبل في هذا المعنى

الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعولها الآخر مقدرا او ملفوظا بل
يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا او لاحقا
الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ ليسد مسدّه شيء حتى يكون واجبا الاضمار ولا تقول ان ان مع
جزئيها سادّ مسدّ اسمين هما مفعولا افعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع
كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يق ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت
زيدا قائما سادان مسدّ ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا الزمه مصدريته كما كان الكلام
مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا نحو الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة
لجزئي الجملة كما بين بتقدير المفرد فنحو صيّر وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف وردوترك وتخذ واتخذ وكان في اصل
الباب صيّر ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة اخرجت زيدا
الفرس من حفر زيد الفرس فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت بل جعلت
زيدا اكرم ما تقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخبر من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة
في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول بصيّر
كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي
علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران اذ ان بهما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الفاظ
صيّر ومرادفاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي
اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب لجعلته غنيا هذا الامر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد
ان لم يكن ومرادفات صيّر قد تخرج عن هذا الباب وذلك اذا لم تكن بمعناه كقوله تعالى جعل الظلمات والنور اي
خلق ووهب اي اعطى وردّ اي جعله راجعا وترك بمعنى خلّى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجيء الا بمعنى صيّر وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله كائنا لحصل من الهمزة معنى
نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى
صيّر كقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو
الاول اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يبقى معنى ضرب مثلا اي بيّن فهو متعد الى واحد فقط
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصيّر كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادر تهصريعا واذا كان الثاني نكرة جاز
جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلّف وخلّى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادر تهجزر السباع فلا يحتمل غادر بصيّر هو والظرف معا
المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب من غير مرادفات صيّر سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت

فان قلت ما وجه نصب المثل بعد ضرب وهو متعد بنفسه قلت ضرب هنا بمعنى صيّر كقولك ضرب الطين خزفا

قوله الجزء بسبب اللحم الذي يأكله السباع ويقطعه بانيابها

قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا والا على المنطوق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ادري منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعتك انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجون غيثا فقلت لصيدح انتجي بلا لأبين صب الناس قد روى رفعه على حكاية الجملة وهما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعد اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجرد ايراد مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشروط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالبادي نعم وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعدل القول في شيء من اجزاء الكلام لجراء المثل هذه الجملة مجرى اصلها اي الحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قائم زيد ولهذا ترى الكتاب يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمر وانت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا وعمرا وانه غائبان ومنه قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به علمنا الدليل على اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع للاشارة اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قائما واللفظ آخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويتميز ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل المفرد عليها كما تقول متى قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا فانك قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت

الجملة بالضرب الكلام الذي يؤدي معنى اقول هذا اذا اخذت خلافا وان اخذت تقليدا فهو صحيح فاذن ذكر الجملة ٢ س ٢

الفعل وقع المفرد بعد

لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثانيها ان يكون لفظا يصح الاخبار يعتبر بعين المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلثة الا فما ليست باعيان الفاظ الحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرة الفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلا وراابعها متقدم غير مخبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فعلى ما ذكرناه فى باب العلم وخامسها مفرد غير مخبر به بجزء مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون بجملة كقولك تعم قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام قال ذا اقبلت قلت دباة اى هى دباة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب مخبرا عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعم فحيوا باحسن منها وذلك لان الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى فى باب المبتدأ والخبر ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديت عمرا واخبرته زيدا قائم قال تعالى وادعوا الرحيل غدا وفى ترحالهم نفسى وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتناديا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف الحكى بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى الحكى كما فى قولك جاؤا اعذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجىء القول بمعنى الاعتقاد واللفظ ههنا له سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال الجوهرى والاندلسى لو كان بمعنى الظن لاستعمل فى العلم وقد يقال كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجيز هذا الا الاخفش الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو اقول زيد عمرو قائما على ما قال ابو جعفر ولا بد عند الاكثرين الاخفش من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظروف نحو اقد اما تقول زيدا قائما وابا السوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهلا تقول بنى لؤى لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشرائط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط وقوله وبعضهم يجرى بعضها مجرى الظن فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعانى تكون لازمة وقوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا

الدباء على وزن الكتاب القرع الواحدة بهاء

اذا اذا قدرى عليه ووجه مت الى مفعولين فما بمعنى عرفت ايضا الا ان المصادر والمعروف مضموم الجاز ونصب المفعولين
وعدم نصبها يتعلق بالاستعمال عرفت واصبت مع كونها بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين هو الامام
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفته وهي كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واضحى وغدا وراح وما زال
وما انفك وما فتى وما دام وما برح وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقد يرد كان فاعرفه بنية دخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها تفتقر المرفوع
لها كلاما قبل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تكتفي كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قيل بعدم
من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي
هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فيحيى لا بلفظها دال على حصول
ما اخبر عن بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول لا
ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي الدلالة على تعيين زمان
ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هذان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق نسبة
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييدا في كان تكن كلاما كان على الحدث المطلق اي
الكون وضعية وكلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وامسى
الدال على الكون في المساء او الانتقال ومثلها اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار و
كذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها
ناقصة بالمعنى الذي قالوه وقولهم ما وضع لتقرير الفاعل على صفته كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدرية
فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة
هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول الدائم
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل فقوله لتقرير
الفاعل على صفته جعله وتثنيته عليها قوله كان وصار الى آخرها لو يذكر مسلوبيتها سوى كان في صار ودام وليس ثم
قال وما كان نحو هن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر محصورة وقد يجوز بتضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما
تقول بلغ التسعة بهذا عشرة اي صير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كما مثل قام فتمثل لها بشر سويا اي
صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف نقص منه فالذي زيد من مرادفات صار ال و
رجع وحال وحاد وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل فكذا كان
اصالة فان جميعها ان تستعمل تامة فيتعدى الى ما هو الاصل الخبر هما بلى ان عديت نحو صار الى الغنى فتصير كلها بمعنى

كان بعدانا لم يكن لان المخصص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعدان لم يكن فاعلى الحقيقة ويصير ذلك الفعل ناقصا حتى يخبر عنه مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعدان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعدان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال ابو نصر ما الى الحسنى وزق كلامنا وربت فذلت صعبة اى اذلال وقال يقنت الى الاصحاء الشيخ حيث صار القوم صائرا الى مكان انتقال القوم منتقل وقال الله تعالى ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها لفظة غير في الى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مراد فاتها ما فتأ وما انفك وما انفك وما وني ومادام من رام يريم اى برح واصل ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما فتى وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقع في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان انما جعلت بمعنى لا زال اذا لو بقي فصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما ولكذا اصل برح وراح ان يكونا تامتين بمعنى زال عن مكانه فيعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك واصل وني قصر فكان الاصل ان يعدى بفي نحو ما ولى زيد في القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائما لا اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان انا قلت مثلا اضرب كهي في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب زيد فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيد الوقوعه اى وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن بينا نقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات فيه غير الجزء الذي يفيد به النفي فلا يتناقضان فالنفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد والى النفي الاستغراق اذا استمر الفعل قل او اصعب من استمرار الترك فصار نحو ضرب ما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد النفي داخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم التاء ولا ما زال اميرا وما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف واما

على ما يستعمل الغير ناقصة من الافعال

زال يزول كقال يقول وقولك ذا لم يزيل اى لم يزد من الياء فتا منان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو وفيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما فعل في المبنى للمفعول في نحو قيل وضوخلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تالله ابرح الارض وما اولى في امره وما افك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان بنى قولك ما زلت بحتى فعل مفعول به والا والا ان يقول هو الخبر اى ما زالت سعد ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا ناقصين وان جاء بعد رفع عهما منصوب فهو حال كقولهم اغدا طاويا بعارض الريح ماشيا اقول اذا كان غدا معنى مشى في الغداة كقولك تعلم ان ياخذوا على حرثكم وراح بمعنى ريح في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فخراج الى بيته فلا ريب في تمامهما واما فتئ وبرح وبعنى وما اشبههما فيكمل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا مانع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية مبتدأ وانث الضمير الراجع اليه للكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير مؤنثا كما في ما كانت امك وبروى برفع حاجتك على انها اسم جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنه حين جاء اليهم رسولا من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي رهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسي لا يقاس وزهير بن لعين جاء وقعد الموضع الذي استعملته بما فيه العرب قال الطرد بضهم وقال المص واجاد الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال وامر قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقاس قعد كاتبا بمعنى صار بل بين قعد كان سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معنى ما وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا يجيء اخبارها غالبا بحذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم يسمونه فاعلا على القلة ولو سمى المنصوب مفعولا لما معتد وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ما ضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى وما ذكر من مضمون الجملة يازمانها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتر وما انفك لاستمرار خبرها للفاعل امن قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها للفاعل لها ومن ثم احتاج الى الكلام لانه ظرف في ليس اي

ما فتا الطائر يطير بجناحه اي خفق وطار وما فتا الشيء افعله او ما زال اذا ذهب كالعقوبة ونحوها

الغفرة الستر العظيم والحربة الآلة التي يحارب بها

مضمون الجملة حالا وقيل مطلق شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيئ بعضها تاما او زائدا قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكون للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل من الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لامن لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد ناما نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار فتقول للمصر دائما او منقطعا رجع على هذا القائل يعني ان كان لا تدل على احد الامرين بل اخذ الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال يتيمك قفزو للطي كانها خطا تطاوح الحرق اذ كانت فواخيا يوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كان من مضيها او عدمه ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ضمير الشان وقعت القصة لم قصرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان لا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى نقل وعزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكقوله تعم مرجان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا لكان المعنى وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت المخوشب الكلبي من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قولهم ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيد لعند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان وردّ بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا فمتى تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يق سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعمل مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لانها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر يغني عنه لان الحدوث المقيد انما يتاتى من الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا الزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلهذا جاز زوال عمله لا بقيد غير زائد فيحتمل الظرف تبيينا لاحد الظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة العراب فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله الكامل الذي لك ما للكمال لقد صرت بدلا معناه

لم يحسن فلان كما احسن زيد قائما ولم يحسن كان زيد قائما

آتيتني دانما كما كان في فواك كان زيد قائما ولم تدل لفظة كان على احد الامرين

السراة جمع اسري وهو الكريم والمشهور حيا وكما في الصحاح بالفتح الاول العراب والخيل العراب خلاف الخاتة والبراذين

الهوس بالتحريك شبه جنون من يكون

بدأي بأ والمصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب الجرجاني انه لا فاعل لها علة ما اخترنا فعلة هذا قول الفرزدق فكيف لي الخاتم بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لانا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه ذكر الجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعلمها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العامل لا تقعان اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدرة تقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على رأي نحو حضر الخطيب كان ولا قد ولا تجرد لا اماضية بخصتها وقد اختار ابو البقاء زيادة مضارع كان قولا حتى كان سيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل محمد وصاد للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى اصبح يكون بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت قوله واصبح وامسى وضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد اقترن بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا واحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفأها وردّه ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كلام سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منها مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء والزمان الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات الخ يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار بمستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اعني الماضي او الحال او الاستقبال وتصريف ظل يظل ظلوا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال ودام والعهدة عليه وقولك بأن زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومضارع بيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجيء تامة بمعنى اقام ليلا او نزل سواء نام او لم ينم وكلام مع ليلة السبت شربت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من الزمان المدلول عليه كقولك قام ظل وجهه مسودا واما مجيء بات بمعنى صار فغير نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ان بات يده قوله وما زال الخ قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواتها كان انشائها فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة وما دامت

لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن فيامها فيه قبل ذلك قوله ويلزمها النفى ان كانت ماضية فبما ولو بلا فى الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن ولا ولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف ونحوه وان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم حتى ولا امس وذلك لتركيب حرف النفى معها لافادة الاثبات فى قولهم فلا ولى دهما ذات عزيمة شاذ وليس محذوف فيجر فى النفى كما فى قول تعرتا الله تفتق تذكر يوسف بتاويل لا ولى دهما لا زالت لان حذف لام المضارع شاذ وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناصبة لا معها قال أمنفك تسمع ما حييت بها الخ حتى تكون وتحذف منها كثيرا فى جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله لا نزال جال مرهبات احد هما ما مشيه نوما على حنق جملا لان حذف حروف النفى فى جواب القسم ثابت فى غير هذه الافعال ايضا والله اقوم اى لا اقوم فكيف بها ولا يكون ذلك الا توقعا بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء خبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا موجبا فى الفضلات كما مر فى بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز مازال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم فاما خبر ليس فما جاء كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمنع ذلك فيها اذ وذلك اذا تقدمت نفيا او شبهه عليها فلا يجوز الا قائما لو يكون زيد والا غنيا لو يصير خالدا لامتناع تصدر الاكام فى بابه وقد خطئ ذو الرمة فى قوله ما تنفك الا مناخت على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اى ما تفارق ظهرها ومناخا حال وعلى الخسف متعلق بناخ جعل الخسف كالارض التى تناخ عليها كقولهم تحية بينهم ضرب وجيع نرمى عطف على مناخ او قوله صفات يقبض وقيل هى نائبة خبرها على الخسف معه ومناخا حال وضعف بمجيء الحال من الخبر وان كان العامل فى الحال ما تنفك احدهما ان المفرغ عاملا فى المثبت والا كان المستثنى نقيض المستثنى منه فى مثالنا والثانى ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى لانا بعد الى المستثنى منه كما مر فى بابه وان كان العامل فى الحال على الخسف ضعف من وجه واحد ان المفرغ عاملا فى المثبت كما ذكروا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولو عنه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذا يكون مقدما فى الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء قوله ومادام لتوقيت امر اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لذلك المصدر فانت فى قولك اجلس مادام زيد قائما ايها موقت مجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو ناما فوله ومن ثم احتاج اى من اجل كونه توقيتا للشئ بكون ظرفا لذلك الشئ والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا بخلاف غيره من الفضلات مما التى فى اول مادام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد فقوله وليس لنفى مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا يقول الله خلق كل شئ فى الماضى وقال لا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل ومعهود النحاة على انها للنفى الحال قال الامام المرتضى واحسن من القولين ان قضية ان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما حمل الايجاب عليه فنحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمان فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ليس فى كونها عند الاطلاق للنفى فى الحال وعند التقييد على ما قيد به قد ذكرنا حكمها فى باب المضارع وقال ليس ليس كهيئ كما فى علم فى علم والدام مع تضمنها بالاسكان ترتكم قلبت الياء الفا كما هو القياس ثم حاءت لحاقها نحو لها فى عدم التصريف كما يجيء

ان يكون مفتوح الياء اذا انفتح لا تحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه اذا كان مخففا فعل الصيلم تاما وحركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كما زعمت لوجب في تلك الفاء لكسرت الفاء لكسبت للجواب ان في تلك الفاء قد اجتمع شيئان عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير في ليست لستما الخ فلتشبهها بالفعل لكونه على ثلثة ومعنى كان في كونها ناصبا كالحق الضمير في هاوها هاؤما هاؤما في هاءها هاؤما هاؤن مع كونها اسم فعل لتشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليتها لدلالة اتصال الضمائر عليها ولا يتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاء قوله ويجوز تقدير اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديرها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا لا ابن ليسان وغيره ادام وقسم مختلف فيه وهو ليس فذكر ابن معطان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو خلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات فكل من كان الى راح كما ليس فحكم اوله ما حكم ما ذكره للصدع لم يذكر لا من الافعال يجوز تقدير اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدير خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجازه الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن ليسان تقدير خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال النافصة وصارت عوضا منها في الجزئها بخلاف ما فارق وما انفصل فلما لم يلزمها بل اجاز احدها الغاؤها ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بينها وبين الفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لانها لما لزمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز زيدا قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لن ولا فانها اشتبهت بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما وجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب القصد كما مر في المنصوب على شرط التفسير وما ليس فالاكثرون على جواز تقدير خبرها عليها ومنع الكوفي بخلاف ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها اجاز تركك نون الوقاية معها كما في قوله اذا ذهب القوم الكرام ليثني لذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بلا كما في قولهم ليست الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا ان اضرب واضرب ولا يمنع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدإ وأوجب الحاجة ولما ذكرنا في باب المبتدإ والخبر على مبتدإ لازم القصد كما سيأتي الا استفهام والشرط لا على مبتدإ عدم المتصرف كما التعجبية ولا على مبتدإ يلزم الابتدائية لكونه في المثل الاضمار لا تغيرهم الطعن يظأر او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله ع فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كالسلام عليك فانه يلزم الابتدائية

على اسمائها فيجوز ان تقدر اخبارها عليها

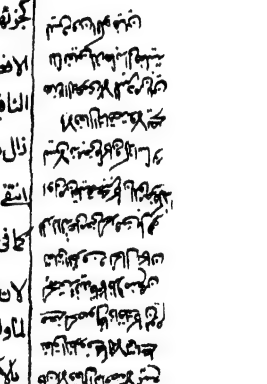

لتفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا تقع اخبارها الا افعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لوقع في محذور ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب بمعنى اخبر عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه هل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم هذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار الكفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذا طلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال ٭ وكوني بالمكارم ذكريني ٭ وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والآخر استفهاما نحو كوني هل ضربت استحال اذا الطلب في احدهما طلب في الآخر فيجتمع طلبان مختلفان على مصدر خبر واحد في حالة واحدة وهو صحيح واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فلهذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبار الهمزة الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى ما تزل هذا واي وقت لم يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعا ذلك على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لاداته الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او عدم قدرته ثم تقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تصدرها وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن وكلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب تاخير عن الخبر اذا كان الخبر ضميرا غير الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندك كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لالتبس

المفتوحة بالكسرة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها ان خلا الاسم كما كان زيد الا قائما ويجب توسطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا مما يقتضي التصدر وكان عاملا ليفصل بينه وبين الفعل كل اسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيدا ذا لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم تكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينها وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد الا قائما كان زيد لا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه احسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو جزء بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا لان اذ المنصوب ليس كجزء واما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذا الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها وتقدمها ولا اصل لجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظروف والجار والمجرور نحو كان اما مالك زيدا جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظروف ان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرطان يكون فضلة بغير الظروف نحو كان اليوم ضاربا زيدا عمرا وان كان زيد ضاربا وجاز للكوفيين الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرا ضاربا وفوق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوزوا في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرا ولم يجيزوا في المنفصل نحو كان زيدا عمرا ضاربا وما وما اوهم خلاف ذلك قد رد فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذه او كان زيدا انا خذ الحمى قال فاذ فذ هذا جون حول بيوتهم بما كان ايامهم عطيبة عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم ان خبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصل الفائدة فلا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا تقول ما زال رجل وافقا ما لباب وكذا في باب ان قال ان من شفاء عبرة مهراقة الشذا مسيبويه وقد يجوز في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر الا في مواضع يعرف الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيدا ان زيد هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يجوز ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله لكن من زاجها عسل وماء فمن نصب من زاجها وقال عهدي لابك موقف منك الوداع فلا ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولابك موقفي منك الوداع او ان يرفع من زاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى لا خلاف عند مجوزه اختيارا بينهم الا ولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا لانهم قالوا ان الاولى بالاسمية ما تقدم في نحو قوله تعم ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما جاز ذلك على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بلى كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اشكر ان كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متاكرة وقوله مالك لا تبالي بعد حولا ظبيا كان اما ملك ام حسانا وقوله الا من مبلغ حسان عني فاطب كان حرك ام جنونا وردّ عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو

الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف

الدجان مشيه الشيخ وهو هروج يهيج وهو اظلم اذا مشى في ارتعاش نحو هياج عوانس سره

معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبئ واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لو ليهما المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليها مما قل لا يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلا لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان اثمك ابهما الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يقع همزة التسوية لا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردوا عليهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوع مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لعمه وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها مختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقولهم ما يجزي الفتى ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا ما شذ لا لها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد قد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو وحذفت مع انه قد حذف قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قالوا لم يك مغير نعمة كما حذفت كسرة لو ابال فقيل لو ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لقي نون يكن المجزوم ساكنا بعدها ساكن حذفها نحو لم يكن الذين كفروا ونقوها بالحركة وخروجها بها عن شبه حروف المد والين واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا الشذوذ في نوادر ثم لو يكن الحق على ان هاجر رسم دارقد تعفى بالسرو قال السيرافي في هذا شاذ قال سيبويه تقدير الخبر اذا كان ظرفا مستحسن وليس ذلك الظرف مستقرا ففتح القاف ولكن كان فعل عامله مقدرا لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فحولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقدير الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتقل الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا فوله

افعال المقاربة وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي ادرى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس لطامع على ثقة من حصوله كيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر

كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمعنى ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضه
اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع حصول مضمونه
مع سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع
لي فاذا قلت عسى زيدان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في حدهم طفق ومرادفاته
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وليس يقال الجزائه
ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن
شرع في الشئ قرب تمام ذلك الشئ على يده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد
ومرادفاته وقول المصنف دنو الخبر رجاء وحصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز عن
نسبة فيكون في حكم الملغاة في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته
ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء
اوضح مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف
فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر مع كاد ليس حاصلا بل هو
قريب الحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب مما لم يحصل بعد اقوله فالاول عسى وهو غير
مصروف عن قول عسى يدا ان يخرج وعسى ان يخرج يد وقد يحذف ان والثاني كاد زيد يقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي
على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون في الماضي للانبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله
ومما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل
طفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي عسى كاد في الاستعمال قوله فالاول عسى اي الذي لرجاء
مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع والشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء
كلعل ولان انشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بحت والجملة الاسمية
نحو انت حر فمتى الانشاء عارض فيها فان الجوهري عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعد
اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى
للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء والطمع
ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائزا مثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه انا لا نعرف

على
وعن الهوى
كيسيء واما
يزول الشيء
عن مكانه

عسى فى غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسواى مع طمع وقد يكون سبب عسواذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب نحو عسيت عسينا عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين ونعم الزجاج ان عسى حرف تمارأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو على فى ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر كان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدركه بالمثل السائر فى قول الزباء على المغويرا بوسلما وقولهم لا ادخل انى عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسلما وصائما المضمين عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه فعل من جعل خبرا ان يقدر مضافا امّا فى الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او فى الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو على فى القصريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا قيام ومن فى هذا العذر يكلف ذلم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لانه فى الاسم ولا فى الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل هذا اثر ما وليزمه مطردا فى موضع معين مع اى كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر لكن حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شئ جعل حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب كذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان الفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين الى قوله ان تبروهم اى لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذى ادرى انّ هذا وجه ترتيب فيكون فى نحو يا زيد ون عسى ان تقوموا تدجاء بما كان بدلا من الفاعل ومكان الفاعل والمعنى اقرب ساعد على ما ذهبوا اليه كان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى المغويرا بوسلما فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى المغويرا بوسلما وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه فى المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى فى البيت الا ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى هذا مذهب الكوفيين اذا حذفت ان فى الخبر رجع قلت ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اصله ان من ذهب الى ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج خبر عسى

القول فى خبر عسى

اى اذا دخل على الخبر ان كما مر فى قول الزباء على المغويرا بوسلما وقولهم لا ادخل انى عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسلما وصائما المضمين عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه فعل

بحث اسم المصدر والفعل المؤول به

وهو من باب التنازع تقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث مجازا تقول ان يخرج فاعل عسى زيد فعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لكن غير قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لوجعلنا الفعلين متنازعين في ذلك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ذلك وهو اجتياز ذا فاصلا بين بعض المهمل وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى تورا واحدا ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ الابتداء كما كان كادمنها وقوله لم كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثل ليس في خلق الله مثله وليس شهود اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن لا فعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى لما تعلمه من قال انه خبر لا صفة عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدم معمول البدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال ما هممت ولم افعل كدت ولكيلا يكون على عثمان بكى حلائله اى كدت افعل وكذا اقول كم عسى نهارا قيل عسى نهاران يقوم اى كم عسى نهاران يقوم ولا يظهر في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخصان يقوما الا قليلا كقوله وقد يحذفان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين يتقدر ان ويتعينان في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد استعمل حرى زيد يفعل كاد بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى لفظا الماضي فقط ومعناها صار حريا او حريا او جديرا وصار خليقا وصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرى الجر كما هو القياس مع ان وان وافق الله هو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا ينثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو من حري ان افعل فاذا قلت هو حري فتميل او حريكسر الراء كعليم ان يكون ثليت وجمعت والثنيت وقلت هم بالحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق زيد ان يفعل ولم يذكر احد ان عسى يقع بعد ان الا ما ذكره ابو البقاء في قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم ان عسى ان يفعل زيد قول الشاعر عسى طيئ من بغيهم ستقطع علاقات الكلى والجوانح التي فيه عند التناهي قائمة مقام ان الكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدلهم من بعد سوء الا ايمانا ليجنته اى يتوقع اطفاء علاقات الكلى قوله والثاني كاد او كاضع لدنو حصول الخبر كاد وهو مركبت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة كما هو الاشهر واوشك بمعناه وزنا وكان في اصل الوضع لحرى ان يستعمل على اصل الوضع فلا يرفع الا ما يرفع الفعل من كاد يدل على الفعل وصفة او شك في كاد سرع ويستعمل على كاد اصل فيرفع

ومن هذه الافعال حرى

حرى بالكسر ان يكون كذا وحري بالفتح ان يكون كذا وحريان يكون كذا وحريا ان يكون كذا وحريا بان يكون كذا وحرى ان يكون كذا وحرى بان يكون كذا وحرى بالفتح ان يكون كذا وحرى بالكسر ان يكون كذا وحرى بالضم ان يكون كذا وحرى بالتنوين ان يكون كذا وحرى بالتنوين ان يكون كذا وحرى بالتنوين

او يشك فلان في الامر هل اخذ فيه او لا كاد وكرب وشك لما كرب في الشيء ان يفعله اي قرب ان يقع وكرب الشمس ان تغرب امّا افعال هذا المعنى فضعة لا اصلي قارب قال بعضهم اذا دنا بين هذا دنين منهما او اولى ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا كاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد او كرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم كما مر ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفها لكثرة الاستعمال وان امّا منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مرّ وقد يقع بعد اوشك مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجردا لخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين للعلومين واذا حذفت ان من اخبارها ذهبوا الافعال الثلث فامّا ان تقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي وامّا ان تحذف رأسا بلا تقدير لها كاستعمال كاد وكرب واوشك لفقدانها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة ومما كادت امّا قولها اضعو ضمير الشان فيني نحو كاد يزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشأ وقرب هب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة الضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يتي طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي اوجد هكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه وامّا هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لانه بمعنى طفق لان للبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزال وصار وكانه للمبالغة في القرب لا حتى يا لافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت قوم ولكون افعال المقاربة اي كاد وموادها فاته وافعال الشروع اي طفق وموادها فاته فورعا كان محمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان وان لاسم والماضي والمضارع المقترن بان كان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهرا في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث لفعلية يدل على الحدث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال تام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منهما وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد وموادها ان يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقولهم قد كاد من

قول البيان ان يتصفا او لم يجز ذلك فى خبر فعل الاشتغال واما التزامهم فى خبر عسى ان يكون مضارعا مقترنا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع للمقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو لايق بعسى من المصدلى من ثمة قد يحمل لعل فان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفى على كاد آه قال بعضهم فى كاد ان نفى كاد اثبات واثباته نفى بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان اراد وا بذلك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفى فهو غلط فاحش لكنه يكون اثبات الشئ نفيه بل فى كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب فان اراد وا به ان اثبات كاد دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحق كان قريبا من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا فى الفعل لا قريبا منه وحينئذ تكون نفيه اثباتا فمقول ايضا ان قصد وا ان نفى الكود اى القرب فى ما كدت اقوم اثبات له فهو من افحش غلط وكيف يكون نفى الشئ اثباته ولكن ان اراد وان نفى القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش كان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل عنه فان ما قربت من الضرب لكذا فى نفى الضرب من ما ضربت بلى قد يجئ مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد فى وقت القرب وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت اخر ولئلا التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه فى وقتين فى احد فلا يكون اذن نفى كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هى المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فى قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم فى قولهم اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله ان اكون من الجاهلين وما هذا التعنت منى يمكن ان يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا نحو قولك ما مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقى مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا اخرج يده لم يكد يراها اذ ليس فى هذه الملوضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفى كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات فى الماضى كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او فى المستقبل واستدل على كونه فى المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة فى قوله اذا غير الهجس الميت وقولهم تراه قد برح حتى اذا رأى ذلك الى ان غير ذو الرمة لم يكد لانه لم اجد ولم يكد مستقبل لان جواب اذا قولك انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب ان الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اى قوله فذبحوها من ما كادوا كما ذكرنا ولهذا لم يفد الاثبات فى قولنا ما مات زيد وما كاد يسافر ولما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئهم وتصويب ذى الرمة فى بديهة بناء على الدليل المذكور اى ان نفى القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطاء المخطئون ذا الرمة فى بيت قال حين تمت تلك الحكاية ما اصابت بيهس اخطأت وقيل قال ابو عمرو ان نفى لما ضوا ثبات اشبه قوله ثم قد بحوها الاية ونفى المضارع

صح الحق تحرره اذا ذا ليد ينفق الناس كره

نفي لقوله ثم لم يكد يراها وقولي لم يكد يراها وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث يخيل الذي يفيد شروعا فاعل فعل مضمون
الخبر منه ذكر تاما وقد ذكر تاما يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرقا وكما الاخفش عن بعضهم طفوقا فاذا جاء طفق يطفق بمعنى جلس يجلس استعمل مضارعا
كاد واسمه ضمير مستتر جوازا يعود الى ما يعود اليه ضمير اسمه ناعل وشك قوله ومثل كاد الذي الاستعمال ويجوز جعل خبره جملة اسمية مقال له وقد تجعل
فلو ص بتحميل من الكوفيين وتيها وريب وقد يجيء خبره مصدرا باذا قال ويجعل اذا ما قتيبة نوبي ناهض فحل الشارب لنيل ١٢ قوله تعلا

التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان سماعيتان فعل افعل به وهما غير متصرفين بخلاف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يلبيان الا هما بنو
منه افعل التفضيل ويستثنى من الممتنع شاذا شذ ذا يستخرج واشذذ يا يستخرج ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا نحو ما اجاز المازني
الفعل بالظرف وما ابتدأ نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند

سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة فيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اي
فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض لحد بنحو ناهيك به ولله دره وويها لك ويا لك رجلا وكاليوم
رجلا وويله رجلا بلى ينتقض بنحو قاتل الله من شاعر ولا شل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لتحصل الدعاء
وكذا قولهم برحبت وتبا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت
وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب لا يجوز التعجب منه ثم حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ فافعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما كان على
صيغة ما افعل او افعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة
لم شابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وانما كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا
يتصرف فيه اجتيابا عما للتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا ينبيان الخ قد مضى
ذلك في باب فعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرطه وهو انه لا ينبني الا ما وقع واستثنى بخلاف التفضيل فانك تقول
انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستثنى حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي عن افعله
قيل لا ينبني فعل التعجب له من فعل مفهوم العين في اصل الوضع ومن المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب ما اقتل
ليدلك بذلك على ان التعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكما قيل في افعل التفضيل فكان اصل
ما اضربك لزيد وما اقتلك لعدوك ضرب لزيد واقتل لعدوك لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل
الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا للذات فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذي كان للفعل قبل ذلك بتعدى اليه بنفسه الا
باللام كما رأيت ولا ينبني فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع بنيه ما للمفعول كونهما مأخوذين
من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما ينبني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اخيبه وما اشهره و

١ قوله الا ان يقول الخ
٢ قوله ان يجعل الخ
٣ قوله ان يجعل الخ
٤ قوله ان يجعل الخ
٥ قوله ان يجعل الخ
٦ قوله ان يجعل الخ
٧ قوله ان يجعل الخ
٨ قوله ان يجعل الخ
٩ قوله ان يجعل الخ
١٠ قوله ان يجعل الخ
١١ قوله ان يجعل الخ
١٢ قوله ان يجعل الخ
١٣ قوله ان يجعل الخ
١٤ قوله ان يجعل الخ
١٥ قوله ان يجعل الخ
١٦ قوله ان يجعل الخ
١٧ قوله ان يجعل الخ
١٨ قوله ان يجعل الخ
١٩ قوله ان يجعل الخ
٢٠ قوله ان يجعل الخ
٢١ قوله ان يجعل الخ
٢٢ قوله ان يجعل الخ
٢٣ قوله ان يجعل الخ
٢٤ قوله ان يجعل الخ
٢٥ قوله ان يجعل الخ
٢٦ قوله ان يجعل الخ
٢٧ قوله ان يجعل الخ
٢٨ قوله ان يجعل الخ
٢٩ قوله ان يجعل الخ
٣٠ قوله ان يجعل الخ
٣١ قوله ان يجعل الخ
٣٢ قوله ان يجعل الخ
٣٣ قوله ان يجعل الخ
٣٤ قوله ان يجعل الخ
٣٥ قوله ان يجعل الخ
٣٦ قوله ان يجعل الخ
٣٧ قوله ان يجعل الخ
٣٨ قوله ان يجعل الخ
٣٩ قوله ان يجعل الخ
٤٠ قوله ان يجعل الخ
٤١ قوله ان يجعل الخ
٤٢ قوله ان يجعل الخ
٤٣ قوله ان يجعل الخ
٤٤ قوله ان يجعل الخ
٤٥ قوله ان يجعل الخ
٤٦ قوله ان يجعل الخ
٤٧ قوله ان يجعل الخ
٤٨ قوله ان يجعل الخ
٤٩ قوله ان يجعل الخ
٥٠ قوله ان يجعل الخ
٥١ قوله ان يجعل الخ
٥٢ قوله ان يجعل الخ
٥٣ قوله ان يجعل الخ
٥٤ قوله ان يجعل الخ
٥٥ قوله ان يجعل الخ
٥٦ قوله ان يجعل الخ
٥٧ قوله ان يجعل الخ
٥٨ قوله ان يجعل الخ
٥٩ قوله ان يجعل الخ
٦٠ قوله ان يجعل الخ
٦١ قوله ان يجعل الخ
٦٢ قوله ان يجعل الخ
٦٣ قوله ان يجعل الخ
٦٤ قوله ان يجعل الخ
٦٥ قوله ان يجعل الخ
٦٦ قوله ان يجعل الخ
٦٧ قوله ان يجعل الخ
٦٨ قوله ان يجعل الخ
٦٩ قوله ان يجعل الخ
٧٠ قوله ان يجعل الخ
٧١ قوله ان يجعل الخ
٧٢ قوله ان يجعل الخ
٧٣ قوله ان يجعل الخ
٧٤ قوله ان يجعل الخ
٧٥ قوله ان يجعل الخ
٧٦ قوله ان يجعل الخ
٧٧ قوله ان يجعل الخ
٧٨ قوله ان يجعل الخ
٧٩ قوله ان يجعل الخ
٨٠ قوله ان يجعل الخ
٨١ قوله ان يجعل الخ
٨٢ قوله ان يجعل الخ
٨٣ قوله ان يجعل الخ
٨٤ قوله ان يجعل الخ
٨٥ قوله ان يجعل الخ
٨٦ قوله ان يجعل الخ
٨٧ قوله ان يجعل الخ
٨٨ قوله ان يجعل الخ
٨٩ قوله ان يجعل الخ
٩٠ قوله ان يجعل الخ
٩١ قوله ان يجعل الخ
٩٢ قوله ان يجعل الخ
٩٣ قوله ان يجعل الخ
٩٤ قوله ان يجعل الخ
٩٥ قوله ان يجعل الخ
٩٦ قوله ان يجعل الخ
٩٧ قوله ان يجعل الخ
٩٨ قوله ان يجعل الخ
٩٩ قوله ان يجعل الخ
١٠٠ قوله ان يجعل الخ

كما أمقته الى وما اعجبه الى وما اشبهها الى فيتعدى كما ذكرنا فى فعل التفضيل الى ما هو الفاعل فى المعنى يا لى او بعند نحو اخطى عندك وذلك اذا تم من حق الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشباهه من بنى كما يقول دموت اليديك وقياسه التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبنى له صلة لما للمصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب ولا شد ما يضرب ويبنى ايضا من باب فعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما أبعضنى له ولا اخفش والمبرد جوز لى بنائه من جميع الثلاثى المزيد فيه كما مر فى افعل التفضيل ربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى كلهما وكذا يبنى ما ابله وما اوسنه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل فارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما ألوكه وما الله وند وما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى التفضيل ويتعدى الى غير ما تعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء لمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل فى الوزن والاصل المبنى منه وشرائط بنائهما وتصحيح العين فى نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديته بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائى من انكر فى ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه فى نحو يا ما اميلح ظرفا شددن لنا وردا الكسائى نحو افوق البصريين فى فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينهض وقد اعتذر والفتاح خوه بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع لحرف كما مر فى بناء اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذر والنصب المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها للمفعول به بعد افعل المشابه لفعل مضارع لفعل تقوعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قولك زيدا ما اضرب عمرا بزنا بعد عمرا ضرب زيدا ما اضرب عمرا لان المنتصب فى مثل هذا الجواب وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر فى باب الصفة المشبهة ولا يضاف فعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين فى نحو ما اقوله وما ابيعه واقول سمع به ان لا احلال نوع تصرف فى فعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الاخبار فى نحو ما شد به فى التعجب كما جاء فى غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعى اطراده ويقيس عليه افعل به فى جواز التصغير انما جاز ذلك لانه يعم التصرف فيه شابه افعل الا ستى كما يفهم من اقول منك قوله ويتوصل فى الممتنع يعنى بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن ستخراجه ودحرجته لو كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضها وعورها ولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما كان لازما للنفى كما يبس او مصوغا للمفعول او عاد ما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها لان كلا منهما نفيا نحو ما يبس لهذه صوغا للمفعول نحو حبذا وكذا لا مصدر لنعم وبئس يذهب حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك

١ يجوز بناء افعل من مضارع مبنى للمفعول بشرائطه الى المبنى للفاعل نحو ما اضرب زيدا اى ما اقربه

٢ التعجب انشاء ولم اجزين الخبرى او منفوع استسلم وانما لم يجز بالاكثر عليه

٣ جئن الرجل جزءا وجزءا بالكسر والفتح والاول عن ثعلب والثانى فى المجمل ونسبه الاخفش الى العرب والاصمعى الى الكسائى والفراء ولا يعرف الا فى المكسور

٤ الاصل فى الاستثناء ان يكون فى الموجب

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائليه قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا بتأخير كل واحد من التقديم والتأخير مستلزم للآخر لانك اذا قدمت شيئا على شئ فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم عليه ويريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن بتقديم احسن لما ذكرنا من الوجهين فى عدم تصرفهما فى انفسهما واما الفصل بين الفعلين وللتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا فالفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبى فلا يجوز لقبته فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف فى علم التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء واجرى مجراه ابو على والمازنى نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم ان يزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلو لا الامتناعية نحو ما احسن لو لا كلفته زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل عند الاكثرين وهى مزيدة على ما ذكرنا فى باب كان وقال السيرافى كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب فصل التعجب بها يكون على انها فاعل افعل فاذا لم يكن فى نحو ما كان احسن زيدا انه كان فى الماضى حسن دائما لانه لم يتعمل بزمان التكلم بل كان دائما قبل وشذ الفصل باصبح وامسى فى قولهم ما اصبحها بردها والمغيرة وما امسى ادفأها والضمير للشيء يتوهمونه ايتوهمون المسموع فيهما ولا يقاس عليه كان فى الفصل خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اى مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش فى احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب ولا نحى عنه معنى الجهل مجازا استعمالا فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتضى من اللفظ على ثمرته وهو التعجب من الشئ سواء كان مجهولا لسبب لا لغيره او لغيره مما كان لا يعلم الا بامارة نحو ما احسنا ولتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعول الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضربت يد عمرو فيها اضرب بى يدا لعمرو فما مبتدأ افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعل والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش فى القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه يحذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده والاقيد ليس فى هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان فى تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو الى استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هى على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية بعدها خبرها وهو فوق من حيث المعنى كانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين والمعنى من هو والله درّه اى جعل كان قائم والله عينا حبّرتنا فقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه انقل صورتها امر ومعناه الماضى من فعل الى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم والباء بعده زائدة فى الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان للتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بانه كلام معنى الماضى فيه بل جاء للماضى بمعنى كلام من يعتقد

ربّه وبأن افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الجر بزيد وأشهم به وبأن زيادة الباء في الفاعل قليل وللمطرد زيادتها في المفعول قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بأن يجعل زيدًا حسنًا وانما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن فيصير صفته بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال ثوقد وجدت مكان القول ذا سعة فان جئت لساءك ما قلته هذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وابيه همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا وان لم يكن شيئًا منهما قياسًا مطردًا وانما لم يصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل احسنا او احسنوا الاحسنى واحسنّ لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انحاء معنى لا حرف فيه كما انحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويونث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه. فهمزة احسن به للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجئ في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اى جعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر بقلة احسن فيما لا حوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن حسن بزيد وفيه تكلف وسماجة والله نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول هذي خطاب احسن قد انحى فيجب كون التعجب منه مختصًا فلا يقال ما احسن جلالا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو جلالا رائعا وفي موضع كذا اجاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدًا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولًا وامّا عند سيبويه فانه وان كان فاعلًا والفاعل لا يجوز حذفه فلانه انتزل منزلة الجزء ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلات فجاز حذفه فما كتفاء بما تقدم فان لم يلتزم الجزء كما في جاءني من رجل وفي نزيد لم يجز حذفه ولا يبنى لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافًا لمن اجاز ذلك لانه انما يجئ في هما سارت كثير وبئس ما له مصدر ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدًا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او بأل لانه انحى عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية كما قد مناقبل معناه الا ان اي حسن حسن زيد فاوجئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد التحانه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب او ما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف **قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفًا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح او الذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطهما ان يتفق الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص فاعل مثل نعم العبد وفي نعم المهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير ويعرب المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على رأي في مخصوص** قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تثني المدح تحدثه بهذا اللفظ ليس المدح موجودًا في الخارج في احد الازمنة بعضها او مطابقة بعضها

الكلام

الا ماه حتى يكون خبرًا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على وجود تلك الخاصلة خارجًا فقول الاعرابي لمن بشر بمولود نعم المولود والله ما هي ينعم المولودة ليس بتكذيب له في المدح اذ لم يكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان المولودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزء الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي ربّ هذا غاية ما يمكن ذكره في تشبيه ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار كما اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرًا لم يكن ان تكذب في التفضيل وبقي ذلك انك لم تفصل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يبقى انك اخبرت الرسم تخبر بذلك او جدت بهذا اللفظ الاخبار بل بدل خلاته من حيث القيام في قيام فالقيام ما حاصل والتعبير بحاصل فكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكومة بثبوتها خارجًا ليست ثابتة بذلك اي فعل التعجب وفي كم وردت قوله فنعما نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطردت في امة تميم كما يجيء في التصريف في فعل اذا كان فاؤه او عينه حلقيًا او عينه حلقيًا اربع لغات سواء كان سالمًا كرجل لَهِبٌ ولَهِبٌ ونعلًا كشبر احدها نَعِلٌ بوهي الاصل والثانية نعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعًا للعين وكذا اطردت اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عين حلقيًا مشددًا كلبيب للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير الا كثيرًا في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب يا تفقوا على لغة يميم في تباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبرّ ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع قصد الاد غام وقرء يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بعض في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل فاعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست كالمستغرقة الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه كما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد فكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى البتة فانه لا يقصد ذلك المعنى اصلا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه ما نسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال النحاة بينك في باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تتغلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة لمعرفة احدهما لا كلمات مع ان بعض النحويين يقول انما هي التاء التي تراد

التحقيق في الفرق بين اللام في فاعل هذه الافعال

في اول حين والان قال توفى قبل نأى دانى حما نا وصليا كما زعمت تلا نا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعون زمان ما من مطعم كما مرّ في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم ودت والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذانا به من اول الامر وذلك اذا عطفت ثم سواء ع فمضيت ثمة قلت لا يعبئني ولا تقول جائني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ثمّا وفي يا دبنا غادة شعواء كالدّلة بالبسيم وقد جاء يا صاحبا دبت انسان حسن يسال عني القوم او يسال عن ويجوز ان يكون اراد يا انسان مونثا والرابعة التي يلحقها لات كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما انهم ماحكاها الكسائي نحو نعمار جلين ونعمت ارجالا كما قالوا الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وانهم جوزا استعمال جميع باب نعم بئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله ع والمؤمن العائذات الطّير وجرد قطيفة فصار ومعنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة كما ان رجلا نعم الرجل جيد فصارا معا جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة وهذا نظائر نحو قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مرّ في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخ عن صحة الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ وكون مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه وسبق كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية بعد وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مرّ في باب علمت قال ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه حتى حين وان كانت اسمية اعربت جزأ ان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعراب الجزء الاول ياعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يجوز فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذا الفعل لا يدل من مرفوع به وحكي الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرّهما كان الاسم الواحد لا يجرّ الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جرّ اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ وما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرّ ولنرجع الى المقصد فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونهما فعلية كما في سواء عليهم الا انه تم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر

اخرجها بكلمة بين الضم والاستد

المبتدا الذى هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يؤتى نعم بعدان يؤتى نعم رجال الزيدون اذ
محصله نعم الرجال زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما فى اشتر اللحم
اوضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر فى المعنى كما مر فى باب المعرفة للاحالة لهم الى ذلك وهو انهم خيلوا تاخير
هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له فى النفوس وقع فاورد والفاعل فى صورة المعرفة وان
كان نكرة فى الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم فى الظاهر معلوما على وجه لا ينكر لان مدح شخص
منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فنبوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يقبح فى الظاهر مجملا
الفعلية كما ذكرنا فى تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث
فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الامثال فى المعنى صفات لفاعلها فصار نعم
الرجل كجيد قطيفته ولا يرد ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعوا اليه وذلك لانه تقرر بالدليل
على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما
على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدا ما قبله خبره فلو
كان الخبر باقيا على حليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ولا عائد ولا اعتداد بكون ذى اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق
لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة للغسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها فى حيز الايجاب ولا اعتداد
بكون ذى اللام قائما مقام الضمير على ما قال لانه لو كان فى مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا
الى المبتدا غير محتاج الى التمييز فى نحو زيد نعم رجلا وكذا فى نحو نعم رجلا وزيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما فى
قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتداد بالاندلسى بكون اللام للتعريف الذهنى المطابق لكل فرد فيكون اذن الضمير
الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجلا يطابق كل قرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما فى الذهن على
زعمهم وقد مر فى باب المعرفة ان التعريف الذهنى لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجار فى تقدير المفرد
على الوجه المذكور وحتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيده دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول
الاعرابى ما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة تنصرها بكا وتزوجها سرقة وقولهم نعم التمر على رأس البعير
وبئس بئر نعم البصاد وعن ذلك ليس فى تلك الحكاية وحتى قول القوم كما قال النصم كقولك والله يا ابن نام صاحبه اى مقول فيه ذلك كان ذلك فى نعم
وبئس مطردا كثيرا بخلاف نحو نام صاحب ويحكى قطرب نعيم الرجل على زنة بذكريم فجذه الحكاية ان صحت توئيد كون نعم كالصفة المشبهة فتحمل ما جاء
مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه مما ادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء عليها نحو انى لنعم
الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انها لا تدخل الا على ما تدخل من دون قد وهذه الاشياء هى التى عرفت القرائن

حتى ظن انها في الاصل اسمان ولو كانا تاكدا لم يكن لرفع ما بعدهما وجها لا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيهما لا ظرف ولا غيره فلا يقع نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيدان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخل عوامل المبتدأ مع خبرها نحو نعم الرجل كنت وقولك بئس المتكأ لنعم المستدار ان وجد تما على كل حال من سعيل ومبرقع وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول ابي موسى فنعم لك نعم جدا او شيخ الحي حالك نعم خالا واما الزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالتاكيد بالنسبة الى تاخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قولك نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسرها بعده كالذي وفي ان كان كما شذ في قلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم قوما تميم قوما ليس الضميران اى هم والواو يرجعين الى الموصوف والا لم يفسرا قوله مضمرا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على اكثر الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدهما عدم تصوف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المراة هند وبئس المراة دعد كما اجاز وا نعمت المراة لكن لحاق تاء التانيث اهون من لحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره كما تك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث ولو تثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اولى واما تميز هذا الضمير فتتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا فانهم ايضا امنوا الضمير في ربه رجلا فالبصريون ملتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله ويلمها زوجة ويا لها قصة ويا لك من ليل وقد يصرف في الضمير كما رايت واما تميز هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر انهم يطابقون بالضمير تميزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس لان قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتميزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين المبهم وتميزه كما في الضمير

فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حذا وتمييزه فلجواز
استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير التوابع كالبدل والتاكيد
والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفسر المقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز
وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين
على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الدين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين بينا مثلهم كما يجيء قد
يجيء عند المبرد رابي على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا
قال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعا اذ المعدد لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كجيء الحال في نعم قوما
وتعال جائيا للتاكيد ومع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاويل البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا
على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زاد او قوله ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون ذراعا
قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ماهذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال
الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في ظالما وقلما كون ما مصدرية
ويمكن ان يقال جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى التكلف في اضمار
المبتدا والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها
فهي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله فنعما يعظكم به المخصوص محذوف
ويضعف قلة وقوع الذي مفسرا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في نعما هي كلا ان هي مخصوص اي
نعم الذي فعله الصدقات وكلا حقه دقا نعما قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى في اللام وهو مخصوص بقطعه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامور ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت اني مما
افعل بمعنى بما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات فيقدر
بلزم حذف الموصوف اي المخصوص وقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به بئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا
في باب النعت في قوله انا بن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه
قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى تجعت يا خوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فتجعت به ويجوز ان يكون تخرج في
قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا بان يقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة مبينة
بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من فاعل المذموم

القول بئس في بئسما

او خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما ما عهد ذكره كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يجوز فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تأكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كما في قوله تعم بئس الترقل الغرود وقال ع ونعم الفتى المرئي انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفوع مذموم والمرئي بدل من الفتى وليس ببئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص يأتي اذا لمخصص لا يعين فهو كقولهم تعم ولعبد مومن ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما استئناف نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واحنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة فلنعم دار من لم يرض بها ولا يتم به قال لنعم مزيد من مضارعات مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عند زيد ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيد ومضافا اليه كقولهم نعم صاحب الجيش قومك ولا سلاح لهم وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل للتشبيه بنعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكأنه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله نعما بالمال الصالح المرء صالحا اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه هنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما يا لحاني الضلال البارد وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى اللام الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنيته الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايما خلاف الاصل مما ترك تمييزه اي بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اي مرجا بهذه القصة ونعمت هي فالتمييز للمخصوص حذف معا وقد يؤنث نعم وبئس ان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة ونعمت اذ لا ريح عيطل نساجة تجاء بمحفوفة وحائر الزور ونعمت ذو دق البلد ذكر ليؤنث الفعل وان كان للمستتر للتفسير مذكر المتأنيث المخصوص كقوله تعما ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قال ابن جزوف ولا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نصره قبل قوله وشرطها اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد الوجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل الكذين بين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يتخصص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجلا الا ان تصفيها برفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بين العامل والمعمول لانها كالجملة لاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل زيد قوله

ومذ ذرف

وتعم

وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه لا يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين الا صالة نحو ظرف الرجل فهما
وياتي تحويل الى الضم من فعل او فعل نحو دموت اليديه وقضوا الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب نحو لله دره فارسا
الملحق بكباء وذلك لكونه بمعنى اضربه نحو ظرف بزيدا ساظرف به ويكثر ايقاع استغنائه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك
رفيقا ورفيقا تمييز لا بهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما تمت على ما فيه ذا هاة ذكر انى قولهم وشتان ما انت
ذاهب وان فاعل شتان ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما ومتاعا وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا
على وفق ما قبله نحو جئتك الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم علم اقتضاء
المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اى صار حبيبا
فادغم كغيره والزم منع التصرف كما ذكرناه في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حبت ان لا حبذاك ولا حبتا كما يجب ذلك في الضمير في نعم وبئس فالزم الافراد
مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام تحبذا بمعنى حبب الشئ وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حبت مع
ذا زال تعليته حبت كان الاسم اقوى تحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب
ازال اسمية ذا كان الفعل هو المقدم فالعلة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص
فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يق في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص
نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا
وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوزا دعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس لان
دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الرضي ذا زائدة كما في ما اذا صنعت والمخصوص فاعل حبب وقد اشتق منه
فعل نحو حبذه كحولق وبيطر وغيرهما وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا
رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حبب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا اسولا محمد ولم يجز في
نعم تاخر التمييز من المخصوص اختيارا واجاز هيهنا لان التمييز هيهنا عن الظرف وهو اولى من الضمير المستتر وايضا التمييز لازم عن
الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز هيهنا تفضيلا فضل على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس
المخصوص بالفاعل لو لا التمييز بخلاف بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف نحو حبذا فان ذا قيد ظاهر فاعليته
وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حبب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائه كما يجوز حذفها
فالع وحبب بها مقتولة حين تقتل ففتح الحاء وضمها وكذا كل ما كان على فعل اذا كان للمدح او التعجب كقولهم بعد ما تامل واتشد
الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما اراد واحسن ذا ادبا وزين ذا ورعا في عظم البطن بطنك ايتغير في اللفظ كما هو على التغير في
الناسخ او التعجب وقد يجوز فاعل حبب بالباء مفردا عن ذا التنبيه فانها فاعل افعل تعجبا كما قال حبب بها مقتولة ثم قسم لا اعال الله رب العالمين

ل
قصرت وهو يحتمل ان يضارع
ما بين العجب بصيغة استقبل
اى قصرت امة الامر في
ان يتزوجن الا من امثالهن
من الامر في غاية بعيدة

الفصل في تجرد الفعل
والفصل بين الفعل

ففضل الاول هو
على ما بعده كما فضل
عليه بجواز ترك
التمييز هيهنا نحو حبذا
زيد وجب الاتيان
به اختيارا في نعم زيد

قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب **قوله** ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان الحرف احتاج فى كونه جزء الكلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد وكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا يصح ان يكون جزء الكلام من دون شئ اخر لكن الفعل فى نحو قام زيد امتنع الحرف فلابد فى كونه جزء كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا وكأن قد وحرجت ولما

قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو وها وبل القسم وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة فى غير الموجب خلافا للكوفيين ولا خفش وقد كان من مطرد شبهه متاول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوبا لمحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم وبينهما بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا فى الحال نحو مررت بزيد واتاما بزيد وزيد ممرور به وممرور بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعنى بمعنى الظرف والجار والمجرور نحو تولك زيد عندك او فى الدار اكرامك قائما فى اكرامك فى الاكرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يتوان الجار معد للظرف وكذا فى يا زيد فان يا قائم مقام انادى واورد لمة لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا فى الدار ابوه وكذا اراه من ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما فى هذا بعلى شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه فى الدار اى كائنا فى الدار فلفظ اشير يعمل النصب فى لفظ فى الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ فى الحال غير عمله فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه ومعناه فى الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا ومن لو لا وكى ولات وقد اختلف فى لعل وسيجئ الكلام عليه قال للصفاقسة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها تكون حرفا واسما والثالثة البواقى تكون حرفا واتفاقا قال ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين فى النوع المتماثلتين فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كاشتراك على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا الرعاية من فعلا بية مع انه يكون اسما من بان يبين وكان انى مع كونه

هذا كتاب يعرف من الجار والمجرور والظرف

امّ للتأنيث من وفى بنى ولدا مراعاة الى اسمها مع انه يجيئ بمعنى النعمة كل ذلك كما اختلفوا للعينين قال
وارا عى ايضا فى العدّ مع التشارك فى للعنى التساوى فى اصل الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا
كان اسما وحرفا وكذا من وفى وله انعاما اصلها امين واو فى واول وفيما قال نظر لان سلا الاسمية تكتب الفا واصله
واوا تفاؤلا لكثرتها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية قوله تع اتانا تنوش الحوض نوشا من علا الاعلاميه
مبنى على الضم كقولهم من عَلُ بحذف المضاف اليه ثم راعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وبدا الجرية لا اصل لالفاتها
بخلافها فعليّة واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فهادت كانه لا اصل لالفاتها
وهذا عند دُبارد قوله تعم للابتدا كثيرا ما يجئ فى كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتهاء الغاية ويلحظ الغاية يستعمل
بحسب النهاية وبمعنى المدى كما ان الامَدَ والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف
الامَدَ والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتدأ الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى
لابتداء النهاية وانتهاء النهاية تعم للابتداء فى غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة
او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان ايضا استدلالا بقوله تع من اوّل
يوم وقوله نودى للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمسجد اسّس على التقوى من اوّل يوم احقّ ان تقوم فيه وردّ بان الاية الاخيرة
من معنى الابتداء لانه من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه
ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد نحو يتراءى من ذلان الى فلان
لكذا اخرجت من الدار كان الخروج ليس شيئا ممتدا الا نرى خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بانمل خطوة وليس
التاسيس والتداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واعتبار فيما بعد من وهذا معنى فى فهو فى
الاية بمعنى فى وذلك لان من فى الظروف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بينا وبينك عجبا
وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك فى الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكان الاقوام
ليبتدى من الحجر بل المعنى من اجل مرور الحج وشهود الظهر مذهب الكوفيين اذ لا مانع من مثل قولك تمتعت من اوّل الشهر الى
اخره وهو كثير لا استعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وافزع اليه فالباء ههنا افادت معنى الالتجاء واذا قصدت بمن مجرّد كون المجرور
بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبتدأ للشئ ممتدا جاز ان يقع موقعه عن لانهما لمجرد التجاوز كما يجيء
تقول انفصلت منه وعنه ونحيت من كذا وعنه وسقاه من الجمعة وعن البيعة اى بعده عنها واما من التفضيلية فهى
وان كانت لمجرد المجاوزة كما تر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما فى التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل
فلا يغير ولجواز ابن السراج كون من لابتدا تحقيق الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكانى

ل
اقتضى تعلم كما يجعل
مثل الفتوة الاجل تعجبه
اليه تعجبه تعجبه
اجل تعجبه تعجبه
اجل تعجبه تعجبه
اجل

من خلل السحاب فبدت رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكان اتوا لهم شممت المسك من دارى
الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح كاخذت محمدا فى اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر
المفعول الصريح اوذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ
من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار
متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمحذوف اى شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون
حالا عن النكرة المؤخرة قال ثم خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية ان يكون هناك شئ ظاهر او مقدر
كما فى قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة اى مقدرا نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا قال المبرد وجد القاهر والزمخشرى
ان اصل من المبتدئة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم مبتدأ اخذ قوله والتبيين كما فى قوله
فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها ما يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع
اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما فى مثالى الرجس انه الاوثان للعشرين انه الدراهم والتمييز فى قولك عشرون من قائل
انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلا وبعدا لان ذلك المذكور بعض المجرور والاسم
الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن
مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بها الدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون المأخوذ فى نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تقول اخذت
من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشرى كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
هى العشرون فى قولك عشرون من الدراهم فكيف يكون الشئ مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأه
وانما جاز تقديم من للتبيين على المبهم فى نحو قولك انا من خطتك فى روضة ومن عاليته فى حرم وعندى من المال ما يكفى ومن
الخيل عشرون لان المبهم الذى فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا انى شئ من خطتك فى روضة وعندى شئ من
من المال ما يكفى وكذا قولك يعجبنى من زيد كرمه اى من خصال زيد كذا قلت يعجبنى شئ من خصال زيد كرمه ومثله
كسرت من زيد يده اى شئ من اعضاء زيد يده ففى جميع هذا ما هو المبين محذوف والذى بعده من عطف بيان لكذا وكذا
فى باب عطف البيان كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام كان معنى يعجبنى زيد اى شئ من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه
او كرمه فقد بينت ذلك الشئ المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيدا اسدا فليس من هذا الباب هو مثل فى حذف
المضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا اى حصل لى من لقائى لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد ولهذا البيان التجريدية فى نحو
قوله فاسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اى بسبب الخبير ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما فى
قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة قال ثعلب لنا من ماء زمزم شربة بدرهم اى بدل درهم وتعرف بصحة قيام

١ الفعل الفرقة بين البعضين وانحو الخلال ١٢ منه

٢ من تفيد التبعيض والتبيين والابتداء ١٢ منه

٣ الجار والمجرور قد يقع حالا ١٢ منه

لفظ بدل مقامها قوله وزائدة فى غير الموجب هو امّا نفى نحو ما رايت من احد او نهى نحو لا تضرب من احدا او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترطون فيها شرطين كونها فى غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلّا بقوله تع ويغفر لكم من ذنوبكم فمن فى حيز الايجاب وهى داخلة على المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا ينقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامّة محمد ولو كانا اتيا خطابا لامّة واحدة فتغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران كلها يناقض غفران بعضها ينا قض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانّه قد كان من مطر فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال يعنى من تمرتان كما تمرّ فى الموصولات وقول الم شئ من مطر وهو من للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه فى باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان الجارّ زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجرّ موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صحّ تاويله بجاز ان يكون الكاف وفى قوله انتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل الخرف الجرّ وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه لا يصحّ الا ستدلال بالبيت على الكان اسم و قوله تع ولقد جاءتك من بنأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه الله ويجوز ان يق ضمير جاء للقرآن وقوله من بنأ مال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل فى نحو ما جاءنى من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد فيه غير استغراقية كما فى الموجب فائدة من الاستغراقية ما ذكرناه فى باب التبرية اعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى رجل جاءنى رجل واحد بل جاءنى رجلان او اكثر فمن اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق فيقال ان النكرة كانت فى اللفظ للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذلك زيادة الباء فى نحو القى بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية فى الاصل ابتدائية اى ما جاءنى من احد الى ما لا ينتاهى وقد يعلّل نحو تم اتيك من سوء ادبك اى من اجل فانها ابتدائية كان ترك الاتيان حصل من سوء الادب يكون من مضمومة اسم ومكسورة تها بمعنى بالقسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الربّ نحو من ربى كاختصاص التاء بالله وشذّ دخول كل واحدة منهما على محمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهى حرف جرّ عند سيبويه جاز ضمّ ميمه فى القسم خاصّة وقيل المكسورة اسم مقصورة من يمين المضمومة مقصورة من ايمن ويكون من فى الظروف بمعنى فى كما تقدم ويختصّ من بجر قبل و بعد وعند ولدى ولدن ومع بتى خبت من معه أمن عند وكذا ايا نحو من ايانا ان تاتى بالتضرّع وقد ذكرنا ذلك فى اسماء الافعال

واختصت ايفه بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثير او يختص بالظم خلافا للمبرد وفى للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للصاق والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة فى الخبر

فى الاستفهام واللام قياسا وفى غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى لو او فى القسم للتعجب اعلم ان الى تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل واما الكوفيون دخول حتى الابتداء واما انتهاء فى الحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذاك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشرى ويجوز دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهرة الدخول فيما قبلها فلا تستعمل فى غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فانه الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما فى قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفوها الى اموالكم وكذا قوله تعالى من انصارى الى الله اى مضافة الى الله وقوله تعالى الذود الى المذود اى مضافة الى المذود وقوله تعالى ذات التى حبيت شعبا الى الباء اى واوطانى بلاد سواها اى مضافا الى بدا وقيل يجئ بمعنى فى كما فى قوله تعالى فلا تزكنى بالوعيه كانه نهى الى الناس مطلبى به القار اجرشيا اى فى الناس فالوجه انها بمعناها وذلك ان مطلبى به القار اجرب مكرة مبغض للكرة يعدى بالى كما قال الله وكرة اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملا على اشتريت ورضيت عليه حملا على سخطت قالوا اذا رضيت على بنو تشير لعمر الله اعجبنى رضاها وقيل ان الى فى نحو انت الى تحبيبك وبغيض رجلست اليه بمعنى عند والاصل بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هى فى قوله تعالى يلتقى الحى الجميع بلا فنى الى خدوة البيت الكريم للصمد بمعنى منتسب الى دوحة لا بمعنى فى كما قيل قوله وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجئ وعتى بالعين لغة هذيلية وهى على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فان كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا تجر بمعنى كى الا مصدرا مؤولا بالفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتى بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغى ان يكون المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله تعالى فذروهم فى غمرتهم حتى حين بمعنى الوقت اى حين اخذهم ومذهب الكسائى ان جرها ما بعدها بالى لا بحتى كان العامل ينبغى ان يكون لانها لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهى كما فى لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك فى النواصب واما العاطفة فهى مثل الجارة فى معنى انها تشرك ولا يكون بمعنى كى ويجب تجريت ما بعدها كما فى حتى الجارة فلا تقول جاءنى القوم حتى ابجل لانه حد فلا فائدة فى ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة فى انه لا بد ان يقبلها من ذى اجزاء الا ان ذلك يجب ظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما فى الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره انه نحو نمت البارحة حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتفاد من ايفه بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد

الاصل فى ما بين الا والى الشروع فى بيان الا والى فى الاصل فى الكلام ان يكون ذو فى المثل المذكور والى المخصوص وقدم الى المجئ مع الا اذا اجتمعا لان الحصر مستفاد من الا فيستقل بالذكر

الفرق بين حتى العاطفة

كجرّه بالاختلاط نحو ضربني المشادات حتى عبيدهم وجزم لما دل عليه ما قبلها كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف دحلدو الزاد حتى نعله القاها محمد من قال ان نعل عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه كما اذا القى الصحيفة التي كيشي الا لها فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيد لاحق واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها منفصلا بما خرا جزاء ما قبلها كمنت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والستيراني مع جماعة اوجب كون ما بعدها اينة جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز رأيت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر فان طلع الفجر من الليلة الثانية ملاق لا خرا جزائها واما عدم دخول الجر ور بحتى في حكم ما قبلها فنفيا قوال جزم جاد الله بالذهاب فطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لنجزء منه حملا على العاطفة وتبعه الهم وجوزابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقيا اخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل الا لدليل وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى للتفصيل مما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول فيه الاكثر واغلب فاعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا او كما اخر هاد خولا في الحل بل لا يكون كذلك وقد يكون كذلك يجب فيها ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد بالعطف ليس اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بدنايتك من الجانب الاقوى متحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا نحو قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا التزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرافي وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا خلافا لصاحب المغني الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى بضعها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كالواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى لواو خلافا للمرادي وذلك لان حتى لا بد فيها من معنى لا انتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المحدثون دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا لما جاءت مع ان حتى تكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت وعاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد ايت عطفا وجزءا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة لا اسم واما العاطفة الجملة فهو نظير اليه حتى ابصرته ويجوز ان

يق ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف بجملة ابدًا قوله ويختص بالظاهر خلافًا للمبرد واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جئت القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاءً بالكاف لكونها الى شدة تمكنًا واوسع تصرفًا فلهذا تدخل على اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم الى زيد ولا يقع فيهم حتى عمرو وشبهه المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله واحقه بالقوم حتاه لا حتى وليس ما في البيت بحتى الجارة ولا الزائدة لرفع لاحق وجهه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله ع فبيناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ﷺ فلا والله لا يلقاه ناسٍ فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظًا او تقديرًا كما ذكرنا بخلاف الى وان لا يظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول لا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءًا ويقال الا نداسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزءًا مما قبلها كان لفظ الدخول فيهما وان لم يكن جزءًا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى حتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئًا فشيئًا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان ما قبلها هذا والاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضًا كذلك واذا قلت نحو قتلني الليلة حتى الليلة او حتى يوم الجمعة وقع القتل في الليلة او اليوم واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر فبهذا يعلم الفرق بين حتى والى واعلم ان حتى لا يكون مستقبلًا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعرابي بالمستقبل يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية ايضًا التحقير كقولهم فواعجبا حتى كليب يسبني كان اباه بمشمل او بمجاشع والتعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدإ من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب لو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ما كول قوله وفي الظرفية امّا تحقيقًا نحو زيد في الدار او تقديرًا نحو نظرت في الكتاب تفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وكانها محيطة بهم من جوانبها وكذا قوله في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي بقي انها للسببية وقوله تم لا صلبنكم في جذوع النخل قيل ان في نيه وفي قوله يطل كان ثباته في سرية بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل لنهما بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله ثم فرقد والايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله ثم ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم واشربوا في قلوبهم العجل والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في ذوات عبادي او بمعنى ادخلي انها الروح في اجسام عبادي الشاعر

ل قوله حتى في مثله ابتدائية الخ اقول ان حتى في مثله ليست ابتدائية بل هي جارة كما مر في قوله تعالى حتى مطلع الفجر

ل قوله ويختص بالظاهر الخ اقول ان حتى العاطفة لا تختص بالظاهر بل تدخل على المضمر كما في قوله تعالى حتى هو يقول الرسول الخ

ل قوله ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدإ من جنس الفعل المتقدم الخ اقول ان هذا ليس بلازم كما صرح به الرضي في شرح الكافية وقد ذكر ما يدل على ذلك المحشي الفاضل الشيخ محمد في حاشيته على شرح الرضي

ل قوله وفي الظرفية امّا تحقيقًا نحو زيد في الدار الخ اقول ان في الدار ليست للظرفية الحقيقية بل هي للظرفية المجازية كما صرح به الرضي في شرح الكافية وقد ذكر ما يدل على ذلك المحشي الفاضل الشيخ محمد في حاشيته على شرح الرضي

جعل اثما نهاظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم فى الله من كل ذائم يخلف اى فى الطاعة وقولهم انت اتخى فى الله اى فى رضاء الله اى دنياه تم مشتمل على مواحاتنا لا يخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اى التصق به قوله مررت به اى الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك فبجيوتك اخبرنى ويكون مستقرا نحو الذى به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهى التى يتوقع لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بالانها قيل وقد يكون بمعنى مع الا مستقرا اى كائنين بالكفر وكائنة بالانها والبانة لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته وقد يكون مستقرا وما سمع مقدرا الا فى قوائم من قول ابى ذؤيب الهذلى تعيرنى بزبر الحديد قوله وللظرفية اى بمعنى فى نحو ما بالبكاء الكثير يا الاطلال فيها ويكون للسببية نحو قوله تع فبظلم من الذين هادوا وتوجع عمك تشتد بالدخول كانها هى فرع الاستعانة وقيل جائت التبعيض نحو قوله تع وامسحوا برؤسكم قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردونه الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل تبعدى الى مجرورها بنفسها ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب ويجيء للقسم نحو رأيت بزيد اسدا اى برؤيته كما مر فى من قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا فى مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال اهل زيد بقائم والفرق بين هل والباء ان هل تطلب بها التصديق ولا تدخل على الشك والباء تدخل عليه نحو لا خير بخير بعده النار والا فى نحو ما بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمعان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت ويقنت واحسنت وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال مزيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومنصرفاته وفى فاعل فعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدا الذى هو حسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة سيئة مثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة فى المفعول به نحو القى بيده ونحو تضرب بالسيف وترجو بالفرج وقليلا فى خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر مع ان موقوعة قال الا اهل الناها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بقيرا قد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد فى المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسئلنه عن بمابه اصعد فى علو الهوى امتصوبا ويضعد كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول دوبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وزعما فتحت قبل المضمر نحو ليعلم بفتح اللام ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء وكلام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على

ش له
بحق اليد الشاة فى الحجاج
اذا لمها الحلب
مع الا ضافة يجوز فتحها
الرفع تنوين اى حرف
بالعوض فى الاحمد
والاد ما ٣٠ ٣٠ ٣٠ ٣٠
ش له
فى شرح ظروف
للدا فى لا بين فى معنى
يعم فى من اشتمال
الزمان على ضمنه
فى كل ما فيه الاص
ومن وما ان وما
وتلك شكيف بما
واصر مجرورة ٣٠

حرف وانما كسرت لام الجر ولا موافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجريها اذن ليس بلازم بل للتفريق بينها وبين حرف عند من قال ان للمضمات هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب القسم وانما خص لام المضمر بذلك لانه لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او مرفوعا عليه وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل لتبرس والجنة للمتقين والامر لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو ليكون لهم عدوا وحزنا ونحو لقد ذرأنا لجهنم فروع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم ولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للتعلم والمفرق بان الجيء مختص بذلك واللام المفتوحة للعامل الضعيف تتأخر عن معموله نحو لزيد ضربت ويكون اسما عل نحو انا ضارب لزيد ومصدرا نحو هويت لزيد يحسن بكونه مقدرا بالمجيء باللام ويأتي لزيد كلام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد يجيء نحو الى يوسف الله لمن حمده اي سمع الله الى من حمده ووجهت وجهي للذي فاطر السموات والارض اي الى الذي ويعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا اينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنت له المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت له الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل اللام في شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله ينهونكم الفتنة وكايأتونكم خبالا وكذا اللام زائدة في لا ابالك عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل لام والارادة على ما مر في باب نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم لقوله تعالى ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقونكم الا سالمين ولا للسابهم ابدا وايا ما ويجوز ان يتم الثانية توكيدا لفظي قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كان كاللام في قلت لزيد لا تفعل لقال تعالى ما سبقتمونا وقد ذكرنا في امثال القلوب والكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل توللهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فالتعجب لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لا يلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب ايضا والاولى ان يقال انها للاختصاص فلم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل تجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث ليلة خلون اي بعد ثلاث ولثلث بقين اي قبل ثلاث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص وقد ذكرنا ذلك في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ما ض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر كما غير خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وانها تدخل على نكرة موصوفة في ربه غلمانا لخات اشهما ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة والمخففة بعدها تاء مفتوحة وضع رب للتقليل تقول

خمسة ابيات

في جواب من قال ما لقيت رجلا ربّ رجل لقيت اي لا تتكلم لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السيد ج
المحاة كالمجمعين على ان ربّ يجوز في الكلام اما ظاهرا ومعتدا فهي في الاصل موضوعة لتجوز فعل ما ثم نفي فلهذا لا يجوز ربّ
رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا وفاعل الغالب للاكثر الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قولهم ربّ يوم
سحب لفقت بيومك وقوله ألا ربّما غارة شعواء كالذغة بالميسم وقوله فان تمس محجوبا الغناء فربما اقام به بعد الوفود وفوده
ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا
القبيل قولك قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا تتكرن اعرف شيئا من العلم
حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على الركاب جعلها حرفا مع انها للتقليل ومثل كم في التكثير وكالخلاف
في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاكثر كما فادة كم مع انهم لم يروها يجر بحرف جر ولا باضافتها كما يجرونها فلا يقال بربّ رجل ولا
غلام ربّ رجل ويشكل عليهم حريتها بنو ربّ رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي بالفعل الى المفعول الذي لولاها لم
يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمد مجرب
الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في ربّ والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف
باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول
فلا يستنكر عمل في نحو لزيد ضربت وانما ضربت لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك ربّ رجل كريم اكرمته لان
الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر وابان اكرمته صفة وان العامل محذوف
وهو عند ذا رد لان معنى ربّ رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت
في جواب ما اكرمت رجلا ربّ رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر فقد دشل تحققت او ثبت على ما ادعوا
وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قبل في قولهم هذا سرافة للقرد ان يدرسنه كان ابرد لان الضمير
المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو ربّ رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في
زيد ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو ربّ رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل وكما شك ان جاءني هو
جواب ربّ اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر هل ثم يقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مزيد وكقولهم
زيدا ضربت والضمير المنصوب قد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان اركبت متحمل ان جاءني صفته والعامل
تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان للصحيح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو ربّ رجل
كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما قربه مجاورتها لي النكرة فمعنى ربّ رجل في اصل الوضع

ل
الفعل المفعول به
المضمر المنصوب
بالفعل قليل
الاستعمال
ومر في الذي
ذكر في جاءني
الممدوح

كلام صاحب المغني في ان حروف الجر انما تعمل الضعيف عن العمل في ذلك المفعول وانما كان كذلك عليه

ف
فائدة تنوين ما
في قوله ما
تحقيقا تنوين
تمكين

قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس وبحرابه رفع ايما على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانما بينا سببان ما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غير مأسوف على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم يجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام كان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين حتى جعلوا رب من العوامل عليه حتى قالوا هو حرف تقلل ابو عمرو ورد بانها لو كانت عاملة لكانما ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل لتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قولهم يا رب يهيماء خدرس عدته وكثر وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب قل رجل كما مر في باب الاستثناء قال الاديب نفسط طاعة ناعمة في الدنيا جائبة غارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مواعاة لاهمل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله يصرب رقابهم فتقديره ربقل هم قتلهم ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفدهم رفته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقي الهرير في رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر قيال اي اسرى من معشر هذه صفتهم واما نعت مجرور رب فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب لقوله يا رب يهيماء خير من دعة وقوله مختصة بالنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب خولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يجعلها لما لم يستعمل قبيها والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كما يجمع المعرف ورب كم علامتان للقلة والكثرة فانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن الطراوة ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ حملا على ما اخترناه لا خبر له لافادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترناه وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه وكل يوم صفة رب فلا يتقدم رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذلك لم يتقدم عليه ناسخ ولزم التصدير وقوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مقولا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه ولكن اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب بخل لقيته او جارها مجرورا وظرفا نحو رب رجل في الدار وامامك او اسمية نحو يا رب يهيماء في خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله رب نفس طاعة لخلوقة مته وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في

ل الرفد والرفادة الفتح والرفادة الكسر اسطاع يستطيع بمعنى واحد الوطب سقاء اللبن خاصة وجمعه اوطاب ووطب قال الاديب نفسط وقولهم وطاب كمعوز ومعوز وصفور وصفور ضعيف وطاب اي ضعيف

ربّ بل هو صفة لجرّها كما ذكرنا وسميته جواب ربّ بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على الجر وربّ كرّ وعلى النكرة المجرورة بكل مائي بسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكرّ تاقة ونصيبها وكل رجل واخيه واي جبار غلامه قال الاخفش وهذا المعطوف معرفة لكنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز ربّ غلام والسيد قوله وقد تدخل على مضمر هذه الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف قوله مجيزه بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة وربّ وللكافة ثلاثة لا محل لها مع ما كالاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت بعد ربّ في اثنة قال ربّما ضربة بالسيف صقيل بين بصرى وطعنة بخلاء وقائع ما وى يا ربتما غارة شعواء كالذئب المطاع ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه الا والى ان تكون كافة نحو كن كما انت اى كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو واخي بشنة اعمال الكافّ ما وما لا تكف عن نحو ما قريب امّا اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارّين نحو فما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه تقول ربما الجامل المؤبّل فيهم وعنا يجيء بنو فهان الهناء شاذ عنده ومثله قياس عند الخزرجي فيجيز ربما زيد قائم والترم ابن المتوج جر ابو على في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع ربّ للتقليل في الماضي كما ذكرنا والغد عندهما في نحو قوله ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل الى الاضي وهو الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا وناد اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يودّ فحذف كان لكثرة استعمالها به قوله ربّما قتلنا ونال القتل منا وربّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اى ربما كان مثل هذا مرّة فلقد يكون اخادم وذباح والمشهور جواز دخول ربّما على المضارع بلا قلة كما ذكره ابو علي في غير الايضاح قوله وربّما تكرّ التفوس من الاغمرة فيه نكرة موصوفة عند النحاة كما كافة كما مرّ والموصولة وقد يحذف الفعل بعد ربّما عند القرينة قال قد ذنك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربّما اى ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اى واو ربّ مثل تورية وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ان حرف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا لا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسمّاه بخصائص فمنها اجتماع يا والله في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بها التنبيه نحو ها الله وهو نادر لا يقاس عليه ام نحو اما الله وفيها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم وفيها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر وتحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان المجارّ ربّ بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلل كدت اقضي الحيوة من جلل فشاذ في الشعر ايضا قالوا والواو كقولهم والله لافعلن تالله لقد اثرك الله علينا وان كنا لخاطئين والفاء كقوله فوربك لنسئلنهم اجمعين فذوى حنق لظاه على يكاد يلتهب التهابا وقيل كقولهم بل بلد ذي صعد اصبحوا ذيانا الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما كان بل حرف عطف

ل يصرح بمذهبه الكوفي ويستدل بقراءة من قرأ والله الذي تساءلون به والارحام بجر الارحام وبقول الشاعر فاذهب فما بك والايمان من عجب ولا بقاتلة الا ولا وفق وبقول الآخر اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع

م قوله ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك الخ قال الدماميني ان اراد بالتوقع الاستقبال فهو خلاف ما ذكره الشارح من ان ربما للتقليل في الماضي وان اراد به الاخبار عن الماضي فهو خلاف ما ذكره من ان الغد عندهما في نحو ربما يود الذين كفروا بمنزلة الماضي

ن وجوز ابن هشام في غير الايضاح ومن تابعه وقوع ربما بعد ربما على الاستقبال

س كان قائما الاحمال الثلاثة في الحال والاستقبال والمضي والاخير ضعيف

ع قوله بل بلد ذي صعد الخ الصعد الارض الملساء والوعث ضده ويقال اصبحوا ذيانا اي متفرقين

بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فانه عطف ايضا عند سيبويه وليست بحادة فان لم يكن في اول القصيدة والبيت كقوله ٭ وليلة نحس يصطلي القوس ربها وانقطاعه الاتي بها ينبئك كونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب حول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها للصدر وردتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه كما لا يقدر ذلك في نحو فسلسل ولكن اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاء مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما جر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال وليلة نحس ولا وليلة نحس عتادا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترناه فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة **قوله** واواو القسم

انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالله والتاء مختصة باسم الله تقسم والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم منها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصليها اي الباء والتاء الثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير تقول بك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها واما حكم بتاء القسم فان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ابدلت الواو منها كان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وولد وتراث ووكلة وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها اختصاص لثلث التي كانت في الواو وتحكي الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ ولا مما يجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله في الاسود العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ الله ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم لليم لدلالة تغير معناها وخرج عما عليها كما نقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمن وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ الله ولا يمنع ان يتغير حكم عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء كما قيد وه ولا اولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله ممضوم الميم والنون ومكسورها مع لفظة الله وحدها هي من الجارة لما تعلم مع ربي اتبعت النون لليم ضما وكسرا لساكنين واما من الله بفتحتين فنقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتبعت الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فصل

اصل نحس نعت حرض حرج وكل ما يجيء بعده ظاهر ويحكم عليه بالجر ويحكم عليه بالجر ويحكم عليه بالجر ويحكم عليه بالجر ويحكم عليه بالجر ويحكم عليه بالجر

من الجارة فى القسم مختص ربى او بالله وقيل بل الثلثة اى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله اما مقصودة من ايمن امّا اختصار من الله بضمتين من ايمن فظم اما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ادرى لكونهما مقصودتين منه وحيثما كان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يحيى والقصر لايوجب البناء فمن ابن جاء كسر النون وفتحها بل اوجاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا عند الكوفيين جاز ان تتبع الميم والنون فتحا او كسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله بأتباع الميم النون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد تقدم هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فتبقى ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد تقدم ما لله وما لله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصودتان من ايمن فمن كسر الميم اذن اشكل وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء فكون الميم والواو شفويتين فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم يجئ فى كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم لا صلى اى الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر فى كل ما يحذف منه الجار من القسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن بالمصحف لايتن ويختص لفظة الله بتعويض هاء او همزة لاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فى الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف وصارا الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بها التنبيه كلا فلابد ان يجيئ بلفظه ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واى ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا سما واقط ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يأتى فى حروف التنبيه مقدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيها اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان ها واللام وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر فى كلمة واحدة كما تقدم امّا فى كلمتين فالواجب الحذف نحو هذا الله وما الله الا انه لم يحذف فى الاغلب هيهنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا يحذف الف ها ويوهم ان ها عوض عن همزة الله كهمزة ايمن فى ايمن وهيا فى اياك والثانية وهى المتوسطة فى القلة والكثرة ها الله ذا يحذف الف ها للساكنين كما فى ذا الله وما الله والثالثة وهى دون الثانية فى الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها فى الدرج تبينها على ان حق ها ان يكون مع ما بعد الله فكان الهمزة لم يقع فى الدرج والرابعة حذفها ايضا وهى اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل ونقل الفها للساكنين بعد قلبها همزة كما فى الضالين ودابة قال الخليل ذا من جواب القسم وهو خبر لمبتداء محذوف اى تلا عمرك او فاعل اى ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب لان اى يأتى بناء

القول فى ايمن الله وايم الله

لله تأمل ايها السر الذى اشتمل عليه قولهم ايمن الله فانه يلائم كل ما ظهر من تحركات القصيص الاسرار وانكشف من الحقائق والتصرفات بركة تقديسه عن الاين والمين والمكان

Marginal Navigation

او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله لاخرجن ونحو فالله لا خرجن فامن قام القسم امّا صفة لله اى الله الحاضر لنا لطفا ومبتدأ محذوف الخبر اى ذا قسمى فحذف هذا امّا ان يحكى الجواب او يحذف مع القرينة فامّا همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج فى الحسن البصرى آلله ليقولن عبد من عبيدى فيقول لن كذا او كذا او للاستفهام كما قال لعبد الله بن مسعود رض لما قال هذا رأس ابى جهل آلله الذى لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس فى الرجل ونحوه ولا يحذف للتبس ولا يبقى للاشتقاق واما قطع همزة الله فهو فى مكان مخصوص كذلك اذا كان قبلها همزة الاستفهام نحو قول شخص هل بعت داوك فيقول نعم فتقول انا الله لقد كان كذا ويجوز دخول الف ام غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم هيهنا للفصل بينهما وبين الله بخلاف العطف وعند الاخفش لقاء فى انا الله زايدة ودليل كون هذه الثلثة بدلا عما قبلها كحرف القسم ولزم الجر معها دون النصب مع ان النصب بالحوصل اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعنى القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فامّا ان يتعين الاسم الذى جعلته مبتداء للقسم كايمن الله ولعمر الله او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر فى باب المبتداء للدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به ومدا لجواب مسد الخبر وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز ذلك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن وللمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة لله تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها اليه تسلما قال الله تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين التى يكون بها القسم نحو والله وربّ الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى بيمين الله يمينى ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن والكعبة يمينى لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ايمن الله هو وليس بشئ لان المعنى يبقاء فهو متسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك لافعلن ويجب بشعة قال الجرمى وكذا ايمن الله وان لم يتصل به اللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لا فعلن والنصب اكثر من الرفع فى مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجرمى لم يسمع فى لفظة الله الا النصب والجر ويجوز الاتباع فى الرفع فى الله قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله حملت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل فى همزة الامرئ وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل فى الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب الفتح للمرة لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون

معنى يمين الله

الهمزة فى الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة فى الاسماء والافعال وكذا فى الواو فى الاسم من نحو اتصر بضم الهمزة ويتبعه اصالة افعل فى المفردات الله واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المكررة واو العطف وقال بعضهم هى واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت يدخل من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان اى كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا احذف جوابا بان استغنا بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للجميع مع كل واحد منها كاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم شئ واحد والمقسم به ثلثة فالقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به يمكن ان يجاب بجواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا كانك تقول مصرحا بالعطف بالله لا تفعلن وبحيوتك لتفعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالحياة لا تفعلن والحمل على ما ثبت فى كلامهم اولى واعترض على كون واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار ان يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب ابو الله بان قال الواو كانها عوض من حروف القسم وفعل معها ذلك لانه لكثرة ما استعمل فى قسم استعمل الفعل معه فصار كما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل اتفاقا كما انه عوض من الحروف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد وهو الواو قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى واذا تجلى وقد جاء قولهم لا اقعد يا محمد الجواز الكسر والليل اذا عسعس فقوله تعس والليل وان لم يكن فيه معمولا ان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء التى كانه يجر فينصب هو المحذوف وقال المصنف انما كان هذا لانه مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرو اكما مر فى باب العطف على ما قدمنا فى باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى والعامل فى الليل فى الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذلك فى اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهى عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسة فالعامل فى المجرور والمنصوب شئ واحد واعلم ان المقسم على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك الله وعزمت عليك بالله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل العرب فى قسم السوال فجواب قسم السوال امر او نهى واستفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى بجاه الاولى نحو نشدتك الله لا تعلت وكقولك قد مضى فى باب الاستثناء وقوله قعيدك ان لا تشقنى ملامة ان فيه زائدة وربما قيل فى قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر كقوله ويتلقى القسم اى يستقبل والمعنى يجاب القسم فوق تلقاه بكذا واستقبله اى اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة يصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام كلها لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بها لانها مفيدان للتاكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة فى الاصل لام الابتداء البتة كما يجئ فى بابها ولا يدخل هذه اللام اعنى لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب

الكوفيين ان اللام فى مثل لزيد قائم جواب القسم اينه والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس فى الوجود عندهم كلام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيدا كل فقد دخلت على خبر المبتداء واجيب بانها فى تقدير دخولها على المبتدء بخو ظننت لزيدٍ قائم ولام القسم لا يدخل لان ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتقد وبان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم ويكون وهذا قال بعضهم ان قوله تعم وظنوا فاعلهم من محيض ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بمقبول لانه يحتمل التعليق على اوجه مثل ظننت لقد فعل لكان نصا فى اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام فى لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتاكيد ولا يقدر القسم كما نعدل بكرتية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام انما لا يجامع حرف النفى وان جاز ان تقول بكل التى فى حيزها حرف النفى نحو لزيد ما هو قائم ولا يتوقع لما زيد قائم لان اللام للتحقيق والاثبات وحرف النفى للرفع والازالة فبينهما فى ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان اللام انما تنفى مضمون الجملة بلا مجامعتين الحرفين ثم ان كلام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتداء فى كونه اول جزئى الجملة مثله مع مضارعته لطلق الاسم قال المتلمس ولا ورث بعدك سنة يقتدى بها واجلو عمى ذى شبهتان توها ويدخل على مضارع سوف دون السين نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضى وان كان اول جزئى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فيصير الماضى كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان فى قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا كلام الابتداء على خبر المبتداء اذا وقع موقع المبتداء اى تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتداء اذا وقع موقع المبتداء نحو لطعامك زيد اكل ولفى الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيدٌ ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد كل ولا يقل لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غيره اذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا فى الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا فى بابهما من تغيرهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة يحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها فى غير هذه المواقع ايضا نحو ظننت لزيد المؤخر كان زيدا القائم كما يجئ فى باب ان واللام فى جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هى لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما مما معرات عندنا هل الحجاز مصدرات عند غيرهم وابقاء التبرية على اختلافها نحو والله لا زيد قيما ولا عمرو والله لا رجل فيها ولا امرأة والله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسر بالنون نحو والله لاضربن ولا يدخل اللام على متعلق المضارع مقسما عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط ولكن ان يدخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فالاكثر بالنون اكدها باحدى علامتى الاستقبال عن الاخرى وقل خلوا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء قليلا حُمَّ القضاء فانه يقع وان اخاهم لم يفهمه ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام

فرد الكوفيين فى جواب القسم بجميع اقسامه

لان ان تقرب الاثبات كما يجئ فصل قد تقدم ذلك ص ٥٠

حتى لا يتوهم توجيه النفى الى الفعل فقط فتدبر منه

على النون لانها للشيء ضرورة الكوفيون اتباعا ولا ضرورة ويحكى عن ابي علي مواتقهم تجوز التعاقب بين اللام والنون تال الى ابن خلفة قيرة قتل لسوة كانفن مقاتله بفتح اللام وضم الدال الجرمي وكابن في بكسر اللام وفتح الدال بعض العرب كسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو الله لتفعلن بعد كما كان المضارع استقبالا فاما كان حالا فانما هو مجرور او توصيبا لا للقسم فلا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ ذب موجود غير شاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن يك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وتقول طلقة ليضربن زيد فيجب لاتكفله باللام ولا تاتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان للمضارع منفيا فنفيه بما وان ولا دلي ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرها تنفي الحال على ما تقدم في لا نحو تالله ما قوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه لاختصارا كما يجيء والعامل الجر في لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل ليتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في صورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تمرة في الاستطالة والشعر نصبها الى قوله قد افلح فلم يات باللام للطول وقال الم حلفت لها بالله حلفة فاجرتها مواقعا ان من حديث ولا اصال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على الماضي المتجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان كم ويوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمتك فاللام في لكان اذن جواب لقسم محذوف جواب القسم في قوله واقسم يوشي انا نادر سوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا فيما نحو والله ما قام وان نفي بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب لما الماضي قال حبنا العزى فهل ذاك ينجيني في الدنيا عذابهم والله لا عذبهم بعد هاستمراري لا تعذبهم فلا يلزم تكذيبها كما لا يلزم تكذيبها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكذيبها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله فاني شقى بالعقيقة فاعلم لما لم يكرر في لتكرير تفسير العقيقة وهو قوله فلك بقية الدهر مكانه قال لا هناك بقية ولا اطعم مسكينا وان كانت القسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة حتى يسمى موطئا اي ممهدة ومعينة تكون الجواب للقسم لا للشرط نحو توركن والله لئن اتيتني لا تينك ويجوز والله ان اتيتني لا تينك بلا لام فان حذف القسم وقد رفا لا كثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء من غير لام كقوله تمر وان اطعموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط ما مضى وهو ما يكون بلو قسمية نحو لئن لم تنته لاشتمنك ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي ولا اسمية سواء كان المضارع كالنزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاساس وانما لم يحذف من الاسمية لانهما

حسب

٥ الفائدة الخامسة التي تركب وانفع مفاتيحها ما مر

٦ الحكمة السادسة في قرن اولي الجمع حيث كسرة ووجوبه والفتح ان يجيء الجر ولو الثنيان الكسر والاصل فيه الكسر لكونه كالجزء وفيه الفتح كالجزء

اقل استعمالا فى جواب القسم من الفعلية واحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضى لكونه فى القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثمة جاز حذف حرف النفى فى غير القسم من الازال واخواته قال تنفأ تذكر يوسف ما حييت بعالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفى اياها فلا تلتبس لا بجاب اما قوله فلا وابى دهماء ذات عزيزة فلم يحذف النافى بل فصل بينه وبين الفعل الناقصة والنما جاز حذف علامة النفى فى المضارع دون علامة الاثبات لانهما تكون فى الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكر فحذف احدى علامتى الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا فى نفى المضارع من ما قوله ويحذف بجوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اى اذا اعترض القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفى نهج البلاغة قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذى تتوسطه القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط فى اكرمك ان اتيتنى كما مر فى بابه وقد يحذف بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تالله والفجر واياك عشر اى لينوحن ولياعقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد يحذف الجملة القسمية لكونه ظرفا من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لافعلن عوض وهو فعل لعا تضيين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة تفيده من التاكيد ما يفيده فائدة القسم ولاجل افادة فائدته قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف نفى عليها تقدم مكتون التاكيد وما يتلو عوض لا يتنك وعوض ما اتيتك وعوض ما اتيتك لغرض سدته مسد القسم كما يجئ فى جوازنحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل فى القسم كقوله هذا ثنائى بما اوليت من حسن لزلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن كما تقول نعم والله لافعلن وعلى سبيله على الكسر وقد يفتح كيف وليس سبيا بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفى فى البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى اعراب لما بمعنى لمتعة وقد يوتى بها دون قسم قال نقلن حلى الفرد وس اقل مشربها جل حير ان كانت ايحث دخانه وربما كانت ضرورة قال وقائلة اشبهت نقلت جيرا انى انه من ذاك انه وبه استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ما ان تكتب كما يجئ فى حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لوشوى اثانا رسوله اى اقسم بما يقسم به وسيستغنى كثيرا عن القسم بجوابها بان اكدا بالنون نحو اضربن زيدا لان النون لما سواضع كما يجئ ولا يجئ فى الخبر الصرف نحو يضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قام فلم يقم دليل على كونهما جوابى القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا وتقيتا وقطعا ما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا

قدم فى الجواب على القسم

لا القرد من الانسان وهو بقرة فى البحيرة وهو مرفوع دون الياء والواو وهو الخنزير البحرى

كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا ليبذن وكان الالتزام نذرا نحو لله علي كذا لافعلن او عهدا نحو عاهدت الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد تكونان اسمين يدخل من والكاف التشبيه وزائدة وقد تكونان اسمًا ومذ ومنذ للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رأيته مذ شهر او منذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء

قوله وعن للمجاوزة اي لبعد شيء عن الجرم وبعدها بسبب لمجاوزة مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد التسهم على القوس بسبب لرمي وكذا طعنه عن الجواد اي بعده على الجواد بسبب لاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه حملًا او اخذت عنه مجازًا كان نقلته عنه قوله جلست عن يمينه اي في محل وضع يمينه بأن جلوس وقوله يخالفون عن امره مضمن معنى تجاوزوا وطبقًا عن طبق اي طبقًا مجاوزا ذا في الشدة عن طبق في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقًا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم مما لا خر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تسكرين في ان المراد في الكل التكثير والتكرير فاكتفي على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفًا وكذا قولهم وردت الشيادة كابرًا عن كابر اي كابرًا مجاوزًا ذا في الفضل عن كابر اخر قال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناه اما الاول وقوله لاه ابن عمك كما افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فيه اقتضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو ما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى ابقاء معناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فهو في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تصدّ وتبدي عن اسيل فمن فيه معنى تكشف اي تكشف الغطاء وتبعد عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يتعلق وكيه دين كان يتحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعكان على بدرك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا اضمر الشيء مشهورًا في الاستعلال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فليحمل رضيت على ضده في المتعدي اي سخطت لتوحد معناهما او لان على كانه ملك مذاقهما وتسلط عليه فهي تتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كان اي مهما كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سير على اسم الله اي ملتزمًا فكانه مركب يحملك الى مقصدك ومورت عليه نفيلًا مورك كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يصب يوما على من يتكل ليس فيه على زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فجاز لحذف الضمير كما شهما به يتكل صريحًا قوله وقد تكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعينان اذن اسميتهما لان الجر من خواص الاسماء قال بعضهم قطاع قد دت من عليه بعد ما ثم ظلوها تصل عن تبض ببيداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريء من عن غير قنا يتخطى

قول الشارح على ما ان يعني اي الاعتماد على الجار والمجرور في الثاني وهو ما ان ينطق عن الهوى اي بالهوى اي نطقا صادرا عن الهوى فهو في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدي عن اسيل الخ اي تكشف الغطاء وتبعد عن وجه اسيل الخ

مرّة واما معى فبينيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها مجانب بخلاف على قال يا تنت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اى من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتداء محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتداء فى صلة غير اى اذا لم تطل فى غاية القلة واستعمال نحو الذى كزيد شاذ بل كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت كما فى قوله يفحكن عن كالبرد للنهم واذا ارتفعت كما فى قوله انتهتون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى ويكون ايضا زيادة اذا لم يلتبس بالاصلية كما فى قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها المقق الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شئ او دخولها على مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذا الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرفين اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكاف ان نحو قوله وصالياتٍ ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظى فهما اسمان او حرفان كقوله

ولا اللبا بهما ابدا دواء شفاء واما ان يكون احديهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف لا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زايدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف فى مثل كعصف قلت لا تمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة ان كان لا بد مما الاضافة فانه لان عمل الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف اى كمثل عصف كما قلنا فى يا تيم تيم عدى فلا يكون الكاف زايدة كانه قال مثل عصف كعصف ويجوز فى قوله تعم ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقته قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس كاخى زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فاخو زيد ملزوم واخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد ففيه هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان لما خ لكان لذاك الاخ اخ هو زيد وكذا اهلهنا نفيتان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا اشبهت بالمخاطب فطرد المنع فى الكل وقد دخل فى الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجل واحسن فى اسيرك انه ضعيف وليس كياسر كياسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور نادرا فلا ادرى بعلا ولا كاهلا ثلاثتهم ولا كهن الا حاتما وقال واقم اولياك كهاموا قواياى وقد يدخل فى السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجئ مع الكاف بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كهما لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعم اجعل لنا الهكما كما لهم الهة فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الكاف انما كان يطلب ذلك

قوله بانت اى بانت قرابا الحوض من قولهم شربوا حتى تنوش الحوض اى يتناول بعضهم بعضا من الكثرة والزحمة قوله اجواز الفلا اى نواحيها قوله والكاف للتشبيه الى ما ذكره جمهور النحاة قوله ودليل حرفيته الخ قوله لواحق الاقراب الخ قوله المقق الطول قوله ويحكم بزيادتها الخ قوله فاصبحوا الخ قوله ماكول الخ قوله فلا بد من زيادة الخ قوله ولا سيما اذا كان الخ قوله ولا اللبا بهما الخ قوله فان قلت لفظ مثل الخ قوله فكيف حكمت بحرفية الكاف الخ قوله فان كان لا بد مما الاضافة الخ قوله فلا يكون الكاف زايدة الخ قوله ويجوز فى قوله تعم ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقته قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس كاخى زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فاخو زيد ملزوم واخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد ففيه هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان لما خ لكان لذاك الاخ اخ هو زيد وكذا اهلهنا نفيتان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا اشبهت بالمخاطب فطرد المنع فى الكل وقد دخل فى الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجل واحسن فى اسيرك انه ضعيف وليس كياسر كياسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور نادرا فلا ادرى بعلا ولا كاهلا ثلاثتهم ولا كهن الا حاتما وقال واقم اولياك كهاموا قواياى وقد يدخل فى السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجئ مع الكاف بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كهما لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعم اجعل لنا الهكما كما لهم الهة فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الكاف انما كان يطلب ذلك

لكون الجر مفعولا وذلك لان حروف الجر تفضاء بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لابد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل الان ومنه قوله كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني بها لتهام المكروهة وانما ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انظرني كما اتيك اى لعلما اتيك قال دوبة لا تشتم الناس كما لا تشتم وكلا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب لا تزان مما يحتمى بمعنى ربما قال وائ لما اضرب لكيش ضربة على راسه تلقى للسان من الفم اى ربما وتقول انى لما افعل اى لربما قال بعضهم ان بما يجيء ايضا بمعنى ربما نحو اني بما افعل اى ربما وثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو اذا دخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوزا الكوفيون نصب المضارع بعدها بمعنى كيما على ان يكون اصلها كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يذكر نحو الرفع والبصريون لم يثبتوا الا فادة كما للتعليل وكلام نضيء الفعل بعده ويبتحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلم الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الايراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اى لعلما وقد يكون ما بعد الكاف اية مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اى تكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ومن قال انها اسم فهي كافة لها اية عن طلب المضاف اليه وما التي بعد بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثرما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قولهم رويدت فاطولت الصدور وقلما وصال على طول الصدور بدون زيادة وصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتداء قوله ومنذ ومنذ الى اخر الباب قد مضى شرحه مستوفى في الظروف المنبية واعلم انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له وتضمن فعله المعدى به معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا نقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة في في قوله يخرج في عرائها نصلي بل يضمن يخرج معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك في اماكنه

الحروف المشبهة بالفعل

قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وكان ولكن وليت ولعل لما صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الاصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا النجاة زيادة تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما كونها متحدة او اخرها فلم ينقل انهما لما بهتها بالافعال بل قلنا هو كما استلقا لما يسبب تشديد الاواخرها والياء في ليت فهي جهة اخرى بها اشتبهت

الماضي تعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب مشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحتها كما تحفظ سكون من ومن وهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية مفعولها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكس عمل غير طبيعي فهو تصرف في العامل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل من اقل الاحوال تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ماء الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان معنى حققت واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم كان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه فالاولى ان يبقى هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبيل التشبيه كانه هو الخبر رجع ضمير الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كاني اموت وكانك تموت ولا تقول كاني رجل يموت وكانك رجل تموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله ثم قبصر بن ناجية من جنب الجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو مالك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قد لا يستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد لكنه يوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمتى لا يرتقي لعل الشمس تغرب فيدخل في كاد تقارب الطمع ولا اشفاق فالطمع لارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت المشاهة وقد اضطربت اقوالهم في لعل اقوالا في كلامه تعالى لا يستحاله ترقب غير الموثوق بحصوله عليه ثم قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى فعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله ثم ومما يدلك لعل الساعة قريبا اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم

الفرق بين التمني والترجي

ل

هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قولهم لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله
لعنت بالذي امنت به بنو اسرائيل فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكر حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو
ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما تصرفا مذهبه لان الاصل في الكلمات ان لا تخرج عن معناها بالكلية فليعل
منه تقدير حمل لتأويل ترجو وتشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلام تقم كانت للتشكيك والابهام لا للشك كما
الله عنه وقيل ان لعل سيجئ للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبارهذه الحروف عند الكوفيين
مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لكن عند البصريين وذهب البصريون عمل الحروف في المبتدإ والخبر جميعا اعطيها
لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزءين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر ضمنا قالا
الا ترى اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزءين كما ذكرنا في جملة نصب بها فعال القلوب لهما سواء وتهذا جاء ليتان زيدا قائم
كما جاء علمت ان زيدا قائم نحو عنده كما فعال القلوب سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا د رواجعا والصبا والبصريون
يحلون د رواجعا على الحالية وعاملا خبر ليت المحذوف اي يا ليتها ايام الصبى لنا د رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام
الصبى كانت د رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر امرهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما
كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزءين بالخمسة الباقية ايضا لما روا عنهن ان قمرجهنم
لسبعين خريفا وانشد واكان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما
مفعولان لتشبهت الاول مفعول بلا اجاز والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر
وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب بحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمنة معنى الفعل
بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزءين بدلالة كون مضمونهما
مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليتاني وسبيعان في غنم الخرج منها فوق كرز اراجم فان مع اسمها وخبرها مغنية
عن المعمولين لانها مفعول تمنيت ويبنغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول
الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش فيما سلم لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها
على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب يا في اخوات ليت للجزءين فممنوع والمروي ان قمر جهنم لسبعين
خريفا او ان في قمر جهنم لسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر قوله لها صدر الكلام
كل ما تغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مرت في المنصوب على شريطة
التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه كالاستفهام والتنبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال
كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال
والمراد بمصدر المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوز فيها

لا
تتوغل في الكلام اي تعمقت قدم ولم يتوغل في الوصية فاوصت اكثر من الثلث فاوصى بالكل فاوصى بالثلث فقط فاوصى بالكل فاوصى بالثلث فاوصى بالكل فاوصى بالثلث فاوصى بالكل فاوصى بالثلث

تأخير ذلك المغير فاحذر والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير منوّنا وكل الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لترتد ذهنه فى ان هذا التعيين راجع الى الكلام المتقدم الذى حمله على انه خالٍ من جميع التغييرات وان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى فى خبره وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتأكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام وامّا ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها فى تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت فى مقام المبتدأ الذى حقه الصدر لما ذكرنا فى باب المبتدأ فليت ولعلّ وكأنّ وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ فى خبره معنى طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعلّ فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب طلبا اخر لذلك لا يجمع فى كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسدا ومقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم او عندك او فى الدار كما ذكرنا والمفرد للتضمن معنى الطلب فى كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها او الصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية كان النعت كما مرّ فى بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اوّل نحو قوله جاءنى هل رأيت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبيّن بهذا ان فى نحو قولك امرتك ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم فى نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مرّ فى كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى مانعا من وقوعها خبرا لهما كما فى خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرجبا بكم وان فيد لاهل ضربته واضربى يدا ولكن عمرو لا تضربه قال ولو ارادت لقالت وهى صاحبة تلك الرياضة لا تضيع للشيب قوله وتلحقها ما قبلها على الاصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد دنا وهبا وكل الهبا كثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا يعمل كما تقدم ومما الجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة بمعنى شيء بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة حرفية كما فى قوله ثم ان فيما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحده فى انما وانما الاعمال والالغاء الكل الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى خبر وعدم سماع الاعمال فى كأنما ولعلما ولكنما وقياسها فى الاعمال على ليتما شائع عند الكسائى واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع فى انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه

الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم الشياع وقوات الاختصاص بسبب ما وسيويه يمنع الاعمال في غير اليتها السماع المذكور فيه دون غيره **قوله** فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا والا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامران نحو من يكرمني فانا اكرمه واذا انه عبد الله فاضربه والمكازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو وليشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن بكاك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دون غيرها على الخبر او على الاسم اذا انفصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجملة مظهرة وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي

قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفاصيل معاني الحروف الستة فان للمكسورة موضوعة التاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كانت اخبارا عامة نحو بلغني انك زيد اي زيد يماثلك فان ياء النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضاربية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار لان الخبر في الحقيقة تعامل المقدر **قوله** ومن ثم وجب الكسر اي من جهة تمام تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغير المفتوحة لمعناها الى المفرد **قوله** فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا اعتقادا لاستواء الامرين فيما تقول اذ لا ينفع بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ثم ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو تالله انك لقائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي قسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيته وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قيل افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر كالمؤول به ويكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدإ في تاويل المفرد واما اذا كان للمبتدإ معنى فانه يجوز فتح ان في الخبر نحو معلومي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدإ في خبر كلام لا ابتداء وانما

ان المكسورة تغير الجملة

لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان للمكسورة فهما سواء فى المعنى قوله وفتحت فاعلم نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكان المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وقالوا الا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها لتكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائى فى رفع الاسم الواقع بعد لو كما ذكرنا فى باب المبتدأ فتفتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان كانت داخلة على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فى حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر فى باب الفاعل وسيجئ فى حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجئ فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما فى لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقدير ان اى تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه الكسر بتأويل فانا اكرمه والفتح على ان مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى فاكرامى ثابت له وكذا بعد اذا المفاجأة نحو قوله وكنت اذا رى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى تشيم القفا يعنى صفعات واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما اشتم بما حولهما تقول لهم حبت مذاكيره فالكسر على تأويل اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا ولى ان الواو بعد قولك هذا اوذاك تقرير للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها كما قال انى اذا خفيت نار لم تلف نارا رفعا نارى هذا وانى على جارى لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعد ذلك ومن عاقب بمثل الآية فالجملة القسمية فى الآية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا ولى ان نحو اول قولى واول كلامى فالفتح على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولى اى اقوالى حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اولا انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم والقائل افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قوله انى احمد الله معمولا للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فهو مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله

ان ولو لا يجامعان الا المكسورة فيجب كسر ان بعدهما الا فى الضرورة

١ قوله ان الواو بعد قولك هذا اوذاك تقرير للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين

٢ قوله فى الضرورة اذا قدر ذلك ثبت الواو بعدها والا فالفتح

٣ قوله ان الواو بعد قولك هذا اوذاك تقرير للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين

وخبره للابتداء محذوف اى اوّل قولى ونطقى بهذا الكلام نكايت وردده المعاجسن ردّ وذلك كان افعل التفضيل بعضها يضاف اليه فيكون للفظه اوّل ووسط واخر والجزء الاوّل باعتبار كلماته الثلث تلفظه بلفظة انى وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة انى فيكون المعنى ذاصرحنا تلفظى بانى او بهمزة انى نايت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد امّا فان فتحت فامّا بمعنى حقّا تقول احقّا انّك قائم فانّ فاعل الى حقّ ذلك حقّا او تقول حقّا فى معنى الظرف اى فى احق فيكون انّ امّا فاعلا او مبتدأ كما مرّ فى باب المبتدأ قال ع احقّا انّ خطبكم هجانى ودليل كونه فى معنى الظرف قوله انّى حقّ موانا تى اخاكم يمانى ثم يظلمنى السريرش فهو كقولهع احقّا بنى اباء سلمى بن جندل تهجو وان كسرت فامّا حرف استفتاح كالا تقول امّا انّك قائم ثم قال ثم الا ان عادًا كفروا بربهم وتقول ايضًا اما والله انه ذاهب يا فتى اى فى حقّ والله انّه ذاهب اى ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر انّ بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى كانّك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر فالكسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد وغدا جرّ الا انّ الجملة بعدهما مضاف اليها كما مرّ فى الظروف المبنية فهى فى تقدير المفرد الا ترى ان دبّة وايّة يضاف فانّ الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير المفرد لم يجز انّ بعدهما الا مفتوحة كما مرّ فى باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تع لا جرم انّ لهم النار فلا امارد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل وزائدة كما فى لا اقسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حقّ فانّ فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اى حق غضب فزارة بعدها وقال الفرّاء بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اى كسبت الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدّوكم اى لا يكسبنكم وبمثله فسر بعضهم الآية اى جرم كفرهم انّ لهم النار فانّ مفعول جرم وقال الفرّاء هو اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بدّ ولا محالة كما نيروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل شتركان فى المعنى كما قالوا شدّ وانشدّ وبحّ وانبحّ والجرم القطع اى لا تقطع عن هذا كما ان لا بدّ بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب بجواب القسم فيقال لا جرم لاينتك ولا جرم لقد احسن ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل الجرم فيكون مثل لا بدّ ان يفعل كذا اى من ان يفعل كذا او لا محالة انك تفعل كذا اى من انك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جرا بسقاط اللام ولا ذا جرم فتكون ذا زائدة كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جر فيغيرونه ولا ان ام جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين فى عن بدل من الهمزة كما فى قوله اعزرتميم من خرقاء منزلة ماء القلیب وما من عينيك مسجوم وتقول شدّ ما انك ذاهب وغرّ ما انك قائم بالفتح فشدّ وغرّ فعلان مكفوفان بما كفّا وطا ما وهما بمعنى حقّا فمعنى شدّ ما انك قائم حقّا انك قائم اى فى حقّ الان قد دخل عليهما تغيير كما مرّ فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون اسما

معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعمالا استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرو اصالح ليس ما هنا كما فتحت كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسرها ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان محرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرو اصالح اي هذا صحيح كتحقق ذاك وتقول حقا انك ذاهب بجعل حقا ظرفا مثل حقا انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي واذا جئت بأما قلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رائي فانك قائم فانك لو الكسرت لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان ان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان ما حمول ما في حيز ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حرف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب لا يتقدم عليها ما من ان اما فاضطرت الى فتح ان بتأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور انما عنى الفتح في مواضع المفرد والكسر في سقاط الجمل اولى من تعريف ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلا يتعين الكسر فيه وايضا بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لا استقلالا لفظ بالنصب فان كالام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم مع صدره لا الاسم مجردا لدال عليه فكذا ينبغي ان يكون الاسم مع ان مرتقال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد كان كلامه واعتبره انما يتبعها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يبقى العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال

العطف على اسم ان المكسورة

القلوب حكم المكسورة فى قيامها مع ما فى حيزها مقام الاسمين وفيما قال للمع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل لنظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما فى حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت انّ زيدًا قائم بتقدير علمت زيدا قائمًا ثم قولك علمت زيدا قائمًا بتقدير علمت قيام زيد احكامٌ فى افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ما مع ما فى حيزها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به واما على المصير الى هذا التكليف فانه رأى سيبويه مستشهدًا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام ولكن الاستشهد سيبويه بقوله واعلموا انما انتم بغاة ما بقينا فى شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير وانا بغاة وانتم بغاة فلو كان المفتوحة بعد افعال القلوب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان موكدان اصلهما واحد فيجوز للعطف بالرفع فى نحو يلتقى ان زيدًا قائم وعمرو والسيار فى رواية اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يسمع منها معنى الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابى سعيد صحيح فيقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير فى برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعنى قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اى ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما فى حيزها بل الواو اعتراضية ويقول فى قوله واعلموا انما انتم بغاة فاعلموا البيت ان ما بقينا فى شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انتى بالمشى فى القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبن انى تخشعت بعدكم بشئ ولا انى من الموت ازعق لان قوله ولا انتى بالمشى فى القيد اخرق عطف على انى تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روى ولا انتى بالمشى فى القيد اخرق بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن فى جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم حتى قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن التقييد فى جميع الكلام بمنزلته اى يعنى فى جواز العطف المذكور وتفارقها فى ان اللام لا تدخل على ما فى حيزها دون ان كما يجئ وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعد لم يزل وان الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع الى ما بعده اذ هو حفظا لحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرو وقام زيد لكن عمرو فاما حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا فى قام زيد لكن عمرو الم تعلم وليجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل انها اكون

الفعل فى عدم جواز العطف على محل اسمها المفتوحة مطلقا

فى الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اورد فيه الحروف من المعانى وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق فى جواز الحمل على المحلّ عند الجرمى والفراء والزجاج ولم يذكر غيرهم فى ذلك مانعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله ثم علام الغيوب فى قوله قل ان ربى يقذف بالحق علاّم الغيوب صفة ربى ويحتمل رفعه وجوهًا اخر ولم يذكر البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع فى جواز الرفع نحو انّ الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا رجل فى الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضىّ الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدًا وعمرو قائمان ولا اجازه الكسائى وانما منعوا من ذلك لان العامل فى خبر المبتداء عندجمهورهم الابتداء والعامل فى خبر انّ انّ فيكون قائمان خبرًا عن زيد وعمرو معًا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان فى العمل رفعًا واحدًا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقى كما ذكرنا فى صدر الكتاب والاثر الواحد الذى لا يتجزّأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين فى التاثير كما ذكر فى علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم منه تحصيل الحاصل واستغناء كل منهما ولو قدّر الخبر بالعطف نحو ان زيدًا وهند قائم وخارجة تلم يأت الفساد الذى ذكرنا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تم وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتى للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدًا قائم وعمرو وكذلك او تحذفه وتقدّره والاكثر الحذف نحو ان زيدًا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرًا عن الاسمين وانما اجاز الكسائى نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده فى خبر انّ ما كان عاملا فى خبر المبتداء لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا فى المبتداء دون الخبر والعامل فى خبر ان اسمها لان المبتداء والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائى فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصّل وقال ان خفى اعراب الاسم بكونه مبنيًا او معربًا مقدّر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضىّ الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يتكرّر فى الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب فى المتبوع وذلك لان خبرًا واحدًا عن مختلفين ظاهرى الاعراب مستبعد ولانك اذا خفى اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه فى ارتفاع خبرات مذهب الكسائى واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو فى والصابئون اعتراضية لا للعطف فهو مبتداء محذوف الخبر اى والصابئون كذلك لسدّ خبر انّ مسدّه ودلالة عليه كما فى بنا تميم مشى على مذهب المبرّد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيّار بها لغريب اى فانى وقيّار بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المبنى وكذا المعطوف خبر منوى الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما بلا اختلاف ومثل ذلك نادر وجوّزه بعض النحويين بناء الاسم واجاز الكسائى رفع المعطوف على اوّل مفعولى ظن واخواتها نحو اظن زيدا قائم وعمرو وليس بشئ كان ظن نحو معنى لا بناء وتغيّر

مضمون الجملة مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظن كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر هنا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كاف اي في احكام احمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة احملهم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وفاتهم انه اذا كان حرفا اذا هو ضعيف العمل وداعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل كان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيدا كل لا تدخل مع التاخير الا على احد هذه الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يفصل حقها كل الفصل بتاخيرها حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان عليا لهديا او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكسر على ما بعده لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من وصفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا من قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما يجاز ان زيدا ليقوم القربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فيجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر عاريا مصدرا بما او النافية جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام تلائم الابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى ينافض هي وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان كلام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا ان يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضربه زيد ذلك لان اصلها كلام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل الا على ما تدخل عليه كلام الابتداء وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سد هما مسد الخبر واذا ما وقعت اسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزم الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه حسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت

ضعيف لكن القول

اد خلها فى خبران الذى فى اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال الله تعم وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بالزائدة كما قلنا فى قولك زيد صديقى كما ان عمرو طعنى واثما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل واثق ولا تقول ان زيدا الفى الدار قام لما ذكرنا فى جواز القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على خبر الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعم انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل فى مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لا تنفاع ما بعده وقد تتكرر اللام فى الخبر وفى متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب هو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ الموخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربة وقد بعضهم لعلى يجوز ان تكون فى التقدير داخلة فى المبتدأ كما شذ فى خبران المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لما كانوا التطعام وكان اقرب فى الشذوذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء فى الخبر معمولا لا ضحى نحو اضحى يدك منطلقا ولا اسمع مرة واحدا كاذبا وقالوا كيف صاحبك قال الذى سألوا اسمى لجهودا قوا زال قال ولا ازلت من ليلى لدن ان عرفتها فكما هنا المقتضى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما وقوله واعلم ان ليلى ترك الا متشابهان ولا سواء شاذ دخولها على حرف النفى وشذ ايضا دخولها على كان ولو لا قال عمرو حتى لكان لم يكن فاليوم ابكى ومتى لم يبكنى وقال ولو لا قاسم وندى يسهل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعم نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد معلق كعلمت فى نحو علمت ان زيدا لقائم لا ان شهدت لا ينصب المفعولين نحو علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجرى مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا لقائم بكسر ان وكذا اشهدت تقول اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر المشهور الفتح فيهما وكذا قد يجئ اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ع ولقد علمت لتأتين منيتى وقد يتوهم ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل لتواضع انى وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففى قوله شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون يجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدق قال ع لهنك لليوم حتى لا يسقى الناس ان كنت خازنا وقد يحذف اللام وهو قليل قال ع الا ايا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم ومن حيه ثلثة مذاهب احدها للبيوبيه وهو ان الهمزة بدل من هم وان كما بقى بعضها فى اياك وهنا

فى ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها الفا جاز مجامعة اللام اياها بعد ان امتناع والفا فى للفراء وهو ان اصله لله انك كما روى عن ابى ادهم الكلابى لله دره قال لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لا فعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال له ابوك يعنى لله ابوك ثم حذف الف فعال كما تحذف من المدود اذا اقتصر كما يقال الحصاد ويحصد قال الا لا بارك الله فى سهيل اذا هى الله بارك فى الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى الفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصل لله انك واللام للقسم يعلل به ما علم فى مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يبقى لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا القائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله ليضربن ووالله لقائم وانما جاز حذف قد فى المضارع لكونه فى معنى الحال وان كان كلاهما فى الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين فى حكم واحدة لا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر فى لعمرك وايمن الله وجواز حذفه فى لا يجوز فى الله لا فعلن ولا يجيئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقولهم لو لكنى مرجيا لعميد قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة لانها تسقط بسببها ان تيقنا بعد لكن جاز مجامعتها لها لمناسبة ما كون كل منهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن بنتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما فى قوله ام الحليس لعجوز شهربة وامّا ان يكون فى الاصل لكن انى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربى اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصل لكن انا وأما ان المكسورة ترادف نعم كما يجيئ فى حروف التصديق فلا احتمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة ولكن يجب فصلها حينئذ بالخبر كراهتهم اجتماعهما نحو ان عندى انك قائم وليست فى قلبك انك تعطينى وكذا القول فى البواقى وتكون المفتوحة حينئذ كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين كذا قوله ولو يراد اكرامك اقامهم مقام القرآن انهم لا يمسونه الا المطهرون فانهم بدل من كم اهل كذا واما قوله تعالى بعد ذكر الانكم لمخرجون انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم بما تراخى ما بين مفعولى لا تحسبن فى قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب مثل قوله تعالى هم بالاخرة هم كافرون هذا قول البصريين وقال الكوفيون انكم مخرجون مبتدأ وخبر واذا منصوب باخرجوا لا باسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخرجتم احياء ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا لاحرف الستة نحو قوله تعالى ان الله سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون انى اذا قلت اما بعد انى خطيبها بكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون تكرير لا نفى لا الاولى كما قلنا فى لا يمة الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب لا لغاء قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين

ان المكسورة ترادف نعم فاغنى عن تاكيد ولعل ترادف المفتوحة

اعمال المخففة والاية قد عليهم قال للصد ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعلق لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمه اللام ان خيف التباسه بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على لا فعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان المدعم لا تدخل النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتداء حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يجوزون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع للشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في مثل ان علمت لزيدا قائما واما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب الجماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب او دخلت على الاول نسوا افعال القلوب الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير هو الخبر ويدخل على المنتقلة اما على المبتدا نحو خرا والخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصبا الاول للحلوة عن ما ان ومعلق ثلاثة من نصب الثاني وان دخلها لام الابتداء قال ثم وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم لما ان كاد واليقتلونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك شاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها مهملة في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا كان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي لما جعل الى الفعل وخبره من الكوفيين يقولون انها نافية عملت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الاصل قالوا ويجاز ذلك بجاز حتى الفرق لزيد اي ما زيد ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختصر بعض الاشياء بنعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقدم ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدرا وقدم ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم ولحسانه ذاهب في هذه رواية شاذة غير مقيسة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اخل وانت صديق وقال بانك ربيع وخيث مريع وقد تما تكون هنا هي الثلاثية قوله ويلزمها مع الفعل آه قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يخفى ويتعلل وقد تكون مقيدة بلا نحو علمت ان لا تقوم لك واما اذا

فان تعقبت فاي فتحي
بخرجن الكلم على تقدير
تخصيصا علما وتقدم
في تعريف بعض اهل
بعض فقد وردا ذا في بعض
بن ظاهر ان الحرف
بنفسها ان الحرف
الى الى في قولك سير
حتى الجملة كما
التي من دخلت
على الجملة جر
اللام كون الفعل
ايضا كما
كقولك
ان
قولك
ان
ان
ان

شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او يربّ نحو علمت ان ربّ خصم لي على مذهب الكوفيين او بكر نحو ظننت ان كم غلام لـ

قوله وكانّ للتشبيه وتخفف فتلغى على الاصح ولكن للاستدراك يتوسطين كلامين متغايرين معنى وتخففت فتلغى ويجوز معهما الواو وليت للتمنى واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا ولعل للترجى وشذ الجرّ بها في كانّ قوم ان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومن هب الخليل انّ اصلها كان زيدًا الاسدُ اي كان زيدًا الاسد فحذفت اداة التشبيه لتوهن من الاول الاسى بقصد التشبيه فوجب فتح الكسرة دعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفرد اذ فتحت لفظًا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر با لفتح حرفًا مصدريًا وصار الكاف مع انّ كلمة واحدة فلا محل لكان كما كان لما حين كانت في محلّ خبر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محلّ لصيرورتها كجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجرّ لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارّة فاذ اخففت كان فالاصح للغاء لما قد جاء كأنْ وريد يه رشأ اخلب وقال وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظًا ففيها ضمير شان مقدّر عند هم كما في ان المخففة ويجوز ان تبقى لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها لما لزم ان المخففة من حرف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وانْ ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عبابة لـ وماحًا طويلًا والتكان قبسٌ يعلى بها حين تشرع وفعلت كقوله ثم كان لم تغن بالامس وقوله في نهج البلاغة كان قلوبًا لاطعان وقوله انه الرجل غير انّ ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت بها او ان جاء بعدها مفرد كقوله تشتي بها الدّ وما تمحت قصيها كأن بطن حبلى ذات او بين متمم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كأن بطنها بطن حبلى وقوله ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبيةٍ تعطوا الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو حملًا اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية ويروى كان ظبيةٌ بالنصب على اعمال كان ويروى بجرّها على انّ ان زايدة اى كظبيةٍ قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المهملة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تغيران ما بعدها ليس كما قبلها اما هو مخالف له نفيًا واثباتًا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو ما ابالي زيد لكن عمرو الم يجئ وقد لا يكون كقوله تعد ولوا راكهم كثيرًا فشلتم الى قوله ولكن الله سلّم اى ولكن الله لم يريكهم كثيرًا وتقول زيد حاضر لكن عمرو ماسافر وكما يلزم التضاد بينهما تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق بهذا ان يشكر للفضل ومثله كثيرًا فاذا خففت الغيب ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة

ومنه كان ولكن

لـ اي تعد ولوا راكهم كثيرًا فشلتم الى قوله ولكن الله سلّم اى ولكن الله لم يريكهم كثيرًا او تقول زيد حاضر لكن عمرو ماسافر وكما يلزم التضاد بينهما تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق بهذا ان يشكر للفضل ومثله كثيرًا فاذا خففت الغيب ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة

لـ اي كأن بطن حبلى ذات او بين متمم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كأن بطنها بطن حبلى وقوله ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبيةٍ تعطوا الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو حملًا اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية ويروى كان ظبيةٌ بالنصب على اعمال كان ويروى بجرّها على انّ ان زايدة اى كظبيةٍ قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المهملة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تغيران ما بعدها ليس كما قبلها اما هو مخالف له نفيًا واثباتًا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو ما ابالي زيد لكن عمرو الم يجئ وقد لا يكون كقوله تعد ولوا راكهم كثيرًا فشلتم الى قوله ولكن الله سلّم اى ولكن الله لم يريكهم كثيرًا او تقول زيد حاضر لكن عمرو ماسافر وكما يلزم التضاد بينهما تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق بهذا ان يشكر للفضل ومثله كثيرًا فاذا خففت الغيب ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة

ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة الجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة الناكدين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولا اسقي ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني اه قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بمعنى غير معجمة ولخن بغين معجمة واخرها كون وجاء عن وورث بجعل الراء مقام اللام وكان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم شيئا ان اكرمكم شريف وقد تلحق لعل تاء التانيث كما في ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا لعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال تعلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها هاهنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المجرور المضمر عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشده اه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يق اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب يجوز ان يق ثانيا لاسمي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للظرف كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانيا لاسمي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذا الروي ان يق الاصل لعلا اي انتعش ثم حاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكننا عليها مجهارا من ظهر او اسير بحرالله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين ايضا عند الكوفيين ان الاصل فيها التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلاعب بها وجواز زيادة التام فيها فان سمي بها تمنوص عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه البعضية والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كما هما قبل دخولها اكثيرا يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخير نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر لا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله انت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فمن يدري برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن يسوي بينهما يه فالخبر محذوف اي فكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لامم في بني بنت حسان الله واعضه في الخطوب قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ونحو ذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر فيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخولها الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيدا مارٌ اي انه

لعل

لعل لترجي المحبوب في الحاضر نحو لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والمشفقة نحو اعمل لعلك تنجو وقد تستعمل للتعليل نحو اسلم لعلك تدخل الجنة والاستفهام نحو لعلك تقوم معنا اي هل تقوم معنا

وتقول ان فى الدار مجلس اخوك قال سيبويه كان على حد قولهم انه وجيئة اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من
دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به النفى فقط فهو كالزيادة وجاء فى الخبر ان من
اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وعند الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فى مثله غير عاملة
لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه تقدم سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تكرير
الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان احلالا فى شقرا فذهبوا اى لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان
فى رحيل الشقرا فذهبوا الى الاخرة محلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مائلا وان ولدا وان غيرها
بلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط فى جواز حذف خبرها تكريرا ان كما قيل ان اعز بيا قبيل لها ان الزبا بتا القادة فقالت
ان الزبابكة ان القادة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا
واوكرونا وفعلوا بنا فقال استم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز
لمن منعك اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الحاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال النحو
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر يصدون والواو زائدة وقال الاخفش غلا ان حيا من قريش
تعمها واهملها التاسع وان المكارم نمشلا قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان
يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار
المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر حال والمصاحبة نحو ان كل رجل
وضيعته والحال نحو ان ضربى زيدا قائما واما قولك ليت شعرى فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت
انصرا فطنت له قال سيبويه اصل ليت شعرتى حذفوا الهاء فى الاضافة كما فى قولهم هو ابو عذرها فلعل لم يثبت عنده
مصدرا الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب بجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى
مردفا باستفهام نحو ليت شعرى اتاتينى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكرنا فى افعال القلوب فى نحو علمت ازيدا
عندك ام عمرو والى ليت علمى بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال الم فهذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجاد
والمجرور فى لعل لك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى
مفعول شعرى ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال ابن
يعيش الاستفهام سادّ مسد الخبر كسد جواب لو لا مسد خبر المبتدأ الذى بعده وفيه اية نظر لان محل خبر شعرى الذى
هو مصدر بعد جميع ذيول من فاعله ومفعوله محل بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه
بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّه لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت
شعرى مسافر بن ابى عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعرى ايجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر عنها بالشرط

الاستدلال الوارد فى الخبر الذى يتبع اسم ان

صاحب هذا الاستدلال هو ابو على الفارسى فيقال له من اين لك ذلك

الاعلام

الفراء من هو الذى يقول فلان اعلم منك فى كذا فيقول له من اين لك ذلك

ع

قوله فالاول مثل قولك ليت شعرى من زيد وهذا مثل قولك ليت شعرى ما زيد وقوله والثانى مثل قولك ليت شعرى اين زيد وهذا مثل قولك ليت شعرى متى زيد اى ليت علمى بكذا حاصل فالاستفهام فى هذه الامثلة سد مسد الخبر وقوله ليت شعرى ان زيدا قائم او قام فهو مثل قولك ليت علمى حاصل بان زيدا قائم او قام وقوله ليت شعرى ايجتمع ام لا فهو مثل قولك ليت علمى حاصل بالاجتماع وعدمه انتهى

الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس قال ع وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو تكرمة ابوك قال ثم فات حسبك الله كما قلت فان كان ع اطلق كان امثلك حمار ويجوز ان يكون كفافا في قولك ليت كفافا كان خيرك كلا وشرك حتى ما ارتوى للماء مرتوٍ اسم ليت والجملة خبرها على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ضميرا نكرة لكونه مضمرا راجعا الى كفافا او ان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وحتى متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتوٍ اسم وخبر محذوف على اسم كان وخبرها اعني خيرك كفافا وشرك مرتوٍ بحتى اي كفافا فحذف النصب ضرورة كما في قولهم فلوات وايش بالتمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرتوعا فاعل ارتوى اي ما حام الناس

حروف العاطفة

قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو اما واو ام وادبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اي المفتوحة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدل ونما غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين الا شيء كما كانت واو اما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمانين او في زمان واحد او يكون حصل من احدهما في احد الزمانين فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقولك ارجو ان تدخل وتنصر ختما لها وقوله ثم اتبعه وارحمني وقوله ثم نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله ثم ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام وتشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضمون الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدها اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا واو

تمامه ودار على حسو بحتى احتسى بنا

الواو تجيء لمعان اخر يجوز ان يكون بعضها مرادا ههنا الاول الحال نحو جاءني زيد والشمس طالعة الثاني الاستئناف نحو زيد قام وعمرو قعد الثالث العطف على الاسم نحو ما جاءني زيد ولا عمرو الرابع العطف على الفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن الخامس العطف على الصفة نحو مررت برجل كاتب وشاعر السادس العطف على الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو السابع العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد العاشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع عشر العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد العشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والعشرون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والثلاثون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والاربعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والخمسون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والستون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والسبعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والثمانون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الحادي والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثاني والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثالث والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الرابع والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الخامس والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السادس والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد السابع والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد الثامن والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد التاسع والتسعون العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد المائة العطف على الجملة بعد الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو وقام بكر وخالد

القصد الى معناها كقول الشاك كنت اكل تمرا زبيبا اى احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فائدة كما يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فيأتوا ويصير الجملة نصا كما يأتي ويصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو ما جاءني زيد وعمرو ومثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي بانتفاء احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما او ان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يكون نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلابد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء كان نفي الشيء مطلقا واردا نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما لو قيل ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فوقعت بهذا الكلام وهم وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قولهم والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف ولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب توجهه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في صدور تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد الآكل فالشارب اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو توفي لهم في صلوة الجماعة يقدم الاقرء فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاكثر وجاها وان عطفت الفاء جملة على جملة افاد كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فالعطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يعقبه بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وقوله اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء لفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج

الفاء للترتيب

تقول العرب مطرنا ما بين مكة فالثعلبية ويخفضهم يقول مطرنا ما بين مكة إلى الثعلبية ويضمهم يقول مطرنا ما بين مكة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادًا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدمًا ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا ما بين مكة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدمًا وحكى الجاحظ عن هشام ومثل قولهم قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل ما بين الدخول الى حومل المقرأة وان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى عمرو الى زيد اذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بل اعطف قلت قد يستعمل في تحديد الا ما كان نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال التابغة الجعدي يا دار سلمى يا بحرة ثيقة اسلمي الى جانب العمن فالمنثلم فما مس به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فحومل ومسكنها بين العريض الى اللوى الى شعيب ترى بهن ففيهم فاذا كررت ذلك مع حرف الجر اعني الى فخذ فمع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قولهم دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر كما نذكر في تعريف الاماكن الا خص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول دار بغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت نافٍ للتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه كلا حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضًا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اى اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اى اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك لاغوينهم اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرًا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببًا لما قبله كقوله تعالى فاخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدًا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزم العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان

تتمة بسقط اللبس بين الاحوال نحو ما رأيت مثل زيد فالمقراة فاسم تعقد بسببها لما انسبكته من جزء وشبهه

ابن يعيش النحوي والكوفي ص ٣٠٠

فائدة في الفرق بين السببية والعاطفة

مابعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم فى اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجئ زائدة فى غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عنده الا خفش وقولهم فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانى فى المترتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء فى الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخى ومن ثم قال سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مرران وقد تكون للاضافة وقد تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب الناهم وقد تعطف المفصل على المجمل كالفاء وتكون فى الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب هذا المعنى فرع التراخى ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهى الانقطاع بالكلية اليه تعالى وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجئ ثم لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم ما هو الاولى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج وكلا ان الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله كما فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات المادح فابتدء بسيادة ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه بها اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص فهى كالفاء فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فبالله ثم والله وقوله تعالى الذى يكذبون بيوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يعملون فلانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقى على ذلك العهد فمن التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل فى اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل ثم تارة نظرا الى تمام البقاء واستبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء

عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشأناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على
واو العطف كقوله تعم ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق
فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون ذلك لاستفهام التوبيخ او التقرير اذا دخلت همزة على جملة
منفية نحو قوله تعم قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتي وكذا
تدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع الصم عطف على منهم
من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك
افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ والتقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على
تاء السببية كما في قوله تعم من الله غير الله يأتيكم بضياء فلا تسمعون وكذا قوله من الله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه
افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ والتقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعم ماذا
يستعجل منه المجرمون ثم اذا ما وقع امنتم به الان فتم هنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان
بالشيء مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله
في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا
على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف
من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعم فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وقع ما يجل
وناديناه كان هناك مما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله فلما اجاءها ساحت الخ وانحى واما قوله ولما رأى الرحمن المبير
فهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب بنت وائل فكانوا عليهم مثل داغية البكر فالمعنى غضب عليهم
وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيتة لم يكن الا كلمة عالم بخيال اي فاذا المنام وذلك
كالمنام واما الفاء ففي قوله اذا ما انت بت على هوى ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زائدة وقيل بل
الزائدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد قائم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائل يحوكان
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله اباحزاشة اما انت ذا نفر فان قومي لم يكلهم الضيح زائدة
عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعم حتى اذا ضاقت عليهم الارض
بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع مورد لكاب حذف المعطوف
عليه اي لهم ما لا اباية ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليعتبر بكل بما يمكن وان صح الاعتذار فليكن بزيادة الحرف
وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دهرام ما كان شيئي وقصا قبل قد يكون مشيتي وقصا قوله وحتى مثلها يعني
مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة

للمهلة والذي ادى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو اجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون بحلول الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر كموت الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا بعتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها اذ هنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لا حد الامرين مبهما وام متصلة لكونها لطلب التعيين ومن ثم يجاب بالتعيين دون نعم ولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاة واما قبل المعطوف عليه كالآية مع اما جاءتني فعمرو اعلم ان الاحرف الثلثة احد الامرين او الامور واما او والعاطفة ان في المتن سواء الا ان شيئا واحدا وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا وتجيء ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل اذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يريد ذلك اذا قامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه المعاني مهملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج واقامة واما اذا قوت بين مثل قولنا قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب هيهنا في كلام الله تعالى اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اذا تعمق في التحقيق ناضوب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة تحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا اذ ذاك وحقق وقال او هو اقرب اي بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فلا صيغان التخيير والاباحة فالشك اذا اعتبرت عن احد الشيئين لا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان بتهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف المجيء منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام مع السامع فهو لا بهامه تقول لبيك وهل انا الا من ربيعة او مضر فانه كان يعرف انه من ايهما قال تعداتها اعني اليا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا وعرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر وان حصل المامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب في

معاني او

للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين واكلا فهي للتخيير نحو اضرب زيدًا او عمرًا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين والجمع بينهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم امّا الفقه او النحو لم يفهم من امّا واو بل ليستا الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معًا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فدلا اذًا واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل ذلك واما في سائر اقسام الطلب فلا استفهام فخذ ازيد عندك او عمرو لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التي نحو ليت لي فرسًا او حمارًا فانظم فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر جمعهما معًا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدًا او عمرًا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدًا او عمرًا وكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة وتاكثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيبويه ان لا تسرحوها نعامًا او تسرحوها بها واغربت في شرح قال سيبويه بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيبويه وكسر غينه اكثر من كسر عظمه فاذا نفيت الخبر نحو رايت زيدًا او عمرًا وان اردت نفي رؤيتهما معًا فلم ار ما رايت احدهما او ما رايت زيدًا ولا عمرًا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب قلت ما رايت زيدًا او ما رايت عمرًا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت احدهما او عمرًا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر ولكن اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلًا في اضرب زيدًا او عمرًا فالقياس لا تضرب زيدًا او عمرًا ويقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت المنفي في نحو رايت زيدًا او عمرًا وما رايت زيدًا او عمرًا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدًا او عمرًا او خالدًا فالمعنى في اصل الوضع اضرب احدهم ولا تضرب الجميع واذا قلت لا تضرب زيدًا او عمرًا او خالدًا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو ما رايت زيدًا او عمرًا او خالدًا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد التجرد عن ذلك تستعمل او تارة بمعنى الواو وتارة بمعناها في الاباحة فمعناها الواحد فقط وفي التسوية في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضًا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحًا بالواحد رايت واحدًا من زيد وعمرو مثلًا وكذا ايهما يؤدي معنى الواحد رايت رجلًا منهما او رايت زيدًا او عمرًا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة يؤدي معنى الواحد فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدًا منهما او ما رايت رجلًا منهما او ما رايت زيدًا او عمرًا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدًا منهما ولقيت الاخر

فرس سريع اي سريع وفرسان سريعان وفرسة سريعة وفرسات سريعات وفرسة سريعة الغين وفرسة سريعة الغين

لكن لا ظهر ولا غلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت احدهما كان اصلا اي عدم الرؤية فيبقى الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية فيصح فيه الامران عدم رؤية واحد منهما فيبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت كلا واحدا او الكثرة حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما رايته من خمس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانا ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه يتعلق الرؤية بالواحد او ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاخلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم احتمال الاستغراق وغيره ومع من يصير الاول نفيا في استغراق جميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراق جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا وعمرا وما رايت زيدا ولا عمرا واني الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل اثنتين لا مرجوحا لا تضرب احدهما او اضرب كلا حتى يندفع ما لاحتمال بمثل هذه القرينة التي في قولك لم تطع منهما اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما والمراد بالقرينة لا ثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في لا تنهاء في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بها لا بد ان يكون مصدرا بها اما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمر فنبني الكلام مع اما على احد الشيئين لا الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض له شك او تقصد الابهام على المخاطب فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او موهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا اذا اما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكن ذلك قد حمل على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تعلم بداد قد تقادم عهدها او اما باموات لا ترخيا لها اي اما بداد واما باموات وقد تخلف الثانية الاولى قال ويجوز ان تكون واحدة

بصدق فاعرف منك غنى من يعنيني ولا فاطرح حتى واتخذ في حذرا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية الواو ورتما تردبلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال سيبويه كما متناشالت نعم متهما اما الى نار ويروى يا ما الى جنة وهي لغة في اما قال والواو ان اما لا تستعمل في النفي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما المصدرية قال عسقنه الزواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذب بها فان جزعا وان لجمال صبرى قال التقدير اما نخرج جزعا ولا منع من تغيير معنى الكلمة وحملها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الاصل في الحروف وتاول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اى فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونهما عاطفة لان الاولى دخلت على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو والعطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونهما بمعنى او الا عاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى التصيير ربما هو مع المصلية والاولى تنصب المضارع بعدها والثانية قال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف بنيت تفيدان على الابهم منتف على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لا ما الثانية على الاولى حتى تصير الحرف واحدة ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عندي بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم والمحتال الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمام بشاتي وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيب بن سهم ام شعيث بن منقر قال الكذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ليس بكثير وربما يجيء هل قبل المتصل وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل كون ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي بغير هريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي والله اهل فاتاها خيلنا في معنى لاستفهام اذا صلحا وقد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وانما المتقاعة فقد لا يقدر بها الاستفهام وقد يقدر بها الاستفهام اما بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كانت ام مستغنى بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عند زيد عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم عليه في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عند حماد وابن زيد ام عند زيد عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام متى

الاضافة التخييرية
الاصح خلافا للاخفش
وقيل الواو فيه للاباحة
وقيل بمعنى او
الاولى
الاصح خلافا للاخفش
الاولى
الاصح خلافا للاخفش
ام المتصلة
الاصح خلافا للاخفش

عمرًا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعد ما وثانيتها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين واشياء ثبت احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى واى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى فيجوابه بالتعيين واما فى المنقطعة فلاثبت احد الامرين عند المتكلم بل لما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشرطه فى استفهام مستأنف فيها ان تدل على ان الاول وقع غلطًا فى نحو قولهم انها لابل ام شاء اى بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما فى قوله تعالى ام يقولون افترى به وقولهم انها لابل ام شاء او

المشترك فيه فصلية لاجزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لاغير والمصريون والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذا الامرين كان وليس مذهبا اليه ببعيد الى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او يتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جنس اذا لم يتساويا في نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قولك تم سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلاختلاف الجملتين مع انهما متصلة لانهم من لا يتاس بالمنقطعة كان التسوية لا معنى فيها للمنقصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في لا على لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تعيين ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية فيهما اللتان تليان تولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدءا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في تاويل مفردين كما في قائم فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثل خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا اسواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكانه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استحسن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدها الابتدائية نحو سواء علي اوما ابالي ادراهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثل معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية وكان لا يجيء من وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله

ام المنقطعة

فان كانت متصلة بام التسوية فالامر على العكس

هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اى لتستووا التقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اختناقي وكذلك استبقح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال اول على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يؤيد على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تم سواء علينا أجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت التوى فجر ثناء ام انحى ثلك السيف ذابح وقال ما ابالي انبت بالحزن تيس ام حباني بظهر غيب لئيم واما قوله انك لا تبالي بعد حول اظبي كابي امك ام حمار فقدم في باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو ان احد من المشتركين استجار لشر وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية كان ان تستعمل في الامر المفروض ونحوه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكان اخرب الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت من معنى الاستفهام وكذا اخبرني عمرو على الاستفهام وحذفت ام او انما حذفت لافادة الشيئين او الاشياء معنى سواء على قمت ام قعدت والدليل على ان سواء سادّ مسدّ جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء على قمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت وقعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سنان سيان عندي ان جزوا وان فجروا فليس بحجة على امتناع لم قام لقوة ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب درهيت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب ان تصرح بأو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد المعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصد ان قام او قعد فلاضربنه اي قياموقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا اضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام للتصالح جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي بها ومجيء الهمزة نحو سواء علي قمت ام قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد ال مطرّ حتوف المنايا اكثرت او قللت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت وقعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ورد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لتجردها عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في ام لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف سادّ مسدّ

جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لا اضربنه اقام ام قعد مستندًا بصحة قولك لا اضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى ايا قام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرها اينما ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا عندي في احدهما من ضربته كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت بعدة اطال فاملى ام تناهكم فاقصر اروى او تناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى امتنا هي فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجيئ بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لا اضربنه اقام او قعد لانك اتما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع ام معنى التسوية وقولك لا قتلنه كائنًا من كان ولا فعلنه كائنًا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن ما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى الذي الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المصنف موضع قدر الجملتان اي للعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فانحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائمًا كان او قاعدًا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية بـ او وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس فلعلم ان الفرق بين ام واو ام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ايهما عندك زيد ام عمرو انك عالم بوجود احدهما بالتعيين كما تقول زيدًا او تقول عمرو اما قولك ايهما عندك زيد او عمرو فانك لا تعلم وجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الآخر ففيه ذكر المفضول ومعنى قولك ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلومًا للمخاطب اذا لمعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال ذلك مثلًا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدًا او عمرًا فتقول ازيد افضل او عمرو اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر اربا حدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما وللمعنى ايهما افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما فقط ومن ثم لم يجز ارأيت زيدًا ام عمرو الانه لم يلبسهما المستويان اذا حدهما فعل ولا اخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدًا رأيت ام عمرو الاحسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اي لكونهما لطلب التعيين **قوله** لا بل ولكن احدهما معينًا ولكن لا زمة للنفي اعلم ان الا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيئ الا بعد خبر موجب او امر ولا يجيئ بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدًا لا عمرو او اضرب زيدًا لا عمرًا ولا يعطف بها الا اسمية ولا الا على الماضي فلا يقال قام زيد لا يقعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعًا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكأنك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكرارها كما تكرر ام لعطف

الاصل ان لا تدخل الا على ما قبلها وهو الذي لا اقدر منه كما قدمت وانما ذكرت هذا لان بعضهم ذكر ان الا تدخل على الجملة الاسمية

من هذه الجملة الى قوله ولا بل ولكن

لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك دخلت الواو في المكرر تقلت لا بكر ولا خالد فخرج لا عن العطف ويتحصل تأكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من يجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول الشاعر القيس كان دنانا حلفت بليونة عقاب تنوفي لا عقاب القواعل تنوفي تثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ليتكون عاطفة كلا انما يجزي الفتى ليس الجمل ولا نظن انما على اصلها وأخبر محذوف اي ليس الجمل مجازيا وأنا بل نأتا ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط فلا يخلو ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب وامر فان جاءت بعد ايجاب وامر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام عمرو تعيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم افدت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال اللهم لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الايتة بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فجاءك قلت بل جاءني عمرو وقبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بانه لا يجوز النصب في ما زيدا قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل للنفي مسندا الى الثاني فكأنك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضربني يدا لا بل عمرو افمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم كما الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع لا امر بضرب عمرو وكذا لا التي تدخل على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل نافذ باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل للعاطفة المفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بمضمون الكلام

لا
وقد يرفض الاسم في بل بعد النفي من غير تقدير عطف على ما قبله كما في قولك ما قام زيد بل عمرو والاصل لا بل قام عمرو والفعل ليس بشيء والفاعل هاهنا ضمير مستتر يعود الى ما قبله والقول بان بل هاهنا بمعنى لا قال ابن الحاجب حسن في بعض المواضع ساقط في بعض النسخ وفي بعض الشروح وقد يجعل ما ذكر مكان لا بل قام عمرو ليس بشيء انتهى وكان قبل ٢ ش

او طلب تحصيل ولا حاجة في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيل حتى يقع غلط فيتدارك ولكن اقول انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض ولا اولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والغرض واما التي تليها الجمل فقد تقدم انها انتقال من جملة الى اخرى ثم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى انا نون الذكر ان من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون وهو التي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا او حيث المعنى لا حيث اللفظ كما مر في الثقيلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي كان حرف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في الشدة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيئي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام لا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه واذا وليها مجرد بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجرولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لتجرده معنى لا تستدرك واختار فيما بعده الجر ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيئي الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجرولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء

قوله حرف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من هم وتا لا نكاد وحرف النفي لا نكاد نفي ونفي النفي اثبات ذكب لحرفان لا فادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجمل ايجابية كانت طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة الا ها ساكنا نحو هاوالله وعاوالله وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عند في قولهم الا رجلا لا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فقط ان بعدها

كما مرّ فى باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شاك فى كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفى وليستا كحى فى الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا اخلال واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسى واجاز المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مرّ فى باب التبرئة واما ها فتدخل جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ما ذكرنا فى بابها ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما التضمير المرموح للتفصيل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قولك ها ازتا عذرة ان لم تكن قبلك فان صاحبها قد تاه فى البلد وقوله ها انا ذا قلت ثم هذا لها هاوذا اليكم اى وهذا لها مذهب الخليل ان ها المقدمة فى جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس لله هذا او لعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان ها تا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل فى موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا انت تقول ذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفى ها انت تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذى اراى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذى استغربته ولم نتوقعه قال نعم ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لا زمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هى مستانفة وقال البصريون هى فى محل النصب على الحال اى ها انت ذا قائما تالوا والحال ههنا لا تفيد لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيد او اسم الاشارة ولا ادرى الحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه فى حال قولك . وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة فى نحو ها انت ذا تفعل غير منوى دخولها على ذا استدلالا بقولك نعم ها انتم هؤلاء ولو كانت هى التى كانت مع اسم الاشارة لم تقدر بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاحادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين يبخلون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم فى ها انتم اولاء هو الذى كان مع اسم الاشارة ولو كان فى صدر الجملة مزالا فصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشرى من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما تكلم اعتراضا على شاهد فالاولى ان تقول ان ها التنبيد مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مرّ ولم يثبت دخوله فى غير من الجمل والمفردات وقد عدّ ابن مالك يا من حروف التنبيد قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمنّ نحو يا ليتنى كنت معهم او تقليل نحو يارتما غادة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدّر فى جميع هذه المواضع منادى يخلان من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما لا يستفهام كما تقدم الا ها فانها تدخل على غير مفصولة تاتما تكون اما فى اول والوسط بحسب ما يقع تم الاشارة قوله حرف النداء اعمها وايا وهيا للبعيد وايا وهيا والهمزة للقريب وفروا مقام يا فى النداء

حروف النداء

موقف عذرة بفتحتين اعذره عذرا قبل عذره وعذرا قبل عذره وعذرا قبل عذره وع

والمشهور استعمالها فی الندبة وقد جاء آلحمزة بعدها الف ای همزة بعدها الف ایا اسمها یغنی ندای یا اسمها یغنی ندای یا اسمها یغنی ندای ی

اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى فى النفى لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء انّ اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلمّا كانت للرجوع عن النفى كما كان بل للرجوع عن الجحد فى ما قام زيدٌ بل عمرو والاولى كونها حرفًا برأسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف لا يجاب لاستفهامًا الّا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو احقّ منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز كان الاول اعم والثانى مساويًا فلم تعرّف السائل ما لم يعرّف بل تقول امّا رجل او زيد وكذا من الم اختصّ على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيد او واحد من بنى تميم وامّا جواب ما فان كان سؤالًا عن الماهية نحو انسان او فرس او غيرهما من الانواع وان كان سؤالًا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك فى الموصولات وجواب اىّ المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو وانا او ذاك فى جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل راكب فى موضع كذا وجواب اىّ المضاف الى النكرة ما يصلح وصفًا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب فى جواب اىّ رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الّا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايّان تعيين الزمان دون المبهم عنه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها ام مع او وجواب هل نعم او بلى او لا **قوله** واى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لاشتمالها على غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضًا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فحينئذ ان يقع بعد الخبر موجبًا كان او منفيًا وبعد كلام والنهى وبعد الاستفهام موجبًا كان او منفيًا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء بيّن لا تضربنى فتقول اى والله لا اضربك وكذا بيّن ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطيين اللذين ذكرهما النحاة من لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها فعل القسم الّا نادر اى اقسمت بربّى ولا يكون للقسم به بعدها الّا الربّ والله ولعمرى تقول اى والله واى لله بخفض حرف القسم ونصب لله واى ها الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت مع ها نحو اى ها الله ذا فقد منع الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم ويجب جرّ الله اذن لنيابة حرف التنبيه عن الجارّ وان تجردت عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر ورفى ياء اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وقلبها تنبيهًا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرهما عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حدّه لانهما فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالّين وقعود الثوب كما فى ها الله وهذا ايضًا من خصائص لفظ الله **قوله** واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبًا او منفيًا ولا يجئ بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام واجل احسن من نعم فى الخبر فهى مجيئها

على ما مرّ في الاستفهام رأيته واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه ثم الهاء للسكت وقيل ان فيه التحقيق والهاء اسمه وأنكر محذوف اي انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها كأنه يحتمل التأويل الا انه يدل على انه يجيء لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من انها للتصديق الخبر

حروف الزيادة

قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو واللتقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي وابن وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضارع ولا مع الواو وبعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضارع ومن والباء واللام تقدم ذكرهم قيل فائدة الحرف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته وكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدّ واعلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به سوى بعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها محسّنا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا ولا لعدت عبثا ويجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وابنيائه عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طيبا حين ونحو قوله ثم ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد يكاي زيدا ونحو قلّت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاستفهامية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفهامية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مرّ في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الآية ويجيء الكلام فيه وقد تزاد في الانكار نحو ان اتيته وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان طبية تعطو بارجّ وليست في قوله تم وان حسبا ان يكون وان لو استقاموا وان انم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولى ان مخففة والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل لما مر فقد تزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو

اخره ولكن مناداة دولتنا اخرتنا

لو اما انکرمنی اکرهک بغیر الجزم ومتی ما تکرمنی اکرمک بمعنی متی تکرمنی ولا تفیدها ما معنی التکریر ولو افادتها لم تکن زائدة فمن قال ان متی للتکریر فمتی ما مثله ومن قال لیس للتکریر فکذا متی ما وایّا ما تفعل افعل واین ما تکن اکن واتما نذهب بک وقد تدخل بعد ایان ایضاً قلیلاً ویجیء حکم ما مع ان فی نونی التاکید قوله شرطاً تقیید لجمیع ما ذکر من اذا ومتی وای واین وان لانها کلها تستعمل شرطا وغیر مشروط وزیادة ما فیها مختصة بحال الشرطیة ولم یعد وا ما الکافة وان لم تکن لها معنی من الزوائد لان لها تاثیرا قویاً وهو منع العامل فمن العمل وتهیئته لدخول ما لم تکن له ان یدخله وعلی هذا ذهب من اعمل لیتما وایتما واخواتها تکون ما زائدة ولیست فی حینئذ واذ ما زائدة لانها هی المصححة لکونها جازمتین وهی ما الکافة ایضا لها عن الاضافة وینبغی ان لا یعد ما فی نحو بعین ما اربک وهو من عضة ما ینبغی شکیرها زائدة لانها هی المصححة لدخول النون فی الفعل علی ما یجیء فی بابها وقد مضی الخلاف فی ما فی مثل مثلاً ما فی الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قریب وعما خطیئاتهم واذیل صدیقی کما ان عمرواً الخ وقیل انها بعد حرف الجر نکرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وکذا اثیل فی لاسیما زیدٌ بالجر کما مر فی بابها لاستثناء وما فی هذه اللفظة زائدة وقلّت زیادتها بعد المبهمات نحو من غیر ما جرم وایّما الاجلین قضیت ومثل ما انکم تنطقون وقیل فیها ایضاً انها نکرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو والعاطفة بعد نفی وقد مر ذکرها فی حروف العطف والعجب انهم لا یرون تاثیر الحروف تاثیراً معنویاً کالتوکید فی الباء ووقع الاختلاف فی لا هذه وفی من الاستغراقیة ما نعاً من کون الحرف زائداً ویرون تاثیرها اثیراً لفظیاً کونها کافة ما نعاً من زیادتها وتزاد بعد ان المصدریة نحو ما منعک ان لا تسجد ولئلا یعلم اهل الکتاب وجائت قبل القسم به کثیراً یذان بان جواب القسم منفی نحو لا واللہ لا افعل قال لا وابیک ابنة العامری لا یدعی القوم انی افر وجائت قبل اقسم قلیلاً وعلیه حمل قوله تعالی لا اقسم بیوم القیمة وشذت بعد المضارع نحو فی بئر لاحور سریٰ وما شعرت الحور ما الهمکذ واتما من الباء واللام والکاف فهذه تقدم ذکرها فی حروف الجر **قوله** حرفا التفسیر ای وان فان مختصة بما فی معنی القول اعلم ان الفرق بین ای وان ان ای تفسر کل مبهم من المفرد نحو جاءنی زید ای ابو عبد اللہ والجملة کالقول هریت رفده ای مات قال وتریمینی بالطرف ای انت مذنب وتقلینی لکن ایاک لا اقلی وان لا تفسر الا مفعولاً مقدراً اللفظ دال علی معنی القول مؤد معناه نحو قوله ثم ونادیناه ان یا ابراهیم فقوله یا ابراهیم تفسیر لمفعول نادینا المقدر ای نادیناه بلفظ هو قولنا یا ابراهیم وکذلک کتبت الیهم ان ائتنا ای کتبت الیه شیئاً هو انت فان حرف دال علی ان انت تفسیر للمفعول به المقدر لکتبت وقد یفسر المفعول به الملفوظ به کقوله ثم واوحینا الی امک ما یوحی ان اقذفیه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنی به ان اعبدوا اللہ فقول ان اعبدوا اللہ تفسیر للمضمر فی به وفی اموت معنی القول ولیس مفسراً لما فی قوله ما امرتنی کما یتوهم لصحیح القول وقد جوز بعضهم ذلک مستدلاً بهذه الایة ولا استدلال بالمحتمل واجیب بان ان مصدریة جوز

دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعندصاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية تارة اذا دخلت على امر او نهي متصرف لان اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان تقوم ويجوز ان تي هي زائدة زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبد والله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تم وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال التقدير قائلا ابتهم البعض ان امشوا واجيب اما بانه زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن معنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه نقول تم واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تم الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا مانع لو ارتكب مرتكب ان للسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امروا ان قيل له قم بنا وليمض امر يقال او تقديري قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة **قول** حروف المصدر ما وان الا ولو كيان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ التي لا يتصرف لا مصدر لها حتى تؤول الحرف مع الفعل به كالموصل بالاسم ولا ينبغي ان يفيد المصدر المؤول ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الاسم لا يفيد معنى الاسم فقولك اعجبني ان قمت اليه بان قمك ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قمت وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو لا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى مصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماض لفظا مثبت كما ذكرنا ومنفي بلم نحو تمهد في ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نجم البلاغة يقولون في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما أفنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تم ولولا ان من الله علينا او مضارع ولم فيه خاصة تاثيرا ان اخراه نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا و

ل
الظاهر ان قوله تم يتم كما يكون بالجمل يتم ايضا بالمفرد كما في قولك تم الامر وقوله تم الحمد لله فتامل كما قال الشارح المحقق في قوله تعالى الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب اذا اشكل عليك فاجعله مبتدا خبره ما بعده واضمر اذا اشكل عليك فاجعله فعلا ما بعده فاعله ١٢ س

وينشد ورش اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم ثم اما ان المسندة فتوصل بجميعها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلت لام التعليل نحو لكي يخرج وهي بمعنى وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع فمن حكم كونها حرف جر لم يجعلها في شذا مصدرية بل قدران بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله لهم ودوا لو تدهن فيدهنون فقاع على حرضا لو يسرون مقتلي وصلتها كجملة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تمنوا لي كرة فاكون من المؤمنين **قوله** حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها كصدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا ان لم يل معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب فهي في الاصل بمعنى لا عمرو لا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحضيض على فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلى الكلام من توبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني لم تزلت فاكلت وربما نحو ما تعطف على قوله وتلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون الا ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربته فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا ارعمت اسماء انت احبها فقلت بلى لولا يناز عني شغل فقول بلوم هي اذن لولا التي لا متناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه **قوله** حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق ثم انه قد ينضمات في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعا من مخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فقيل اذن قد جمع بين مجموعة التحقيق والتوقع والتقريب قد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فينضمات الى التحقيق في الاكثر للتقليل نحو

اخره فجاء ورد حرفا اسما عليها ومضمل

ل اشيلكم حرج التوقع هي المستفاد من الزمن بدخول قد على الفعل الماضي والمضارع كما سيوضح عند ذكره ان شاء الله تعالى والفعل الماضي الزمن الماضي بالوضع والفعل المضارع الزمن الحال والاستقبال بالوضع فالتوقع الذي في الماضي غير التوقع الذي في المضارع فالاشتراك في لفظ التوقع بالنظر الى الزمن فقط

ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة يصدق منه الصدق وان كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد ترى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير فى موضع المدح كما ذكرنا فى ربما قال ثم قد يعلم الله المعوقين قال ع قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوالله وقد لعمرى قال كذا وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعده قال ع لما نزل برحالنا وكان قد

حرف الاستفهام

قول حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد اضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وا فمن كان واو من كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعنى تدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل الا على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك ان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل بمعنى اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها وقد جائت على الاصل نحو قوله تعم هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تنطفلت على الهمزة فان رأت فى خبرها فعلا لا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم ترة فى خبرها تسلت عنه ذاهلة مع وجود الفعل لا تقبح به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته لما مر فى المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقع هل زيد خرج على كون زيد مبتدءا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقع هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقع هل زيدا اضربته على ان زيدا منصوب بمقدر لكل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل فى الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال ع اطريا وانت قنسرى ومنه نحو ازيدا بنيت فى الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافى فلمحض التقرير اعنى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النفى اثبات واما هل فلا يدخل على النافى اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بحكيين دون الهمزة وهما كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعم هل ثوب الكفار اثم الم يثوب وقولهم هذه بتلك فهل جزاء بنيك يا عمرو وافادتها فائدة النافى حتى جاز ان يجىء بعدها الا فصدا للايجاب كقوله تعم هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان قال ع وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصور تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا فى الاستفهام الطالب للتصدر قال تعم فهل انتم مسلمون وقال اشتم وهل انا الا من غزية وتقول اما اكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فاكرمنى كما مر فى الجوازم وتقول سلم عليه ثم هل

يستغنى الى ولا يجيء الهمزة بعد ام ويجوز ذلك فى هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما بين مذهب سيبويه اعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام فلا تجمع بين حرفى استفهام قال ام هل كثير بكى لم تقض عبرة * اثر الاحبة يوم البين مشكوم * وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاكرى لم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * يمكن ان فطاما تمن بالليل * وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمه ام من يسقينى وان الكلام ابين اشرب اك ام ابنك فلا يجوز من يطعمه ام يسقينى وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمنى ام يسقينى زيد جاز وانما وجب اعادة ما مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهى بمعنى بل وسادس الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقررة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالنقض كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز ان تترك الاعادة لانها لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية فى عدم العراقة وقد جمعتهما الشاعر فى قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نائك اليوم مصروم ام هل كثير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز خلاف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد فى كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا او ازيدا ابو يقول جاءنى زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا او هل بزيد **قوله** حرف الشرط ان ولو واما لما قصد الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضى ولو حكمه ملازمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لا زيدا فعل وانطلق بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره **قوله** فان للاستقبال يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو المضى على انها دخلت قال تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر هذا وضعهما كما تقدم فى الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا لو لامتناع الاول وقال المحصل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك كان الاول سبب والثانى مسبب المسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا كما فى قولك لو كان لى مال حججت او لا شرطا ولا سببا كما فى قولك لو كان زيد ابى لكنت اخته ولو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلية التى ذكرناها بل لان لو موضوعة لتكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى

حرف الشرط

هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه وقد يجئ جواب لو قليلا لا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم واية ذلك ان يكون الشرط تماما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل لكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم فى الظاهر انه لازم للشرط الذى نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذا النقيضان لا يرتفعان مثال لو امتنق لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعم ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اى لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى لو امن لاطاع وقوله تعم ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضى وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المضارع بالماضى بنى قال لو يشاء طاء ربه ذو سبعة لا حق الاطال همل ذو خصل وزيد بعدهم ان جزم بها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل الخ اى تقديرا اما فى نحو لو ذات سوار لطمتنى لو بين اضربه فلا كلام فى تقدير الفعل واما فى نحو لو زيدا ضربت فينبغى ان يكون على الخلاف الذى ذكرنا فى ان زيدا ضربت وجاء فى الضرورة شرطها اسمية قال لو غيرنا ماء حلقى شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما فى قولهم فملا نفس ابى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل بعد لو التى يليها ان وقال السيرافى الذى عندى انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد لو كان خبرا ان اذن فعل ينوب لفظ عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءنى فكانك قلت لو جاءنى زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعنى ان اذا وقعت بعد المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد من مفسر وان لكونها تدل على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبرانّ فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المنفى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتقدير كقولك نعم ولوان ما فى الارض من شجرة اقلام واما قوله تعالى يودّ لو انهم باد ون فى الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية لتضمنها معنى شرطية نحبها بعد فعل دال على معنى التمنى ومنهم من لم يشترط مجئ الفعل فى خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا لتمام كاذهب ليد ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما خيرانى كل يوم غنيمة واهلكتهم لوانّ ذلك نافع وقال كعب كرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولوان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل فى خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يبن لازما واذا حصل الفصل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذى هو الماضى وقد جاء مضارعا قال تمم بالاعناق او تلويها وشلتكى لو انّا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتنى لم اضربك او ماض فى اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما فى خبرها صلة فحذف اللام كثير نحو جئتنى الذى لو ضربته شكرنى وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيول كقوله تعم ولوان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب

فى بيان معنى الشرط

١ لعمة اشتاق واذ ذال حرى الفراق كذا كرره

٢ والاصيل فكرة وجرح والاصل اصال فاعل

٣ فقال لهم الخ فى بعض النسخ

٤ حرجم حرض حرضا

٥ اى الجوع موجود فيهما

٦ ان يأتى بعد لو

٧ هذا هو الاكثر

٨ وقد تستعمل الشرطية

٩ ويجوز ان يكون الخبر

١٠ وبرى فى هذا خلاف

١١ الفصل فى هذا خلاف

١٢ حرف تنبيه يفتح الاول

١٣ فيما قوم يحبون الماء

لو اسمية بخلاف جواب ان كان الاسمية صريحة فى ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما مر آنفا
واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتعدى القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب
لو كما فى قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم سادّ
مسدّ جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية فى الآية جواب لو قال انما جعلنا اسمية لدلالة على استقرار مضمون
الجزاء **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضى لفظا ومعنا وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله
ان اتيتنى وان لم تاتنى لا كرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر ان يلغى كقولك انا والله ان تاتنى اتك
وان اتيتنى فوالله لا ايتنك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اعلم ان القسم
اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته يأتيك وان زيدا والله ان اكرمته يجازيك
او لا يتقدم والاول قد يجئ الكلام عليه فى قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر قبيل
قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدّرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او اذا او لو كما
او اسم الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم
مقامه اما فى ان نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما فى لو فنحو قوله ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله ان لو جئتنى لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب
لجاز حذفها ولا يجوز فى مثله وكذا تقول والله لو جئتنى ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك
وان التى بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما فى لو لا فنقول
والله لو لا زيد لصرعتك قال والله لو لا شيخنا عباد لكرّ علينا اليوم ولكاد وأو اللام جواب القسم لا جواب لو ولذا لم يجزما
واما فى اسماء الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لئن
تبعتك سهم لا ملئن جهنم ويجوز قليلا فى الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدّره نحو لا عتيلا لئن منيت
بنا عن عبّ معوّدة لتلفنا عن دماء القوم ننفتل وقال لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا أصم نهارى القيظ للشمس نادية
وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتى سائرا واما لو انعكس لا مع يعنى تقدّم الشرط على القسم
فالواجب اعتبار الشرط وذلك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتنى والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان
جئتنى فوالله لا كرمتك وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدّمة وهى ان اداتى القسم والشرط اصلهما التصدّر كما استفهما
لتأثيرهما فى الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهم له وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدّره على جواب غيره فلغير
ما استبداد اى لا يكون فى الجوابين علامتاهما اما الشرط فنحو ايتك ان اتيتنى واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله فيضعف لهما ويصير ان بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما بمنزلته

وتقدم القسم اول الكلام على الشرط لفظا ومعنا

لا يكون الا كذا
لا يكون الا كذا
لا يكون الا كذا
لا يكون الا كذا

على القسم او يتخللا القسم لكن القسم اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله تم المؤاخذة به بلا نية
لتمرنا لستهم عليه وتمامه لغوا فقال تم لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولله تأثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير
الشرط في جوابه كان المقسم مؤكدا للمقسم به فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن
فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان
لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لا اكرمك ولا تقول انا ان تقتدني
اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر
المبتدأ ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتأخير لظهور ان الشرع اذا تقررت هذه المقدمة فنقول
اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط
ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني لكن هذا
البعد يقوي بالتصدر الذي هو حق عامله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضع عامله وجاز قليلا
بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في
قوله لئن مئيت بنا خن عتب مكرمة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا ائتك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعف مع امكان اعتباره فنقول ان اتيتني والله
انك فانك جواب الشرط والشرط والجواب سادّ مسدّ جواب القسم واما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالواجب الغاء
القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا
زيد والله لضربتك فقوله وان توسطا ي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبرا كالمبتدأ بالذات
او مع الناسخ فجاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني
انك الغيث القسم مع تقدمه على الشرط وجوّز اعتبارا لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم
لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني فوالله لا ائتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة
القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع
امكان الاعتبار اذا كان هناك جواب يطالب الخبر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله انك الغيث تقدم
طالبين للجواب عليه وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا ائتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها
جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك
لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومن وانا والله

وانعكس الشرط اذا تقدم على القسم

اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستمالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط يتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان يقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا تيتك او لا نحو والله اني اتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خير نحو انا ان اتيتني فوالله لا يتيتك وانا ان اتيتني والله اتيك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا يتيتك وان اتيتني والله اتيك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم الذي يليه الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا يتيتك وان اتيت القسم اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني اتيك وان لم يتأخر عنه الشرط وان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا يتيتك وانا والله ايتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتيتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فقل نحو اجيئك ان تحسني و والله ان تحسني لا كرمتك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا مائقا الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشفري ام قسطل لها اغتبطت بالشفري قبل الطول وقوله لئن تك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما تريناحفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل ان نقول انه لزمه للمضي لفظا ومعنى ليس بوجيه والاولى ان يقول الاكثر كونها ماضيا لفظا ومعنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني لازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط مع قلته كقوله لئن متيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل ما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا اقوله وتقدير القسم كاللفظ الى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار ثم لا ينصرون او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر فلا يتابع من يفعل احسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمات الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما جملة واحدة نحو امن يضربك تضرب بجزم تضرب لكنا لو ضربته ضربته وكذا ائن تأتني اتك بالجزم ويونس برفع الجزاء لاعتقاده على الهمزة وكما لا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وقالا ان الهمزة هي

ل
توكيد على المحقق بالرفع لانه لا يدخل في الشرط وما قالوا من ان الشرط يدخل على المحقق ليس بمطرد كما في قوله تعالى ان كنتم مؤمنين

فان تقدم القسم فالجواب للمقدم كالملفوظ

الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة عان ايتني اتيك بتقدير اتيك ان تاتني وكذا الامر تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلتي اذا تقدم عليها ما يستغني الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك والاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يكرمك بجزم يكرمك والدليل عليه قوله تعم افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول ايمن مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون ان مت فالاصل صدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها لانه ليس لجزاء كلام في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها المتقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم رأيت الفاء في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذا متنا وقد كثيرا ما يكرر الاستفهام في اما نحو قوله تعم اذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قولك فلا تحسبنهم بعد قولك ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان لا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للغرض الذي ذكرناه في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على التصحيح على ما يجيئ مع كونه خبرا لان الغرض ذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني فتحلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب لا خبرا فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء تقول له فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هانا فقوله لا لعاء فهو عند الله ان اتيته لا تيتك فثاني الشرطين لفظا اولهما معنى مثل ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألت ان تقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان تقيستني فان سيئلتني اعطك فقوله فان سئلتني مع الجزاء جواب فان تقيتني وقولك فان تقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا تقس ان كان اكثر **قوله** واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فاعلها شيء فما في خبرها مقدم وقيل هو معمول المحذوف مقدم نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل اذا كان جائز التقديم فمن الاول واما من الثاني اعلم ان اما موضوعة لتعيين التفصيل محل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخره ما تقصد به استدراك شيء اي ان ما بعدها شيء يازمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل انه يستغني الشرط لان معنى الشرط انه هو ستلزم شيء

اي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعبد بعدها وحمل قوله والراسخون في العلم بعد قوله وما يذكر الا الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد ففاعل يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول معنى مهما يعرض ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض لتكرارها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم اراد وا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تغيير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فيها فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام المزيد فيه هذا الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء اخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولم يتقدم جزء الجزاء لو تحت فاء السببية في اول الكلام وكذا تقدم معمول الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فاذا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجدا فانا ضارب زيدا والمفعول المطلق نحو اما ضربا لاميرن فانا ضارب زيدا والمفعول نحو اما ثوبا فانا شاري لك فلا يستنكر على ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع كان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب الذي يحصل بالتقدير شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك ما يمنع من التقديم من جهة اللفظ نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فانا ضارب لا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتحاز فتقدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا يأكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة الجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شيء فان كان فثابت له

فلذ وسويه يحان فقول فرح جواب اما استغنيه عن جواب لدليل دال عليها يدل ان عدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوبا اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحوان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحوان ضربتني فاكرمك قال تقرا اما اذا ما ابتدئ فقد سلمه رزقه فيقول اى امايكن من شئ فاذا ما استقيم يقول وانما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا قابلا لجزما زيد قم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل فى الجزاء الذى هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذفت الجزاء فى نحو انيتك ان اتيتنى فالاصل ان لا تعمل الاداة فى الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى ولما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما كما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شئ فزيد منطلق فليس كذلك اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف مهما اسم بل تعهده الى المعنى البحت كان معنى اما يكن من شئ فزيد منطلق ان كان شئ فزيد منطلق اى هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بينت من مذاهبهم فى اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء فى جواب اما الا لضرورة نحو قولهم واما القصد ودلاصد وقد يكرم زيدا مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقولك تم فاما الذين كفروا الممكن اياتى اى فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما ان قام زيد فانه يقوم وكذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود تمكنه ملزوما للحكم الذى تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون بين جملة تامة مستقلة [illegible] واعلم انه قد يأتى بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فانما وذلك اما مصدر مذكر يصفة ابان يذكر بعد الفاء [illegible] من ذلك المصدر نحو اما سعيا فسعيك خير اما علما فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما مصدرا فمصدر اما مصدرا فليس بمصدر مصان واما اسم الفاعل ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمتكرر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم الا الى حد الوجوب بالمعرف من المصدر يسير ربه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيئ واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب بالمعرف من الوصف ورفع عند الجميع بالاخلاف واما غير المصدر من الوصف فرفع عند الجميع مقررا كان او منكرا الا ما يجيئ فالرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك فى المصدر مقررا كان او منكرا على انه مفعول لاحد عند الحجازيين فقال فى راح كلامه وذلك لانه ذا هم ينصبون للمعرفة والنكرة فلا يصح الحال فبقى مفعولا له فمعنى اما سعيا فسعيك مهما يذكر زيد لاجل السعى فهو سعيك وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اى مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عندنى تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا فى معرفة المصدر الا الرفع علمت ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول فى نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر زيدا علما فهو عالم والمذكور بعده اى عالم فى شأننا فهو حال مؤكدة قال سيبويه اما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقولك لعمرك

واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا الوجه الثاني والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب مصدر متعد اذا حكم عنهم سيبويه اما العلم فعالم زيدا العلم اي فهو عالم زيدا العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب ابا ناضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لا بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر نحو الحال عندهم جميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واما كون المصدر المنصوب مفعولا عند الحجازيين لا دليل عليه نعم لو كان كذلك لجاز اما السمن منيين واما اللعلم فعالم الخ يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال ومفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كذا ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عن ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له وبدا على ذلك فيقال المتكلم بعض تلك الدعاوى ليدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول المتكلم اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت في ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بديت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت في ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فاكرمني واذا كنت عالما فانا عالم لا مشترك لذا كرت في امر تكرمه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مقدرا مطلقا على معنى قاسمينا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اي اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فبسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو اما السمن فبسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدا معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثل خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ادري الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا وقولك اما العلم فذلك علم اي ذلك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست به وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بلفظ الشاذ مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدا نحو زيد ضرب بدل كاف منهم لما غيروا المبتدا والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معها كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك

علة ما بعد الفاء في المصدر المعرف والمنكر

اقول ما اكمل على المحال فمحتمل تضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء كان للمعنى ذو جهة اى تعلمهم وذلك كما روى الكسائى امّا قريشا فانا افضلهم اى فانا افضلهم بالفضل وقولهم امّا ان يكون عالمًا فهو عالم ان فيه مبتدأ اى امّا كونه عالمًا فحاصل والخبر هو لول ما بعد الفاء وكذا قولهم امّا ان لا يكون عالمًا فهو عالم اى امّا عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا فى ان لا تكون زائدة كما فى قوله تعم لئلا يعلم اهل الكتاب فى الصور التى ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف ما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليتنبه فبذلك فليفرحوا انما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرًا او نهيًا وما قبلها منصوبًا به او بفسره به فلا يتوهم زيد ضربت ولا زيدًا ضربته بتقدير امّا واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقولهم وقائلة خولان فانكح فتاتهم فقد ذكرنا فى باب المبتداء ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش انما جاز تقديرا امّا بالقيد المذكور لان الامر لا لزام الفعل لفاعله والنهى لا لزام ترك الفعل لفاعله فناسبا لزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقديرا امّا قبل المبتدأ وتدخل فاؤها على الامر والنهى فان ما قبل انما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتد وانه فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاوى واوقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مرّ فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مرّ فى الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب الرجز فاهجر اى فامّا اصمم فيه امّا واما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وفاؤوا واقيموا فى الظروف الماضية التى هى اذ لم يهتد واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى محالا امّا ذكرنا فى نحو امّا زيد فمنطلق من الغرض المحتوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال للمستقبل وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما فى حيزها اى ما بين امّا والفاء معمول لما فى حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند اللهم لان المبتداء فى نحو امّا زيد فقائم خرج عنه اذا العامل فيه الابتداء عندهم وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله وامّا ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شيئا يجاب بحصول الكلام كان وما النافية فى نحو امّا يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن كذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد اختاره اللهم قال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء مما يجاب به الشرط او لا يمنع عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا فنحو امّا زيدا فلا اضرب عنده بتقدير امّا اذكر زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى امّا اذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو امّا زيدا فقائم على تقدير امّا اذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا فى نحو امّا يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز لانه بتأويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتداء والخبر بالفاء فى نحو امّا زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم فى مثل هذا المقام الخاص لاغراض المذكورة وذهب المازنى الى انه

ان لم يكن بعد الفاء مستحق التصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبل كون العامل صفة ومعمول قبل موصوف فنحو اما زيدا فانا ضارب لا وكون المعمول تمييزا وعاملا اسم تام نحو اما دره فعندي عشرون او كون العامل مع نون التاكيد نحو اما زيدا فلا اضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفا وان كان بعد الفا احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايقاعا بشئ كما انه لا اجاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر كان الغرض مهما فيجوز لتحصيل الغاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقديرنا نصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الاولى من اما ياء قال رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى ايمانا بالعشي تخضر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقولك ترد ربك يرجعون لعلي اعمل صالحا كلا فيما تركت كلا وقد يكون كلاما من كلام المتكلم يأتي بها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر عقيبه كلا تبيانا لكونه منكرا كقولك تم واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقولك تم كلا والقمر كلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بها القسم كما في الاية وان لا يجاب كقولك كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي عن تمامه محذوف كان الحرف لا يستقل اى كلا لا تقل اولي ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقع انها اسم مبتدأ بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن الفتحة حكمها ان يجر فبنيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فيها من ان المقصد تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرج بها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فهي واجبة الحاق علامة التانيث والجمهور يضعف اعلم انه انما يجب الحاق علامة التانيث بالمسند اذا كان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا تتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو ضربا زيدا ويضربون وتضربين فتاء تانيث الفعل كاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرر الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اى اضرب ضرب قوله تعالى رب ارجعون اى ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب اصل الفعل البناء فبنيته من اول الامر يسكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقه وبحركة تلك على اعراب ما بنيته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو فاطمة وتغليب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذا قلب

حرف الردع

تاء التأنيث

تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون ثم ترد اللام المحذوفة للساكنين فرمتا وعزما كان التاء وان تحركت لاجل الالف الملتقى بعدها وهى كجزء الكلمة فحركة باعتبار هاكما للازمة لان اصل التاء السكون فالحركة عليها كما للاحركة بخلاف حركة اللام فى لم يخافا ولم يخافوا ويخافا ويخافوا وخافى ويخشين فهى لمكان عين الفعل فى هذه فلم يحذف لكن سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك بعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا فى التاء الفعلية بل اصله التحرك اللام ولكن الاعراض اصله المضارع والاصل فى اضرب التقرب كما بينا فاصل لم يخافا ويخافا فلم يقولا وقولا هو الحركة وهى لان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لكن اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة فكان لم يرد اللام فى اخشون واخشين وان تحركت لواو والياء لانها لما هما بتى الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا ارماتا وعزماتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها انا النظم ليس فى الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فتكون الالف والواو والنون مثل التاء حرفا فاما منبئة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع لكانتا اسما مع ما ثم لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت فى نعم رجلا وربه عبدا وفى باب التنازع ولكونها حرفا لاضمائر جاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل فى الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون فى الرجال كقوله يعصرون السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظم منها واما الفائدة فى مثل هذه الابدال فما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما

قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف مما لعلم موصوفا بابن مضافا الى علم والتنوين فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها لا تتبع حركة اواخرها وقد استفيد من ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل نحو قوله قوبلى ان اصبت لقد اصابا + قوله لاتأكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين فى كتابة فى الرفع والجر مصورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فى الوقف فعلم جرا ولذا كتب فى حال النصب الفا نحو رأيت زيدا فيما تقلب الفا فيما وقد ذكرنا احكام التنوين فى اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين ووصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وبكر فى قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكان اظلم من ظلم وهى بن بتى وضل بن ضهل لانه يعتبر به عمن لا يعرف على اجراء مجرى العلم وان كان يدخل فيه

الكلام فى التنوين وانواعه

ل

من طاوس طاوس ابن كيسان ابن فيروز ابن هرمز ابن نرسى ابن بهرام ابن بهرام ابن هرمز ابن نرسى ابن بهرام ابن هرمز ابن نرسى ابن بهرام ابن هرمز ابن نرسى

كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كرز بن كرز وزيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله هكذا مع ان التنوين اتى احيانا في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن في الموصوف ببنت وجهان كما تقدم في باب النداء وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائة وقوله قالت غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقع في الشذوذ قل هو الله احد الله **قوله** نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقد تأتي في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتفعل في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس هما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ثم قيل هل يثبتان وتقرن واعزمن واعزمن والفرق التحذف للاستكانة وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح قبلها تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم تدخل على الحال والماضي مما هو في باب المضارع ودخولها في الاغلب المنهو في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اوله الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما يفعلن ليكون عوضا عن الاول توطئة لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كالامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال ابن عصفور كذا تمدح قبيلا وتقول كم تمكث وانظر متى تفعل قال وما قبل على رهطك وعندك بقعت مساعينا حتى ترى كيف نفعل واخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جازجد فهما كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعل وايا ما يفعلن وايما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد يدخل نون التأكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فيهما نشأ منه فزارة تعطكم وهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله يثنيهم بنات الخير زانى في الذرى حديثا متى ما يأتك اخبر نفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال ومن يقض منكم فليس بآئب ابدا وقتل بنى قيئته شائن ويحق النون ايضا بعد الا فعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما اريتك اي تحقق الذي راه فيك وبالم تحنين يضرب يطلب من امرأته الا يناكحه الا بمشقة ومن غصة ما ينبغين شكيرها يضرب لمن كان له اصل واما رة تدل على كون شيء اخر وقل ما تقول كائنا

ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لان ما يديمت في رتبة من فعل غيرها وبعض النحويين ينفي بلا اذا كانت متصلة بان تنزيلا لها منزلة لا وحتى ابن جني لانها اذن تشبه النفي واستشهد بقوله واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الآية للنهي وقد يجيء مع لا النافية بشرط فصلها نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا لغرابته عن محل الطلب وتجريده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال الجرمي سمعت العرب الجاهلية يعدون شيئا على كسيه معمما وذلك تحت المضارع فالها من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قبيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ابيت ان جاءت بنو اسد لملوء هم جلادا وليس الدهر دائما تكن احضر الوغى والشهود او قال احرى ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه بلا النهي من جهة الجزم في قولك ولا تكن احضر الوغى وليس حاملي لا بين تمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا تومن اشرطان لا يتعلق به جار ساب كقوله ولئن منهم لقتلتم كما الى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي واسع شاذ عند البصريين كما ذكرنا وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع انا خلافا لمن قال ما تاتيني فلما تزيني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وتترك النون معها حيث عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كما تصوا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا نا المضموم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين وابقاؤهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالحرف من الاولى لانهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل الخاء حذفت وهو ضمة ما قبلها فلاجتماع هذا ما شبيه كان الحذف اولى قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كما تمود الثوب مديق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر لم تفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة يحملها ان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضن في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكر وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلي قبل لانه لا الف فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو ليغزون واخرجن واضربن واضربين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد

كلمة نون التوكيد الخفيفة والثقيلة

وابى على وقال الزجاج والسيرافى بل الحركة للساكنين معربًا كان الفعل او مبنيًا لانه يلحق النون بُعد الفعل عن شبه الاسماء فيحكم للاصل من البناء والاصل فى البناء السكون فلزم تحريك الساكنين فحركت بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بالاضافة كما كانت فى اضربنّ الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة فى الاصل او المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما فى اخشوْنّ واخشينّ بخلاف اضربْنّ فى الوصل لكونها كاللازم فقدرت العين المحذوفة للساكنين فى قومنّ ولم ترتد فى قم الليل هذا كلّه على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باقٍ على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما تردّ اللام وفتح ما قبل النون فى كل واحد مذكر صحيح ومعتلّ واما تردّ اللام فى رضيانّ واخشيانّ فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شئ اخر هذا ولغة على ملكنى عند الفراء حذف الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المعرب المبنى نحو والله ليرمنّ زيد وارمنّ بأزيد ويخشنّ زيد واخشنّ بأزيد بحذف الياء قال قطنى قلت يا الله حلفة لتغنّ غنى فانك اجمعنا وانما لم يحذف الالف فى اضربانّ وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء فى اضربنّ خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانتفت النون مع ان الالف اخفّ من الواو والياء وايضًا المتلبسة اكثر منها فى الواو والياء والمدّة قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربانّ كالتضالين واما الالف فى اضربنانّ فلم تحذف لانها تحجز بالفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فرّ منه واما حذف النون التى هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلهما الخفيفة اى لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهى كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها ريثما تحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه التقاء الحاقها فى نحو اضربانّ بنون الوقاية واضربانّ نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام فى نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى عن يونس وان الالف قبلها كالحركة لتأتى فيها من المذكر زائدة نافع محيا وقوائم ابى عمرو والالائى وقولهم التقت حلقتا البطان لا شكّ ان كلّا اورد وانى مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين وعليه حمل قوله تعم ولا تبتعان بتخفيف النون واعلم ان كلامى الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وهما فى غيرها اى النونان فى غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل الحرف الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمًا وكسرًا وغيره من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بيّنا نحن حكم جميعها

في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو يا واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو دي واغزي وارمي واخشي واما مع غير مستتر على الحالة المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزنّ وارمنّ بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكان اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغزرام واخشَ فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزوَنّ وارميَنّ واخشيَنّ بردّ اللامات وفتحهن كما قلت اغزها وارمياوا خشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز ضمارا كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل والم يكن ضميرا بارزا كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في اغزوا واغزي متصلا ان قلت وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزها كما حذفت في اخشَ وارمِ واغزُ لم فتحت اللام في اغزوا الرجل وكسرت الياء في ارضَ لا مرو لم يحذف كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكر لها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل ينبغي ان يحمل عليه من وجه فيلتحق به لاجل المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كما ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في العلة المقتضية للرفع والنصب بوجه تحملت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف الساكنين بعد ذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حظها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذ التجرد عن المانع وهو كالاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور وقياسا وفي غير ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المأثم والنون الخفيفة تحذف للساكنين فقط وقال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان اضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضرباء الرجل واضربناء الرجل قال سيبويه لو جوز الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف تخفيفا في المفرد بن المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في المرفوع خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الغنين وقال الزجاج لو قدر الالف وطال مدها زادت على الالف لانها حرف لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال الشيرازي ليس هذا الذي ذكره الزجاج بممكن وظاهر انه يقتضي ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى يزاد بالف اخرى ان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز بحذف في الوقف المنفوي ما قبلها في الكتبي نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول قبلها واو بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فاقول

عدم دخول الخفيفة على المثنى وجمع المؤنث

لان امر الواحد اغزُ لان حذف الواو والياء لاجل التقاء الساكنين فاذا حذفت ذلك عاد الامر الى اصله

اخشو واخشي قال الخليل لا ادري ذلك الا لعلل مذهب من ذهب من اهل البصرة هذا زيد وورت بزيدي وهي غير فصيحة و
واما نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا اضربي وفاقا للغير في النون الا ان الواو والياء عنده حوضبان من النون وعند
غيرهما الضميران المحذوفان بعد حذف النون كما يجيء تقول في هل تضربن هل تضربين هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو
والياء بدلا كان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو واليا ضميران رد اليهما حذف نون التوكيد مع رد النون
التي سقطت لاجل نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما يحذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل
بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي ومن الواو
والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهذا
ايضا بناء على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها الدال بخلاف التنوين فان الوقف في جاءني
قاض يعيد الياء على الاصح لكون التنوين كالموجود اذا لم يكن ما بعده ساكنا ثابتا ايضا مع حرص لحذف هذا اخر شرح المقدمة
والحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق اكماله وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم اللهم وفقنا تمام وختم لنا بالحسنى في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت واركان المعجم الواجب

هاء السكت

ذكرها بعضهم في التصريف وحرف التذكر والاكثار وشين الكشكشة وسين الكسكسة انما سميت هاء السكت فيما يزاد في اخر الكلمة
الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة تعرف واسم عربي في البناء نحو هاذا وهانا وذاك لان الالف حرف خفي فقد يد
بها فاذا جئت بعدها بهاء سكتة فلا بد من مدة الالف اما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او المبنية نحو البناء نحو لا فتا
فلا تزيد هاء السكت اتا تخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير الغائب واليه فان الاسم العربي البناء لا يضاف غالبا كما مر والمبني
ولدى واما الكون الاعراب مقدرا في الالف نحو عصا فليس الحركة الاعرابية في لاحقة وسيذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية
او بشبه الاعراب اما الف نحو هنا وهؤلاء فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان وكان الالف حرفا صحيحا ايما كان متحركا
بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء اسما كما اخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كمو وهدى وغيرهما
كلم ومن ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف الواو والياء في التنبيه نحو اعلا مكموه واعلا مكمو واعلا كميه وفاه كما
نحو الاميلاه والاميره والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيما وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير
اعرابية كاشباعهم الاعرابية نحو قوله
وذلك قولك هما رجلان وضاربان ومسلمانه ومسلمونه وهنه وغيرتنه وهلمه وغيرتكه بحركة وشد ضربته
وانطلقنه وضربته وعصاه وقاضيه وغلاميه وهوه وابنه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخر ساكن اقوى من دخولها فيما
قبل اخر متحرك حتى كاد يجمع ساكنان لو اسكن الاخر لم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه
لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته للالتباس بضمير المصدر وفي ضربته للمفعول

اذا اتصلت بها هاء الضمير نحو ماليه وفيه وذلك في الوقف خاصة لان الهاء في الوصل تسقط لالتقاء الساكنين نحو ماليه قائما وفيه يا فتى وانما تثبت في الوقف لان الوقف يحتمل ما لا يحتمله الوصل ولهذا تثبت هاء السكت في الوقف وتسقط في الوصل وقد تثبت في الوصل في الشعر اجراء للوصل مجرى الوقف

وقد تلحق هاء السكت الفعل المعتل الاخر بالياء نحو يخشه ويتقه ويرمه ويغزه ويقضه ويخشه ويتقه ويرمه ويغزه ويقضه ويخشه ويتقه ويرمه ويغزه ويقضه وي

ايضا وليس لشيء كان الخليل حكى انطلقت عن العرب لو كان اللبس ما لم يقولوا اعطيتكه انه ليته لعلمه واعلمه وقد ستعملوا في بعض ذلك
الالف مكان الهاء لشابهتها الهاء وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر الماضي المجرد كما ذكرنا في باب شابهة المعرب فكان حركة اعرابية فلم يقولوا ضربه
اذا كان الكلمة مما ذهب لام كما جزموا او وقفا فان يقيد على حرف واحد فهاء السكت والجيد تحريكه وقد استحسنوا الوقف على التحرك والاسكان
يغزه ولم يرمه ولم يخشه ففي الهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا شبها في نحوشه ومسلمونه لانك اذا الحقت بالهاء سكنت
اخر الكلمة بعد ان حركت منها وهو الهاء فهي في نحو اعه واقه في قولك اقع اعد وان وقفت الزم منها في نحو اغزه ولم يرمه
كان الاجحاف هنا اكثر لو سكن الحرف بعد ذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب يكاد يلحقون هاء السكت من التحرك
الاخر الا ما حاذفت من اخره شيء كما يفعلون على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعا وابت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وزعم يونس
وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الاخر انه صوته وارم بالسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين
والحاق الهاء في ما لا استفهامية المحذوفة الفها بعد حرف الجر كالام وعلامة اكثر من حذفوها وامّا في ما المجردة فقليلة اضافة
نحو مجيء ومثل ما فالهاء عند الوقف لازمة كما في رده وقه ثم يجيء تفصيلها في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت
في الدرج كهذه لغة الوصل الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقولك تعلم هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وربما تسكن وان
وقعت بعد الا تركان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف يحركها ما يشتهيها وصلا بعد الالف مجرى الوصل مجرى الوقف امّا بالهمزة
تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروى على الوجهين يا حياه بحمار عفراء وامّا سيبويه فالكسرة وهي في لغة تميم وائل
فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لولم تلحقها السكت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا تلك السين في الوقف
علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب
يلحقون كاف المؤنث لشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وخصهم ما قرئ في الحاق السين ونائل كثير لهن تميم ومن لسانهم يجعلون
مكان كاف المونث في الوقف شينا قال اتضحك مني ان رأتني احترشني ولو حرشت لكشفت عن حرش ذلك ايتم الغرض المذكور وانما
ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحانك لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيؤثر
ذا جهتقال فيناش عيناها وجيدش جيدها شبوها ان عظم الشاة منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق اخر المذكور
في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكارا معتادا كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاء
زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لا ياتيك ازيد بنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة تبيان انه لا يصدقه انك
او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا اتاك وينكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا او كيف لا يجيئك فقال الكشر
ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اردت انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الحزم

في علام وامم وحتام وفيم وعم يتساءلون منها الا ترى انك تقول حذفت منها الالف كما حذفت من نحو اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير يجوز اسكانها وان يحركت اليهم على حرف واحد كما انهما اشتركتا في حذف الالف اشتركتا في الحركة بالكسر واشتراكهما في الحذف

والتوبيخ فكأنه يقول كيف لا يحيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لا انكار كونه على خلاف ما ذكر بل على جهة التوبيخ وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف لا انكار همزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اقول زيدا او ايتكلم زيد والاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه بحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتو لمن قال اذا ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وديما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحاقها به من جملة كلام فتقول لمن قال ذهبت اذ هبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبنا لمادية فقال انا انيه منكرا لرايه نفسه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجون ثم تقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن يترك على حاله ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين نحو جاءني القاضي ورايت المعلى ومررت بزيد الخير هو وكذا ان نون او ابدل على اخره فتحة مجتمع ساكنان فتحذف الالف لفظا وخطا

فی قال ویقول ومن العام فلا فیهما فتحا اللام الی ان یتذکرها نسی ویصله به یقولوا ومن العامی ویصله بیاء ساکنة ان کان الاخر ساکنا صحیحا تنوینا کان او غیره نحو هذا سیفی اذا اردت سیف من صفته کیت وکیت تقول فی قد فعل وقی ونحوه والام فی نحو الحارث مثلا مدی والی وان کان اخره ساکنا حرف مد نحو القاضی والعصا وینحو مددت ذلک الحرف الی ان تتذکر ولا تحتلب مسئلة اخری ویجوز ان یقال انک تجلبها وتحذف الاولی کما قیل فی مدة الا کار ولکن

هذه الزیادة (ماء السکت) بخلاف زیادة الا کار کان هذا نادرا واذا لا یقصد الوقف والله اعلم

بالصواب والیه المرجع والمآب وهو حسبنا ونعم الوکیل ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم +

خاتمة الطبع

نحمدک اللهم حمدا یوافی مزیدکرمه فی هدایته السبیل ونشکرک شکرا یکافی توالی نعمه الی اعطائه الجزیل ونصلی ونسلم علی سیدنا ومولانا محمد سید الانبیاء ومقتدی الاصفیاء شفیع الامم فخر العرب والعجم دافع لواء الحمد خاتم من نادی من بین الخلق فاصبح بایات العدل جاء مع ایات الفضل المستغنی من العالمین برقی للصعد الشامخ العالی المستمیز من بینهم فی ارتقاء مدارج المعالی وعلی الهادیة الهدی وسرج الرشاد واعلام التقی وشهب الارشاد واصحابه نجوم الاهتداء ومن یلیق بهم الاقتداء **اما بعد** فان شرح الکافیة للعلامة محی النحو والحقوق الکبیر المتبحر فی الاقاویل والاسماء الملائم آیات فضله کالشمس فی رابعة النهار الفاضل اللغوی الهمام النحوی **محمد بن الحسن** سترالله دنی الشهیر **بالشیخ الرضی** قد تلقفته العلماء الفحول وتداولوه فیما بینهم بالقبول ولعمری انه محری بان یکتب بسواد العین بل بداد النور علی الواح القلوب وقراطیس الصدور ولکن لقلة وجوده قلما یتیسر مطالعته للطلاب وکانت الطبعة المتمنیة لطبع هذا الکتاب فی مع ذلک ما کاد یحصل للطابعین حول طبعه ولا قصه کانه شق علیهم لجلالته وفخامته وندرة نسخه وفخامته واما ما طبع فی بلاد فارس فیظهر بعد التوجه الیه والرجوع انه ممن لا خلاط لا یسمن ولا یغنی من جوع فاستخرت الله تعالی وشمرت ذیلی لطبعه بعد تصحیحه وتحشیته وتقییده ومقابلته بنسخة نفیسة رزقنی حصولها وبان عند العلماء اعتمادها وقبولها واستعنت فی الجلد الاول بالحبر الفقیه العلامة الوجیه المولوی **حامد حسین** النبیه والمجلد ثانی بالبحر الماهر بدر العلماء حافظ القرآن المجید المولوی **سید محمد سعید** وغیرهما نبا کنوا فی ملاحظة النسخ واصلاح الغلط الذی وقع فیها وبذلوا جهدهم فی حل مشکلاته الی ان انتقا ومحصلات اللغات والاشعار ومعانیها فکشفوا القناع عن خرائدها وسهلوا للطلاب الوصول الی فوائدها فجزاهم ربهم الله سبحانه کما یثنیه النفوس الخواطر واستتب طبعه بحیث یروق کل ناظر فاعجبه طبعه فی طبعه **بالکهنؤ** الراجی فضل ربه الشکور اللذکور منشئه **نولکشور** سنة ثمانین ومائتین والف من الهجرة النبویه موافقا لسنة اربع وسبعین ثمانیة والف من المسیحیین العیسویه والمسئول من الله النفع للطلاب ثم لی ولوالدی ولهم ومن الدعاء المستجاب ومن یلی انه قریب مجیب

تمت